

تأليف

مراجع عبد القادر بالقاسم الطاحي

عضو هيئة التدريس - كلية الآداب والعلوم - جامعة قارمون

# الحجرات النجوى

ودلالة الإعراب على المعنى





# وَدَلَالَةُ الْإِعْرَابِ عَلَى الْمَعْنَى

مُتَأَلِّفٌ

مَرَجَّعُ عَبْدِ الْقَادِرِ بِالْقَاسِمِ الطَّيْحِي

مُضَوِّجُهُ الرَّبِيعِيُّ - كَلْبَةُ الْقَدَّابِ وَالْمُتَوَكِّلُ - جَامِعَةُ قَاهِرَةِ بَنِي

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_



مَنْشُورَات جَامِعَةِ قَدِيسِيَّاهُ - بَنْغَازِي  
الْمَهِمَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْيَبِيَّةُ السَّعِيَّةُ الْإِسْتِرَاكِيَّةُ الْعَلْمِيَّةُ



21  
14

## الإهداء

إلى نخاة العربية القدامى الذين ارتادوا أرضاً بكرّاً فبنوا صرحاً شامخاً للعربية  
ما زلنا ننهل من معينه الثر

إلى والديّ الكريمين الفاضلين وابنيّ العزيزين ، إلى أساتذتي المخلصين ذوي  
المعطاء والبذل ، إلى من يعتز بالعربية وقرأتها الكريم الخالد ويتمنى لها أن تصبح لغة  
العرب اليومية جميعاً من المحيط إلى الخليج ...

أهدي هذا البحث رجاء أن يجدوا فيه زاد خمر ومنفعة .

**المؤلف**

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

## مقدمة البحث

### بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لله على ما بخر نعمه وفضل إحسانه ، وصلاة وسلاما على نبي  
الرحمة والهدى .

أما بعد... فإن النحو العربي كما دون في مؤلفات النحاة يعاني من  
أدواء كثيرة في أصوله وأساسه التي قام عليها عماده .

القياس النظري والتعليل والعامل والتأويل ودعوى الحذف والتقدير  
والزيادة كلها أصول لا تمثل الواقع اللغوي .

والسمع ورواية اللغة عن الأعراب مبدأ سليم أساء إليه النحاة ولم  
يحسنوا استخدامه ، فجاء مماعاً مضطرباً مشوشاً ، وجاءت القاعدة النحوية  
المعيارية التي تمثل مضطربة مشوشة متناقضة ، ولعل أبرز ظاهرة في النحو  
العربي تمثل هذا السماع المضطرب وما بني عليه من قواعد متناقضة هي ظاهرة  
« الجواز الإعرابي في أساسيات النحوية » .

وهي ظاهرة لم تلق اهتماماً من الباحثين المحدثين ، مع ما تمثله من طعن  
في صميم بناء النحو العربي وفي مبدأ السماع الذي قام عليه ، وتناقض نظرة



النحاة القدامى إليها، فما قبلته مقاييسهم قبلوه وما رفضته هذه المقاييس ورفضوه، رغم تأصل هذه الظاهرة في بناء النحو العربي حتى استباح النحاة لأنفسهم حرية القياس عليها وذلك ما أوجد أساليب في النحو العربي أجازها القياس النظري وحده دونما سند من سماع أو رواية عن العرب .

لذلك ارتأيت بحث هذه الظاهرة تحت عنوان «الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى» .

وقد بدأت هذه الدراسة بتمهيد عرضت فيه للقضايا الآتية :

- 1 — نشأة الجواز النحوي وأسباب وجوده .
  - 2 — مدلول لفظة الجواز في الاصطلاح واللغة .
  - 3 — تعبر النحاة عن ظاهرة «الجواز النحوي» في مؤلفاتهم، وقد كان تركيزي في المقام الأول على كتاب (سيبويه)، لأنه العمدة والقانون لكل ما جاء بعده من مؤلفات نحوية .
  - 4 — أقسام الجواز في النحو العربي .
    - أ — جواز مبني على السماع .
    - ب — جواز مبني على القياس النظري .
  - 5 — رفض النحاة لبعض الجوازيات السماعية من خلال دراسة لبعض المصطلحات الدالة على ذلك مثل : الغلط والضعف واللين وما إليها، وكذلك من خلال الضرورة الشعرية، ومن خلال اختلافات النحاة المبينة على السماع عن العرب .
- ثم قسمت البحث بعد ذلك إلى أربعة أبواب، تحت كل باب عدد من الفصول :

الباب الأول : ( حصر أساليب الجوازيات النحوية )

## الفصل الأول : الجوازات الثنائية

قمنا في هذا الفصل بإحصاء الأساليب التي أجاز النحاة ظهور علامتين إعرابيتين على آخر كلمة معينة فيها، وهذه الجوازات الثنائية تنحصر في الأنواع الآتية :

- 1 — أساليب يجوز فيها الرفع والنصب، وهي أكثر الجوازات وروداً في النحو العربي، وتأتي في الأسماء والفعل العربي.
  - 2 — أساليب يجوز فيها النصب والجر وهي خاصة بالأسماء.
  - 3 — أساليب يجوز فيها الرفع والجر، وهي خاصة بالأسماء أيضاً.
  - 4 — أساليب يجوز فيها الجزم والرفع.
  - 5 — أساليب يجوز فيها الجزم والنصب.
- وهذان الجوازان خاصان بالفعل العربي وحده.

## الفصل الثاني : الجوازات الثلاثية

وهي تنقسم إلى قسمين

- 1 — قسم خاص بالأسماء وهو : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجر.
- 2 — قسم خاص بالأفعال وهو : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم.

## الفصل الثالث : كثرة الجوازات وتنوعها

ذكرنا في هذا الفصل الأساليب النحوية التي تنوعت جوازاتها وكثرت، مثل باب « لا النافية » الذي يجوز فيه النحاة عند تكررها أكثر من خمسة جوازات نحوية، وباب « الصفة المركبة » الذي يمثل تنوع الجوازات وتعددتها، فللصفة المركبة تراكيب عديدة يميز النحاة في كل تركيب منها وجهين إعرابين أو أكثر.

وقد تعرضنا في ثانيا هذا الباب لعدد من الجوازات النحوية التي رفضها النحاة أو حكموا عليها بالجواز في « ضرورة الشعر » وحدها ، وكذلك لعدد من الجوازات التي أباحها في الاستعمال القياس النظري وحده .

الباب الثاني : ( مسائل الجوازات في النحو العربي ) :

الفصل الأول : نقل اللغة عن الأعراب :

وفيه تعرضنا لجملة قضايا :

1 — اتصال النحاة القدماء بالبادية العربية ومشاهدة الأعراب ، وقد بينا أن أبا الأسود وتلاميذه لم يكن لهم دور يذكر في عملية سماع اللغة وروايتها وكذلك في بناء النحو المعاري التصديقي ، وإنما يبدأ الاتجاه إلى المعيارية وسماع اللغة مع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وقد بلغ السماع أوجه على يد أبي عمرو بن العلاء ومن جاء بعده ، كما بلغ النحو قمة المعيارية على يد الخليل بن أحمد ومن لحقه من النحاة .

2 — البيعة الجغرافية ، وقد درسنا من خلال ذلك المكان الذي ارتضى النحاة تسجيل وسماع اللغة عن أهله .

3 — البيعة الزمانية ، أو المدة التي تمت خلالها عملية سماع اللغة عن العرب وما سجله النحاة من شواهد احتجاجوا بها على تقعيد القواعد وتقرير الأحكام ، وقد بان لنا أن الشعر قد حظي باهتمام النحاة البالغ ، فالشعر وإن حد على مستوى الزمان بزمان معين إلا أنه على مستوى المكان لم يحد بمحدود معينة .

وقد حاول النحاة المتأخرون أمثال الزنجشيري والرضي وابن مالك إصافة مصادر جديدة إلى عملية السماع تمثلت في أخذهم :

- أ — بشعر الشعراء المخلصين أمثال أبي تمام والمتنبي وغيرهم .  
ب — بأحاديث الرسول ﷺ وكلام صحابه .  
ج — الاعتداد بالقراءات التي رفضها النحاة السابقون .  
د — وقد كانت لنا مأخذ على عملية سماع النحاة للغة عن الأعراب تمثلت في

- أ — تحديدات مكانية عامة وموهمة .  
ب — اضطراب القاعدة النحوية المعيارية، وقد ظهر ذلك واضحاً في :

- 1 — الجواز الإعرابي في الأساليب النحوية .
- 2 — الأساليب غير المطردة مع القاعدة .

- ج — نقص استقراء المادة اللغوية .  
د — امتداد السماع على مستوى الزمان والمكان امتداداً واسعاً .  
هـ — قلة اهتمام النحاة بنسبة اللهجات المختلفة إلى بيئاتها للمعينة .

الفصل الثاني : تعدد اللهجات العربية .

اللغة العربية الفصحى لغة ذات لهجات عديدة بينها اختلافات وفروق جعلت مستويات اللغة جميعاً، وقد دللنا في الباب الأول على مدى الخلاف الحادث بين لهجات العربية في المستوى النحوي، وفي هذا الفصل درسنا بحلاف لهجات العربية في المستويات الآتية :

- 1 — المستوى الصوتي، وقد اخترنا نموذجين من بين النماذج العديدة للدلالة على ذلك :

- أ — تحقيق الهمزة وتسهيلها .  
ب — الإدغام بتنوعه : الصغير والكبير .



2 — المستوى الصرفي ، ودرسنا فيه الظواهر الآتية وحاولنا قدر الإمكان أن نبحث مواضيع معينة لم تحظ بدراسة وافية من قبل :

- أ — التبادل الموقفي بين المشتقات .
- ب — التبادل الموقفي بين المفرد والجمع .
- ج — إهمال النحاة لذكر بعض الصيغ الصرفية « أمثلة المبالغة » .
- د — الاختزال والتقصير في الصيغ والأبناء .
- هـ — تعدد صيغة الفعل واتحاد دلالاته .
- و — ظاهرة التخفيف أو الإسكان .

وقد حرصنا في دراسة هذه الظواهر الصوتية والصرفية أن تكون القراءات القرآنية هي عمادنا الأول في البحث والدراسة لنقتنا المطلقة في صحتها ، ولأن المؤلفين في القراءات القرآنية كانوا أشد حرصاً من النحاة على صحة السند وعلى استيفاء البحث ودقته .

3 — المستوى الدلالي ، وقد بحثنا فيه الظواهر الآتية :

- أ — التضاد .
- ب — الترادف .
- ج — المشترك اللفظي .
- د — القلب .
- هـ — التذكير والتأنيث .

الفصل الثالث : القراءات القرآنية :

درسنا في هذا الفصل :

1 — موقف النحاة من القراءات القرآنية ، وهو موقف غير طبيعي يتجلى في طعن النحاة ورفضهم للقراءات الصحيحة السند المخالفة

لقواعدهم، وفي اتهامهم المزور القراء الكرام بالخفلة وقلة الضبط وعدم إلزامهم بأصول النحاة ومقاييسهم، وهو موقف عام اتخذه غالب النحاة من القراءات القرآنية.

2 — أنواع القراءة وشروط القراءة الصحيحة، وقد قسمت القراءة إلى متواترة وآحاد وشاذة، ووضعت للقراءة الصحيحة شروط معينة.

وقد درسنا هذه الشروط وقبلنا أن يتوفر في القراءة: صحة السند المتصل، ورفضنا اشتراط: موافقة العربية ولو من وجه، وموافقة رسم المصحف ولو احتمالا، لأن:

- 1 — أثر النحاة في اشتراط هذين الشرطين واضح.
- 2 — نسبة الشذوذ إلى قراءة الصحابة والتابعين، ومن الخطأ أن تتبع قول من قال: إن القراءات السبع متواترة، وإن القراءات الثلاث المنصبة لها وقراءة الصحابة آحاد، وقراءة التابعين شاذة، فإذا كانت قراءات الصحابة آحادا والتابعين شاذة فكيف تكون قراءات القراء السبعة متواترة وهم لم يأخذوا قراءتهم إلا عن الصحابة أو عن التابعين؟

- 3 — سبيل القراءة الوحيد هو التلقي مشافهة وسماعاً.
- 4 — قدم القراءات ووجودها قبل النحاة وقواعدهم المعيارية.
- 5 — رسم المصحف ليس توقيفياً وإنما يخضع لما تخضع له الكتابة ورسم الحروف من تطور، ونقط أبي الأسود وإعجام الحروف وتطور الخليل لحركات الشكل دليل ذلك.

والأهم أن النحاة عندما يرفضون القراءة لا يرفضونها لأنها محالمة لهذه الشروط أو أحدها وإنما لأنها خالفت معاييرهم المبنية على استقرار ناقص،

وهي معايير اعتد بها النحاة اعتداداً شديداً ألجأهم إلى تأويل النص القرآني المحكم حتى يطرد مع قواعدهم .

3 — صلة القراءات القرآنية بالجواز الإعرابي ، ناقشنا في هذا المقام قضية إنكار إبراهيم أنيس للإعراب في العربية ، ودلنا على فساد مذهبه ويعده عن تمثل الواقع اللغوي التاريخي الذي عاشته العربية وما زالت تعيشه على لسان إبراهيم أنيس نفسه ، ثم قدمنا نماذج معينة تدل على صلة القراءات بالجوازات النحوية ، وكما قد حرصنا في الباب الأول من هذا البحث على الاستشهاد والاحتجاج بالقراءات القرآنية لكل جواز إعرابي له ما يعصده ويؤيد صحته في قراءات القرآن الكريم .

الباب الثالث : ( توجيه النحاة للجوازات الإعرابية ) :

الفصل الأول : العامل :

يتنا في هذا الفصل نهف نظرية العامل وصلتها بالمنطق الكلامي الجدلي وكيفية استخدام النحاة لهذه النظرية في تبيير وتوجيه عدد من الجوازات النحوية وذلك عن طريق :

أ — الأعمال والإهمال .

ب — إضمار العامل .

ج — تعدد مبنى العامل وتعدد عمله .

المصل الثاني : الافتراض والقياس :

يتجلى الافتراض في أمرين :

أ — الإعراب على الموضع أو المحل .

ب — الإعراب على التوهم .

أما القياس بدعوى الحمل والمثابفة فيظهر استخدام النحاة له في تبرير عدد من الجوازات النحوية المفترضة التي أجازها القياس النظري وحده.

#### الفصل الثالث : التأويل والتقدير :

اتخذ النحاة من التأويل والتقدير مبرراً لتسوية عدد من الجوارات النحوية في الاستعمال .

#### المصل الرابع : المعنى النحوي :

درسنا في هذا المصل بعض أساليب نحوية يبرر النحاة تعدد العلامات الإعرابية عليها عن طريق الاعتماد على اختلاف المعنى النحوي من علامة إعرابية إلى أخرى .

وقد رفضنا هذه المبررات جميعاً التي ساهمت في تبرير هذه الجوارات من وجهة نظر عقلية، وعملت على تعقيد النحو العربي، ونقض أطراف القواعد .

#### الباب الرابع : (صلة الجواز النحوي بدلالة الإعراب على المعنى) :

#### الفصل الأول : القيمة المعنوية لعلامات الإعراب :

وقد درسنا فيه مدلول علامات الإعراب المعنوي عند النحاة القدماء ، وبيننا قصور هذا الفهم وأن العربية تمتاز بكثرة القرائن اللفظية والمعنوية الدالة على المعنى النحوي، وأن الإعراب لا يشمل كل ألفاظ اللغة لذلك درسنا الباء والإعراب، والإعراب المحلي، والإعراب التقديري، وكذلك حركة التحلص من التقاء الساكنين .

#### الفصل الثاني : الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى :

وقد بحثنا في هذا الفصل القضايا التالية :



- 1 — تملد المعنى النحوي للعلامة الإعرابية .
- 2 — تأثير الجواز الإعرابي في المعنى النحوي .
- 3 — التطور التاريخي لعلامات الإعراب ، وهو تطور يتمثل في :

- أ — تقليص العلامات الإعرابية .
- ب — التداخل بين العلامات الإعرابية والبنائية .
- ج — الميل إلى التخلص من العلامات الإعرابية .

هذه هي الخطوط العامة والعريضة لهذا البحث الذي أرجو من الله العليّ القدير أن يكون قد حوى إضافة ولو متواضعة لدراساتنا النحوية والدعوية وأن يساهم ولو بقدر يسير في تنمية دراسة اللغة العربية وتطورها ، فما آمنت به من خلال هذا البحث أن اللغة العربية مازالت في حاجة إلى درس جديد تقوم بأعبائه هيئة جامعية مخصصة لله ودينه أولاً ولهذه اللغة ورصيدها الحصري ثانياً ، ولأئمة العربية المتطلعة إلى المستقبل المشرق ثالثاً .

ولا يسعني وقد بلغ هذا البحث غايته إلا أن أقدم شكريّ الوافر لأستاذي الدكتور : ( محمد خليفة الدماخ ) المشرف على هذه الرسالة ، وأنا أعلم أن هذا الشكر لن يفي به حقه وما بذله من جهد العالم المخلص نصحاء وإرشاداً وتوجيهاً ومراجعة لأبواب هذا البحث وفصوله مراجعة دقيقة فاحصة ، كما أوجه شكريّ المخلص إلى جميع أساتذة «وحدة بحوث اللغة العربية» ، الذين كانت حين رعايتهم على هذا البحث حين الأب الناصح المشفق الغيور .  
والله من وراء القصد وعليه السبيل ومنه نستمد العون والتوفيق وما اتكأنا إلا عليه سبحانه وتعالى .

## التمهيد

- أولاً : نشأة مصطلح الجواز في النحو العربي .
- ثانياً : معنى الجواز دلالة واصطلاحاً .
- ثالثاً : تمييز النحاة عن ظاهرة الجواز النحوي وأنواعه :
  - أ — الجواز السماعي
  - ب — الجواز القياسي
- رابعاً : رفض النحاة لبعض مظاهر الجواز السماعي



## أولاً : نشأة مصطلح « الجواز » في النحو العربي

عرف النحو العربي مصطلح الجواز منذ بداياته الأولى فقد ولد هذا المصطلح مع نشأة النحو العربي وبداية وضع لبناته الأولى وذلك بسبب أمرين :

أولاً : إن النحو العربي في بداياته الأولى وما بعدها قد قام على أيدي وجهود نخبة كانوا من قراء القرآن الكريم ورواة قراءاته ، وقد أدركوا من خلال القراءة القرآنية التي تؤخذ مشافهة وتُنقل سماعاً أن الآية القرآنية الواحدة يمكن أن تقرأ بعدة أوجه مسموعة سواء أكان هذا التعدد في الصوت أم في الصرف أم في النحو وحركاته الإعرابية أم في الدلالة ، ولا يثير هذا التعدد معارضة أو إنكاراً من أحد لأنه مأخوذ عن أساتذة مجيدين ، ولم يداخل هذا التعدد في القراءة لحن أو تصحيف أو تحريف ، وبهذا هذا التعدد في قراءة الآية الواحدة ما روي عن الرسول ﷺ : أنزل القرآن على سبعة أحرف عاقرؤوا ما تيسر منه .

إن أبا الأسود الدؤلي الذي وضع حركات التشكيل للأصوات العربية ، أو ما عرف بنقط أبي الأسود ، وكذلك تلاميذه نصر بن عاصم ومحيى بن يعمر العدوالي اللذان وضعوا إعجام الحروف بأمر من الحجاج ولي العراق كما تذكر بعض الروايات



وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج قارئ المدينة ونزيل الاسكندرية، وغيرهم من الذين  
نسب إليهم مشاركة في وضع بدايات النحو العربي كلهم قراء مجيدون لقراءة القرآن  
الكريم.

وكذلك من جاء بعدهم أمثال عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي وعيسى بن  
عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء القمي.

وتعتبر الكوفة مدرسة بذاتها في مجال إلقاء القرآن ورواية قراءاته ونقلها، لذلك  
لجأ غالب نخاتها من القراء أمثال: أبي جعفر الرضائي والكسائي والفراء، الذي يظهر  
علمه بالقراءات القرآنية واضحاً في كتابه (معاني القرآن) وكذلك أحمد بن يحيى  
ثعلب.

إن جميع هؤلاء النحاة المتقدمين قد اشتهلوا بقراءة القرآن الكريم وإقائه ونقلوه  
سماعاً ومشاهدة عن شيوخ كثيرين، من بينهم صحابة أجلاء كعلي بن أبي طالب  
وعثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وأبي هريرة، ولكل واحد من هؤلاء الشيوخ قراءته  
المتصلة بالسند بالرسول ﷺ، ولا ريب أن هؤلاء النحاة القراء قد وعوا الوجوه المتعددة  
التي يمكن أن تقرأ بها الآية الواحدة بالتلقي مشاهدة والأخذ سماعاً، ولا يطلعن في ذلك  
أهم قد حاولوا الحد من تعدد الوجوه في القراءة من خلال تطبيق قواعدهم وما توصلوا  
إليه من قوانين لغوية على قراءات القرآن الكريم ومحاولتهم إخضاع القراءة لهذه المقاييس  
والقواعد.

ثانياً: شهدت اللغة العربية بعد الإسلام ودخول الأعاجم المختنفي الأجاس  
واللغات فيه تطوراً سريعاً شاملاً، وهو تطور هدد أساس اللغة المنزل بها القرآن الكريم،  
وعمل على تمزيق كيانتها المتحد وتشويهه مما دعا هؤلاء النحاة إلى محاربة هذه الظاهرة  
الخطيرة وتقرير ألسنة المعجم وتثقيفها حتى يفقهوا قوانين العربية ويتمكنوا من فهم  
كتاب الله، وقد اتخذ عمل النحاة من أجل هذين الهدفين محاربة اللحن وتعليم  
الأجانب ثلاث مسارات:

- أ - إعجام حروف المصحف وتقطيعها بحيث يتميز كل حرف برسم خاص .  
 ب - تشكيل حروف المصحف لحماية بنية الكلمة من التحريف .  
 ج - ملاحظة اللحن وإدراكه ومن ثم العمل على توقيفه وإصلاحه .

وقد نتج عن هذا المسار الأخير وجود النحو المعياري الذي يسعى إلى دراسة خصائص العربية والتفصيل لها، وهو مسار لزمه مشافهة الأعراب البدو وجماع اللغة عنهم، وهم أعراب ضمتهم بيئات عديدة ووجدت بينهم اختلافات وفروق لهجية شملت مستويات اللغة جميعاً، وقد قبل النحاة هذا التعدد اللهجي وخاصة في المستوى النحوي وتلقوه بالرضا والقبول لأنهم وجدوا له نظيراً في قراءات القرآن الكريم التي اتفقوا مشافهة، ولأن هذا الخلاف اللهجي صادر عن بيئات لا يجوز عليها اللحن والخطأ في الكلام لبعدها عن الاختلاط بالأعاجم والتأثر برطانتهم، هي لهجات سليمة يتكلمها أهلها سليمة وملكة وتؤديها قراءات القرآن .

النحاة وجدوا قراءات قرآنية كثيرة تنبع في الآية الواحدة عدة أوجه متواترة نقلاً ومتصلة سندا، ولهجات عربية نقلت من مواطن الفصاحة لذلك تقبلوا ظاهرة الجوازات في النحو العربي، ووجدت مع ميلاده وبداياته الأولى، وخير من يمثل ذلك «الكتاب» لسيبويه و (معاني القرآن) للفراء، وهما من أول المؤلفات التي وصلتنا اهتماماً بدراسة اللغة والتفصيل لها، في هذين الكتابين نجد جوازات نحوية عديدة مبنية على السماع عن العرب وعلى قراءات القرآن الكريم وقد حظيت في مجملها بالقبول والرضا من هذين النحويين، وصلاً على تبهرها وإيجاد مسوغات لها تفسرها، وهي مسوغات لا تنطلق في الغالب من قانون لغوي وإنما من مقولات عقلية منطقية فتحت المجال أمام النحاة اللاحقين لإيجاد جوازات قياسية لا يستندوا السماع عن العرب ولا تعتمد على القراءات القرآنية .

## ثانياً : معنى الجواز : دلالة واصطلاحاً

إن هذه الظاهرة «الجوازات» كما عرضها النحاة المتعاقبون في مؤلفاتهم تعني عندهم أن تتعاقب أو تتبادل حركتان إعرابيتان أو أكثر على كلمة بعينها في أسلوب

معين متحد التركيب أو المعنى، ولا يتج عن تغير الحركة الإعرابية تغير في معنى الأسلوب غالباً.

أجاز النحاة في قولنا: ما زيد قائماً، الرفع والنصب في لفظة «قائم» وسبوا النصب إلى أهل الحجاز والرفع إلى بني تميم.

وأجازوا في قولنا: ما زيد بقائم ولا قاعد، الجر والنصب في لفظة «قاعد» اعتياداً على الإعراب اللفظي لكلمة «بقائم»، والإعراب المحل أو الموضعي لها.

وغيرها من الأساليب التي أجازوا ظهور أكثر من حركة إعرابية على كلمة معينة فيها دون أن ينصوا على اختلاف المعنى، بل نصوا في بعض المواضع على اتفاق المعنى وأن تغير الحركة الإعرابية لا يتج عنه تغير في دلالة الأسلوب.

ولكن النحاة يقولون بوجود تغير في معنى الأسلوب اقتضاء تغير الحركة الإعرابية خاصة في الأفعال المضارعة المعطوفة.

مثلاً أجاز النحاة في هذا المثال: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، الجزم والنصب والرفع في الفعل «تشرب»، وقالوا إن معناه مجزوماً غير معناه وهو منصوب أو مرفوع.

فقرأ قوله تعالى ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾<sup>(1)</sup> برفع الفعل «يقول» ونصبه، فقالوا إن معناه مرفوعاً غير معناه منصوباً.

وقرأ قوله تعالى ﴿من يضل الله فلا هادي له ويذرهم﴾<sup>(2)</sup> بجرم الفعل «يذرهم» ونصب وجره، فذهبوا إلى أن دلالته تكثير بحسب الحركة الإعرابية التي تظهر عليه.

إن الولو في العربية مبنى واحد يدل على عدة معانٍ وكذلك «حتى» فالتعير في المعنى ناتج عن معاني هاتين الأداتين الوظيفية، قالوا في المثال الأول يمكن على توجيه

(1) البقرة الآية 214

(2) الأعراف الآية 186.

النحاة أن تكون عاطفة في حالة الجزم ودالة على النعية والمصاحبة في حالة التنصب ، ودالة على الاستئناف في حالة الرفع ، وكل واحد من هذه المعاني يتبع عنه معنى معين يخالف دلالة المعاني الأخرى .

والجوازات قد تكون ثنائية أو ثلاثية ، وقد تكون أكثر من ذلك كما في حالة تكرار لا النافية للجنس في مثل قولنا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد تتعدد صورها حتى تجاوز الحد المألوف وتدخل في باب الإحالة ، فالنداء والاشتغال والاستثناء مثلاً أبواب نحوية تمتاز بكثرة جوارزها النحوية وتعددتها والصفة المركبة أو ما أطلق عليه النحاة « باب الصفة المشبهة » بالغ النحاة في تفرعها وتقسيمها وفيما يدخل عليها من جواز نحوي حد الإحالة والإقراض .

إن الدلالة العامة للفظ « الجواز » هي سلوك الموضع والسفر فيه ، وقد تطورت هذه الدلالة بحيث أصبحت تعني : جواز الشيء وعدم منعه<sup>(3)</sup> ومنه الجواز النحوي ، والجواز الشرعي الذي يعني في عرف الفقهاء : الأمر المباح .

وتجمع لفظ « الجواز » على « أجوزة » وهو جمع ميمات ، وعلى « جوارزات » إذا أريد منها الدلالة على « صك المسافر » الوثيقة التي تتيح لحاملها حرية التجول في غير موطنه ، وهو جمع حادث ومولد يرى بعض المحدثين أن استعماله للدلالة على المعنى السابق من الخطأ الشائع<sup>(4)</sup> ، لعدم ورودها عن بداية العرب الأقحاح الذين لم يعرفوا هذه الصكوك .

وهي لفظ شائعة الاستخدام اليوم على ألسنة العرب جميعاً متقصيهم وأمههم في ذلك سواء ، وأصبح من المؤلف صناع « إدارة الجوارز » التي تمنح الصكوك للمسافرين والجوارز للدلالة على هذه الصكوك ، واللفظة رهن بالاستعمال والاستخدام لا بقل ولا ثقل ، وهي كائن حي يتطور ويتأثر بما حوله من ظروف ثقافية واجتماعية ونفسية ،

(3) ديوان الأدب ج 3 ص 394 ، إسحاق بن إبراهيم القليلقي ، تحقيق . أحمد مختار عمر ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة . عجم المخط ص 136 ، بطرس البستاني ، مؤسسة جواد للطباعة ، 1977 م

(4) معجم الأعطاء الشائعة ص 95 ، محمد السخاني ، مكتبة لبنان ط 2 ، 1969 م .

ومن جيل اليوم من العرب أهل هذه اللغة وهي ملكنا وطوع بتاتنا وإرادتنا، وهي أدواتنا التي بها نتصاهم ونؤدي أغراضنا بسلالتنا الموروثة والمكتسبة، وبما يحوطنا من مؤثرات وظروف لم يمشها أجدادنا الأوائل.

وقد استعملنا هنا هذا الجمع «جوازات» للدلالة على ظاهرة تعاقب أو تبادل الحركات الإعرابية على كلمة بعينها في أسلوب معين مع أنها محدثة ومولدة للدلالة والمعنى لشيوع استخدامها لدى اللغويين المحدثين مثل د. عفيف دمشقية و د. فؤاد ترزي، حيث استخدمنا هذه اللفظة «الجوازات» للدلالة على الجواز النحوي<sup>(5)</sup>.

والصلة بين هذا المعنى ومعنى صكوك المسافرين جلية غير خافية، الجواز النحوي طريق إلى استخدام آخر في اللمة غير ممنوع، والصك يبيع لصاحبه التجول في موطن آخر.

إن شيوع هذا الجمع على الألسنة واندثار الجمع الآخر وانزوائه في بطون المعاجم والأسفار يبيع لنا استخداماً ونحوه دلالة جديدة تعارف عليها بعض من سبقنا غير مؤمنين بالمقولة الشهيرة: خطأ شائع خير من صواب مهجور، لأن الأمر الشائع المتعارف عليه لا يعتبر خطأ وإنما هو الصواب وغيره هو الخطأ لهجرانه وعدم ديوحه على ألسنة المتكلمين باللغة.

### ثالثاً: تعبير النحاة عن هذه الظاهرة وأنواعها

إن الدارس للنحو العربي في مؤلفاته القديمة والحديثة يلحظ تناقضاً فاضحاً وثباتاً واضحاً لدى النحاة في الاعتداد بهذه الظاهرة ورفض بعض أساليبها وردّها، فهم من ناحية قد توسعوا في استخدام مصطلح الجواز حتى دعاهم ذلك إلى تحكيم القياس العقلي المنطقي، ومن ناحية أخرى نراهم قد رفضوا بعض الجوازات النحوية مع توهم

(5) المطلقات التأسيية والقيمية إلى النحو العربي من 81، د. عفيف دمشقية، معهد الإتمام العربي ط 1 بيروت 1978 م. في أصول اللغة والنحو من 188، د. محمد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب - لبنان، 1969 م.

السمع فيها والرواية عن العرب ، ويمكن بناء على ذلك تقسيم الجوازات النحوية إلى ثلاثة أقسام :

- أ — جوازات سماعية قبلها النحاة وقعدوا لها .
- ب — جوازات سماعية أنكروها النحاة ورفضوا الاعتداد بها في التقيد .
- ج — جوازات قياسية لم تقم على سماع ورواية عن العرب ، وهي تتألف من شقون :

- 1 — جواز تعاقب الحركات الإعرابية على كلمة بعضها في تركيب معين قياساً .
- 2 — جواز تعداد التوجيهات والمعاني الإعرابية في الأسلوب دون أن تتغير الحركة الإعرابية .

#### أ — الجوازات السماعية

استخدم النحاة مصطلح « الجواز » وما اشتق من مادته مثل : جائر ويجوز وعدة تعابير وألفاظ أخرى تدل كلها على هذه الظاهرة ونشرح معناها للقارئ من خلال الأمثلة والشواهد التي يسوقها النحاة ونعقياتهم عليها ، شيخ النحاة سيبويه — وهو قدوة النحاة جميعاً وإمامهم — عبر عن هذه الظاهرة في كتابه بألفاظ وتعابير متعددة لا اختلاف بينها في الدلالة على الجوازات النحوية ، وقد تأبى النحاة من بعده وترسموا خطاه في استخدام الألفاظ وعباراته المتنوعة ولم يهتموا بتأصيل مصطلح الجواز في النحو العربي وتحديدده :

- 1 — عبر سيبويه عن هذه الظاهرة في كتابه تعبيراً مباشراً باستخدام مصطلح الجواز وما اشتق من مادته ، وهذه المشتقات تنحصر في الفعل الماضي وفي الفعل المضارع المقرون بقدر والخالٍ منها وفي اسم المفاعل وفي المصنر<sup>(6)</sup> .

(6) الكتاب ج 1 ص 62-64-105-201-380-91-101 وغيرها ، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار القلم

2 — اعتياده على اللهجات العربية وما سمع عن العرب من الرواة الموثوق بهم في تحديد هذه الظاهرة، وكذلك القراءات القرآنية وإن كان استشهاده بها قليلاً ويرفض إيرادها ويحملها عتلاً لتسلف قاعدة قررها، وقد اتخذ هذا الأمر عليه عدة نواحٍ نوجزها فيما يلي:

أ — تعييه على أحد وجهي ظاهرة الجوازات بأنه أسلوب اختاره قوم من العرب، أو أن هذا الوجه قد قرئ به في القرآن الكريم، أو أن هذا الوجه عربي كثير أو عربي مطرد، أو ينسب الوجه الثاني إلى بيئة عربية معينة ويشاركها فيه فاس كثير من العرب:

مثلاً يقول: «وما ينصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلا خيراً من ذلك...» وإن شئت رفعتة فقد سمعنا رفع بعضه من العرب ومن سمعه من العرب<sup>(7)</sup>.

ويقول في باب ما يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبيناً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات: وذلك قولك «الحمد لله، والعجب لك، والويل لك والثراب لك...» ومن العرب من ينصب بالالف واللام من ذلك قولك: الحمد لله فهنصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون: الثراب لك<sup>(8)</sup>.

ب — وقد ينسب الوجهين معاً في عبارة صريحة إلى العرب دون أن ينسب أيهما منهما إلى بيئة لغوية أو قبيلة معينة، وقد ينسب كل لهجة إلى بيئتها الخاصة التي نكلمت بها:

يقول: «إن كان زيد هو الظريف وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون...» وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب عملة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه... فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول: أطل ريدا

(7) الكتاب ج 1 ص 268.

(8) الكتاب ج 1 ص 328-330.

هو خير منك ، وحلثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها [ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ]<sup>(9)</sup> .

ويقول : « ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ ما هذا بشراً<sup>(10)</sup> ﴾ في لغة أهل الحجاز ، وسو تميم يرفضونها إلا من درى كيف هي في المصحف<sup>(11)</sup> » .  
جـ - وقد يعقب على الوجهين الجائزين معاً في الأسلوب عما يقتضي أسما عده سواء في الجودة والحسن ، مثلاً قرئ قوله تعالى ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾<sup>(12)</sup> بالرفع عند عامة القراء وقراها الحسن البصري بالنصب في لفظة « ثمود »<sup>(13)</sup> فقال « فالنصب عربي كثير والرفع أجود »<sup>(14)</sup> .

3 - وعبر سببوه عن الجوازات النحوية بمبارات الاستحسان والاختيار التي يقرنها في بعض الأحيان بالسمع والرواية عن العرب .

يقول مثلاً « وما يختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة « الولو والفاء وتم » قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته ... وقد يحسن الجر في هذا كله وهو عربي تقول وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ... والرفع جائز كما جاز في « الولو وتم » وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته »<sup>(15)</sup> .

في هذا الأسلوب : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، يجوز في الاسم الواقع بعد « حتى » عند سببوه النصب والجر والرفع ، وقد عبر عن جوازها بالاعتبار للنصب

(9) الزعفران الآية 76 ، وهي قراءة عبد الله بن مسعود ، معاني القرآن للقراء ، تحقيق : النجار ومباني ط 2 ج 3 ص 37 ، عالم الكتب بيروت - 1980 م . الكتاب ج 2 ص 393-390 .

(10) سورة يوسف الآية 31

(11) الكتاب ج 1 ص 39

(12) وصلت 17 .

(13) معاني القرآن للقراء ج 2 ص 34 .

(14) الكتاب ج 1 ص 82-81 .

(15) الكتاب ج 1 ص 97-96 .



والاستحسان للجبر والحواز للرفع، وكلها ألفاظ مترادفة المعنى عند سيويه وإن كان الاختيار قد يوحي بأن النصب هو الوجه الأفضل عنده.

ويقول في نص آخر «وذلك قولك: رأيت زيدا وعمرا كلمته... وإنما احتير النصب هاها لأن الاسم الأول مسي على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم.. وقد يتبادر فمحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قلبه منصوب وهو عربي جيد وذلك قولك: لقيت زيدا وعمراً كلمته»<sup>(16)</sup>.

الاختيار في هذا النص دعمته العلة عند سيويه، والابتداء تفسر بحالة الرفع، والاستعمال لأن مقولان عن العرب، فالصحيح في قوله «أحسن عندهم» يعود على العرب، ولفظة «عربي جيد» تعني أنه من استعمالات العرب، وإن كان الحسن واحودة مقروين عند سيويه بالتعليل في الوجه الأول وبسهولة التفسير وتوجيه الرفع في الوجه الثاني.

4 — وليسيويه تعابير أخرى دل بها في كتابه على هذه الظاهرة وهي عادة ما تقترب بالمشيئة في مثل قوله «وإن شئت رعت والرفع فيه أقوى»<sup>(17)</sup> بعد أن بين جواز النصب في مثل قولنا: ما زيدا ضربته ولا زيدا قتلته.

أو نخلو منها مثل قوله «والوجه فيه الحر»<sup>(18)</sup> وهو يقصد قولنا: ليس زيد بجهان ولا بخيلا، إذ يجوز في لفظة «بخيلا» النصب على الموضع والجر على اللفظ، ومثل قوله «يوم الجمعة ألقاك فيه... ويدخل النصب فيه»<sup>(19)</sup> أي في لفظة «يوم».

هذا هو في الغالب تعبير سيويه عن الجوارات الحوية في كتابه، والذي يوضح في غالب الأحيان أن هذه الجوارات منقولة ومسموعة عن العرب، ولا يكاد يجد عند النحاة المتأخرين عنه اختلافاً أو تعبيراً في هذه الأساليب والألفاظ، وإن كانوا قد

(16) الكتاب ج 1 ص 88-90

(17) الكتاب ج 1 ص 145-146

(18) الكتاب ج 1 ص 66-67

(19) الكتاب ج 1 ص 84-85

احتلوا عه في السعي إلى المعيارية وما تستلزمه من تكثيف في العبارة وفي إهمال إيراد الأساليب إلى العرب والمتصلة بظاهرة الجوازات في الغالب، قارن مثلاً حديث مسيويه عن نصب الاسم التالي لاسم الفاعل وجره بحديث الفراء والمبرد وابن يعيش وابن هشام عن الموضوع نفسه.

## ب - الجوازات القياسية

القياس ركن أساسي من أركان أصول النحو العربي، وقد بالغ النحاة القدماء في استخدامه حتى فرسوا على المتكلمين باللغة من الأساليب ما لم يرد به سماع عن العرب ولم يوجد له نظير في كلامهم، جاء في الكتاب «وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطرا يشبهه بقوله: يا رجلا، يجعله إذا نون وطال كالكرة، ولم سمع عربياً يقول»<sup>(20)</sup>.

وجاء في الجسي الداني «وما يوجد في كتب النحويين من نحو: ما قام سعد لكن سعيد، فمن كلامهم لا من كلام العرب»<sup>(21)</sup>.

وغيرها من الشواهد الكثيرة المبثوثة في مؤلفات النحاة، التي تبرز أن اللغة قد تحولت إلى صناعة يحتكرها النحاة ويحرصون من خلالها ما شأوا من استعمالات وتراكيب على المتكلمين باللغة.

والجوازات النحوية مجال خصص استعمله النحاة لمرض أساليب قياسية لم يرد بها الاستعماد وإن كان لها نظير ومثابه في كلام العرب، وقد أوضحنا سابقاً أن لجوازات القياسية ذات شقين عند النحاة:

1 - شق يتناول تعدد الحركة الإعرابية وتعاقبها على كلمة بعينها في أسلوب معين وهو ما بهما.

(20) الكتاب ج 2 ص 203.

(21) جسي الداني في حروف المعاني، ص 588، الجسي بن قاسم المرادي، تحقيق: صهر الدين قبلوه ومحمد مديم، فصل، دار الأملق الجديدة بيروت ط 1983.

2 - شق يتناول تعدد الأوجه الإعرابية للفظة المعنية التي لا تتغير حركتها الإعرابية وإنما معناها النحوي التركيبي .

### 1 - في الحركة الإعرابية

إن الأمثلة على هذا الصنيع كثيرة في كتب النحاة وقد اعترفوا بقياسية بعضها صراحة دونما سند من سماع أو وجود نظير ومماثل في كلام العرب أهل اللغة .

مثلاً عندما يجتمع الاسم واللقب وهما مفردان في أسلوب ما يضاف اللقب إلى الاسم مثل : هذا سعيد كرز ، وقد أجاز الزجاج اتباع اللقب للاسم في إعرابه فيقول : هذا سعيد كرز ، يرمع لفظه كرز ، ورأيت سعيداً كرزاً ، بنصبها ، وكذلك في حالة الجر يجر اللقب اتباعاً للاسم المجرور في مثل قولنا : مررت بسعيد كرز ، وقد اعترف الزجاج صراحة بأن ما أجازوه من اتباع اللقب للاسم في الإعراب لا يعتمد على كلام العرب وإنما على القياس وحده ، قال معقياً على إضافة اللقب إلى الاسم « فهذا كلام العرب ، ويجوز أن نجعل اللقب بدلاً من الاسم فنقول هذا زيدٌ قفٌّ يا هذا ، وهذا قياس وليس من كلام العرب إنما نقول العرب : هذا قيسٌ قفٌّ وسعيد كرز » (22) .

وانظر إلى الصفة المركبة وكيف عمل فيها القياس النحوي .

النحاة يميزون أن تتعاقب حركتان إعرابيتان أو أكثر على كلمة معينة في أسلوب بعينه احتكاماً إلى القياس وحده دونما سند من السماع والرواية عن العرب ، هذا البيت مثلاً للشاعر كلحبة اليربوعي جاء في « المفصليات » ضمن قصيدة مرفوعة القوافي (23) وهو :

هي العرس التي كثرت عليهم عليها الشيخ كالأميد الكلبي

أجاز فيه ابن جني احتكاماً إلى الصنعة النحوية : أن تكون لمطة « النكليم » فيه

(22) ما يصرّف وما لا يصرّف ص 101 ، إبراهيم بن محمد الزجاج ، تحقيق هدى محمد مرام ، مطبع الأهرام التجارية 1971 .

(23) المفصليات ص 33 ، الفصل بن محمد بن يعلى الصبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر .

محرورة أيضاً إضافة إلى رفضها الذي رواه للفضل الضبي وهو رلوية موثوق في روايته،  
والجر عنه أن تجعل الكلم صفة للأسد المحرورة بكاف التشبيه، والرفع على جعلها  
صفة للفظ «الشيخ»<sup>(24)</sup>.

إن هذا البيت قد رواه الرواة الثقات برفع لفظ الكلم والقصيدة التي جاء فيها  
هذا البيت مرفوعة القوافي وهي معني وإعراباً صفة أو نعت للفظ الشيخ المرفوعة، وقد  
شبه هذا الشيخ الكلم في عنفوان اندفاعه إلى قلب المعركة بالأسد.

والقاري، يرى أن الجر الذي جوزة ابن جني في هذا البيت إنما هو أمر معتل  
ولا أساس له من الرواية الموثقة، أجازته الصنعة النحوية وحدها وهي صحة أن تقع  
الكلم صفة للأسد المشبه به الشيخ، وهذه الإجازة المفتعلة تجعل الشاعر يركب  
«الإقواء» وهو تعبر في حركة القافية من الضم إلى الجر مما يؤثر على اطراد نغمة القوافي  
وانسيابها في ايقاع متعده وإن كان لا يؤثر في وزن البيت أو في هيكل التفاعيل المجرى.

وإذا نظرنا في شرح «الزمخشري» للامية العرب للشاعر الصعلوك «الشنفرى»  
وجدنا ما يدل بوضوح على هذه الجوازات القياسية المفتعلة وإن كان يوجد لبعضها  
نظير في كلام العرب.

يقول الشنفرى :

ولست بمهياف يُعشى سوامه مجدعةً سقياسها وهي بهل

الرواية جاءت بنصب لفظ «مجدعة»، ولكن الزمخشري يغير بناء على الصيغة  
النحوية أن تكون هذه اللفظة مرفوعة أيضاً لصحة أن تكون مبتدأ وما بعدها خبر  
لها<sup>(25)</sup>.

إن الأمثلة على افعال الجوازات النحوية كثيرة ومتنوعة ولعل هذا النص الذي

(24) الخصائص ج 1 ص 13، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، ط 2 دار الفدى للطباعة والنشر —  
بيروت

(25) أعجب الصيب في شرح لامية العرب، محمود بن عمر الزمخشري، مطابع القجر الحديثة ط 1392 م.

أورده ابن جني في كتابه «الخصائص» يكفينا لإيراد المزيد منها لما له من دلالة واضحة على ما نقول، قال «وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير، منه القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز لأنه لم يسمع فيها ذلك كقوله عز اسمه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(26)</sup> فالسنة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه، والقياس يبيع أشياء فيها وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها، نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه كأن يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، برفع الصفتين جميعاً على المدح، ويجوز: بسم الله الرحمن الرحيم، بنصبهما جميعاً عليه، ويجوز: الرحمن الرحيم، برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز: الرحمن الرحيم، بنصب الأول ورفع الثاني<sup>(27)</sup>.

ابن جني يعتمد على إتباع الصوت وقطعها الذي يعني هنا جواز رفع هذه الصفات على إضمار مبتدأ محذوف، وجواز نصبها على إضمار فعل محذوف تقديره: أمدح أو أعني، ولكنه يذكر صراحة أن هذه الوجوه الأربعة التي أجازها في هذه الآية لم تؤثر في القراءة وتروى عن القراء، وإنما هي وجوه تميزها الصناعة النحوية المتمثلة في القياس على النظر والشبه، وهو في هذا الأمر ليس بدعا بين النحاة، فالقراء الكوفي نجد عنده مثيلاً لهذا القياس الذي تميزه الصناعة النحوية ونعمه القراءة المقولة بالمشافهة والتلقي سماعاً، ففي كتابه (معاني القرآن) تصادفنا أمثال هذه التعابير «ولو قرأ قارئ يا أبت» — بالرفع — لجاز وكان الوقف على الماء جائزاً ولم يقرأ به أحد نعلمه<sup>(28)</sup>.

إن افتراض الجوازات النحوية وافتعالها من قبل النحاة الذي تجلوزوا فيه السماع والرواية المأثورة والقراءة المتصلة السند قد خلق بلبلة واضطراباً في أذهان الدارسين للغة، إذ أصبحت لغة كثيرة الجوازات النحوية حتى أصبح من المؤلف أن يقال: عجيبت لنحوي بخطيء، وأصبح من المؤلف أن يقول أستاذ اللغة عندما يسأل عن

(26) مثل الآية 30، القاعة الآية 1.

(27) الخصائص ج 1 ص 398.

(28) معاني القرآن ج 2 ص 32.

تركيب معين وصحة وجهه : يجوز فيه كنا وكنا ، دون حرج ودون أن نستقر وإياه على فهم أصيل للصارة لا إجازات فيه ولا احتمالات ولا تعامل عقلي رياضي مع الأساليب .

إن ما يبعث على الدهشة والحيرة هو أن النحاة لجأوا إلى الافتراض والقياس وإلى صبح الشواهد والأمثلة مما عقد نحو العربية ، ورفضوا من ناحية أخرى الأساليب الموثقة المطردة في الاستعمال ووصموها باللحن والخطأ ، وذلك يثبت أن اللغة قد تحولت إلى صناعة يحتكرها النحاة ويملكون حرية التصرف فيها وما على المتكلمين بها إلا انتظار مراسيم النحاة لاتباعها .

## 2 — في الوجه الإعرابي

هذا الوجه له شأن كبير في النحو العربي وقد توسع النحاة في استخدامه وهو يعني : تعدد الوجه الإعرابي للكلمة من خلال الأسلوب الواردة فيه دون تغير في الحركة الإعرابية أو تبدل ...

من أمثلة « الكتاب » : سير عليه سيرا ، وانطلق به انطلاقا ، وضرب به ضربا ، وقد أجاز سيبويه نصب هذه المصادر من وجهين :

1 — أن تكون منصوبة على الحال كما تقول : ذهب به مشيا ، ويجوز في هذه الحالة وصفه ، تقول : سير به سيرا عنيفا .

2 — أن تكون منصوبة على إضمار فعل آخر يكون بدلا من اللفظ بالفعل والتقدير : سير عليه سيرا أي يسيرون سيرا ، وهذا العمل مضمّر لأن المصدر بدل من اللفظ به وذكره<sup>(29)</sup> .

والأسلوب لا يحتمل إلا معنى إعرابيا واحداً عند من نطق به وهو تأكيد الكلام بإعادة العمل في صورة مصدره ، ولا وجه لإعرابه حالا أو بإضمار فعل يعمل فيه نصب .

(29) الكتاب ج 1 ص 231

لَا تَعَالَى ﴿ قُلْنَا ادْهَبْ إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمْثْنَاهُمْ تَلْمِيزًا  
وَهُمْ نَوَحٌ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ ﴾<sup>(30)</sup>.

فيقول القرطبي أربعة أوجه إعرابية في نصب لفظة قوم نوح :

- 1 — أن تكون محذوفة على الضمير «هم» في الفعل المتقدم عليها «فدمرناهم» وهو محله النصب بالمفعولية.
- 2 — أن تكون منصوبة بإضمار فعل تقديره: اذكر أي: يا محمد أو يا مخاطب قوم نوح.
- 3 — أن تكون منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور المؤخر: أغرقنا قوم نوح أغرقناهم.
- 4 — أن تكون منصوبة بالفعل المؤخر: أغرقناهم، وهذا الوجه يسكره أغلب النحاة<sup>(31)</sup>.

هذه الآية واضحة المصى بية الدلالة لا تحتاج إلى كل هذه الخرافات الإعرابية، فلفظة «قوم نوح» منصوبة على المفعولية، وقد عمل فيها — على فرض صحة نظرية العامل — الفعل المؤخر عنها، والمشتغل على ضمير يعود عليها.

قال تعالى ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأُخْرِجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾<sup>(32)</sup>.

وردت هذه الآية في القرآن الكريم مرتين، وقد اختلف إعراب الزمخشري لكلمة «رزقا» الواردة فيها، فهو في سورة البقرة يجوز فيها أن تكون منصوبة على المفعول لأجله إذا كانت «من» دالة على التبعيض، ومنصوبة على المفعول به إذا كانت «من» دالة على البيان، وفي سورة إبراهيم يرى أن لفظة «رزقا» إما أن تكون منصوبة على الحال من

(30) الفرقان الآية 36/37

(31) الجامع لأحكام القرآن، ج 13 ص 31، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأصبهاني القرطبي ط 3 دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.

(32) البقرة 22، إبراهيم 32

المفعول ، وإما على المصدرية على افتراض أن الفعل «أخرج» في معنى ودلالة الفعل «رَزَقَ»<sup>(33)</sup>.

هذه أربعة أوجه إعرابية يميزها الزمخشري في لفظة واحدة وردت في أسلوب واحد دي حاصية معينة ، ويشعر القارئ من خلال دراسته لهذه التوجيهات والاحتالات الإعرابية أن الجملة العربية تخضع لخدمة النحاة واقتراضاتهم المتكلفة وليس لما تدل عليه من معنى ولما تحمله من دلالة أسلوبية ، وهذه الآية لا تدل إلا على معنى واحد لا صلة له بكل هذه التخاريج الجوفاء ، لفظة «رَزَقًا» منصوبة ، ولكن لماذا نصبت ؟ نصيبها في هذا المقام لا يحمل إلا معنى نحويًا واحدًا من كل هذه المعاني التي يوردها الزمخشري وهو «المفعول لأجله» ، فإنزال الحق سبحانه للماء من السماء وإخراج الثمرات به لإرزاق الخلق .

إن الأمثلة على هذا الصنيع كثيرة وكثيرة جداً ، ولا شك أن ذلك الشخص الذي تعجب من نحوي يخطيء كان على حق ، فالتحوي لما له من سلطان يبرز له أن يوجه الأسلوب أو يعر به كما يشاء دون أن يوجد من يقول له أخطأت ، وإن كان إعرابه ملفقاً وضعيفاً لا يدل عليه معنى الأسلوب ودلالة التركيب أو كان نوعاً من العبث بأساليب اللغة ، ذلك العبث الذي جرّ على اللغة العربية وبالا كثيراً ما زلنا نعالى من آثاره السيئة ، ولم نملك بعد الشجاعة لإزالته ، انظر مثلاً إلى الأوجه الإعرابية والجوازات النحوية التي يبرزها الفراء في لفظة «هدى» من قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَدُلَّ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾<sup>(34)</sup> أجاز أولاً في لفظة «هدى» الرفع والنصب مع أنها لفظة مقصورة لا يظهر عليها إلا تنوين النصب ، ويبي أن الرفع من ثلاثة أوجه ، وأن النصب من وجهين ، هي مرفوعة لأنها :

١ - إما أن تكون خبراً عن المبتدأ «ذلك» في حالة إعرابنا للفظ «الكتاب» معناً وصفة له «ذلك» .

(33) الكشف عن حقائق التبريل وعمود التأويل في وجوه التأويل ، ج ١ ص 235 ، ج 2 ص 379 ، حقق الرواية : محمد الصادق القسحوري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ولولاه ، ط الأخيرة 1972 م .

(34) البقرة الآية 2 .



2 — وإما أن تكون تابعة لموضع « لا ريب فيه » إذا أعربت هذه الجملة خبراً

3 — وإما أن ترفع بالاستئناف تمام الكلام قبلها .

وهي منصوبة لأنها :

1 — إما أن تكون حالاً أو قطعاً في حالة إعرابنا لـ « الكتاب » خبراً للمبتدأ

« ذلك » ، لأن « هدى » تكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فصبها لأن

النكرة لا تكون دليلاً على المعرفة .

2 — وإما أن تكون حالاً وقطعاً من ضمير الغائب المجرور بـ « فيه » كأنك

قلت : لا شك فيه هادياً<sup>(35)</sup> .

الحال — كما هو النعت — صفة ولكنها لا تدل على الثبوت وال لزوم وإنما هي

منتقلة ومتعوية ، فزيد قد يكون الآن ضاحكاً وقد يكون بعد قليل باكياً ، وإن كان

هناك من الحال ما يدل على الثبوت في مثل : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها .

إن « الكتاب » وهو القرآن الكريم يمتاز في هذه الآية بصفتين لا تنفكان عنه

أبداً هما : نفي الشك والريب عنه ، وهو شك عام يشمل كل ريب قد يقال حول هذا

القرآن ويفترى عليه .

وكونه قد جاء لهداية الناس جميعاً إلى طريق الخير والصالح .

إن فرضي الأعراب داء أصيبت به العربية على أيدي النحاة ومعلق الاضطراب

والتناقض لدى دارسي هذه اللغة ، وهي فرضي لا يحصلها النص اللغوي ذو الدلالة

المحددة ، ما الذي يستفاده الدارس اللغوي من قول « ابن هشام » إن لفظة « عمراً »

المنصوبة في قولنا : هذا ضارب زيد وعمراً ، إما أن تكون منصوبة بإضمار فعل أو

بإضمار اسم فاعل منون أو بالعطف على محل لفظة « زيد » المجرورة لأن محلها النصب

عند النحاة<sup>(36)</sup> .

(35) معاني القرآن جـ 1 ص 11-12 .

(36) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جـ 3 ص 231 ، جعل الدين عبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق محمد

عيسى الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت ط 6 ، 1974 م .

إن لفظة عمرو في هذا المثال منصوبة وذلك يدل على أن الضرب قد وقع عليها كما وقع على زيد المجرور قبلها، فالمعنى التحوي هو الذي استلزم نصبها لا العامل المختص والمتوهم في هذه التوجيهات والتأويلات عند (ابن هشام) وغيره من النحاة.

### التعدد الدلالي لمصطلح الجواز لدى النحاة

توسع النحاة في استخدام هذا المصطلح وحملوه عدة دلالات ليعبر عنها، وإن كانت هذه الدلالات المتنوعة لها صلة بالجوازات النحوية عموماً.

#### ١ - دلالة الجواز على الخلاف النحوي

خلاف النحاة حول إجازة أسلوب معين ومنعه أمر مشهور في النحو العربي وعبد إضافي تقبل ناء بأوراره هذا النحو وما زال يعاني، وقد استخدم النحاة غالباً عبارة الجواز أو الإجازة للدلالة على الخلافات النحوية مثلاً يرى النحاة:

١ - أن فعل الكيونة المضارع الصيغة والمسبوق بـ «لم» يجوز حذف نونه إذا لم يتصل بضمير نصب أو لم يأت بعده حرف ساكن، وقد عاينهم «يونس بن حبيب» في الشرط الأخير فأجاز حذف نون الفعل المضارع المسبوق بـ «لم» والبدال على الكيونة عند اتصاله بحرف ساكن مستدلاً على هذه الإجازة بالسماع عن العرب وبقراءة قرآنية، وهي ما قرئ به قوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(37)</sup> بحذف النون من فعل الكيونة، وقد وصفت هذه القراءة بالشذوذ من قبل النحاة الخاضعين، ويرون أن مجيئها في الشعر يعتبر من قبيل الرخص أو الضرورات التي لا تجوز إلا في الشعر وحده<sup>(38)</sup>.

ولم نجد من النحاة من تابع يونس بن حبيب في رأيه هذا إلا (ابن مالك) في

(37) الآية ١.

(38) أوضح المسالك ج ١ ص 271. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 175-176، ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، علم الكتب بيروت.

كتابه (التسهيل)، قال «ويحوز حذف لامها الساكن جزماً ولا يمنع ذلك ملاقة ساكن وفقاً ليونس»<sup>(39)</sup>.

وقد ذهب في مؤلف آخر من مؤلفاته إلى أن هذا الاستعمال من قبيل الضرورة الشعرية.

وقد حكم سيويه على هذا الأسلوب بالمتع فقال «لا يقولون: لم يك الرجل»<sup>(40)</sup>.

هذا الاستعمال الذي أجازته يونس واضطرب ابن مالك بين إجازته وقصره على الضرورة الشعرية يبدو أنه استعمال لم يتوفر له الأطراد، وإن كان استعمالاً قد ورد عن العرب، وهذه قضية تتصل بمسألة سماع اللغة وروايتها ونحن عند وضع القوانين العامة مع الاستعمالات المطردة والكثيرة الاستخدام على السنة العرب، فالقاعدة العامة لا يقدح في صحتها استعمال قليل أو نادر وإنما يبرر وجودها ووضعها.

2 — أجاز بعض أهل الكوفة أن ينصب الاسمان الواقعان بعد «إن» وأخواتها معاً، وأجازة الفراء في «ليت» خاصة، وجمهور النحاة ومنهم الكسائي الكوفي، على أن هذا الاستعمال غير جائز وإذا ورد في كلام منقول عن العرب فهو مؤول ومخرج عن أن خبر إن أو أخواتها منصوب بإضمار فعل<sup>(41)</sup>.

وقد نقل النحاة في مؤلفاتهم عدة شواهد جاءت بنصب الاسمين التاليين لـ «إن» وليت ولعل وكأن»، مثل هذا البيت الذي ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه:

إذا أسودَّ جمح الليل فلتأت وتكن خطاك خفافاً، إن حراساً أسداً

(39) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص 36، ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق محمد بركات، دار الكتاب العربي للطبع والنشر — بيروت لبنان 1967 م.

(40) الكتاب ج 4 ص 184.

(41) الغني الليلي ص 394، وتسهيل الفوائد ص 61.

وكذلك هذا الحديث الشريف [ إن قر جهنم سبعين خريفاً ] .

ونقل يونس بن حبيب أن بعض العرب ينصب الاسمين التاليين لـ « لعل »  
وحكى عنهم قولهم : لعل أباك متطلقاً .

وسبوا إلى تميم نصب الاسمين معا بعد « ليت » خاصة وحكوا عنهم : ليت زيدا  
قائماً ، وسبب هذا الشاهد إلى رؤية التميمي وإلى أبيه العجاج :

يا ليت أهام الصبا رواجها

ونقلوا نصب الاسمين بعد « كأن » عن شاعر عبادي هو الراجز أبو نخيلة إذ  
أنشد الرشيد قوله :

كأن أذنيه إذا تشوفاً قادمةً أو قلما عرفاً

وقالوا إن الرشيد قد اتهم الشاعر بالإساءة في هذا البيت ، وعملوا على تغيير  
الرواية بحيث أصبحت : تخال أذنيه<sup>(42)</sup> ...

أما « لكن » فلم يثبت عن العرب نصب الاسمين بعدها .

وهذا الخلاف أيضاً متصل بمسألة سماع اللغة وروايتها عن العرب ، غالب السحاة  
يرون بناء القاعدة على الاستعمال المطرد وما خالفها يؤول حتى يستقيم مع الجادة ويطرده  
مع القاعدة العامة ، والتأويل مبدأ غير حميد ولا يقره المنطق اللغوي ، الاستعمال الكثير  
قد يوجد ما يشذ عنه ويخرج عن إطاره ولا يعد خلافاً في القاعدة أو ناقصاً لأطرافها .

وبعض السحاة يرون صحة القياس ووجوب التقيد لكل أسلوب سماع عن العرب  
وذلك ما يجعل القاعدة مخجلة مضطربة فلو التزمنا كل سماع عن العرب لكان لنا أن  
نصوغ ثلاث قواعد متناقضة مضطربة تنظم أحكام « إن وأخواتها » :

(42) معني النصب عن كتب الأملوط ج 1 ص 37-193 285-286 ، ابن هشام عبد الله بن يوسف الأصباهي ،  
تحتوي . محمد يحيى الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان شرح للفصل ج 1 ص 104 ،  
سوق الدين يحيى بن علي بن يحيى الخطيب - عالم الكتب بيروت .

- 1 — نصب الاسم ورفع الخبر بعد هذه الأدوات .
- 2 — نصب الاسمين معا كما في هذه الشواهد السابقة .
- 3 — رفع الاسمين معا كما جاء في قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَمَّا جَرَّآ ﴾<sup>(43)</sup> .

هذه ثلاث قواعد متصلة بياب واحد هو باب «إن وأحواتها» وكنها قواعد مبنية على السماع عن العرب، لو أخذنا بها جميعا ماذا سيصبح نحونا العربي ؟ .

السماع يجب أن ينظم والقاعدة يجب أن تصاغ بمراعاة الاستعمال الكثير والمطرود ولا مانع يمنع بعد من إيراد ما يشذ عنها من استعمالات دون لجوء إلى تأويلها ودون إلزام المتكلمين بمراعاتها والقياس عليها في كلامهم .

وإذا كان ما أجاره هؤلاء المجهزون في هذين المثالين مبنياً على السماع والرواية عن العرب فإن هناك من النحاة من أجاز استخدام بعض الأساليب قياساً دون استناد على سماع مهما كان حفظه من الشذوذ والندرة أو حتى اللحن والخطأ .

مثلاً أجاز ابن عصفور الفصل بين «إدن» والمعل المضارع بالطرف مع بقاء الفعل منصوباً، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والجملة الدعائية مع احتفاظ الفعل بنصبه، وقد عقب المرادي على ما أجاره ابن عصفور وابن بابشاذ بأنه : «لم يسمع شيء من ذلك فالتصحيح منعه»<sup>(44)</sup> .

وسببونه والمبذ لم يروا في كتابيهما إلا الفصل بينهما بالقسم مع بقاء نصب الفعل المضارع<sup>(45)</sup>، فجاء بعدهما ابن عصفور وابن بابشاذ فقاما على ذلك الفصل بين «إدن» وبين الفعل المضارع بالطرف والنداء والجملة الدعائية .

ونظير هذه الإجازة ما أجازوه الكوهيون والأخفش من تشيئة أفعال التوكيد : أتبع،

(43) سورة طه الآية 63

(44) الجني الدلي ص 362 شرح الرمي على الكافية ج 4 ص 46، محمد بن الحسن الأسترابادي، تحقيق يوسف حسن عمر، مطابع الشروق - بيروت .

(45) الكتاب ج 3 ص 12 المقتضب ج 2 ص 11، أبو القاسم محمد بن يونس المجد، تحقيق: عبد الخالق عظمة، عالم الكتب بيروت .

أكع، أبصع، أجمع للمذكر والمؤنث فنقول: أجمعان، أكعان أبصعان، أبتعان، وجمعواوا، كتعوان، بصعوان، بتعوان، وكل ذلك غير مسموع عن العرب<sup>(46)</sup>، وإنما قاسوه على مجيء هذه الألفاظ بمجموعة في التوكيد.

ويقول الرضي: إن الأخفش قد أجاز لنا أن نقول: اختصم الريدان كلامهما، وهو مردود بعدم السماع<sup>(47)</sup>، والحق أن الرضي لم يكن أميناً في نسبة هذا الرأي إلى الأخفش ولا مدققاً، فالأخفش كما ينقل المبرد — وهو أقرب به عهداً لأن أسناده الحرمي والمارني قد تتلمذا على يديه — لا يميز هذا الأسلوب، وهو أسلوب كما قال المبرد يستخرج بالتفتيش والقياس ولا دخل للسماع فيه<sup>(48)</sup>.

الخلاف النحوي باب طول متشعب الأطراف وثيق الصلة بالسماع عن العرب وبالقياس المردود بالسماع، وقد عبر عنه الحماة غالباً بلفظ الجواز أو الإجازة، ومن السهل جداً تنقية نحونا العربي من هذه الخلاقات المتصلة بالجوازات النحوية بنوعها السماعية والقياسية، إذ القاعدة لا يمكن أن تصاع بناء على الاستعمال القليل، والأساليب المجازة قياساً مردودة بعدم السماع.

## 2 — دلالة الجواز على الخلاف اللهجي

جاء هذا المصطلح وما اشتق منه دالاً أو مرادفاً لكلمة «لهجة» أو «لغة» كما هو تعبير النحاة القدماء.

1 — جاء في أوضح المسالك: «وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها ياء»<sup>(49)</sup>.

2 — لهجة بني يربوع كسر الياء عند إضافتها إلى جمع المذكر السالم مثل قراءة حمزة ويحيى بن وثاب وسليمان بن مهران والأعمش ومهران بن أعين وجماعة

(46) شرح الرضي ج2 ص 371.

(47) المرجع السابق ج2 ص 372.

(48) انقصب ج3 ص 242.

(49) أوضح المسالك ج3 ص 198.

من التابعين : « بمصر عني إني »<sup>(50)</sup> بكسر الياء المضافة إلى الجمع للمذكر ،  
وقد قال ابن هشام عن هذه اللهجة « وقد حكى هذه اللهجة الفراء وقطرب  
وأجازها أبو عمرو بن العلاء »<sup>(51)</sup> .

والفراء كما هو ثابت من خلال كتابه معاني القرآن يرى أن هذه القراءة من وهم  
القراء ممن هم في طبقة يحيى بن وثاب ، وهم قلما يسلمون من الوهم .

وقد ذكر أنه سمع إنشاد هذا البيت عن العرب بكسر الياء :

قال لها هل لك يا نافي قالت له ما أنت بالمرصي

وعقب عليه بقوله « فخفض الياء من « نافي » فإن بك ذلك صحيحاً فهو من  
يتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما »<sup>(52)</sup> فهو يشكك في صحة رواية البيت  
ويؤوله على وجه آخر هو النقاء الساكنين ، ولم يذكر أن ذلك لهجة للعرب .

ولم أجد فيما بين يدي من مصادر ومراجع من ذكر إجازة أبي عمرو بن العلاء  
لهذه اللهجة إلا ما ذكره صاحب كتاب « حجة القراءات » حيث جاء فيه : « وإن  
الجمعني سأل أبا عمرو بن العلاء عن هذه القراءة بخفض الياء فقال : إنها حسنة »<sup>(53)</sup> .  
وإجازة أبي عمرو متعلقة بصحة القراءة لا بسبب اللهجة إلى بني يربوع .

### 3 - دلالة الجواز على الضرورة الشعرية

استخدم سيبويه العمل « يجوز » المقرون غالباً بقدر في كتابه للدلالة على إجازة

(50) إبراهيم الآية 22 . نشر في التراجم الشعر جـ 2 ص 298-299 ، أبو الفتح محمد بن محمد بن أبي جري ،  
تصحيح علي محمد الضياء ، الملكية التجارية الكبرى .

(51) أوضح المسالك جـ 3 ص 197 .

(52) معاني القرآن جـ 2 ص 75-76 .

(53) حجة القراءات ص 278 ، أبو زهرة عبد الرحمن بن محمد بن ربيعة ، تحقيق : سعيد الأحماني ، مطابع الشروق  
بيروت ، ط 1 1974 م .

أسلوب معين في الشعر وعدم إجازته في الكلام وحال السعة أو في النثر يقول مثلاً  
«ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام»<sup>(54)</sup>.

ويقول «وقد يجوز على ضعفه في الشعر»<sup>(55)</sup>.

وعبرها من الأمثلة التي أكثر سيبويه للدلالة على الضرورة الشعرية عن طريق  
تعبيره بالفعل «يجوز» المقرون بـ «قد»، وهذا التعبير عن الضرورة الشعرية يكاد يكون  
قاصراً على سيبويه وحده، فلم أر من استعمله بعده كما أن التعبير عن اللهجة بالمعزة  
الجواز أو الإجازة قليل في مصنفات النحاة.

#### رابعاً : رفض الجوازاات السماعية والمصطلحات الدالة عليه

أوضحنا فيما سبق بإيجاز الحوارات السماعية والجوازاات القياسية، وفي الباب  
التالي سيجد القارئ إحصاء لكل الجوازاات الواردة في المؤلفات السحرية، وقد أشرنا  
فيما سبق إلى وجود جوازاات سماعية أنكرها النحاة ورفضوها من خلال استخدامهم  
لمصطلحات معينة مثل: القلة والصف والخطأ واللحن والرداءة والشذوذ والندرة  
وغيرها، وكذلك هناك أساليب معينة قصروها على الشعر وأطلقوا عليها مصطلح  
«الضرائر الشعرية»، وهناك أساليب أخرى قد اختلفوا في إجازتها ومنعها، ونحن سنقدم  
دراسة موجزة عن هذه الأمور الثلاثة، مع مراعاتنا أن يتوفر في كل شاهد ومثال نسوقه  
حول هذه الأمور: السماع الموثق والرواية المتقنة التي لا خلل فيها بأن يأتي: في لهجة  
عربية نقلها النحاة وأسندوها إلى بيئة لغوية معينة أو لم ينسبوها إلى حي معروف من  
أحياء العرب.

وفي قراءة قرآنية متفولة بالسند الصحيح المتصل.

وقد يعترض علينا معترض فيقول: ما دامت هذه الجوازاات مرغوبة من قبل

(54) الكتاب ج1 ص 85.

(55) للمرجع السابق ج2 ص 303، وانظر: ج3 ص 75، 39، 8.



النحاة أو دار حول إجارتها ومنعها خلاف نحوي أو قصرت على أسلوب معين في الاستعمال فلماذا تعتمد إلى درسها ونحها؟.

والجواب أن هذه الجوازات سواء أكانت متصلة بالمستوى الصوتي أم الصرفي أم النحوي في اللغة قد توفر لها السماع والرواية عن العرب وقرئ بها في كتاب الله فهي استعمالات صحيحة موثقة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن السحر العربي يشتهر بكثرة جواراته النحوية السماعية والقياسية على حد سواء فلماذا رفض النحاة هذه الجوارات السماعية وهم قد أباحوا لأنفسهم اختراع جوارات قياسية لم ترد عن العرب ولا وثقها الاستعمال الحي فضلاً عن صاعتهم للشواهد والأمثلة، مما دفع سيويه إلى أن يشكو في غير ما موضع من كتابه من تناول النحاة على اللغة وفرضهم لأساليب لم ترد عن العرب.

قال : « ونقول : مررت برجل أسيد شدة وجراًة ، إنما تريد مثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنما قاله السحويون » .

ويقول في نص آخر صريح الدلالة « وأما قول السحويين : قد أعطاهوك وأعطاهاوني ، فإنما هو شيء قاسوه لم نكلّم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه » .

ويقول « وأما يوس وباس من السحويين فيقولون : اضربان ريذا واضربان زيدا ، فهذا لم نقله العرب وليس له نظير في كلامها »<sup>(56)</sup>.

وفي كتابه باب يدل على أن النحاة قد وضعوا الكلام على غير ما وضعت العرب<sup>(57)</sup>.

واصطباح النحاة للشواهد أمر مشهور لا يحتاج إلى دليل ويدخل ضمن ذلك تحريف الرواية وتغييرها وإنشادها على وجه يلائم القاعدة النحوية ، ناهيك عن وضع

(56) الكتاب ج 1 ص 434 ، ج 2 ص 364 ، ج 3 ص 527 .

(57) المرجع السابق ج 1 ص 334 .

مسائل للمران العقلي الذهني وهي مسائل الغاية في التعقيد والركاكة في الأسلوب ، وعدم استواء الكلام على سنن العربية ، وكذلك مسائل الإلفاظ والأحاجي .

انظر إلى هذه المسائل التمرينية التي أوردتها المبرد في كتابه وهي غيض من غيوض :

1 \_ أعطى المأخوذ منه درهمان المعطاء الآخذ من زيد ديناراً درهماً .

2 \_ ذهب للمسلوب ثوبه مرتين يومان .

3 \_ صور بريد فرسخين يومين<sup>(58)</sup> .

وغيرها من مسائل المران وفارنها بكلام العرب الجاري على قوانينها وأصولها في صياغة التراكيب لتري أن لا وجه للمقارنة بين الاثنين .

وانظر مثلاً إلى باب الصفة المركبة في مؤلفات السحابة لتري كيف أن النحاة قد ولدوا أساليب عديدة في هذا الباب لا تكفي عبارة المبالغة مع ما لها من إيجاء ودلالة في وصفها ، فقد بلغت صور هذا الباب وأساليبه عند السحابة والمتأخرين منهم خاصة أصحاب الخواشي والتعليق أكثر من ألف وجه ، فيما السماع عن العرب الوارد في كتاب سيبويه لم يرد في هذا الباب إلا يصح صور بسيطة نص صراحة على أن بعضها لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، غير أن المتبع التاريخي لصور هذا الباب في مؤلفات السحابة يري كيف تضحمت صورته وأساليبه عن طريق القياس الذهني والعقلية الرياضية الحسابية البحتة .

السحابة يصنعون الشواهد والتراكيب ويضمون مسائل للتمرين والأحاجي والإلفاظ ، ويحكمون القياس العقلي الخالص في أساليب اللغة وتراكيبها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرفضون الاعتداد بالأساليب المروية عن العرب التي جاءت القراءات القرآنية دالة على صحة استعمالها وموثقة لها ، وكل ذلك يؤكد أن السحر قد تحول على أيدي السحابة إلى صناعة مخترعة عنهم وحدهم تصدر المراسيم والقوانين اللغوية فتستعمل ما أباحوا استعماله وتمتنع عما منعه ورفضوه ، وهذا منتهى العبث باللغة ،

(58) القنصبي ج 4 ص 66-67 من 54-58 ، ج 3 ص 105-106 .

مالعة منظومة اجتماعية يملكها أهلها المتكلمون بها ودور اللغوي هو وصف هذه الاستعمالات الدائرة على السنة الناس ، أما أن يمنح نفسه حق الحكم والمقرر وصاحب الأمر النافذ فذلك ما تأباه اللغة ويرفضه المتكلمون بها رغم أنوف النحاة جميعا .

### القلة

جاء في المؤلفات النحوية : إنه إذا كان مرفوع فعل الطلب مخاطبا استعني عن اللام بصيغة « اعمل » عاليا نحو : قم واقعد ، وتجب اللام إن انتفت الماعلية نحو : لتعز بحاجتي ، أو الخطاب نحو : ليقم زيد ، أو كلاهما نحو : ليعن زيد بحاجتي ، أما إذا كان فعل الطلب دالا على المتكلم مفردا أو جماعة ، فإن دخول اللام هنا قليل كما أن دخولها في فعل الفاعل المخاطب أقل في هذه الحالة<sup>(59)</sup> .

وهذه الأساليب الموصوفة بالقلة من قبل النحاة قد وردت في القرآن الكريم وفي قراءاته وفي حديث الرسول ﷺ وفي أشعار العرب :

1 — قال تعالى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ غَطَايَاكُمْ ﴾<sup>(60)</sup> ، الفعل « حمل » دال على الطلب وهو مسند إلى جماعة المتكلمين وقد قرن باللام الدالة على الطلب ، ولم تقرأ هذه الآية من قبل القراء السبعة إلا بهذا الوجه .

2 — جاء في الحديث [ فلائصل لكم ] وقد عقب ابن مالك على هذا الحديث بقوله : وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال<sup>(61)</sup> ، ولا أدري كيف تجتمع الفصاحة مع القلة إلا إذا كان المقصود في الضعف والركاكة عن لغة الرسول ، والذوق الدعوي لا يستسيغ أن يأمر المخاطب نفسه إلا مع وجود هذه اللام ، ومن المؤلفات أن يقول أحدنا : لأذهب أو لأقرأ .

(59) شرح الرضي ج4 ص 84 ، الجني الثاني ص 111 ، مضي اللب ج1 ص 224 .

(60) المحكوب 12

(61) شولهد التوضيح ص 187

3 - قال تعالى ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾<sup>(62)</sup>.

قرأ الرسول الكريم وجمع من صحابته منهم عثمان وأبي وأنس بن مالك وريد بن ثابت وقرأ أبو جعفر المدني وأبو عبد الرحمن السلمي والحسن البصري ومحمد بن سنان وأبو رجاء العطاردي وعاصم الجحدري وأبو التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فايد وعلقمة بن قيس وكفلك يعقوب الحضرمي « فلنفرحوا » بإسناد فعل الطلب إلى جماعة المخاطبين ولام الأمر<sup>(63)</sup>، وهذه القراءة قد وصفت بالشذوذ مع إسنادها إلى الرسول المؤتمن على الوحي، وقالوا إن نسبة الشذوذ إلى قراءة الرسول يعني أن أهل الحديث هم الذين دونوها عنه ولم ينقلها القراء عن الرسول، وكل ذلك محض خيال وادعاء باطل، فهذه القراءة منقولة عن قراء مجيدين منهم الصحابة والحسن البصري أحد أساتذة أبي عمرو بن العلاء في القراءة، وأبو جعفر المدني والأعرج أساتذا نافع المدني في القراءة، وأبو عبد الرحمن السلمي الذي تلقى القراءة على يدي عبد الله بن مسعود وعنه أخذ قراء الكوفة، والأعمش الذي أخذ القراءة عن عاصم بن أبي النجود، ويعقوب الحضرمي أحد القراء المشرة وأبو رجاء العطاردي الذي تلقى قراءة القرآن مشافهة عن الصحابي أبي موسى الأشعري، هؤلاء كلهم من القراء فهل يصح بعد ذلك هذا الادعاء الباطل؟ ولا أعلم من يضارع القراء في دقة النقل والتثبت من صحة الرواية واتصال سندها إلا أصحاب الحديث ورواته.

4 - قال تعالى ﴿ وَ لَا يَأْتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَ السُّعْيَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينِ وَ الْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لِيَعْلَمُوا وَ لِيُصْنَعُوا آلا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(64)</sup>.

(62) يوسي 38.

(63) معاني القرآن ج 1 ص 469، النشر ج 2 ص 285، حجة القراءات ص 333، المحاسب في تفسير وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها ج 1 ص 313، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق، علي التجاني نايف و د عبد الحليم النجار و د عبد الفتاح شلي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الإحصاف في مسائل الخلاف ج 2 ص 524-525، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد، دار الفكر.

(64) التور الآه 22

قرأ الحسن وعبد الله وسفيان بن الحسين وأسماء بنت يزيد « ولتغنوا ولتصنفوا »  
بإسناد فعل الطلب إلى جماعة المخاطبين وتصديره بلام الطلب<sup>(65)</sup>.

5 — وجاء في الحديث [ لتأخذوا مصافكم ] .

6 — كما جاءت أشعار العرب دالة على جواز هذا الأسلوب في هذه الآيات

لتقسم أنت يا بن خير قرش      فقصي حوائج المسلمين  
فلتكن أبعد المداة من الصلح      من النجم جاره العيوق  
لتبعد إذ نأى جدواك عني      فلا أشقى عليك ولا أبالي

وإذا كان النحاة لا يميزون الاستشهاد بالحديث النبوي في معظمهم لروايته  
بالمعنى ومشاركة الأعاجم في نقله، وإذا كانوا يرون هذه الشواهد الشعرية قد جاءت  
وفقاً لضرورة شعرية أو أنها مجهولة القائل فما ليت شعري ماذا يمكنهم أن يقولوا حول  
جبيء هذا الأسلوب في القرآن الكريم وفي قرآياته الموثقة، لا شيء إلا أن يصفوا القراءة  
بالشذوذ والعيب كما فعل الكسائي بدعوى أنها قليلة في الاستعمال .

وهذا الاستعمال حكى الزجاج وروده عن العرب ووصفه بأنه استعمال جيد  
أو كما قال : لغة جيدة، والنحاة يقولون بعد : إن الأصل في فعل الأمر أن يؤدي على  
صورة المضارع الدال على المخاطب والمقترن بلام الطلب .

### الضعف

عند النحاة أن الفعل يوحد مع فاعله المؤخر عنه سواء أكان الفاعل مفرداً أو  
مثنى أو مجموعاً، وقد نسب إلى عدة قبائل عربية ترجع كلها إلى أصول يمانية هي :  
طيء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب أنها قد خالفت هذا الأصل أو القاعدة فألحقت  
بالمعل ضمائر تدل على المثنى إذا كان فاعله مثنى وعلى الجمع إذا كان فاعله جمعا  
والفاعل واقع بعد فعله غير متقدم عليه<sup>(66)</sup> .

(65) البحر المحيط جـ 6 ص 440 .

(66) مغني اللبيب جـ 2 ص 365 .

وجاء القرآن الكريم وقراءاته موثقا لهذه اللهجة وموثبدا لاستعمالها :

- 1 - قال تعالى ﴿ ثُمَّ غَمُّوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾<sup>(67)</sup>.
- 2 - قال تعالى ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾<sup>(68)</sup>.
- 3 - قال تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(69)</sup> ، قرأ طلحة بن مصرف « قد أفلحوا المؤمنون » ، جاء في البحر : « قال عيسى بن عمر سمعت طلحة بن مصرف يقرأ « قد أفلحوا المؤمنون » فقلت له : أتلعن ؟ فقال : نعم كما لعن أصحابي ... يعني أن مرجوعه في القراءة إلى ما روي وليس بلعن لأنه على لغة أكلولي البراغيث »<sup>(70)</sup>.
- 4 - قرأ الحسن البصري : « ثُمَّ يُدْعَوُا كُلُّ أَنْاسٍ بِإِمَامِهِمْ »<sup>(71)</sup>.

وقد جاءت شواهد شعرية عديدة وفق هذه اللهجة :

قال عروة بن الورد في رواية النحاة لا الديوان :

ذُرْنِي لِلْعَنَى أَسْمَى فَإِنِّي      رَأَيْتُ النَّاسَ شَرَّهُمُ الْفَقِيرَ  
وَأَحْفَرَهُمْ وَأَهْوَبَهُمْ عَلَيْهِمُ      وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرُ

وقال :

سَقُونِي السَّمَاءَ ثُمَّ تَكْفُونَنِي      عِدَاةُ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ<sup>(72)</sup>

(67) المائدة 71

(68) الأبياء 3

(69) المؤمنون 1.

(70) البحر المحيط ج 6 ص 395 ، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ، تصحيح محمد بن المصنف بن شقرون ، ط 1 مطبعة السعادة 1328 هـ . الكشف ج 3 ص 25 والبحر ج 6 ص 297.

(71) الأسراء 71 ، شواهد التوضيح ص 172 . معاني القرآن ج 2 ص 127 .

(72) ديوان عروة بن الورد والموسم ص 45-27 ، دار بيروت للطباعة والنشر 1980 م .

وقد أورد النحاة هذا البيت بنصب لفظة «علة» على النجم ورفعهما على أنها  
حبر حذف مبتدئة<sup>(73)</sup>.

قال عبيد الله بن قيس الرقيات :

تولى قتال المارقين بنفسه      وقد أسلماه معبد وجم<sup>(74)</sup>

وقال الفرزدق :

ولكن ديافي أبوه وأمه      بحوران يحصرن السليط أقاربه<sup>(75)</sup>

وعبرها من الشواهد الشعرية التي وجدت أثناء عصور الاحتجاج والاستشهاد  
وقد ظلت هذه اللهجة حية على ألسنة الشعراء المحدثين أو المولدين الذين لم يوجدوا في  
عصور الاحتجاج، وهم شعراء فحول يجهدون منهم أبو تمام والبحتري وأبو نواس  
والشريف الرضي والمتنبي وأبو فراس الحمداني، مما يؤكد شيوع هذه اللهجة في  
الاستعمال.

وقد نظر النحاة إلى هذه اللهجة نظرة غريبة عمرة وفصلوا بين ورودها في كلام  
العرب وبين ورودها في القرآن الكريم وقراءاته.

فالنحاة يترعون إلى تأويل الشواهد الشعرية الواردة وفق هذه اللهجة بقولهم : إن  
ما لحق بالأفعال من ضمائر تدل على المثني والجمع مع وجود الفاعل مؤنثاً ليست  
بضمائر دالة على المثني والجمع وإنما هي أحرف وعلامات دلوا بها على المثنية والجمع كما  
هو الحال في تاء التأنيث في قولنا : قامت هـ وهذه الأحرف والعلامات لا تعرب لها  
على النحائية، وهو تأويل بين التحمل ظاهر الاحتمال.

(73) الكتاب ج 2 ص 70-71.

(74) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص 196، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر ودار  
صادر للطباعة والنشر - بيروت 1958 م

(75) ديوان الفرزدق أبو فراس همام بن غالب القلهوي القيسي ج 1 ص 46، ط 1 دار بيروت للطباعة والنشر  
1980 م.

ويقولون عند ورود هذه اللهجة في القرآن الكريم إنها لغة ضعيفة ولا ينبغي حمل أسلوب القرآن على اللهجات الضعيفة وإنما يحمل على اللغات الفصيحة .

وقد خلق هذا الفصل اضطرابا في كلام بعض النحاة حول هذه القضية .

فقال « هي لغة ثابتة خلافا لمن أنكرها » « وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فهو صحيح لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب » « وأنكر قوم من النحويين هذه اللغة وتأولوا ما ورد منها ولا يقبل قولهم في ذلك بل هي ثابتة بنقل الأئمة » .

ثم تناسى كل هذه الأقوال عندما وردت هذه اللهجة في القرآن الكريم فقال « إن حمل هذه الآيات على هذه اللغة لا ينبغي لأنها لغة ضعيفة ولا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة » (76) .

وقد سعى النحاة لنفي الضعف عن لغة القرآن فأولوا هذه الآيات بوجوه عديدة أوصلها ابن هشام إلى أحد عشر وجها كلها بيّنة الافتعال ظاهرة التحمل (77) ، والأمر أسير من كل هذا التعب والجهد الذهني العاثر فهذه الآيات والقراءات قد جاءت وفق هذه اللهجة التي هي لغة فاشية لبعض العرب ، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم كما قرر ابن يعيش شارح المفصل (78) .

إن هذه اللهجة ثابتة بإسنادها إلى العرب ونزول القرآن الكريم ومجيء قراءاته مراعاة لها ، ولا معنى لأن يتعارف حكم هؤلاء النحاة عليها فيراها سيوية قليلة ، وبحكم عنها الرضي بالجواز وعدم المنع ، وضعيفة حال ورودها في القرآن الكريم عند ابن الحاجب والمرادي وابن هشام ، والأغرب من ذلك كله أن يعترف النحاة بهذه اللهجة ثم يعمدوا إلى تأويل الأساليب الواردة على منوالها ، وأن يقول لعوي يحدث بعد أن حكم على مجيئها في الشعر بأنه من باب الضرورة ، ورد حديث الرسول الذي رواه ابن

(76) انظر الباقى من 149، 150، 171، 170 .

(77) معنى القليب جـ 2 من 365 ، معاني القرآن جـ 1 من 316 - جـ 2 من 127-198 .

(78) شرح المفصل جـ 3 من 87 .



مالك : « يتعاقبون فيكم ملائكة » بأنه شاهد أثير ناقص ، وقد « بقيت هذه النعمة  
المرعومة بحاجة إلى شاهد صحيح لا ضرورة فيه ولا علة » ويحمد بقاء على ذلك إلى تأويل  
الآيات القرآنية<sup>(79)</sup> .

### الغلط

يرى النحاة أن العطف على اسم إن التوكيدية بالرفع قبل أن يأتي خبرها  
وكذلك توكيد اسمها بالرفع قبل استكمال خبرها من الأساليب التي يغلط فيها بعض  
العرب .

جاء في الكتاب : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون  
ذاهبون وإنك ونهد ذاهبان<sup>(80)</sup> .

وهذا الأسلوب المحكوم عليه بالغلط من قبل مسببه قد جاء في القرآن الكريم  
وفي قراءاته :

1 — قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالتَّائِبِينَ  
مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا حُرْفَ  
عَلَيْهِمْ﴾<sup>(81)</sup> . في غير قراءة أبي وابن كثير<sup>(82)</sup> .

2 — قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾<sup>(83)</sup> برفع  
لفظة « ملائكته » في قراءة عبد الله بن عباس وفي رواية عبد الوارث عن أبي  
عمر بن الملاء<sup>(84)</sup> .

(79) مجلة كلية الآداب ص 222-223 ج 7 1975 م .

(80) الكتاب ج 2 ص 155 .

(81) المائدة 49 .

(82) الكشف ج 1 ص 633 .

(83) الأحزاب 56 .

(84) الجامع لأحكام القرآن ج 14 ص 232 البحر المحيط ج 7 ص 248 .

3 — قال تعالى ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾<sup>(85)</sup> قرأ أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الخضرى برفع اللام من « كله » وقرأها الباقون بالنصب<sup>(86)</sup> .

وقد اختلف النحاة في الحكم على هذه الأساليب وخاصة رفع المعطوف على اسم « إن » قبل استكمال خبرها فوصفه سيويه بالغلط، وحكم عليه ابن مالك بالمدرة، وأجازة الكسائي، وكذلك الفراء إلا أنه يشترط أن يكون اسم إن مما لا تظهر عليه الحركات الإعرابية كما في الآية الأولى<sup>(87)</sup> .

وقد فرغ غالب النحاة لتستقيم قاعدتهم إلى التأويل، وذكرنا وجوها عديدة يصح بها في نظرهم رفع لفظة « الصابغون » المعطوفة على اسم « إن »، ولا مانع من إيراد هذه التأويلات لوى القارىء كيف زيف النحاة النحو العربى ولبيلوه :

- 1 — أن تكون لفظة « الصابغون » مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف .
- 2 — أن تكون مرفوعة بالمعطف على اسم إن لأنه كان قبل أن تدخل عليه إن مرفوعا بالابتداء .
- 3 — أن تكون معطوفة على إن وما عملت فيه .
- 4 — أن تكون معطوفة على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل الضمير<sup>(88)</sup> .

إن تأويل هذه الأساليب الموثقة حتى تستقيم مع القاعدة منهج فتح لا يحترم السماع ولا يصفه وإنما يقرر أنه أسلوب خاطئ .

وقد وصف النحاة قراءات كثيرة جاءت بالهمز في بعض الألفاظ بالغلط وكذلك نسبوا الغلط إلى العرب في همزها لبعض الألفاظ، كل ذلك بناء على دعوى

(85) آل عمران 154

(86) النشر ج2 ص 242 . حجة القراءات ص 177 .

(87) تهليل الفرائد ص 66 . معاني القرآن ج1 ص 310-311 .

(88) هامش لوضح للمالك ج1 ص 350 .

غريبة مفادها : إن القراءة والعرب ليست لهم قياسات النحاة التي تعصمهم من الخطأ والوقوع في الزلل ولتركاب اللحن<sup>(89)</sup>.

وهي لإبراهيم أنيس وقابله علم الدين الجندي أن همز هذه الألفاظ وهي حقها عدم الهمز ناتج عن القياس الخاطيء، أو عن أخطاء الأطفال الذين يعيشون في بيئات منعزلة ولا يجيدون من يصحح لهم أخطائهم<sup>(90)</sup>.

وجميع ذلك تمحل، لأن القراءة القرآنية تؤخذ بالمشافهة والتلقي سماعا عن طريق السند المتصل والثابت بالنقل الأمين الدقيق، ولأن العرب تتكلم بسلطانها التي طبعت عليها ودربها المران والمراس، وهي سابقة لها قوانينها التي تراعيها في كلامها دون أن تشعر بسلطانها عليها، واللغة بعد كائن حي يتطور ويتغير ولا تلزم حالة واحدة مدى حياتها.

### النذرة

يجب عند النحاة حذف ألف «ما» الدالة على الاستفهام إذا باشرها حرف جر وإبقاء الفتحة دليلا على هذه الألف المحذوفة.

وقد ورد ما منعه النحاة في قراءة قرآنية وفي أشعار العرب واختلفت نظرتهم إلى مجيء الألف بعد ما الاستفهامية المسبوقة بحرف جر مباشر لها في القراءة وفي أشعار العرب، فقالوا: إن مجيء هذا الأسلوب في القراءة نادر لأنه لا يجوز حمل القراءة على الوجه الضعيف، وإن مجيئه في الشعر من قبيل الضرورة الشعرية لأن هذه الألف قد جاءت للفرقة بين وظيفتين نوعيتين تدل عليهما «ما» هما: الاستفهام والموصولة، فإذا ثبتت الألف في «ما» الاستفهامية المسبوقة بحرف جر لم يستطع المخاطب التفرقة بين هاتين الداليتين أو الوظيفتين اللذين تؤديهما «ما»<sup>(91)</sup>.

وأنا أعتقد أن هذا التأويل الأخير قد سجانبه الصواب، فالدلالة الكتابية

(89) معاني القرآن ج 1 ص 499 . انصاف ج 3 ص 273

(90) من أسرار اللغة ص 45، إبراهيم أنيس ط 6 سنة 1970 م مطبعة الأنجلو المصرية . اللهجات العربية في التراث ج 1 ص 320-321، علم الجندى، الفكر العربي للكتاب 1978 م

(91) مني النيب ج 1 ص 299

لا تكفي للفرق بين هاتين الدالتين خاصة في الكلام الذي يعتمد على الصوت والسمع، كما أن لكل أسلوب دلالاته المعينة والخاصة التي يدل عليها الأسلوب كله وبما يحويه من قرائن لعل من أهمها هنا «الموقعية» فما الدالة على الاستفهام تقع غالباً في صدر الأسلوب وفي بدايته، أما الموصولة فتقع في ثانيا التركيب لاتصالها الوثيق بما قبلها من كلام، وأيضاً فإن نعمة الكلام تختلف عند إلقائه بين ما الاستفهامية وما الموصولة.

ومن الخطأ الذين اختلف الحكم على أسلوب معين جاء في نوعين من الكلام:  
قال تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ﴾<sup>(92)</sup> قرأ هذه الآية عيسى ابن عمر وعكرمة «عَمَّا» بإثبات الألف<sup>(93)</sup>.

وقال كعب بن مالك :

إنا قتلنا بقتلنا سراتكم أهل اللواء : فقيما بككر القيل<sup>(94)</sup>

وقال حسان بن ثابت :

على ما قام يشتعني لهم كحزير غمرغ في رواد<sup>(95)</sup>

ويظهر من نقل النحاة أن للعرب في ما الاستفهامية عدة لهجات :

- 1 — عدم حذف ألفها في حالة دخولها من حرف جر مباشر لها .
- 2 — حذف ألفها ولم يباشرها حرف جر في لهجة بعض كنانة، روى الكسائي عنهم أنهم يقولون : معندك ؟ مصنعت ؟ أي : ما عندك ؟ ما صنعت ؟<sup>(96)</sup> .

(92) الباء الآية 1، 2.

(93) الكشف ج 4 ص 206 .

(94) شرح أبيات مخي الليث ج 5 ص 223 عهد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف نجاشي، منشورات دار المأمون ط 1 1973 م .

(95) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ص 199 ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأنفلس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ط 1980 م .

(96) شواهد التوضيح ص 215 .

- 3 — حذف ألفها إذا اتصل بها حرف جر مباشر لها .  
 4 — عدم حذف ألفها عندما يتصل بها حرف جر مباشر لها .  
 5 — حذف ألفها وتساكن ميمها إذا اتصل بها حرف جر مباشرة فقد نقل  
 البغدادي عن الشجري أن حذف الألف وتساكن الميم لغة قال : ومن  
 العرب من يقول : لم فعلت ؟ بإسكان الميم<sup>(97)</sup> .

وقد حظيت اللهجتان الأولى والثالثة برضا النحاة وقبولهم فجعلوها القياس  
 المطرد الواجب الاتباع من قبل المتكلمين باللغة، ويرى ابن مالك : أن اللهجة الرابعة  
 جائزة الاستعمال في الاختيار وحال السعة من غير أن يحكم عليها بالنادرة أو بالضرورة  
 ويحكم عليها بالزعمشري بالقلة لأن فيها رجوعاً إلى الأصل، ووصفت اللهجة الأخيرة  
 بالجواز في ضرورة الشعر وحدها<sup>(98)</sup> ، ولم تحظ اللهجة الثانية بعناية النحاة .

ويبدو من خلال هذه اللهجات التي لم يعمل النحاة على إسنادها ونسبتها إلى  
 من تكلم بها أن النحاة قد لفقوا قياسهم المطرد بالتوفيق بين لهجتين تنتمي كل منهما  
 إلى بيئة لغوية معينة إذ إن البيئة اللغوية تفرص على أطراف الظواهر اللغوية المتحدة  
 الخصائص والمعينة الدلالة فيها، فلهجة كسامة التي تلتزم حذف ألف «ما» الدالة على  
 الاستفهام دون أن يباشرها حرف جر اقتصاداً في الجهد العضلي لجهاز النطق والصوت  
 هي التي تحذف هذه الألف عندما يباشر «ما» الاستفهامية حرف جر إذا لم يكن هذا  
 الحرف هو اللام، وتبقى الحركة دالة على هذا الحذف، أما إذا كان الحرف المباشر  
 له «ما» الاستفهامية هو اللام فإنها تحذف الألف وتعتمد إلى تسكين الميم اقتصاداً في  
 الجهد أيضاً ولعرض صوتي بحث إذ لا يمكن تسكين الميم مع «من» و«عن» و«عل»،  
 لانتهاؤها بحرف ساكن .

كما أن اللهجة التي تلتزم عدم حذف ألف «ما» الاستفهامية الخالية من حرف  
 جر مباشر لها هي التي تلتزم إثبات ألف «ما» الاستفهامية عندما يباشرها حرف جر .

(97) شرح أبيات معنى اليب ج 5 ص 219 .

(98) شواهد التوضيح ص 162-164 . والتسهيل ص 314-315 ، فكشاف ج 4 ص 206 . معنى اليب ج 1  
 ص 299 .

## الشدوذ

«أي» الدالة على الموصول معرفة عند النحاة إلا في حالة حذف صدر صلتها وهي مضافة فتلزم البناء على الضم عند أغلبية النحاة .

قال تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾<sup>(99)</sup> وقد قرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء ويعقوب بإعراب «أي» الموصولة المضافة والمخذوف صدر صلتها «أَيُّهُمْ»<sup>(100)</sup>، وقد نسب سيويه هذه القراءة في كتابه إلى أهل الكوفة دون تحديد، فجاء الأستاذ عبد السلام هارون وقال دونما سند ودليل إن هذه القراءة هي قراءة عاصم وحزة والكسائي<sup>(101)</sup> .

وهذه القراءة نسبها الرضي<sup>(102)</sup> والأبباري إلى الشدوذ، واعتمد ابن الأنباري في الحكم على هذه القراءة بالشدوذ وكذلك ما جاء على منوالها من كلام العرب، واعتمد على صحة بنائها على الضم في هذه الحالة بقوله «والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان وهو أحد من تؤخذ اللغة عنه من العرب أنه أشد :

إذا ما أتيت بني مالك فلم على أيهم أفضل  
يرفع أيهم، فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها<sup>(103)</sup> .

ابن الأنباري هنا كما نرى يعتمد على شاهد شعري لإثبات ضم «أي» حال إصابتها وحذف صدر صلتها وهو استدلال ناقص .

(99) مريم 69

(100) الكشف ج2 ص 520 . شرح التصريح على التوضيح ج1 ص 134 ، خالد بن عبد الله الأزهرى ، دبر إحياء الكتب العربية ، عمى الباني الخليلي وشركاه

(101) الكتاب ج2 ص 399 .

(102) شرح الرضي ج3 ص 61

(103) الإنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص 704 .

فبناء «أي» على الضم في هذه الحالة ثابت بالقرآن الكريم وهو ما أعمل ابن الأنباري الاستشهاد والاحتجاج به وهو أشد توثيقاً من بيت غسان هذا .

وهو محجوج بالنقل والسماع الكثير المروي عن العرب والذي ثبتت إعراب «أي» في هذه الحالة، روي عن الجرمي أنه قال: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربن أيهم قائم بالضم<sup>(104)</sup>، وهذا نقل لسماع كثير ورد عن العرب .

وهو محجوج أيضاً بأن هذا الشاهد الذي رواه بصم «أي» قد روي أيضاً بجر «أي» إعراباً مما يجعل روايته للبيت بالضم ناقصة ويدحض ما ذهب إليه من وصف القراءة وما جاء على سواها من كلام العرب بالشذوذ<sup>(105)</sup>.

وسببوه وهو إمام النحاة قد وصف قراءة أهل الكوفة بأنها عربية جيدة وإن كان في حديثه عن «أي» في هذه الحالة اضطراب ونقص ظاهران<sup>(106)</sup>.

«أي» الموصولة عندما تصاب ويحذف صدر صلتها — إن كان هناك حذف في الأسلوب — اختلفت اللهجات في إعرابها وبنائها :

— فمن العرب من ييسا على الضم ويلزمها هذه الحركة دائماً وإن كانت في موضع جر أو نصب .

— ومن العرب من يعربها إعراب الأسماء غير المبنية فوضعها في موضع الرفع ونصبها إذا كان الأسلوب يستدعي نصبها، ويعربها إذا كانت في موضع جر .

غير أن النحاة قد اعترفوا بصحة إحدى هذه اللهجات فعملوها القياس المطرد، ورفضوا الثانية فرفضوا ما جاء على سواها من الشواهد بالشذوذ والخروج عن القاعدة العامة مع ثبوتها في قراءة القرآن وفي النقل والرواية عن العرب .

(104) معني اللبيب ج 1 ص 77 . البحر المحیط ج 6 ص 208-209 .

(105) أوضح للمسالك إلى ألنية ابن مالك ج 1 ص 153 .

(106) الكتاب ج 1 ص 398-399-403-404 .

ومصطلح الشذوذ كثيراً ما يستخدمه النحاة في رد القراءة القرآنية المخالفة لقواعدهم وجاءت على خلاف الأصل الذي أصوله ولا يلتفتون إلى تواتر القراءة في السد واتصاله وأنها منقولة عن قراء اشتهروا بالدقة في النقل والتثبت من الرواية، كما أطلقوا على القراءة المخالفة لأصولهم ألفاظاً عديدة تدل على رفضها من مثل القلة والصعب والعراية والخطأ واللحن والرداءة والندرة، وغيرها من الأوصاف، كما نجد أنهم قد أطلقوا مصطلح الشذوذ على أساليب معينة أجازوها في الشعر وحده، وكذلك في رد أساليب نثية جاءت عن العرب، ولكن ما يلاحظه الباحث أنهم عادة ما يطلقون هذا الوصف «الشذوذ» على القراءة القرآنية الناقضة لأصل أحكموا بهاء كما ظنوا وتوهموا.

### اللحن والخطأ والرداءة

وصف النحاة كثيراً من القراءات القرآنية المتواترة سدا والمتصلة برواية والمنقولة مشافهة وسماحا بهذه الأوصاف التي تدل على رفض النحاة البات والقاطع لهذه القراءات، ولا نريد تفصيل هذا الأمر هنا وسواء القارئ في ثنايا كثيرة من هذا البحث، وسنكتفي هنا بإيراد بضعة أمثلة تبرز مدى اعتداد النحاة بقاعدتهم ودفاعهم المستميت عن أطرادها في وجه السماع الموثق المتواتر.

مثلاً أبو عمرو بن العلاء يلجأ إلى تسكين حرف الإعراب في بعض من قراءاته وقد نقل عنه أن ذلك لهجة لبني نعيم وأسد وخاصة في الحرف المرفوع ومع ذلك نسب النحاة اللحن إلى قراءاته هذه<sup>(107)</sup>.

تحقيق الهمزتين في القراءة وصف من قبل النحاة وخاصة سيبويه بالرداءة مع أنهم ينسبونه إلى لهجة بني نعيم، وكذلك تحقيق الهمز في لفظتي «نبي وبرية»<sup>(108)</sup>.

إدغام الراء في اللام ورد في قراءة أبي عمرو ومع ذلك لم يتحرج الرعمشري من

(107) إمام لأحكام القرآن ج2 ص 402. النشر ج2 ص 212-214. البحر المحيط ج1 ص 206.

(108) الكتاب ج3 ص 353 ج4 ص 443. المختص ج1 ص 156. البحر المحيط ج1 ص 47. إجماع لأحكام القرآن ج1 ص 184.



القول : ومدغم الراء في اللام لاحن محطىء خطأ فاحشاً ورلويه عن أبي عمرو محطىء مرتين<sup>(109)</sup> .

ومثل هذه المصطلحات أيضاً استخدم النحاة لألفاظ المص والقيح والعراة في رفض الأساليب المخالفة لقواعدهم :

جاء في شرح الرضي على الكافية : ومن جهة أن المرع إنما يجيء في غير الموجب امتنع : ما زال نهد إلا عالماً<sup>(110)</sup> .

وهذا الأسلوب الذي منع الرضي استخدامه جاء في قوله تعالى ﴿ لا تَرَأُ تُنَمَّائِهِمْ الَّذِي يَنْتَوَى رِيَّةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾<sup>(111)</sup> .

لا يميز السهيل دخول السين على غير المبتدأ الذي لم تدخل عليه إن وقال : ولذلك قبح نهد ما ضرب ونهد سيقوم ، وقال : فأما مع عدم إن فيقبح ذلك<sup>(112)</sup> .

وقد جاء هذا الاستعمال الموصوف بالقيح في آيات قرآنية كثيرة ذكر منها عبد الخالق عظمه ثلاث آيات في سورة النساء وحدها ، منها قوله تعالى ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً ﴾<sup>(113)</sup> .

وجاء في الانصاف : وأما ما حكى عن العرب من قوله : التقت حلقتا البطان ، وقول الآخر : ثلثا المال ، فهو معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من « حنقتا البطان وثلثا المال » وما أشبههما لانقضاء الساكنين ، وإن صح ما حكىوه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه ولا يحدد به لفته<sup>(114)</sup> .

(109) الكشاف ج 1 ص 407 .

(110) شرح الرضي على الكافية ج 2 ص 106 .

(111) النورة الآية 110 .

(112) نتائج الفكر في النحو ص 122 ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق . د . محمد إبراهيم آقينا ، مطابع الشروق - بيروت 1978 م .

(113) النساء 162 ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج 1 ص 18 ، محمد عبد الخالق عظمه ، مطبعة السعادة ، 1973 م .

(114) الإصناف ج 2 ص 666-667 .

والتقاء الساكنين الذي لم تعرفه عربية ابن الأنباري جاء في قراءات سبعة منها قراءة نافع : « إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي »<sup>(115)</sup> بتسكين ياء « محيائي » ، وقرأ بقية السبعة لفظة « مماتي » ساكنة الياء أيضا<sup>(116)</sup> ، وغيرها من القراءات المتواترة التي جاءت بالتقاء الساكنين .

## السمع

استخدم النحاة غالبا هذا المصطلح للدلالة على عدم جوار القياس على أسلوب معين سمع عن العرب ، ويقصدون بالسمع أن ما سمع عن العرب مخالفا للقاعدة يؤدي كما سمع ويحفظ ولا يقاس عليه ، وقد قصروا دلالته في الغالب على الجانب التصريفي في النعة .

يقول النحاة : إن دلالة بناء فعل على صيغة اسم المفعول إنما أتت عن العرب في كلمات محفوظة مرجعها إلى السمع ولا يقاس عليها لتوليد صيغ جديدة كأن نقول مثلا عن جزء من الأرض تصدع نتيجة حادث ما : إنها أرض صديع ، أو عن واد شاركت به الإنسان في شقه وحفره : إنه واد حفر<sup>(117)</sup> .

ويقول النحاة : إن اشتقاق اسم الفاعل من الفعل اللازم المكسور العين على وزن فاعل هو اشتقاق مسموع يحفظ ولا يقاس عليه<sup>(118)</sup> ، مع بوجه في قراءات قرآنية متواترة<sup>(119)</sup> .

وربما حكم النحاة على الصيغة الصرفية بالسمع مع كثرتها في الاستعمال ، جاء في شرح الرضي على الشافعية :

(115) الأنعام 162 .

(116) حجة القراءات ص 279 .

(117) أوضح المسالك ج 3 ص 243-246 .

(118) أوضح المسالك ج 3 ص 243-246 .

(119) انظر ص 375 من هذا البحث .

1 — تكريم وتكرمة، تفعيل في غير الناقص قياس مطرد، وتعملة كثيرة لكنها مسموعة.

2 — تفعال في تفعيل وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها.

3 — إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التفعال وهذا قول سيويه كالتهذار في الهذر الكثير والتلعاب والترداد، وهو مع كثرة ليس بقياس مطرد<sup>(120)</sup>.

والسمع قد ترد به القراءة المتواترة :

قرأ نافع وأبو عمرو بن العلاء وأبو جعفر : « بِسَنَاءَةٍ »<sup>(121)</sup> بإبدال الهمزة ألفاً<sup>(122)</sup>.

وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر : « سَأَلْ سَائِلٌ »<sup>(123)</sup> بإبدال الهمزة ألفاً<sup>(124)</sup>.

فقال سيويه : إن إبدال الهمزة ألفاً والحرف الذي قبل الهمزة متحرك بالفتح وهي أيضاً متحركة بالفتح ليس بقياس متشب وإلما يحفظ عن العرب فلا يجعل قياساً. وقد أجاز هذا الإبدال في الضرورة الشعرية، والقياس عنده أن تسهل الهمزة في هذه الحالة بين الهمزة والألف ولا تبدل ألفاً خالصة، وقد سبب هذا الإبدال إلى قرئش عن نسان أبي عمرو بن العلاء<sup>(125)</sup>. وقد غالى بعض النحاة في استخدام السماع فعد بها كاملاً أبواب النحو من السماع الذي يؤدي كما سمع عن العرب ولا يقاس عليه، قال الأشموني « ذهب أبو الحسن الأنعمش إلى أن هذا الباب — باب المفعول معه —

(120) شرح الرضي على الشافعي ص 41-42، محمد بن الحسن الأسترابادي، تصحيح : عبد الرحمن حبيطة، مطبعة محمد علي صبيح 1926.

(121) ص 14.

(122) حجة القراءات ص 584.

(123) المعارج 1.

(124) حجة القراءات ص 720. نشر ج 2 ص 390.

(125) الكتاب ج 3 ص 554، نشر ج 2 ص 350.

سماعي ، وذهب عيه إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة<sup>(126)</sup> وفي شرح الرضي ما يوافق نسبة هذا الرأي إلى الأنضس<sup>(127)</sup>.

### الضرورة الشعرية

مصطلح دافع الصيت في النحو العربي ، أراد النحاة من خلاله الدلالة على جوار أسلوب معين في الشعر لا يجوز في الكلام وحال السعة والاحتيار ، والشاعر عندما يرتكب الضرورة الشعرية لإقامة وزن أو قافية إنما يرجع إلى أصل لغوي متروك من أصول اللغة ، أو يحاول وجهها من وجوه القياس ، فإذا لم يعتمد الشاعر على أحد هذين الأصلين في ارتكاب الضرورة الشعرية عدّ صنيعه عند النحاة من قبيل الخطأ ، مثلاً الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف من الأسماء عدّ عمله من قبيل الضرورة الشعرية لأن فيه رجوعاً إلى الأصل ، فالأصل في الأسماء الصرف ، وإذا منع الشاعر من الصرف اسماً حقه الصرف اعتبر عمله هذا من قبيل الخطأ لأن فيه خروجاً عن القياس والأصل<sup>(128)</sup>.

وبين النحاة خلاف في تحديد الضرورة تحديداً قاطعاً وخاصة بين سيبويه وابن مالك ، فسبويه كما يفهم من خلال حديثه عن الضرورة الذي جاء في مواضع كثيرة من كتابه يرى أن الضرورة جائرة في الشعر على اضطراب من الشاعر إليها مع عدم جوازها في النثر وحال السعة إلا في استخدام ضعيف أو أسلوب خاطيء ، فهو يقول مثلاً : إن إهجازة بـ « إذا » ضرورة شعرية حال لجوء الشاعر إلى ارتكابها ، أما استعمالها في الكلام فخطأ<sup>(129)</sup> ، ويرى أن وقوع اسم « كان » نكرة ونحوها معرفة من صرائر الشعر التي لا تجوز إلا في كلام ضعيف<sup>(130)</sup>.

(126) مباح السالك إلى القبة ابن مالك ج 1 ص 390 ، أبو الحسن علي بن محمد الأنصاري ، دهر إسماء التراث العربي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(127) شرح الرضي ج 1 ص 526 .

(128) المنتصب ج 3 ص 354 .

(129) الكتاب ج 3 ص 61 ، 62 ، ج 1 ص 48 .

(130) الكتاب ج 3 ص 61-62 ، ج 1 ص 48 .

أما ابن مالك فيرى أن الضرورة إذا استخدمها الشاعر في نظمه مع تمكنه من استعمال الأصل والرجوع إليه من غير إخلال بالوزن أو القافية، أو وردت الضرورة في نثر وأمكن القياس عليها فليست بضرورة، يقول في تعليقه على هذا البيت:

أبيتم قبول السلم منا فكلمو      لدى الحرب أن تغزو السيوف عن السل

وهذا الاستعمال — اقتران الفعل بعد كاد بأن — مع كونه في الشعر ليس بضرورة تمكن مستعمله من أن يقول:

أبيتم قبول السلم منا فكدمو      لدى الحرب تغزون السيوف عن السل

وأنشد مسيبويه:

فلم أر مثلها خيامة واحد      ونهيت نفسي بعدما كدت أفعله

ينصب الفعل «أفعله» بعد كاد، وقال — أي مسيبويه — : أراد بعد ما كدت أن أفعله، فحذف «أن» وأبقى عملها، وفي هذا إشمار باطراد اقتران خبر كاد بـ «أن» لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا أطرد ثبوته<sup>(131)</sup>.

ومسبويه ينص على أن هذين الاستعمالين من قبيل الضرورة التي لا تجوز إلا في الشعر<sup>(132)</sup>.

وابن مالك لا يصف أسلوباً ما بأنه ضرورة إلا بعد أن يعقد جميع الوسائل ولو ارتكب في ذلك الشطط والتجأ إلى القياس والحمل والعملة، أما مسيبويه فيقول بالضرورة وإن وجد لها مشابه في كلام العرب ونثرها.

وفي الكتاب لمسبويه وشواهد التوضيح لابن مالك شواهد كثيرة نسيء بوصوح عن خلافهما في فهم الضرورة الشعرية، إذ نجد شواهد كثيرة في الكتابين

(131) شواهد التوضيح من 101-102.

(132) الكتاب ج 3 ص 12، 160، ج 1 ص 307.

اعتبرها سيبويه من قبيل الضرورة وحكم ابن مالك بصحة استعمالها في الشعر والنثر  
معا (133)

وما يهمني بحثه في هذا المقام هو صلة الضرورات الشعرية بالسماع الوارد عن  
العرب والمتمثل في لهجات العربية وقراءات القرآن الكريم، وقد وجدت أن كثيراً من  
الضرورات الشعرية التي قصر النحاة استخدامها على النظم قد جاءت في لهجات  
العرب المسوية إليهم، وقرأ بها القراء المجيدون في كتاب الله تعالى، وهذه بضعة أمثلة  
يتبين صنيع النحاة من خلالها:

#### 1 — هاء الكناية الدالة على العائب المفرد المذكور :

ذكر سيبويه والمبرد أن هاء الغائب إذا كان قبلها حرف متحرك جاز للشاعر في  
الضرورة أن يحذف ما ينشأ عن إشباع حركتها من حرف مد — ولو أو ياء — إذا لم  
يكونا من أصل الكلمة كما هو الحال في : هو وهي (134).

وقد احتج النحاة على هذه الضرورة بعدة شواهد شعرية منها :

فإن بك غدا أو صمينا فإنسني سأجعل عيني لنفسي مقنعا

بكسر الهاء من «لنفسه» غير مشبعة بالحركة حتى تصبح «ياء» .

وقد جاء حذف حرف المد الناتج من إشباع حركة هاء الغائب المذكور في  
قراءات متواترة موثقة متصلة السند عديدة، مع بقاء حركة هاء العائب :

1 — قال تعالى ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْغُنْيَا يُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ (135).

2 — قال تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدِ خَرْثَ الْغُنْيَا يُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ (136).

(133) الكتاب ج 3 من 64-65 وشواهد التوضيح من 133-135 .

(134) الكتاب ج 1 من 28-30، المختضب ج 1 من 38 .

(135) آل عمران 145

(136) الشورى 20 .

3 - قال تعالى ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطْعَانِ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِإِيمَانٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾<sup>(137)</sup>.

ويعتبر المبد أن حذف حركة هاء الغائب وتسكينها من أشد الضرورات<sup>(138)</sup> وقد قرئت الآيات السابقة بتسكين هاء الغائب المذكور وكذلك هذه الآيات :

1 - قال تعالى ﴿تَوَلَّى مَا تَوَلَّى وَفُتِنَ جَهَنَّمَ﴾<sup>(139)</sup>.

2 - قال تعالى ﴿أَتَمْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾<sup>(140)</sup>.

وغيرها من القراءات المتواترة التي جاءت بتسكين هاء الغائب لو حذف إشباع حركتها مع تحريك الحرف الذي قبلها<sup>(141)</sup>.

وقد نسب هذان الاستعمالان إلى العرب ، قال صاحب اللسان : إن اللحياني أسند إلى الكسائي قوله : سمعت أعراب بني عقيل وكلاب أنهم يجزمون الهاء في الرفع ويرفعون بغير تمام ، ويجزمون في الخفض ويخفضون بغير تمام فيقولون «إِنْ الْإِنْسَانُ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ»<sup>(142)</sup> بالجرم ، و «لَرَبِّهِ لَكَنُودٌ» بغير تمام<sup>(143)</sup>.

وجاء في الخصائص أن أبا الحسن حكى أن سيكون الهاء في هذا النحو لغة لأرد السراة<sup>(144)</sup>.

(137) آل عمران 79 .

(138) المغنبي ج 1 ص 39 .

(139) النساء 115 .

(140) البند 7 .

(141) النشر ج 1 ص 304-313 ، حجية القراءات ص 166 ، 167 ، 290-291 ، 309 ، 328 ، 768 البحر المحيط ج 2

ص 499 ، ج 3 ص 71 ، 351 ج 4 ص 176 ، 348 ، ج 5 ص 226 ، ج 6 ص 287 ، ج 7

ص 417 ، ج 8 ص 302 . الجامع لأحكام القرآن ج 5 ص 386 ج 4 ص 115-116 ، ج 7 ص 36 ، 256 ،

ج 12 ص 295 ، ج 13 ص 190 ، ج 15 ص 237 ، ج 20 ص 151-152

(142) المعانيات 6 .

(143) لسان العرب ج 20 ص 367 ، في منظور محمد بن مكرم الأنصاري طبعة مصورة عن طبعة بولاق البحر

المحيط ج 3 ص 71 ، ج 8 ص 302 ، شرح قرطبي ج 2 ص 421 ، التسهيل ص 24 .

(144) الخصائص ج 1 ص 128 ، البحر المحيط ج 5 ص 226 .

هذه الضرورة إذن قد تكلم بها العرب في كلامهم وأيدتها القراءات القرآنية المتصافرة، وما لها من ذنب إلا مخالفتها لما أصله النحاة .

2 — الفصل بين المتضامين بمعمول اسم الفاعل أو معمول المصدر .

1 — قال تعالى ﴿ وكذلك نمن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾<sup>(145)</sup>

قرأ ابن عامر بنصب لفظة «الأولاد» وجر لفظة «الشركاء»<sup>(146)</sup> .

2 — قرئ قوله تعالى ﴿ فلا تحسبن الله يخلف وعده ﴾<sup>(147)</sup> بنصب

«وعده» وجر «رسوله»<sup>(148)</sup> .

فشارت نائرة النحاة وقالوا دوغما ترو إن الفصل بين المتضامين حتى ولو كان بالجار والمجرور أو بالظرف هو من أقبح الضرورات في الشعر، وأنكروا هذه القراءة وحكموا عليها بالقبح وتناول بعضهم كالرضي وأنكر تواتر القراءات السبع، وقال : فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين<sup>(149)</sup> .

وحاول النحاة الطعن في صحة هذه القراءة من ناحية اتصال السد فقال الفراء وتابعه ابن خالويه والزمخشري، إن ابن عامر إنما قرأ بهذا الوجه اتباعاً لخط المصحف الشامي، إذ لفظة «شركائهم» مكتوبة فيه بالياء<sup>(150)</sup> .

(145) الأنعام 137 .

(146) حجة القراءات ص 273 .

(147) إبراهيم 47 .

(148) الكشف ج2 ص 384 .

(149) شرح الرضي ج2 ص 261 .

(150) معاني القرآن ج1 ص 357، الحجة في قراءات السبع ص 151، ابن خالويه تحقيق . د . عبد المال سامي مكرم، دار الشروق ط 4 1981 م، والكشاف ج2 ص 540، وانتظر الكتاب ج1 ص 178-180، ج2 ص 280، الخصائص ج2 ص 487 .



ولم تهدأ ثائرة النحاة جميعاً إلا عندما نصل إلى ابن مالك فسجد بحجر هذا الاستعمال حال السعة والاختيار ، وقابله شرح ألفيته<sup>(151)</sup> .

وثمة كلمة نخب أن نقولها بعيداً عن هذه المعصية التي أثارها النحاة : النحاة كانوا على حق وصواب ومراعين لذوق اللغة عندما قالوا إن إصافة المشتقات لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما هي مجرد أمر لفظي محض ، والمشتقات شديدة الشبه بالفعل عند النحاة وهي كذلك في الغالب ، ولذلك افترضوا أنها تعمل عمله ، والمفعول به يجوز أن يتقدم على الفاعل وعلى الفعل والفاعل معاً ، وكذلك ها ها ، العربية تشتهر بالتقديم والتأخير في الأساليب التي لا يسبب فيها التقديم والتأخير اضطراباً في المعنى وتشويهاً للأسلوب وانحرافاً بالدلالة ، كما أن دلالة الحركة الإعرابية ها دلالة لفظية محضة وليست دلالة معنوية كما في الإضافة المعنوية لأن الإضافة في المشتقات لا تفيد معنى نحويّاً كالتعريف والتخصيص ، والمشتقات سواء أضيفت لو لم تضاف فإن معناها لا يتغير كما يقول النحاة وعلى رأسهم سيويه ، فنحن نقول : هذا ضاربٌ زيد وضاربٌ هذا ، ولا يتغير المعنى ، أما إذا قلنا مثلاً : صديق علي في الجامعة ، وكتاب رجل فوق الطاولة ، فإن الإضافة تدل على معنى التعريف في الأول وعلى تخصيص النكرة وتقييد دلالتها العامة في المثال الثاني ، ومن ها فالمضاف والمضاف إليه متلازمان أو هما كالثيـء الواحد لوجود علاقة معنوية تربط بينهما هي التعريف في المعارف والتخصيص في الكرات ، فإذا فصلنا بينهما بأي فاصل انقطع عقد هذا التلازم وانحلت عرى صياغة التركيب الإضافي المصوي لو قلنا مثلاً : صديقٌ — في الجامعة — علي ، كتابٌ — فوق الطاولة — رجل ، لاعتبرت هذه الأمثلة من قبيل الصياغة المغلوطة والمملوطة ولا حناح السامع والمخاطب إلى روية وإعمال فكر حتى يفهم المقصود .

إن الذوق اللغوي يستبغ قراءة ابن عامر ولا يرى فيها أي عيب لو غفل ، أما الفصل بين المتضامين إضافة معنوية فهو أسلوب قبيح جداً ، وقد كان سيويه على حق

(151) السهيل ص 160-161 ، أوضح للمالك ج 3 ص 173-195 ، شرح الأصموني ج 1 ص 530-537

ومدركا للعروق بين التراكيب عندما رأى أن الفصل بين المتضامين إضافة معسوبة بالجوار والمجرور أو الظرف من أقبح الضرورات الشعرية .

3 — العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار :

قال تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(152)</sup> ، قرأ حمزة الريات وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وابن العباس والحسن ومجاهد ويحيى بن وثاب وأبو رزير : « والأرحام » بالجر عطفا على الضمير المجرور في « به » والراجع إلى الله سبحانه<sup>(153)</sup> .

نشرت مرة أخرى ثائرة النحاة ولم تهدأ فورئها إلا مع ابن مالك ، قالوا إن هذه القراءة لا يجوز إلا إذا اضطر شاعر إلى ارتكابها ، وهي قراءة ليست بالقوية ، وهاجها الرضي من ناحيتين كل واحدة منهما أشد غرابة وبعدا عن الواقع من أحتمها ، قال أولا : إن حمزة قرأ بحر الأرحام بناء على مذهبه الكوفي في البحر ، وأصاف ثانيا : ولا يسلم تواتر القراءات<sup>(154)</sup> .

وأهل الكوفة قد رفضوا هذه القراءة ، رفضها الفراء صراحة وقال : وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه ، والكسائي ضما لأنه لم يقرأ بها مع أن حمزة هو أستاذه في القراءة .

ولعل القرطبي لم يعد الصواب عندما ذكر رأي النحاة في هذه القراءة فقال : وقد تكلم النحويون في ذلك ، أما البصريون فقال رؤسائهم هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح<sup>(155)</sup> .

ولولف « حجة القراءات » رأي في هذه المسألة له وجهاته وصحته يقول :

(152) النساء الآية 1 .

(153) حجة القراءات ص 188 ، الجامع لأحكام القرآن ج 5 ص 5 ، البحر المحيط ج 3 ص 157 .

(154) شرح الرضي ج 2 ص 336 ، الفصل في صنعة الإعراب ص 124 ، أبو القاسم محمود بن عمر الرضخري ، دار الجيل ط 2 ، الكامل في اللغة والأدب ج 2 ص 45 ، أبو القاسم محمد بن يزيد اللوذ ، مكتبة المعارف — بيروت .

(155) معاني القرآن ج 1 ص 252-253 ، الجامع لأحكام القرآن ج 5 ص 2 .

وأنكروا أيضا أن الظاهر لا يعطف على المضمير المجرور إلا بإظهار الخافض وليس  
بمكرر ، وإنما المنكر أن يعطف الظاهر على المضمير الذي لم يحجر له ذكر فتقول : مررت  
به وريد ، وليس هذا بحسن ، فأما أن يتقدم للهاء ذكر فهو حسن وذلك : عمرو مررت  
به وريد ، فكذلك قوله « تساعلون به » وتقدم ذكرها وهو قوله « واتقوا الله »<sup>(156)</sup>

وهذا رأي شديد وجيه لأنه يعتمد على وصف الأسلوب وما يحويه من  
خصائص ، والضمير كما تعلم يدل على مجهول إذا خلا الكلام من اسم صريح متقدم  
عنه ويعود هذا الضمير إليه ، لذلك اهتم النحاة بالمرجع الذي يعود عليه الضمير .

إنها نظرة سديدة محكمة وهي غير من كل هذه الأقوال التي اعترض بها النحاة  
على قراءة حمزة ومن معه من غير تدقيق وإعمال فكر ونظر في خصائص الأسلوب أو  
التركيب .

#### 4 - إثبات ألف « أنا » في الوصل :

يرى النحاة أن إثبات ألف « أنا » في حالة الوصل من باب الضرورة الشعرية ،  
وقد جاءت عدة قراءات متواترة تدحض هذا الحكم وينقضه .

قال القرطبي : وأثبتها - أي ألف أنا - مافع وابن أبي رويس إذا لقبتا حمزة في  
كل القرآن : إلا في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾<sup>(157)</sup> .

ونسب النحاة إلى بني تميم وإلى بعض بني ربيعة وقيس إثبات ألف « أنا » في  
الوصل<sup>(158)</sup> .

وإذا التفتنا إلى النحو المقارن وجدنا أن صيغة ضمير المتكلم « أنا » في العربية لها  
نظائر في اللغات السامية ، فهي في آرامية العهد القديم « أنا » (a n a) وفي السريانية

(156) حجة القراءات من 190 .

(157) الشعر له 115 ، الجامع لأحكام القرآن ج 3 من 387 ، حجة القراءات من 142 .

(158) شرح القرطبي ج 2 من 417 . التسهيل من 25 . الجامع لأحكام القرآن ج 7 من 28 .

(إنا) (c n a) بإمالة الهمزة، وكذلك غيرها من اللغات السامية<sup>(159)</sup>، فالإتفاق بين العربية وهذه اللغات التي ترجع إلى أصل واحد هو العربية كما يقرر أستاذنا: عبد المصمير الربيدي، في إثبات ألف «أنا» دليل على أصالة هذه الألف وأنها جزء من بنية الضمير الدال على المتكلم المفرد.

كل هذه القرائن والدلائل تدل على أن إثبات ألف «أنا» في حالة الوصل ليس استعمالاً خاصاً بضرورة الشعر وحدها، ونحن اليوم لا نتطرق هذا الضمير إلا بالألف سواء وصلناه بما بعده من الكلام أم وقفنا عليه.

هذه شواهد بسيطة وأمثلة قليلة هدفنا من خلالها بيان أن كثيراً من الأساليب التي أطلق عليها لفظ أو مصطلح «الضرورة الشعرية» ليست من الضرورة في شيء وإنما هي استعمالات شاعت على ألسنة العرب وأيدها القرآن بقراءاته المؤثقة.

### الخلاف النحوي

الخلاف بين النحاة باب واسع ضخم ولم يوجد من يعلفه حتى هذه اللحظة مع ما له من مساريء على اللغة، وهو خلاف ولد مع ميلاد النحو العربي بحيث يستحيل فصل النحو المعياري التقليدي عن هذه الخلافات التي دارت بين النحاة، ونظرة بسيطة إلى «كتاب التسهيل» لابن مالك تريها كيف طغى الخلاف النحوي على مادة النحو الأساسية، وقبلما خلت صفحة من صفحات هذا الكتاب الذي يعد من متون اللغة العربية من قول ابن مالك خلافاً لفلان من النحاة، أو وفقاً لفلان من النحاة، وربما أعاد أحد هذين التعبيرين مرات عديدة في الصفحة الواحدة أو هما مما.

وقد تعددت أوجه الخلاف النحوي فشملت كل جزئية من جزئيات النحو، وشملت أصوله التي هي عليها، وهو خلاف بين نحاة وليس خلافاً بين مدارس كل منها نشأ إلى مصر معين، الأنخض الأوسط مثلاً تلميذ سيويوه ومقرئ كتابه له آراء كثيرة خاصة مبثوثة في المؤلفات النحوية تنبئ عن شخصية تسعى إلى التفرّد وإلى

(159) دراسات في لغة اللغة العربية من 35، د. السيد بكر، مكتبة لبنان ط 1969 م.

التمييز وإن خالف آراء أستاذه ومدرسته، الميرد تلميذ وفي لسيوبه في كتابه «المقتضب» ولكن ذلك لم يمنعه من مخالفة سيوبه والرد عليه في ثابا هذا الكتاب وقيل إنه ألف كتابا خاصا في الرد على سيوبه أسماء «مسائل العلط» .

العراء نحوي كوفي وتعلم على عملتها الكسائي ومع ذلك لا يستكف من محالفة أستاذه ومدرسته، والكسائي نفسه يوافق أهل البصرة في بعض آرائهم النحوية وإن كانت آرائه النحوية قد عفا عليها الزمن ولم يبق منها إلا القليل .

ونحاة الكوفة قد تعلموا على نحاة البصرة وقرأوا كتاب سيوبه قراءة واعية متمكنة، والأصول التي اعتمدها في دراسة اللغة هي نفس الأصول التي على أساسها وضع نحاة البصرة نحو العربية، السماع والقياس والعلة والعامل والتأويل هي هي عند الفريقين، وأهل الكوفة في الغالب كانوا أصحاب لغة ورواة أشعار وأخبار إذا استثنوا الكسائي والقرء وربما ثعلب، وأغلب آثارهم التي وصلتنا هي شديدة الصحة هدا الجانب، والأهم من ذلك أن معظم آثارهم قد صاحت واندثرت وبالتالي لا يمكننا دراسة آثارهم إلا من خلال :

1 — معاني القرآن للقرء وهو يحتاج إلى دراسة موسعة لكي نصل من خلاله إلى رسم منهج كوفي متميز في النحو إن كان للكوفة منهج خاص في دراسة النحو .

2 — من خلال المؤلفات النحوية التي نقلت آراء لأهل الكوفة ومن أهمها الكتب المصنفة في الخلاف بين الفريقين، وهي أيضاً تحتاج إلى تدقيق وغربة وإلى التأكد من صحة نسبة الآراء إلى أصحابها .

أما المناظرات النحوية فلا يمكن الاحتكام إليها وحدها لتأكيد وجود مدرستين متباينتين في النحو العربي لأنها لا تبين عن منهج واضح يحدد لكلتا المدرستين ناهيك عن قلة نمادجها وقيامها على العصبية والتعصب من ذوي السلطان، وعلى الأعمار في بعض جوانبها، وهي مناظرات حدث بعض منها بين رجال المدرسة الواحدة .

وفي هذه العجالة سنتناول الخلاف النحوي الدائر حول إجارة أسلوب معين في

الكلام ورفضه مع توفر السماع عن العرب لمن أجازوه وسنكتفي بإيراد أمثلة قليلة  
توضح هذا الأمر مع أن صور الخلاف بين النحاة كثيرة ومتعددة إذ يندر أن نجد  
مسألة نحوية لم يندر حولها خلاف بين النحاة :

1 — نصب المفعول به عند بناء الفعل للمجهول :

1 — قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني «لِيُجْزَى قوماً بما كانوا  
يَكْسِبُونَ»<sup>(160)</sup> ببناء الفعل «يجزي» للمجهول ونصب لفظة «قوم» وهي  
قراءة الأعرج وشيبة المذنبين أيضاً<sup>(161)</sup>.

2 — قرأ أبو جعفر المدني «وُخْرِجَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يُلْقَاهُ  
مَنْشُوراً»<sup>(162)</sup> بإسناد الفعل إلى الغائب وبأله للمجهول ونصب لفظة  
كتاب<sup>(163)</sup>.

3 — قرأ ابن عامر وعاصم وأبو بكر «وكذلك نجى المؤمنين»<sup>(164)</sup> ببناء الفعل  
للمجهول ونصب لفظة «المؤمنين»<sup>(165)</sup>.

وغيرها من القراءات التي جاءت ببناء الفعل للمجهول ونصب المفعول به أو  
نائب الفاعل كما هو اصطلاح النحاة المتأخرين.

وتذكر المؤلفات النحوية أن النحاة لا يجوز عددهم نيابة عن المفعول به مع  
وجوده في أسلوب ما لم يسم فاعله، وذكروا أن الكوفيين يجوزون هذا الاستعمال  
مطلقاً، وأن الأحمش قد أجازوه بشرط تقدم النائب على المفعول به، وقد جاء ما اشترطه  
الأحمش في شواهد شعرية وفي قراءة أبي جعفر الثانية ولكنه لم يستدل بها وإنما استدل  
بالشعر.

(160) إجمالية 14

(161) حجة القراءات ص 469، الجامع لأحكام القرآن ج 16 ص 162.

(162) الإسراء 13.

(163) البقره ضبط ج 6 ص 15

(164) الأنبياء 88.

(165) حجة القراءات ص 469، الجامع لأحكام القرآن ج 16 ص 162.

والباحث الملتقى يثبت أن أهل الكوفة وأهل البصرة في منع هذا الاستخدام سواء، وأنهم جميعاً يلجأون إلى تأويل ما ورد على منواله .

جاء في تفسير القرطبي أن الكسائي قال مؤولاً لقراءة أبي جعفر الأولى لِيَجْزِيَ الْجَزَاءَ قَوْماً<sup>(166)</sup> .

قال الفراء : وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي « لِيَجْزِيَ قَوْماً » وهو في الظاهر لحن فإن كان أضمر في « يجزي » فعلا يقع به الرفع ... ليجزى ذلك الجراء قوما فهو وجه .

وقال عن قراءة عاصم : وقد قرأ عاصم فيما أعلم « نُجِّي » بون واحدة ، ونصب « المؤمنين » كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم له جهة إلا تلك ، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه إلا أن يكون أضمر المصدر في « نُجِّي » فنوى به الرفع ونصب « المؤمنين » فيكون كقولك : ضَرَبَ الصَّرْبَ نهذاً ثم تكني عن الضرب فتقول : ضَرَبَ نهذاً ، وكذلك : نُجِّيَ النجاءَ المؤمنين<sup>(167)</sup> .

وهذا هو صنيع جميع النحاة ، هذه الشواهد لا تقبل إلا بعد التأويل أو أن تحمل على الشذوذ .

أما رأي الأنخفش في هذه المسألة فقد ذكره ابن جني في الخصائص قال : وأجاز أبو الحسن الأنخفش : ضَرَبَ الصَّرْبَ الشديدُ نهذاً ودَفَعَ الدَفْعَ الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقُتِلَ القَتْلُ يوم الجمعة أعماك ، ونحو من هذه المسائل ، ثم قال : هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال<sup>(168)</sup> .

وهي أمثلة مبنية على الافتراض والاتصال ولا تخرج عن التأويلات التي ذكرها كل من الفراء والكسائي لتأويل قراءة أبي جعفر وعاصم ، ويكفي هذا التعقيب الذي ذكره

(166) الخليل لأحكام القرآن ج 16 ص 162 .

(167) عمالي القرآن ج 3 ص 46 ، ج 2 ص 218 .

(168) الخصائص ج 1 ص 397 .

ابن جني : هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال ، فالأخفش يميز هذه المسائل بناء على القياس وحده من غير ما ساند من الرواية والسمع والتقل .

إن السبحة الوحيدة التي يخرج بها هي أن السحاة جميعا متفقون على منع ما جاء في هذه الآيات من نصب للمفعول به مع بناء فعله للمجهول ، وأن التأويل آفة ابتلي بها النحو العربي ، إن النائب عن الفاعل كما تقرر طبيعة الأسلوب المبني للمجهول وكما هو فهم السحاة معمول به في المعنى ، ولكنهم عندما وجدوا مفعولا به صريحا منصوبا في هذه الشواهد مالوا إلى القول بأنه ليس النائب عن الفاعل فيها وإنما النائب عن الفاعل مقدر بناء على التأويل من خلال الأسلوب خاصة إذا لم يفصل بين الفعل المبني للمجهول وبين مفعوله المنصوب ، فإذا فصل بينهما بالطرف أو بالجار والمجرور قال السحاة بنبأية الطرف أو الجار والمجرور عن المفعول الموجود صراحة في الأسلوب والسبب في كل هذه التأويل أن النائب عن الفاعل حكمه الرفع عند السحاة فلما جاء منصوبا في هذه القراءات وغيرها من الشواهد الشعرية لم يقولوا إن المفعول به قد جاء على أصله مع حذف الفاعل وإنما افترضوا وجود نائب آخر عن الفاعل لا وجود له إلا في أذهان السحاة ومحلاتهم الخفية .

السحاة قالوا إن النائب عن الفاعل هو مفعول به في المعنى وأطلق عليه السحاة هذه التسمية لأنهم لا يجورون البتة خلط الجملة الفعلية من فاعل فهو إما أن يوجد صراحة في الأسلوب وإما أن يوجد عن طريق التقدير فإن خلط الجملة الفعلية من ذكره صراحة وتقديرا قال السحاة بنبأية المفعول به عن الفاعل في أسلوب بناء العمل لما لم يسم فاعله ، إذ يوجد اسم مرفوع غالبا في هذا الأسلوب ، ليس بفاعل حقيقة وإنما هو معمول به في المعنى ، وحكم المفعول به في العربية النصب ، فلما خلط الجملة من فاعل صريح أو مقدر ووجد في التركيب اسم صريح هو مفعول به في المعنى لم يخرج السحاة أن يطلقوا عليه لفظ المفعول به لأمر شكلي هو رفعه ولم يطلقوا عليه لفظة فاعل لأمر معنوي وهو أن هذا الاسم المرفوع مفعول به في المعنى ، من هنا اختاروا حلا تعيقا فاصطنحوا على تسميته بالنائب عن الفاعل ، وأوجدوا له بابا بهذا الاسم أحقوه



بباب الفاعل، وهذا الاصطلاح اصطلاح متأخر ورد عند ابن مالك، أما النحاة القدماء فكانوا يطلقون عليه «المفعول الذي لا يذكر فاعله»، أو المفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل، ونصوا على أن قولنا: صرّيت زيداً، وضرب زيداً معاً، واحد وهو أن زيداً مفعول به في كلا التعبيرين.

وتناسى النحاة بعد أمرين هامين هما: تغير البنية التصريمية للمعل عندما يسي للدلالة على ما لم يسم فاعله، فتغير بنية الفعل عما هو مألوف في صياعته بدل على تفرد هذا الأسلوب وتمييزه واختصاصه بدلالة معينة هي القصد إلى حذف الفاعل لعرض ما، وبالتالي لا داعي البتة إلى وجود نائب عنه.

كما أن فهم النحاة للحركة الإعرابية، وما تحمله من دلالات على المعاني النحوية عندهم، قد أوقعهم في هذا اللبس، وقادهم إلى الافتراض، وتناسوا أن الحركة الإعرابية قد لا تحمل أي دلالة معنوية، وإنما هي أمر صوتي جمالي محض، كما في رفع المفعول به هنا، وكما في رفع هذه الأمثلة:

«ارتعشت اليد، انهدم الحائط، جفّ النهر، تحطم الإناء».

هذه الأمثلة مصدرة بأفعال، وقد جاءت بعدها أسماء مرفوعة، فهل رفعت هذه الأسماء لأنها محدثة هذه الأفعال ومواعلها، ولو اتكأنا على القول: إن بعض هذه الأفعال دالة على المطاوعة مثل «انعمل» وأن بعض المواعل هي فواعل مجازية لا حنثية مثل: جفّ النهر، كما يقول النحاة.

إن الحركة الإعرابية هنا من خلال فهم معاني هذه الأساليب لا دلالة فيها أو لها على معنى الفاعلية، كما أراد النحاة من حركة الرفع أن تدل عليه من خلال هذه الأمثلة وغيرها، إن الرفع في هذه الأمثلة ما هو إلا أمر لفظي ولا يدل على معنى محوي، وإلا لكان الواجب هو النصب في هذه الأمثلة وفي النائب عن الفاعل، وإن شئت الدقة فعلامة الرفع هنا تدل على المفعولية أو التعدية ولا علاقة لها بالفاعلية أو الإسماء.

2 — جواز إعراب وبناء ظروف الزمان المصافة إلى الجملة جوازاً:

أثار السحابة خلافاً شديداً حول إجازة إعراب وباء الظروف الزمانية المصافة إلى الحمل جواراً، كما يقول النحاة ويعنى أدق: الواقعة بعدها الحمل مثل لفظة: يوم وحين

قال النحاة: إن هذه الظروف نسي وتلازم حركة واحدة عندما تأتي بعدها جمل فعلية مصدرية بفعل ماضٍ أو فعل مضارع مبني لعارض، وهو اتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد.

وخالفهم ابن مالك فقال: إن الباء في هذه الحالة أرجح من الإعراب وليس بهاؤها لازماً، وأجاز الرضي إعرابها وباءها.

وأوجب أهل البصرة إعراب هذه الظروف عندما تقع بعدها جملة فعلية مصدرية بفعل مضارع معرب، أو جملة اسمية.

وخالفهم ابن هشام فقال: إن باء هذه الظروف جائز في هذه الحالة أيضاً وليس واجباً، وأسند الرضي هذا الرأي إلى أهل الكوفة، وبعض البصريين.

وأجاز العلماء إعراب هذه الظروف وباءها، سواء أوقعت بعدها جملة فعلية مصدرية بفعل ماضٍ أو مضارع مبني، أو مصدرية بفعل مضارع معرب أو جملة اسمية<sup>(69)</sup>.

هذا حديث موجز ومجمل عن وجهات نظر النحاة المختلفة حول مسألة باء ظروف الزمان وإعرابها إذا تلتها الحمل، وهي وجهات نظر مختلفة ومتباينة تترك دارس النحو العربي في حيرة طاهرة، ولكن تتبع ورود هذين الظرفين في القرآن الكريم وفي قراءاته، يوصلنا إلى حقيفة علمية واضحة، لا لبس فيها ولا غموض:

1 - في القرآن الكريم نجد أن مجيء الجملة الفعلية المصدرية بفعل مضارع معرب بعد لمعة يوم المنكرة أمر شائع وكثير الوجود فيه.

(69) - معني القليب ج2 ص 518، شرح الرضي ج3 ص 181، شرح المفصل ج4 ص 91 معاني القرآن ج1 ص 326 327

- 2 — لم تأت الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع متصل بتون السوارة أو بون التوكيد بعد لفظة يوم المنكرة في القرآن الكريم .
- 3 — جاءت الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ ، وكذلك الجملة الاسمية بعد لفظة يوم المنكرة في آيات قليلة من القرآن الكريم .
- 4 — أما لفظة حين فلم يأت بعدها في القرآن الكريم إلا الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع معرب<sup>(170)</sup> .

ولم يختلف النقل عن القراء في إجماعهم على نصب لفظة يوم بعد الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع إلا في موضعين :

- 1 — قال تعالى ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(171)</sup> قرأها نافع المدني وحده ببناء لفظة يوم على الفتح ، وقرأها الباقر بالرفع<sup>(172)</sup> .
- 2 — قال تعالى ﴿ يَوْمٌ لَا تُغْنِي عَنْكَ كَثْرَةُ زَوْجِكَ وَلَا أَهْلُ بَيْتِكَ وَلَا خِزْيَانُكَ مِنْ شَيْءٍ ﴾<sup>(173)</sup> قرأها ابن كثير وأبو عمرو برفع لفظة يوم ، والباقر بالفتح<sup>(174)</sup> .

أما حين مجيء لفظة يوم قبل جملة فعلية فعلها ماضٍ ، أو جملة اسمية ، فلم ينقل إعرابها في قراءة جاءت عن القراء ، وإنما التزم بإعرابها على الفتح ، وكذلك لفظة حين فقد التزم القراء بإعرابها على الفتح بعد الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع .

من خلال أسلوب القرآن وقراءاته نستطيع أن نقول في ثقة تامة وصفاً للاستعمال :

(170) المحم المهورس لألفاظ القرآن الكريم من 775-780 ، من 222-223 . حمد مؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ط 1981 م .

(171) الآية 119 .

(172) حجة القراءات من 242 .

(173) الانعطاف 19 .

(174) حجة القراءات من 753-754 .

1 — إن لفظة حين مبنية دائماً على الفتح إذا وقعت بعدها الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع .

2 — وإن لفظة يوم تبنى على الفتح بعد الجمل الاسمية ، والجمل الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ أو مضارع ، إلا أنه قد ورد إعرابها بعد الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع ، وهذا الإعراب إذا قسناه بالبناء غالب بجانب البناء ورجح .

إذن الاستعمال المطرد والغالب هو بناء هذه الظروف عندما تقع بعدها الجمل ، ويصبح خلاف النحاة حول هذه المسألة مجرد ظرف فكري يدرس منفصلاً عن مادة السحو .

هذا وقد جاءت لفظة حين في أشعار العرب ، وقد وقعت بعدها الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع مبنية لاتصاله بنون النسوة ، وكذلك المصدرة بفعل ماضٍ ، كما جاءت بعدها الجمل الاسمية ، وقد بنيت في هذه الشواهد على الفتح إلا في شاهد واحد روي فيه إعرابها وبنائها .

قال النابغة :

على حين عاتبت الشيب على الصبا      فقلت ألماً نصبح والشيب وازع<sup>(175)</sup>

وقعت لفظة « حين » قبل فعل ماضٍ ، وقد أجاز المراء بناءها على الفتح وإعرابها بالكسر .

وقال الشاعر :

تذكر ما تذكر من مليمى      على حين التواصل عير دان<sup>(176)</sup>

وقعت بعد « حين » في هذا الشاهد جملة اسمية وقد التزم بنائها على الفتح فيه .

إن القياس والعلة قد لعبا دوراً كبيراً في هذه المسألة الخلافية ، ودفعنا السحاة إلى تجاهل السماع والتحكم في توجيهه وجهة عقلية خالصة :

(175) ديوان النابغة الذبياني ص 53 ، دار مكتبة الحياة - بيروت .

(176) مهابج السالك إلى أكنية ابن مالك ج 2 ص 508-510 .

القياس قال : إن ظروف الزمان الواقعة بعدها الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع مضي لاتصاله بنون النسوة، أو نون التوكيد، يلزم بناؤها على الفتح قياساً على وقوعها مسببة بعد الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع، لاشتراك كلا الفعلين في البناء، مع أن هذا الاستعمال لم يرد في القرآن الكريم وإنما جاء في بيت من الشعر مجهول القائل وفي حالة واحدة هي اتصال الفعل المضارع بنون النسوة، وبعد لعظة الحين خاصة .

وقال المقياس : إن هذه الظروف واجبة الإعراب بعد الجمل الاسمية قياساً على وقوعها معرفة بعد الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع معرب، لاشتراك الجملتين في الإعراب مع أن الاستعمال القرآني والولرد على ألسنة العرب يدحض هذا القياس وينقضه .

أما العلة فهي سبب البناء، فهي التي دفعت النحاة إلى القول يلزم بناء هذه الظروف الواقعة بعد جملة فعلية مصدرة بفعل مبني من أجل التناسب بين هذه الظروف وما تلاها من أفعال في البناء، وأن هذه الظروف واجبة الإعراب عندما تنبؤها الجمل المعرفة المصدرة بفعل مضارع، أو باسم معرب من أجل التناسب أيضاً بين هذه الظروف وما جاء بعدها من جمل في الإعراب .

وكل ذلك فلسفة عقيدة، ومنطق عقلي لا سند له من الاستعمال المطرد العال .

هذا جزم بسيط من خلاف النحاة، ولعل القاريء يدرك أن هذه اللغة لم تدرس بعد بشكل واسع، وبطريقة منهجية منظمة تتفق مع طبيعة اللغة، وحس أهلها وذوقهم، ولعل أهم طبيعة في اللغة هي النمو والتطور والتغير، وهو ما يؤيده خلاف اللهجات العربية وقراءات القرآن الكريم، وهي لهجات وقراءات كان الواجب على النحاة إبعادها عندما عملوا على تقنين وتقييد ظواهر هذه اللغة ودراستها في مجال آخر، فالقاعدة السحوية يراد بها أن تكون عامة وأن تكون مطردة، وهذان أمران لن يتوفرأ للقاعدة السحوية إذا بسيت على اللهجات العربية والقراءات العديدة، وخير دليل على ذلك

الجوارات النحوية العديدة ، والأساليب غير المتطردة مع القاعدة ، وهي أساليب كثيرة ،  
والجوارات النحوية والأساليب الشاذة عند النحاة غالباً ما تتوفر فيها السماع الموثق عن  
العرب وفي قراءات القرآن .



## الباب الأول

### حصر أماليب الجواز النحوي





الجواز النحوي ظاهرة أصيلة في بناء النحو العربي المعياري، وهذه الجوازات النحوية لا تمثل عند النحاة التقديمي خروجاً أو شذوذاً عن القاعدة المعيارية التي وضعوها، وإنما هي جزء من بناء القاعدة، وتفرع على الحكم النحوي العام المطرد والشائع في الاستعمال.

إن الأساليب الشاذة تمثل خروجاً عن القاعدة المعيارية وعدم اطراد معها، فالقاعدة المعيارية تقول مثلاً: لا يجوز أن يقع المصدر نعتاً، فإذا جاء المصدر دالاً على النعت أو الوصف في مثل: هذا رجل عدل، عد ذلك من قبيل الشذوذ عن الحكم النحوي المعياري، لذا يؤول النحاة هذا الاستعمال الوارد عن العرب حتى يطرد مع الحكم النحوي العام، أما الجواز النحوي فهو تفرع وتشقيق للقاعدة وإن كان هذا التفرع يمثل نقضاً للقاعدة النحوية المعيارية.

فالقاعدة تقول: إن الاسم المستثنى في الاستثناء غير الموجب، المتصل الوجه، الراجع فيه: الرفع، ويجوز نصبه، وقد احتفل النحاة بكل الوجهين، وعملوا على تسويةهما وتوجيههما وفق المنطق الذي لا صلة له بالواقع اللغوي.

وقد حاولنا في هذا الباب أن نحصي هذه الجوازات النحوية، وأن بين أنها حوارات مختلفة ومتعددة، منها ما بني على سماع موثق، ومنها ما بني على استعمالات

شادة وبادرة، ومنها ما يبنى على قياس نظري خالص، وهي جوازات ثنائية ذات أقسام عديدة، وجوازات ثلاثية، وجوازات متعددة ومتنوعة تنقض أطراد القاعدة، وواجبا اليوم أن نبني قاعدة نحوية مطردة وشائعة في الاستعمال، لا وجود لجواز محوي ينقض أطرادها.

## الفصل الأول

## الجوازات الثانية

- أولاً : ما يجوز فيه النصب والرفع .
- ثانياً : ما يجوز فيه النصب والجزم .
- ثالثاً : ما يجوز فيه الرفع والجزم .
- رابعاً : ما يجوز فيه الجزم والرفع .
- خامساً : ما يجوز فيه الجزم والنصب .

## أولاً : ما يجوز فيه النصب والرفع

### ١ — الإخبار عن ضمير الإشارة

نقول في اللغة العربية : هذا زيد ، وهذا زيدٌ مطلق ، وهذا الرجل منطلق ، فيجوز عند سيبويه في لفظة « منطلق » في المثالين الأخيرين الرفع والنصب ، وقد وجه النصب بأن جملة « هذا زيد » جملة تامة طرقي الإسناد مكونة من مبتدأ أو مسند إليه هو « هذا » ومن خبر أو مبني عليه أو مسند إليه هو « زيد » ، وقد جاءت لفظة « منطلق » بعد تمام التركيب فهي فضلة ونصبها على الحالية .

ووجه الرفع بعد إساد مجامعهم عن العرب للموثوق بفصاحتهم إلى يونس بن حبيب وأبي الخصاص الأحمش بأنهما أوجه : وجهين رواهما عن الخليل بن أحمد وهما :

- 1 — أن يكون « منطلق » خبراً حذف مبتدؤه أي : هذا منطلق أو هو منطلق .
- 2 — أن تجعلهما « زيد ومنطلق » جميعاً خبراً لهذا .

ووجهين زادهما سيبويه وهما :

- 3 — أن يكون « زيد » معطوفاً على « هذا » عطف بيان ، و « منطلق » خبر لـ « هذا » .

- 4 — أن يكون « منطلق » بدلاً من « زيد » ، وفي هذه الحالة يقدر موصوف نكرة

محذوف يكون «منطلق» صفة له، ثم يحذف هذا الموصوف وتقام الصفة مقامه، أي إن التعبير قد جاء على هذا الأصل: هذا عبد الله رجل منطلق<sup>(1)</sup>.

وكلام سيويه واضح في أن ضمائر الإشارة كلها في هذا الجواز سواء، ويعلم من كلامه أيضاً لصحة هذا الجواز الإعرابي أن يقع بعد «هذا» اسم معرف سواء بالعلمية أم بالأكف واللام أم بالإضافة، وأن يأتي بعد هذا المعرف اسم نكرة مشتق.

وقد جاء في قراءات القرآن الكريم مثل هذا الجواز الإعرابي:

قال تعالى ﴿وَهَذَا يَعْلِي شَيْخاً﴾<sup>(2)</sup>.

عامة القراء قرأوها بنصب لفظه «شيعاً» إلا عبد الله بن مسعود الصحابي فإنه قرأها بالرفع، وقد وجه الرمضري قراءة الرفع بثلاثة أوجه، أما النصب فهو على الحال عند النحاة<sup>(3)</sup>.

لا شك أن هذا الجواز الإعرابي له ما يسده من الاستعمال والرواية عن العرب، ولكن ما ننكره، ونعرف أن اللغة كذلك تنكره، هو كثرة هذه التوجيهات والتفسيرات لحالة الرفع في هذا الأسلوب وأمثاله، إن مسمى هذا الأسلوب واحد سواء أرفعناه أم نصبناه، فالتكلم يريد تنبيها وإخباراً باطلاق زيد، وكذلك امرأة الخليل عليه السلام تريد إعلام من مخاطبهم بلوغ زوجها من الكبر عتياً، فهذا الأسلوب لا يتم معناه وتكمل فائدته عند قولنا: هذا زيد، أو عند قوله تعالى ﴿هَذَا يَعْلِي﴾ وإنما يتم معناه بما يأتي بعده من كلام، وقد اختلفت لهجات العرب في معاملة هذا الاسم الواقع بعد صير الإشارة وما تلاه من اسم، فبعض العرب رفعه، وبعض العرب نصبه، ونص سيويه يروى أن النصب هو الشائع في الاستعمال بدليل ورود القراءة العامة على

(1) الكتاب ج2 ص 78، 83، 87.

(2) مود الآية 72.

(3) معالي القرآن ج2 ص 23، الكشف ج2 ص 281، الكتاب ج2 ص 83.

سواله ، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَيَقْتَرِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ وهي قد قرئت بنصب لفظة « آية » عند جميع القراء .

إن ذلك كله يؤكد زيف هذه التخريجات ويطلان هذه الأوجه الإعرابية المتعددة في حالة الرفع ، ويدل على أن معنى النصب والرفع في هذا الأسلوب سواء .

وإذا صدر هذا الأسلوب بـ « إن » الدالة على التوكيد جاز عند سيبويه فيه أيضاً الرفع والنصب : نقول : إن هذا زيد مطلقاً ، برفع زيد على أنه خبر « إن » ونصب لفظة « مطلق » على الحال ، ونقول : إن هذا زيدا منطلقاً ، بنصب لفظة « زيد » على أنها عطף بيان من اسم « إن » ، هذا « ورفع « منطلق » على أنه خبر « إن »<sup>(4)</sup> .

وقد جاء هذا الأسلوب في قوله تعالى :

1 — ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾<sup>(5)</sup> .

2 — ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾<sup>(6)</sup> .

الآية الثانية قرأها جميع القراء برفع لفظة « أمتكم » ونصب لفظة « أمة واحدة » ، أما الآية الأولى فقد قرأها عامة القراء بالوجه المتقدم إلا الحسن البصري فإنه قرأها بنصب لفظة « أمتكم » ورفع لفظة « أمة واحدة »<sup>(7)</sup> .

## 2 — ورود « كان » في أسلوب القصر والتوكيد

تأتي « كان » في اللغة العربية مصدرة بأداة دالة على النفي مثل « ما ولم » وتقع إلا بعد الاسم التالي لها ، مثل : ما كان محمد إلا الناجع ، ما كان أخوك إلا زيدا ، وهذا الأسلوب يدل على القصر والتوكيد ، ويأتي بعد « إلا » فيه اسم صريح كما تقدم أو أن

(4) هود 64

(5) الكتاب ج 2 ص 147-148 .

(6) الأنبياء 92 .

(7) المؤمن 32

(8) البحر المحيط ج 6 ص 337 .



يأتي بعدها فعل مصدر بأن مثل قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(9)</sup> والعالب في هذا المفعول كما هو استعمال القرآن الكريم أن يكون ماصياً ومن مادة القول، وأن يكون مستنداً إلى ولو الجماعة.

وقد أجاز النحاة في هذا الأسلوب أن يتبادل اسم كان وخبرها موقعيهما الإعرابي، فيأخذ الاسم حكم الخبر الإعرابي فينصب، ويأخذ الخبر حكم الاسم الإعرابي فيرفع.

قال سيوييه « وتقول : ما كان أعناك إلا زيد، كقولك : ما ضرب أخاك إلا زيد، ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(10)</sup>، وقال الشاعر :

وقد علم الأقوام ما كان دأبها بهللاً إلا الخزي ممن يفودها  
وإن شئت رفعت الأول، كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيداً، وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع<sup>(11)</sup>.

وقد جاءت القراءات القرآنية الصحيحة السند ذالة على صحة هذا الجواز الإعرابي، فالآية الأولى التي ذكرها سيوييه قد قرأها : الحسن البصري وعبيد بن عمير برفع لفظة « حجتهم »، ورويت هذه القراءة عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم ورويس عن يعقوب من القراء المشرة، وبقية القراء بنصبها<sup>(12)</sup>.

كما أن الحسن البصري قد قرأ الآية الثانية برفع قوله « جواب قومه »<sup>(13)</sup> وقال تعالى ﴿ تُمْ لَمْ تَكُنْ فَنَسْتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(14)</sup>.

(9) اجالية 25.

(10) الأعراف 82.

(11) الكتاب ج 1 ص 50، ج 3 ص 155، المنتصب ج 4 ص 487، 89.

(12) النشر ج 2 ص 372.

(13) البحر المحيط ج 4 ص 334.

(14) الأنعام 23.

قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص يرفع لفظة «فَتُهم» وقرأها نافع وأبو عمرو وأبو بكر بالنصب، وكذلك قرأ حمزة والكسائي إلا أنهما قرأاً لفظة «تكن» بالياء بدل التاء<sup>(15)</sup>.

وقد بحث النحاة عن سبب يسوغون به جواز رفع الاسم بعد كان ونصبه، وكذلك خبرها في مثل هذا الأسلوب فقالوا: إن اسم كان وخبرها قد امتنوا في التعريف، لذا يجوز اعتبار أحدهما اسماً لـ «كان» فيرفع أو خبراً لها فينصب، وكذلك الحال بالنسبة للاسم الآخر، ويقول النحاة: إن «أن» الداخلة على الفعل بعد إلا حرف مصدري يؤول مع ما بعده باسم معرف دل عليه الفعل، وتقديره في الآيات: قولهم.

التقديم والتأخير ميزة تمتاز بها اللغة العربية، ولكن هل يمكن اعتبار هذه الأمثلة من التقديم والتأخير كما يقول النحاة تسويةً لهذا الجواز الإعرابي في أحد شقيه، لو قالت العرب: ما كان أحاك إلا زيد، وما كان زيد إلا أخاك، لاعتبرنا هذا المثال من التقديم والتأخير، ولكن العرب قالت هذا المثال على صورة واحدة، ولم نر فيه تقديمًا ولا تأخيرًا، إنما اختلفت العرب في العلامة الإعرابية الظاهرة على الاسم بعد كان، وكذلك على الاسم الواقع بعد إلا إذا كان اسماً تظهر عليه علامات الإعراب، إن هذا الجواز الإعرابي يعود إلى خلاف لهجي دلت عليه القراءات القرآنية الصحيحة السند التي لا اختلاف بينها في المعنى والدلالة، وإن كان النحاة وعلى رأسهم سيوريه لم يثبتوا إلى هذا الخلاف اللهجي، ولم يحددوا البيئة اللغوية التي يعود إليها هذا الخلاف بشقيه، وإنما وجهوا جهدهم كله إلى تسوية هذا الجواز الإعرابي تسويةً لا تستسيغ اللغة، وهذا التسوية قد دفع النحاة إلى رد القراءات الصحيحة السند بحجة عدم تساوي اسم كان وخبرها في التعريف.

قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً

(15) حجة القراءات ص 243.

وَكَصْدِيَّةٌ<sup>(16)</sup>، القراءة العامة جاءت برفع لفظة «صلاتهم» ونصب ما بعد إلا وهي قراءة متفقة مع القياس النحوي، وقد قرأ هذه الآية عاصم والأعمش وأبان بن تغلب بنصب لفظة «صلاتهم» ورفع ما بعد إلا، فقال النحاة إن هذه القراءة لا تتفق ومقاييسنا المعيارية، فالمعرفة عندنا لا يغير بها عن النكرة، وهذا الاستعمال إذا ورد عن العرب فإنما يبيح استعماله في الضرورة الشعرية وحدها، مثل قول حسان بن ثابت.

كَأَنَّ سَلَامَةَ مَنْ يَبْتَ رَأْسُ      يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ  
وَقَالَ الْقَطَامِي :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعاً      لَا يَكُ مَوْفَقٌ مِنْكَ الْوَدَاعُ  
وغيرها من الشواهد الشعرية التي أخبر فيها بالمعرفة عن النكرة.

وقد خالف ابن مالك النحاة فأجاز هذا الاستعمال حال السعة، وفي الكلام دون قصره على ضرورة الشعر وحدها، معتمداً في إجازته هذه على التأويل والتعليل والقياس النظري.

قال عن بيت القطامي : إن الجار والمجرور «منك» صفة له «موقف» وبذلك قربت النكرة من المعرفة، وسهلت كون الخبر معرفة، وأردف هذا التأويل بقوله : وعلى أنه لو كان اسم كان نكرة محضة لم يمتنع تشبيهها بالفاعل والمفعول، ومن شواهد ذلك قول حسان رضي الله عنه :

كَأَنَّ سَبِيعةً مِنْ يَبْتَ رَأْسُ      يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فجعل «مزاجها» خبراً وهو معرفة محضة، و«عسل» اسمها وهو نكرة محضة، ولم نخوجه ضرورة لتحكته من أن يقول : يكون مزاجها عسل وماء — برفع الاسمين معا — فيجعل اسم كان ضمير سبيعة و«مزاجها عسل» مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ «كان»<sup>(17)</sup>.

(16) الأخال الآية 35.

(17) شواهد التوضيح ص 36-37، التسهيل ص 54.

أبى مالك يتخذ من التأويل الإعرابي، ومن التعليل والقياس واعتراض قدرة الشاعر على استعمال معين، دونما حاجة تلجئه إلى ذلك مسوغاً لإجارة الإخبار بالمعرفة عن النكرة حال السعة وفي الكلام، وهو لو رجع إلى القراءات الصحيحة الموثقة ما كان في حاجة إلى كل هذا العناء.

اللغة ليست اجتهداً وعرضاً لقدرات العقل على الجدل والنقاش، وإنما هي استعمال صحيح موثق، تدرس خصائصه وتبين مزاياه، فإذا كانت العرب قد أخرجت بالمعرفة عن النكرة سلمها لها بذلك، فهي صاحبة اللغة الأول والأخير، دون أن تقصر هذا الاستعمال على لون معين من ألوان القول وضروريه، ودون أن يحيز استعماله انكفاء على شحج واهية وتأويلات معكفة.

### 3 — إلغاء الظرف واستقراره

الجملة الاسمية قد تحتوي في ثاباتها على جار ومجرور أو ظرف كما في قولنا: محمد في الدار قائم، وعلى خملك قائم، وقد تدخل على هذه الجملة الاسمية ما يسميه النحاة بالنواسخ مثل: كان وإن وغيرها، نقول: ما كان فيها أحد خير منك، ليس أحد فيها خير منك، إن فيها زيدا قائم.

وقد أجاز النحاة وعلى رأسهم سيويه الرفع والصب في هذه الأمثلة، وتقديم الجار والمجرور وتأخيرها.

في المثال الأول نقول: محمد في الدار قائم وقائماً، في الدار محمد قائماً وقائم.

وقد وجه سيويه الرفع في هذا المثال والصب، وتابعه النحاة بعد ذلك، بقوله: إن رفع لمظة قائم يقتضي أن تعرب خيراً عن المبتدأ، وفي هذه الحالة يعتبر الجار والمجرور ملحياً، ولا متعلق بمحذوف مقدر يتعلق به، ويصح أن يعرب خيراً عن المبتدأ.

وإن نصب لمظة قائم يقتضي أن تعرب حالاً، وخير المبتدأ هو الجار والمجرور بناء على تقدير أنه متعلق بمحذوف يقدر من مادة الاستقرار، والحق أن هذا المتعلق المحذوف عند النحاة هو الواقع خيراً عن المبتدأ، فإذا قلنا: محمد في الدار قائماً، كان

التقدير : محمد مستقر أو استقر في الدار قائماً ، وهذا التوجيه هو ما يعبر عنه سيويه  
بامتقرار الظرف لأنه خير .

قال سيويه : هذا باب ما ينصب في الخير المعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو  
أخرته ، وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً ... وإن شئت أليت فيها  
فقلت : فيها عبد الله قائم ، قال النابغة :

فبت كأسى سلوتنسي خثيلة من الرقش ، في أنيابها السم نافع  
وقد قرىء هذا الحرف على وجهين « قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ  
الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »<sup>(18)</sup> ، بالرفع والنصب<sup>(19)</sup> .

وجاء في طبقات الشعراء لابن سلام أن عيسى بن عمر الثقفي قد اتهم النابغة  
الديلمي بالإساءة في هذا البيت الذي أشده سيويه برفع لفظة « نافع » وقال : كان  
يجب على الشاعر أن ينصب لفظة « نافع » على الحال<sup>(20)</sup> .

والسماع عن العرب والقراءة القرآنية الصحيحة السند التي قرئت بها الآية التي  
ذكرها سيويه ، إذ قرأ نافع بن أبي نعيم لفظة « خالصة » بالرفع وبقية القراءة بالنصب<sup>(21)</sup>  
نحو رد على اتهام عيسى بن عمر للنابغة بالإساءة .

وفي هذه الأمثلة : إن يهدأ فيها قائماً ، إن يهدأ لفيها قائماً ، يجوز الرفع والنصب  
في لفظة « قائم » على اعتبار استقرار الظرف وإلغائه .

يقول سيويه : وتفسير نصب القائم ها هنا ورفعه كتفسيره في الابتداء<sup>(22)</sup> . وقد  
جاء هذا الاستعمال في عدة آيات من القرآن الكريم :

(18) الأعراف 32

(19) الكتاب ج 2 من 88-91 ، المنصب ج 4 من 162 ، 166 ، 167 ، 307 .

(20) طبقات الشعراء ص 7 .

(21) حجة القراءات ص 281 ، النشر ج 2 من 289 .

(22) الكتاب ج 7 من 132

- 1 — قال تعالى ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الَّتِي فِي شُجُلٍ فَاكِهُونَ ﴾<sup>(23)</sup>
- 2 — قال تعالى ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رُبُّهُمْ ﴾<sup>(24)</sup>
- 3 — قال تعالى ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ يَبَاسًا آتَاهُمْ رُبُّهُمْ ﴾<sup>(25)</sup>

القرآن الكريم كما نرى قد جاء بالاستخدامين، وكذلك قراءاته، فالقراء ينصب لفظة «فاكهون» في الآية الأولى إلى عبد الله بن مسعود، كما ذكر الرغشري أن الآية الأخيرة قد قرئت بنصب «فاكهين» ورفعها، وقد وجه النصب في الآيتين بأنه هل استقرار الجار والمجرور وإعراب لفظة «فاكهين» على الحال، ووجه الرفع بأنه على إلغاء الجار والمجرور وإعراب «فاكهون» خبراً لـ «إن»<sup>(26)</sup>.

ولي قولنا : ما كان أحد فيها خير منك، وليس أحد فيها خير منك، يجوز عند سيبويه والنحاة نصب لفظة «خير» ورفعها، فالنصب على أنها خير لكان والجار والمجرور ملغى، والرفع على أنها صفة لاسم كان والجار والمجرور متعلق بمحذوف من مادة الاستقرار خير كان، وكذلك : ليس.

ونقرر سيبويه أن : «التقديم ها هنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو اسماً... والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير»<sup>(27)</sup>.

هذه الأمثلة جميعاً يجوز فيها عند النحاة النصب والرفع، وقد سوغوا هذا الجواز الإعرابي بالاتكاء على : إلغاء الظرف مرة واستقراره مرة أخرى، وإلغاء الظرف يعني أن الجملة تامة، وأن الظرف لا موقع إعرابي له، واستقراره يعني أن الجملة ناقصة وأن

(23) يسي 55

(24) التدرجات الآيات 15-16.

(25) انحرور الآيات 17-18.

(26) معاني القرآن ج2 ص 280، الكشف ج3 ص 327، ج4 ص 23.

(27) الكتاب ج1 ص 56. شرح للفصل ج7 ص 114-115.

الظرف له موقع إعرابي، وهذا الموقع الإعرابي لا يتخذ إلا إذا كان متعلقاً بمحذوف  
يقدر من مادة الاستقرار، وهذا المحذوف المقدر هو الخبر في الحقيقة.

هذا ما يقوله عمدة النحاة سيبويه تسويغاً لهذا الجواز الإعرابي، والحق أن هذا  
الجواز لا ينبغي عليه خلاف في معنى الأسلوب، أو تغير في دلالاته بالزيادة أو النقص  
فيه، وإنما هو أسلوب ذو دلالة محددة على كلا وجهيه.

#### ٤ — نصب الاسم التالي لأداة النفي «ليس» ورفع

«ليس» أداة دالة على نفي الأسماء مثل قولنا: ليس زيد قائماً، وقد يأتي في  
بعض الأساليب بعدها اسم صريح معرف بالالف واللام يعقبه فعل مصدر بأن، مثل  
قوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ  
الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾<sup>(28)</sup>، وفي هذه الحالة يحجر النحاة في الاسم الواقع بعد ليس الرفع  
والنصب، وقد وجهوا الرفع بأن لفظة «البر» في الآية مرفوعة لأنها اسم ليس، ووجهوا  
النصب بأنه على توسط الخبر بين ليس واسمها، وهذا ما لا يميزه ابن درستويه، لا يجوز  
عنده أن يقال: ليس قائماً محمد<sup>(29)</sup>.

وقد دلت القراءات القرآنية الصحيحة السند على صحة هذا الجواز الإعرابي،  
فالآية السابقة قرأها القراء السبعة بالوجهين:

- 1 — قرأ حفص وحزمة لفظة «البر» بالنصب.
- 2 — قرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وعاصم وابن عامر بالرفع<sup>(30)</sup>.

والنصب عند النحاة على أن لفظة «البر» خبر ليس وقد توسط بينها وبين  
اسمها، والرفع على أنها اسم ليس، وهذا مجرد تأويل قد تقبلته الصاعدة الحوية، أما  
المعنى فهو ذو دلالة واحدة محددة وهو: ليس البر في تولي الوجه نحو أية جهة من

(28) البقرة 177.

(29) أوضح المسالك ج 1 ص 242.

(30) حجة القراءات ص 123.

الجهات ، وإنما في الإيمان بالله إيماناً نابعاً من القلب حتى يطابق العمل والاحساس الداخلي .

#### 4 - 1 - وقوع ليس في أسلوب القصر والتوكيد

قد تخرج ليس من الدلالة على النفي إلى القصر والتوكيد ، وذلك عندما تقع بعد اسمها أداة الاستثناء «إلا» نقول : ليس العلم إلا النحو ، فنقصر العلم على النحو وتؤكد هذا المعنى ونقرره في ذهن السامع ، ومثل ذلك قول العرب : ليس الطوب إلا المسك .

وفي هذا الأسلوب يجوز عند النحاة رفع الاسم الواقع بعد إلا ونصبه ، والرفع على إهمال ليس لانتفاض نفيها بإلا ، والنصب على إعمالها عمل كان .

وقد أسند أبو عمرو بن العلاء رفع خبر ليس في هذا المثال وما أتى على منواله إلى قبيلة بني تميم ، كما أسند سماع نصبه إلى أهل الحجاز ، في القصة المشهورة التي جرت بينه وبين عيسى بن عمر الثقفي حول إجازة الرفع والنصب في هذا الأسلوب<sup>(31)</sup> .

ومع أن رفع خبر ليس ونصبه في هذا الأسلوب قد أسند كل منهما إلى بيئة لغوية معينة ، إلا أن النحاة أمثال أبي علي المارسي وغيره قد خرجوا الرفع في هذا الأسلوب على عدة أوجه ، وقد كان ابن هشام مصيباً لكبد الحقيقة ومعبراً عن الواقع اللغوي عندما رفض هذه التأويلات والتخريجات جميعاً بقوله «وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات»<sup>(32)</sup> .

#### 4 - 2 - مجيء اسم مشتق منفي معطوف على خبر ليس

يجوز عند النحاة رفع الاسم المشتق المنفي المعطوف على خبر ليس ونصبه مثل : ليس زيد أميناً ولا صادقاً وعده ، ليس زيد مجتهداً ولا ناجحاً محمد ، بنصب لعظتي «صادق وناجح» ورفعهما .

(31) إنباء الرواة ج 4 ص 130-132 . علي بن يوسف الثقفي ، تحقيق محمد إبراهيم دار الكتب ط 1

(32) معني اللبيب ج 1 ص 294-295 .



في المثال الأول نجد أن الاسم المشتق للنفي المعطوف على خبر ليس قد وقع بعده اسم مرفوع له ارتباط بهذا الوصف، بدليل اشتغاله على ضمير يعود على ما يتحمله هذا الوصف المشتق من ضمير عائد على زيد، هذا ما يقوله النحاة، والحق أن هذا الضمير في «وعده» يعود على لفظة زيد مباشرة فزيد غير أمين وغير صادق الوعد.

وفي المثال الثاني: نجد أن لفظة «ناجح» وصف مشتق عامل وقد وقع بعده اسم مرفوع، وهذا الاسم ليس له ارتباط وصلة بالوصف المتقدم عليه، ولذلك أطلق عليه النحاة مصطلح: الاسم الأجنبي، وهذا أيضاً ما يقوله النحاة، والواقع أن هذا الأسلوب يدل على أن الكلام مركب من جزئين يجمع بينهما النفي، فالجزء الأول يدل على نفي الاجتهاد عن زيد، والجزء الثاني يدل على نفي النجاح عن محمد، فالكلام يحتوي على جزئين مترابطين وقد جمع بينهما معنى النفي.

وقد عمل النحاة على تسوية جواز النصب والرفع في هذين المثالين فقالوا: إن لفظة «صادق» قد وضعت في المثال الأول على أنها مبتدأ وما بعدها خبر، وهذا الخبر عند النحاة مرفوع بالوصف، وقد أغنى عن ذكر الخبر، وهذا الوصف ومرفوعه معطوفان على جملة ليس.

كما أعربوا لفظة «صادق» على وجه آخر، وهو أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخر، وبني على هذا الإعراب عند النحاة أن يتطابق الوصف ومبنيه في العدد والنوع.

وأما نصب لفظة «صادق» في المعطف على خبر ليس المنصوب.

وقالوا في المثال الثاني: إن رفع لفظة «ناجح» على أنه خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر مع تطابق الوصف، وما بعده في العدد والنوع.

وأما النصب في المعطف لفظة «ناجح» على خبر ليس المنصوب.

## 5 — رفع خبر ما النافية ونصبه

يقول إلينا النحاة أن أهل الحجاز وبني تميم احتلفوا في معاملة خبر ما النافية، فنصبه أهل الحجاز ورفعه بنو تميم، نقول: ما علي ناجحاً، برفع لفظة «ناجح» ونصبها.

وهذا الجواز الإعرابي خاص بحالة واحدة حدثها النحاة بشروط معينة، فإذا فقدت هذه الشروط رفع خبر ما في لغة العرب عامة، إلا ما ينقله النحاة من استعمالات شاذة ونادرة نصب فيها هذا الخبر.

وقد دلت القراءات القرآنية على هذا الجواز الإعرابي، قال تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (33) وقال تعالى ﴿مَا هَؤُلَاءِ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (34) بنصب الخبر في الآيتين.

وجاء في الكتاب: ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ في لغة أهل الحجاز، وبني تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف (35).

وذكر أبو حيان أن عاصماً في رواية المفضل قد قرأ قوله تعالى ﴿مَا هَؤُلَاءِ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ برفع لفظة «أهماتهم» (36).

كما جاء رفع خبر ما النافية في أشعار مروية عن العرب، وأسند إلى الأصمعي الراوية النحوي قوله: ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصب خبر ما المشبهة بليس (37).

ومع أن نصب خبر ما ورفعه مستند إلى اختلاف اللهجات العربية في مؤلفات النحاة، إلا أن النحاة أبوا إلا ركوب الشطط واللجوء إلى منطق العقل لتسوية نصب خبر ما النافية ورفعه فقالوا — أي النحاة — :

(33) يوسف 31

(34) النمل 2

(35) الكتاب ج 1 ص 59.

(36) البحر المحيط ج 8 ص 232، معنى اللبيب ج 1 ص 303.

(37) معاني القرآن ج 2 ص 42، ج 3 ص 139. شرح لفصل ج 1 ص 108.

1 — إن خير ما النافية قد نصب في لهجة أهل الحجاز ، لأهم وجدوا أن « ما » تشبه « ليس » في دلالتها على معنى النفي .

2 — إن خير ما النافية قد رفع في لهجة بني تميم ، لأهم قد عاملوها معاملة الحروف الهوامل مثل : هل وأما ، ولم يعملوها لأن ما :

أ — حرف ، وهي حرف غير مختص وليس : فعل عند غالب النحاة .

ب — وهي لا يكون فيها إضمار بعكس ليس التي يكون فيها إضمار .

وبعد هذا التسوية يخلصون إلى القول : إن أعمال « ما » ونصب خبرها هو الأوضح ، وإن إعمالها ورفع خبرها هو الأقرب ، وهي نتيجة أو خلاصة أدى إليها الاجتهاد المنطقي لا الواقع اللغوي ، وأنا لا أقدم لفصاحة الأسلوب معنى إلا جرياً به على الاستعمال القياسي المطرد في لغة العرب عامة .

5 — 1 — عطف جملة منفية على جملة منفية بـ « ما » أو « ليس » أو بـ « ما كان »

جاءت هذه الأمثلة في الكتاب :

1 — ما عبد الله عارجاً ولا ممن ذاهب .

2 — ليس نهد ذاهباً ولا أخوك منطلق .

3 — ما كان عبد الله منطلقاً ولا نهد ذاهب .

وقد أجاز سيوريه الرفع والنصب في هذه الأمثلة ، فلمظة ذاهب ومنطلق يحور رفعها ويحور نصبها .

والرفع عند سيوريه على أن الواو دالة على الاستئناف و « لا » نافية ، والجملة بعدها جملة ابتدائية مكونة من متبلاً وخبر .

والنصب عنده على أن اللولو عاطفة أو دالة على الاشتراك، وقد عطف منصوباً على منصوب .

ومسيوبه لا يفصح في كتابه إن كان هذا الجواز الإعرابي يشقيه راجعاً إلى خلاف لمجي حدث بين لهجات العربية، أو يرجع إلى ما تتيحه الصنعة النحوية والفكر النحوي الخالص من جواز الرفع والنصب في هذه الأساليب جميعاً .

ومثل هذه الأساليب في جواز الرفع والنصب قولنا :

- 1 — ما زيد قائماً ولا قاعداً غلامه .
- 2 — ليس زيد قائماً ولا قاعداً غلامه .
- 3 — ما كان زيد قائماً ولا قاعداً غلامه .

ففي هذه الأمثلة جميعاً يجوز الرفع والنصب في لفظة « ولا قاعد »<sup>(38)</sup> .

ونقول : ما زيد قائماً ولا قاعداً، فيجوز عند النحاة نصب لفظة « قائم » وهو الأرجح كما يجوز رفعها، والنصب عطفاً على خبر « ما » المنصوب، أما الرفع فهو محتمل وجهين عند النحاة :

- أ — أن يكون « ولا قاعد » خبراً مبتدأً محذوف تقديره : ولا هو قاعد .
- ب — أن يكون معطوفاً على عمل خبر ما السابقة، على اعتبار أن هذا الخبر قد كان مرفوعاً قبل أن تدخل عليه ما<sup>(39)</sup> .

وهذه الجوارات الإعرابية جميعاً لا تعلم إن كانت مبنية على السماع والرواية من العرب، أو مبنية على القياس والفكر النحوي الخالص .

6 — رفع الاسم بعد « لات » ونصبه

« لات » أداة في العربية تدل على النفي، وقد وردت مرة واحدة في القرآن

(38) الكتاب ج 1 ص 60-61، شرح الرضي على الكافية ج 2 ص 192-193 .

(39) المنهاج للسالك ج 1 ص 429 . البحر الرائق ج 1 ص 399 .

الكريم في قوله تعالى ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصِرٍ﴾<sup>(40)</sup>.

وقد نص مسيويه على أنها لا تأتي إلا مع لفظة الحين خاصة، والثابت من حلال الشواهد الشعرية التي يوردها النحاة أن الألفاظ الدالة على الظرفية الزمانية مثل: حين وساعة، وكذلك الظروف المكانية وبخاصة لفظة: هنا غالبا ما تأتي بعدها، وقد أتى بعدها اسم غير دال على الظرفية في شاهد شعري يقيم رواة النحاة في مؤلفاتهم.

وقد أُلحق النحاة «لات» في العمل بـ «ليس»، وعلى هذا افترضوا أنها تحتاج إلى اسم يرفع بها ويغير تنصبه، والاستعمال العربي ينقض هذا الافتراض، فـ «لات» لا يأتي بعدها إلا اسم مرفوع، وهذا الاسم المفرد منصوب في الاستعمال الشائع المطرد مرفوع في الاستعمال القليل، وقد جاءت القراءات القرآنية دالة على ذلك، فالآية السابقة قرأها عامة القراء بنصب لفظة «الحين» بينما قرأها أبو السمال وعيسى بن عمر بالرفع<sup>(41)</sup>.

وبناء على افتراض أن لات عاملة عمل ليس قال النحاة:

1 — إن ما بعد لات قد نصب لأنه خبرها واسمها محذوف تقديره: ولات حين مناصر.

2 — وإن ما بعدها قد رفع لأنه اسمها وخبرها محذوف تقديره: ولات حين مناصر الحين<sup>(42)</sup>.

ولا أعتقد أن الأسلوب القرآني البليغ يقبل أمثال هذه التأويلات والتقدير، قد بقدر عندما يكون في الكلام حذف دل عليه الأسلوب، أما وأن الأسلوب لا يحتاج إلى هذا التقدير، بل يشوه جماله، فإن القول به صياغة قد تقبلها مقاييس النحاة العقلية، ولكن منطق اللغة الصافي لا يقبله.

(40) سورة من الآية 3.

(41) البحر المحيط ج 7 ص 384.

(42) الكتاب ج 1 ص 57-58، شرح الرصعي على الكافية ج 2 ص 196-197.

القاعدة النحوية المياريّة نفسها تحتاج إلى تقدير حتى تطرد، وكذلك ما تفرع عنها؛ فإذا ذكرنا أن الفراء قد روى جر الاسم بعد لات عن العرب زاد الطين بلة، ولجأ السحابة إلى تأويل ما ذكره الفراء من جواز جر الاسم أيضاً بعد لات<sup>(43)</sup>.

قاعدة تبنى على افتراض، وعلى تقدير، وما شذ عنها يصحح عن طريق التقدير والافتراض أو التأويل، وكل ذلك يسفه ما يسعى النحاة إلى تقريره من أحكام.

لات غالباً ما يأتي بعدها اسم دال على الظرفية وهو منصوب، فلماذا يمتنع السحابة أنها عاملة، وأنها في هذا العمل محمولة على ليس؟ ولماذا ينقض النحاة أطراد هذه القاعدة للمياريّة العامة بسماع أساليب لم تتوفر لبعضها الاستعمال الموثق الذي تضاهرت الشواهد على صحته؟

## 7 — إن التوكيدية

### 7 — 1 — العطف على اسمها بعد استكمال الخبر

من أساليب العربية العطف على اسم إن بعد أن تستكمل خبرها، قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِرِئْءِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(44)</sup> وقال تعالى ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسَ بِالنَّفْسِ وَالتِّينَ بِالتِّينِ وَ الْأُفْ بِالْأُفْ وَ الْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالتَّنُّ بِالتَّنُّ وَ الْجُرُوحَ بِصَامٍ﴾<sup>(45)</sup>.

وقد أجاز النحاة في هذه الحالة رفع الاسم للمعطوف ونصبه، وقد وجه سيبويه رفع الاسم للمعطوف بوجهين، أحدهما حسن والثاني ضعيف عنه، قال: فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء لأن معنى: إن زيدا منطلق: زيد منطلق، وإن دخلت توكيداً كأنه قال: زيد منطلق وعمره...

(43) معاني القرآن ج2 ص 397-398، شرح القرطبي على الكافية ج2 ص 197-198.

(44) التوبة الآية 3.

(45) البقرة الآية 45.

وأما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولاً على الاسم المضممر في المطلق،  
فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو وإن زيدا ظريف هو وعمرو<sup>(46)</sup>

وأما النصب قبل العطف على اسم إن المنصوب .

وهذا الجواز الإعرابي قد جاء في قراءات القرآن الكريم ما يدل على صحته ،  
فالآية الأولى قرئت في المشهور برفع لفظة «رسوله» وقراها عبد الله بن أبي اسحاق  
الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وزيد بن علي بالنصب<sup>(47)</sup> .

كما قرئت الآية الثانية بعدة وجوه :

- 1 — قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بنصب الألفاظ المعطوفة على اسم إن ،  
ما عدا لفظة «الجروح» فقد قرأوها بالرفع .
- 2 — قرأ بافع وعاصم وحمزة بنصب الألفاظ المعطوفة على اسم إن جميعاً .
- 3 — قرأها الكسائي كلها بالرفع<sup>(48)</sup> .

كما قرئ قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا تُرَبُّ  
فِيهَا ﴾<sup>(49)</sup> برفع «الساعة» ونصبها ، فقد قرأها حمزة بن حبيب الزيات بالنصب ،  
وبقية القراء السبعة بالرفع<sup>(50)</sup> .

وغيرها من القراءات القرآنية التي جاءت برفع الاسم المعطوف على اسم إن  
بعد استكمال خبرها ونصبه .

هذا في حالة العطف على اسم إن بعد استكمال خبرها ، أما إذا عطف على  
اسم إن أو أكد قبل استكمال خبرها ، فإن النحاة وعلى رأسهم سيبويه لا يرون إلا  
النصب في هذه الحالة ، أما الرفع فهو من قبيل الغلط عند سيبويه مع وروده في أفصح

(46) الكتاب ج2 ص 144 .

(47) البحر المحيط ج3 ص 6 .

(48) حجة القراءات ص 225-226 .

(49) الخاتمة 32 .

(50) حجة القراءات ص 662 .

الأساليب وأوثقها: في القرآن الكريم وقراءاته الصحيحة السند، وقد ذكرنا ذلك عند حديثنا عن مصطلح «الغلط» عند النحاة.

## 7 — 2 — تابع اسم إن : تقدمه على خيرها وتأخره

جاء في الكتاب : هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة، وذلك قولك : إن ريداً منطق العاقل اللبيب، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين :

1 — على الاسم المضمّر في منطلق كأنه بدل منه ...

2 — وإن شاء رفعه : على «مررت به» زيد إذا كان جواب من هو ... وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب، وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَمَغِذُ بِالْحَقِّ عِلَّامَ الْغُيُوبِ﴾<sup>(51)</sup> بالرفع و ﴿عِلَّامَ الْغُيُوبِ﴾ بالنصب<sup>(52)</sup>.

سببوه — وتابعه المبرد — لا يميز أن يعرب نعت اسم إن إذا جاء بهذا استكمالها للخبر، وهو مرفوع على أنه نعت لاسم إن بمراعاة الموضع والمحل، كما يقول النحاة، وإنما يعربانه على أنه بدل من المضمّر الذي يتحمّله الخبر، أو على القطع والابتداء :

كما أن سببوه — وتابعه المبرد — لم يذكر تقدم تابع اسم إن على خيرها كما في قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً﴾<sup>(53)</sup> وقوله تعالى ﴿إِنْ رَبُّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(54)</sup> أجاز النحاة في لفظة «أخي» في الآية الأولى أن تكون بدلا من اسم إن «هذا» أو عطف بيان له، والآية الثانية قرئت برفع لفظ الجلالة «الله» في القراءة المشهورة، وقرئت أيضاً بالنصب.

كما أن الآية التي ذكر سببوه اختلاف القراء في قراءاتها قد قرئت من عامة

(51) سبأ 48.

(52) الكتاب ج 2 من 147، القصب ج 4 من 113-114.

(53) سورة ص 23.

(54) الأعراف 54.



القراء بالرفع، وقراها عبد الله بن أبي اسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن علي وابن أبي عمير وأبو حيوة وحرب عن طلحة بالنصب<sup>(55)</sup>.

والعراء يحيز أن يعرب الموصف المتأخر بعد خير إن نعتاً لها، وهو مرفوع، قال وقوله «علام العيوب» رفعت علام وهو الوجه لأن النعت إذا جاء بعد الخبر رفعت العرب في إن، يقولون: إن أحاك قام الظريف ولو نصبوا كان وجهها<sup>(56)</sup>.

ويسند من خلال هذه القراءات، ونقل القراء عن العرب أن رفع تابع اسم إن سواء أتقدم على خبرها أم تأخر هو الاستعمال المطرد الذي كان ينبغي على النحاة في مجال التقعيد المعيارى الاعتداد به، أما ما يقوله سيويه من تسوية للرفع والنصب في قولنا: إن زيداً ناجح المجهود، فهو مجرد تبهير لتعدد العلامات الإعرابية لا ينتج عنه أي تغير في معنى هذا الأسلوب ودلالته.

### 7 — 3 — تخفيف نون إن المؤكدة

إن المؤكدة مشددة النون، وقد تخفف، وفي هذه الحالة فإن الاستعمال الأمثل عند النحاة هو إهمالها ورفع اسمها وخبرها معاً، نقول: إن زيداً لصديق، ويقولون إن الاسم واجبة الذكر مع خبرها للفرق بينها وبين إن النافية.

وقد روى سيويه عن يثيق في روايته نصب اسمها عن العرب مثل: إن زيداً لمطيق، وقد حاول سيويه أن يحل لكل من رفع الاسم وينصبه بعد إن التخفيف، وأن يوجد مسوحاً لذلك بالقياس النظري.

قال إن: إن المفعلة قد أعملت لأنها بمنزلة المفعول، والفعل إذا حذف منه شيء لم يغير عن عمله كما في قولنا: لم يك الرجل صادقاً.

(55) البحر المحيط ج 4 ص 407، ج 7 ص 292

(56) معاني القرآن ج 2 ص 364

وقال : إنها قد أعملت لأن الذين أحملوها قد لاحظوا بينها وبين حروف الابتداء التي لا تعمل شيئا<sup>(57)</sup> .

والقراءة القرآنية جاءت بنصب ما بعد «إن» ورقعه : قال تعالى ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(58)</sup> .

فقد قرأ أبو عمرو والكسائي وابن عامر وحمة وحفص والزهري بتشديد إن ونصب «كلا» ، وقرأها أبو بكر وابن كثير وأبي بنخفيف إن ونصب «كلا»<sup>(59)</sup> .

### 8 — تخفيف كَأَنَّ المشددة النون

«كَأَنَّ» أداة تدل على التشبيه ، وهي من أحوات إنَّ عند النحاة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي تأتي في العربية مثقلة ومخففة النون ، فإذا كانت مخففة النون أجاز النحاة رفع الاسم الواقع بعدها ونصبه مثل : كَأَنَّ رَيْدًا أَسَدًا ، كَأَنَّ رَيْدًا أَسَدًا .

ورفع اسم كَأَنَّ على أنه مبتدأ وما بعده خبر ، وكأنَّ مشتملة على ضمير مجهول مقدر هو اسمها ، تقديره : كأنه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرها .

ونصبه على إعمال كَأَنَّ مخففة إعمالها وهي مثقلة النون .

والنحاة يستشهدون على هذا الجواز الإعرابي بأبيات شعرية أغلبها مجهولة القائل ، ويروونها برفع الاسم الواقع بعد كَأَنَّ المخففة ونصبه .

ووجه مشرق الحرر كأنَّ ليداه حقان

بالرفع والنصب .

كأنَّ وريدها رشاء خلل

بالرفع والنصب

(57) الكتاب ج 2 ص 139-140 ، للنصب ج 1 ص 50 ، ج 2 ص 363 .

(58) هود الآية 111 .

(59) حجة المراتب ص 350-352 ، النشر ج 2 ص 291 .

والعريب أن سيويه يعد رفع الاسم بعد كَأَنَّ المخففة من باب ضرورة الشعر وكذلك نصبه<sup>(60)</sup>.

وقد أجاز الرماني النصب والرفع والجري في الاسم الواقع بعد كَأَنَّ المخففة، في مثل قول الشاعر ابن صريم اليشكري :

ويوماً توافيها بوجهه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

والحر على زيادة أن كأنه قيل : كظبية، وسيويه لم يرو هذا البيت في كتابه إلا برفع لفظة ظبية، مع أنه كرر إنشاده مرتين في كتابه<sup>(61)</sup>.

إن حديث النحاة حول هذا الأسلوب حديث مضطرب متناقض، لأنه لم يمس على سماع موثق، كما أن الجولوز النحوي يتضخم بمرو الزم على أيدي النحاة ما دامت تأويلاتهم وتخرجاتهم تمد لهم يد العون وتسهل لهم الصعب، وربما كان سيويه على حق عندما اعتبر تخفيف نون كَأَنَّ ورفع الاسم الواقع بعدها ونصبه من قبيل الضرورة الشعرية، لأن الغالب في الاستعمال القرآني عندما تخفف نون كَأَنَّ أن يأتي بعدها فعل مضارع منقضي بلم<sup>(62)</sup>.

## 9 - اتصال « ما » بـ « ليت » الدالة على التمني

عندما تدخل « ما » على « إن » وأخواتها فإنها تكملها عن العمل : نصب الاسم ورفع الخبر، إلا « ليت » فقد أجاز النحاة إعمالها وإعمالها في هذه الحالة.

قال ابن هشام : ونفترن بها - أي ليت - ما الحرفية غير المصدرية . فلا تزيها عن الاختصاص بالأسماء ... ويجوز حيثئذ إعمالها لبقاء الاختصاص وإعمالها حملاً على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة :

(60) الكتاب ج2 ص 134-135، ج3 ص 163-165.

(61) معالي الحروف ص 120 وما بعدها، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق - د. عبد الفتاح اسماعيل شليبي، دار بحثة مصر للطباعة والنشر والمطبعة. شرح الرضي ج 4 ص 378-379، شرح المفصل ج 8 ص 83-82، الكتاب ج2 ص 134، ج3 ص 165.

(62) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 505.

قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتا أو نصفه فقد<sup>(63)</sup>

وهذا الجولز الإعرابي لم يأت عليه النحاة بشاهد من كلام العرب إلا هذا البيت الشعري اليتيم ، وقد احتفل به النحاة فأجازوا أيضاً إعمال « لعلماء » و « إنما » وإعمالهما ، ويبدو أن إعمال إنما قد توفر له بعض السماع عن العرب كما ينقل الرماني<sup>(64)</sup> ، أما إعمال لعلماء فقد أبجازه القياس النظري وحده .

قال ابن هشام في عبارة صريحة « وجوز قوم إعمالها — أي لعلماء — حملاً على « لبت » لاشتراكهما في أنهما يغيران معنى الابتداء » .

وقال : وبدر الإعمال في إنما ، وهل يمتنع قياس ذلك في الهواقي مطلقاً أو يسوغ مطلقاً ، أو في لعل فقط أو فيها وفي كأن ؟ أقوال<sup>(65)</sup> .

فالقياس النظري وحده والاستخدام النادر هما اللذان أجازا إعمال لعلماء وإنما ، وهذا القياس نفسه ربما كان محمولاً على سماع نادر لإعمال ليتما .

إن هذه الأقيسة النظرية والروايات الشاذة تشارك حتماً في :

- 1 — تشعب القاعدة وكثرة فروعها ، الأمر الذي يؤدي إلى تناقضها .
- 2 — تنمية الاستعمالات الشاذة غير المطردة مع القاعدة العامة التي تحتاج إلى تأويل ، حتى تنسجم وروح القاعدة .

وكل ذلك يدعونا إلى رفض الأقيسة النظرية والاعتداد بالاستعمالات البادرة والشاذة عند التقعيد للمعاري لأساليب اللغة .

## 10 — إلغاء ظن وأحواتها وإعمالها

ظن وأحواتها من الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر عند النحاة ، وهذه الأفعال كما تعمل يجوز أن تلغى وذلك في حالتين :

(63) معني القليب ج 1 من 286 ، شرح القفص ج 2 من 58

(64) معاني الخروف من 89

(65) معني القليب ج 1 من 287 ، أوضح للمالك ج 1 من 351 .

1 — إذا جاءت متوسطة بين مفعوليهما، مثل: زيد ظننت قائم، وريداً طست قائماً.

2 — إذا تأخر الفعل الناسخ عن مفعوليه معاً، مثل: زيد عالم حسبت، ريذاً عالماً حسبت.

والرفع في هاتين الحالتين على إلغاء هذه العوامل والنصب على إعمالها<sup>(66)</sup>.

ويقول النحاة: إن إعمالها وهي متوسطة أقوى من إعمالها متأخرة، كما أن إلغاء هذه العوامل وإعمالها ليس جائزاً في جميع الحالات، وإنما هناك حالات يجب فيها إعمالها، وحالات يجب فيها إعمالها وإلغاؤها.

إذا تأخر الفعل الناسخ عن مفعوليه، أو توسط بينهما وهو منفي، وجب إعماله مثل: خالداً ناجحاً لم أظن، خالداً لم أظن ناجحاً.

وإذا تأخر الفعل الناسخ عن مفعوليه، وكان الأول منهما متصلاً بلام الابتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق، وجب إعماله مثل: لخالد مكافح حسبت.

كما أجاز بعض النحاة إعمال هذه الأفعال الناسخة وهي متقدمة على مفعوليهما مستدلين على ذلك بشاهدين شعريين، هما:

كذاك أديت حتى صار من خلقي      أي وجدت ملائكة الشيمة الأدب  
أرجو وأمل أن تدنو مودعها      وما إعمال لديها منك تنوّل

وعالب النحاة يلجأ إلى تأويل هذين الشاهدين حتى يستقيم مع القاعدة المعيارية، فالنحاة يتحولون وجود ضمير شأن مستر بعد الفعل «وجدت» و«إعمال»، ويعربون هذا الضمير مفعولاً أولاً للفعل الناسخ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعوله الثاني، أو يتخيلون أن الفعل الناسخ قد أصابه التعليق بسبب وقوع «لام» الابتداء مقدرة بعده وأصل الكلام: إني وجدت لملائكة الشيمة الأدب.

(66) الكتاب ج 1 ص 119، أوضح المسالك ج 2 ص 54-60-63-65، النحو الوافي ج 2 ص 38-39.

## 10 — 1 — القول بمعنى الظن

يشترط النحاة لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملاً عدة شروط : أن يكون القول نصيحة الفعل المضارع المستند إلى الخطاب ، وأن يسبقه استفهام غير مفصول بينهما إلا بالطرف أو الحار والمجرور أو بمعمول له اتصال بفعل القول .

فإذا توفرت هذه الشروط في الفعل المشتق من مادة القول أجري مجرى « ظن » في المعنى والعمل مثل : متى تقول زهداً منطلقاً ، أي الدار تقول زهداً قائماً ، قال الكميت :

أجهلاً تقول بي لؤي      لعمر أيك أم متجاهلينا

ويجوز الرفع في هذه الأمثلة جميعاً على الحكاية ، كما أن بني سليم يعاملون مادة القول معاملة الظن مطلقاً ، جاء في الكتاب : « وإن شئت رفعت بما نصبت جعلته حكاية ، وزعم أبو الخطاب — وسأله عنه غير مرة — أن أناساً من العرب يوثق بعضهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظلت »<sup>(67)</sup> .

## 11 — باب الاشتغال « المفعول به المقدم على فعله المشتمل على ضميره »

هذا أسلوب بلاغي رصين ، زيف النحاة أحكامه ، ولبسوا قواعده ؛ ونحو ما يبدن على ذلك هذا المصطلح الذي أطلقوه عليه « الاشتغال » وخصه بهم إياه بباب نحوي معين ، وهو في الحقيقة مفعول به ، وقدم على فعله المشتمل على ضميره لغرض بلاغي ، هو قصد الاهتمام والمعناية به .

وقد قسم النحاة المتأخرون المولعون بكثرة التقاسيم هذا الباب إلى أربعة أقسام :

أ — ما يجب نصبه .

ب — ما يترجح نصبه .

(67) الكتاب ج 1 ص 124 ، المختصر ج 2 ص 349 ، أوضح المسالك ج 2 ص 71-79 .

ج — ما يستوي فيه الرفع والنصب .

د — ما يجب رفعه .

وقد رخص ابن هشام هذا القسم الأخير بدعوى أن حد الاشتغال لا يصدق عليه .

إن أسلوب الاشتغال أسلوب عربي بلاغي رصين ، وقد ورد كثيراً في آيات الله المحكمة ، ونحن في هذا المقام سنكفي بتتبع تراكيب هذا الأسلوب دون الخوض في تقسيمات النحاة وتفريعاتهم لهذا الباب :

أ — زهداً صريحته ، جاء هذا الاستخدام كثيراً في القرآن الكريم ، وقد أجاز سيبويه في المفعول به المتقدم الرفع والنصب ، وفسر الرفع بأنه على جعل : زيد مرفوع بالابتداء والجملة بعده في محل رفع خبره ، كما وجه النصب بأنه على إضمار فعل محذوف يدل عليه المذكور المتأخر ، تقديره : ضربت زهداً صريحته ، وسيبويه وغالب النحاة من بعده يأمرون أن يكون الفعل المتأخر هو الذي عمل النصب في مفعوله المتقدم ، لأن هذا الفعل قد استوفى عمله عندما عمل في الضمير العائد على المفعول به المتقدم ، فلم يبق إلا تقدير عامل محذوف يعمل النصب في المفعول به المتقدم ، وقد كان أهل الكوفة أقرب إلى الصواب عندما ذهبوا إلى أن لفظة « زيد » في هذا المثال وأشباهه منصوبة بالفعل المتأخر عنها<sup>(68)</sup> وإن كانت نظرية العامل نفسها نظرية بعيدة عن تمثيل الواقع اللغوي وتفسيره .

ونحن نرفض تسويغ سيبويه لحالة الرفع والنصب في هذا الأسلوب ، فهو أسلوب قد جاء في القرآن الكريم كثيراً ، وبالأوجهين قرأ القراء الكرام ، ولا خلاف في المصى بين قراءة النصب والرفع في هذا الأسلوب ، فالاسم المتقدم على فعل مشتمل على صميته هو مفعول به واقع عليه الحدث .

ب — قال تعالى ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾<sup>(69)</sup> :

(68) الكتاب ج 1 ص 21 ، شرح الرصعي على الكافية ج 1 ص 438 .

(69) ص 17 .

## وقال ذو الرمة

إذا ابن أبي موسى بلال بلغه ققام بفأس بين وصليك جازر

في هذه الشواهد وقعت قبل المفعول المتقدم على فعله أداة هي «أما» أو «إذا»،  
والحاجة يروى أن العالب في المثال الأول رفع الاسم المتقدم الواقع بين الأداة وعمله، وأن  
العالب في المثال الثاني نصبه<sup>(70)</sup>، وكل ذلك راجع إلى قلعة يهملها النحاة  
وحدهم، أما الشواهد الموثقة فقد جاءت بالرفع والنصب.

أ - في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ قرأ الجمهور برفع لفظة «ثمود» وقراها  
الحسن البصري وابن أبي إسحاق والأعمش بالنصب<sup>(71)</sup>.

كما نسب سيوفه إلى العرب الرفع بعد «أما»، والنصب في قول بشر بن أبي خازم:

أما تميم تميم بن مر فآلماهم القوم روى ماما

وعقب على بيت ذي الرمة السابق بقوله: فالنصب عربي كثير والرفع أجود.

ج - قال تعالى ﴿أَبَشْرًا مِمَّا وَاحِدًا نَسِغُهُ﴾<sup>(72)</sup>.

في هذا الأسلوب وغيره مثل: أبدأ مررت به، أبدأ قابلت أخوا، يحير النحاة  
الرفع والنصب في الاسم التالي لحمرة الاستفهام والمتقدم على فعله.

والنصب هو المختار عند النحاة بدعوى أن الاستفهام إنما هو عن الفعل لا عن  
الاسم، لذا كان الأولى أن يلي أداة الاستفهام الفعل لا الاسم.

والرفع في هذه الأمثلة عند النحاة على الابتداء، والنصب على إضمار فعل دل

(70) الكتاب ج 1 ص 82-81، ص 148، شرح القصل ج 2 ص 34-36، شرح الرصافي على الكافي ج 1  
ص 454، ص 469.

(71) معاني القرآن ج 3 ص 14، البحر المحيط ج 7 ص 491.

(72) القمر الآية 24.



عنه المذكور لفظاً أو معنى<sup>(73)</sup>، ولا أعتقد أن هذا الإضمار يستقيم في قولنا: أزيداً قابلت أخاه، فمعنى هذا الأسلوب هو: الاستفهام عن أحي زيد لا عن زيد نفسه، فإذا قُبل على تقدير النحاة: أقابلت زيداً قابلت أخاه، كان المعنى مختصاً وهو الاستفهام عن مقابلتك لزيد وأخيه، وفي حالة الفصل بين همزة الاستفهام والاسم المباشر لما بالظرف مثل: أكلت يوم زيداً تضريره؟ يترجم النصب عند النحاة، لأن الفصل بالظرف لا يعد عندهم كالفصل الحقيقي لتوسع العرب في استخدام الظروف.

أما إذا فصل بينهما بضمير دال على الخطاب مثل: أنت عبد الله ضربه، فإن سببه يحير الرفع والنصب في لفظة «عبد الله» ونص على أن النصب عربي جيد، وكذلك الأنحاش إلا أنه يفصل النصب على الرفع بناء على أن «أنت» مرتفعة بفعل مضمر، وهذا الفعل عامل للنصب في «عبد الله» أما النحاة المتأخرون وخاصة شراح ألفية ابن مالك فإنهم يفضلون الرفع على النصب<sup>(74)</sup>.

د - قال تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(75)</sup>.

وقال تعالى ﴿الرَّابِيعُ وَالرَّابِيعُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(76)</sup>.

الوجه المختار عند النحاة في الاسم المتقدم على فعله الظلي هو النصب، والرفع جائز، وهذا الاختيار مبني على القليل أما الاستعمال فقد جاء على لسان قراءة عامة القراء إذ قرأوا بالرفع في الآيتين السابقتين، وقرأ بالنصب في الآية الأولى عيسى بن

(73) الكتاب ج 1 ص 101-102-103، شرح الفصل ج 2 ص 34

(74) الكتاب وعامته ج 1 ص 104 شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 447-448، فوضح المسالك ج 2

ص 165

(75) المائدة 38

(76) النور 2

عمر ويحيى بن يعمر وعمرو بن قائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السمال ورويس عن يعقوب ، كما قرأ عيسى بن عمر وابن أبي عمير بالنصب في الآية الأخيرة<sup>(77)</sup> .

وقد جاء مسيويه إلى توجيه قراءة العامة وتأويلها حتى تستقيم مع الجادة ، أما قراءة النصب فلم يلجأ إلى تأويلها لأنها جاءت وفق القياس السحوي ، وكللتك صبح المراء الكوفي<sup>(78)</sup> .

وقد كان الرضي أقرب إلى الصواب عندما ذهب إلى أن النحاة قد تحملوا الوجوه لقراءة العامة حتى لا يحمل القرآن على غير المختار<sup>(79)</sup> .

ومثل الأمر في هذه الحالة عند النحاة : النهي والدعاء . نقول : زهداً لا تشنمه ، زهد لا تشتم أباه ، عمراً ليحزه الله خيراً . فالنصب في هذه الأمثلة هو المختار والرفع جائز .

هـ — قال جرير :

فلا حسبا فخرت به ثبم ولا جدا إذا ازدحم الجود  
ونقول : ما زهداً ضربته .

في هذه الأمثلة جاءت قبل الاسم المتقدم على فعله أداة دالة على النفي مثل لا ، و ما ، والنحاة يختارون فيها النصب ، والرفع جائز بناء على أن حروف النفي تشبه حروف الاستعظام والجزاء وحروف الأمر والنهي ، فما بعد النفي غير واجب لم يقع بعد ، كما أن الاسم بعد هذه الأدوات غير واجب ، وزادوا هذا التعليل قوة بقولهم : إن النفي في الحقيقة لمصنوع العمل فأبلاؤه لفظاً أو تقديراً لما يتنفي مضمونه أولى<sup>(80)</sup> .

(77) البحر المحيط ج 3 ص 476 ، ج 6 ص 427 .

(78) الكتاب ج 1 ص 144، 138 مطلق القرآن ج 1 ص 306 ، ج 2 ص 244 .

(79) شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 472-473 .

(80) شرح المفصل ج 2 ص 36 ، شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 452-457 .

ومسيويه بعد أن يذكر النصب في هذه الأمثلة وغيرها يقول: « وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى » ، ويستند في ذلك على التعليل أيضاً<sup>(81)</sup> .

مبدأ التعليل كما نرى قد كان هو العامل الأول في اختيار النصب في مثل هذا الأسلوب عند غالب النحاة ، وقوة الرفع عند مسيويه ، والتعليل أمر ذهني قد يصح في العقل المجرد ولكنه أمام الواقع اللغوي لا يمثل أي قيمة .

نحن نريد أن نسأل النحاة سؤالاً محدداً: أي هذين الاستعماليين هو الشائع والمطرود في الاستعمال على ألسنة العرب ؟

والحق أن دراسة هذا الأسلوب في المؤلفات النحوية لا توصلنا إلى إجابة محددة شافية لهذا السؤال الذي طرحناه ، وإنما نستطيع أن نصل إلى إجابة محددة من خلال دراسة ورود هذا الأسلوب في كلام العرب القدماء ، وهو ما يحتاج إلى وقت غير قليل وجهد وبحت أفراد .

و — قال تعالى ﴿ يُدْعِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَةِ وَالظَّالِمِينَ أَجْدًا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾<sup>(82)</sup> ، وقال تعالى ﴿ وَآتِيَهُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَجُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَرًا مَنَازِلَ ﴾<sup>(83)</sup> .

في هاتين الآيتين نرى أن الجملة التي قدم مفعولها على فعله المشتمل على ضميره قد عطفت على جملة سابقة عليها مصدرية بعمل أو اسم ، وقد أجاز النحاة نصب المفعول به المتقدم ورفع وإن كانوا يفضلون في الآية الأولى النصب وفي الآية الثانية الرفع بدعوى التساوي بين الجملتين<sup>(84)</sup> .

(81) الكتاب ج 1 ص 145-146 .

(82) الإنشاد الآية 31 .

(83) يس الأيات 37-38-39 .

(84) الكتاب ج 1 ص 88-91 ، شرح المفصل ج 2 ص 33 ، شرح الرصافي على الكافي ج 1 ص 465 .

والآية الأولى لم تقرأ إلا بنصب لفظة « والظالمين » ، أما الآية الثانية فقد قرئت من قبل القراء السبعة بالرفع والنصب في لفظة « والقمر » .

هذه أهم أساليب المفعول به المقدم على فعله المحتمل على ضمير يعود إليه ، وقد أضر بها الصفح عن ذكر أمثلة عديدة أجاز النحاة فيها الرفع والنصب في هذا الباب من مثل : يوم الجمعة ألقاك فيه ، هذا ضارب عبد الله ، وزيداً يمر به أو زيد ، وغيرها .

والحق أن هذا الأسلوب يحتاج إلى دراسة متأنية وافية لمعنى هذا الأسلوب ودلالاته العامة ومبىة على استقراء شامل لأساليبه في كلام العرب وكلام الحق سبحانه ، والثابت أن النحاة قد بنوا « باب الاشتغال » على نظرية العامل المدعومة بالتعليل ، وهي نظرية عقلية قد تجيز في الكلام ما لم يرد به معاج عن العرب ، والقياس النظري في أساليب اللغة وتراكيبها عند النحاة أمر مشهور .

## 12 — النصب والرفع في المصادر

استعمل العرب كثيراً المصادر في الدعاء وغيره محذرة ، وقد استعملوها مفردة مثل : حمداً لله وشكراً ، ومعرفة مثل : الحمد لله ، خير مقدم ، وقد جاءت هذه المصادر مرفوعة ومنصوبة عن العرب ، والاستعمال الغالب عند النحاة هو نصب المصادر المنكرة والمعرفة بالإضافة ، ورفع المصادر المعرفة بالألف واللام .

وقد وجه النحاة النصب بأنه على إضمار فعل دل عليه لفظ المصدر المذكور أو معناه ، فإذا قلت لقادم من سفر : خير مقدم كان التقدير قدمت خير مقدم ، والرفع في مثل : خير مقدم على الخير وتقدير مبتدأ محذوف أي : هذا خير مقدم ، وفي مثل : الحمد لله ، جملة مكونة من مبتدأ وخبر<sup>(85)</sup> .

وقد نسب سييويه الرفع والنصب في المصادر المنكرة إلى العرب دون نسبة كل وجه إلى بيئته المعوية الخاصة ، وقد جاء في « لسان العرب » : نسبة رفع المصادر المنكرة

(85) الكتاب ج1 ص 270-271 ، ص 318-320 ، ص 328-330 ، شرح الفصل ج1 ص 113-114 ، ج2 ص 68 ، ص 49 ، مطلق القرآن ج2 ص 63 ، المختضب ج3 ص 221

إلى بني تميم، أما في المصادر المعروفة بالألف واللام فقد نسب سييويه النصب إلى بني تميم وناس من العرب كثير<sup>(86)</sup>.

وبعض سييويه على أن معنى النصب والرفع في هذه المصادر واحد، وقد استعملت بعض الأسماء استعمال المصادر في الدعاء وغيره مثل: تريا وجدلا، والتراب لك، وقد أجاز فيها سييويه النصب والرفع بناء على السماع والرواية عن العرب، ومعها مرفوعة كمعناها منصوبة<sup>(87)</sup>.

## 12 — 1 — المصدر المؤكد لنفسه

قال تعالى ﴿ ذَلِكْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾<sup>(88)</sup>. وقال تعالى ﴿ كَانَتْهُمْ يَوْمَ يُرَوَّنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾<sup>(89)</sup>.

هذه المصادر «قول الحق» و«بلاغ» جاءت للتوكيد ويطلق عليها النحاة «المصدر المؤكد لنفسه» ويميزون فيها النصب والرفع.

قال سييويه بعد أن تحدث عن النصب في هذه المصادر: وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يصمر شيء هو المظهر كأنك قلت: ذاك وعد الله<sup>(90)</sup>.

وقد جاءت القراءات القرآنية دالة على هذا الجواز الإعرابي، في الآية الأولى قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب الخضرى «قول الحق» بالنصب وقرأها ابن كثير وبافع وأبو جعفر وأبو عمرو وحمة والكسائي وخلف بالرفع<sup>(91)</sup>.

(86) لسان العرب ج4 ص 59 ج5 ص 117، الكتاب ج1 ص 330.

(87) الكتاب ج1 ص 314-315، شرح الفصل ج1 ص 122.

(88) مريم 34.

(89) الأحقاف 35.

(90) الكتاب ج1 ص 382، ص 381 للنصب ج3 ص 266.

(91) النشر ج2 ص 318، حجة القراءات ص 443، مطلق القرآن ج2 ص 168.

والآية الثانية جاءت في القراءة العامة برفع لفظة « بلاغ » وقراها الحسن البصري « بلاغا » بالنصب . وكذلك زيد بن علي وعيسى بن عمر<sup>(92)</sup> .

### 13 — باب الاستثناء

#### 13 — 1 — الاستثناء التام الموجب

يجب عند السحاة نصب المستثنى في أسلوب الاستثناء التام الموجب مثل : قام القوم إلا زيدا ، وقد جاء الاستعمال في قراءات القرآن ، وأحاديث الرسول ، وأشعار العرب القديمة والحديثة يناقض وجوب هذه القاعدة ، وقد دعا ذلك بعض السحاة إلى القول بجواز رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب .

الفراء يرغم أنه يرى أن « الوجه في إلا أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه » ، إلا أنه يرى جواز رفع المستثنى أيضا في هذه الحالة ، قال : ويجوز الرفع كما جاز : قام القوم إلا زيدا وإلا زيدا<sup>(93)</sup> .

وكذلك ابن مالك يحير نصب المستثنى في أسلوب الاستثناء التام ورفعته قال : ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده بالاعتداء ثابت الخبر ومخوفه<sup>(94)</sup> .

وهذا الجواز الإعرابي الذي أغفل غالب السحاة ذكره قد توفرت له الشواهد الموثقة والاستعمالات الصحيحة .

! — قال تعالى ﴿ فَأَنْزِرْ بِأُخْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْمِزْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾<sup>(95)</sup> :

(92) الفتوحات الألفية ج 4 ص 140 ، سليمان بن عمر العجلي ، مطبعة عيسى الباني الحظي وشركاه بمصر .

(93) معاني القرآن ج 1 ص 166 ، 298 .

(94) مرآة التوضيح والتصحیح ص 42 ، شرح التوضیح على التوضیح ج 1 ص 348 .

(95) هرد 81

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء «امراتك» بالرفع، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ونافع وابن عامر بنصبها<sup>(96)</sup>.

وقراءة النصب لا إشكال فيها عند النحاة لجريانها على القياس النحوي المطرد، وهو نصب الاسم المستثنى في أسلوب الاستثناء التام الموجب، وأما قراءة الرفع فهي مشكلة ومناقضة للقياس المعيارى لذا لجأ النحاة إلى تأويلها بقولهم: إن لفظة «امراتك» مستثناة من لفظة «أحد» في قوله تعالى ﴿وَلَا يَلْتَمِعْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ والاستثناء بناء على هذا التأويل تام، ولكنه غير موجب لتقديم «لا» الناهية عليه، والراجع في هذه الحالة عند النحاة هو الرفع.

وبعد التخرج لقراءة الرفع دفع ابن يعيش إلى وصف هذه القراءة بالضعف، وروى أن أبا عبيد قد أنكرها<sup>(97)</sup>.

ولا أعتقد أن معنى هذه الآية على القراءتين يساعد على هذا التخرج، فامراً لوط عليه السلام غير داخل في حيز النهي حتى تستثنى منه، وليست من المأمورين بالإسراء مع لوط وآله، وقد كان رد ابن مالك أبلغ من هذا التخرج البعيد، ومن وصف ابن يعيش لقراءة الرفع بالضعف، ومن إنكار أبي عبيد لها، قال: ولا يصح أن يجعل «امراتك» بدلاً من «أحد» لأنها لم تسر معه فتضمنها ضمير الخطابين في «مكم»، ودل على أنها لم تسر معه قراءة النصب فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يسري بهم، وإذا لم تكن من الذين سري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل «يلتفت» لأنه بعض ما دل عليه الصبر المجرور بمن، وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال: لم يسر بها ولكنها شعرت بالعذاب فبعثهم، ثم التفت هلك، وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في الخطابين بقوله «وَلَا يَلْتَمِعْ مِنْكُمْ أَحَدٌ» وهذا والحمد لله بين، والاعتراف بصحته متعين<sup>(98)</sup>.

(96) معجمه المقريبات ص 347-348.

(97) معاني القرآن ج 2 ص 24، الكشاف ج 2 ص 284، شرح المفصل ج 2 ص 82-83، أوضح المسالك ج 2 ص 258.

(98) شواهد الترخيب والتصحيح ص 42، مفتي اليب ج 2 ص 597-598.

وقد أجاز الزمخشري والأشموني أن تكون لفظة «امرأتك» في قراءة النصب مستثناة من لفظة «أحد» الواقعة في حيز النهي<sup>(99)</sup>، وهذا رأي قد تؤيده الصيغة المحوية والاحتمالات الإعرابية، ولكن معنى الآية لا يدل عليه.

2 — قال تعالى ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾<sup>(100)</sup> المقراءة العامة بالنصب وقد قرأ الأعمش وأبي بن كعب «قليل» بالرفع<sup>(101)</sup>.

وقد لجأ النحاة إلى تأويل قراءة الرفع حتى لا تنخرم قاعدتهم وينقص أطرافها، فقالوا: إن الإيجاب في الآية مضمن معنى النفي «فشربوا منه» في معنى: لم يشربوه، وعلى هذا المعنى يجوز نصب الاسم المستثنى ورفعه لأن أسلوب الاستثناء تام غير موجب، وهذا إعراب توهمي مفترض والاستعمال الصحيح الموثق لا يحمل على أمثال هذه الأعراب المفترضة، كما أجاز بعض النحاة أن تكون إلا وما بعدها صفة<sup>(102)</sup> والصيغة تتبع موصوفها في العلامة الإعرابية وهو ضمير الجماعة في «فشربوا».

وكما جاء رفع الاسم المستثنى في أسلوب الاستثناء التام الموجب في قراءات القرآن الكريم الموثقة، جاء أيضاً في أحاديث شريفة رويت عن رسول الله ﷺ، منها:

- 1 — فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة.
- 2 — من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض.
- 3 — كل أمتي معاف إلا المجاهرون.

كما جاء أيضاً في أشعار العرب القديمة والحديثة منها: قول الأخطل التغلبي:

وبالصريمة منهم منزل خلق عافٍ تغير إلا السؤي والوئدُ

(99) الكشاف ج2 ص 284، مباح السالك ج1 ص 393.

(100) البقره 249.

(101) الكشاف ج1 ص 381.

(102) معنى القريب ج2 ص 427، 677، الكشاف ج1 ص 381.



وقول أبي نواس :

يا خير من كان ويكُونُ إلا النبي الطاهر الميمون<sup>(103)</sup>

### 13 - 2 - الاستثناء التام المصل غير الموجب

يُحَوِّزُ عند النحاة رفع الاسم المستثنى ونصبه إذا كان أسلوب الاستثناء تاماً ذكرت فيه أركان الاستثناء جميعاً، ومتصلاً بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه، وغير موجب بأن سبق بنفي أو سمي أو استفهام، وبشرط أن يكون الاسم المستثنى واقعاً موقعاً إعرابياً يقتضي الرفع مثل: ما قام أحد إلا أخاك أو إلا أخوك، والرفع في هذه الحالة هو الراجع عند النحاة.

وقد وجه النحاة رفع المستثنى بأنه على الاتباع لما قبل إلا في الإعراب، واحتجوا في نوع التبعية:

فقال أهل البصرة: إن ما بعد إلا يدل مما قبلها يدل بعض من كل.

وقال أهل الكوفة: إن «إلا» قائمة مقام واو العطف وما بعدها معطوف، كما وجهوا النصب بأنه على الأصل في باب الاستثناء، وقد نسب النصب في كتاب سيبويه على لسان يونس وعيسى إلى بعض العرب المؤثوق بحريتهم<sup>(104)</sup>.

كما جاء الرفع والنصب في قراءات القرآن الكريم:

قال تعالى ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾<sup>(105)</sup> قرأ أبي بن كعب وعبد الله بن أبي اسحاق وعيسى بن عمر وابن عامر بنصب لفظة «قليل»، وهي كذلك في مصحف أهل الشام، وقرأها بقية السبعة بالرفع<sup>(106)</sup>.

إن هذا الأسلوب قد جاء عن العرب بالرفع والنصب، والرفع هو الشائع في

(103) شواهد التوضيح والتصحيح من 41، مباح السالك ج 1 من 392، توضيح للسالك ج 2 من 253 257

(104) الكتاب ج 2 من 311-319، شرح المفصل ج 2 من 81-83

(105) النساء، 66.

(106) صحة القراءات من 206-207، معاني القرآن ج 1 من 166، البحر المحيط ج 3 من 258.

الاستعمال ، ومعناه واحد وهو الدلالة على أن ما بعد إلا خارج من حكم ما قبلها ، على سبيل القصر والتوكيد ، ولكن النحاة أبوا إلا أن يوجهوا كل علامة توجيهها قد لا يسده الواقع اللغوي ، ولعل هنا ما دفع بعض النحاة إلى اللجوء إلى مطلق العقل كي يبرر توجيه الرفع على الاتباع البدلي بقوله « تقول : ما جاءني أحد إلا ريد وإلا ريداً ، أما النصب فعلى ما فسرنا لك ، وأما الرفع فهو الوجه تقول : ما جاءني أحد إلا ريد ، فتجعل « زيد » بدلاً من « أحد » ، فيصير التقدير : ما جاءني إلا ريد لأن البدل يحل محل المبدل منه »<sup>(107)</sup> .

إن الرفع هو الوجه لأنه الاستعمال الشائع على ألسنة العرب ، لا من أجل هذا التوجيه الذي يفترض وجود أمور مقدرة في الذهن ، لا يدل عليها التركيب اللغوي ، والنصب جائز بناء على السماع الموثق عن العرب والوارد في القراءة القرآنية المنصبة السند ، والرفع والنصب يدلان على معنى واحد ، هو نفي ثبوت الحكم السابق عما بعد إلا .

### 13 — 3 — الاستثناء التام غير الموجب المنقطع

يجوز عند النحاة نصب والرفع في أسلوب الاستثناء التام غير الموجب المنقطع ، بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، كما هو الحال في مثال النحاة الأثير : ما قام القوم إلا حملاً أو إلا حملاً .

وقد نقل إليها مبيوه أن أهل الحجاز يصوبونه في هذا الأسلوب ، وأن بني تميم يرفعون الاسم المستثنى ، ونقل النحاة الآخرون أن بني تميم ترجع النصب وتغير الاتباع .

والنصب في هذا الأسلوب على معنى « ولكن » عند النحاة هو الراجح ، والرفع على الانشاع جائز<sup>(108)</sup> ، وقد جاءت القراءات القرآنية والروايات الشعرية مجبرة لكلا الوجهين :

(107) المنصب ج 4 ص 394 .

(108) للكاتب ج 2 ص 319 وما بعدها . المنصب ج 4 ص 412-413 . معاني القرآن ص 127 .

قال تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِينَةً آمَنَتْ مَا شَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُبَوِّشُونَ ﴾<sup>(109)</sup> ، القراءة المشهورة جاءت بصب « قوم يوبس » وورد في الكشف « وقد قرئ بالرفع على البدل ، هكذا روي عن الحرمي والكسائي »<sup>(110)</sup> .

2 - قال تعالى ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾<sup>(111)</sup> القراءة العامة بصب « ابتعاء » وقرأ ابن وثاب بالرفع على البدل من موضع نعمة لأنه رفع ، وهي لغة بني تميم<sup>(112)</sup> .

وي « الكتاب » عدة أبيات أنشدت بالنصب على لسان أهل الحجاز وبالرفع على لسان بني تميم .

أسلوب الاستثناء بصفة عامة يجوز فيه النصب والرفع ، وهو جواز راجع إلى خلاف لهجي حدث في المستوى الحواري ولا تأثير له في المعنى ، وقد كان السحابة يعيدون عن تمثيل الواقع اللغوي ووصفه عندما حاولوا أن يوجهوا كل جواز إعرابي بتوجيه يختلف من علامة إعرابية إلى أخرى ، ومن أسلوب إلى أسلوب .

إن معنى هذه الأساليب واحد وهو إخراج ما بعد « إلا » من الحكم الثابت لما قبلها نفياً أو إثباتاً ، والنصب والرفع في ذلك سواء ، ولا مانع يمنع من مجيء الاسم مرفوعاً كما جاء منصوباً مادامت القرائن المتصافرة تدل على المعنى الحواري هذا الأسلوب .

وقد كان على السحابة أن يبنوا قواعدهم على الاستعمال المطرد الشائع على ألسنة أهل اللغة . حتى لا يتفرض اطراد هذه القواعد بالاستعمالات القليلة التي ربما لم تكن مستعملة إلا في بيئات خاصة ضيقة النطاق .

(109) يوبس 98

(110) الكشف ج 2 ص 254 .

(111) الليل 19-20 .

(112) البحر المحيط ج 8 ص 484

### 13 - 4 - تقديم المستثنى على المستثنى منه

لم يأت هذا الأسلوب في القرآن الكريم، وإنما جاء في شواهد شعرية مروية عن العرب، مثل قول كعب بن مالك :

الناس ألب علينا فيك فليس لنا إلا السيوف وأطراف القبا ورر

«مقظة «ورر» هي المستثنى منه وقد جاءت بعد أداة الاستثناء والمستثنى ولهذا الأسلوب عند النحاة صورتان :

1 - أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه غير الموصوف، كما في بيت كعب ابن مالك السابق ومن مثل قولنا : ما فيها إلا أباك أحد، ويجوز عند النحاة في هذا الأسلوب نصب الاسم المستثنى ورفع، وقد أسند سيبريه إنشاد بيت كعب بالنصب إلى من يرويه عن العرب المؤثوق بهم، كما أسند رفعه إلى بعض العرب المؤثوق بهم على لسان أستاذه يونس بن حبيب<sup>(113)</sup>.

والعالم في هذا الأسلوب عند النحاة هو النصب، والرفع جائز على قلة، وقد يخالف الرماني والزمخشري وابن يعيش النحاة في هذه المسألة، فقالوا : إن نصب الاسم المستثنى المتقدم على المستثنى منه واجب<sup>(114)</sup>.

والرفع على البطل، والنصب وجهه سيبريه على لسان الخليل بقوله «وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون بدلاً منه، لأن الاستثناء إنما حده أن تدلركه بعدما تنفي فتبدله، فما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجهه قد يجوز إذا أحررت المستثنى»<sup>(115)</sup>.

2 - أن يتبع المستثنى منه، ويتأخر نعته إلى ما بعد الاسم المستثنى، مثل :

(113) الكتاب ج2 ص 336-337

(114) معاني الحروف ص 127 شرح للفصل ج2 ص 79.

(115) الكتاب ج2 ص 335.

ما أتاني أحد إلا أبوك خير منه، مالي أحد إلا زيد صديق، فلفظة «خير» وكذلك «صديق» نعت للفظ «أحد»، وقد تأخر النعت إلى ما بعد الاسم المستثنى «أبوك» و«زيد».

وفي هذا الأسلوب يجوز عند مسيويه رفع الاسم المستثنى ونصبه، وإن كان الرفع هو الحسن عنه، وقد أسند سماع النصب في هذا الأسلوب إلى بعض العرب<sup>(116)</sup>.

إن الرفع في هذا الأسلوب على كلا وجهيه ثابت عن العرب برعم قلته في الأول وحسنه في الثاني، ولكن النحاة المولعون بالعامل وبالتخريجات الإعرابية يقولون: إن الرفع في هذه الأمثلة بناء على أن العامل قد فرغ للعمل في المستثنى المتقدم فصار مرفوعاً به، وبالتالي لا عامل يعمل الرفع في الاسم المستثنى منه المتأخر، فلم يبق إلا أن يكون تابعاً للمستثنى المتقدم في إعرابه، وهذه التبعة على البديل من المستثنى بديل كل من كل.

مالي إلا أبوك ناصر، الحار والحرور خير مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر ولفظة ناصر بديل من المبتدأ المرفوع، ويحتمل ذلك بالقول: إن لفظة «ناصر» بناء على هذا الإعراب ليست لفظة عامة الدلالة، وإنما أصبحت دلالتها خاصة حتى تطابق الاسم الذي أبدلت منه.

وكل ذلك مجرد تأويل لأن قولنا: مالي ناصر إلا أبوك، لا يختلف في المعنى والدلالة عن قولنا: مالي إلا أبوك ناصر، إلا من حيث تقديم المستثنى أو تأخيره على المستثنى منه، وهو أمر تختار به العربية، والسامع يدرك جيداً أن لفظة «أبوك» في المثالين اسم مستثنى تقدمت أو تأخرت، ولا أعتقد أن هذا السامع سيعهم قول النحاة: إن لفظة ناصر في المثال الأول اسم بديل منه وفي المثال الثاني أنها بديل.

وإذا قلنا: من لي إلا أباك صديق أو صديقاً، يجوز الرفع والنصب في الاسم

(116) الكتاب ج 2 ص 337، القصب ج 4 ص 396-397، شرح الفصل ج 2 ص 92-93

المستثنى المتقدم، وكذلك إذا عطف على الاسم المستثنى للتقدم، جاز في المعطوف  
النصب والرفع بشرط نصب الاسم المستثنى المتقدم.

جاء في الكتاب: وذلك قولك: مالي إلا زيداً صديقاً وعمراً وعمرو، ومن لي إلا  
أهلك صديقاً وزيداً، أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قيل: وعمرو  
لي، لأن هذا المسمى لا ينقض ما تريد من النصب، وهو قول يونس والخليل رحمهما  
الله (117).

والقياس النحوي له نصيب وافر في هذه الجوازات الإعرابية.

### 13 — 5 — تكرير المستثنى وأداة الاستثناء

وقد عبر سيبويه عن ذلك بقوله: هذا باب تشية المستثنى. وذلك قولك:  
ما أثنائي إلا زيداً إلا عمراً، ولا يجوز الرفع في عمرو من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من  
المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر، وإن شئت  
قلت: ما أثنائي إلا زيداً إلا عمرو، فتجعل الإثنين لعمرو ويكون زيداً متصفاً من حيث  
انتصب عمرو، فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصب الأول ورفعت الآخر وإن شئت  
نصبت الآخر ورفعت الأول<sup>(118)</sup>، والمسمى واحد في الأسلوبين وإن اختلف الإعراب كما  
قال المبرد.

### 14 — المفعول معه

وقوع المفعول معه بعد «ما» أو «كيف» غير مسبوق بفعل أو ما في معناه

عند الحاجة أن المفعول معه لا ينصب إلا إذا وقع في ثنائيا أسلوب مسبوق بفعل

(117) الكتاب ج2 ص 338 . المختص ج4 ص 396

(118) الكتاب ج2 ص 338 . المختص ج4 ص 424-425 . شرح الفصل ج2 ص 92، شرح الرمي ص  
الكافية ج2 ص 119-120 .

أو عامل مشابه له في العمل كاسم الفاعل، أو أن يكون الأسلوب دالاً على معنى العمل مثل : ما صنعت وأياك ، أنا سائر والنيل ، مالك وزيداً ، ما شألك وعمراً .

في هذه الأساليب نصب المفعول معه واجب عند النحاة لأن الجملة مشتملة على فعل أو مشابه في العمل ، أو على ما دل على معنى الفعل كما في المثالين الآخرين ، فما لك وما شأنك في معنى : ما تصنع .

وقد جاءت أساليب معينة عن العرب رفع فيها المفعول معه ونصب مثل : ما أنت وعبد الله ، كيف أنت وقصعة من تريد .

وقد أسند سيبويه النصب في هذين المثالين إلى أناس من العرب ونص على قلته ، وقد بين قبل ذلك أن الرفع هو الوجه في مثل هذا الكلام .

كما روى سيبويه عدة شواهد شعرية بالنصب ، وأسند سماعه إلى رواية العرب مثل قول أسامة بن الحارث الهذلي :

فما أنا والسور في متلف يرح بالذكر الضابط

وقد وجه سيبويه الرفع في هذه الشواهد على أن الواو عاطفة قد عطفت ما بعدها على ما قبلها ، وجه النصب بأنه على إضمار فعل من مادة الكينونة تقديره : ما كنت وزيداً ، كيف تكون وقصعة من تريد<sup>(119)</sup> .

والنحاة يفرقون بين قولنا : ما لك وزيداً وما شأنك وعمراً وبين قولنا : ما أنت وزيد وكيف أنت وزيد ، فالنصب بعد الواو واجب في المثالين الأولين ، والرفع هو الوجه في المثالين الآخرين ، ويجوز النصب فيهما على قلة .

والدافع إلى هذه التفرقة بين التبيين مع اتحادهما في المعنى ، والدلالة هو الصناعة النحوية الخالصة .

قالوا : إن لفظة «تد» في المثال الأول لا يجوز عطفها على الكاف المحرورة لعدم

(119) الكتاب ج 1 ص 303 .

إعادة الخافض معها ، مع أن لفظة « زيد » شريكة الكاف في المعنى ، كما أن لفظة عمرو في المثال الثاني لا يجوز رفعها بالعطف على لفظة الشأن ، لأنه ليس من عرض المتكلم الجمع بينهما ، لهذه الأسباب لم يبق إلا النصب ، والنصب على تقدير فعل محذوف هو : ما تصنع أو تلبس .

أما المثالان الأخيران فقد تقدم على زيد فيها ما يصح أن يعطف عليه بالرفع ، ولا يوجد في الجملة فعل أو مشابهه يصح أن يقدر عاملاً في المفعول معه ، لذلك موجه الكلام هو الرفع<sup>(120)</sup> .

إن الاستعمال الشائع على ألسنة العرب كما يبدو من نقل النحاة هو النصب في المثالين الأولين ، والرفع في المثالين الآخرين ، وهذا السماع الشائع لا يحتاج إلى هذا المنطق حتى يقبله ويتلقاه بالرصا مع اتحاده في المعنى والدلالة .

#### 14 — 1 — رفع المعطوف ونصبه

1 — نقول : أضواء القمر والسحوم ، بالغ الرحل والابن في الحفاوة بالضيف ، يجوز في هذين المثالين عند النحاة رفع الاسم الواقع بعد الواو ونصبه ، والرفع عطفاً على الاسم المرفوع قبله ، والنصب على أن الواو دالة على المية ، والرفع هنا هو الأفضل والأحسن عند النحاة لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران .

2 — نقول : أسرع والصدیق ، يجوز في هذا المثال رفع لفظة « الصدیق » عطفاً على ما قبلها ، ونصبها على المية ، والنصب هنا على المية أفضل من الرفع على العطف عند النحاة ، لأن العطف هنا جاء على ضمير رفع متصل ، وبما أن العطف على الضمير المرفوع المتصل ضعيف عند النحاة بل لا يجوز إلا بعد تأكيد ضمير الرفع المتصل بضمير رفع متصل أي : أسرع أنا والصدیق<sup>(121)</sup> .

(120) الكتاب ج 1 ص 303 ، ص 307 ، شرح القفصل ج 2 ص 50-52 ، شرح الرصعي ج 1 ص 522-524

(121) النحو الوافي ج 2 ص 310-11 .



## 15 — توابع المنادى

### 15 — 1 — تأكيد المنادى المفرد

قال مسيبويه : وأما يا نعيم أجمعون ، فأنت فيه بالخيار إن شئت قلت : أجمعون وإن شئت قلت : أجمعين ، ولا يتنصب على « أعني » من قبل أنه محال أن تقول : أعني أجمعين ، وبذلك على أن أجمعين يتنصب لأنه وصف منصوب قول يونس : المعنى في الرفع والتنصب سواء<sup>(122)</sup> .

وإذا قلنا يا نعيم كلهم أو كلكم أو يا زيد نفسه ، وجب نصب المؤكد عند السحاة ، لأن ألفاظ التوكيد هنا مضافة إضافة معنوية بعكس لفظة « أجمعين » في المثال الأول فهي غير مضافة ، لذا جاز فيها الرفع بمراعاة لفظ المنادى المبني على الضم ، والتنصب بمراعاة الموضع أو المحل الإعرابي للمنادى .

وقد خالف الفراء والأخفش وابن الأنباري السحاة في هذا الوجوب ، فذهب الفراء إلى جواز الرفع في قولنا : يا نعيم كلهم ، والأخفش إلى جوازه في : يا نعيم كلكم ، وابن الأنباري يميز في الأمثلة السابقة جميعا الرفع .

وقد أول السحاة هذا الرفع على أن « كلكم » مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف تقديره « مدعو » فيصبح التقدير : كلكم مدعو ، كما أولوا الرفع في هذه الأمثلة بقومهم : كلهم يَدْعَى<sup>(123)</sup> .

واللغة كما نقول دائماً مبنية على الاستعمال الصحيح الموثق ، لا على ما تتبعه الصناعة النحوية من وجوه واحتمالات إعرابية مبنية على التأويل غالباً .

### 15 — 2 — وصف المنادى المفرد باسم معرف بالألف واللام

يجوز في نعت المنادى المفرد الرفع والتنصب إذا كان هذا النعت معروفاً بالألف واللام مثل : يا زيد الطويل ، برفع الطويل وتنصبها .

(122) الكتاب ج2 ص 184 ، شرح القمبل ج2 ص 43 .

(123) شرح الرصعي ج1 ص 363 ، مهاج السالك ج2 ص 149 ، شرح الصريح على التوضيح ج2 ص 174

وقد جاء في ملحوظة جرت بين الخليل بن أحمد وتلميذه سيويه تفسير نصب لفظة «الطويل» ورفضها في هذا المثال: سأل سيويه الخليل: أرايت قولهم: يا زيد الطويل، علام نصبوا الطويل؟ فقال الخليل: إن النصب على وجهين:

1 — نصب لأنه صفة منصوب.

2 — وإن شئت كان نصباً على «أعني».

ثم سأله سيويه عن وجه الرفع في لفظة الطويل: أرايت الرفع على أي شيء هو إذا قال: يا زيد الطويل؟ فقال الخليل: هو صفة لمرفوع<sup>(124)</sup>.

### 15 — 3 — تكرار نعت المتأدى المفرد والنعت المكرر مضاف

قال سيويه: ونقول: يا زيد الطويل ذو الجملة، إذا جعلته صفة للطويل، وإن حملت على زيد نصبت.

هذا في حالة رفع صفة المتأدى المفرد «الطويل» أما إذا نصبت هذه الصفة المعرفة بالألف واللام فلا يجوز عند سيويه إلا النصب في لفظة «ذو الجملة»<sup>(125)</sup>.

النحاة افترضوا أن أداة النداء «يا» أو غيرها مائة مناب فعل محذوف تقديره: أنادي أو أدعو، وبناء على هذا الإصدار النظري، يجوز في المتأدى المفرد البناء على الضم، وهو ما سمع عن العرب، ويجوز فيه النصب وهو ما تحيله النحاة لذلك يجوز في تابع المتأدى المفرد الرفع بمراعاة اللفظ والنصب بمراعاة المحل المقدر افتراضاً إذا كان هذا التابع مفرداً، أما إذا كان مضافاً فلا يجوز فيه إلا النصب، لأن المتأدى المضاف واجب النصب، فإذا جاء تابع مضاف للمتأدى المفرد افترض النحاة أن «يا» النداء عاملة في هذا التابع للمضاف نيابة عن الفعل، وعملها فيه هو النصب، ومن هنا يرى مدى تخايل سيويه على دلالة الأسلوب وتحكمه فيها بالتأويل والتوجيه المصطنع.

الأسلوب يقول: يا زيد الطويل ذو الجملة، فيقع الطويل وذو الجملة جميعاً

(124) الكتاب ج2 ص185.

(125) الكتاب ج2 ص193، النصب ج4 ص219، شرح الرضي ج1 ص377.

للمنادى المفرد المبني على الرفع، ولكن رفع لفظة «ذو الجمة» يخلق مشاكل لما قرره النحاة سابقاً، فهي نعت مضاف، وتابع المنادى المفرد للمضاف يجب نصبه عند النحاة وقد جاء مرفوعاً في هذا المثال لذلك تخلص سيبويه من هذا الإشكال بقوله: إن لفظة «ذو الجمة» عند رفعها هي صفة للطويل، وليست صفة للمنادى المفرد وكل ذلك تحايل لا يقره هذا الأسلوب، وأنا لأنهم أبداً كيف تكون لفظة «ذو الجمة» عند نصبها نعتاً للمنادى المفرد، وتكون عند رفعها نعتاً لما نعت به هذا المنادى المفرد؟.

لماذا لجأ سيبويه إلى التأويل والتوجيه المصطنع، ولم يلجأ إلى نقد نظرية العامل نفسها في هذا الباب، وهي نظرية لا صلة لها بالواقع اللغوي، وهي السبب الأول في خلق هذا الإشكال؟.

#### 15 — 4 — العطف بالبيان على المنادى المفرد

يمرّز عند النحاة أيضاً الرفع والنصب في تابع المنادى المفرد إذا كان عطف بيان مثل: يا غلام بشرٍ وبشراً، ورفع لفظة بشر ونصبها بمراعاة لمفظ المنادى وموضعه أو عمله الإعرابي، والمنادى المفرد كما قال سيبويه: رفع وهو في موضع اسم منصوب<sup>(126)</sup>.

ونقول: يا هذا زيد برفع زيد ونصبها، وقد أسند سيبويه النصب في هذا المثال إلى قبيلة طيء، وذكر جواز الرفع والنصب فيه على لسان أستاذه الخليل بن أحمد<sup>(127)</sup>.

وبعض النحاة فرق بين ما إذا كان الاسم الواقع بعد هذا دالاً على الماهية مثل: يا هذا الرجل، وبين ما إذا كان دالاً على الصفة مثل: يا هذا الطويل، فأوجب في الأول الرفع، وجوّز في الثاني النصب والرفع.

وقد أجمع النحاة على رفع ما بعد أي مثل: يا أيها الرجل، لأنه المقصود بالبداء،

(126) شرح الصريح على التوضيح ج2 ص 176، الكتاب ج2 ص 182.

(127) الكتاب ج2 ص 192، المختص ج4 ص 220، شرح الرضي على الكافية ج1 ص 375.

ونخالفهم للمارني والزجاج فأجازا النصب والرفع في وصف أي قياساً على جواز النصب والرفع في نعت المنادى المفرد، وقد عقب الرضي على هذه الإجازة: بأنها لم تثبت (128).

الحاجة يعرفون الاسم الواقع بعد هذا وأي في أسلوب النداء صفة ونعتاً ولا يقولون إنه هو المنادى مع أن الأسلوب يدنو على أنه هو المقصود بالنداء، فهذا وأي لعظان مبهمان يحتاجان إلى ما يوضحهما ويزيل عتبهما الإبهام والغموض، وأي أشد إبهاماً من هذا، لأن هذا قد يشار بها إلى حاضر معلوم للمتكلم والمخاطب، ومن هنا فإن هذا في أسلوب النداء والاسم الواقع بعدها في حكم اسم واحد، وكذلك أي التي تأتي في النداء للتوصل إلى نداء الاسم المعرف بالألف واللام، وهذا يدعونا إلى عدم التعريق بين ما إذا كان الاسم الواقع بعد هذا في النداء دالاً على الماهية أو الوصف، وبخاصة إذا أتد ذلك السماع عن العرب فأجاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد هذا في النداء، كما أنه لا ضرورة تدعو إلى قياس الاسم الواقع بعد أي على الوصف الواقع بعد المنادى المفرد، وما يبنى على هذا القياس النظري من جواز الرفع والنصب في الاسم المنادى الواقع بعد أي ما دام الاستعمال اللغوي لم يأت إلا بوجه واحد مطرد، هو رفع الاسم المنادى المعرف بالألف واللام بعد أي.

15 — 5 — عطف اسم معرف بالألف واللام عطف نسق على المنادى المفرد

تابع المنادى المفرد إذا كان معطوفاً عطف نسق ومعرفاً بالألف واللام جاز فيه الرفع والنصب مثل: يا زيد والنضر، برفع النضر ونصبه.

قال سيوطي: وقال الخليل رحمه الله من قال: يا زيد والنضر فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر — بالرفع — وقرأ الأعرج: «يا جبال أويسي مَعَهُ وَالطُّيُورُ» (129) فرفع (130).

(128) شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 375.

(129) صياً الآية 10

(130) الكتاب ج 2 ص 186-187

وهذه الآية قرئت بالنصب والرفع، جاء في النشر في القراءات العشر «وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح يرفع الراء من «والطير» وهي رواية زيد عن يعقوب ووردت عن عاصم وأبي عمرو»<sup>(131)</sup>.

وقد اختلف النحاة في تحديد الوجه الإعرابي المختار في الاسم المعطوف عن المبادئ للمرد، فذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى اختيار الرفع وتفضيله على النصب بناء على أن هذا المعطوف سادى مفرد ثان أي: يا مضر، والواجب فيه البناء على الضم، وذهب أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي إلى اختيار النصب في هذا الأسلوب بناء على أن الأصل في أسلوب النداء هو النصب، وقد وصف المبرد كلا الاختيارين بالحسن ولكنه قال: والنصب عندي حسن على قراءة الناس<sup>(132)</sup>.

ولا نستطيع الفصل في هذه المفاضلة لأن القراءة العامة جاءت بالنصب، والسماع الكثير من العرب جاء بالرفع.

## 15 — 6 — وصف المبادئ المفرد وما عطف عليه مجموعاً

إذا نعت المبادئ المفرد وما عطف عليه وكان وصفهما مجموعاً جار في هذا الوصف عدد سيبويه: الرفع والنصب، قال: فإذا قلت: يا زيد وعمر، ثم قلت العندين، فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رعت لأنه بمنزلة قولك: يا زيد الطويل. ونقول: يا هؤلاء وريد الطوال والطوال لأنه كله رفع، والطوال ها هنا رفع عطف عليهم، ونقول: يا هذا ويا هذان الطوال، وإن شئت قلت: الطوال لأن هذا كله مرفوع، والطوال ها هنا عطف، وليس الطوال بمنزلة: يا هؤلاء الطوال لأن هذا إنما هو من وصف غير المهمة<sup>(133)</sup>.

(131) النشر ج2 ص 349، البحر المحيط ج7 ص 263.

(132) المنصب ج4 ص 212-213.

(133) الكتاب ج2 ص 194.

## 15 — 7 — تأكيد المنادى المفرد تأكيداً لفظياً

إذ كان المنادى المفرد قد أكد تأكيداً لفظياً مثل: يا زهد زهد، ولم يقع هذا التوكيد موصوفاً فإن حكم هذا المؤكد في الأغلب الأعم عند النحاة حكم المنادى الذي يقع تأكيداً له إعراباً وباء، وقد يجوز عند النحاة إعرابه رفعاً ونصباً، قال رؤية بن العجاج:

إني وأسطار سطرن سطرًا لقائل يا نصر نصر نصرًا

رويت لفظة «نصر» الثانية بالرفع والنصب، وقد وجه سيبويه رفعها بقوله: فكأنه استأنف النداء، ووجه نصبها بأنه على عطف البيان.

هذا في حالة عدم وصف التوكيد اللفظي، أما إذا كان التوكيد اللفظي للمنادى المفرد موصوفاً مثل: يا زهد زهد الطويل جاز في المؤكد الرفع والنصب.

قال سيبويه: وتقول يا زهد زهد الطويل وهو قول أبي عمرو، وزعم يونس أن رؤية كان يقول: يا زهد زهد الطويل<sup>(134)</sup>.

ولنحسب لا نعلم إن كان رؤية التميمي وحده هو من نصب في هذا الأسلوب، أم أن قبيته تميم كلها تعامل هذا الأسلوب أيضاً بالنصب، وتوكيد المنادى تأكيداً لفظياً لا نعلم أيضاً إن كان قد جاء في هذا الشاهد الشعري المنسوب إلى رؤية وغيره من الشواهد الشعرية، أم أنه جاء في كلام العرب وتلها أيضاً.

## 15 — 8 — تابع المنادى المضاف

ذكر الرضي أن أبا الحسن الأنخشي تلميذ سيبويه قد أجاز في تابع المنادى المضاف، إذا كان عطف بيان مثل: يا أخانا زهداً، أن يكون مضموماً فتقول: يا أخانا

(134) الكتاب ج 2 ص 185-186 للقاصبي ج 4 ص 209-210 شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 363-364.

يُهد، وقد ذكر الرضي العلة التي اتكأ عليها الأخفش في هذه الإجازة قال: إن هذا موضع قد اطراد فيه المرفوع، وعقب على ذلك: وهو غريب لم يذكره غيره<sup>(135)</sup>.

والحق أن الأخفش إنما يتابع في هذه الإجازة ما جاء في كتاب مسيبويه، وما أجزأه أبو عمرو بن العلاء.

قال مسيبويه محموراً أستاذة الخليل: «قلت: رأيت قول العرب يا أحياناً بهذا أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله وهو الأصل لأنه منصوب في موضع نصب».

وقال قوم: يا أحنانا يهد، وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله وهو قول أهل المدينة.

قال: هذا بمنزلة قولنا: يا زهد كما كان قوله: يا زهد أحنانا بمنزلة: يا أحياناً فيحصل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلة إذا كان منادى.

وها أحنانا بهذا أكثر في كلام العرب<sup>(136)</sup>.

إن النصب في هذا الأسلوب هو الشائع على ألسنة العرب، وقد جاء رفعه من لسان أبي عمرو وأهل المدينة، ونحن لا ندري ما المقصود «بأهل المدينة»؟ هل المقصود أن هذا الاستعمال قد شاع على ألسنة أهل المدينة، أم أن أناساً من أهل اللغة والنحو الذين سكنوا المدينة مثل عبد الرحمن بن هرمز أجازوا الرفع في هذا الأسلوب؟

15 — 9 — وصف المنادى المفرد العلم بالصفة ابن متصل به، مضاف إلى علم

إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بالصفة ابن متصل به مضاف إلى علم مثل: يا زهد بن سعيد جاز في لفظ المنادى: انضم والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد هو الفتح كما ذكر ابن هشام<sup>(137)</sup>.

(135) شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 362.

(136) الكتاب ج 3 ص 185.

(137) الكتاب ج 2 ص 283-284، أوضح للمالك ج 4 ص 22.

ورأى المبرد في هذه المسألة يحتاج إلى بيان وتوضيح، فهو أولاً يحيز الضم والفتح في المنادى المفرد بناء على السماع والرواية وبناء على توجيه العلامة الإعرابية، ففتح المنادى في هذا الأسلوب جائز على جعل زيد وابن بمنزلة اسم واحد مضاف إلى ما بعده، وهو الأسلوب الكثير في الكلام كما قال المبرد، وضم المنادى جائز أيضاً على جعل زيد منادى مفرداً وما بعده «ابن سعيد» نعتاً له أو بدلاً منه، وضم المنادى بناء على هذا التوجيه هو الأجود عند المبرد<sup>(138)</sup>.

وكما نرى فكل وجه له وجهته وقوته عند المبرد اعتماداً على توجيه العلامة الإعرابية، للمنادى المضاف يجب نصبه عند النحاة والمفرد يجب ضمه، والمبرد عندما يجوز في المنادى المفرد العلم الموصوف بلفظة ابن الضم والفتح كانت عينه على هذا المبدأ العام في أسلوب النداء.

إن هذا الأسلوب قد جاء بالضم والفتح عن العرب وقد ذكر ابن يعيش أن الضم لغة قاشية قال: والوجه الثاني أن تقول: يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الأصل لا تتبعها فتحة التثنية من: ابن عمرو، وهي لغة قاشية<sup>(139)</sup>.

#### 15 — 10 — تكرار المنادى المفرد العلم مصافاً

إذا كان المنادى المفرد العلم مكرراً مضافاً مثل: يا سعد سعد الأوس، وجب نصب الثاني المضاف، وجاز في الكل الضم والنصب، وضم المنادى المفرد في هذا الأسلوب هو القياس عند سيويه، والأجود عند المبرد لأنه لا يحتاج إلى تأويل، أما النصب فهو في حاجة إلى توجيه وتأويل حتى يستقيم نصب المنادى المفرد عند النحاة، فقال سيويه: إن اللفظ الثاني المكرر قد أقحم بين المضاف والمضاف إليه، وأصل التركيب على هذا التوجيه: يا سَعْدُ الأوس سعد، ثم أقحم لفظ سعد الثاني بين المضاف والمضاف إليه فأصبح التركيب: يا سَعْدُ سعد الأوس.

(138) المنتصب ج 4 ص 231-232، الكامل في اللغة والأدب ج 1 ص 370-371.

(139) شرح المفصل ج 2 ص 5.



وقال اللبرد موافقاً لسيبويه على هذا التأويل ومقترحاً لتأويل آخر : فيما أفحمت  
الثاني تأكيداً للأول ، وإما حذف من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني مكانه في  
التفسير : ياتيم عدي ياتيم عدي<sup>(140)</sup> .

وقد لول النحاة نصب الاسم الثاني عند ضم الأول بأقوال ووجوه عديدة ذكرها  
ابن عقيل بإيجاز في قوله : فإن ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد أو على إحصاء  
وَأَعْنِي هـ أو على البدلية أو عطف بيان أو على النداء<sup>(141)</sup> .

إن هذا الأسلوب قد جمع ضمه ونصبه رواية عن العرب ، وإذا كان الضم هو  
الأقرب والأجود عند النحاة ، فإن النصب كما جاء على لسان الخليل ويونس بن حبيب :  
لغة للعرب جيدة ، كما أن هذا الأسلوب في حالة ضمه ونصبه يدل على معنى محدد ،  
وهو البيان والإيضاح والتعريف فلا شك أن قولنا : يا سعد سعد الأوس أو ياتيم تيم  
عدي ، أشد إيضاحاً وبياناً من قولنا يا سعد أو ياتيم .

أما إعرابه بهذه الأوجه المختلفة فشيء قاله النحاة ، وقد قادتهم إليه الصناعة  
النحوية ، وهي صناعة أوجدت المقولة الخالدة عجبت لنحوي بخطيء .

#### 15 — 11 — تابع النكرة المقصودة في النداء

نقول في النداء : يا رجل زيد ، ولفظة رجل هنا مع أنها نكرة إلا أنها قد  
أصبحت بالنداء معرفة ، وذلك ما يسميه النحاة في النداء : النكرة المقصودة .

وقد أجاز النحاة في لفظة زيد هنا أن ترفع وتنصب بناء على أنها عطف بيان ،  
والرفع والنصب بمراعاة لفظ المنادى الإعرابي ومراعاة موضعه الإعرابي .

وقد منع النحاة النصب في لفظة زيد إذا أعربناها بدلاً من المنادى المرفوع

(140) الكتاب ج2 ص 205-208 . المختضب ج4 ص 227-229 .

(141) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ص 394 ، بهاء الدين عبد الله بن عمير ، مطابع الهيئة العامة المصرية  
للكتاب .

«رجل»، لأن البديل على نية تكرار العامل، وعلى إحلاله محل البديل منه، ولذلك يعتبر في حكم المنادى المفرد المستقل، فكأننا قلنا: يا رجل <sup>(142)</sup> .

ومن الواضح الحللي أن إجازة الرفع والنصب في هذا الأسلوب بناء على إعراب معين، ومع النصب بناء على إعراب معين آخر قد بني على الفكر المحوي، وليس على السماح والرواية عن العرب.

وهذا الأسلوب أيضاً يدل على التحمين فلا شك أن لفظة رجل مستكون أشد وضوحاً عندما تتبعها باسم علم يفسرها، وهذا العلم هو بعينه الاسم المنكر الواقع قبله.

#### 15 — 12 — وصف المنادى المفرد بمضاف معرف بالألف واللام

إذا كان تابع المنادى المفرد المصوم نعتاً مضافاً مقروناً بالألف واللام، جاز في هذا النعت الرفع والنصب مثل: يا زيد الحسن الوجه، برفع لفظة الحسن ونصبها، وقد فضل سيبويه الرفع في هذا الأسلوب، وتابعه المبرد اعتماداً على أن المضاف لم يتعرف بالمضاف إليه فكأنه في حكم المفرد <sup>(143)</sup>، وبناء على هذا التحليل نفسه أجاز شراح ألفية ابن مالك الرفع والنصب في هذا الأسلوب <sup>(144)</sup>.

هذا باب النداء قد ملئ بالجوازات الإعرابية المسموعة والقياسية، وبخلافات الحجة وآرائهم المتناقضة، وإذا كان ما سمع عن العرب لا يغلط إلا احترامه، فإن الأعباء التي أرهق بها الحجة كاهل نحو العربية من مثل: الجوازات القياسية وبخلافات المحوية والتعليقات البعيدة والتأويلات المتكلفة لا يلزمنا قبولها والمصير إليها وكأنها نص من أقدم النصوص.

(142) المرجع السابق ص 371.

(143) الكتاب ج 2 ص 191، للنصب ج 4 ص 222، شرح الرصعي على الكافية ج 1 ص 371-372.

(144) شرح ابن عقيل ص 372، أوضح المسالك ج 4 ص 35 منهاج السالك ج 2 ص 149.

## 16 — نصب الفعل المضارع ورفع

### 16 — 1 — إذن الدالة على الجواب

إذن من الأدوات الداخلة على الفعل المضارع، وهي تعمل فيه النصب عند الحاجة بشروط معينة، وهي أن تكون إذن دالة على الجواب وواقعة في ابتداء الكلام وغير معصول بينها وبين الفعل المضارع إلا بالقسم، وأن يكون الفعل المضارع دالاً على الاستقبال.

ويجوز أن ينصب الفعل المضارع الواقع بعد إذن، وأن يرفع إذا كانت هذه الأداة مسبقة بالقاء أو الواو كما في قوله تعالى :

1 — ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ بِعِلَافِكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(145)</sup>.

2 — ﴿فَإِذَنْ لَا يُؤْمِنُونَ النَّاسَ نَجِيرًا﴾<sup>(146)</sup>.

وقد قرئت هاتان الآيتان بإثبات النون وحذفها، فإثبات النون هو القراءة المشهورة وقد نسب حذفها في الآية الأولى إلى عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب كما نسب حذفها في الآية الثانية إلى قراءة عبد الله بن مسعود<sup>(147)</sup>.

ونصب الفعل المضارع في هذا الأسلوب على إعمال إذن، ورفع على إعمالها، والرفع والنصب في هذا الأسلوب سواء عند الحاجة المتقدمين أمثال سيويه والفراء والمبرد، ولا فرق بينهما ولا مفاضلة<sup>(148)</sup>؛ أما النحاة المتأخرون أمثال الرضي وابن هشام فيرون أن الرفع في هذه الحالة هو الغالب والكثير، وهذه القراءات التي جاءت بالنصب شاذة<sup>(149)</sup>.

(145) الإسماء 76.

(146) النساء 53.

(147) معاني القرآن ج1 ص 273. البحر المحيط ج6 ص 66. الكشف ج1 ص 534، ج2 ص 402.

(148) الكتاب ج3 ص 14-13. المتعصب ج2 ص 12-11. شرح لفصل ج7 ص 16، ج9 ص 13.

(149) شرح الرضي على الكافية ج4 ص 44-45، أوضح المسالك ج4 ص 167-168. معنى اللبيب ج1 ص 22.

هذا وقد ذكر مسيويه في كتابه رواية عن عيسى بن عمر أن من العرب من يرفع  
الفعل المضارع بعد إذن مع توفر شروط إعمالها للنصب فيه .

قال : ورغم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك في  
الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لا تبعدن ذاً ، ولم يكن يروي إلا ما سمع ،  
جعلوها بمنزلة هل ويل<sup>(150)</sup> .

كما أن الفراء يميز نصب الفعل المضارع ورفعه بعد إذن في أساليب معينة  
الواجب فيها عند النحاة رفع الفعل المضارع لعدم وقوع إذن في ابتداء الكلام مثل : إنه  
فإذن بكرمك ، إن تأتني إذن أكرمك ، إني إذن أكرمك<sup>(151)</sup> .

والفراء أيضاً يميز قياساً نصب الفعل المضارع ورفعه بعد إذن المسبوقة بأو أو  
ثم ، وهو ما لم يقله غيره من النحاة ، ولعل في هذا ما ينقض قول بعض المحدثين : إن  
مدرسة الكوفة قد اشتهرت بالسماح أكثر من عابثها بالقياس .

## 16 — 2 — أن الواقعة بعد علم أو ظن

إذا دخلت أن على الفعل المضارع ، وهي مسبوقة بما يدل على العلم أو الظن ،  
فإن النحاة يعتبرونها أن المخففة من الثقيلة ، وليست أن الناصبة للمضارع والبدالة على  
المصدرية ، والفعل المضارع الواقع بعد أن المخففة من الثقيلة واجب الرفع عند النحاة ،  
إلا إذا وقع قبلها فعل دال على الظن ، فيجوز في هذه الحالة رفع الفعل المضارع على  
اعتبار تخفيف أن ، ونصبه على اعتبارها أن المصدرية الناصبة .

قال ابن هشام : والمخففة من أن هي الواقعة بعد علم نحو : « عَلِمَ أَنَّ  
سَيَكُونُ »<sup>(152)</sup> ، أو بعد ظن نحو : « وَخَسِبُوا أَلَّا يَكُونُ فِتْنَةً »<sup>(153)</sup> ، ويجوز في  
ثانية الظن أن تكون ناصبة وهو الأرجح ولذلك أجمعوا عليه في « أَحْسِبِ النَّاسُ أَنَّ

(150) الكتاب ج 1 ص 22 .

(151) معاني القرآن ج 1 ص 274-275 ، الكتاب ج 3 ص 14-16 ، شرح الرضي على الكافية ج 4 ص 46-48 .

(152) المزمع 20 .

(153) مساندة 71 .

يُشْرِكُوا»<sup>(154)</sup> واختلفوا في «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَنَةً» فقرأه غير أبي عمرو  
والأخوين بالنصب<sup>(155)</sup>.

وقد أجاز سيويه نصب الفعل المضارع الواقع بعد أن للمسبوق بما يدل على  
العلم، بناء على أن المخاطب لا يقصد بكلامه العلم وإنما الإشارة.

قال: وتقول: ما علمت إلا أن تقوم، وما أعلم إلا أن تأتي، — بصب  
العلمين: تقوم وتأتي بعد أن — إذا لم ترد أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة ولكبك  
تكلمت به على وجه الإشارة<sup>(156)</sup>.

وقراءة ابن مسعود لقوله تعالى ﴿لَعَلَّا يَكْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ  
عَلَى شَيْءٍ﴾<sup>(157)</sup> بحذف النون من «يقدرُونَ»<sup>(158)</sup> لا يمكن أن نحمل على تأويل  
سيويه السابق للنصب في هذا الأسلوب.

النحاة يفترضون أن «أن» في هذه الأساليب هي المخففة من الثقيلة، وليست  
هي أن الناصبة، وقد أهملت عندما رفع الفعل المضارع بعدها، وهي مسبقة بما يدل  
على العلم أو الظن، لأن هذه الأداة تدل عدهم على الاستقبال، لذلك لا تأتي في  
أسلوب يدل على التحقيق والإيجاب وهو المصدر بالعلم وما يؤدي معناه، فإذا جاءت  
في أسلوب يدل على التحقيق وجب عند النحاة الفصل بينها وبين الفعل المضارع بما  
يدل على الاستقبال أو عدم التحقيق مثل: المين وسوف، ولن ولا وغيرها.

### 16 — 3 — إهمال أن الناصبة

عند النحاة قد عمل أن فلا تعمل النصب في الفعل المضارع، وعلموا هذا  
الإهمال بأنه قياس على أختها ما المصدرية المهملة.

(154) الضكيوت 2.

(155) أوضح المسالك ج 4 ص 161، حجة القراءات ص 233.

(156) الكتاب ج 3 ص 168-166-167.

(157) الجديد 29.

(158) البحر المحيط ج 8 ص 229.

وقد نسب رفع الفعل المضارع بعد أن إلى بعض العرب ، ورفع الفعل المضارع هو ما يعبر عنه النحاة : بإلغاء أن أو إسماعها<sup>(159)</sup> .

كما جاء رفع الفعل المضارع بعد أن في قراءات قرآنية ، ولكن نصبه هو الغالب والمشهور في القراءة :

- 1 — قال تعالى ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾<sup>(160)</sup> القراءة بنصب الفعل « يتم » وقد جاء رفعه في قراءة مسندة إلى ابن محب ومن مجاهد<sup>(161)</sup> .
- 2 — قال تعالى ﴿ قَالَ آمِنْتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْزَرًا ﴾<sup>(162)</sup> ، القراءة العامة بنصب الفعل « تكلم » وقد أسد رفعه إلى قراءة ابن أبي عبلة<sup>(163)</sup> .

#### 16 — 4 — نصب الفعل المضارع ورفعه بعد أو

أجاز سيبويه رفع الفعل المضارع ونصبه بعد أو في هذه الأمثلة :

لأكرمنك أو تقضييني ، ألزمه أو يتفك بحقك ، هو قاتلي أو أخدي منه .

وقد أول النصب وفسره بأنه على إضمار أن بعد أو و أو نفسها بمعنى إلا ، فمعنى النصب : لأكرمنك إلا أن تقضييني .

والرفع عنده على وجهين في المثال الأول بخاصة :

- 1 — على الإشراك بين الأول والآخر .
- 2 — أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول أي : أو أنت ممن يقضييني .

(159) شرح المفصل ج 7 ص 15 ، شرح الرمي ج 4 ص 35

(160) البقرة 233

(161) البحر المحيط ج 2 ص 213

(162) آل عمران 41

(163) البحر المحيط ج 2 ص 452 .

وفي المثال الثاني لا يجوز عنده إلا الرفع على الابتداء، لأنه لا سبيل إلى الإشراك في الأمر<sup>(164)</sup>.

والنحاة المتأخرون ينكرون الرفع ويوجبون النصب إلا في المثال الأخير.

وقد جاءت القراءات القرآنية دالة على صحة هذا الجواز الإعرابي :

- 1 - قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخَبَرًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾<sup>(165)</sup>، قرأ نافع بن أبي نعيم : « أو يرسل » بالرفع و « فيوحي » ساكنة الياء، وقرأ بقية السبعة بنصب الفعلين معاً<sup>(166)</sup>.
- 2 - قال تعالى ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَهَيَّجُوا لَنَا أَوْ تُزِدْ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾<sup>(167)</sup> قرأ جمهور القراء برفع الفعل « رد » ونصب الفعل « فنعمل »، وقرأ عبد الله بن أبي اسحاق وأبو حنيفة بنصب الفعلين منفياً<sup>(168)</sup>.

إن هذه القراءات القرآنية لا تدل إلا على معنى واحد محدد، نصبنا الفعل المضارع بعد أو أم رفعا، وهو معنى مستعاد من دلالة أو على التخيير وحصول أحد الأمرين أو الأمور دون الآخر، فالله سبحانه لا يكلم من يصطفينهم لأداء رسالته مباشرة، وإنما بواسطة أحد أشياء ثلاثة : الوحي، من وراء حجاب، أو إرسال رسول، وأهل الشرك يطلبون من شفعايتهم في الآخرة أحد أمرين : الشفاعة، الرد إلى الدنيا.

وقد كان الرضي على حق عندما نص على أن معنى النصب والرفع سواء في هذا الأسلوب<sup>(169)</sup>.

(164) الكتاب ج 3 ص 46-50، المنتصب ج 2 ص 28-29.

(165) الشورى 51.

(166) حجة القراءات ص 644.

(167) الأعراف 53.

(168) البحر المحيط ج 1 ص 306 الجامع لأحكام القرآن ج 7 ص 218.

(169) شرح الرضي على التكملة ج 4 ص 67.

## 16 — 5 — نصب الفعل المضارع ورفع بعد قاء السببية وواو المعية

إذا كان الفعل المضارع متصلاً بالقاء الدالة على السببية أو بالواو الدالة على المعية ، وكان ما قبله من كلام يحتوي على نفي أو طلب محضين ، وجب نصب الفعل المضارع عند التحاق المتأخرين ، وخاصة شراح الألفية على إضمار أن الناصبة بعد القاء والواو ، أما سببونه فإنه يميز النصب والرفع في هذه الحالة ويفترض أن للنصب معنى يختلف عن معنى الرفع .

قال : ما تأتيني فحدثني ، فالنصب على وجهين من المعاني : أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثني .

وأما الآخر : فما تأتي أبداً إلا لم تحدثني ، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك .

وإن شئت أشركت بين الأول والآخر ، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : ما تأتيني فحدثني ، كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني .

وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأت تحدثنا<sup>(170)</sup> .

وغيرها من الأمثلة التي أجاز فيها سببونه نصب ورفع الفعل المضارع بعد القاء وكذلك الواو ، والقاعدة العامة التي صدر بها حديثه عن هذا الأسلوب : أن ما ينصب على إضمار أن ، وأن ما يرتفع منها فإنه يرتفع على الإشراف بين الفعلين في المعنى أو أن يكون الفعل مقطوعاً ما قبله على الابتداء .

وقد جاءت الآيات الكريمة في كتاب الله وقراءات القرآن دالة على جواز نصب ورفع الفعل المضارع الواقع في جواب النفي أو الطلب والمسبوق بالقاء أو الواو :

١ — قال تعالى ﴿لَا يُغْنِي عَنْهُمْ قِيَمَتُهُمْ﴾<sup>(171)</sup> محذوف النون من الفعل يجوزوا .

(170) الكتاب ج 3 ص 30-31 للنصب ج 2 ص 16-18 . شرح لفصل ج 7 ص 36-37 .

(171) ماطر 36



2 — قال تعالى ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَرِضُونَ﴾<sup>(172)</sup> بإثبات مون الفعل  
«يعترون» .

3 — قال تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَاعِفَهُ لَهُ﴾<sup>(173)</sup>  
في هذه الآية عدة قراءات سبعة :

- أ — قرأ ابن كثير المكي «فَيَضَعِفَهُ» بتشديد الفعل ورفع .  
ب — قرأ ابن عامر الدمشقي «فَيَضَعِفَهُ» بالتشديد والنصب .  
ج — قرأ عاصم الكوفي «فَيَضَاعِفَهُ» بالالف والنصب .  
د — قرأ نافع وحمره والكسائي وأبو عمرو «فَيَضَاعِفَهُ» بالالف والرفع<sup>(174)</sup> .

4 — قال تعالى ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُوْتِيَ اللَّهَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ  
ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا  
كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ  
تُشْجِلُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾<sup>(175)</sup> :

- أ — قرأ ابن عامر وعاصم وحمره «وَلَا يَأْمُرُكُمْ» بالنصب .  
ب — قرأ نافع والكسائي وابن كثير وأبو عمرو «وَلَا يَأْمُرُكُمْ» بالرفع<sup>(176)</sup> .

5 — قال تعالى ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(177)</sup> ، جاءت هذه الآية في مواضع عدة من  
القرآن الكريم ، في موضع البقرة قرأ ابن عامر (فيكون) بالنصب وبقية  
القراء بالرفع وفي موضعي النحل ويس قرأ ابن عامر والكسائي (فيكون)  
بالنصب وبقية القراء السبعة بالرفع ، وفي موضع الأنعام اتفق القراء السبعة

(172) المصاحف 35 .

(173) البقرة 245 ، الخليل 11 .

(174) حجة القراءات من 138-139 ، ص 699 .

(175) آل عمران 79-80 .

(176) حجة القراءات من 160 .

(177) البقرة 117 ، النحل 40 ، يس 82 ، الأنعام 73 .

على رفع الفعل (فيكون) <sup>(178)</sup>، كما تكررت هذه الآية في آل عمران مرتين وفي مريم وفي غافر .

إن هذه القراءات والآيات تدل على أن معنى النصب والرفع في الفعل المضارع بعد العاء أو الواو واحد وذلك ما يقوله الرضي، قال : وقد يبقى ما بعد العاء السببية على رفعه قبلاً... جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصبت، وكذا لا مانع من إبقاء الرفع فيما بعد ولو لجمع إذا لم يلبس، ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء <sup>(179)</sup>.

#### 16 — 6 — نصب الفعل المضارع بعد حتى ورفع

حتى : أداة حيزت النحاة القدامى فهي تدخل على الأسماء وتأتي بعدها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، وتدخل على الأفعال، وتأتي بعدها الفعل المضارع مرفوعاً ومنصوباً، وهي أداة غير عاملة عند النحاة لعدم اختصاصها، فهي تنصب الأفعال المضارعة بإضمار أن وتجر الأسماء وتنصبها بتقدير قيام أدوات أخرى مقامها .

إن الفعل المضارع ينصب ويرفع بعد حتى في مثل قولنا : سرت حتى أدخلها، ونصب الفعل بعدها يدل على أحد معنيين :

- 1 — أن حتى دالة على العاية والنهاية، أي أن ما بعدها هو غاية ما قبلها، مثلاً : سرت حتى أدخلها، يكون الدخول هو غاية المسير ومتناه .
- 2 — أن الكلام قبلها قد تم حدوثه في الزمن الماضي وأن ما بعدها لما يقع بعد، فالسير في المثال السابق قد حدث وانتهى وقوعه، وأما الدخول فهو واقع .

كما أن رفع الفعل بعدها يدل على أحد شيئين :

- 1 — على اتصال الدخول بالمسير، والفعل بعد حتى دال على الحال ولكن حدوثه لم ينقطع وإنما ما يزال مستمراً .

(178) حجة القراءات من 111، من 389، من 603. معالي القرآن ج 1 من 74 .

(179) شرح الرضي على الكافية ج 4 من 66-67 .

2 — أن يكون ما قبل حتى قد وقع في الزمن الماضي، وأن ما بعدها يحدث في الحال.

ويقول النحاة : إن نصب الفعل المضارع ورفع تبعاً لهذه المعاني واجب ، ويجوز نصب الفعل المضارع ورفع بعدها إذا كان ما بعد حتى دالاً على الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها في حالة النصب، أو كانت حالية ما بعدها ليست حقيقة وإنما كانت حالاً محكية في حالة الرفع.

قال تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْزِئِينَ الْيَاسَاءُ وَالصَّارِئَاتُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ ﴾ (180).

قرأ نافع بن أبي نعيم ( حتى يقول ) بالرفع ، وثقة القراءة السبعة بالنصب (181).

والآية تدل على أن ما قبل حتى وما بعدها قد وقع وانقضى زمن حدوثه ، ودلالة ما بعد حتى على الاستقبال عند نصبه إنما دعا إليه قول النحاة : إن أن مضمرة بعد حتى ، فإن الناصبة تدل على الاستقبال عند النحاة ، وما دامت موجودة في الأسلوب مضمرة فإن الفعل بعدها لما يقع بعد ، وهذا مجرد تأويل دعت إليه في المقام الأول نظرية العامل التي لا تجيز أن يعمل الحرف إذا لم يكن مختصاً بالدخول على الأسماء أو على الأفعال ، وإنما يعمل بالنباية أو بالحمل على غيره لأدنى مشابهة وإن كانت مشابهة متناقضة كما في حمل « لا » النافية في العمل على « إن » التوكيدية بدعوى تناقضهما في المعنى .

## 17 — إضمار الفعل

في اللغة العربية قد تأتي بعد « إن ولو وأدوات التحضيض » أسماء ، وقد أثر عن العرب كما يحكي صاحب الكتاب « نصب هذه الأسماء ورفعها » (182).

(180) البقرة الآية 214.

(181) حجة القراءات ص 131 ، معاني القرآن ج 1 ص 132.

(182) الكتاب ج 1 ص 258-260 ، ص 268-269 . شرح المنهاج ج 2 ص 96-98.

يقول : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

جاء عن العرب نصب الاسمين الواقعين بعد إن ورفعهما ، وقد أول النحاة هذا الحوار الإعرابي على إضممار كان المحذوفة ، ففي حالة النصب يعرب الاسم خيراً لكان ويقدر «سمها محذوفاً» أي : إن كان عمله خيراً مثلاً ، وفي حالة الرفع يعرب الاسم اسماً لكان وحيثها محذوف ، أو أن تجعل كان تامة بمعنى وقع فلا تحتاج إلى تقدير خير .

وقد جاء هذا الأسلوب في أشعار العرب ، قال هذبة بن الحشم :

إن تك في أموالنا لا مضق بها ذراعاً وإن صير فنصير للصبر

وإنشاد هذا البيت بالرفع رواه يونس بن حبيب عن العرب .

وقال النعمان بن المنذر :

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتدرك من شيء إذا قبلاً

وقد أجاز سيبويه رفع الاسم الواقع بعد إن ونصبه في البيتين .

ونقول : ألا طعام ولو تمرأ ، آتني بدابة ولو حمارأ . أجاز سيبويه نصب الاسم ورفع بعد لو في المثال الأول على تقدير كان مصبغة محذوفة ، وقد قدر النصب بقوله : ولو كان تمرأ ، والرفع بقوله : ولو يكون عندما تمر ، ولو سقط إلينا تمر ، أما الثاني فقد أجاز فيه جر الاسم الواقع بعد لو إضافة إلى نصبه ، ووصف رفعه بأنه فيج بعيد ، وهذا عكس ما ذهب إليه ابن يمش إذ أجاز الرفع في لفظة «حمار» على تقدير كان تامة أي : ولو وقع حمار ، كما أجاز فيها الجر على تقدير وجود الباء الجارة أي : ولو أتيتني بحمار ، ووصف الجر بناء على هذا التقدير بأنه ضعيف بدعوى : أننا قد أضمرنا فعلاً وحرفاً ، وكلما كثر الإضممار كان ذلك علامة على ضعف الأسلوب عند النحاة .

يبدو أن النصب هو الاستعمال الشائع عند العرب في هذا الأسلوب أما الرفع وآخر فقد أحيى من قبل النحاة اعتماداً على القياس النظري واحكاماً إلى نظرية العامل ، وما تجر إليه من تقدير وإضممار ، وقد اختلف حكم النحاة على هذين الجوانبين فالرفع

في المثال الأخير عند سيبويه قبيح بعيد بناء على ما أول به هذا الجواز الإعرابي، والجر صعيث عند ابن يعيش بناء أيضاً على ما أول به الجر في هذا الأسلوب، وكل ذلك يدعو إلى رفض الجوازات القياسية، وما يدعو إليها مثل نظرية العامل ومبدأ التأويل ونقول : هلا خيراً من ذلك ، ألا خيراً من ذلك .

فيجوز عند سيبويه رفع الاسم الواقع بعد أداة التحصيل ونصبه ، وقد نص على أن الرفع في هذين المثالين قد سمع عن العرب ، قال بعد أن تحدث عن النصب : وإن شئت رفعت فقد سمعنا رفع بعضه عن العرب وعن سمعنا عن العرب ، فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب .

والنصب في هذين المثالين على تقدير فعل محذوف : هلا تأتي خيراً ، ألا تفعل خيراً .

## ثانياً : ما يجوز فيه النصب والجر

### 1 — عطف اسم منفي على خبر ليس المجرور بالباء

من أساليب التوكيد في العربية أن يفترون خبر ليس بالباء ، نقول : ليس زيد بقائم ، فتدل الباء على زيادة توكيد النفي وتقريره في ذهن السامع ، ولهذا الخبر المجرور بالباء محلان إعرابيان عند النحاة :

1 — محل لفظي وهو الجر بالباء .

2 — محل موضوعي وهو النصب لوقوعه موقع خبر ليس .

وقد يأتي بعد هذا الخبر المجرور اسم منفي معطوف عليه ، مثل : ليس زيد بقارئ ولا كاتب ، وقد أجاز النحاة بناء على محل خبر ليس المجرور الإعرابي : المعطوف والموضوعي ، نصب هذا الاسم المنفي للمعطوف وجره .

نقول : ليس زيد بقارئ ولا كاتب ، بجر لفظة كاتب عطفاً على لمط حير ليس الإعرابي .

ويقول : ليس زيد بقاريء ولا كاتباً ، بالنصب مراعاة لموضع خبر ليس الإعرابي .

وسيبيبه يميز النصب والجر في قولنا : ليس زيد ببحيان ولا بحيل ، وقد اعترف بأن  
الجر هو الوجه ، وأن النصب والجر في هذا الأسلوب سواء في المعنى ، وقد استشهد على  
جواز النصب بقول الشاعر عقيبة الأسدي :

مساوي إنسا بشر فأسجج قلنسنا بالجبال ولا الحديد

ويفسر النصب بقوله : لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يحل  
بالمعنى ولم يحتاج إليها وكان نصيباً<sup>(183)</sup> .

ومن الواضح أن إجازة النصب في هذا الأسلوب إجازة مفتعلة ، لأن هذا البيت  
وكما جاء في قصيدة الشاعر الأسدي بحرور القافية ، وكذلك أبيات القصيدة كلها ، ولا  
شاهد سواء على هذه الإجازة عند النحاة .

إن الإعراب على الموضع ، وهو إعراب افتراضي متوهم ، قد عمل على تزيير هذا  
الجواز وتفسيره ، فالباء زائدة عند النحاة ، ووجودها في الأسلوب وعدم وجودها سواء ،  
وذلك فهم قاصر وتحكم في معنى التراكيب ودلائلها .

#### 1 — 1 — عطف اسم منفي على خبر ما المحرور

يقول : ما زيد بكاتب ولا قاريء ، فيجوز عند النحاة نصب لفظة « ولا قاريء »  
وجرها ، والجر هو الوجه والقياس والاستعمال المطرد على ألسنة العرب ، أما النصب  
فقد أجاره القياس النظري وحده حملاً على نصب الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس  
المحرور ، وهو ما لم يثبت ثبوتاً قاطعاً عن العرب ، وإنما جاء في رواية لشاهد شعري وبعض  
بعض النحاة على أنها رواية مخيرة ومحرقة .

(183) الكتاب ج 1 ص 66-67 ، شرح الرصعي على الكافية ج 2 ص 191 .

الإعراب على الموضع أو المحل مبدأ أرساه النحاة القدماء ليفسروا عن طريقه ويسوغوا ظهور أكثر من علامة إعرابية على أسلوب معين، كما في هذين الأسلوبين وغيرهما، وهو إعراب وهمي تخيله النحاة في أذهانهم وعقولهم وفرضوه على الواقع اللغوي المتمثل في الاستخدام، وذلك بمراعاة التركيب الأصلي للاستعمال، أو بناء على مانوهم النحاة من قبول أسلوب لقوي معين لأكثر من علامة إعرابية بتقدير العوامل المختلفة وإضممارها.

التركيب الأصلي عند النحاة أن تقول: ليس زيد حاضراً، ما محمد قائماً - في طمعة أهل المعجاز - فنصب خبر ليس وما هو الأصل والأساس عند النحاة فإذا قلنا: ليس زيد بحاضر، ما محمد بقاتم، كان جر الخبر هنا حادثاً أو طارئاً بسبب زيادة الباء في خبر هاتين الآيتين، وجر الخبر ليس هو الأصل والأساس في هذين الأسلوبين، وإنما هو أمر طارئ، لذا لا يجوز أن يعتد به عند النحاة اعتداداً كلياً، فالباء زائدة يجوز مراعاة وجودها ويجوز عدم مراعاتها واعتبارها كأن لم تقع في الأسلوب، والحق أن هذه الباء قد جاءت لأداء وإصفاء دلالة جديدة على الأسلوب المنفي، وهو زيادة تأكيد هذا النفي، وتقريره في ذهن المخاطب، فقلنا: ما زيد قائماً، نفي فيه القيام عن زيد، وقولنا: ما زيد بقاتم، زدنا هذا النفي تأكيداً وإثباتاً وتقريراً.

بناء على هذا الافتراض يقول النحاة يجوز جر ونصب الاسم المنفي المعلوم على خبر ليس وما المجرور، فالجر بمراعاة اللفظ أو الاستخدام الطارئ، والنصب بمراعاة الموضع أو الاستعمال الأصلي، وهو افتراض مبني على رواية محرفة.

ويمثل باب البدء الموضع الإعرابي الذي تخيله النحاة توهماً عن طريق تقدير العوامل، ونياية بعضها عن بعض، تقول في المنادى المفرد: يا زيد، فنذهب النحاة إلى أن لفظة زيد لها محلان إعرابيان:

1 - محل جاء عن العرب وهو ضم هذا المنادى.

2 — محل إعرابي افترضه النحاة، فهم يقولون : إن أداة النداء نائبة متاب فعل محذوف تقديره : أدعو أو أناذى، وهذا الفعل يعمل النصب في المبادئ، فالمبادئ المفرد مبني على الضم، وهو منصوب المحل أو الموضع، فإذا وضعناه وقلنا : يا زيد الطويل جاز في هذا الوصف الرفع بمراعاة اللفظ والنصب بمراعاة المحل أو الموضع.

إن الإعراب على الموضع أمر ذهني متخيل ولا علاقة له بالدرس السحوي، فاللغة ليست أموراً مفترضة، وإنما هي واقع تدرس خصائصه وتوصف مزاياه، ناهيك عن أن هذا الافتراض يقود إلى جوازات إعرابية لا يسندها السماع والرواية عن العرب.

نقول مثلاً : ما زيد كاتباً ولا قارئاً، الاستعمال المطرد جاء بالنصب، وقال النحاة : إن جر « ولا قارئ » جائز بناء على توهم وجود الباء في خبر ما، فيصبح هذا الخبر مجرور الموضع أو المحل، كما أجازوا أن تكون مرفوعة عطفاً على موضع خبر ما المنصوب « كاتب »، فهذا الخبر الأساس والأصل فيه قبل دخول ما أن يكون مرفوعاً، فدخول ما عليه طارئ وأصل التركيب : زيد كاتب.

ونقول : ليس زيد بكاتب ولا قارئ، فيجوز في لفظة « ولا قارئ » الرفع أيضاً بالعطف، وهو من قبيل عطف جملة على جملة على تقدير أن « ولا قارئ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : ولا هو قارئ، وجملة « ما زيد بكاتب » جملة محلها الإعرابي الرفع عند النحاة<sup>(184)</sup>.

هذا جزء بسيط من فلسفة النحاة التي درس بها نحوها العربي، وهي فلسفة رائفة قائمة على التوهم والادعاء والتخيل، الذي قد يصح في الدفن المجرد، ولكن أساليب اللغة لا تفره.

## 2 — مفعول اسم الفاعل

يجوز عند النحاة في الاسم الفضلة التالي لاسم الفاعل أن يصب به وأن يمر

(184) شرح الرصعي على الكافية ج 2 ص 192.



بإصافته إليه ، ولا يغير ذلك من معنى الأسلوب شيئاً كما قال سيويه ، كما نسب إصافة اسم الفاعل إلى مفعوله إلى العرب طلباً للخفة<sup>(185)</sup> .

وقد جاءت آيات القرآن الكريم وقراءاته المتصلة السند دالة على جوار نصب مفعول اسم الفاعل وجره :

1 - قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا بِالْعُقُودِ أُجِلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا شَهْرَ الْحَرَامِ وَلَا الْهَلْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ النَّبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَفُونَ فَضلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً ﴾<sup>(186)</sup> وقد قرأ عبد الله بن مسعود « ولا آمي البيت الحرام »<sup>(187)</sup> .

2 - قال تعالى ﴿ كُلُّ تَقْرِيرٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾<sup>(188)</sup> ولا خلاف بين القراء السبعة في قراءة هذه الآية بحذف التنوين وجر « الموت » في مواضعها الثلاثة .

3 - قال تعالى ﴿ هَلْ مِنْ كَاشِفَاتِ صُرُوهِ لَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ مِنْ مُنْشِكَاكِ رَحْمَتِهِ ﴾<sup>(189)</sup> ، قرأ أبو عمرو وعاصم في رواية الفراء والحسن البصري وشيبة المدني : « كاشفات صرّه » و « ممسكات رحمت » بتنوين اسم الفاعل ونصب الاسم بعده .

وقرأ بقية القراء السبعة ، ومنهم عاصم في رواية حفص ويحيى بن وثاب بحذف التنوين من اسم الماعل في الموضعين وجر الاسم التالي له<sup>(190)</sup> .

(185) الكتاب ج 1 من 164-166 ، المختضب ج 4 من 149-150 ، أوضح المسالك ج 3 من 230

(186) المائدة 1، 2، 3

(187) معاني القرآن ج 1 من 298

(188) آل عمران 185 ، الأنبياء 35 ، المكيوت 57 .

(189) الزمر 38 .

(190) حجة القراءات من 623 ، النشر ج 2 من 343 ، معاني القرآن ج 2 من 420

4 — قال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعِ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾<sup>(191)</sup>، قرأ

حصص عن عاصم « بالفتح أمره » بحذف التنوين من اسم الفاعل وجر ما بعده، وقرأ بقية القراء العشرة بتنوين اسم الفاعل ونصب الاسم التالي له<sup>(192)</sup>.

وعبها من الآيات والقراءات التي جاءت بتنوين اسم الفاعل، ونصب الاسم الواقع بعده، أو بحذف تنوينه وجر ما بعده، واسم الفاعل الدال على المفرد أو الجمع في ذلك سواء، وسواء أكان اسم الفاعل مشتقاً من فعل ثلاثي أم من غير الثلاثي، وهذا ما يقوله النحاة<sup>(193)</sup>.

2 — 1 — نصب الاسم التالي لاسم الفاعل عند حذف تنوينه أو نونه

يجوز عند النحاة في الضرورة الشعرية أن يحذف التنوين، أو النون من اسم الفاعل، ويبقى الاسم التالي له منصوباً، قال أبو الأسود الدؤلي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرٍ أَلَّةٌ إِلَّا قَلِيلاً

وحذف التنوين من « ذاكِر » في هذا البيت من أجل التقاء الساكنين وطلباً للخلقة، وهو ضرورة عند سيبويه، واضطرار من الشاعر.

وقال رجل من الأنصار:

الحافظو عورة المشيرة لا يأتهم من ورائهم مطف

وقد علل النحاة حذف النون من اسم الفاعل وبقاء الاسم بعدها منصوباً بقوهم: إن الشاعر قد حذف النون من اسم الفاعل كما حذفت من: اللذين والذين حين طال الكلام، وصار ما بعد الاسم صلة له<sup>(194)</sup>.

(191) الطلاق 3.

(192) حجة القراءات من 712، النشر ج2 من 388.

(193) الكتاب ج1 من 183-184، للخصب ج4 من 145.

(194) الكتاب ج1 من 169-186، معاني القرآن ج2 من 202.

وقد جاء هذا الاستخدام في قراءات القرآن الكريم، مما يدل على بعده عن  
الضرورة الشعرية :

- 1 - قال تعالى ﴿وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَ الْمُقِيمِينَ  
الصَّلَاةَ﴾<sup>(195)</sup> القراءة المشهورة بحذف النون من اسم الفاعل وحر  
«الصلاة»، وقرأ الحسن البصري وابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية  
(المقيم الصلاة) بحذف النون ونصب الصلاة، كما قرأها عبد الله بن  
مسعود (المقيمين الصلاة) بإثبات النون والنصب<sup>(196)</sup>.
- 2 - قال تعالى ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾<sup>(197)</sup> القراءة العامة  
بحذف النون والجهر، وجاء في الكشف : وقرأ «لذائقوا العذاب»  
بالنصب على تقدير النون، كما قرئت هذه الآية بإثبات النون، والنصب في  
قراءة أبي السمال، وأبان عن ثعلبة عن عاصم، وقد وصفها الرضي  
بالشذوذ<sup>(198)</sup>.

## 2 - 2 - تابع مفعول اسم الفاعل

إذا كان مفعول اسم الفاعل مجروراً وجاء بعده تابع له مثل : هذا ضارب زيد  
وعمر، جاز في هذا التابع عند النحاة : الجهر بمراعاة لفظ المفعول الإعرابي، والنصب  
بمراعاة موضع المفعول الإعرابي وهو النصب باسم الفاعل، وبشروط النحاة في اسم  
الفاعل في هذه الحالة أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال حتى يصبح أن يعمل  
عمل فعله المضارع.

والنصب عند سيبويه على إضمار فعل مضارع أو اسم فاعل منون، وزاد ابن  
هشام جواز العطف على الفعل عند بعض النحاة<sup>(199)</sup>.

(195) الخج 35.

(196) البحر المحيط ج 6 ص 369، الكشف ج 3 ص 14، معاني القرآن ج 2 ص 226-225.

(197) المساقات 38.

(198) الكشف ج 3 ص 339، البحر المحيط ج 7 ص 358، شرح الرصعي على الكافية ج 3 ص 379.

(199) الكتاب ج 1 ص 169-171، أوضح المسالك ج 3 ص 231، النحو البزلي ج 3 ص 254.

أما إذا كان اسم الفاعل دالاً على الماضي فالوجه في تابع مفعوله الجر ، لأنه غير عامل عمل فعله المضارع ، وأجاز سيويه فيه النصب على إضمار فعل ماضٍ ، قال سيويه : ولو قلت : هذا ضاربٌ عبد الله وزيداً ، جاز على إضمار فعل أي : وضرب زيداً .

ويقول سيويه : إنه إذا فصل بين مفعول اسم الفاعل الدال على الماضي وبين متبوعه بفواصل كان نصب هذا التابع قوياً بدعوى طول الكلام ، مثل : هذا ضاربٌ زيد فيها وعمراً .

وفي هذا المثال الذي نعدى فيه اسم الفاعل إلى مفعولين ، وهو دال على الماضي ، وجاء بعد مفعوله تابع ، قرى سيويه النصب بدعوى الفصل بين التابع والمتبوع : هذا مُعطي زيد درهماً وعمراً<sup>(200)</sup> .

### 3 — تابع مفعول المصدر

نقول : صجبت من ضرب زيد وعمرو ، يجوز في لفظة عمرو عند سيويه الجر والنصب ، فالجر على الإشراك بين الاسمين في العلامة الإعرابية ، والنصب على إضمار فعل : يضرب أو ضرب ، واستشهد النحاة على هذا الجواز الإعرابي بقول رؤية ابن العجاج :

قد كنت داهت بها حسانا مخافةً الأفلاس والليانا  
بحسن تبع الأصل والقيانا

ويجوز عند الرضي أن يكون نصب هذا التابع بمراعاة الموضع الإعرابي للمفعول المصدر المحرور ، فإن موضعه الإعرابي عند النحاة النصب<sup>(201)</sup> .

وهذا الجواز الإعرابي صورة أخرى ذكرها عباس حسن قال : إذا أصيب المصدر إلى مفعوله وتأخر فاعله ، وكان هذا المفعول موصوفاً جاز في وضعه النصب والجر ،

(200) الكتاب ج 1 ص 171-172 ، 173-174 ، شرح الرضي ج 3 ص 425 ، سالي القرآن ج 1 ص 346

(201) الكتاب ج 1 ص 191-192 ، شرح الرضي على الكافية ج 3 ص 411 .

نقول : صيانة الخواص الخمس الشاب دينٌ عالمي ، ينصب لفظة «الخمس» وجوهاً ، وهي نعت لمفعول المصدر المجرور ، وجر هذه الصفة بمراعاة لفظ المفعول الإعرابي ، والنصب بمراعاة موضعه الإعرابي<sup>(202)</sup> .

وهذا المثال الذي أورده عباس حسن غير مستساغ لدى الذوق اللغوي ، وإن كان القياس النحوي ربما أبدى ، الذوق اللغوي يستسيغ أن تقول : صيانة الخواص الخمس دين على الإنسان ، ولكنه لا يستسيغ هذا المثال الذي أورده عباس حسن ، والذي يشبه أمثلة كثيرة معقدة في التركيب والصياغة ، اصططنعها النحاة القدماء لتمران والأحاجي ، وربما كان النحاة القدماء على حق عندما اعتبروا هذا التركيب اللغوي من التراكيب الخاصة بضرورة الشعر وحدها .

#### 4 — نصب المستثنى وجره في الاستثناء غير الموجب

إذا كان الاستثناء تاماً وعمر موجب سواء أكان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً ، جاز في المستثنى النصب والجر عند النحاة في هذه الأمثلة :  
ما مررت بأحد إلا زهداً وزهد ، ما رأيت من أحد إلا زهداً وزهد ، ما مررت بأحد إلا حماراً وحمار .

وقد أسند سيويه النصب في المثال الأول إلى بعض العرب الموثوق بعربيته على لسان يونس وعيسى ، وجر المستثنى منه على اتباعه لما قبل إلا في الحكم الإعرابي والنصب على أصل الاستثناء في المتصل ، وعلى تقدير لکن في الاستثناء المنقطع<sup>(203)</sup> .

#### 4 — 1 — تابع المستثنى بغير أو سوى

المستثنى بعد غير وسوى حكمه الإعرابي دائماً الجر ، فإذا جاء بعد هذا المستثنى المجرور بغير وسوى تابع من التوابع المعروفة جاز فيه وجهان في مثل :

(202) النحو الوافي ج2 ص219 . أوضح المسالك ج2 ص214-215

(203) الكتاب ج1 ص311،315،319 . مساج المسالك ج2 ص399-405 ، الأعمري ، تحقيق محمد عيسى الدين عبد الحميد ، ط3 مكتبة النهضة المصرية .

قام القوم غر زيد وعمرو ، قام القوم سوى زيد وعمرو .

1 — أن يجر هذا التابع مراعاة للفظ المستثنى المجرور .

2 — أن يصب هذا التابع ، وذلك على تخيل أن أداتي الاستثناء — غير  
وسوى — قد حذفنا وحلت محلها — إلا — فنقول : قام القوم إلا زيداً ، وفي  
هذه الحالة يصبح للمستثنى منصوباً مع « إلا » بعد أن كان مجروراً مع سوى  
وغير ، وباء على هذا التخيل والتوهم يصير المستثنى منصوباً ولذا يجوز في  
تأنيده النصب .

واستشهدوا على هذا الجواز الإعرابي بقول الشاعر :

ليس بيني وبين قيس عتاب      غير طعن الكلى وضرب الرقاب  
يجر كلمة « ضرب » المعطوفة على المستثنى « طعن » ونصبها<sup>(204)</sup> .

إن هذا الجواز الإعرابي في أحد شقيه مبني على التوهم وادعاء حلول « إلا » محل  
غير أو سوى ، ونحن لا نملك إلا أن نقول : إن اللمة لا نبني قواعدها وأحكامها على  
التوهم والادعاء ، وإنما على السماع الموثق الصحيح ، ولا ريب أن الاستعمال الشائع قد  
جاء بالجر في تابع المستثنى في هذا الأسلوب .

#### 4 — 2 — الاستثناء بـ «حاشا» و «هذا»

هذه الأدوات تدل على الاستثناء أو نفي المقدرات داخل الحمل ، وهي في  
أصل وضعها أفعال ، فلما استخدمت في الاستثناء جمدت على هذه الصورة ، وهذه  
الأدوات تنقسم إلى قسمين في الاستعمال .

##### أ — عدا وغلا

وهما تستعملان مقرونتين بـ « ما » أو خاليتين منها ، والمطرود فيهما نصب الاسم

(204) الكتاب ج2 ص 344 ، مهاج السالك ج2 ص 442 ، شعر الوقي ج2 ص 347-348 .

المستثنى بعدهما، نقول : قام القوم ما عدنا زيداً وعدنا زيداً، قام القوم ما خلا زيداً وخلا زيداً.

وقد جاء في الكتاب النص على أن بعض العرب قد جر الاسم المستثنى بعد حلا وحدها<sup>(205)</sup>.

ولكن النحاة المولعين بالقياس النظري أجازوا جر الاسم المستثنى بعد ما خلا، وعدنا وما عدنا، فالكسائي والفارسي وتلاميذه ابن جني والريسي أجازوا الجر بـ «ما خلا»، وكذلك أجاز الجرمي الجر بها بـ «ما عدنا»، متكين على القول بزيادة «ما»، وأجاز أبو الحسن الأعفش جر المستثنى بعد هذا<sup>(206)</sup>.

وإذا نصب الاسم المستثنى بعد هاتين الأداتين كانتا من فصيلة الأفعال، وإذا جاء مجروراً كانتا من فصيلة الحروف التي تعمل الجر في الأسماء.

#### ب ـ حاشا

حاشا : عند سيوبه حرف جر ما بعده دائماً وليست باسم، ولا تفترن بها «ما» قال : لو قلت : أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً<sup>(207)</sup>.

وقد أجاز المبرد أن تكون حاشا حرفاً فيجر الاسم المستثنى بعدها، وأن تكون فعلاً فنصب الاسم المستثنى، وهو يتابع في ذلك رأي أبي عمر الجرمي وأبي الحسن الأعفش، وقد نقل عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الشيباني النصب بها، وم تأت مقرونة بـ «ما» إلا في شواهد قليلة لؤلها الحاشا على الشذوذ، أو أن «ما حاشا» ليست دالة على الاستثناء<sup>(208)</sup>.

(205) الكتاب ج2 ص 348-349، المنتصب ج4 ص 426-427.

(206) معاني الحروف ص 106، شرح الرصعي على الكافية ج2 ص 90، شرح المفصل ج8 ص 49، معني اللبيب ج1 ص 133-134.

(207) الكتاب ج2 ص 349-350.

(208) المنتصب ج4 ص 391، شرح المفصل ج2 ص 85، ج8 ص 48 شرح الرصعي ج2 ص 123، معني اللبيب ج1 ص 121-122.

إن القياس النظري والاعتداد بالاستخدامات اللغوية القليلة قد كانا وراء هذا الجواز الإعرابي : نصب الاسم المستثنى وجره بعد ما عدا وما خلا وحاشا وعدا وخلا .

فالقياس المبني على التأويل أجاز جر الاسم بعد ما عدا وما خلا وعدا ، والاستعمال القليل أجاز جر الاسم المستثنى بعد خلا ونصبه بعد حاشا .

إن القاعدة المعيارية المعطردة في الاستعمال والتي جاءت في الكتاب قاعدة ذات شقين بحسب الاستخدام اللغوي :

1 — نصب الاسم المستثنى بعد عدا وخلا وما عدا وما خلا ، وقد جاء جره بعد خلا في استعمال قليل .

2 — جر الاسم المستثنى بعد حاشا ولا تدخل عليها « ما » إلا في كلام محدث أو محاطي أو كما هو تعبير سيويه « لم يكن كلاماً » .

ولكن النحاة المولعين بالقياس والتأويل أبوا إلا نقض أطراف هاتين القاعدتين ، فأجازوا ما أجازوا اعتماداً على سماع قليل ، أو على قياس لم يستند سماع الامة عن العرب أهل اللغة ، والغريب أن ما يقوله سيويه قد صار الاستثناء للقاعدة ، وما أجازوه هؤلاء النحاة قد أصبح القياس والمعول عليه في استخداماتنا اللغوية ومؤلفاتنا النحوية ، ولحق أن ما يقوله سيويه في هذا المقام هو الوجه الذي ينبغي علينا اتباعه ، حماية للغة من هذه التصرحات المشككة والمرهقة ، واتباعاً للمعطردة من كلام العرب .

5 — جر المفعول معه ونصبه

نقول : ما شأن عبد الله وزيد ، وما لعمر و زيد ، الوجه في الاسم الواقع بعد الواو والجر عند سيويه على الإشراك بين الاسمين في العلامة الإعرابية ويجوز النصب فنقول : ما شأن عبد الله وزيداً وما لعمر و زيداً ، على إضمار كان عند سيويه ، والتقدير : ما كان شأن عبد الله وزيداً ، وما كان لعمر و زيداً .



وقد كان ابن يعيش واضح العبارة حين قال: فإن جئت باسم ظاهر نحو قولك: ما شأن عبد الله وزهد، وما لحمد وعمرو، جاز الجر والنصب، والجر أجود لأنه حمل على الظاهر وليس فيه تكلف إضمار، ولا عدول عن الظاهر إلى غيره، والنصب جائز وإن كان مرجوحاً لأن المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه<sup>(209)</sup>.

## 6 - جمع المؤنث السالم المحذوف اللام الواقع موقع المفعول به

يعرب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة إذا كان واقعاً موقعاً يقتضي نصبه مثل: رأيت المسلمات.

ويجوز عند النحاة أن يعرب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة، وأن ينصب بالفتحة إذا كان هذا الجمع محذوف اللام مثل لغة ولغات، وثبة وثبات، بنت وبنا، فنقول: سمعت لغاتهم ورأيت البنات، بالكسر والنصب، قال أبو فليل الهذلي:

فلما جلاها بالأسام تحيرت ثباتاً، عليها ذها وكتابها<sup>(210)</sup>

وجاء في الكتاب ما يثبت أن هذا الاستعمال مروي عن العرب في كلا وجهيه:

قال: ونظير هيات وهيات في اختلاف اللغتين قول العرب: استأصل الله عرقاتهم، واستأصل الله عرقاتهم... وكلاهما عن العرب<sup>(211)</sup>.

وقد روى أبو عمرو بن العلاء هذين الاستعماليين عن العرب فالروايات تذكر أن أبا عمرو قد سأل أبا خيرة عن نطق هذا الأسلوب: استأصل الله عرقاتهم، فقالها بنصب التاء من عرقاتهم، ويبدو أن أبا عمرو لم يعجبه هذا النطق فقال للأعرابي:

(209) شرح الفصل ج 2 ص 51، الكتاب ج 1 ص 309-310.

(210) أوضح المسالك ج 1 ص 68-69.

(211) الكتاب ج 3 ص 292.

هيات لأن جلدك يا أبا خيبة، ولكن الروايات ثبت أن أبا عمرو قد روى بعد ذلك  
النصب والكسر في هذا المثال<sup>(212)</sup>.

## 7 - نصب الاسم بعد لعل وجره

لعل : من الأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد ذكر أبو زيد  
الأنصاري في نواتره بيتاً لكعب بن سعد الخنزي جاء فيه نصب الاسم بعد لعل وجره :

فقلت أدع أخرى وأرفع الصوت دعوة لعل أبا المغوار منك قريب

قال : وهو روى : لعل أبي المغوار وهي الرواية<sup>(213)</sup>.

وقد نسب جر الاسم بعد لعل إلى عقيل، وهم ينتمون إلى قبس عيلان،  
والنصب على أن لعل عاملة عمل إن التوكيدية، والجر على أن لعل حرف جر يعمل  
الجر فيما تلاه من الأسماء.

والنحاة القدامى أمثال سيبويه والمبرد لم يرووا جر الاسم بعد لعل، وقد وصفه  
الرماني وابن الحاجب بالشذوذ، أما النحاة المتأخرون فقد احتملوا بجر الاسم بعد لعل،  
وأصبح من الأساليب المقعدة لها، فابن مالك وشراح ألفيته يعدون لعل من حروف الجر  
التي تجر الاسم بعدها، وجعلوها مع أدوات أخرى في قسم خاص أطلقوا عليه : حرف  
الجر الشبيه بالزائد<sup>(214)</sup>.

وهذا الجواز الإعرابي لا شاهد عليه في مؤلفات النحاة إلا هذا البيت الشعري  
الجميل الذي تعددت روايته .

(212) المصباح ج 3 ص 304، ج 1 ص 304.

(213) النواتر في اللغة ص 37، أبو زيد سعيد بن أسد الأنصاري تحقيق - سعيد الخنزي الشرنوبلي، دار الكتاب  
العربي - بيروت ط 2 1967م، معاني الحروف ص 125.

(214) شرح الرصافي ج 4 ص 373، أوضح المسالك ج 3 ص 7، معاني اليب ج 1 ص 286.

## ثالثاً : ما يجوز فيه الرفع والجـر

### 1 \_ مذ ومنذ بين القاعدة المصيرية والاستعمال

مذ ومنذ أداتان تدلان في العربية على الغاية في الأئونة والأحيان كما قال مسيبويه ،  
وتدخلان على الأسماء والأفعال .

وقد اختلفت لهجات العربية في معاملة الاسم التالي لهما ، فأهل الحجاز يجرّونه  
مطلقاً ، وينو تميم يرفضونه مطلقاً<sup>(215)</sup> .

وقد اتفق النحاة على جواز جر الاسم ورفع بعد هاتين الأداتين ، كما اتفقوا على  
الوجه الذي أول به هذا الجواز الإعرابي ، قال الرماني : ومنها مذ وهي على ضربين :  
أحدهما : أن تكون اسماً ، فإن كانت حرفاً جرت ما بعدها ، وإن كانت اسماً  
ارتفع ما بعدها .

وقال عن منذ : منذ وهي تكون اسماً وحرفاً ، فإذا كانت اسماً ارتفع ما بعدها  
على نحو ما ارتفع بعد مذ ، وإذا انجر ما بعدها كانت حرفاً<sup>(216)</sup> .

وللنحاة حول هاتين الأداتين كلام طويل ، وكذلك حول الوجه الإعرابي المختار  
بعدهما ، وهو كلام جدلي في الغالب لا طائل من ورائه ، وقد كان الرضي مصيباً كبد  
الحقيقة وأقرب النحاة إلى تمثل الواقع اللغوي عندما قال :

« ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها أصلاً ، ولا تصبغ إلى  
ما ترى في بعض الكتب : أن بين الجر والرفع في المعرفة فرقاً معنوياً ، نحو ما رأيت منذ يوم  
الجمعة ، وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع ، فإن ذلك  
وهم »<sup>(217)</sup> .

(215) شرح الرضي جـ 3 ص 208 .

(216) معاني الحروف ص 103-104 ، شرح المفصل جـ 4 ص 94 ، جـ 8 ص 44 ، مغني اللبيب جـ 1 ص 339 .

(217) شرح الرضي على الكافية جـ 3 ص 214 .

الاستعمال على ألسنة العرب في هذا المقام واضح والمعنى بين لا لبس فيه ، ولكن النحاة وقد سيطرت على أذهانهم نظرية العامل ومحاولة إيجاد فرق ما بين استعمال هجى ، واستعمال طجى آخر ، حول أسلوب معين متحد الدلالة والتركيب ، قد كدوا أذهانهم وأتعبوها فيما لا طائل من ورائه مما عاد على اللغة بالتحقيد والالتواء ، وقد كان الرصي محقاً عندما وصف جعل النحاة حول هذا الأسلوب بالوهم ، قاناً لأفهم من قولنا : ما رأيتك مد يوم — بالحر والرفع — وما رأيتك منذ يوم الجمعة — بالرفع والجر — إلا معنى واحداً محمداً ، وهو أن رؤيتي لهذا الشخص قد انقطعت مد يوم أو منذ يوم الجمعة .

#### 1 — 1 — تابع الاسم التالي لمد ومنذ

أجاز الرصي وحده ، من بين النحاة الموجودة مؤلفاتهم بين يدي ، في تابع الاسم التالي لمد ومنذ وجهين إصرايين :

1 — أن يجر هذا التابع أو يصب إذا كان الاسم الواقع بعد مد ومنذ مجروراً مثل : ما رأيتك مد سنة ويوم ، يجر لفظة « سنة » أما لفظة « يوم » فيجوز فيها الجر عطفاً على الاسم قبلها ، ويجوز فيها النصب عطفاً على لفظة « مذ » نفسها لأنها ظرف منصوب .

2 — أن يرفع هذا التابع أو يصب إذا كان ما بعد مد أو منذ مرفوعاً ، مثل : ما رأيتك مد يوم الخميس ويوم الجمعة ، يرفع لفظة « يوم الخميس » أما المصطوف وهو لفظة « يوم الجمعة » فيجوز فيه الرفع تبعاً لما عطف عليه في الإعراب ، ويجوز فيه النصب بالعطف على لفظة « منذ » المنصوبة بالظرفية .

ثم وصح الرصي بعد ذلك قاعدة تفضيلية عامة لكل من الجوازيين فقال : إذا وافق المصطوف ما بعد مد في كونه لأول المدة أو لمجموع المدة ، فالعطف على الاسم الواقع بعد مذ أولى ، وإن لم يوافق فالعطف على مد أولى .

## 1 — 2 — الاسم المعطوف على جملة فعلية مصدرية مذك

جاء في شرح الرضي : قال البصريون بناء على مذهبهم — وهو أن الرمان مقدر قبل الحملة التي بعد مذ — يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف نحو : مذ قام زيد ويوم الجمعة ، أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر ، والنصب على معنى : مذ قام زيد ، لأن معناه « من زمان قيام زيد » ، أو على تقدير فعل آخر أي : وما رأيت يوم الجمعة ، وعلى ما ذكرنا لا يجوز إلا المعطف على مذ ، إذ لا زمان مقدر بعده <sup>(218)</sup> .

إن هذه الحوارات الإعرابية جوازات مفتعلة مبنية على القياس والصناعة السخيفة التي من أهم مبادئها جواز الاتباع على اللفظ ، وجواز الاتباع على الموضع المتوهم ، أما السماع والرواية عن العرب فلا ذكر له في هذا المقام .

إن مذ أو منذ أداة تحمل معنى محوياً ، ولكنها غير ذات موقع إعرابي حتى يصح أن نعطف عليها مثلاً ، هي أداة مثل « إلى » أو « في » التي يقول النحاة إنها لا محل لها من الإعراب .

## 2 — تابع المستثنى بـ « غير » في الاستثناء غير الموجب

نقول : ما قام القوم غير زيد وعمرو ، فيحور عند النحاة جر الاسم المعطوف على المستثنى بغير ورفعه ، أما الجر معطفاً على الاسم المستثنى المحرور ، وأما الرفع فبناء على حلول « إلا » محل « غير » وأنها في معناها ، وإذا حلت « إلا » محل « غير » في هذا المثال كان الراجع عند النحاة رفع المستثنى ، وعلى ذلك يرفع الاسم المعطوف ، وأجاز بعض النحاة أن تكون معطوفة على موضع الاسم المستثنى الإعرابي .

قال سيوطي : زعم الخليل رحمه الله ويونس جيماً أنه يحور : ما أتاني غير زيد وعمرو — فالوجه الجر — وذلك أن « غير زيد » في موضع « إلا زيد » وفي معناه فحصلوه على الموضع <sup>(219)</sup> .

(218) شرح الرضي على الكافية ج 3 ص 218 .

(219) الكتاب ج 2 ص 344 ، مباح السالك ج 2 ص 442 .

والنحاة القدامى لم يميزوا في هذا الأسلوب — ما قام القوم غير زيد وعمرو — إلا  
 الجر السماعي والرفع القياسي في لفظة «عمرو»، وخالفهم في ذلك نحوي محدث هو  
 عباس حسن، فأجاز الرفع والجر والنصب في الاسم المعطوف، قال: ومثل: ما جاء  
 الفائزون غير محمود وحسن أو حسناً أو حسن، لأننا لو وضعنا الأداة «إلا» مكان  
 الأداة «غير» لحاز في المستثنى الذي كان مجروراً بعد غير أمران بعد مجيء إلا هما -  
 النصب على الاستثناء والرفع على البدلية، هكذا: ما جاء الفائزون إلا محموداً أو  
 محمود، فيجوز في تابع الأمران: النصب والرفع، وهذا يجري أيضاً في تابع المستثنى  
 بكلمة «غير» التي تجيء في مكان «إلا»، فيجوز فيه الأمران إضافة إلى جره، ومعنى  
 هذا أن كلمة «حسن» وهي المعطوفة في المثال السالف يجوز فيها الجر والنصب  
 والرفع<sup>(220)</sup>.

والمصادر النحوية القديمة التي بين يدي لا تحير في هذا المثال إلا الجر سماعاً  
 والرفع قياساً، وإن كان القياس النحوي يميز ما ذهب إليه عباس حسن من جواز  
 النصب في هذا المثال أيضاً، وقد قلنا في موضع سابق إن هذا الجواز القياسي مبني على  
 إعراب توهمي لا يصح إلا في ذهن المجرّد.

والملاحظ أن عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» يعتمد إلى الضرورات  
 الشعرية وإلى الأساليب القليلة الشادة فيحكم عليها بالصحة والاطراد في الاستعمال،  
 كما أنه يوسع من دائرة الاستعمالات اللغوية المجارة قياساً من قبل النحاة القدامى.

### 3 — إضافة المصدر إلى فاعله ومجيء تابع بعده

المصدر قد يضاف إلى فاعله كما في قول الشاعر:

وأقتل داء رؤية العين ظالمها يميء ويتلى في المحافل حمده

فقد أضيف المصدر «رؤية» إلى فاعله «العين» ويقول النحاة: إن هذا الفاعل  
 له محلا إعرابيان: محل لفظي وهو الجر ومحل موضعي وهو الرفع.

(220) النحو الوافي ج2 ص 348.

وبمراعاة اللفظ والموضع الإعرابي لفاعل المصدر المضاف يجوز في تابعه الجر والرفع :

1 — نقول : مصاحبة المرء العاقل العقلاء أكرم ، فيجوز في لفظة « العاقل » الواقعة وصفاً لفاعل المصدر المضاف « المرء » الجر بمراعاة اللفظ الإعرابي لهذا الفاعل والرفع بمراعاة موضعه الإعرابي لأن المصدر يعمل عمل فعله فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً .

2 — ونقول : عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، لفظة « بعضها » هنا بدل من فاعل المصدر المضاف « البيوت » لذا يجوز فيها الجر والرفع .

قال الفراء : ممن رفع رد البعض إلى تأويل البيوت لأنها رفع ألا ترى أن المعنى : عجبت من أن تساقطت بعضها على بعض ، ومن خفض أجراه على لفظ البيوت كأنه قال : من تساقط بعضها على بعض <sup>(221)</sup> .

3 — قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَرًا أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ نَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ <sup>(222)</sup> .

القراءة العامة بجر الأسماء المعطوفة على فاعل المصدر المضاف وقد قرأ الحسن البصري « والملائكة والناس أجمعون » بالرفع <sup>(223)</sup> .

وهذا الجواز الإعرابي لم يذكره إلا الفراء وعباس حسن ، وإن كنت على يقين من أن عباس حسن لم يقل بهذا الجواز الإعرابي ، إلا عندما وجدته في أحد كتب الشروح والمحواشي مثل حاشية الصبان وحاشية الحفري .

وهذا الجواز الإعرابي في أحد وجوهه لا دليل عليه إلا هذه القراءة المروية عن الحسن البصري .

(221) معالي القرآن ج 1 ص 96-97 ، البحر القرآني ج 3 ص 218-219 .

(222) البقرة 161 .

(223) معالي القرآن ج 1 ص 96 ، المصنف ج 1 ص 116 .

## رابعاً : ما يجوز فيه الجزم والرفع

هذا الجواز الإعرابي خاص بالأفعال والأفعال المضارعة وحدها، لأن الأسماء لا يدخلها الجزم في لغة العرب، ولأن الأفعال الماضية والثالثة على الطلب مسببة عند النحاة

### 1 - المعطف به ثم الواو والفاء، على جواب الشرط بعد انقضاءه

إذا عطف فعل مضارع بـ ثم أو الواو أو الفاء على جواب الشرط بعد انقضاء الجملة الشرطية مثل قوله تعالى ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يَوْلُوكُمْ الْأَذْيَارَ ثُمَّ لَا يُغْنِي عَنْكُمْ﴾<sup>(224)</sup>، جار في هذا الفعل: الجرم والرفع، وقد جاء الرفع والنصب بعد ثم في القرآن الكريم، فالرفع كما في الآية السابقة، والنصب كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَقُولُوا نَسْتَعِينُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْتًا لَكُمْ﴾<sup>(225)</sup>.

وعند النحاة يجوز جزم الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط المنقضي بالفاء أو الواو، ورفع ونصبه، وقد وصف نصب الفعل المضارع في هذه الحالة بالقبح عند المبرد، وبالضعف عند سيويه والرضي.

وإذا كانت جملة جواب الشرط مصدرية بالفاء حاز جزم الفعل المضارع ورفع بعد الفاء والواو<sup>(226)</sup>.

وقد جاءت القراءات القرآنية المتصلة بالسند دالة على جزم الفعل المضارع بعد الفاء والجواب غير مقترن بها، كما جاءت بجزم الفعل المضارع ورفع بعد الواو والجواب مقترن بالفاء:

1 - قال تعالى ﴿وَإِنْ تُبْسِلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْمِصُوا بِحَاسِبِكُمْ

(224) آل عمران 111

(225) عم 38

(226) الكتاب ج 2 ص 89-92.



به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء»<sup>(227)</sup> قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر المدني ويعقوب الحضرمي «فيغفر ويعذب» بالرفع، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بجزم الفعلين<sup>(228)</sup>.

2 — قال تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا  
لِافْقَاءٍ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَتُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(229)</sup> قرأ ابن عامر  
وحمص عن عاصم «ويكفر» بالياء والرفع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن  
عاصم «ويكفر» بالنون والرفع، وقرأ نافع وحمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر «ويكفر»  
بالنون والجزم<sup>(230)</sup>.

3 — قال تعالى ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَنْذِرْهُمْ فِي  
سُجَّتِهِمْ يَنْفَعُهُمْ﴾<sup>(231)</sup> قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر وابن كثير وأبو عمرو  
«وينذرهم» بالنون والرفع، وقرأ يعقوب وعاصم «وينذرهم» بالياء والرفع، وقرأ حمزة  
والكسائي وخلف «وينذرهم» بالياء والجزم<sup>(232)</sup>.

والساعة يقولون: إن الرفع والجزم والنصب جائز في مثل قولنا: إن تررتي أزرك  
وأحسن إليك، بناء على أن العاء عاطفة في حالة الجرم ودالة على الاستئناف والتقطع في  
الرفع، وعلى السببية في النصب وكذلك الواو<sup>(233)</sup>.

(227) البقرة 284.

(228) النشر ج2 من 237، حجة القراءات من 152.

(229) البقرة 271.

(230) النشر ج2، من 236، حجة القراءات من 147-148.

(231) الأعراف 186.

(232) النشر ج2 من 273، حجة القراءات من 303-304، معاني القرآن ج1 من 86-87.

(233) شرح الرضي على الكافية ج4 من 107 من 120.

## 2 — وقوع الفعل المضارع في جواب الأمر

إذا وقع الفعل المضارع في جواب الأمر جاز فيه الحرم والرفع :

- 1 — قال تعالى ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ ﴾<sup>(234)</sup> مجزوم الأفعال المضارعة الواقعة بعد فعل الأمر .
- 2 — قال تعالى ﴿ ذَرَهُمْ فِيْ خُوضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾<sup>(235)</sup> برفع الفعل المضارع .

والحرم عند النحاة على تقدير أن هذا الأسلوب أسلوب شرط ، والشرط مجزوم فعله وجوابه ، وهذا التوجيه مأثور عن الخليل بن أحمد ، فقد قال : إن الجواب يسجزم إذا قلت : التني آتاك ، لأن معناه : إن يكن منك إتيان آتاك .

والرفع عند سيويه على وجهين :

أ — على الابتداء والاستئناف .

ب — على جعل الفعل المضارع في موضع اسم مشتق والجملة دالة على الحال<sup>(236)</sup> .

وقد جاءت القراءات القرآنية الصحيحة والمتصلة بالسند دالة على جواز جزم الفعل المضارع ورفع في جواب الأمر :

- 1 — قال تعالى ﴿ وَأَنبِئْ هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾<sup>(237)</sup> قرأ عاصم وحمة برفع « يصدقني » وقرأها بقية القراء العشرة بالجزم<sup>(238)</sup> .

(234) الحجر 3

(235) الأنعام 91

(236) الكتاب جـ 3 ص 95-96، 98-99، معاني القرآن جـ 1 ص 157-162، شرح الرصعي على الكافية جـ 4 ص 119-120 .

(237) القصص 34 .

(238) النشر جـ 2 ص 348، حجة التوقيف ص 545-546 .

- 2 — قال تعالى ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾<sup>(239)</sup> قرأ أبو عمرو والكسائي ويحيى بن وثاب والأعمش « يرثني ويرث » بالجرم ، وقرأها بقية القراء العشرة بالرفع<sup>(240)</sup> .
- 3 — قال تعالى ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَمَسُّ لَتَنْخَافُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى ﴾<sup>(241)</sup> قرأ حمزة الزيات ويحيى بن وثاب « لا تخف » بالجرم ، وبقية القراء العشرة بالرفع<sup>(242)</sup> .

### 3 — اقتران جواب الشرط المضارع المنفي بالفاء

جواب الشرط المضارع يأتي في العربية غير مقترن بالفاء ومقترناً بها وهو مثبت أو منفي بـ « لا » النافية :

- 1 — قال تعالى ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ آتٍ يَخْلُبُوكَ الْقَبِيرَ ﴾<sup>(243)</sup> .
- 2 — قال تعالى ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾<sup>(244)</sup> .
- 3 — قال تعالى ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾<sup>(245)</sup> .
- 4 — قال تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾<sup>(246)</sup> .

والقياس والاستعمال المطرد هو جزم الفعل المضارع الخالي من الفاء ، وكذلك المنفي بأداة النفي « لا » ، ورفع الفعل المضارع المثبت المقترن بالفاء ، أما الفعل

(239) مريم 63 .

(240) النشر ج2 ص 317 ، حجة القراءات ص 438 ، معالي القرآن ج1 ص 158 .

(241) طه 77 .

(242) معالي القرآن ج1 ص 161 ، النشر ج2 ص 321 ، حجة القراءات ص 459-458 .

(243) الأنعام 66 .

(244) النمل 95 .

(245) الأنعام 25 .

(246) يونس 104 .

المضارع المنفي بلا والمتن بالفاء والواقع في جواب الشرط، كما في الآية الرابعة فإنه يجوز فيه الحزم والرفع.

5 — قال تعالى ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا﴾<sup>(247)</sup> قرأ ابن كثير للمكي «فلا يخف» بالجرم وبقيّة القراء العشرة بالرفع<sup>(248)</sup>.

6 — قال تعالى ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾<sup>(249)</sup> القراءة العامة جاءت بالرفع، وقرأ الأعمش الكوفي «فلا يخف» بالجرم<sup>(250)</sup>.

وقد أؤكد هذه القراءات على أن «لا» — في حالة رفع الفعل المضارع بعدها — دالة على النفي، وأنها — في حالة جزمه — دالة على النهي، ولا أعتقد أن هذه الآيات يفهم منها الدلالة على معنى «النهي».

ويبدو أن الشائع في الاستعمال رفع الفعل المضارع المنفي به «لا» والمتن بالفاء عند وقوعه جواباً للشرط، فهذا الاستعمال قد جاء أربع مرات في القرآن الكريم، جاء الفعل المضارع في اثنين منهما مرفوعاً، وجاءت القراءة المستفيضة بالرفع في الآخرين الآخرين.

والنحاة لا ينصون على هذا الجواز الإعرابي الولد في قراءة القرآن الكريم في مؤلفاتهم.

#### 4 — الإبدال من جواب الشرط المضارع المجزوم

قد يأتي في أسلوب الشرط إبدال فعل مضارع متأخر من جواب الشرط المضارع المثبت والخالي من الفاء أو متوسط من فعل الشرط، كما في قوله تعالى

(247) طه 112

(248) النشر ج2 ص 322، حجة قراءات ص 466.

(249) احن 13.

(250) الكشف ج4 ص 149.

﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴾<sup>(251)</sup> ، وكما في قول الشاعر :

متى تأتينا تلعم بنا في ديارنا      تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً

ويجوز عند النحاة في هذا الأسلوب جزم الفعل المضارع الواقع بدلاً ورفعاً .

وقد جاءت القراءة القرآنية دالة على جواز رفع ونصب الفعل المضارع المبدل من جواب الشرط ، فالآية السابقة قد قرئت بالوجهين ، قرأ ابن كثير ويعقوب وأبو جعفر « يضاعف » و « ويخلد » بجزم الفعلين وتشديد عين الأول ، وقرأ ابن عامر « يضاعف له العذاب ويخلد » برفع الفعلين وتشديد الفعل الأول ، وقرأ أبو بكر عن عاصم « يضاعف له العذاب ويخلد » برفع الفعلين وجعل الأول على صيغة « فاعل » ، وكذلك قرأ بقية العشرة إلا أنهم جزموا الفعلين<sup>(252)</sup> .

وسببونه لم يشر إلى جواز الرفع في هذا الأسلوب عندما سأل الخليل بن أحمد عن الآية السابقة<sup>(253)</sup> .

وإذا توسط الفعل المضارع المبدل بين فعل الشرط وجوابه كما في البيت جاز فيه عند النحاة الجزم والرفع ، بشرط أن يكون هذا الفعل في معنى فعل الشرط ، مثل : إن تأتني تمشي أمش معك ، فالفعل المضارع تمشي في معنى الشرط لأن المشي ضرب من الإتيان .

وإذا كان الفعل المتوسط بين الشرط وجوابه من غير معنى الفعل الأول لم يجوز فيه عند النحاة إلا الرفع على الحالية ، مثل : إن تأتني تضحك أكرمك ، ولا يجوز في الفعل تضحك الجزم عند النحاة إلا على بدل العلق أو النسيان<sup>(254)</sup> .

(251) المرفأ 68، 69

(252) النشر ج 2 ص 334 ، حجة القراءات ص 514 ، معاني القرآن ج 2 ص 273

(253) الكتاب ج 3 ص 87 .

(254) شرح المفصل ج 7 ص 53-54 ، الكتاب ج 3 ص 87 .

## 5 — العطف على جواب الشرط المجزوم بلم أو جواب الشرط الماضي

إذا كان جواب الشرط مصدرأ بـ لم أو النافية مثل : إن تأتني لم آتك ، جاز في الفعل المضارع المعطوف على هذا الجواب : الرفع والجزم .  
قال سيبويه : ومثل ذلك : إن أتيتي لم آتك وأحسن إليك ، فالرفع الوجه إذا لم نعمله على لم<sup>(255)</sup> .

كما أن جواب الشرط إذا كان ماضياً جاز في الفعل المضارع المعطوف عليه الرفع والجزم ، مثل : إن تزرتني زرتك وأكرمك ، برفع أكرمك وجزمه ، والجزم في هذا الأسلوب هو الأكثر عند الرضي<sup>(256)</sup> .

وهذا الأسلوب قليل لم يأت في القرآن الكريم إلا والفعل الماضي مقترن بالفاء وقد ، مثل قوله تعالى ﴿ إِنْ يَنْسَخْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾<sup>(257)</sup> وقد حكم عليه النحاة بالجواز في ضرورة الشعر وحدها إلا ابن مالك ، وتابعه عباس حسن ، إذ أجاز وقوع الفعل الماضي جواباً للشرط في النثر وحال السعة ، مستنداً على ذلك بورود هذا الأسلوب في الحديث النبوي ، وذلك لم يمه من الحكم عليه بالقبه<sup>(258)</sup> .

## 6 — وقوع الفعل المضارع جواباً لفعل الشرط الماضي

كثيراً ما يقع فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً كما في قوله تعالى ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ خَرْثَ الْأَجْرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي خَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ خَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾<sup>(259)</sup> .

وفي مثل هذا الأسلوب يجوز عند النحاة جزم فعل الشرط المضارع ورفع ،

(255) الكتاب ج 3 ص 91 .

(256) شرح الرضي على الكافية ج 4 ص 108 .

(257) آل عمران 140 .

(258) شواهد قريش ص 14-17 ، البحر الوالي ج 4 ص 473 .

(259) الشورى 20 .

ولا يفرقون بين ما إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى كما في الآية الكريمة، وبين ما إذا كان فعل الشرط مضارعاً لفظاً ماضياً معنى، كأن تدخل على الفعل المضارع أداة النفي «لم» التي قلب دلالة على الزمن من المضارع إلى الماضي مثل: من لم يتعود الصبر تؤدي به العوادي، فيجوز في جواب الشرط «تؤدي» الرفع والجزم.

وجزم الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط المصدر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى، أو معنى فقط هو الأحسن، وجعله ابن هشام قوياً، وهذا التفضيل لا ينفي حسن الرفع في هذا الأسلوب عندهم، وإن كان تعبير سيويه يوحى بقلة الرفع في هذه الحالة<sup>(260)</sup>.

والقراءة القرآنية لم تأت إلا بجزم جواب الشرط المضارع عندما يكون فعل الشرط ماضياً.

### خامساً: ما يجوز فيه الجزم والنصب

هذا النوع من الجوازات الثنائية خاص بالفعل المضارع وحده، وهو أقل هذه الجوازات النحوية وروداً في النحو العربي.

#### 1 - العطف على جواب التحضيض المقترن بالفاء

يجوز نصب الفعل المضارع وجزمه إذا عطف على جواب التحضيض المصدر بفعل مضارع والمقترن بالفاء.

والنصب عطفاً على الفعل المضارع الواقع بعد الفاء لأنه منصوب بأن مضرة لوقوعه في جواب التحضيض كما يقول النحاة.

والجزم عطفاً على موضع الفاء، فموضعها الجزم عند النحاة<sup>(261)</sup>.

وقد جاءت القراءة القرآنية للتصلة المستند دالة على صحة نصب الفعل المضارع وجزمه في هذا الأسلوب.

(260) أوضح للمالك ج 4 ص 206، النحو الوافي ج 4 ص 471، الكتاب ج 3 ص 66، 68.

(261) الكتاب ج 3 ص 180، شرح المفصل ج 7 ص 56.

قال تعالى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(262)</sup> قرأ أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن مسعود وابن محيص والأعمش والحسن البصري وابن أبي إسحاق الحضرمي ومجاهد وابن جبير وأبو رجاء ومالك بن دينار «فأصدقت وأكون» بنصب الفعلين، وقرأ نافع وابن كثير وعاصم وحمرزة والكسائي وابن عامر وأبو جعفر المدني ويعقوب وخلف «فأصدقت وأكن» بنصب الأول وجزم الثاني<sup>(263)</sup>.

وقد فسر الخليل وسيبويه جزم الفعل المضارع في هذا الأسلوب بأنه على التوهم، قال: لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جرموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا<sup>(264)</sup>.

واللغة لا تفسر على أساس التوهم، فأصحاب اللغة لا يتوهمون، وإنما يراعون عرفاً لغوياً اجتماعياً ساد في بيئاتهم وأتقنوه بالمران والسليقة.

## 2 — توسط الفعل المضارع بين فعل الشرط وجوابه

إذا وقع الفعل المضارع متوسطاً بين فعل الشرط وجوابه، وكان مقترناً بالفاء أو الواو، جاز عند النحاة نصب الفعل المضارع المتوسط وجزماً، والوجه عند النحاة هو جزم الفعل المضارع المتوسط، قال الشاعر:

ومن يقترب منا — ويخضع — نؤوبه      ولا يخشى ظلماً ما أقام ولا مضماً  
وقال زهير:

ومن لا يقدم رجله مطمئنة      فيثبتها في مستوى الأرض يزلق

الرواية جاءت بنصب الفعل المضارع المقترن بالواو أو الفاء في هذين البيتين مع

(262) المناقرن 10

(263) النشر ج 2 ص 388، معاني القرآن ج 1 ص 87 ج 3 ص 140، البحر المحيط ج 8 ص 373، المجموع لأحكام القرآن ج 18 ص 131.

(264) المكاتب ج 3 ص 101، معاني القرآن ج 3 ص 140.



توسطه بين فعل الشرط وجوابه ، والنحاة يرون أن الجزم هو الوجه في هذه الحالة ووجهه بالقول : إن الواو أو الفاء حرفا عطف وقد عطفوا الفعل المضارع على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ، والنصب جائز على أن الواو دالة على المعية ، والفاء على السببية ، وقد نصب الفعل المضارع بعدهما بأن مضمرة <sup>(265)</sup> .

والجزم هو المشهور في القرآن الكريم وقراءاته في العمل المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجوابه والمفترون بالواو أو ثم :

1 - قال تعالى ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ <sup>(266)</sup> .

2 - قال تعالى ﴿ وَ مَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ <sup>(267)</sup> .

قال ابن مالك « قرئ بجزم » يدرکه » ورفعه ونصبه ، والجزم هو المشهور والذي قرأ به السبعة ، وأما الرفع والنصب فتأذان <sup>(268)</sup> .

والنحاة لا يذكرون « ثم » في هذا الأسلوب ، وإن نسب عباس حسن إلى أهل الكوفة أنهم يعاملون ثم معاملة الواو والفاء في جواز نصب وجزم الفعل المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجوابه ، ولا يذكر سيويه والرضي وابن هشام جواز رفع الفعل المضارع في هذا الأسلوب ، وقد نص عباس حسن على جواره ، قال : ويرى المحققون أن رفع المضارع المتوسط بين جملتي الشرط والجواب جائز بعد حرف عما سبق <sup>(269)</sup> .

وأهل التحقيق مصطلح يطلق على النحاة المتأخرين وخاصة ابن مالك ومن جاء بعده .

(265) الكتاب ج 3 ص 88-89 ، شرح الرمي على الكافية ج 4 ص 107 ، أوضح المالك ج 4 ص 213-214

(266) يوسف 90 .

(267) النساء 100

(268) شراهد التوضيح والتصحيح ص 164-165 .

(269) النحو الوافي ج 4 ص 479

### 3 — وقوع الفعل المضارع في جواب النهي

جاء في الكتاب هـ وتقول : لا تملدها فتشققها ، إذا لم تحمل الآخر على الأول ، وقال عز وجل ﴿ لَا تَمْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْجَنَكُمْ ﴾<sup>(270)</sup> .

وتقول هـ لا تملدها فتشققها ، إذا أشركت بين الآخر والأول كما أشركت بين الفعلين في لم<sup>(271)</sup> .

الفعل المضارع الواقع في جواب النهي يجوز نصبه وجزمه عند سيبويه .

والنصب على اعتبار أن الفاء دالة على المصيبة وأن مضمره ، والجزم على اعتبار أن الفاء حرف عطف ، وقد عطفت فعلاً مضارعاً على فعل مضارع مجزوم بلا الناهية .

---

(270) مل 61

(271) الكتاب ج 3 ص 34



## الفصل الثاني

### الجوازات الثلاثية

أولاً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجر .  
ثانياً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم .

## أولاً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجذر

الجوازات الثلاثية تعتبر قليلة الوجود في أساليب النحو العربي إذا قسناها بالجوازات الثنائية، وهي جوازات يبي كثير منها على القياس النظري وعلى التوجيه الإعرابي، الكسائي مثلاً يميز في هذا البيت :

أم كيف ينفع ماتعطي الملقوق به      رثمان أنف إذا ما ضن بالبين  
النصب والرفع والجذر في لفظة « رثمان » فالنصب بالفعل تعطي، والرفع بالفعل ينفع، والجذر برده على الماه المجرورة في « به » .

وأبو العباس يحيى بن ثعلب يميز أن ينشد هذا البيت :

ماتنقم الحرب العوان مني      بأزلي عامين حديث مني  
بالنصب والرفع والجذر في لفظة « بأزلي » ووجه النصب على الحالية، والرفع على الاستئناف، والجذر على الاتباع<sup>(1)</sup> .

وابن مالك يميز النصب والرفع والجذر في لفظة « الصور » الواردة في حديث

عمر :

---

(1) معجم الأدباء ج 3 ص 183-184، ج 2 ص 110-111، ياقوت بن عبد الله الحموي، مشر: طبعه بن  
صمويل مرجليوث، مطبعة دار المأمون، ط 1 الأخيرة .

قال عمر : إنا لا ندخل كتابهم من أجل التماثيل التي فيها الصور ، فالجر على البدل ، والنصب بإضمار « أعني » والرفع بإضمار مبتدأ<sup>(2)</sup> .

وقد تعرضنا في الفصل السابق لذكر عدد من الحركات الثلاثية المحارة قياساً أو بناء على استعمال قليل مثل :

- 1 — إجازة النصب والرفع والجر في الاسم التالي لأداة التشبيه « كأن » عندما تخفف مونها : كأن طيرة تعطو إلى ولىق السلم .
- 2 — إجازة النصب والرفع والجر في الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء التوكيدية : ليس زيد بكاتب ولا قارئ .
- 3 — إجازة النصب والرفع والجر في الاسم المعطوف على المستثنى بغير في الاستثناء التام بغير الموجب : ما قام أحد غير محمد وعلي .
- 4 — إجازة النصب والرفع والجر في الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط المجزوم مثل : إن تزرتني أزرك وأحسن إليك .
- 5 — إجازة النصب والرفع والجر في الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط مثل : من يذاكر ويجهد ينجح .

#### 1 — وقوع الاسم بعد حتى

حتى : تدل في العربية على انتهاء العاية والمبالغة فيها ، وهي تدعمل على الأسماء والأفعال ، والفعل المضارع يأتي منصوباً ومرفوعاً بعدها ، ويجوز في الاسم التالي لها في هذين المثالين : لقيت القمر حتى زهداً لقيت ، أكلت السمكة حتى رأسها ، النصب والرفع والجر ، فلفظة زيد في المثال الأول تنصب على اعتبار أن حتى حرف عطف مثل الواو معنى وعملاً ، أو أن تنصب على إضمار فعل دل عليه المذكور بعدها : لقيت زهداً لقيت ، والأسلوب بقاء على هذا التوجيه الذي ذكره الرماني من أساليب الاشتعال ، ونجر على اعتبار أن حتى أداة تعمل الجر فيما تلاها من الأسماء ، وهي محمولة في العمل

(2) شواهد التوضيح ص 198 .

والمعنى على أداة الجر «إلى»، وترفع على اعتبار أن حتى ابتدائية تبدأ بعدها الجمل وتستأنف، فزيد مرفوع بالابتداء والجمله بعده في محل رفع خبره.

ولفظه رأس في المثال الثاني مرفوعة بالابتداء وتعيها محذوف دل عليه الفعل السابق «أكلت»، والنصب على أن حتى عاطفة مثل الواو، والجر على أنها حرف جر مثل إلى معنى وعملاً<sup>(3)</sup>.

وسبويه بعد أن ذكر النصب في المثال الأول وتوجيهه نصاً على أن الجر فيه حسن ووصفه بأنه عربي، كما ذكر جواز الرفع فيه ويبدو أن جواره مبني على القياس<sup>(4)</sup>.  
وقد أورد النحاة شاهداً على هذا الجواز قول ابن مروان النحوي:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله      والسزد حتى نعله ألقاه

وقد رواه سبويه بجر لفظة «نعله» الواقعة بعد حتى، أما النحاة اللاحقون فقد قالوا إنه يروى بالجر والنصب والرفع، فالجر على جعل حتى حرف جر مثل إلى، والرفع على الابتداء والاستئناف والنصب على جعل حتى عاطفة، أو على الاشتغال وإضمار فعل يفسره المذكور<sup>(5)</sup>.

حتى : أداة تدل على انتهاء الغاية والمبالغة فيها، ولكن مجيء الاسم بعدها منصوباً ومرفوعاً ومجروراً ألجأ النحاة إلى الاختراض والتأويل، فجعلوها مرة عاطفة كالواو معنى وعملاً مع بعض الفروق بينهما، وجعلوها مرة أخرى أداة جر مثل «إلى» معنى وعملاً مع وجود بعض الفروق بينهما، ومرة ثالثة أداة ابتدائية مهملة تستأنف بعدها الجمل، ونظرية العامل هي التي قادت النحاة إلى كل هذه التوجيهات والتأويلات، حتى أداة غير مختصة لذا لا يجوز أن تعمل إلا بالحمل على غيرها من الأدوات، وكما نرى فإن حتى من خلال هذه التأويلات قد أصبحت من المباني الدالة على معان متعددة، وهي ليست كذلك، وإنما تدل على معنى محدد لا يتغير بتغير العلامة الإعرابية الظاهرة

(3) معاني الحروف ص 120، معنى اليب ج 1 ص 130.

(4) الكتاب ج 1 ص 97-96.

(5) شرح المفصل ج 8 ص 20.



على الاسم بعدها، وهو الدلالة على الغاية وانتهائها، وقد يؤكد ذلك قول ابن يعيش الحلبي تعليقا على هذا المثال: «أكلت السمكة حتى رأسها» وفي الأوجه الثلاثة الرأس مأكول<sup>(6)</sup> وهو محق في هذا الفهم ومن العبث أن نذهب منذهب الفراء الذي يرى أن حصص الرأس في مثل هذا الأسلوب يدل على أنه لم يؤكل بناء على أن حتى مثل «إلى» معنى وعملاً<sup>(7)</sup>.

والنحاة لا يجيرون في كل أسلوب يأتي فيه بعد حتى اسم النصب والرفع والجرح، فأهل البصرة كما ذكر ابن هشام يسمون رفع الاسم بعد حتى في قولنا: «أكلت السمكة حتى رأسها»، بدعوى أن الخبر غير مذكور، ويقولون إنه يجب ذكر الخبر في حالة رفع الاسم التالي لها فنقول: «أكلت السمكة حتى رأسها مأكول».

وبناء على هذا المقياس قالوا إن رفع الاسم الواقع بعد حتى في هذا البيت:

عممتهم بالندى حتى غوائهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد  
شاذ لعدم ذكر الخبر، وأجازوا فيه النصب والجرح<sup>(8)</sup>.

ويذكر ابن هشام أن المعطى يحى قليل، وأهل الكوفة يكرهونه البتة<sup>(9)</sup>.

وهذا التعميم ياتقضه ما جاء في «معاني القرآن» للفراء قال «فإن كانت الأسماء التي بعدها — أي حتى — قد رفع عليها من الخفض والرفع والنصب ما قد وقع على ما قبل حتى ففيها وجهان:

الخفض والاتباع لما قبل حتى، من ذلك: قد ضربَ القومُ حتى كبيرهم وحتى كبيرهم، وهو مفعول به في الوجهين قد أصابه الضرب<sup>(10)</sup>.

(6) المرجع السابق ج 8 ص 20

(7) معاني القرآن ج 1 ص 137.

(8) معنى اليب ج 1 ص 130.

(9) المرجع السابق ج 1 ص 128، شرح الصريح على التوضيح ج 2 ص 141، الصاحي في فقه اللغة ص 151، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: د. مصطفى الشوي، مطابع بدران وشركاه بيروت 1964م.

(10) معاني القرآن ج 1 ص 137.

فالإتياع الواردة في نص القراء لا يفهم منها إلا دلالة حتى على العطف ، ولذلك أجاز القراء الرفع في هذا الأسلوب .

ويجوز عند الحاجة في هذا المثال : قام القوم حتى زيد : الرفع والجذر دون النصب ، فالجذر على أن حتى عاملة للجذر ، والرفع على ثلاثة أوجه كما ذكر ابن هشام :

1 — على أن الاسم بعد حتى مبتدأ وجملة « قام » خبره .

2 — على دلالة حتى على العطف .

3 — على رفع زيد بفعل مضمر<sup>(11)</sup> .

حتى تدل على الغاية ، قال الفرزدق :

فواصجا حتى كليب تسبني      كأن أباهما نهشل أو مجاشع  
وقال جرير :

فما زالت القنلى تمج دماءها      بدجلة حتى ماء دجلة أشكل  
وقال امرؤ القيس :

سريت بهم حتى تكل مطهم      وحسى الجراد ما يقدن بأرسان  
وغيرها من الشواهد التي تدل على : أن حتى إنما جمعت لما تنامي إليه الأشياء من أعلاها وأسفلها ، مما يكون منتهى في الغاية<sup>(12)</sup> .

2 — ولا سيما

لا سيما : أداة مركبة تدل في العربية على إفادة اشتراك ما قبلها وما بعدها في الحكم ، وأن ما بعدها يفصل ما قبلها ويريد عليه في هذا الحكم ، سواء أكان هذا الحكم يدل على أمر محمود أم على أمر منموم .

وقد أجاز النحاة في الاسم المتكرر الواقع بعدها في مثل قول امرئ القيس :

(11) معنى اليب ج 1 ص 130 .

(12) المصاحفي في هذه اللفظة ص 151 .

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلعجل  
الجر والرفع والنصب، قال ابن هشام: ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع  
مطلقاً، والنصب إذا كان نكرة وقد روي بين: ولا سيما يوم.

وقد وجه ابن هشام كل جواز إعرابي بما يأتي:

- 1 — جر الاسم المنكر بعد ولا سيما — وهو الوجه الأرجح عنده — على أن  
«سي» مضافة إلى لفظة «يوم» و«ما» زائدة بينهما.
- 2 — والرفع على أن هذا الاسم خبر لمبتدأ محذوف، و«ما» اسم موصول أو  
نكرة موصوفة.
- 3 — والنصب على التمييز، و«ما» كافة عن الإضافة<sup>(13)</sup>.

يفهم من كلام الرضي أن جر الاسم الواقع بعد «ولا سيما» هو الاستعمال  
المختار والأرجح عنده، فقد قال عن رفع هذا الاسم إنه أقل من الجر، ووصف النصب  
بقوله: وليس نصب الاسم بعد ولا سيما بقياس، لكن روي بيت امرئ القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلعجل  
بنصب «يوم» فكلعروا نصبه وجوها.

كما نص ابن عميش على أن نصب لفظة يوم في بيت امرئ القيس السابق من  
الأساليب القليلة الشاذة<sup>(14)</sup>.

هذا إذا كان الاسم الواقع بعد ولا سيما مكرراً أما إذا كان معرباً مثل: رأيت  
القوم ولا سيما زيد، فإنه لا يجوز فيه عند أغلب النحاة إلا الرفع والجر، وقد ذكر ابن  
هشام أن بعض النحاة قد أجاز النصب أيضاً في الاسم المعرفة الواقع بعد ولا سيما،  
على أنه اسم مستثنى و«ولا سيما» أداة استثناء.

(13) معني اللبيب ج 1 ص 148.

(14) شرح الرضي على الكافية ج 2 ص 135، شرح المفصل ج 2 ص 85.

وهذا الجواز الذي اختلف فيه النحاة القدماء فنص عامتهم على منعه، وأجازه قلة منهم، وجد من النحاة المحدثين من أباح استعماله في الكلام وجعله قياساً.

قال عباس حسن: إن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة: الرفع والنصب والجر سواء أكان نكرة أم معرفة، وأضاف في الخامس: يعارض كثير من النحاة في نصب المعرفة ومن التيسر الأخذ بالرأي الآخر الذي يبيح نصبها، ليكون الحكم عاماً يشمل النكرة والمعرفة<sup>(15)</sup>.

وهذا رأي يصوب إلى نحونا العربي المعاري مزيداً من التعقيد والتشويش والتناقض، ولم يذكر صاحبه أن نصب الاسم المنكر بعد ولا سيما يعتبر عند بعض النحاة استعمالاً غير قياسي، ووصف بالقلّة والشذوذ، وغالب النحاة لا يجيزون ما أجازه عباس حسن وإن كان القياس مبدأ التأويل فيهما ما يستوعج جواز نصب الاسم المعرفة بعد ولا سيما.

لا سيما أداة مركبة من: لا وسي وما، وقد أصبحت بعد التركيب أداة واحدة تحمل معنى نحوياً محدداً هو التفضيل والتحصيص، ومع أن النحاة يقولون بأنها أداة مركبة، إلا أنهم عند الإعراب يفتككون أوصال هذه الأداة إلى صورتها الأولى، فهم يقولون في إعرابها:

لا : أداة دالة على النفي .

سي : اسم لا منصوب في حالتي جر ورفع ما بعدها، لأنها مضافة إلى المفرد في حالة الجر، وإلى «ما» في حالة الرفع، وهي مبنية على الفتح في حالة نصب ما بعدها لإفرادها.

ما : في حالة رفع ما بعد ولا سيما هي اسم موصول مضاف إلى لفظة سي، وفي حالة نصب وجر ما بعد ولا سيما تحبّر كافة وزائدة.

(15) النحو الوافي ج 1 ص 402.

هذا موجز مختصر لما تحمله هذه الأداة من أعاريب عند النحاة، وهي أعاريب لا مسوغ لها إلا ما ذهب إليه النحاة من جواز جر ورفع ونصب الاسم الواقع بعد «ولا سيما» والمكر بخاصة، فهذه الأداة لا تحمل موقعاً إعرابياً وإنما معنى نحوي، وهي بعد تركها قد أصبحت جزءاً واحداً متلاحماً لا انفصال بين أجزائه، وقد اتسمت نظرة النحاة إلى هذه الأداة بالاضطراب، ولم يستقروا على دراستها في باب معين؛ فقد درسها بعضهم في باب الاستثناء، ودرسها بعضهم الآخر في باب ضمائر الموصول، وأشار إليها سيبويه إشارة عابرة عند دراسته لـ «لا النافية»، وهي معنى ودلالة أبعد مما تكون عن هذه الأبواب جميعاً، فهي لا تدل على الموصولية، إلا ما قاله النحاة من دلالة «ما» فيها على الموصول عندما يرفع ما بعدها، ولا تدل على النفي إلا ما أعرب به النحاة «لا» الواقعة في أولها، وهي لا تدل على الاستثناء لأن ما بعدها غير خارج ومستثنى من الحكم العام السابق عليها نقيضاً أو إثباتاً.

إن هذه الأداة تدل على معنى واحد هو التفضيل والتخصيص نقول: أحب العلوم ولا سيما علوم العربية، فعلوم اللغة العربية من جملة العلوم التي أحبها، ولكنها تمتاز عنها بشدة حبي لها واهتمامي بها، وهو معنى يدل على التفضيل والتخصيص.

ومن التيسر حقاً ألا نجبر في الاسم الواقع بعدها إلا الجر سواء أكان نكرة أم معرفة وهو الوجه الغالب والمطرد عند النحاة.

### 3 — قطع النعت واتباعه

النعت يتبع المنعوت في العلامة الإعرابية وغيرها فنقول: محمد رجل كريم.

ويجوز عند النحاة أن يقطع النعت عن منعوته في الحكم الإعرابي، فلا يتبعه في علامته الإعرابية وبخاصة إذا أريد من النعت الدلالة على المدح أو الترحم أو الشتم والذم، وإن كان القطع يجوز حتى مع عدم إرادة هذه المعاني، نقول مثلاً: تصدقت على زيد المسكين، فيجوز في لفظة المسكين الواقعة نعتاً لزيد: الجر والرفع والنصب.

فالجر على أنه تابع لمنعوته في علامته الإعرابية كما تبعه في تذكيره وتعريفه.

وإفراد، والرفع على القطع، والوصف في هذه الحالة مرفوع على أنه خير لمبتدأ محذوف أو مصدر تقديره: هو المسكين، والتنصب على القطع أيضاً والوصف منصوب بفعل مصدر محذوف تقديره: أعني المسكين وما إليه مما يتناسب المعنى<sup>(16)</sup>.

قال سيبويه: «هذا باب ما يتنصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة مجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأته.

ودلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك، ولو ابتدأته فرغته كان حسناً كما قال الأخطل:

نفسى فداء أمر المؤمنين إذا أبدى النواجد يوم يامل ذكر  
الحائض العمر والميمون طائره خليفة الله يستسقى به المطر

وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يحملونه صفة فيشعرون الأول فيقولون: أهل الحمد، والحميد هو، وكذلك: الحمد لله أهله.

إن شئت جررت، وإن شئت نصبت، وإن شئت ابتدأت، كما قال مهلهل:

ولقد عبطن بيوت يشكر عبطة أحوالنا، وهم بنو الأعمام

وسمنا بعض العرب يقول ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(17)</sup> فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية<sup>(18)</sup>.

إن الجملة تقع نعتاً للمفرد إذا كان نكرة أو ما في حكم النكرة، ولكنها لا تقع وصفاً لسموف بالعلمية أو ما هو موغل في التعريف مثل: تصدقت على زيد المسكين، ولعظة «المسكين» في هذا المثال تقع صفة للاسم قبلها وهو مصروف بالعلمية، فإذا قطعنا النعت أصبحت هذه اللفظة بتقدير ما هو محذوف أو مصدر

(16) شرح الرضي على الكافي ج2 ص 322-324.

(17) القامع الآية 2

(18) الكتاب ج2 ص 62-63

حالة رفعه ونصبه جملة تامة، اسمية في حالة الرفع وفعلية في حالة النصب، والنحاة لا يميزون نعت المعرفة بالعلمية بالجملة.

فما محل هاتين الجملتين من الإعراب، وهما لا تقعان وصفاً للمعرفة؟ لقد نحاول النحاة على معنى هذا الأسلوب فقالوا: إن جملة النعت المقطوع جملة مستقلة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتعلة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة، وإنما هي حال إذا وقعت بعد معرفة محضة، وقعت إذا وقعت بعد نكرة محضة، وتصلح للحال والنعت إذا وقعت بعد نكرة مختصة<sup>(19)</sup>.

ويجوز عند النحاة القطع أيضاً في النعوت المتكررة لشخص واحد، وكان مسماه متميماً دونها، قالت الخرق:

لا يبعدن قومي الدين هم      سم العدا وآفة الجزر  
النازلون بكل معرك      والطيبون معاقدة الأزر  
يجوز في هذا البيت عند النحاة:

- 1 — رفع الصفات المتعددة: النازلون — الطيبون، على اتباعها لمنعوتها في العلامة الإعرابية، وحل القطع بتقدير مبتدأ محذوف: أي هم النازلون.
- 2 — نصب هاتين الصفتين على القطع بتقدير فعل مضمر: أي أمدح أو أذكر.
- 3 — رفع الأول على الاتباع، ونصب الثاني على القطع.
- 4 — نصب الأول ورفع الثاني على القطع.

قال سيوطي بعد أن أورد بيتي الخرق السابقين، ورواهما بنصب الأول ورفع الثاني: ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العكلي:

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدكم      إلا نهيأ أطاعت أمر عاويها  
الظاعنين ولما يظعنوا أحداً      والقاتلون لمن دار تحليها

(19) النحو الوافي، ج 3، ص 491-492.

ورغم يونس أن من العرب من يقول : التازلون بكل معترك والطيبين ومن العرب من يقول : الطاعنون والقاتلين ، فنصبه كتصيب الطيبين ، إلا أن هذا شتم لهم وذم ، كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم ، وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعاً ، فكان مرفوعاً على الابتداء ، كل هذا جائز في هذين البيتين وما أشبههما كل ذلك واسع<sup>(20)</sup> .

هذا في حالة ما إذا كان المنعوت معرفة ، أما إذا كان المنعوت نكرة وتعددت نعوته ، فإن الأول منها يتعين اتباعه لمنعوته في الإعراب ، ويجوز في باقي النعوت : الاتباع والقطع ، قال الشاعر :

وبأوي إلى سوء عطيل وشعنا مراضيع مثل السعالي  
العت الأول «عطيل» يجب اتباعه لمنعوته فيجر ، ويجوز في الثاني الاتباع فيجر ، ويجوز فيه القطع فيرفع أو ينصب ، وهذا البيت رواه سيبويه في كتابه مرتين ، مرة بجر لفظة «شعنا» ومرة بنصبها<sup>(21)</sup> .

أما النعت المرفوع فإنه عند قطعه لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب قال تعالى ﴿ وَأَنزَلْنَاهُ حَمَإًةً مَّخْطُبً ﴾<sup>(22)</sup> قرأ عاصم «حمالة» بالنصب ، وبقية القراء العشرة بالرفع<sup>(23)</sup> .

والنصب على قطع النعت وإصدار فعل يعمل فيه النصب تقديره : أذم أو أشم حمالة الخطب ، والرفع على الاتباع أو القطع وتقدير مبتدأ محذوف : هي حمالة الخطب .

والقطع عند النحاة كما نرى أن يجعل النعت خبراً لمبتدأ محذوف فيرفع أو معبولاً به لفعل مضمّر فينصب ، وحذف للمبتدأ والفعل في هذه الحالة واجب عند النحاة إن

(20) الكتاب ج2 ص 64-65 .

(21) الكتاب ج1 ص 399 ، ج2 ص 66 .

(22) المد 4

(23) الفخر ج2 ص 404 ، حجة القراءات ص 776-777 ، وانظر الكتاب ج2 ص 78



كان التعت للمقطوع دالاً على الترحم أو المدح أو الفم، فإن كان لغیر ذلك جار ذكره  
تقول: مررت بزيد العالم بالأوجه الثلاثة في العالم، ولك أن تقول: هو العالم وأعي  
العالم<sup>(24)</sup>.

#### ٤ — قطع البذل واتباعه

البذل كالتعت من التوابع التي تتبع متبوعها في العلامة الإعرابية، وكما جاز  
القطع والاتباع في التعت فإنه يجوز في البذل الاتباع والقطع، وهذا الاتباع في البذل  
والقطع محصور بتركيب معينة:

١ — يصح الاتباع والقطع في البذل إذا كان البذل فيه مذكوراً مجملأً،  
ومضمومه أفراد وأقسام متعددة تذكر بعده مفصلة بأن يشتمل الكلام بعده على جميع  
أقسامه كاملة مثل: مررت برجال طويل وقصير وربعة.

في هذا المثال يجوز في البذل المفصل: طويل وقصير وربعة ثلاثة أوجه إعرابية:  
الجر على اتباعه لما قبله في الإعراب، والرفع على القطع وتقدير مبتدأ محذوف أي: هم  
طويل وقصير وربعة، والنصب على القطع أيضاً وإخمار فعل ناصب تقديره: أعني  
وما شابه.

قال تعالى ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ تَرَوْنَهُمْ يَتْلَلِبُهُمْ زَايَ الْعَرْسِ ﴾<sup>(25)</sup>.

القراءة العامة برفع «فئة»، وأخرى كافرة» وقرىء «فئة وأخرى كافرة» بالجر على  
البذل من «فئتين»، وبالنصب على الاختصاص أو على الحال من الضمير في  
«التقتا»<sup>(26)</sup>.

وقال الشاعر:

(24) أوضح المسالك ج 2 ص 318.

(25) آل عمران 13.

(26) الكشاف ج 1 ص 415.

وكنيت كدي رجلين: رجل صحيحة ورجل رمي فيها الزمان فشلت

هذا البيت كما ذكر الرضي يروي برفع لفظة رجل وجرها، فالرفع على القطع والحر على الاتباع البدلي، وقياس النحاة لا يمنع النصب فيه قطعاً.

قال الرضي في شرح على الكافية: والذي يفصل به المذكور، وإن كان واحداً بما في المذكور من الأعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعاً... وقد جاء نصب الواو وعبره في البدل بإضمار أعني<sup>(27)</sup>.

وسببه لم يذكر في البدل المفصل إلا الاتباع أو القطع رفعاً قال: ومن البدل أيضاً: مررت بقوم عبد الله وريد وخالد، والرفع جيد وقال الشاعر مالك بن خويلد الخنصاني من الهدلين:

يا ممي إن تعقدي قوماً ولدعهم أو تخلسيهم فإن الدهر بخلاس  
عمرو وهبد مناف والدي شهدت بطن هرعر آبي الضيم عباس  
والرفع جائز قوي لأنه لم ينقض معنى كما فعل ذلك في الكرة<sup>(28)</sup>.

سببه لا يشير إلى جواز النصب في هذا الأسلوب، ومن الرضي يوحى بقلته، وذلك لم يمع عباس حس من جعل قطع البدل نصباً في هذا الأسلوب مساوياً لاتباعه وقطعه رفعاً وأنه أسلوب قياسي غير قليل<sup>(29)</sup>.

2 - أن يكون البدل خالياً من التضمين فيجوز فيه الاتباع والقطع مثل:  
فرحت بعلي أخيك، على الاتباع، وأخوك وأخاك، على القطع، قال سيبويه: وقد يكون: مررت بعبد الله أخوك كأنه قيل له: من هو؟ أو من عبد الله فقال: أخوك، وقال الفرزدق:

ورثت أبي أخلاقه عاجل القرى وعبط المهاري كومتها وشيئها

(27) شرح الرضي على الكافية ج2 ص 393.

(28) الكتاب ج2 ص 15-16، شرح الرضي على الكافية ج2 ص 380.

(29) النحو الواقي ج3 ص 676.

كأنه قيل له : أي المهاري ؟ فقال : كوما وشبوا<sup>(30)</sup> .

وسبويه من خلال مثاله : مررت بعبد الله أخوك ، لم يشر إلى جوار قطع البدل نصيباً ، وإنما نص على جوار قطعه رفعاً ، وتعييه رما ألوحى بقلة ذلك ، وقطع البدل المجرور متبوعه نصيباً أجزؤه ابن مالك وقابله عباس حسن ، وابن مالك كما أشرنا يجر في لفظة « الصور » الواردة في حديث عمر : إنا لا ندخل كنايتهم من أجل التماثيل التي فيها « الصور » الجمر على الاتباع البدلي ، والنصب على إضمار فعل تقديره : أعني ، والرفع على حذف المبتدأ<sup>(31)</sup> .

3 - إذا كان البدل غير مستوف لأجزاء البدل منه تعين في البدل القطع مثل : مررت برجال قصيراً وطويلاً ، أو قصير وطويل بنصب ورفع البدل المفصل عبر المستوفي لأجزاء المبدل منه قطعاً .

قال الرضي : وإن لم يف تعين الرفع نحو : مررت برجال رجل فاضل ورجل كريم ، وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل بإضمار أعني<sup>(32)</sup> .

وقال عباس حسن : إن المتكلم إذا نوى معطوفاً محذوفاً قامت قرينة على وجوده تم به أقسام البدل منه المجهول فلا يتم القطع في البدل ، وإنما يجوز فيه الأمران : القطع والاتباع ، واستشهد على ذلك بقول الرموز<sup>(33)</sup> : اجتمعوا الموقوفات : الشرك والسحر ، بنصبهما ، والتقدير : وأخواتهما بدليل ذكر هذا المعطوف في حديث آخر<sup>(34)</sup> .

هذا هو الاتباع والقطع في البدل ، والغريب أن الزمن كلما تقدم بها رأياً احتضالاً من النحاة بهذه الجوازات الإعرابية ، وعملاً على نهادتها .

(30) الكتاب ج2 ص 16-17 .

(31) شواهد التوضيح ص 198 ، النحو الوافي ج3 ص 677 .

(32) شرح الرمي على الكافية ج2 ص 393 .

(33) النحو الوافي ج3 ص 677 .

## 5 — كم الخبرية

كم : أداة تدل في العربية على الاستفهام والاستفسار ، وقد تخرج عن ذلك لتدل على التكثير في الخير ذمّاً أو مدحاً .

وهي عند النحاة من فصيلة الأسماء لدخول حرف الجر عليها تقول : بكم درهما اشتريت الكتاب ؟ على كم جذعاً بني بيتك ؟

واسمية كم تستدعي أن تكون ذات محل إعرابي عند النحاة تتعاوره العلامات الإعرابية المختلفة بحسب محلها أو موقعها من الجملة أو الكلام ، وكم مبنية على السكون لذا تقدر عليها العلامات الإعرابية .

وكم أداة مبهمة تحتاج إلى ضمنية توضيحها وتميزها ، ولذلك عادة ما يأتي بعدها اسم يكون تمييزاً وبياناً لها ، وهو لا يكون إلا مفرداً في حالة دلالتها على الاستفهام ، أما إذا دلت على تكثير الخير فهو يكون مفرداً وجمعاً .

وما يهمنا دراسته في هذا المقام من أحوال كم هو :

- 1 — جواز الجر والنصب والرفع في تميز كم الخبرية المباشر لها .
- 2 — الفصل بين كم الخبرية وتميزها بفواصل .
- 3 — تميز كم الاستفهامية .

### 5 — 1 — تميز كم الخبرية المباشر لها

تميز كم الخبرية واجب الجر أو الخفض عند النحاة بإضافته إلى كم إذا لم يفصل بينهما بفواصل ما ، قال الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وحالة فدهاء قد حلبت علي عشاري

بجر تميز كم وما عطف عليه : عمة وحالة .

وهذا الوجوب ينقضه أن النحاة مثل سيويه قد أجازوا أيضاً نصب ورفع تميز كم الخبرية المباشر لها رواية عن العرب .

قال سيوييه : واعلم أن كم في الخير لا تعمل إلا فيما تعمل فيه « رب » لأن المعنى واحد ... والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك ، تجعله خير كم ، أخبرناه يونس عن أبي عمرو .

واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخير كما يعملونها في الاستفهام فيصبون بها ... ومعناها متونة وغير متونة سواء ... وبعض العرب ينشد قول المرزوقي :

كم عمّة لك يا جرير ونحالةً فدعاء قد حلبت علي عشاري  
وهم كثير فمنهم الفرزدق والبيهت له ... وقد قال بعض العرب :

كم عمّة لك يا جرير ونحالةً فدعاء قد حلبت علي عشاري  
فجعل « كم » مراراً كأنه قال : كم مرة قد حلبت عشاري علي عمالك<sup>(34)</sup> .

وقد أسند سيوييه نصب محيز كم الخبرية المباشر لها إلى قوم الفرزدق وهم بنو نعيم ، وكذلك فعل ابن يميث وابن هشام<sup>(35)</sup> .

وسيوييه يحمل كم صد جر ميمرها المباشر على جر الاسم بعد رب ، ويقول : إن معناها واحد ، وليس الأمر كذلك ، فرب تدل على التقليل وكم على التكثير في الخير والمبالغة فيه ، ويقول أيضاً : إن معنى الجر والنصب بعد كم الخبرية واحد ولا اختلاف بينهما ، أما الرفع فيدل على المزار ، والحق أن معنى الجملة الخبرية بعد « كم » واحد سواء أجزرنا ميمرها أم نصبناه أم رفعناه ، وهو الدلالة على التكثير في الخير والمبالغة فيه ذماً أو مدحاً .

وهذا الجوار الإعرابي يعود إلى خلاف حدث بين لهجات العربية في المستوى النحوي ، وذلك لم يجمع النحاة من توجيه تعاقب علامات الجر والنصب والرفع على محيز « كم » الخبرية المباشر لها فقالوا :

(34) الكتاب جـ 2 ص 161-162، 165-166 .

(35) شرح للفصل جـ 4 ص 130 ، مضي اللبيب جـ 1 ص 125 .

1 — إن جر مميز كم الخبرية على الإضافة، وهذا هو القياس والواجب عند السحاة.

2 — إن نصب مميز كم مراعاة للهجة بني تميم، أو على أن كم دالة على الاستفهام المراد به السخرية والتهكم.

3 — إن رفع مميز كم الخبرية على أن مميزها محذوف، والسحاة يقدرونه في هذه الحالة بتقديرين:

أ — بمصدر محذوف تقديره: كم حلية، وقد تجاوز السحاة الحد عندما قالوا: إن هذا المصدر المحذوف، والواقع تمييزاً لكم يجوز فيه النصب على أن كم استفهامية، ويجوز فيه الجر على أن كم خبرية.

ب — بظرف محذوف تقديره: كم مرة، وهذا الظرف المقدر يجوز فيه النصب على التهكم والجر على الاعتبار.

وعلى كلا التقديرين فلفظة «عمة» ترنم بالابتداء و«لك» صفتها وجملة «قد حليت» في محل رفع خبرها<sup>(36)</sup>.

هذا ما يقوله السحاة وكان الواجب عليهم ألا يقتصروا المقياس النحوي الذي نصوا على وجوبه وأطراده، وهو جر مميز كم الخبرية المباشر لها، أو أن يحتملوا ما صحح عن العرب فلا يحكمون فيه بمقاييسهم العقلية بل يصمونهم وصفاً مباشراً لا التواء فيه ولا تعسف فيقولون:

جر مميز كم الخبرية المباشر لها هو الاستعمال المطرد، وقد جاء نصبه في لهجة بني تميم، وهي لهجة بدوية فصيحة، وقد رفعه بعض العرب، ورفع قليل، وهذا الخلاف اللهجي لا تأثير له في المعنى، فدلالة الأسلوب واحدة وهي التكثر في الخبر مبالغة في الذم أو المدح.

(36) شرح الرمي على الكافية ج 3، ص 156، ص 163، شرح لقصل ج 4، ص 133-134، صي الليب ج 1، ص 185-186.

## 5 — 2 — الفصل بين كم الخفية ومميزها

قد يفصل بين كم الخفية ومميزها بالظرف أو الجار والمجرور أو بالفعل الماضي؛ وفي هذه الحالة فإن الوجه عند النحاة في تمييز كم الخفية هو النصب، وعللوا ذلك بالقول: إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح.

قال سيويه: إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم متون، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور لأن المجرور داخل في الجار فصار كأنما كلمة واحدة، والاسم المتون يفصل به وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضارب بك زيدا، ولا تقول: هذا ضارب بك زيد<sup>(37)</sup>.

وقال زهير:

ثم سائنا وكم — دون — من الأرض — محدودها غارها

وقال القطامي:

كم — نالني منهم — فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الاقتار احتمل

ويجوز عند النحاة رفع مميز كم الخفية المفصول عنها بفواصل، قال سيويه تعديماً على بيت القطامي السابق بعد أن رواه بنصب مميز « كم »:

« وإن شاء رفع فجعل كم المزار التي ناله فيها الفضل فارتفع الفضل به » نالني .

وأشدد سيويه على جواز الرفع:

مكم — قد فائنسي — بطل كمي — ويساسر خيبة سمح هضم<sup>(38)</sup>

كما يجوز عند النحاة جر مميز كم الخفية عبر المباشر لها في ضرورة الشعر، قال سيويه: وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز على قول الشاعر:

(37) الكتاب ج2 ص 164، القمص ج3 ص 62-60، شرح القمص ج4 ص 130-132.

(38) الكتاب ج2 ص 165.

كَمْ - بمجود - مقرف قال العل وكريم بخله قد وضعه

الجر والرفع والنصب على ما فسرناه كما قال :

كَمْ - فيهم - ملك أغر وسوقه حكم بأردية المكارم محبتي  
وقال : كَمْ - في بني سعد بن بكر - سيد ضخم الدسيعة ماجد نقاع<sup>(39)</sup>

وذكر الرضي أن الفراء يميز جر مميز كَمْ الخبيثة غير المباشر لها حال السعة وعدم تقييده  
بضرورة الشعر وحدها ، على جره بمن المقطرة لا بالإضافة ، كما ذكر أن يونس بن حبيب يميز جر  
تعبير كَمْ الخبيثة المفصول عنها بفواصل حال السعة على الإضافة ، ويشترط في الفاصل أن يكون  
ظرفاً أو جاراً ومجروراً<sup>(40)</sup> .

يبدو من خلال شواهد النحاة أن الفصل بين كَمْ الخبيثة ومميزها خاص بالشعر ، فهم لم  
يستشهدوا على هذا الأسلوب بكلام العرب النثري ، كما أن التعليل بقبح الفصل بين  
المتضامين قد كان له دوره في تقوية النصب وجعل الجر خاصاً بضرورة الشعر وحدها ،  
وانسجام القاعدة يقتضي جر مميز كَمْ الخبيثة في هذه الحالة .

### 3 - 3 - يميز كَمْ الاستفهامية

يميز كَمْ الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، والواجب عند النحاة نصبه ، إلا أن هذا  
الوجوب لم يقره جميع النحاة ، فقد ذهب الفراء والرجاج وابن السراج وغيرهم إلى جواز جره كما  
ذكر ابن هشام<sup>(41)</sup> .

وعند سيويه أن يميز كَمْ الاستفهامية بجوز نصبه وجره إذا سبقت كَمْ بحرف جر ، قال  
سيويه : وسألته عن قوله : على كَمْ جذع يثلك مبني ؟ فقال : القياس النصب وهو قول عامة  
الناس ، فأما الذين جروا فإيهم أرادوا معنى « من » ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفاً على اللسان  
وصارت « على » عوضاً منها .

(39) الكتاب ج 2 ص 166-168 .

(40) شرح الرضي على الكافية ج 3 ص 156-155 .

(41) مني النيب ج 1 ص 185 .



وقد وصف المبرد الجر في قولنا: على كم جذع ويكم رجل بالقبح على ألسنة  
نصارين<sup>(42)</sup>.

عامّة العرب كما هو واضح من خلال نص ميبويه ينصبون مميز كم الاستهامية المسبوقة  
بحرف جر ، كما أن نصبه واجب إذا لم تسبق بحرف جر ، فلماذا يعمد النحاة إلى نقص هذه  
القاعدة المطردة بالاجتهاد والالتكاء على الاستعمالات القليلة ؟ .

## ثانياً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم

### 1 — وقرع الفعل المضارع المسبوق بإذن بعد أسلوب الشرط التام

يجوز عند النحاة في الفعل المضارع المسبوق بـ « إذن » و « الواو » ، والواقع بعد  
أسلوب شرط تام مستوف الأجزاء والركان ، أن تتعاقب عليه الحركات الإعرابية الثلاثة  
وهي : الجزم والنصب والرفع .

نقول : إن تأتني آتلك وإذن أكرمك ، فيجوز في الفعل المضارع بعد إذن :

- 1 — الجزم وهو أنفواها ، وذلك يعطف الفعل على الفعل المجزوم .
  - 2 — النصب وذلك على الاستئناف ، وعطف إذن مع الفعل — وهما كالجمله  
الشرطية عند الرضي — على الجملة الشرطية .
  - 3 — الرفع على إضمار المبتدأ بعد إذن أي : إذن أما أكرمك<sup>(43)</sup> .
- قال في الكتاب :

ونقول : إن تأتني آتلك وإذن أكرمك ، إذا جعلت الكلام على أوله ، ولم تقطعه ،  
وعطفته على الأول ؛ وإن جعلته مستقبلاً نصبته ، وإن شئت رفعته على قول من ألقى  
وهذا قول يونس وهو حسن لأنك إذا قطعت من الأول فهو بمنزلة قولك : فإذا أعمل إذا  
كنت محياً رجلاً<sup>(44)</sup> .

(42) الكتاب ج2 ص 160 ، المنصب ج3 ص 56 ، شرح الرضي على الكافية ج3 ص 154 .

(43) شرح الرضي على الكافية ج4 ص 48 ، المنصب ج2 ص 11-12 .

(44) الكتاب ج3 ص 15

مثل هذا الأسلوب لم يقع في القرآن الكريم ، ولا استدل الحاجة على جواره بكلام العرب نظماً ونثراً ، وإنما صنعوا هذا المثال صنفاً وتعلوته مصنفاتهم التي ذكرت هذا الأسلوب ، وجوار الرفع والنصب والجزم فيه دون تغيير فيه ؛ والقياس المحوي وحده كما يبدو هو الذي أجاز تعاقب هذه الحركات الإعرابية المختلفة على الفعل المضارع المصدر بـ «إذن» المسبوق بالواو والواقع بعد أسلوب شرط تام الأجزاء .

إن الفعل المضارع المصدر بإذن المسبوق بالواو أو الفاء يجوز فيه النصب والرفع ، أو إعمال إذن والمعاوza ، وجاءت على ذلك قراءات قرآنية .

كما أن بعض العرب يلقي إعمال إذن في الفعل المضارع مع تصديرها ودلالة الفعل المضارع على الاستقبال ، وعدم وجود فاصل كما حكى عيسى بن عمر الثقفي عنهم .

ويجوز هنا أيضاً اعتبار الواو حرف عطف ، عطفت الفعل المضارع الواقع بعد إذن على فعل الشرط المجزوم .

هذه الأوجه الإعرابية الخاتمة في الفعل المضارع يبيحها القياس ويؤيدها ، ولكن هل جاء هذا المثال المصنوع من قبل الحاجة مراعاة للاستعمال الوارد على ألسنة العرب ؟

ذلك ما لا يقوله النحاة لصنهم عن الاستشهاد والاحتجاج بكلام العرب نظماً ونثراً في هذا الأسلوب .

### ١ - ١ - وقوع إذن وفعلها جواباً للشرط

قد يقع الفعل المضارع المسبوق بإذن وحدها جواباً للشرط ، كما في هذا المثال الذي ذكره النحاة : إن تأتني إذن أكرمك .

وقد أجاز الفراء في الفعل المضارع في هذا الأسلوب الجزم والنصب والرفع ، قال . وإذا كان قبلها جراً ، وهي له جواب قلت : إن تأتني إذن أكرمك ، وإن شئت :

إذن أكرمك، فمن جزم أراد أكرمك إذن، ومن نصب نوى في إذن فاء تكون جواباً  
نصب الفعل بإذن، ومن رفع جعل إذن منقولة إلى آخر الكلام، كأنه قال: فأكرمك  
إذن<sup>(45)</sup>.

وجوز نصب الفعل المضارع المسبوق بإذن والواقع جواباً للشرط ورفع وجزمه،  
أجازه الفراء وحده وأنكره سيويه والمبرد ونصا صراحة على أن الفعل المضارع في هذا  
الأسلوب لا يجوز فيه إلا الجزم:

قال سيويه: ومن ذلك أيضاً قولك: إن تأتني إذن أنك لأن الفعل ها هنا  
معتمد على ما قبل إذن<sup>(46)</sup>.

وقال المبرد: والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك: إن تأتني إذن  
أنك، لأنها داخلية بين عامل ومعمول فيه<sup>(47)</sup>.

هذا الجوز الإعرابي الذي ذكره الفراء يعتبر جوازاً شاداً، لأن النحاة قد أنكروه  
أو لم يجيزوه، ولأنه كما هو واضح وجل مبني على القياس النحوي البعيد، ولأن هذا المثال  
كسابقه صنعه النحاة ولم يأتوا بشاهد واحد عن العرب يعرزه ويؤيده، وسيويه كما نعلم  
لا يلجأ إلى صنع الأمثلة في الغالب، إلا إذا فُقد منها من الاستعمال العربي، وإن كان  
كتابه في معظمه كتاب سماع ورواية عن العرب.

إن هذين المثالين: إن تأتني أنك وإذن أكرمك — إن تأتني إذن أنك، قد  
صنعهما النحاة صنفاً قياساً على ما جاء في القرآن الكريم من آيات تصدرت في أغلبها  
إذن جواب الشرط، وفي آية واحدة جاءت إذن المسبوقه بالواو والواقع بعدها فعل  
مضارع منفي به لا ه السامية بعد استيفاء أسلوب الشرط لأجزائه وأركانه جميعاً.

إن الآيات التي جاءت فيها إذن متصدرة لجواب الشرط قد وقع جواب الشرط

(45) معاني القرآن ج1 ص 274.

(46) الكتاب ج3 ص 14.

(47) المقنص ج2 ص 11.

فيها جميعاً فعلاً ماضياً مصدرأ باللام، وفعل الشرط في الغالب دال على الماضي وقد تقدمت عليه من أدوات الشرط لو، ما، إن، لولا.

وفي آية واحدة استوفى أسلوب الشرط جميع أجزائه، والشرط لم يصدر بفعل وكان جوابه ماضياً مقترناً باللام، جاءت إذن ومعها الواو بعدها فعل ماضٍ مقترن باللام.

قال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَلِيثًا وَإِذْنًا لَنَنْصَرِفَنَّ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(48)</sup>.

من خلال أسلوب القرآن الكريم ووصفه نذكر أن هذين المثالين قد صعبهما النحاة صعباً وقاسموهما على ماورد في القرآن الكريم، مع الفارق البين والواضح بين أمثلة النحاة وآيات القرآن الكريم.

وقد تجاوز النحاة الحد الذي ربما سمح به القياس اللغوي، فأجازوا في أمثلتهم تعاقب الحركات الإعرابية على ما صممه من أمثلة، وكل ذلك يزيدنا إيماناً بأن النحوي العربي في حاجة إلى بحث من جديد، ويؤكد بُعد النحاة عن المنهج اللغوي القويم لدراسة اللغة وتقنين قواعدها.

## 2 — عطف الفعل المضارع على أسلوب الشرط التام

إن هذا الأسلوب له عدة صور وتراكيب عند النحاة، يجوز فيها جزم الفعل المضارع ونصبه ورفع، وهو معطوف على أسلوب شرط تام الأجزاء مستوفٍ جميع أركانه:

### 2. — 1 — عطف الفعل المضارع على أسلوب الشرط التام

يقول النحاة: إن الفعل المضارع المعطوف بالولو أو الفاء على أسلوب الشرط التام الأجزاء يجوز فيه: الجزم والرفع والنصب.

(48) النساء 66، 67، ونظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج 1 ص 62

قال الرضي: ويجيء بعد الجزاء ظاهراً كان الشرط أو مقدراً الفعل المصدر بالفاء أو الواو أو ثم نحو: إن تأتني آتكَ فأحدثك، وأتتني آتكَ فأحدثك، فتجزم ما بعد الفاء على المعطف، وترفعه على القطع، وتنصبه على أن الفاء للمسيبة مع ضعف هذا الأخير... وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾<sup>(49)</sup> قرء رفعاً وجزماً، ولا منع في العربية من النصب، فإذا جئت بـثم جاز الجزم والرفع دون النصب<sup>(50)</sup>.

وقد تعرضنا لهذا الجواز في فصل سابق فلا نريد إعادة الحديث عنه مرة أخرى، ولكن جاء عن النحاة وصف النصب في هذا الأسلوب مع إجازتهم له بالقبح والضعف كما ذكرنا سابقاً.

## 2 — 2 — عطف فعل مضارع على أسلوب الشرط التام

وهو في معنى الثاني — فعل الشرط — أو يصلح لفعل الشرط والجواب الشرط مثلاً نقول: نحمدُ إن تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر، في هذا المثال تقدم جواب الشرط على أداة الشرط وفعلها، وقد عطف على فعل الشرط فعل مضارع من شكله، وهذا الفعل المعطوف يجوز فيه عند النحاة:

- 1 — الجزم على المعطف.
- 2 — النصب على المرفع.
- 3 — الرفع على الاستئناف.

ونقول مثلاً: نحمدُ إن تأمر بالمعروف وتشكر، وصياغة هذه الجملة صياغة الجملة السابقة نفسها، مع فارق بسيط وهو أن الفعل المضارع المعطوف بالواو هنا يجوز أن يعود على الفعل الأول وهو جواب الشرط المتقدم، ويجوز أن يعود على الفعل الثاني وهو فعل الشرط المتأخر، ولأنه صالح لكلا الفعلين، قال النحاة: إنه يجوز فيه.

(49) الأعراف 186.

(50) شرح الرضي على الكافية ج 4 ص 120 ص 107. الكتاب ج 3 ص 89.

1 — الرفع بالعطف على الأول ، أو على الاستئناف .

2 — النصب على الصرف .

3 — الجزم عطفاً على الثاني<sup>(51)</sup> .

3 — عطف الفعل المضارع على فعل مجزوم بلا الناهية

نعلم أن الواو ينصب الفعل المضارع بعدها إذا كان الأسلوب المتقدم عليها  
مشتملاً على نهي مثل :

لاتنه عن خلق وتأتني مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وقد أجاز النحاة أن ينصب الفعل المضارع في هذه الحالة ، وأن يجزم وأن يرفع  
وبخاصة في هذا المثال : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالرفع إذا نهته عن الأول فقط ،  
فإن قدرت النهي عن الجميع نصبت أو عن كل منهما جزمت<sup>(52)</sup> .

وقد أجاز ابن مالك أيضاً في الفعل المضارع المعطوف بهم على فعل مضارع  
منهي عنه : النصب والرفع والجزم ، عندما تعرض لقول الرسول ﷺ [ لا يبولن أحدكم في  
الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ] .

قال ابن مالك : يجوز في « ثم يغتسل فيه » : الجزم عطفاً على « يبولن » لأنه  
مجزوم الموصع بـ « لا » التي للنهي ، ولكنه بني على المنع لتوكيد النون ، ويجوز فيه  
النصب على إضمار أن واعطاء « ثم » حكم ولو الجمع ، ويجوز فيه الرفع على تقدير : ثم  
هو يغتسل فيه<sup>(53)</sup> .

وسبويه مع أنه يميز الحرم في مثل هذه الأساليب إلا أنه منعه في المثال الأول ،  
قال : ونقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ... وإن شئت جزمت على النهي في غير  
هذا الموضع ، قال جرير :

(51) شرح الرضي على الكافية ج 4 ص 107-108 .

(52) أوضح المسالك ج 4 ص 187

(53) شوبعد التوضيح ص 164

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فإنك إن تفعل تسفه وتجهل.

ومنحك أن يتجزم في الأول، لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبس  
والسبك، ولا يباه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة، فإذا جرم  
فكأنه يباه أن يأكل السمك على كل حال، أو يشرب اللبن على كل حال<sup>(54)</sup>.

إن هذا المثال سواء أرويتاه برفع الفعل أو بتصبه أو بحزمه، لا يدل إلا على شيء  
واحد وهو نهى المخاطب عن الجمع بين السمك واللبن حال الأكل، وقل مثل ذلك في  
بيت جرير فهو نهى مخاطبه عن شتم المولى، ونهاه عن المبالغة في إهذائه، وكذلك بيت  
أبي الأسود الذي يهني فيه الإنسان عن فعل فييح سكر وعن إتيانه.

وهنا ما أفهمه ويدل عليه هذا الأسلوب، وما عدا ذلك فهي فلسفة نحوية  
لا تربي الذوق النغوي السليم، ولا تقرب الأساليب ومعانيها إلى المهم.

(54) الكتاب ج3 ص 42-43.

## الفصل الثالث

### كثرة الجوازات وتنوعها



- أولاً : الصفة المركبة .
- ثانياً : لا النافية .
- ثالثاً : باب العلم .
- رابعاً : الأسماء المعربة بالحروف .
- خامساً : بناء الظروف وإعرابها .
- سادساً : الممتنع من الصرف ( التنوين والجر ) .
- سابعاً : نداء المضاف إلى ياء المتكلم مفرداً أو مضافاً .

## أولاً : الصفة المركبة

الصفة المركبة ، أو ما أطلق عليه النحاة القدماء « الصفة المشبهة » ، من أبواب النحو التي تشتهر بكثرة جوارزاتها السماعية والقياسية ، وقد عمل النحاة على تضخيم جوارزات هذا الباب وتفرعها ، حتى خرجت عن الحد المألوف لدى النحاة المتأخرين ، فتولدت لها صور كثيرة لدى أصحاب الخواشي بلغت المئات والألوف .

للصفة المركبة عدة تراكيب واستعمالات ذكرها النحاة ، وعالياً ما يجوز في هذه التراكيب : الجر والنصب والرفع في الاسم التالي للصفة أو بعبارة أدق : موصوف الصفة .

وعادة ما يبدأ النحاة المتأخرون حديثهم عن هذا الباب بعد تعريفه وتبيان طرق اشتقاقه بتقسيم مسأله على هذا النحو :

- 1 — الصفة : وهي إما معرفة بالألف واللام أو منكرة .
- 2 — موصوف الصفة أو ما أطلق عليه النحاة القدماء : معمول الصفة : وهو إما معرف بالألف واللام ، أو بالإضافة إلى ضمير الغائب أو مكر .

ويتضح عن هذا التقسيم أن للصفة المركبة ستة استعمالات أو تراكيب يجوز في جمهورها الأعظم: الجر والتنصب والرفع.

## ١ — أقسام أو تراكيب الصفة المركبة<sup>(١)</sup>

١ — ١ — الصفة منكورة وموصوفها معرف بالآلف واللام: حسن الوجه

يجوز عند النحاة في لفظة «الوجه» في هذا التركيب: الجر والتنصب والرفع:

أ — تقول: هذا رجل حسن الوجه، وهذا التركيب هو الأحسن والأكثر عند سيبويه، على جعل الوجه مضافاً إلى لفظة «حسن».

ب — وتقول: هذا رجل حسن الوجه، ينصب لفظة الوجه وتنوين الصفة «حسن»، وقد وجه النحاة نصب موصوف الصفة في هذا التركيب بأنه على التشبيه بالمفعول به، وقال بعضهم: إن نصبه على التمييز.

وهذا التركيب عند سيبويه عربي جيد، قال: والتنوين عربي جيد واحتج له بقول زهير:

أهوى لها أسفع الخدين مطّرق    رش القوادم لم تنصب له الشرك

والشاهد فيه: تنوين لفظة «مطرق» ونصب لفظة «رش».

كما ساق أمثلة شعرية أخرى على هذا الاستعمال، وقال: وهو في الشعر كثير.

ج — وتقول: هذا رجل حسن الوجه، يرفع لفظة الوجه على أنها فاعل بالصفة، ولم يذكر سيبويه جواز الرفع في هذا التركيب في كتابه، بينما وصف الرضي شارح كافية ابن الحاجب في النحو رفع الموصوف في هذا التركيب بأنه قبيح فبحاً لا ينتهي إلى منعه في حال السعة وتخصيصه بضرورة الشعر.

(١) أعجب السجّ في شرح لامية العرب ص 77-84.

1 \_ 2 \_ أن تكون الصفة وموصوفها أو الاسم التالي لها نكرتين : حسن وجه

وهذا التركيب يجوز فيه عند النحاة جر لفظة وجه ، ونصبها ، ورفعها :

أ — نقول : هذا رجل حسن وجه ، بجر لفظة وجه بالإضافة إلى الصفة ، وقد أجاز سيوطه هذا الاستخدام قال : فمن ذلك قولك : هو حديث عهد بالوجع ، وقال عمرو بن شأس :

ولا سوء زِيٍّ إذا ماتلـهموا إلى حاجة يومياً خبثه بولاً

ووصف الرضى هذه المسألة بأنها ليست قبيحة ، ولا عاية في الحسن .

ب — تقول: هذا رجل حسنٌ وجهاً، بتوحي الصفه «حسن» ونصب الموصوف «وجهاً» على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز.

وقد أورد سيبويه عدة شواهد شعرية على هذا الاستعمال منها قول الشاعر :

هيناء مقبله حجازاء مديرة      محطرة جدلت، شياء أنيابا

حيث جاء فيه لفظة «أنياها» منصوبة، وقد حذف التنوين من الصفة لأنها ممنوعة من الصرف.

ج - تقول : هذا رجل حسنٌ وجهًا ، بتوحيص الصفة ورفع موصوفها على أنه  
يبدل من الصمير المستكن فيها عند الحاجة ، وهذا الضمير معرفة والموصوف نكرة لذا  
قال الزمخشري : والكثرة قد تبدل من المعرفة .

وهذا الاستخدام لم يذكره سيويه في كتابه ، ووصفه الرضي بأنه أسلوب قبيح قبحاً لا ينتهي إلى منعه في حال السعة وتخصيصه بضرورة الشعر .

1 — 3 — أن تكون الصفة نكرة وموصوفها التالي مضافاً إلى ضمير يعود على الاسم الذي تقع هذه الصفة المركبة وصفاً له : حسن وجهه

وهذا التركيب يجوز فيه عند النحاة جرُّ لفظة وجهه ، ونصبُها ، ورفعها .

أ — نقول : هذا رجل حسن وجهه ، بجر لفظة وجهه ، وقد قال سيبويه عن هذا الأسلوب : وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها شبره بحسنة الوجه ، ودلت رديه ، وكذلك عقب الرضي .

ب — ونقول : هذا رجل حسن وجهه ، برفع لفظة وجهه ، ولم يذكر سيبويه هذا الاستعمال في كتابه ، وهو أسلوب سائع ، والأصل في الصفة المركبة عند المبدع ، وفواه الزمخشري ، وهو جائز عند الرضي .

ج — ونقول : هذا رجل حسن وجهه ، بنصب لفظة وجهه . وصفه الرضي بأنه أسلوب قبيح لا يجوز إلا في ضرورة الشعر عند أهل البصرة ، وأجازته أهل الكوفة في سعة الاختيار والكلام العادي بلا فح .

1 — 4 — أن يكون جرُّ الصفة المركبة — الصفة والموصوف — معرفين بالألف واللام معاً : الحسن الوجه

وهذا التركيب يجوز فيه عند النحاة : نصب الموصوف وجره ورفع :

أ — نقول : مررت بالرجل الحسن الوجه ، بنصب لفظة الوجه ، وقد وصف سيبويه هذا الأسلوب بأنه عربي جيد ، قال : وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسن الوجه ، وهي عربية جيدة ، قال الشاعر :

فما نومي بشعبه بن سعد ولا بمزارة الشعر الرقابا

وقال الرضي إن هذه المسألة حسنة ولكن استعمالها قليل .

ب — ونقول : مررت بالرجل الحسن الوجه ، بجر لفظة الوجه ، وقد أجاز سيبويه هذا التركيب بقوله : وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسن الوجه .

جـ — ونقول : مررت بالرجل الحسن الوجه ، برفع لفظة الوجه ، وهو أسلوب لم يذكره سيبويه في كتابه ، وقال عنه الرضي : إنه أسلوب قبيح قبحاً لا ينتهي إلى معه في حال السعة وتخصيصه بضرورة الشعر .

1 — 5 — أن تكون الصفة معرفة بالألف واللام ، وموصوفها مضافاً إلى ضمير يعود على الاسم المتقدم الذي تقع الصفة المركبة نعتاً ووصفاً له : الحسن وجهه وفي هذا التركيب لا يجوز عند النحاة إلا رفع الموصوف وجهه ونصبه ، أما الجر فهو ممتنع في هذا الاستخدام .

وسيبويه لم يذكر هذه المسألة في كتابه بصورها الجائزة والممتنعة .

أ — نقول : مررت بالرجل الحسن وجهه ، برفع لفظة وجهه ، وهذا الاستعمال هو الاستعمال العالي والجواز عند الرضي .

ب — ونقول : مررت بالرجل الحسن وجهه ، بنصب لفظة وجهه ، وهذا الاستخدام لا يجوز إلا في ضرورة الشعر عند أهل البصرة ، بينما أجازوه أهل الكوفة بلا قبح في النثر وحال السعة كما قال الرضي .

أما قولنا : مررت بالرجل الحسن وجهه ، بجر لفظة وجهه فهو ممتنع عند النحاة جميعاً .

1 — 6 — أن تكون الصفة معرفة بالألف واللام ، والاسم التالي لها أو موصوفها نكرة : الحسن وجهاً

وهذا التركيب لا يجوز فيه عند النحاة إلا بالنصب أو الرفع ، أما جره فهو ممتنع :

أ — نقول : مررت بالرجل الحسن وجهاً ، بنصب لفظة وجهه ، قال سيبويه .  
فأما النكرة فلا يكون فيها إلا : الحسن وجهاً .

وقال : وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوماً من العرب ينشئون هذا البيت للحارث  
ابن ظالم :

فما قومي بشعبة بن سعد ولا بفزارة الشعري وقابلاً  
ب — ونقول : مررت بالرجل الحسن وجه ، يرفع لفظة وجه ، وهذا الاستعمال  
قبيح عند الرصي قبحاً لا ينتهي إلى منعه في حال السعة وتخصيصه بضرورة الشعر .  
أما جر لفظة الوجه في هذا الاستعمال فهو باطل اتفاقاً ، قال الرميشري بعد أن  
درس هذه المسائل : فتحقق الآن أن جملة ما تشتمل عليه المسائل من الوجوه الجائزة  
سنة عشر وجهاً والممتنع وجهان .

## 2 — تتبع دراسة الصفة المركبة عند النحاة

إن المتتبع لدراسة الصفة المركبة عند النحاة تتبعاً تاريخياً من خلال مؤلفاتهم  
التي بين أيدينا يجد أمراً عجباً ، واختلافاً بينا في الصورة المجازة في هذا الباب نوعاً  
وعددًا ، وسنكتفي هنا بإيراد آراء أربعة من النحاة مختلعي الأمانة والأمانة تفصيلاً ،  
ونشير إلى ما عداهم إشارة موجزة :

أولاً : — سيبويه وكتابه عمدة النحاة في كل ما ألفوا وكتبوا ، وهو من أكثرهم  
قرباً من الواقع اللغوي المتمثل في الاستعمال الحي على ألسنة العرب — قد أجاز أن  
نأتي الصفة للمركبة في سبعة تراكيب أو أساليب ، هي :

1 — الحسن الوجه ، بتعريف الجزعين بالألف واللام ، وإجازة الجر والنصب في  
لفظة « الوجه » .

2 — حسن وجه ، بتكثير الجزعين معاً ، وإجازة الجر والنصب في لفظة « وجه » .

3 — حسن الوجه ، بتكثير الصفة وتعريف الموصوف ، وإجازة الجر والنصب في  
لفظة « الوجه » .

4 — الحسن وجهاً، بتعريف الصفة بالألف واللام وتكرير الموصوف، ونص على أن هذا الأسلوب لا يجوز فيه إلا نصب لفظة «وجه»<sup>(2)</sup>.

ومن الواضح أن سيويه لا يميز الرفع في أي من أساليب الصفة المركبة التي أوردتها في كتابه، كما أنه لا يميز تعريف الموصوف بضمير يعود على الاسم المتقدم الذي تقع الصفة المركبة وصفاً له.

لأنياً : المبرد — وهو في كتابه المقتضب يحال على كتاب سيويه، وإن حاول معارضته ونقده في بعض المسائل — قد أجاز ستة تراكييب تأتي الصفة المركبة وفقاً لها :

1 — حسن وجهه، بتكرير الصفة، وتعريف الموصوف «وجهه» بضمير يعود على الاسم المتقدم الذي تقع الصفة المركبة وصفاً له، وإجارة الرفع في لفظة «وجهه»، وهذا الاستعمال عند المبرد هو الأصل والحد في استخدام الصفة المركبة.

2 — حسن وجه، بتكرير الصفة والموصوف، وإجارة النصب والجر في لفظة «وجه».

3 — حسن الوجه، بتكرير الصفة وتعريف الموصوف، وإجارة الجر والنصب في الموصوف أو لفظة «الوجه».

4 — الحسن وجهاً، بتعريف الصفة وتكرير الموصوف، والنص على أن الموصوف لا يجوز فيه إلا النصب في هذه الحالة.

وقد عتب على هذه الصور التي أجازها بقوله : فهذه الأوجه عربية جيدة<sup>(3)</sup>.

ومن خلال المقارنة مع ما أجازته سيويه، نرى أن الصورة الأولى التي ذكرها المبرد وجعلها الأصل والحد لباب الصفة المركبة، لم يذكرها سيويه في كتابه بالرفع وإنما

(2) الكتاب ج 1 ص 194-201.

(3) المقتضب ج 4 ص 158-162.



ذكرها بالجر ووصفها بالرداءة، وذلك راجع إلى أن سيبويه يرى أن الأصل في الاسم التالي للصفة أن يكون مذكراً أو معرباً بالألف واللام، ولا يجوز فيه الإضافة إلى الصمير أو إلى الاسم الظاهر، والميرد لا يذكر جواز استعمال الصفة وموصوفها معرفين بالألف واللام معاً، وهو ما ذكره سيبويه وأجاز فيه جر الموصوف ونصبه، أما بقية الصور فقد اتفقا على إجازتها.

ثالثاً : جاز الله الزمخشري، وهو صاحب موقف متساهل في دراسة الصفة المركبة، حيث أجاز في كتابه «أعجب العجب» في شرح لامية العرب أن تستعمل الصفة المركبة ستة عشر استعمالاً أجاز في أغلبها الرفع والنصب والجر، ونراه في كتابه المفصل يقلل من هذه الصور التي أجازها فجعلها سبع صور جائزة في الاستعمال هي :

- 1 — حسن وجهه، بتكثير الصفة وتعريف الموصوف بصمير يعود على الاسم المتقدم الذي تقع الصفة المركبة وصفاً له، وهو يحيز النصب والجر والرفع في لفظة وجهه.
- 2 — حسن وجهه، بتكثير المجرمين وإجازة النصب والجر في لفظة وجهه.
- 3 — حسن الوجه، بتكثير الصفة وتعريف الموصوف وإجازة الجر والنصب في الموصوف «الوجه»<sup>(4)</sup>.

وقد أجاز سيبويه في كتابه استعمال الصور الأربعة الأخيرة، ومع الثلاثة الأولى، فهو لم يتكسر في كتابه إجازة النصب والرفع في «حسن وجهه»، وبص على أن جر لفظة وجهه في هذا الأسلوب رديء.

هذا وقد زاد ابن عيش شارح المفصل على هذه الصور التي ذكرها الزمخشري أربع صور أخرى، هي :

- 1 — الحسن الوجه، بتعريف الجزعين وإجازة الرفع والنصب في لفظة الوجه

(4) شرح المفصل ج 6 ص 83-89.

2 — الحسن وجهاً، بتعريف الصفة وتنكير الموصوف، وإجازة النصب في لفظة الوجه.

3 — الحسن وجهه، بتعريف الصفة بالآلف واللام، وتعريف الموصوف بالضمير، وإجازة الرفع في لفظة وجهه.

وقد أجاز سيوييه في كتابه التبيين بينهما، وهما اللتان نص ابن يعيش على جوار النصب فيهما، ولم يذكر في كتابه الصورتين الآخرين، وهما اللتان نص ابن يعيش على جواز الرفع فيهما.

رابعاً : الرضي، وهو من أوضح النحاة عبارة وأدقهم طريقة في دراسة الصفة المركبة حيث عمد إلى تقسيمها من حيث الاستعمال إلى أربعة أقسام هي :

أ — مسائل جائرة في الاستعمال، وهي تشتمل على ست صور

- 1 — الحسن الوجه، بتعريف الجزئين وإجازة الجر في الموصوف.
- 2 — الحسن وجهاً، بتعريف الصفة وتنكير الموصوف وإجازة النصب في الموصوف.
- 3 — حسن وجهاً، بتنكير الجزئين ونصب الموصوف.
- 4 — حسن الوجه، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف بالآلف واللام وإجازة الجر فيه.
- 5 — حسن وجهه، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف بالضمير ورفع.
- 6 — الحسن وجهه، بتعريف الصفة بالآلف واللام والموصوف بالضمير وإجازة الرفع فيه.

وهاتان المسألتان الأخيرتان هما أصل مسائل الصفة المركبة عند الرضي.

قال : ثم اعلم أن أصل هذه المسائل كلها مسألتان : الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المفعول فيهما فهما حمتان كثيراً الاستعمال.

ومن الواضح أن ميبويه يميز هذه الصور جميعاً ما عدا الأخيرتين اللتين لم يذكرهما في كتابه .

#### ب — مسائل قليلة في الاستعمال وهي ثلاث مسائل

- 1 — حسن وجه ، بتكثير الجزعين وجر الموصوف ، وهي مسألة لا حسنة ولا قبيحة عند الرضي ، وقد أجازها ميبويه .
  - 2 — الحسن الوجه ، بتعريف الجزعين بالآلف واللام ، ونصب الموصوف .
  - 3 — حسن الوجه ، بتكثير الصفة وتعريف الموصوف بالآلف واللام ونصبه .
- وقال الرضي عن هذين الأسلوبين : إنهما مسألتان حسنتان ، ولكهما قلهتان في الاستعمال ، وهما جائزان عند ميبويه .

#### ج — مسائل قبيحة لا ينتهي إلى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر وهي سبع مسائل :

- 1 — الحسن وجه ، بتعريف الصفة وتكثير الموصوف ورفعها .
- 2 — حسن وجه ، بتكثير الجزعين ورفع الموصوف .
- 3 — الحسن الوجه ، بتعريف الجزعين ورفع الموصوف .
- 4 — حسن الوجه ، بتكثير الصفة وتعريف الموصوف بالآلف واللام ورفعها .
- 5 — الحسن وجهه ، بتعريف الصفة بالآلف واللام والموصوف بالضمير ونصبه .
- 6 — حسن وجهه ، بتكثير الصفة ، وتعريف الموصوف بالضمير وجواز جره ونصبه .

وهي مسائل لم يذكرها ميبويه إلا واحدة وضعها بالرداءة وهي : حسن وجهه ، بالجر .

#### د — مسائل باطلة وممتعة في الاستعمال وهي صورتان

- 1 — الحسن وجهه ، بحر لفظة وجهه المعرفة بالضمير .

## 2 — الحسن وجه ، بحر لفظة وجه المنكرة<sup>(5)</sup> .

والحاجة جميعاً متفقون على منع هاتين المسألتين من الاستخدام .

خامساً : أما النجاة اللاحقون لمولاء وعلى رأسهم ابن مالك وشرح أليته ، فقد حكموا القياس الرياضي والمران الذهني في هذا الباب ، فأجروا فيه صوراً كثيرة وتراكيب شتى يميزها العقل الرياضي ، ويمنع أغلبها الاستعمال والاستخدام الوارد على ألسنة العرب .

قال ابن مالك في أليته :

فارفع بها وانصب وجهر مع ال      ودون ال مصحوب ال وما اتصل  
بها مضافاً أو مجرداً ولا      تجرر بها مع ال سما من ال محلاً  
ومن إصافة لتاليها وما      لم يخل فهو بالجواز وما

وجاء شرح الألفية فقال ابن عقيل ، وابن هشام شرحاً لهذه الأبيات : إن الصورة الجائزة في الصفة المشبهة تبلغ ستاً وثلاثين صورة ، يمتنع منها في الاستعمال أربع صور<sup>(6)</sup> .

قال ابن هشام بعد أن أوضح أن الاسم التالي للصفة أو موصوفها يجوز فيه الرفع والصب والجهر : والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة ، وكل من هذه الستة للمعمول معه ست حالات ، لأنه إما بآل كالوجه ، أو مضاف لما فيه آل كوجه الأب ، أو مضاف للضمير كوجهه ، أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه ، أو مجرد كوجه ، أو مضاف إلى المجرد كوجه أب ؛ فالصور ست وثلاثون ، والممتنع منها أربعة<sup>(7)</sup> .

وسبويه لا يجيز في الموصوف أو معمول الصفة كما هو اصطلاح النحاة القدامى إلا التعريف بالألف واللام أو التنكير ، أما بقية الأوجه التي ذكرها ابن هشام خاصة

(5) شرح الرمي على الكافية ج 3 ص 434-441 .

(6) شرح ابن عقيل ص 323-325 .

(7) أوضح المسالك ج 3 ص 249 .

بالموصوف فهو لم يتكرها في كتابه، بل إن نصه في هذا المقام صريح في منعها وعدم إجارتها.

قال سيويه: الصفة المشبهة تعمل فيما كان من سببها معروفاً بالألف واللام، أو نكرة لا تجاوز هذا<sup>(8)</sup>.

وقد تصحمت هذه الصور للصفة المركبة عند الأشموني أحد شراح الفية ابن مالك المتأخرين، فبلغت عنده ثلاثاً وثمانين صورة، جعل منها تسع صور مسموعة في الاستعمال، وبقي لديها أربع وسبعون صورة جائزة في الاستعمال<sup>(9)</sup>، أما الصبيان شارح الأشموني فقد بلغ عنده الأمر الحد الذي لا يرق إليه حبال، ولا يتصوره ذهن، ولا يمكن للعقل البشري أن يحيط به، وترك للمعترضين بنحونا القديم، والمجتريين لشروحه وحواشيه، وما إليها، عملية حصر هذه الصور إن تمكنوا. وكذلك فعل الحضري محشي ابن عقيل، الذي بلغت عنده هذه الصور المدى الذي لا ينهي إليه، حيث بلغت عنده أربعة عشر ألفاً وأربعمائة، يتعذر منها مائة وأربعون، وقال مرة أخرى: إنها تبلغ واحداً وعشرين ألفاً وثمانمائة وثمانين، يتعذر منها ضعف ما مر<sup>(10)</sup>.

رحم الله نحائنا القدماء جميعاً فما كان أجدرهم باستخدام هذه المقول الفذة فيما يفيد وينفع، قال تعالى ﴿فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَنَمْكُثُ فِيهِ الْأَرْضُ﴾<sup>(11)</sup> بدل التلهي بهذه القشور البالية التي يصجز الخيال عن إدراك كنهها، والوقوف على حقيقتها وجدواها لحرر العربية ولدارسيه، ولا أعتقد أن أي امرئ يملك شيئاً من الخس والذوق يميز هذه الخرافات والأساطير التي سادت لنحونا القديم، وهو معيار لغتنا التي بها نفخر ونعتز.

(8) الكتاب ج 1 ص 194

(9) شرح الأشموني ج 2 ص 186.

(10) حاشية الحضري على شرح ابن عقيل، ج 2 ص 37، محمد الحضري، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(11) الرعد 17.

### 3 — الصفة المركبة وأوهام النحاة

الصفة المركبة عند النحاة القلبي، باب من أبواب النحو العربي المستقلة، له أصول وفروع كثيرة كما أوضحنا سابقاً، أقامها النحاة المتلاحقون على أساس من نظرتهم الكلية للنحو العربي التي أقاموها على أسس وأصول أغلبها لا يمت إلى اللغة بصلة؛ لعل من أهمها في هذا الباب القياس الرياضي، والمران الذهني، وكذلك نظرية العامل التي لعبت دوراً مهماً وكبيراً في تفرع هذا الباب، وفي إلحاقه باسم الفاعل في العمل، وهذا أمر يتضح من أول وهلة للدرس هذا الباب حيث يطلق عليه سيويه عنوان: هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه<sup>(12)</sup>.

ولم يعمّر هذا المصطلح عند النحاة اللاحقين إلا ما أصابه من اختصار على أيديهم لا يعبر شيئاً من دلالة كما هي عند سيويه، فأطلقوا عليه الصفة المشبهة.

ويتضح له هذا الأمر من خلال تعريف النحاة لهذا الباب، والتعريف أو الحد عادة ما يذكرونه في بداية الباب النحوي الذي يدرسونه.

قال ابن هشام معرفاً الصفة المركبة: هي الصفة التي استحسنت فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى<sup>(13)</sup>.

وهذا التعريف مبني على نظرية العامل.

إن إطلاق النحاة على هذا الباب مصطلح «الصفة المشبهة» يراعي مقتضيات نظرية العامل من عمل وعامل ومعمول، وحمل لبعض العوامل على بعض في العمل.

قال النحاة: إن الصفة المركبة محمولة في العمل على اسم الفاعل لأنها تشبه في احتياجها إلى قرينة وصحيحة تخصبها وتقيد من دلالتها العامة، فلفظة كريم أو حسن وغيرهما من الألفاظ الدالة على الوصف ألفاظ عامة الدلالة على معنى الوصف أو

(12) الكتاب ج 1 ص 194.

(13) أوضح للمالك ج 3 ص 247.

السمت، وتحتاج في هذا الأسلوب إلى لفظة تنضم إليها لتخصص وتفيد من عموم الوصف ومحمولة.

نقول مثلاً : مررت بامرأة جميلة، فالجمال هنا وصف عام يشجلى في مظاهر كثيرة حسية ومعنوية.

ونقول : مررت بامرأة جميلة الوجه، أو جميلة الخلق، أو جميلة اللباس، فنخصص من دلالة هذا الوصف العام، ونضيق من معناه الشمولي بحيث يصبح دالاً على جرئية معينة من الموصوف.

إن مشابهة هذه الصفة لاسم الفاعل في احتياجها إلى ما يوضحها ويحدد من معناها، هي التي أهلت هذه الصفة للعمل فيما بعدها بالحمل على إعمال اسم الفاعل في الاسم الذي يصحبه، والحمل في العمل يعني لدى النحاة أن الصفة المركبة غير أصيلة في العمل، وضعيفة التأثير فيما يأتي بعدها من الأسماء.

الصفة المركبة أو المشبهة كما هو إطلاق النحاة عاملة فيما بعدها من الأسماء، ولكن عملها هذا ليس بالأصالة وإنما بالحمل والقياس على إعمال اسم الفاعل، وقد ألجأ النحاة إلى ركوب هذا المركب المتهاوت أن الاسم التالي للصفة في هذا الباب تظهر عليه في بعض الأماليب والتراكيب الحركات الإعرابية المختلفة وهي الجر والنصب والرفع، وعند النحاة أن الحركة الإعرابية في آخر الأسماء لم توجد اعتباطاً، وإنما أحدثها محدث وهذا المحدث في نظرهم للحركة الإعرابية هو العامل، لذلك قالوا: إن الصفة هنا عاملة، وهي محمولة في هذا العمل لعدم أصالتها على اسم الفاعل، لأنها تشبه في مجيئها اسم بعدها.

هذا من ناحية، الصفة تعمل في موصوفها حملاً على اسم الفاعل العامل في محدثه، واسم الفاعل محمول بدوره في العمل على العمل المضارع.

وهنا وهم قاد إليه إيمان النحاة المطلق بنظرية العامل وقدرتها على تفسير الحركات

الإعرابية الطاهرة أو للقدرة على آخر الاسم مما دعاهم إلى الإعمال في تطبيق هذه النظرية فقالوا بأصالة بعض العوامل وفرعية بعضها الآخر .

ومن ناحية أخرى فإن المشابهة بين الصفة المركبة واسم الفاعل مشابهة لفظية لا معنوية ، وهي أن يأتي بعد كل منهما اسم ، ومعنى أدق احتياج كل منهما إلى اسم ، إن الصفة المركبة تختلف عن اسم الفاعل من عدة نواح من أشهرها :

1 — إن الصفة المركبة لا تصاغ وتشتق إلا من الفعل اللازم ، أما اسم الفاعل فهو يصاغ من الفعل اللازم والفعل المتعدي ، كما أن صيغ الصفة المركبة سماعية في الغالب ، أما صيغ اسم الفاعل فهي قياسية .

2 — إن الموصوف أو الاسم التالي للصفة في أسلوب الصفة المركبة يكون معرفة بالألف واللام أو مكسرة ، وهو الاستعمال الذي لا يتجاوز عند سيبويه ، وذلك بعكس الاسم الذي يصحب اسم الفاعل متقدماً عليه أو متأخراً عنه فهو معرفة بالعلمية غالباً ، ويقصد به ها الاسم الذي يعبره النحاة فاعلاً لاسم الفاعل .

3 — الاسم المصاحب لاسم الفاعل يراد منه الدلالة على أن الحدث قد وقع منه ، فهو موقع الحدث أو الفعل الذي دل عليه اسم الفاعل ، نقول مثلاً : محمد ضارب يداً ، فندل على أن الضرب قد وقع من محمد على يده .

أما في الصفة المركبة فإن هذا الاسم يقصد إلى وصفه عما تقدمه من وصف ، والوصف والموصوف يقعان معاً صفة لاسم متقدم عليهما ، نقول : هذا رجل طاهر القلب ، فتصف الرجل بوصف مركب هو : طاهر القلب .

4 — إن الاسم التالي للصفة وهو موصوفها كما قلنا ، شديد الالتصاق والتلاحم بالوصف الذي تقدمه ، فلا يفصل بينهما بأي فاصل ، كما أن هذا الموصوف لا يتقدم على صفته أو نعتة ، فهو يأتي بعدها دائماً حتى وإن نصبناه وهذا ما لا يتوفر في الاسم المصاحب لاسم الفاعل فهو قد يتقدم



عليه في التركيب وقد يتأخر ، كما أنه قد يفصل بين اسم الفاعل ومفعوله بالحار والمجرور قال تعالى ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ ﴾<sup>(14)</sup>

5 — اسم الفاعل يراد منه ، كما يقول النحاة ، أن يدل على ثلاثة أشياء وهي : الحدث ، وصاحب الحدث ، وزمان الحدث الذي يحدد من خلال الأسلوب ، واسم الفاعل يمتاز بأنه متجدد في دلالة ومعناه ، فهو غير ثابت المعنى ، أما الصفة المركبة فلا تدل على شيء من كل ذلك ، وإنما تدل فقط على توضيح جزئية من جزئيات الموصوف وتخصيصها والدلالة على أن هذا الوصف ثابت للموصوف ومستمر معه ، فهي تدل على الاستمرار والثبوت لا على الحدوث والتجدد ، والنحاة كانوا واهمين جداً عندما قالوا : إن الصفة المنسبة تدل على زمن هو الزمن الحاضر ، فهي لثبوتها واستمرارها لا تحتوي على مدلول زمني ، وقد كان الرضي محقاً عندما عارض دلالة الصفة المركبة على الزمن<sup>(15)</sup> .

النحاة كما يتبين كانوا واهمين جداً ومعيدين عن الصواب وغير مراعين لطبيعة استعمال الأساليب اللغوية ومعانيها ودلالاتها ، عندما قالوا : إن الصفة المركبة هي التي استشعر فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى ، وهم لو أدركوا هذه الفروق الدقيقة بين الصفة المركبة واسم الفاعل لما تورطوا في حدها بهذا التعريف المبهم ، ولما حملوها على اسم الفاعل في العمل .

والنحاة أيضاً كانوا واهمين وعلى خطأ كبير ، عندما درسوا الصفة المركبة في باب نحوي مستقل ، ودرسوها ضمن المشتقات .

إن طبيعة هذا الأسلوب تحتم دراسته ضمن باب النعت ، ولا بأس من اعتبارها قسماً أو نوعاً خاصاً منه ، فهي تشترك مع النعت في دلالاته العامة على الوصف الثابت

(14) البقرة الآية 30 .

(15) شرح الرضي على الكافية ج2 ص 431 .

والمستمر ، وتختلف عنه اختلافات طفيفة يقتضيها تركيب كل منهما أو طريقة صياغته ،  
تتمثل في :

إن النعت الحقيقي عادة ما يكون مفرداً وليس مركباً ، جاء محمد الناجح ، جاء  
الطلبة الناجحون ، وهكذا .

أما الصفة المركبة فكما ينبغي اسمها هذا الذي أطلقناه عليها ، إنها صفة مركبة  
من شيئين : من صفة وموصوف ، وهما معاً يقعان وصفاً للاسم المتقدم عليهما .

النعت الحقيقي لا يتقدم على منعوته لا يقال : جاء الناجح محمد ، ونحن نقصد  
الوصف ، أما الصفة المركبة فإن الوصف فيها متقدم على موصوفه ، وإذا راعينا أن هذه  
الصفة المركبة تقع وصفاً للاسم المتقدم عليها أيضاً ، يمكننا أن نقول من هذه الناحية  
إن الصفة المركبة لا تتقدم على موصوفها .

كما أن الوصف أو النعت الحقيقي ، كما هو اصطلاح النحاة ، عادة ما يكون  
وصفاً عاماً كالشجاعة والأمانة والصدق وما إليها من أوصاف ، أما الصفة المركبة فهي  
تدل على جزئية معينة من الموصوف مثل حسن الوجه ، تقي العرض ، طاهر القلب  
وهكذا ، إذن الصفة المركبة تتكون من جزئين هما :

- 1 — اسم مفرد متقدم وهو الموصوف .
- 2 — صفة مركبة تتكون من : صفة متقدمة + موصوف متأخر ، وهما معاً يقعان  
وصفاً للاسم المفرد المتقدم عليها : هذا رجل حسن الوجه .

وبناء على ذلك نقول : إن النعت الحقيقي يراد منه توضيح أو تخصيص  
الموصوف بصفة مفردة فارقة تميزه عن الآخرين .

أما الصفة المركبة فيراد منها أن تميز شيئاً خاصاً بشخصية الموصوف ، لا  
بالنسبة إلى الآخرين ، وإنما بالنسبة إلى ما يجتمع به من صفات ذاتية .

## ثانياً : لا النافية

لا : أداة في العربية تدل على النفي ، وهي تدخل على الأفعال والأسماء ، ويحولها على الفعل الماضي دون تكريرها قليل إلا إذا كانت دالة على الدعاء لا قطع الله رحمتك .

وقد درس النحاة لا النافية في ثلاثة أبواب بحوية مختلفة :

- 1 — في باب « عطف السق » عندما تسبق بأمر أو إيجاب .
- 2 — في باب الحروف المشبهة بليس في العمل عندما يرفع الاسم التالي لها .
- 3 — في باب خاص هو باب « لا النافية للجنس » عندما يفتح الاسم التالي لها ، وهي محمولة في هذا العمل على : إن التوكيدية .

وهذه الأداة معنى ودلالة لا تفر كل هذا التمهيد والفصل التفسيري ، فهي تدل على النفي ، وكان ينبغي على النحاة أن يدرسوها في باب « أدوات النفي » بإضافة أخواتها الدالة على النفي إليها .

وما تعيننا دراسته في مجال « الحوارات السحوية » هو :

- 1 — بناء الاسم على الفتح بعد لا النافية ورفعها .
- 2 — تكرار لا النافية .
- 3 — نعت الاسم التالي للا النافية .
- 4 — العطف على اسم لا دون تكرارها .

### 1 — بناء الاسم على الفتح بعد لا النافية ورفعها

درج النحاة المتأخرون أمثال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وشراح ألفيته على تقسيم لا النافية إلى قسمين ، وإن كنا نجد البذور الأولى لهذا التقسيم عند أستاذهم سيبويه وكذلك عند المبرد<sup>(16)</sup> ، وهذه البذور مجرد إشارة عابرة استعملها النحاة اللاحقون فسوا عليها أحكاماً قد لا تمت إلى اللغة بصلة في بعض جوانبها :

(16) الكتاب ج2 ص 296 ، ص 304 المقتضب ج4 ص 482

- 1 — لا النافية للوحدة والمشبهة بليس في العمل ، والاسم بعدها مرفوع .
- 2 — لا النافية للجنس ، والمشبهة بإن في العمل ، والاسم بعدها مبني على الفتح .

وقد افترض النحاة أن اختلاف العلامة الإعرابية على الاسم الواقع بعد لا النافية يدل على اختلاف في معنى الأسلوب وعلى تغير دلالة .

قالوا : إن النفي في حالة رفع الاسم بعد لا يدل على الوحدة ، فإذا قلنا مثلاً : لا رجل في الدار ، دل الأسلوب من خلال العلامة الإعرابية على نفي وجود رجل واحد في الدار ، لا نفي وجود جنس الرجال جميعاً ، ولهذا يجوز أن نقول : لا رجل في الدار ، بل رجلان أو رجال .

وقالوا : إن النفي في حالة بناء ما بعدها على الفتح أو نصبه يدل على الاستفراق والشمول ، فإذا قلنا : لا رجل في الدار ، دل الأسلوب من خلال العلامة الإعرابية على نفي وجود جنس الرجال جميعاً في الدار ، ومن الخطأ أن نقول : لا رجل في الدار بل رجلين مثلاً .

وهذا الافتراض مبني على فلسفة عقلية واهية تحولها النحاة لتتلخص في أن قولنا : لا رجل في الدار بالرفع ، جواب لسؤال سائل : هل رجل في الدار ؟ وأن قولنا : لا رجل في الدار بالفتح جواب لسؤال سائل : هل من رجل في الدار ؟ عدل وجود « من » في السؤال الثاني على الاستفراق والشمول ، بينما خلو السؤال الأول منها يدل على عدم الاستفراق وعلى إرادة الوحدة .

إن هذا السؤال قد افترض النحاة مجيبه بمن وخالياً منها ، كي يدعوا ما ذهبوا إليه من وجود خلاف معنوي بين رفع الاسم بعد لا النافية ، وبين بائه على الفتح ، ورفع الاسم بعد لا قليل في الاستعمال كما ثبتت النحاة ، فالنحاة جميعاً يقولون : إن إعمال « لا » عمل ليس قليل في الاستعمال ، قال سيوطي « وقد جعلت — أي لا النافية — وليس ذلك بالأكثر بمنزلة ليس »<sup>17</sup> .

(17) الكتاب ج2 ص 296 ، ص 304 ، شرح القفل ج1 ص 108 ، ص 109

ومن النحاة من ادعى أن عمل لا النافية عمل ليس غير موجود البتة<sup>(18)</sup>، وقد نص الرضي في أكثر من موضع في شرحه على الكافية لابن الحاجب على أن إعمال لا النافية عمل ليس يعتبر من قبيل الاستخدام الشاذ، أو من قبيل الاستعمال الخائر في ضرورة الشعر وحدها، وأن إجازة رفع الاسم بعد لا إجازة غير قياسية، وإنما هي تحكم من قبل النحاة.

قال الرضي: والظاهر أنه لا تعمل — لا — عمل ليس لا شاداً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما وليس<sup>(19)</sup>.

إن رفع الاسم بعد لا قليل، وقد ورد عن العرب، فالرمانى يقول: ومن العرب من يجعل لا بمنزلة ليس كقولك: لا رجل عندي، وقد نسب ابن عقيل ذلك إلى لهجة أهل الحجاز، وجاءت على ذلك قراءة أبي الشعثاء لقوله تعالى ﴿لَا تَبْ فِيهِ﴾<sup>(20)</sup> بالرفع<sup>(21)</sup>.

رفع الاسم بعد لا النافية قليل في الاستعمال، وقد ذكر النحاة وبخاصة الرضي أنه لم يؤثر رفع الاسم بعد لا ونصب خبرها، لا عند الحجازيين ولا عند غيرهم.

وقال ابن هشام: إن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به، فادعى أنها تعمل في الاسم بخاصة وأن خبرها مرفوع<sup>(22)</sup>.

لقد جاء ذكر خبر لا النافية منصوباً في شاهدين شعريين، ولكن الشعر له لفته الخاصة، كما أن الأمر القليل لا يمكن اعتباره قياساً مطرداً.

وهذه ناحية ثانية: ذكر خبر لا النافية منصوباً قليل أو نادر وباحية ثالثة: وهي أن دلالتها على نفي الوحدة عندما يرفع الاسم المباشر لها، ليست دلالة أهدا جميع النحاة؛ فالرضي ينص على أن «لا» دالة على استغراق المنفي، رفعا ما بعدها أم

(18) مضي اللبيب ج 1 ص 239.

(19) شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 293، ج 2 ص 162، ص 184، ص 196.

(20) البقرة 2.

(21) معاني الحروف ص 83، شرح ابن عقيل ص 129، الكشف ج 1 ص 115.

(22) مضي اللبيب ج 1 ص 239، شرح الرضي على الكافية ج 2 ص 184، ج 1 ص 293.

نصيباه ، إلا مع وجود القرينة ، وابن هشام يقول : وغلط كثير من الناس فزعموا أن  
العامة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ، ويرد عليهم قوله :

تعر ملا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً<sup>(23)</sup>

وسبويه لا يذكر في كتابه أن لا عندما يرفع الاسم التالي لها تكون دالة على  
نفي الوحدة ، ولا شك في أن هذا المثال : لا رجل في الدار بل رجلان ، من الأمثلة التي  
صعبها السحابة لشرحوا من خلاله معنى دلالة لا على نفي الوحدة ، لأنني لم أجد في  
كلام العرب رضم طول بحثي ما يشبه هذا المثال .

ما أخرج به يمثل في :

- 1 — إن رفع الاسم التالي للا نافية قليل في كلام العرب ، وإن هذا الرفع قد  
جاء في كلام العرب وأبدته القراءة القرآنية .
- 2 — إن بجزء خبرها منصوباً مآدر في الكلام ، إن لم نقل إنه خاص بضرورة  
الشعر وحدها .
- 3 — إن لا النافية تدل على الاستعراق والشمول ، ومن العبث نفي هذه الدلالة  
بناء على مثال صعبه السحابة .

## 2 — تكرار لا النافية

قد تتكرر لا النافية في الأسلوب مثل قولنا : لا حول ولا قوة إلا بالله .

وفي هذا الأسلوب تحوز خمسة أوجه إعرابية عند السحابة :

- 1 — بناء الاسمين معاً على الفتح : لا حول ولا قوة إلا بالله .

على جعل لا الثانية عاملة عمل إن مثل الأولى ، وتعتبر جملة : ولا قوة إلا بالله  
جملة منفية مستأنفة ، وهي في موضع مبتدأ ، ويقدر لها حيز محذوف ؛ وكذلك جملة :  
لا حول جملة ابتدائية وخبرها محذوف .

(23) مضي القليب ج 1 ص 240 ، شرح الرصافي على الكافي ج 1 ص 293-294

2 — بناء الاسم الأول على الفتح ونصب الثاني موبناً : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وذلك بالعطف على محل اسم لا الأولى ، ويكون لا الثانية رائدة بين العاطف والمعطوف .

3 — ساء الاسم الأول على الفتح ورفع الثاني موبناً : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد أول السحاة رفع الاسم بعد لا الثانية بثلاثة أوجه :

أ — بالعطف على محل لا واسمها لأنها في موضع رفع بالابتداء ، وتعتبر لا الثانية زائدة .

ب — أن تكون لا الثانية عاملة ليس .

ج — أن يكون هذا الاسم مرفوعاً بالابتداء ، وليس لأداة النفي « لا » عمل فيه .

4 — إعراب الاسمين معاً بالرفع والتوسين : لا حول ولا قوة إلا بالله .

5 — إعراب الاسم الأول بالرفع والتوسين ، وساء الثاني على الفتح : لا حول ولا قوة إلا بالله (24) .

وقد أجاز سيويه في هذا الأسلوب أربعة جوارات إعرابية هي :

1 — بناء الأول على الفتح ، والثاني يجوز فيه البناء والإعراب رفعاً ونصباً .

2 — إعراب الاسمين معاً بالرفع والتوسين ، وهذا عالم يجره المجر (25) .

وأمام هذه الجوارات الإعرابية الجائزة في هذا الأسلوب وخلاف السحاة حولها ، لا نجد أمامنا سبيلاً إلا الاحتكام إلى قراءات القرآن الكريم المتصلة بالسند ، وهي خير معين وهيها المقص :

قال تعالى ﴿ فَلَا رَيْبَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَقِّ ﴾ (26) قرأ ابن كثير

(24) معاني الحروف ص 81-83 ، شرح المفصل ج2 ص 112-113 ، شرح الرصعي على الكافي ج2 ص 167-170

(25) الكتاب ج2 ص 285-286 ، 291-292 ، 295 ، المقضب ج4 ص 371 و ص 387 .

(26) البقرة 197

وأبو عمرو ويعقوب «فلا رفث ولا فسوق» بالرفع والتنوين و «لا جدال» بالبناء على الفتح، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وحلف وابن عامر ونافع هذه الألفاظ جميعاً بالبناء على الفتح، وقرأ أبو جعفر المدني بالرفع والتنوين.

قال تعالى ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا يُخْلَى وَلَا شَفَاعَةٌ﴾<sup>(27)</sup> قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب هذه الألفاظ كلها بالفتح من غير تنوين، وقرأ بقية العشرة بالرفع والتنوين، وكذلك قوله تعالى ﴿لَا تَعْلَمُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيهِمْ﴾<sup>(28)</sup> وقوله تعالى ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا جِدَالٌ﴾<sup>(29)</sup> فابن كثير وأبو عمرو ويعقوب يفتحون ما بعد لا من غير تنوين وبقيّة القراء العشرة بالرفع والتنوين<sup>(30)</sup>.

وإذا تكررت لا ولم يباشر لا الثانية اسم منكر، فإن القراء العشرة قد اتفقوا على الرفع والتنوين، إلا يعقوب الحضرمي فإنه قرأ ببناء اسم لا على الفتح في جميع المواضع التي جاء فيها قوله تعالى ﴿فَلَا تَخَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(31)</sup>.

ولا المتكررة في هذه الآية لم يأت بعدها اسم منكر وإنما جاء بعدها ضمير دال على جماعة العائنين المذكور.

هذا إذا كان اسم لا نكرة أما إذا كان مصحفاً أو شبيهاً بالمضاف مثل: لا غلام رجل ولا امرأة، فإن ابن عقيل قد أجاز في هذا التركيب ما أجازته السحابة في قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله من جوازات إعرابية:

1 — إذا كان اسم لا المضاف منصوباً، جاز في الثاني البناء على الفتح والإعراب نصباً ورفعاً.

2 — وإذا كان اسم لا المضاف مفعلاً بالرفع والتنوين، جاز في الاسم الثاني الواقع بعد لا المتكررة وجهان: البناء على الفتح، والإعراب بالرفع والتنوين.

(27) البقرة 254.

(28) الطور 23.

(29) إبراهيم 31.

(30) النحر ج2 ص 211، حجة القراءات ص 128-129، 141، 143، مطبوع القرآن ج1 ص 120-121.

(31) البقرة 38 وغيرها النشر ج2 ص 211 212، 262، 274، 277، 69/5 للمعجم للمفهرس ص 247 ص 248.



نقول : لا علام رجل ولا امرأة ولا امرأة .

ونقول : لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة .

وكذلك الشيء بالمصاف (32) .

ويبدو واضحاً أن ابن عقيل قد أجاز هذه الجوازات بناء على القياس وحده ، وهذا التركيب نفسه : لا غلام رجل ، لم يأت في القرآن الكريم .

### 3 — نعت اسم لا

لهذا الأسلوب ثلاثة تراكيب يأتي فيها كما ذكر ابن مالك ، وهي :

1 — أن يكون اسم لا مفرداً مبيهاً ، ونعته مفرداً ، ولم يفصل بينهما بموصل مثل : لا رجل ظريف فيها .

وهذا التركيب تجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابية عند النحاة :

أ — بناء النعت على المنع : لا رجل ظريف فيها ، ووجهه النحاة بقولهم : إن النعت قد ركب مع اسم لا لذلك بني على المنع .

ب — نصب النعت موبهاً : لا رجل ظريفاً فيها ، على اعتبار أن اسم لا موضعه الإعرابي بالنصب .

ج — إعراب النعت بالرفع والتنوين : لا رجل ظريف فيها ، على اعتبار أن لا واسمها في موضع اسم مرفوع بالابتداء .

2 — أن يكون اسم لا مفرداً ، وقد نعت بمفرد وموصل بينهما بموصل مثل : لا رجل فيها ظريف ، وفي هذا الأسلوب جوازان إعرابيان :

أ — إعراب النعت بالنصب والتنوين : لا رجل فيها ظريفاً .

ب — إعراب النعت بالرفع والتنوين : لا رجل فيها ظريف . ولا يجوز

(32) شرح ابن عقيل ص 162

في هذا التركيب بناء نعت اسم لا على الفتح، للفصل بينهما، مما يسقط القول بتركيبهما.

3 — أن يكون اسم لا مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، والنعت مفرداً أو غير مفرد مثل: لا طالماً جبلاً ظريفاً، لا علام رجلاً صاحب بر فيها.  
وفي هذا الأسلوب يجوز عند النحاة في النعت أحد أمرين:

أ — نصب النعت موباً.

ب — رفعه موباً.

ويقول النحاة: ولا فرق في ذلك بين أن يكون النعت مفرداً أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينهما أو لا يفصل<sup>(33)</sup>.

وهناك صورة أخرى ذكرها سيويه، وهي أن يكرر اسم لا موصوفاً مثل: لا ماء ماء بارداً، وفي هذا الأسلوب يجوز في لفظة ماء الثانية البناء على الفتح، والإعراب بالنصب والتنوين، وأجاز الرضي إعرابها بالرفع والتنوين أيضاً<sup>(34)</sup>.

إن المتبع لدراسة نعت اسم لا عند سيويه يلاحظ ما يلي:

- 1 — نعت اسم لا المفرد باسم مفرد مباشر له يجوز فيه وجهان: البناء على المنع والإعراب بالنصب والتنوين.
- 2 — نعت اسم لا المفرد باسم مفرد مفصول عنه بفواصل، لا يجوز فيه إلا الإعراب بالنصب والتنوين.
- 3 — إذا كرر اسم لا المفرد، ثم وصف جاز في المكرر وجهان: البناء على المنع، والإعراب بالنصب والتنوين.

(33) معاني الحروف ص 81، شرح المفصل ج 2 ص 108-109، للقطب ج 4 ص 367، شرح الرمي على الكافية ج 2 ص 172-178، شرح لسان عقيل 163.

(34) فكلب ج 2 ص 288-289، شرح الرمي على الكافية ج 2 ص 178.

هذا ما ذكره سيويه في هذا الأسلوب، وهو يختلف عما يقوله النحاة الذين جاوزوا بعده، وأغرموا هذه الجوازات الإعرابية، فعملوا على تضخيمها وزيادتها.

#### 4 — العطف على اسم لا دون تكريرها

إذا عطف على اسم لا المفرد دون أن تكرر لا جاز في المعلوم عند النحاة أحد أمرين:

1 — إعراب المعلوم بالنصب والتنوين مثل: لا أب وابن فيها، وذلك بمراعاة محل اسم لا لأن محله الإعرابي النصب.

2 — إعراب المعلوم بالرفع والتنوين مثل: لأب وابن فيها، بمراعاة موضع لا واسمها، فهما في محل رفع بالابتداء<sup>(35)</sup>.

وزاد ابن عقيل أن المعلوم على اسم لا المبني إذا كان مضافاً جار فيه أيضاً لإعراب رفعاً ونصباً مثل: لا رجل وعلامة امرأة، برفع لفظة « غلام » ونصبها، وكذلك إذا كررت لا مثل: لا رجل ولا غلام امرأة، برفع غلام ونصبها أيضاً<sup>(36)</sup>.

وسيويه لم يذكر إلا النصب في المعلوم المفرد على اسم لا المبني على الفتح مثل: لا غلام وجارية فيها، بنصب « جارية » منصوبة<sup>(37)</sup>.

هذه هي لا النافية من خلال دراسة النحاة لها، وهي دراسة منشعبة ذات فروع عديدة رادها النحاة اضطراباً باعتمادهم على التأويلات المتكلفة والأقنعة البعيدة، وثرو احتكم النحاة في تقرير قواعدهم على القرآن الكريم وقراءاته الصحيحة السد والاستعمالات العالية على ألسنة العرب لجاءت قواعدهم أكثر إحكاماً واستجماً مع روح اللغة.

(35) معاني المفرد من 81، شرح الرضي على الكافية ج2 من 167، شرح التفصيل ج2 من 110

(36) شرح ابن عقيل من 164.

(37) للكتاب ج2 من 284

## ثالثاً : باب العلم

العلم من المعارف التي خصها النحاة باب معين ، وما تعنيا دراسته في هذا الباب :

- 1 — اجتماع الاسم واللقب .
- 2 — الأعلام المركبة تركيباً مزجياً .
- 3 — العلم المختوم بالملقة « و » .

### ١ — اجتماع الاسم واللقب

الإنسان لا بد له من اسم يعرف به ، وقد يكون له لقب يشتهر به بين أصحابه وأقاربه ، وقد يجتمع الاسم واللقب معاً في أسلوب نحوي مثل : يا سعيد كرز ، وما بهم النحاة في هذه الحالة هو البحث عن العلامات الإعرابية التي يجوز أن تتعاقب على اللقب ، ويذكرون : أن الاسم واللقب قد يكونان مفردين أو مضافين أو أحدهما مضافاً والآخر مفرداً .

١ — اجتماع الاسم واللقب وهما مفردان مثل : يا سعيد كرز ، اختلف النحاة السابقون في هذا الأسلوب ، فأهل البصرة يوجبون إضافة اللقب إلى الاسم فنقول : هذا سعيد كرز ، رأيت سعيد كرز ، سلمت على سعيد كرز .

فالاسم معرب بحسب موقعه الإعرابي في الجملة ، واللقب مضاف إليه .

وأهل الكوفة يميزون اتباع اللقب للاسم في علامته الإعرابية على عطف البيان أو البسل فنقول : هذا سعيد كرز ، رأيت سعيداً كرزاً ، سلمت على سعيد كرز .

وقد نص الزجاج على أن هذا الاتباع مجاز قياسي ، قال : ويجوز أن تجعل اللقب بدلاً من الاسم فنقول : هذا زيد قعةً يا هذا ، وهذا قياس وليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : هذا قيس قعةً ، وسعيد كرز<sup>(38)</sup> .

(38) ما ينصرف وما لا ينصرف من 101 .

وقد تلقف النحاة المتأخرون إجازة أهل الكوفة اتباع اللقب للاسم في الإعراب  
فنبوا عليها جواز قطعه عنه في الإعراب .

نقول : هذا سعيد كرز بحر كرز على الإضافة ، ورفع على الاتباع ، ونصبه على  
القطع .

ونقول : رأيت سعيد كرز بالجر على الإضافة ، ورفع على القطع ، والنصب  
على الاتباع .

ونقول : سلمت على سعيد كرز فالجر على الإضافة لو الاتباع ، ونسب لمظة  
سعيد ، ورفع والنصب على القطع<sup>(39)</sup> .

هذا ما يقوله أهل الكوفة والنحاة المتأخرون ، أما سيبويه نقلاً عن أبي عمرو  
والخليل وهنيس ، فلم يجوز إلا إضافة اللقب إلى الاسم عند اجتماعهما مفردين ، قال : إذا  
لقبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألفاظ ، وهو قول أبي عمرو وهنيس والخليل ، وذلك  
قولك : هذا سعيد كرز وهذا قيس قفة قد جاء وهذا بهذا بطة<sup>(40)</sup> .

وقد كان المبرد وأصبح العبارة جازم الأسلوب عندما يخص نص سيبويه السابق  
بقوله : إذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إليه ، لا يجوز إلا ذلك فنقول : هذا قيس قفة  
يا قيس ، وهذا سعيد كرز<sup>(41)</sup> .

وقد فضل الرضي رأي الفراء والرجاح المجير لاتباع اللقب للاسم في علامته  
الإعرابية ، لأن هذا الاتباع لا يحتاج إلى تأويل ، أما الإضافة فهي تحتاج إلى تأويل لعدم  
استقامة إضافة الشيء إلى نفسه عند الرضي ، لهذا وصف الاتباع بأنه الأول وبأنه هو  
الظاهر<sup>(42)</sup> .

ومن له أدنى عقل يدرك أن القياس المحض قد تحول إلى قانون مطرد شائع في

(39) شرح الرضي على الكافية ج 3 ص 265 ، شرح ابن عقيل ص 60-61 ، منهاج السالك ج 1 ص 134

(40) الكتاب ج 3 ص 294 .

(41) المنتصب ج 4 ص 16 .

(42) شرح الرضي على الكافية ج 3 ص 265 ، ج 2 ص 239

الاستعمال عبد الرضي، وأن الاستعمال الحي الولد على السنة أهل اللغة قد صار هو الشذوذ لهذا لقانون المطرد المفتعل.

2 — اجتماع الاسم واللقب وهما مضافان أو أحدهما مضاف والآخر مفرد :  
هذا الأسلوب ثلاثة تراكيب أجاز النحاة للتأخرون فيها جميعاً : الاتباع والقطع :

أ — اجتماع الاسم واللقب وهما مضافان مثل : عبد الله زين العابدين، فيجوز في اللقب « زين العابدين » الاتباع والقطع :  
تقول : هذا عبد الله زين العابدين، برفع اللقب على اتباعه للاسم في علامته الإعرابية على أنه عطف بيان أو بدل، ونصب اللقب قطعاً : أمدح زين العابدين.  
وتقول : زينت عبد الله زين العابدين، برفع اللقب قطعاً : هو زين العابدين، ونصبه اتباعاً.  
وتقول : سلمت على عبد الله زين العابدين، بجر اللقب اتباعاً ورفعه ونصبه على القطع.

ب — أن يكون الاسم مضافاً واللقب مفرداً، مثل : عبد الله كرر :  
نقول : هذا عبد الله كرر، برفع اللقب اتباعاً ونصبه قطعاً.  
وتقول : رأيت عبد الله كرراً، بنصب اللقب اتباعاً ورفعه قطعاً.  
وتقول : مررت بعبد الله كرر، بجر اللقب اتباعاً ورفعه ونصبه قطعاً.  
ج — أن يكون الاسم مفرداً واللقب مضافاً مثل : سعيد زين العابدين :  
نقول : هذا سعيد زين العابدين، برفع زين العابدين اتباعاً ونصبه على القطع.  
وتقول : رأيت سعيداً زين العابدين بنصب اللقب اتباعاً ورفعه قطعاً.

ونقول : مررت بسعيد نهن العابدين ، فالجر على الاتباع والرفع والنصب على القطع<sup>(43)</sup> .

إن هذه الجوازات الإعرابية الكثيرة عند النحاة المتأخرين لا نجد لها أي صدى في كتاب سيويه ، ولا في كتاب المبرد ، فهما لم يميزا في هذا الأسلوب إلا اتباع اللفظ للاسم في علامته الإعرابية سواء أكانا مضافين أم أحدهما مفرداً والآخر مضافاً .

قال سيويه : فإذا لقبت المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف ، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل ، وذلك قولك : هذا يَدُّ رزن سبعة ، وهذا عبدُ الله بعلَّة يافى ، وكذلك إن لقبت المضاف بالمضاف<sup>(44)</sup> .

## 2 — الأعلام المركبة تركيباً مزجياً

يجوز في هذه الأعلام عند النحاة أن تعرب بما يأتي :

- 1 — إعراب ما لا يصرف من الأسماء ، ويعبر العلم المركب اسماً واحداً فتظهر العلامة الإعرابية على آخر حرف فيه تقول : هذه بعلبك ، زرت بعلبك ، شاهدت آثار بعلبك .
- 2 — بناؤها على الفتح واعتبارها كلمة واحدة : معد يكرِب شاعر مخضرم ، قرأت شعر معد يكرِب ، رأيت معد يكرِب .
- 3 — إعرابها إعراب الاسمين المتضامين ، فالجرء الأخور بكسر بالإصافة ويعرب الجرء الأول إعراب ما لا يصرف : هذه حصْرُ موت ، رأيت حصْرَ موت ، مررت بحصْرَ موت<sup>(45)</sup> .

(43) شرح الرمي على الكتابة ج 3 ص 285 ، شرح ابن عليل ص 61 .

(44) الكتاب ج 2 ص 295 المقضب ج 4 ص 16 .

(45) الكتاب ج 3 ص 396-397 ، المقضب ج 4 ص 22-24 ، ص 31 ، شرح الرمي على الكتابة ج 3 ص 130-131 .

### 3 — العلم المختوم بلفظة «ويه»

إن هذا النوع من الأعلام المركبة والمختومة بلفظة «ويه» مثل: سيويه وعمرويه ونفطويه يجوز فيها عند النحاة أحد أمرين:

1 — بماؤها دائماً على الكسر: هذا عمرويه، قرأت كتاب سيويه، هجاء ابن دريد بنفطويه.

2 — إعرابه إعراب ما لا ينصرف من الأسماء، فيرفع بالصيغة وينصب ويجر بالفتحة بقول: هذا سيويه، رأيت عمرويه، سلمت على نفطويه<sup>(46)</sup>.

وبن سيويه على أنه لا يجوز في هذه الأعلام إلا البناء على الكسر إذا كانت معرفة، أو تنون مكسورة إذا دلت على التكثير.

قال: وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير منون وفي النكرة تقول: هذا عمرويه آخر، ورأيت عمرويه آخر<sup>(47)</sup>.

هذا ما يقوله سيويه، أما النحاة المتأخرون فقد حكموا القياس النظري فأجازوا إعراب هذه الأعلام إعراب ما لا ينصرف من الأسماء.

هذا جزء من باب العلم أكثر النحاة من تفرعه، وتثقيفه اعتماداً على القياس النظري وحده، والباحث على الحيرة أن هذا القياس قد صار عند النحاة المتأخرين واجب اتباعه، وانزوى الاستعمال الصحيح الوارد عن العرب إلى مرتبة الأساليب الشاذة التي تؤول حتى تستقيم مع القاعدة، وكل ذلك يدعونا إلى القول: إن النحو العربي القديم يعاني مواقف كثيرة شوهت بناءه ونقضت أطراف قواعده وأحكامه الجارية.

(46) شرح ابن عجل من 62.

(47) الكتاب ج 3 ص 302، المقصب ج 4 ص 31.



## رابعاً : الأسماء المعربة بالحروف

### 1 — الأسماء الستة

للأسماء الستة — وهي : الأب والأخ والحم والقم والهن ودو — إعراب خاص في اللغة العربية النموذجية ، كما أن لها في لهجات العربية وجوهاً إعرابية أخرى تنتميها بيئات محددة ومعينة ، ويمكن تقسيم هذه الأسماء بحسب ما يدخلها من جوار إعرابي إلى أربعة أقسام :

- 1 — كلمة « دو » بمعنى صاحب والمضافة إلى اسم ظاهر لا يجوز فيها إلا الرفع بالولو والنصب بالالف والجاء بالياء .
- 2 — كلمة « قم » لا تعرب إعراب الأسماء الستة إلا إذا كانت خالية من الميم ، ومضافة إلى اسم ظاهر أو ضمير غير ياء المتكلم .
- 3 — لفظة « هن » يجوز فيها عند النحاة ما عدا الفراء والرجاجي حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم وجهان إعربيان :

أ — إعرابها بالعلامات الإعرابية القصيرة بالضمة والفتحة والكسرة ، وهذا ما يطلق عليه النحاة الإعراب بالقص ، وهو الوجه الأشهر ، والأحسن فيها عند النحاة نقول : هذا هنك ، رأيت هنك مررت بهنك .

ب — أن تعرب بالوار رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جرّاً وهو ما يطلق عليه النحاة الإعراب بالإتمام .

قال ابن هشام : وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب تستعمله كذلك — أي بالنقص — فتقول : جاء هنك ورأيت هنك ومررت بهك ، كما يفعلون في عدك ، وبعضهم يحربه مجرى : أب وأخ فيعربه بالحروف الثلاثة فيقول : هذا هموك ورأيت هياك ، ومررت بهيك ، وهي لغة قليلة ذكرها سيويه ، ولم يطلع عليها الفراء والرجاجي فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعناها خمسة<sup>(48)</sup> .

(48) شرح قطر الندى وبل الصدى ص 47-48 ، ابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري ، تحقيق محمد عيسى

4 — أَلْعَاظُ «الأب والأخ واللحم» إذا كانت مفردة مضافة إلى اسم ظاهر فو إلى ضمير غير ياء المتكلم، أعربت في الاستعمال المطرد والغالب في لغة العرب بالواو رفعاً وبالألف نصياً وبالياء جرّاً.

قال تعالى ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾<sup>(49)</sup> وقال تعالى ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾<sup>(50)</sup>.

ويجوز فيها أيضاً النقص وهو إعرابها بالألف مطلقاً سواء اقتضى موقعها الإعرابي ارفع أم النصب أم الجر، وقد نسب هذا الاستعمال إلى لهجة بلحارث بن كعب.

قال ابن مالك: ومن لغتهم أيضاً — أي بلحارث بن كعب — قصر الأب والأخ كقول ابن مسعود رضي الله عنه لأبي جهل: أنت أبا جهل<sup>(51)</sup>.

وهذا الاستعمال قياس عد ابن يعمر، وهو أشهر وأحسن من النقص عند النحاة.

ويجوز في هذه الألفاظ النقص، وهو إعرابها بالحركات الإعرابية دون إشباع أو مد، تقول: هذا أبك، ورأيت أبك ومررت بأبك، وقد نسب هذا الاستعمال إلى بعض بلحارث بن كعب، واستدلوا على هذه اللهجة بقول رؤية بن العجاج:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

ونقل عن ثعلب قوله: يقال: هذا أبوك وأباك وأبك، وقد نص النحاة على قلة إعراب بالنقص في الأب والأخ واللحم<sup>(52)</sup>.

وقد افترض إبراهيم أنيس أن إعراب الأسماء الستة بالحروف، إنما هو إعراب لعقه السحابة من لهجات عربية عديدة، فالسحابة الأوائل وجدوا أن قبيلة معية أعربت هذه

الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت.

(49) يوسف 8

(50) الأحزاب 40

(51) شرمذ القوسيخ والتصحيح ص 97، شرح المفصل ج 1 ص 53.

(52) شرح المفصل ج 1 ص 53، شرح التصريح على التصحيح ج 1 ص 66.

الأسماء بالواو مطلقاً، وقبيلة ثانية أعربت بالياء مطلقاً، وقبيلة أخرى أعربت بالالف مطلقاً، فلما جاء النحاة ووجدوا هذه الاستعمالات الثلاثة لفقوا بها قاعدتهم المطردة وهي أن هذه الأسماء: ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء<sup>(53)</sup>.

وهو كلام غريب ويكفي للدلالة على تفاعته وبعده عن وصف الواقع النحوي لحي أن نرجع إلى أسلوب القرآن الكريم الذي تناسى الرجوع إليه في هذا المقام:

1 — لفظة «الأب» مفردة ومضافة إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير غير ياء المتكلم، وهو الاستعمال الغالب في القرآن الكريم، وردت في القرآن الكريم في اثنتين وثلاثين آية على النحو الآتي:

1 — منصوبة بالالف في إحدى عشرة آية.

2 — مرفوعة بالواو في خمس آيات.

3 — مجرورة بالياء في ست عشرة آية.

2 — لفظة الأخ مفردة ومضافة إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير غير ياء المتكلم، وهو الاستعمال الكثير في القرآن الكريم، جاءت في أسلوب القرآن الكريم في إحدى وأربعين آية على النحو التالي:

1 — منصوبة بالالف في ثمان عشرة آية.

2 — مرفوعة بالواو في سبع آيات.

3 — مجرورة في ست عشرة آية.

3 — لفظة «ذو» مضافة إلى اسم ظاهر، جاءت كثيراً في القرآن الكريم في خمس وسبعين آية:

1 — منصوبة بالالف في ست عشرة آية.

2 — مرفوعة بالواو في خمس وثلاثين آية.

---

(53) من أسرار اللغة ص 273-274.

### 3 — مجرورة بالياء في أربع وعشرين آية<sup>(54)</sup>.

والنيحة واضحة لا لس فيها ولا غموض ، ورحم الله شاعر العربية الكبير حين قال :

وليس يصح في الأقسام شيء إذا احتجح النهار إلى دليل  
ورأي إبراهيم أنيس في إعراب المثني ، وجمع المذكر السالم ، لا يختلف عن رأيه  
في إعراب الأسماء الستة ، فالنحاة لفقوا قاعدتهم في الموضعين من لهجات عربية  
مختلفة .

ولا أدري إن كان النحاة قد عرضوا قاعدتهم الملفقة هذه على أسلوب القرآن  
لكريم ، أم أنهم لجأوا إلى إعراب القرآن الكريم وفق هذه القاعدة ، أم أن هذه القاعدة  
الملفقة في كلام إبراهيم أنيس قد جاءت لتصف الاستعمال الحي الجاري على ألسنة  
العرب والمطرد في لغة القرآن الكريم ؟

إن اللغة العربية لغة معربة وإعرابها متنوع ، وهو جزء من معابها ودلالة تراكييبها ،  
وما يقوله إبراهيم أنيس وهم وباطل وعبث باللغة وعقول أهلها .

### 2 — المثني

يعرب المثني في لغة عامة العرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، نقول : هذان  
الزبدان ، ورأيت الزبدتين ، ومررت بالزبدتين .

وقد نسب إلى قبيلة بلحارث بن كعب إعراب الاسم المثني بالألف دائماً في  
حالة الرفع والنصب والجر ، كما نسب هذا الاستعمال إلى يظون من ربيعة وإلى كنانة  
وسى العنبر وبني المهجيم ويكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة<sup>(55)</sup> .

(54) المعجم للمفهرس لألفاظ القرآن الكريم من 3-2 ، 23-24 ، 277-278 .

(55) معاني القرآن ج2 من 184 ، شرح الرصعي على الكافية ج3 من 349 ، شرح الفصل ج3 من 128-129 .

وقد جاء على هذه اللهجة قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَبَٰسَٰجِرَٰن ﴾<sup>(56)</sup> في عمر قراءة أبي عمرو من السبعة<sup>(57)</sup>.

وقد ذكر ابن مالك عدة أحاديث نبوية جاءت وفق هذه اللهجة منها :

- 1 — إياكم وهاتان الكعبتان الموسوتان .
- 2 — قالت أم رومان : بينا أنا مع عائشة جالستان .
- 3 — لا ويران في ليلة .
- 4 — قول بعض الصحابة : ففرقنا اثنا عشر<sup>(58)</sup> .

### 3 — كلا

لفظ مثني يدل في العربية على التوكيد ، وقد اجتمعت العرب كما يذكر الفراء على إثبات الألف في كلا في الرفع والنصب والجر ، مع دلالة على التثنية وإضافته إلى الاسم الظاهر ، وقد ذكر الفراء أن قبيلة كنانة تعرب هذه اللفظة إعراب المثني الصحيح عندما تضاف إلى اسم ظاهر نقول : جاء كلا الرجلين ، رأيت كني الرجلين ، مررت بكلّي الرجلين .

وقد وصف الفراء هذه اللهجة بالقبح مع اعترافه بأنها مضت مع القياس في المثني<sup>(59)</sup> .

### 4 — الملحق بجمع المذكر السالم

عند النحاة مجموعة من الألفاظ ملحقه في إعرابها بجمع المذكر السالم مثل : سنون ، عضون ، عليون ، والأعداد من عشرين إلى تسعين وغيرها ، وهي تعرب غالباً بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً .

(56) طه 63

(57) حبه القراءات من 454 .

(58) شواهد الترجيح والتصحيح من 92-97 .

(59) معاني القرآن ج2 من 184 ، شرح الرضي على الكافية ج1 من 92-91 .

وقد جاء عن العرب إعراب هذه الألفاظ بالحركات بدل الحروف، فترفع بصم  
النون وتنصب بفتحها وتجر بكسرها.

قال الفراء في أثناء حديثه عن «عضين» الواردة في القرآن الكريم: رفعها  
عصون ونصبها وخفضها عضين، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب  
بونها فيقول: عصيتك ومررت بعصيتك وسنينك وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر،  
وساق على ذلك عدة شواهد شعرية<sup>(60)</sup>.

### 3 - اللذين

اسم موصول دال على جماعة المذكرين، وهو مبني، والياء لازمة له عند عامة  
العرب إلا كثانة وهذيل، فقد نسب إليهم إعرابه إعراب جمع المذكر السالم.  
قال الفراء: وكثانة يقولون: اللذين<sup>(61)</sup>.

وقال الرضي: واللذين في الرفع لمة هذلية<sup>(62)</sup>.  
وكثانة وهذيل ضمتهن بيعة واحدة متفاربة.

## خامساً: بناء الظروف وإعرابها

### 1 - قبل وبعد وما حمل عليهما

قال ابن مالك:

واصمم بناء غيرا إن عدت	ما له أضيف، نالها ما عدما
فهل كعير بعد حسب أول	بدون والجهات أيضاً وعلى
وأعربوا نصباً إذا ما نكرا	قبلاً وما يصيبه قد ذكرنا

(60) معاني القرآن ج2 ص 92، شرح الرضي على الكافية ج3 ص 382

(61) معاني القرآن ج2 ص 184

(62) شرح الرضي على الكافية ج3 ص 19.

يقول النحاة : إن هذه الألفاظ الواردة في ألفية ابن مالك ، قبل وما بعدها ، ها أربعة أحوال تُبنى في حالة واحدة منها ، وتعرب في بقيتها <sup>(63)</sup> .

#### أ — إعرابها

تعرب هذه الألفاظ إذا أضيفت لفظاً ، أي ذكر بعدها اسم صريح مضاف إليها مثل : جئت قبل زيد .

وتعرب إذا حذف ما أضيفت إليه ونوى لفظه ، قال تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ يَحْتَضِرُ﴾ <sup>(64)</sup> في قراءة من قرأها بجر قبل وبعد من غير تنوين ، وقد نسبت إلى الجحدري وعون العقيلي .

وتعرب منونة إذا حذف ما تضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، مثل قراءة الجحدري وأبي السمال للآية السابقة بالجر والتنوين ومثل قول الشاعر :

فساغ لي للشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم  
وقول الشاعر :

ونحن قلنا الأرد أزد شـووة فما شربوا بمداً على لذة مـهرا

#### ب — بناؤها

تبنى هذه الظروف على الضم إذا أمردت معرفة أو كما يقول النحاة : إذا حذف ما تضاف إليه لفظاً ونوى معناه .

قال تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ يَحْتَضِرُ﴾ القراءة العامة بضم قبل وبعد ، وقال الشاعر :

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينما تصدو المتيسة أول

---

(63) معاني القرآن ج2 ص 319-321 ، المختضب ج3 ص 174-175 ، شرح ابن عثيم ص 296-297 ، شرح قطر الندى وبل الصدى ص 19-25

(64) فرق 4 .

وقال :

### ألق من تحت عريض من عل

من الواضح أن هذه الظروف مبهمة تحتاج إلى قرينة أو اسم يأتي بعدها يوضح معناها ويبرهن إيجابها ، لذا غالباً ما يأتي بعدها اسم مضاف إليها ، وقد يهدف لدلالة المعنى عليه ، واستعمال قبل وبعد الوارد في أسلوب القرآن الكريم ، ربما ناقض ما يقوله النحاة في هذا المقام :

1 — في القرآن الكريم تبنى قبل وبعد على الضم إذا لم يضافا إلى اسم ظاهر ، والمعنى يدل على وجوده سواء أسبقنا بمن أو لم تسبقا بها مثل الآية السابقة ، ومثل قوله تعالى ﴿الآن وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾<sup>(65)</sup> وقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَعْرَفْنَا بَعْدَ الْبَاقِينَ﴾<sup>(66)</sup> .

2 — في القرآن الكريم تنصب قبل وبعد بالفتحة ، أو يعربان إعراب الظروف إذا كانا مضافين وغير مسبوقين بالأداة « من » .

قال تعالى ﴿وَأَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾<sup>(67)</sup> وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾<sup>(68)</sup> .

3 — في القرآن الكريم تجر قبل وبعد بالكسرة إذا كانا مضافين ومسبقين بمن .

قال تعالى ﴿ثُمَّ أَنزَلْنَا عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً ظَاهِرًا﴾<sup>(69)</sup> . وقال تعالى ﴿لَا تَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَائِلُ﴾<sup>(70)</sup> .

(65) يونس 91

(66) الشعراء 120

(67) النساء 159

(68) التوبة 74 .

(69) آل عمران 154

(70) الحديد 10



هذا هو استخدام قبل وبعد الوارد في القرآن الكريم وهو استخدام واضح لا لبس فيه ولا غموض<sup>(71)</sup> ولا صلة له بتحريرات النجاة المتهاففة .

## 2 — بناء حيث ولدن ومع وإعرايا

الأشهر في « حيث » أن تبنى على الصم ، وهي تأتي مسبقة بمزح مسبوقة بها ، ولم يأت بعدها في القرآن الكريم إلا الأفعال الماضية أو المضارعة المثبتة أو المنفية .

قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾<sup>(72)</sup> .

قال تعالى ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾<sup>(73)</sup> .

وقد تبنى على الفتح في لهجة بني يربوع وطهية ، كما روي إعرايا عن أسد ، وعن بني ققمس وهم من أسد .

جاء في لسان العرب : قال الكسائي : سمعت في بني تميم في بني يربوع وطهية من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع .

وقال : وسمعت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني ققمس كذا يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب<sup>(74)</sup> .

لندن : ظرف لأجداء العاية في الرمان أو المكان وهي مبية على السكون عند أكثر العرب ، ولم تستعمل في القرآن الكريم إلا مسبقة بمزح قال تعالى ﴿ وَإِنْ تَدْكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾<sup>(75)</sup> .

وقد روي النجاة إعراب لندن عن قبيلة قيس<sup>(76)</sup> ، وعلى هذه اللهجة جاءت

(71) للمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم من 125-128 ، من 530-533

(72) الطلاق 3

(73) الحجر 65 .

(74) لسان العرب ج2 من 445 ، شرح الرصافي على الكافية ج2 من 182

(75) النساء 40

(76) شرح الرصافي على الكافية ج2 من 221 ، شرح ابن عقيل من 295 .

قراءة أبي بكر عن عاصم الكوفي ﴿لِيُثْبِتَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ﴾<sup>(77)</sup> إذ أسكن الدال وأشبعها الصم، وكسر النون والهاء وحصل الهاء بالياء وقرأ بقية القراء السبعة بما فيهم عاصم في رواية حفص «من لدنه» بضم الدال والهاء وسكون النون<sup>(78)</sup>.

مع : ظرف يدل على المصاحبة وهو ملازم للنصب، وإن كان النحاة يقولون إنها معربة وتحتها فتحة إعراب لا بناء، ويستدلون على ذلك بقولنا : كنا معاً، موبة، وجئت من معه، مجرورة بمن، وتنصب على شذوذ جرّها بمن.

والحق أنها مبية على الفتح، وتنوينها يدل على خروجها من الظرفية إلى الحالية، وجرّها شاذ كما قال النحاة.

وقد أسد إلى قبيلة ربيعة وإلى غنم تسكن عين «مع» يقولون : مع ريد<sup>(79)</sup>.  
وقد جعل سيبويه تسكن عين «مع» من الضرورات الشعرية قال سيبويه : قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر وهو الراعي :

ورشي منكم وهواي معكم وإن كانت يارنكم لماماً<sup>(80)</sup>

### سادساً : المنوع من الصرف (التنوين والجر)

المنوع من الصرف هو : حرمان الاسم من التنوين والجر إذا توفرت فيه أسباب معينة، فيرفع بالضممة غير منون، ويصب ويجر بالفتحة غير منون.

والقاعدة العامة عند الأخفش في الاسم المنوع من التنوين والجر هي : أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً - أي في الشعر وغيره - لغة الشعراء، وذلك أنهم يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف، فتمرت على ذلك ألسنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً وعليه حمل قوله تعالى ﴿سلاسلًا

(77) الكهف 2

(78) حجة القراءات ص 412، البحر المحيط ج 6 ص 96.

(79) شرح الرصعي على الكافية ج 3 ص 232، معني اللب ج 1 ص 333، أوضح المسالك ج 3 ص 148.

(80) الكتاب ج 3 ص 287، شرح المفصل ج 2 ص 128.

وأعلا لا ﴿ و ﴿قوارير﴾<sup>(81)</sup> وقال هو والكسائي: إن صرف ما لا يتصرف مطلقاً لغة قوم إلا: أعمل ملك<sup>(82)</sup>.

## ١ — فعال علماً لمؤنث

أنت على هذا الوزن «فعال» أسماء دالة على أعلام مؤنثة مثل: قطام، حدام، وبار، وغيرها، وقد اختلفت اللهجات العربية في معاملة هذه الأسماء إعرابياً.

أهل الحجاز يسونها على الكسر مطلقاً: هذه حدام مررت برقاش رأيت وبار. بنو تميم عاملت هذه الأعلام كما يذكر السحابة على النحو التالي:

أ — إذا كان آخر هذا الاسم راء مثل حضار وبار بناء أكثر بني تميم على الكسر.

ب — وإذا لم يكن محتوماً بالراء مثل قطام ورقاش، فإن بني تميم يعربونه إعراب الأسماء الممنوعة من التسوين والجر.

ج — أقل بني تميم يسي هذه الأعلام المؤنثة على الكسر مطلقاً ختمت بالياء، أم لم تختم بها<sup>(83)</sup>.

## 2 — أمس

إذا كان مراداً به ما قبل يومك، وكان عمر مصاف، ولا مقترن بالالف واللام، ولم يقع ظرفاً؛ فإن العرب قد اختلفوا في العلامات الإعرابية الظاهرة على آخره:

أ — بعض بني تميم يعربه إعراب ما لا يتصرف مطلقاً.

ب — أكثر بني تميم يرفعونه بالضممة ويجره بالكسرة عند نصبه وجره.

(81) الإنسان 4، 15، 16.

(82) شرح الرصعي على الكافية ج 1 ص 106-107.

(83) شرح الرصعي على الكافية ج 1 ص 125-126، شرح ابن عقيل ص 403، لمصح المسالك ج 4 ص 130-131، الكتاب ج 3 ص 277-278.

جـ — أهل الحجاز ينونه على الكسر مطلقاً<sup>(84)</sup>.

### 3 — العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط

إذا كان غير أعجمي مثل : هـ ودعد ، جاز فيه عند النحاة أحد أمرين :

أ — إعرابه إعراب الأسماء الممنوعة من التنوين والجر فيرفع بالضمة وينصب وينجر بالفتحة .

ب — إعرابه إعراب الأسماء المصروفة فينون وينجر بالكسرة .

والمنع من الصرف هو الأول عند النحاة في هذه الحالة .

وقد اعتنق النحاة القدماء في تسمية المؤنث بذكر ثلاثي ساكن الوسط مثل : زيد ، فقال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبو عمرو بن العلاء وسيبويه إن القياس يقتضي منعه من الصرف ، وذهب عيسى بن عمر إلى صرفه<sup>(85)</sup> .

### 4 — أسماء القبائل والبلدان

تمنع من الصرف إذا كان فيها مع العلمية سبب آخر مثل وزن الفعل في : تغيب وهشكر ، والتأنيث في : باهلة ، والمعجمة في : خراسان .

فإن لم يكن فيها مع العلمية سبب ظاهر يجمعها من التنوين والجر فالأصل فيها الاستفراء ؛ فما صرفه العرب مثل : ثقيف ومعد يصرف ، وما منعه من الصرف فلا يصرف مثل : سدوس وعمان وهجر ، وقد جاءت عن العرب أسماء دالة على القبائل والأرضين مصروفة وممنوعة من الصرف مثل : واسط وقريش وشمود<sup>(86)</sup> .

وقد جاء في قراءات القرآن الكريم صرف : شمود وسبأ ومنعهما من الصرف .

قال تعالى ﴿ أَلَا إِنَّ قَوْمَكَ كَفَرُوا نَسُوا أَلَّا بُعْدًا لِّشَمُودَ ﴾<sup>(87)</sup> ، قرأ حمزة

(84) الكتاب ج 1 ص 283 ، أوضح المسالك ج 4 ص 132-134 .

(85) الكتاب ج 3 ص 242-240 ، شرح ابن عليل ص 399 .

(86) الكتاب ج 3 ص 242-253 ، شرح الرصعي على الكافية ج 3 ص 139-140 .

(87) هود 68

وحفص بتوين وكذلك في الفرقان 38 والعنكبوت 38 والنجم 51، ودخل معهما أبو بكر في النجم، وقرأ الباقون بالتوين، وذلك في حال نصب لفظة «ثمود»، وراى الكسائي عليهم حرفاً خامساً وهو قوله تعالى ﴿أَلَا بَعْدَ لَثَمُودٍ﴾<sup>(88)</sup>.

قال تعالى ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾<sup>(89)</sup> قرأ أبو عمرو وابن كثير: «من سبأ» بالفتح دون تنوين، وقرأ الباقون بالجر منونة.

وقال تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لِسِيَّ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةً﴾<sup>(90)</sup> قرأ أبو عمرو والبري عن ابن كثير: «لسبأ» غير مصروفة، وبقية القراء السبعة بالصرف<sup>(91)</sup>.

#### 5 — وزن فعلان

يمنع وزن فعلا من التنوين والجر إذا كان وصفاً مؤنثه على فعل مثل: عطشان عطشى، سكران سكرى، إلا في لفظة رهيت عن بعض هي أسد، إذ يؤنثون فعلا على فعلانة، ويمدون إلى تنوينها وجرها فيقولون: أنا عطشان، سقيت عطشاناً، تصدقت على عطشانٍ بشربة ماء.

وإذا احتملت نون فعلا الأمانة والزيادة جاز منع فعلا من الصرف إذا كانت النون زائدة، وصرفه إذا كانت نونه أصلية، مثل: حسان وقبان، وشيطان، فإن كانت من حس وقب وشاط منعت من الصرف، وإن كانت من الحسن والقبح والشطن صرفت<sup>(92)</sup>.

#### 6 — العلم المنكر

إذا دل العلم على التذكير مثل: فاطمة، حمزة، عمر، عثمان، أحمد، إبراهيم، بعلبك، فإنه يؤن ويجر بالكسرة عند النحاة:

(88) حجة القراءات ص 344-345، ص 688، معاني ج2 ص 20.

(89) الجمل 22.

(90) سبأ 15.

(91) حجة القراءات ص 525، ص 585، معاني القرآن ج2 ص 289.

(92) الكتاب ج3 ص 217، شرح الرمي على الكافية ج3 ص 159-160، شرح المفصل ج1 ص 67.

نقول : رب فاطمة رأيت ، بجر فاطمة منونة .

ونقول : هذا عمر وعمر آخر ، يرفع عمر الثاني منوناً .

وهكذا كلما دل العلم على التكرار صرف<sup>(93)</sup> .

ويذكر السحاة هنا لفظة « سحر » فهي إذا دلت على سحر معين واستعملت ظرفاً مجردة من أل والإضافة منعت من الصرف ، وتصرف إذا قللت أحد هذه الشروط<sup>(94)</sup> .

### سابعاً : نداء المضاف إلى ياء المتكلم مفرداً أو مضافاً

القاعدة العامة عند سبويه أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء ، وتبقى الكسرة دليلاً على هذا الحذف نقول : يارب اغفر لي ذنوبي .

وقد نقل سبويه عن العرب ضم المنادي المضاف عند حذف ياءه فيقولون : يارب اغفر لي .

وحكى عن يونس أن ثبات الياء مع المضاف المنادي لغة للعرب في الوصل والوقف يقولون : يارب اغفر لي<sup>(95)</sup> .

قال تعالى ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةً ﴾<sup>(96)</sup> قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي : « يا عبادي » بسكون الياء ، ونفية السبعة بفتحها<sup>(97)</sup> .

قال تعالى ﴿ يَا عِبَادِ لَا خِشْيَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أُنْثَمُ تُخْشَوْنَ ﴾<sup>(98)</sup> قرأ

(93) الكتاب ج 3 ص 196، 202، 224، 279، شرح الفصل ج 1 ص 69 .

(94) أوضح المسالك ج 4 ص 129 .

(95) الكتاب ج 2 ص 209-210 .

(96) المعكروت 36 .

(97) حجة القراءات ص 333 .

(98) الزخرف 68 .

نافع وابن عامر « يا عبادي » بالياء وصلّاً ووقفاً، وكذلك أبو عمرو في رواية ابن اليربوعي عن أبيه، وفي رواية الدوري بإثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف.

وقرأ أبو بكر عن عاصم : « عبادي » بفتح الياء، وقرأ ابن كثير وحمص عن عاصم وحمة والكسائي : « يا عباد » بحذف الياء<sup>(99)</sup>.

ويجوز أيضاً بناء المتأدي المفرد إلى ياء المتكلم على الفتح عند حذف هاء الإضافة مثل : يا عبد، أو ما غير عنه النحاة بقولهم قلب الكسرة فتحة، ويجوز مد هذه الفتحة حتى تصبح ألفاً فنقول : يا عبداً، كما يجوز إشباع حركة ياء المتكلم إلى الألف فنقول : يا عبداً<sup>(100)</sup>.

والقرآن الكريم وقراءاته لم تثبت إلا حذف الياء وقاء الكسرة دليلاً عليها أو إثباتها ساكنة أو متحركة بالفتح عندما تلتقي بساكن آخر.

ونقول في النداء : يا بن أخي، قال أبو زيد الطائي :

يا بن أُمّي ويا شقيق نَمِي أنت خَلِيتِي لَدَهْرٍ شَدِيدٍ  
ونص سيبويه على ثبات الياء في هذه الحالة.

ونقل عن الخليل وهونس رواية عن العرب :

- 1 — يا بن أُمّ، ويا بن عم، بحذف الياء والفتح.
- 2 — يا بن أُمّ ويا بن عم، بحذف الياء وقاء الكسرة.
- 3 — يا بن أَساء قال أبو النجم :

يا بنة عَمّا لا تلومي واهجمي

بإشباع الفتحة ومدّها حتى تصبح ألفاً.

(99) حجة القراءات ص 653-654

(100) منهاج السالك ص 2 ص 156-157.

ويصح سيووه في خاتمة حديثه عن التنادي المضاف إلى ياء المتكلم وهو مفرد أو جمع على أن حذف الياء في المفرد وثباتها في المضاف هو القياس<sup>(101)</sup>.

قال تعالى ﴿ قَالَ آيْنِ أُمُّ ﴾<sup>(102)</sup> قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص : « ابن أم » بفتح الميم ، وبقية السبعة بكسر الميم<sup>(103)</sup>.

ويذكر السحاة المتأخرون أن في نداء الأب والأم عشر لغات : يا أب يا أمي ، يا أب ، يا أبا ، يا أبا ، يا أبا ، يا أبت ، يا أبت ، يا أبت يا أبتا ، وكذلك لفظة : الأم<sup>(104)</sup>.

قال تعالى ﴿ يَا أَيْتُ إِنِّي رَأَيْتُ ﴾<sup>(105)</sup> ، قرأ ابن عامر : « يا أيت » بفتح التاء في جميع القرآن : يوسف 110 ، مريم 42 ، 43 ، 44 ، 45 ، القصص 26 ، الصافات 102 ، وقرأ الباقر بكسر التاء<sup>(106)</sup>.

والفرق واضح بين قراءات القرآن الكريم الناتجة بالأسانيد المتصلة وما يقوله المقياس النحوي ، فالاستعمال اللغوي واضح قليل أما المقياس النحوي فهو مشوش متعدد الوجوه بني في كثير من جوانبه على القياس النظري أو على استعمال قليل شاذ.

---

(101) الكتاب ج2 ص 214-213 .

(102) الأعراف 150 ، طه 94 .

(103) حجة القراءات ص 297-298 .

(104) معجم السالك ج2 ص 160 .

(105) يوسف 4 .

(106) حجة القراءات ص 353 .





## الباب الثاني

### مسالك الجوازات في النحو العربي



## الفصل الأول

### نقل اللغة عن الأعراب بالسمع

- أولاً : اتصال النحاة بالبادية العربية ومشافهة الأعراب .
- ثانياً : البيئة الجغرافية .
- ثالثاً : البيئة الزمانية .
- رابعاً : ما أخذ على سماع النحاة للغة .

## أولاً : اتصال النحاة بالبادية العربية ومشاهدة الأعراب

السماع والرواية عن الأعراب من أهم الأصول التي قام عليها بناء النحو العربي المعيارى ، وهو أساس سليم ومنهج حميد ، فالأساس في عملية التقعيد المعيارى هو سماع اللغة من أفواه أهلها مباشرة ، وتسجيلها ، ومن ثم دراستها وتصنيفها والعمل على تقعيد أحكامها .

وأول ملاحظة تصادف الباحث في مجال رواية اللغة وسماعها عن الأعراب ، أن الذين تنسب إليهم وضع بدايات النحو العربي من مثل أبي الأسود الدؤلى وتلاميذه لا دور لهم في هذا المقام ، كما أننا لا نجد لهم أي رأي في مسألة لغوية أو نحوية ما ، وبخاصة في الكتب النحوية المتقدمة مثل « كتاب سيبويه » .

سيبويه لم يذكر من النحاة الذين تنسب إليهم وضع لبنيات النحو العربي الأولى إلا أبا الأسود الدؤلى وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وقد ذكر الأول على أنه من الشعراء الذين يستشهد بشعرهم على الطواهر اللغوية ، وهذه هي الأبيات التي استشهد بها ، وقد نسب بعضها إلى أبي الأسود ، وأهمل نسبة بعضها إليه ، وذكر أن أحد هذه الأبيات هو للشاعر الإسلامي : الأنخل :

فإن لا يكتننها أو تكه فإنه أخوها غننه أمه بلانها

أمران كانا أخيانى كلاماً      فكلا جزاه الله عني بما فعل  
 فألفيته غير مستعجب      ولا ذاكر الله إلا قليلاً  
 إذا جئت بواباً له قال مرحباً      ألا مرحب وأدبك غير مضيق  
 لأنه عن خلق وتأتى مثله      عار عليك إذا فعلت عظيم

وهذا البيت نسبة إلى الأعطل، وتكرر المراجع أنه قد نسب إلى أكثر من شاعر  
 منهم أبو الأسود الدؤلي<sup>(1)</sup>.

وما كل دي لب بمؤتيك نصحه      وما كل مؤتي نصحه بلبيب<sup>(2)</sup>  
 استشهد سيويه بعجز هذا البيت دون أن ينسبه إلى أحد، وقد نسب إلى أبي  
 الأسود وإلى بشار بن برد وإلى غيرهم.

ويذكر سيويه عبد الرحمن بن هرمز الأعرج على أنه من القراء الذين يحتاج  
 بقراءاتهم، وقد ذكره ثلاث مرات في كتابه مقروناً بما قرأ به من قراءات<sup>(3)</sup>.

وهذا الصنيع من سيويه يثبت أن دور أبي الأسود وتلاميذه في وضع البينات  
 الأولى للنحو العربي لم يعتمد الأمور الآتية:

- 1 — وضع علامات تشكيل الحروف في القرآن الكريم.
- 2 — وضع نقاط للحروف يتميز بها كل حرف عن غيره في القرآن الكريم.
- 3 — ملاحظة اللحن الطاريء على الكلام، وإنكاره، والعمل على تقويمه،  
 وإرشاد اللاحق إلى النطق العربي السليم.

وهذه الملاحظات قد تراكت بمرور الزمن وفشو اللحن حتى طال الأوساط  
 العربية المؤثرة في الحياة، وقد سمح تراكم هذه الملاحظات وعدم جدواها في إصلاح مطلق  
 الناس الكلامي بقيام النحو العربي المعياري على يدي عبد الله بن أبي اسحاق

(1) شرح أبيات المعنى ج2 ص 570، ص 779-780.

(2) الكتاب ج1 ص 46، 142، 169، 296، ج3 ص 42، ج4 ص 441.

(3) الكتاب ج2 ص 187، ج3 ص 134، ج4 ص 196.

الحضرمي ، ومن جاء بعده : وقد استدعى اتجاه النحاة نحو المعيارية اهتمامهم بسماع اللغة النقية ، وروايتها عن الأعراب ، مما دفع بمن جاء بعد عبد الله الحضرمي مثل أبي عمرو بن العلاء إلى التوجه إلى مضارب الأعراب في البادية ، ومخالطتهم لسماع اللغة النقية عنهم .

إن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أول نحوي عمل على تفهيد الظواهر اللغوية ، وحرص على اطرادها ؛ ومن أهم مظاهر القاعدة القياس عليها ، وعبد الله كان أشد تجريداً للقياس<sup>(4)</sup> ، وذلك يعني أنه كان يسعى إلى وضع القاعدة المطردة التي يمكن القياس عليها دون شذوذ .

وهذه الرواية التي ينقلها ابن سلام رواية ذات شقين : فهي تثبت صفة عبد الله باللهجات العربية أو الرواية ، وتدل على سعي ابن أبي إسحاق المستمر إلى اطراد القاعدة ، وما يضعه من مقاييس .

قال : قلت أنا ليوس : هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ قال : نعم ، قال : قلت : هل يقول أحد الصوق - يعني السوق - قال : نعم عمرو بن تميم يقولها ، وما تهيد إلى هذا عليك بهاب من النحو يطرد<sup>(5)</sup> .

وسعي عبد الله بن أبي إسحاق إلى اطراد ما يضعه من مقاييس ، دعاه إلى الطعن في كلام العرب ، ورده بعكس أبي عمرو بن العلاء الذي كان أشد تسليماً للعرب ، ونحن لا نستغرب ذلك من رجل يحاول وضع معايير مبنية متسقة ، ولهجات العرب المتعددة لا تتيح له هذا الاطراد الذي يحرص على توفره لقاعدته .

كما دفعه جريه إلى اطراد القاعدة وصحة القياس عليها إلى التعرض للشاعر الإسلامي الضرردي ، ووصفه بالخروج عن الحكم المعيارية في عدد من أبياته الشعرية<sup>(6)</sup> .

(4) طبقات الشعراء ص 6 .

(5) طبقات الشعراء ص 7 .

(6) معاني القرآن ج 2 ص 182-183 .



إن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كما تذكر الروايات، أول من جمع النحو،  
 واعد القياس، وشرح الملل، وبحث عن العامل في قوله الشهيرة للفرزدق: «م رفعت  
 أو مجلف»، وسعى إلى تأويل الأساليب حتى تستقيم مع الجادة، وسمع اللغة عن  
 العرب، وفاضل بين اللهجات، واختار قراءة على قراءة، ولحن الشعراء أصحاب  
 السليقة اللعوية، وقد نقل عنه سيبويه في كتابه يرغم أنه لم يعاصره ويتلمذ على يديه  
 مباشرة، ويرغم قلة ما نقله سيبويه عن الحضرمي، إلا أنه مهم جداً لاحتوائه على آراء  
 وإشارات وقراءات ومرويات لغوية عن العرب أسندت إلى ابن أبي إسحاق<sup>(7)</sup>، ولأن  
 سيبويه لم يرو في كتابه إلا عن النحاة وأهل اللغة الذين عاصروهم وتلمذ لهم ويمثل  
 الحضرمي الاستثناء الوحيد لهذه الظاهرة.

وهذا السعي إلى وضع القاعدة وإطرادها نجده عند تلميذه عيسى بن عمر  
 الثقفي، فهو يهتم النابغة الشاعر الجاهلي بالإساءة لقوله:

فبت كأني ساورنسي ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع  
 لرفعه لفظة «نافع» في مقياس عيسى بن عمر<sup>(8)</sup>.

ويسمى كذلك إلى تفضيل لهجة على لهجة في خلاف صوتي حدث بينهما،  
 فأهل العالية يقولون: السَّم والشَّهد بالصم، ونحو نعيم يقولون: السَّم والشَّهد بالفتح،  
 وقد فضل عيسى بن عمر لهجة أهل العالية<sup>(9)</sup>.

كما أن عيسى بن عمر كان يترع إلى النصب كلما اختلفت العرب، وغالباً  
 ما يترع إلى النصب في قراءة القرآن عند اختلاف القراء.

وعيسى من الأساتذة الذين تلمذ عليهم سيبويه وروى عنهم في كتابه، وقد  
 تعددت هذه الرواية فشملت آراء نحوية لعيسى، رد سيبويه بعضها لعدم سماعها عن

(7) الكتاب ج 1 ص 279، ج 2 ص 341، ج 3 ص 44، ج 4 ص 121، 443.

(8) طبقات الشعراء ص 7.

(9) طبقات الشعراء ص 7.

العرب ، ومرويات لعوية تضمنت قراءات قرآنية وأساليب مسموعة عن العرب وإشاد  
أبيات شعرية<sup>(10)</sup> .

إن الاتجاه إلى المعيارية المحترمة يبدأ مع هذين العالمين عبد الله الحضرمي وعيسى  
ابن عمرو ، كما أن الاتجاه إلى رواية اللغة يتضح مع أبي عمرو بن العلاء ، إذ يبدو أنه أول  
من مس الرحلة إلى البادية وإلى الأعراب في مضاربهم ، فقد أقام بين أعراب نجد  
والحجاز وتهامة مدة طويلة يسمع عنهم اللغة ويلونها ، ويقول الرواة : إن دفائره التي كتبها  
سماعاً عن العرب قد ملأت بيته إلى السقف .

وقد كان شديد الاحترام لما يسمع ويروى عن العرب ، فهو يحتج بالنقل والسماع  
عن العرب الموثوق بهم ، عندما أنكر عيسى بن عمرو إجازته للرفع في قولنا : ليس الطيب  
إلا المسك ، فهو يرد عليه بقوله : ليس في الأرض حجازي إلا وهو منصّب ، وليس في  
الأرض تميمي إلا وهو يرفع<sup>(11)</sup> .

وهذه الرواية كما جاءت في مصادرها تؤكد قول الرواة : إن أبا عمرو كان أشد  
تسليماً للعرب ، إذ لم يفضل لهجة على لهجة ولم يلجأ إلى المطلق لتسوية الرفع في هذا  
المثال والنصب ؛ وإنما اعتمد على النقل والسماع عن العرب في الاحتجاج لصحة  
النصب والرفع في هذا الأسلوب .

وبما يؤكد احترام أبي عمرو بن العلاء للهجات العربية ، أنه نقل عن بني تميم  
مهلهم إلى تسكين حرف الإعراب المرفوع<sup>(12)</sup> وهو ما ترفضه مقاييس النحاة جميعاً ،  
وقد أكد ذلك بميله إلى تسكين حرف الإعراب في قراءات قرآنية رويت عنه ، وهي  
قراءات صحيحة متصلة السند .

إن أبا عمرو بن العلاء قارئ مجيد ، وسيل القراءة الوحيد هو النقل سماعاً

(10) الكتاب ج2 ص283 ، ج3 ص206 ، ج1 ص169 ، ج2 ص65 ، ج1 ص271 ، ج2 ص

319 ، ج3 ص16 ، ج4 ص199 ، ج2 ص392 ، ج3 ص545

(11) إنبه الرواة ج4 ص130-132

(12) البحر المحيط ج1 ص206

والتلقي مشافهة ، وهذا ما نراه واضحا في نقل أبي عمرو للغة عن الأعراب ، فهو ينقل أساليب لغوية مسموعة ويحترمها .

وأبو عمرو بن العلاء من شيوخ سيبويه ، وقد نقل عنه في كتابه ، وقد شمل هذا النقل رواية قراءات قرآنية ، وآراء نحوية ، وأساليب عربية نثرية وشعرية ، وقد طمعت القراءات القرآنية والآراء النحوية التي رواها سيبويه عن أبي عمرو على روايته للغة وسماها عن العرب .

ومن أهل اللغة الذين ارتادوا البادية العربية أبو الخطاب الأحفش ، وثبت كتاب سيبويه أن الأحفش الكبير قد تنقل في أنحاء الجزيرة العربية : نجد وتهامة والحجاز ، ففي الكتاب أساليب لغوية أسند سماها عن العرب إلى أبي الخطاب<sup>(13)</sup> :

- 1 — وزعم أبو الخطاب — وسأله عنه غير مرة — أن ناساً من العرب يوثق بمريرتهم ، وهم بنو سليم ، يعملون باب قلت أجمع مثل ظننت .
- 2 — وقالوا : الكبا ، ثم قالوا : الكبوان ، حدثنا بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز .
- 3 — وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو وهذا عمرو ، ومررت بزدي وعمرى .
- 4 — وذلك قول بعض العرب في أمي : هذه أفعى ، وفي حيلي : هذه حبيش ، وفي مشتي : هذا مشي ، فإذا وصلت صيرتها ألفا ، وكذلك كل ألف في آخر الاسم ، حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وباس من قيس وهي قليلة .
- 5 — وأما طيء فرعموا أنهم يدعونها في الوصول على حالها في الوقف ، لأنها خصية لا تحرك قريبة من الهمة ، حدثنا بذلك أبو الخطاب وعمره من العرب ، وزعموا أن بعض طيء يقول : أفعو لأنها أين من الياء .

(13) الكتاب ج 1 ص 124 ، ج 3 ص 387 ج 4 ص 167 ، ج 4 ص 181 ، ج 4 ص 440-439 .

6 — نعيم : محرك العين ، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل وكسروا كما قالوا :  
ليحب .

فهذه النصوص من كتاب سيويه تؤكد لارتداد أبي الخطاب للبادية العربية  
المتعلقة في بيئات : نجد وتهامة والحجاز .

والأحفش من أهل اللغة المتقطعين إلى رواية اللهجات العربية ، دون أن يعملوا  
على تقنينها والتفصيل لها .

وفي الكتاب أساليب أسند سيويه سماعها عن العرب إلى أبي الخطاب دون  
عربها إلى بيئة لغوية معينة ، كما في الأمثلة السابقة .

إن أبا الخطاب رجل لغوي راوية ، وهذا عكس ما نجده عند يونس بن حبيب ،  
فهو نحوي راوية يقنن لما يسمع ويروي عن العرب ، وقد أكثر سيويه من الرواية عنه ،  
وتضمنت هذه الرواية آراء نحوية ليونس ومرويات عن العرب ، ويونس في روايته عن  
العرب ربما فاق الخليل بن أحمد في هذا المجال ، ولكن جميع روايات يونس عن العرب  
غير معزوة إلى بيئات محددة .

وقد يلجأ إلى القياس النظري لإجارة استعمالات معينة لم يقلها العرب ، كما هو  
تعقيب سيويه على ذلك<sup>(14)</sup> .

إن المنهج الممياري يبدأ في الرسوخ مع الخليل بن أحمد العقلية الفددة المبدعة ،  
الرواية والقياس والتعليل والتأويل ونظرية العامل وغيرها من الأصول النحوية فراها قد  
بعت انصبغ والاستواء عند الخليل بن أحمد ، لذا لازمه سيويه ، وأخذ عنه أحمد  
المكرر ؛ فاسم الخليل تصريحاً وتلميحاً كثير الترداد في كتاب سيويه .

وقد روى عنه سيويه العديد من الأساليب المسموعة عن العرب ، وهي غالباً  
ما تعقد الإمساد والعزو إلى بيتها اللغوية المحددة إلا في نصين :

(14) الكتاب ج 4 ص 390-391 ، ص 527 .

- 1 — حلفنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة فزارة وناس من قيس .
- 2 — وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون : رَدَن<sup>(15)</sup> .

إن الخليل بن أحمد لم يكن كأبي الخطاب ذأبه السماع والنقل عن العرب ، وإنما هو نحوي معياري من الطراز الأول ، يسعى إلى تقنين الأحكام النحوية واطرادها ، لذا كثر في الكتاب ذكر الخليل مقروناً بآرائه واجتهاداته النحوية المعيارية ، وقُلَّت الرواية المعتمدة على السماع عنه في الكتاب .

إن الخليل قد أصَّل الدرس النحوي العربي مناهج وأصولاً وتفعيداً ، وأكمل هذا المنهج تلميذه سيويه ، بحيث أصبح السحاة بعدهما وإلى اليوم مجرد نقلة لما في الكتاب ، قد يشرحون أساليبه وشواهدَه ويطورون مناهجه العقلية وبخاصة في مجال الحدود والأقيسة النحوية النظرية ، ولكنهم فيما عدا ذلك عبال على الخليل وكتاب سيويه .

إن كتاب سيويه كتاب يهي على السماع والرواية عن العرب ، وتضمن آراء النحاة الذين تتلمذ على أيديهم .

وما يثير الاهتمام حرص سيويه في الغالب على نسبة كل استعمال روي عن العرب إلى بيته الخاصة في المستويين الصوتي والصرفي .

في الجزء الرابع من كتاب سيويه ، الذي هالج فيه قضايا صوتية وصرفية أكثر من إسناد اللهاجات إلى بيئاتها المهددة مثل : بني تميم<sup>(16)</sup> وأهل الحجاز<sup>(17)</sup> وقيس<sup>(18)</sup> وفزارة<sup>(19)</sup>

(15) الكتاب ج 4 ص 181 ، ج 3 ص 335

(16) الكتاب ج 4 ص . 90 ، 108 ، 113 ، 120 ، 125 ، 177 ، 180 ، 182 ، 199 ، 206 ، 240 ، 247 ، 430 ، 473 ، 482

(17) الكتاب ج 4 ص : 90 ، 108 ، 110 ، 118 ، 120 ، 121 ، 179 ، 182 ، 195 ، 206 ، 221 ، 256 ، 417 ، 457 ، 473 ، 482

(18) الكتاب ج 4 ص . 125 ، 181 ، 182 ، 211 ، 256 .

(19) الكتاب ج 4 ص 181 .

وبني سعد<sup>(20)</sup> وأسد<sup>(21)</sup> وهذيل<sup>(22)</sup> وأزد السراة<sup>(23)</sup> وبكر بن وائل<sup>(24)</sup>  
وطيء<sup>(25)</sup> وربيعة<sup>(26)</sup> وأهل مكة<sup>(27)</sup>.

وفي الجزء الثالث من الكتاب وهو مقسم إلى قسمين: قسم أول خاص  
بالدراسة النحوية، وقسم ثان خاص بالدراسة الصرفية، نجد هذه الظاهرة بينة واضحة  
فقد حلا القسم الأول من إسناده أي أسلوب إلى بيته العربية المحددة التي روي عنها،  
بيما جاء في القسم الثاني إسناده بعض الاستعمالات اللغوية إلى بيتاتها الخاصة التي  
تكلمت بها مثل: بني تميم وأهل الحجاز وأهل العالية، وبني سعد وكعب وعني وبكر  
ابن وائل وأسد<sup>(28)</sup>.

وقد وصف سيبويه بعض هذه الاستعمالات اللهجية المسندة إلى بيتاتها المحددة  
بالقلة والرداءة، مما يوحي برفضه لها وعدم اطرادها مع القياس النحوي الموضوع، أو  
مع الاستعمال الشائع المطرد على ألسنة العرب.

أما في الجزء الأول والثاني اللذين عالج فيهما سيبويه مسائل نحوية أو تركيبية  
محضة، فقد قل إسناده الاستعمالات اللغوية إلى بيتاتها اللغوية الخاصة، إلا في مواضع  
قليلة عزا فيها الاستعمالات اللغوية إلى بيتاتها المتمثلة في بني تميم وأهل الحجاز<sup>(29)</sup> وبني  
سليم وطيء<sup>(30)</sup>.

(20) الكتاب ج 4 ص 182.

(21) الكتاب ج 4 ص 125، 177، 199، 211، 256.

(22) الكتاب ج 4 ص 30، 440.

(23) الكتاب ج 4 ص 167.

(24) الكتاب ج 4 ص 113، 197.

(25) الكتاب ج 4 ص 181.

(26) الكتاب ج 4 ص 196.

(27) الكتاب ج 4 ص 440.

(28) الكتاب ج 3 ص 227، 277، 283، 291، 332، 380، 387، 530، 533، 534، 535، 542، 557.

(29) الكتاب ج 1 ص 57، 224، 329، 373، 374، 384، 385، ج 2 ص 276، 319، 413.

(30) الكتاب ج 1 ص 124، ج 2 ص 192.

وقد أكثر مسيوه من إسناد السماع اللغوي إلى بني تميم، وإلى أهل الحجاز؛ سيما لم تحفظ بقية القبائل والبيئات إلا بنصيب قليل.

ومسيويه كما يروي الاستعمالات اللغوية عن أساتذته بالسماع والرواية، فإنه قد شارك في عملية السماع والرواية عن العرب؛ وإن كان لم يؤثر عنه الترحال إلى مضارب الأعراب في البادية.

والنحاة الأوائل الذين عاشوا في الكوفة قد شاركوا في عملية السماع هذه، فالكسائي يرحل إلى مضارب الأعراب في نجد ونهامة والحجاز كما نصحه الخليل بن أحمد.

وهو يروي عن أعراب فصحاء<sup>(31)</sup> وقد أكثر من هذه الرواية كما تذكر المصادر القديمة، وإن كانت هذه المصادر تعمد فتشكك في رواية الكسائي عن الأعراب، وتتهمه بأنه كان يسمع الشاذ والضرورات فيجعلها قياساً. وأنه روى البعة عن أعراب الخطيمة وسكان قطر بل، وهم أعراب قد تأثرت عنهم برطانة العجم.

إن الكسائي قارئ مجيد متمكن من قراءة القرآن، وعلم القراءة علم نقل لا يعترف إلا بالرواية الصحيحة المتصلة بالسند، ولا بد أن علم القراءة قد أثر في نقل الكسائي للغة عن الأعراب فحصرى الدقة والسلامة فيما ينقل.

كما أن هذه المصادر لم ترو نصاً واحداً أسد سماعه إلى أعراب الخطيمة، وسكان قطر بل، وغيرها من قرى سواد العراق عن طريق الكسائي.

إن الفراء تلميذ الكسائي ينقل اللغة في كتابه «معاني القرآن» عن بيتات فصيحة تمثلت في: بني تميم وأسد وأهل الحجاز وقريش وأهل مكة والأنصار وهوازن وعلياً قيس وسفلى قيس وسليم وعقيل وفزارة وبني عامر، وهذيل وبلحارث بن كعب

(31) انظر مثلاً البحر الفسيط ج4 ص216، لسان العرب ج15 ص476، ج20 ص367، شواهد التوضيح ص215.

وكناية ، كما نقل عن ربيعة ويكر لغات فصيحة شاركها فيها نعيم ، كما ينقل عن عكل وقضاة وغيرها مثل مليء وأهل العالية وحضرموت وكنلة<sup>(32)</sup>

والفراء في كل ما ينقله عن هذه البيئات اللغوية المختلفة يتحرى الدقة والسلامة فيما ينقله .

وكما أخذ النحاة وأهل اللغة عن أعراب البادية ، أخذوها عن الأعراب السارلين بالمواضر ، وقد كثر نقل الفراء عن هؤلاء الأعراب النازلين بالمواضر أمثال : أبي ثروان العكل وأبي الجراح العقيل ، وأبي القمقام الأسدي وأبي السفاح السلوي وغيرهم من الأعراب الذين يسبهم إلى قبائلهم ، والغالب على نقل الفراء عن هؤلاء الأعراب أنه ينقل عنهم شواهد شعرية سمع إنشادها وروايتها منهم<sup>(33)</sup> .

وروى سيبويه في كتابه عن أعرابي اسمه : أبو مرهب وعن أعرابي اسمه : أبو ربيعة<sup>(34)</sup> .

ولكن الرواية عن أعراب الحضر لم تكن ذات شأن كالرواية عن أعراب البوادي الخالص ، لإيمان النحاة أن الاختلاط في الأمصار بين العرب وغيرهم لا بد أن يلحق ضيماً وفساداً في لغة الأعرابي .

وهكذا نرى أن الرواية عن الأعراب في بواديهم كما جاءت في «الكتاب» و«معاني القرآن» قد أصبحت أساساً في درس النحو العربي ، وعماداً يرتكز عليه النحاة في إشادة صرح القاعدة النحوية المعيارية ، وهي رواية قام بها أبو عمرو بن العلاء وأبو الخطيب الأنباري والخليل بن أحمد وعلي بن حمزة الكسائي ، الذين توجهوا إلى بوادي

(32) معاني القرآن ج 1 ص : 44، 56، 91، 109، 174، 190، 212، 215، 232، 253، 286، 323، 382، 447، 460،

ج 2 ص : 9، 23، 39، 40، 42، 93، 78، 92، 106، 124، 130، 152، 153، 164، 169، 204، 212، 223،

230، 256، 311، 320، 333، 356، 358، 391 ج 3 ص : 107، 125، 156، 243، 246، 254، 273، 282 .

(33) معاني القرآن ج 2 ص 421، ج 3 ص 15، ج 1 ص 139، ج 1 ص 140، ج 2 ص 13،

ج 1 ص 433 ج 3 ص 268، ج 2 ص 290، ج 1 ص 14، 42، 56، 67، 161، ج 2 ص 42،

ص 111، ج 3 ص 34، وغيرها .

(34) الكتاب ج 1 ص 328، ص 324 .



نجد وثامة والحجاز لجمع اللغة وتسجيلها مباشرة من أفواه الأعراب ، وإذا كانت رواية النحاة عن الأعراب البداءة قد انقطعت بعد هؤلاء الشيوخ ، فإن اللغويين والرواة أمثال الأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي عمرو الشيباني وابن الأعرابي ، قد استمروا في المحافظة على هذا المنهج ، وزودوا النحاة بالمادة اللغوية التي تبنى عليها للقواعد والأحكام ، ولكن رواية هؤلاء اللغويين في نظري لم تكن ذات نفع في إرساء القواعد المعيارية ، لأن هذه القواعد بعد ظهور « الكتاب » قد أصبحت قواعد معيارية متكاملة الباء متأصلة ، فم تعد للرواية تلك الأهمية التي اكتسبتها في عهد أبي عمرو والخليل وأصراهما ، وربما كانت رواية النوادر والأشعار والحكايات ومعنى اللغة هي الغالبة على هؤلاء النحويين الرواة .

### ثانياً : البيئة الجغرافية

شاهد النحاة الأوائل اللحن في الكلام ، والخطأ في تراكيب العربية ، والتغير في نطق أصواتها ومخارجها وصيغها الصرفية ودلالة أفعالها ينمو في الخواضر التي مضت بعد الإسلام مثل البصرة والكوفة وغيرها بفعل الاختلاط الحادث بين العرب والعجم في هذه الأمصار .

وقد سعى العباقرة من العرب والمستعربين إلى المحافظة على نقاء اللغة العربية لغة القرآن الكريم والدولة الناشئة ، وقد استلزم ذلك رواية اللغة عن الأعراب مشافهة وسماعاً ، وقد اشترط النحاة ، فيمن يسمعون عنه اللغة ، ويسجلونها ، البعد عن مواطن الاختلاط بالعجم ، أو القرب منهم ، لأن الاختلاط كما رأوا في الأمصار نتج عنه اللحن في العربية والانحراف بها إلى وجهة لم تألفها .

لقد رفض النحاة الاحتجاج بكلام العرب المخالطين للعجم أو المجاورين لهم قبل الإسلام وبعده من مثل قبائل اليمن التي احتلها الأحباش ، ومن بعدهم الفرس ، ومن يحنصوا من نيرهم إلا بعد الإسلام ، ومن مثل القبائل العربية التي جاورت الفرس وحالطتهم في سواد العراق مثل بكر وتغلب وبنو وائل ولخم والحمر وعبد القيس الأسديين

سكان البحرين، وكذلك القبائل العربية المجاورة للروم والمختلطة بهم في الشام مثل غسان وعامدة من قضاة.

كما رفضوا أخذ اللغة عن حواضر الحجاز مثل الطائف ومكة، وكذلك الإمامة حيث مساكن بني حبيفة، وقد علل النحاة ذلك بالقول: إن التجار الأجانب قد أقاموا بالطائف والإمامة وأثروا سلباً في سلاتق أهلها اللغوية الموروثة، وإن أهل مكة قد احتبطوا بالمعجم بعد الإسلام ففسدت لغتهم، وفقدت صفاتها ونقاءها.

وقد جاء في معالي القرآن للفراء وصفه لظاهرة لغوية انتشرت بين الأنصار سكان المدينة بأنها من المرفوض، وبأنها ليس مما ينسب عليه.

قال: إلا أن من العرب وهم قليل من يقول في: المتكبر: متكبر، كأنهم بنوه عن: متكبر، وهو من لغة الأنصار وليس مما ينسب عليه، قال الفراء: وحدثت أن بعض العرب يكسر الميم في هذا النوع إذا أدغم فيقول: هم البطووعة والمستمع للمستمع وهم من الأنصار، وهي من المرفوض<sup>(35)</sup>.

إن القاعدة العامة عند النحاة لرواية اللغة ومما فيها هي: بعد المتلقى عنه عن مواطن الاختلاط بالمعجم، وأن يكون من الأعراب الموعلين في البدوة.

إن رفض النحاة أخذ اللغة عن عرب اليمن والشام وسواد العراق قد يكون له ما يسوغه، أما رفضهم لأخذ اللغة عن سكان الطائف والإمامة فقد يسوغه بسبب واه طفيف، إن لم نقل بسبب سادج بسيط، فليست للتجار الأجانب تلك الكثرة العددية التي تؤهلهم لفرض لغتهم أو التأثير بها على سكان هاتين المنطقتين، وكذلك برروا عدم ممانعتهم للغة عن أهل مكة بسبب ضعيف، والغريب أن النحاة وأهل اللغة طالما هجوا بصفاء لغة قريش وفصاحتها، وبعدها عن المسترذل والوحشي والغريب من كلام العرب، وأن قريشا قد تحيرت لهجتها هذه من لهجات العرب، بحيث أصبحت لهجة محترمة تفرض نفسها على العرب قاطبة.

(35) معالي القرآن ج2 ص 153.

قال أحمد بن فارس: أجمع علمائنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم، أن قريشا أفصح العرب السنة وأصفاهم لغة... وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخبروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخبروا من تلك اللغات إلى محائرهم وسلاقتهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عذبة تميم ولا عجرفة قيس ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة ولا لكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل: تعلمون ويعلم ومثل شيعر ويعير<sup>(36)</sup>.

وهذا كلام عظيم لا سند له من العلم دعت إليه أمور دينية في المقام الأول، فالرسول الكريم عليه الصلاة والسلام من قريش وقد أُرِلَ عليه كتاب سماوي بمنزلة قصة الفصاحة وذروة البلاغة، وقد عجز العرب عن الإتيان بأقصر سورة منه برغم تحديه لهم، وهذا النبي كان قديراً في استعمال اللغة، لذا قالوا: إن لهجة قريش هي خير اللهجات العربية جميعاً.

والساعة في هذا المقام ينسون أمراً مهماً وهو أنه قد كانت لعرب الجزيرة جميعاً لغة نموذجية موحدة جاءت في أشعارهم وعظمتهم ومنافراتهم وأمثالهم، وهذه اللغة الأدبية هي التي أنزل بها القرآن الكريم، ودعا بها الرسول ﷺ إلى دين الله في مواعظه وعظمه ولقاءاته بوفود العرب، وقد افترض النحاة أن هذه اللغة الأدبية الموحدة هي لهجة قريش التي نزل بها القرآن ودعا بها النبي.

للعربية لهجات عديدة هنا ما أقرته قراءات القرآن الكريم، ولهجة قريش إحدى هذه اللهجات، فهي فرع من فروع الأصل، وليست هي الأصل لهذه الفروع، ومن الخطأ أن تعامل لهجة قريش على أنها اللغة الأدبية الموحدة التي سادت شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ونزل بها القرآن الكريم.

والنحاة يقررون أنهم لم يأخذوا اللغة عن سكان مكة عندما توجهوا إلى جمع

(36) الصاحبي من 52-53

اللغة وتلويها عن أفواه العرب لتصادها بالاختلاط، وهذا ما لا يقره الواقع التاريخي،  
فقرش صاحبة تجارة تطوف بها الحبشة والشام واليمن وبلاد فارس، وهو تطواف يحرص  
عليها الاختلاط بهذه الأمم، وهي أم غير عربية الأصل في معظمها، وهذا الاختلاط له  
آثاره التي مستطال اللغة حتماً.

وقرش قبيلة موسرة اجتلبت الرقيق والإماء لقضاء مصالحها التي تأمب من  
مراولتها، وهذا الرقيق كان في معظمه رقيقاً مجتلباً من خارج الجزيرة العربية، وقد قام على  
خدمة النبوت والصاية بشؤون الرضع والأطفال.

وقد أدركت قرش مخاطر الرحلة إلى الخارج للتجارة ووجود الرقيق الأجسي في  
دورها، فبعثت بأبنائها إلى البادية ليكتسبوا عادات البادية اللعوية السليمة.

إن طجة قرش إحدى اللهجات العربية ولا نغناز عن أي منها، بل لو طبق  
مفهوم النحاة لنقاء اللغة ومصاحبتها لكانت طجة قرش من اللهجات غير المعترف  
بسلامتها.

لقد ارتبط اللحن في الكلام باختلاط العرب أو مجاورتهم لعربهم من الأمم في  
أذهان النحاة، لذا اشترطوا في اليعات التي دبروا عنها اللغة أن تكون بمنأى عن تراءطين  
الأعاجم، وقد تمثلت هذه اليعات في: نجد والحجاز وشامة وما تضمنه من قبائل بدوية،  
وهذه اليعات تمثل وسط شبه الجزيرة العربية، وهي قد صمت قبائل قيس عيلان وقيم  
وأسد وهذيل وكنانة وطيء وغيرها.

وهذه القبائل ترجع إلى أصول عدمانية ماعدا قبيلة طيء فإنها قبيلة بحرية  
فقطانية هاجرت إلى شمال الجزيرة واستوطنت جبلي: أجأ وسلمى في نجد.

ويصر السيوطي على أن النحاة لم يأخذوا عن كنانة وطيء كلمة وإنما أخذوا عن  
بعضهم، ولا أدري ما المقياس الذي وضعه النحاة حتى نقلوا اللغة عن بعض هاتين  
القبيلتين وأهملوا الأخذ عن بعضهما الآخر، فهما قبيلتان بدويتان تعيشان ضمن  
المناطق الجغرافية التي ارتضى النحاة سماع اللغة عن أهلها.

إن النحاة كانوا على حق عندما وضعوا هذا المقياس لرواية اللغة وسماعها عن العرب : البعد عن ترابطن العجم اختلاطاً أو مجاورة ، ولكنهم من ناحية أخرى قد عدوا السماع على مستوى المكان امتداداً واسعاً ، مما كان له أثره السيء على القاعدة النحوية المعيارية ، فجاءت قاعدة غير مطردة في معظم الأحيان تنقصها الجوارات النحوية والأساليب الشاذة والقليلة والاستعمالات الخاصة بالشعر .

### ثالثاً : البيئة الزمانية

قسم النحاة المادة اللغوية المستشهد بها إلى قسمين :

1 — مادة لغوية نثرية

2 — مادة لغوية نظمية .

والنثر يشمل كلام الله سبحانه وكلام نبيه وكلام العرب ، وقد وضع النحاة حداً زمانياً لصحة الاحتجاج بالنثر والشعر ، فكلام الناس يجوز الاحتجاج به إلى منتصف القرن الرابع الهجري ، والشعر لا يجوز الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني الهجري .  
والحق أن العصر الذهبي للاحتجاج بكلام العرب شعراً ونثراً لا يتجاوز مدة معينة ، هي المدة التي تمتد من عصر أبي عمرو بن العلاء (154هـ) إلى عصر الكسائي (189هـ) بالية إلى المادة اللغوية المنهج بها على تفهيد القواعد وتقرير الأحكام النحوية المعيارية ، ففي هذه الفترة حُبِيتْ مادة لغوية أُصِّلَ من خلالها المنهج المعيارى للدرس النحوي تأصيلاً متكاملأً ، بحيث اكتفى النحاة في الغالب بعد ظهور (الكتاب) لسبويه بالتطواف حوله ، دون أن يضيفوا إليه ما لا يخطر له في الدرس النحوي وأصوله العقلية والعقلية ، وقد أدت الرواية اللغوية دورها في هذه الفترة ولم تعد ذات نفع وفائدة واستعدت عرسها .

وجميع النصوص — ماعدا القرآن الكريم — اللغوية شعراً كانت أم نثراً قد وصلت إلينا عن طريق الأعراب الذين ضمنهم هذه الفترة ، فالشعر الجاهلي وصدر الإسلام قد وصلنا عن طريق الرواية الشعبية وعن أعراب هذه الفترة ، وهي رواية تتسم

بالتعدد وربما التعبير والانحراف، وإن كان هذا التعدد في الرواية الشعرية لا يخرج عما ألف من قوانين العربية ومظم أحكامها، وقد استغل النحاة هذا التعدد في رواية الأشعار في رد الرواية الخائفة لقواعدهم واللجوء إلى إصلاحها وإعادة صياغتها من جديد لتوافق الحكم المعياري الذي استبطوه، وفي الاعتماد على اختلاف الرواية لاستساط قاعدة ماقصة لطاهرة لغوية معينة كما في الجوازات النحوية.

إن المؤرخين لحركتنا اللغوية يقولون: إن الاحتجاج بالشعر قد امتد به الرمس إلى منتصف القرن الرابع الهجري، ويستدلون على ذلك بما رواه المبرد عن عمارة بن عقيل حفيد الشاعر الأموي جرير<sup>(37)</sup> وغيره، وبما رواه ابن جني عن أبي عبد الله الشجري<sup>(38)</sup>.

وهذا قول فيه شيء من الحق، وفيه بُعد عن الصواب، فرواية المبرد وابن جني عن هؤلاء رواية قليلة، وهي غالباً ما كانت حول إنشاد بيت أو أبيات، وهي على قنيتها لا تصنع قاعدة ولا تضع قياساً.

وابن جني قد رد بعض ما سمعه عن أبي عبد الله الشجري وغيره، يقول مثلاً: وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دعة يمتح الحرف الحلقى في نحو: يمدو وهو مخموم، ولم أسمعها من غيره من عقيل، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلمحه، وما أظن الشجري إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقى بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين... وهذا ما قاسه الكوفيون وإن كنا نحن لا نراه قياساً، ولكن مثل: يمدو وهو مخموم، لم يرو عنهم فيما علمت فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه بل تأمل حال مورده وكيف موقعه من العبادة فأحكم عليه وله<sup>(39)</sup>.

(37) المنتصب ج 4 ص 199، الكامل في اللغة والأدب ج 1 ص 11، 22، 26، 93، 130، 148، 170، 213.

(38) الخصائص ج 1 ص 78، 240، 242، 338، 371، ج 2 ص 9، 26، 55، 307، ج 3 ص 280.

(39) الخصائص ج 2 ص 10-9، وانظر ما قبلها.

وقد شكك أبو حاتم في رواية عمارة بن عقيل وقال عنه: إنه ممن لا يجب أن يؤخذ عنه<sup>(40)</sup>.

إن ما روي من كلام العرب شعراً ونثراً لبناء قاعدة نحوية معيارية قد وصلنا خلال فترة محددة كما قلنا، وإذا كان الشعر قد وصلنا من خلال رواية عاشوا في هذه الفترة — الجاهلي وصدر الإسلام الأول — فإننا تجاوزنا نقول: إن بيئة الشعر الرمازية تمتد من العصر الجاهلي إلى بداية العصر العباسي الأول، بناء على ما سجله السحابة وبخاصة سيوبه من شواهد شعرية محتج بها، وإذا كان النثر قد حدد ببيئة جغرافية معينة فإن الشعر لم تكن له بيئة جغرافية محددة، ونعير ما نرجع إليه في هذا المقام هو كتاب سيوبه العظيم:

1 — احتج سيوبه في كتابه بشعر الشعراء الجاهليين مثل: أوس بن حجر والمهلهل بن ربيعة وامرئ القيس وزهير بن أبي سلمى والنابعة الليثاني وطرفة بن العبد وعنترة بن شداد وغيرهم من الشعراء الجاهليين.

2 — استشهد سيوبه في كتابه بشعر الشعراء المخضرمين أمثال: حسان بن ثابت والخطيب والحسباء وعمر بن معد كرب والعباس بن مرداس وكعب بن حرام وحيد بن ثور الهلالي وغيرهم.

3 — احتج بشعر الشعراء الإسلاميين الذين أظلمتهم الدولة الإسلامية حتى بداية العصر العباسي الأول مثل: هذبة بن الحشرم، وقيس بن ذريح وعبد الله بن قيس الرقيات وعدي بن الرقاع وزياد الأعجم والطرماح والكميت والقطامي وجرير والفرزدق والأعطل وإبراهيم بن هرمة وأبي حية الحميري وغيرهم.

وهؤلاء الشعراء يرجعون إلى بيئات زمانية مختلفة كما يرجعون إلى بيئات جغرافية متباينة.

إن سيوبه وأسلافه لم يفرقوا في مجال الاحتجاج بالشعر بين شعراء السادية المحتج بسببها وغير المحتج بلغتها، وشعراء الحضر فهو في كتابه قد استشهد:

(40) المرجع السابق ج 3 ص 295.

1 — بشعر أهل اليمن مثل: عمرو بن معد يكرب وعبد يغوث بن وقاص والمقع الكندي.

2 — بشعر سواد العراق والشام مثل شعراء تغلب ويكر ابني وائل ومهم الأخطل والقطامي والأعلب العجلي وعمران بن حطان الشيباني وأبو الحزم العجلي، كما احتج بشعر عدي بن الرقاع العاملي، وعاملة بطى من قصاعة اليمنية التي هاجرت إلى الشمال، وقد عاشت عاملة في الشام.

3 — بشعر شعراء الحواضر مثل: حسان بن ثابت وكعب بن مالك وأمية بن الصلت وعدي بن زيد العبادي والمتقف العبدى وعمر بن أبي ربيعة وسراهم، وهم يرجعون إلى بيئات المدينة ومكة والطائف والحيرة والبحرين.

كما أن سبويه في مجال احتجاجه بالشعر لم يفرق بين الشعراء الذين يرجعون إلى أصول عربية خالصة، وبين الشعراء الذين ينتسبون إلى العربية بالولاء، فهو قد استشهد بشعر الشعراء الموالي مثل: سحيم عبد بني الحسحاس ومصيب بن رباح وأبي عطاء السندي، وبعض هؤلاء الشعراء الموالي لم يتخلص من لكتة الأعجمية بعد مثل عبد بني الحسحاس وأبي عطاء السندي<sup>(41)</sup>.

كما استشهد بشعر زباد الأعجم، وهو من بني أسد من بني عبد القيس سكان البحرين، وقد عاش في اصطخر بفارس، ويقول الرواة: إنه كانت فيه لكة، وكان كثير اللحن في كلامه، ولذلك قيل له: الأعجم، لفساد لسانه بفارس<sup>(42)</sup>.

كما احتج سبويه في كتابه بشعر شعراء لم يكن الرواة يتقون في سلامة سلاتهم اللغوية لتأثرها برطانة المعجم وسهولة حياة الحاضرة مثل أمية بن الصلت وعدي بن زيد العبادي والطرماح بن حكيم والكميت بن زيد الأسدي.

الشعر كما نرى من خلال (الكتاب) لم تكن له بيئة جغرافية محددة، وقد يعفر

(41) الشعر والشعراء ج 1 ص 320، ج 2 ص 652 عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الثقافة بيروت ط 4 (1980 م)

(42) الشعر والشعراء ج 1 ص 343-345



ذلك أن الشعر بصاع في قالب لعوي متحد الخصائص ، كما أن الرواة يعملون على تنقيمه وإصلاحه ، ونحن إذا درسنا شعر هؤلاء الشعراء جميعاً لم نجد بينه فرقاً في صياغة التراكيب وجمال موسيقاه ومتانة الأساليب وقوتها .

## 1 — النحاة المتأخرون وإضافة مصادر جديدة

تشدد النحاة القدماء في عملية سماع اللغة وروايتها فقصرُوا الاحتجاج على مدة زمنية معينة ، ورفضوا الاعتداد والاستشهاد بالقراءات القرآنية المخالفة لما توصلوا إليه من قواعد معيارية ، وصمتوا عن الاحتجاج بصحة الحديث النبوي إلا في مواضع قليلة من مؤلفاتهم لم ينسبوها إلى النبي ﷺ .

وقد حاول بعض النحاة المتأخرين خرق هذه الحدود في الاحتجاج فعمدوا على توسيع الاحتجاج ورفده بمواد جديدة ؛ وقد تمثلت هذه الرواد في : الاحتجاج بشعر الشعراء المحدثين والحديث النبوي ، والاعتداد بالقراءات المرفوضة .

## 2 — الاحتجاج بشعر الشعراء المحدثين أو المولدين

آخِر الشعراء الذين يجوز الاعتداد بشعرهم والاحتجاج به في تأصيل القواعد النحوية المعيارية هما : ابن هرمة وأبو حية المحمري ، كما يثبت كتاب مسيويه .

وقد حاول النحاة المتأخرون التوسع في الاحتجاج بالشعر المحدث فأجازوا الاستشهاد بشعر بشار وأبي تمام وأبي نواس والمتنبي وأبي العلاء وغيرهم ، وأول من حاول ذلك الزمخشري في تفسيره «الكشاف» فقد أجاز الاحتجاج بشعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، وهو شاعر محدث لم يمش في عصر الاحتجاج ، قال الزمخشري عندما تعرض لتفسير قوله تعالى ﴿ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾<sup>(43)</sup> : «وَأُظْلِمَ» يحتمل أن يكون غير متعد وهو المظاهر ، وأن يكون متعداً منقولاً من : ظلم الليل ، وتشهد له قراءة يريد ابن قطيب «أظلم» على ما لم يسم فاعله ، وجاء في شعر حبيب بن أوس :

(43) البقرة 20

هما أظلمما حالاً ثمت أجليسا      ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله عملة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لثوقهم بروايته وإتقانه<sup>(44)</sup>.

ويسو أنه لم يزد على الاحتجاج بهذا البيت في تفسير الكشاف، أما في كتابه (المفصل في صنعة الإعراب) فقد التزم بالحد الزماني الذي وضعه النحاة لصحة الاحتجاج بالشعر، فلم يستشهد بشعر لشاعر محدث أو مولد من أمثال أبي تمام وغيره، ولم يأت في كتابه إلا بصنع أبيات لشعراء محدثين ذكرها لبعدها عن قياس العربية، وذكر أن العلماء قبله قد استبعدوها وحكموا عليها بالخطأ:

#### أ - ذكر بيت ربيعة الرقي

لشنان ماين الزهدي في الندي      يرميد سليم والأغر أبر حاتم  
وقال عنه: فقد أباه الأسمعي، ولم يستعده بعض العلماء عن القياس.

#### ب - ذكر بيت أبي نواس الحسن بن هالي

كأن صغرى وكبرى من فقاقتها      حصاء در على أرض من الذهب  
وقال: إن أبا نواس قد عطله في هذا الاستعمال<sup>(45)</sup>.

وإذا كان الزمخشري لم يستشهد في كتابه المفصل بشعر المحدثين، فإنه قد أكثر في هذا الكتاب من الاحتجاج بالحديث البوي كما سذكر.

إن دعوة الزمخشري إلى صحة الاحتجاج بشعر أبي تمام المحدث، قد وجدت أدماً صاعية عبد الرصي شارح (كافية ابن الحاجب) ومن لحق به من النحاة، فهي الشرح عبد الرصي يحتج بأبيات شعرية عديدة نظمها شعراء محدثون أو مولدون من مثل:

(44) الكشاف ج 1 ص 220-221.

(45) المفصل ص 163، 235، 236.

أشجع السلمي وأبي نواس وأبي تمام والمتنبي وشار بن برد والحسين بن مطير وربيعة الرقي  
ومحمد بن يحيى اليزيدي، وابن دريد اللغوي، وابن سينا الفيلسوف، وقد بلغ مجموع  
هذه الشواهد الشعرية حوالي ثمانية عشر شاهداً.

وقد احتار محقق شرح الرضي على الكافية في تفسير هذه الظاهرة، فقال عن  
بيت أورده الرضي لأبي نواس «وأبو نواس من المحدثين الذين جاؤوا بعد انقضاء عهد  
الاحتجاج بالشعر، قال البغدادي: أورده على أنه مثال لا شاهد».

وقال عن بيت للمتنبي أورده الرضي «والرضي يورد كثيراً من شعر المتنبي في  
هذا الشرح وقلنا: إنه إما للتبثيل أو أن الرضي ممن يرون صحة الاستشهاد بمثل شعر  
المتنبي وأبي تمام».

وقال في آخر هذا الشرح تعليفاً على بيت لابن دريد اللغوي احتج به الرضي  
«هذا من مقصورة ابن دريد المشهورة ولم يذكره المشرح للاستشهاد، وإن كان ابن  
دريد من أئمة اللغة المتقدمين، وقد يكون من رأيه صحة الاستشهاد بقوله كما يفعل  
ذلك مع المتنبي وأبي تمام وأمثالهم»<sup>(46)</sup>.

وحيرة المحقق تجاه ذكر الرضي لأشعار المحدثين في كتابه واضحة من خلال هذه  
النصوص وغيرها، ولو اتبع النهج السليم دون التأثير برأي البغدادي في هذه المسألة  
لوصل إلى النتيجة الحاسمة التي لا غبار عليها: وهي أن الرضي يرى صحة الاحتجاج  
والاستشهاد بشعر الشعراء المحدثين أو المولدين.

وقد استشهد الرضي في كتابه بهذا الشاهد الشعري:

ندوا للموت وابسروا للخراب فلكم يصبر إلى ذهاب

دون عزو ونسبة إلى شاعر معين، وقد نسب المحقق شطره الأول إلى الإمام علي  
ابن أبي طالب نقلاً عن البغدادي<sup>(47)</sup>.

(46) هولاء شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 194، 226، ج 4 ص 412، 463، 99.

(47) شرح الرضي على الكافية ج 4 ص 284.

وهذا البيت موجود في ديوان الشاعر العباسي : أبي العتاهية ، مع تغير طفيف في كلمة القافية ، فهي في الديوان تباب بدل ذهاب<sup>(48)</sup> ، وهذا البيت أشبه ما يكون بشعر أبي العتاهية الرهدي الذي يذكر دائماً بالموت وفناء الدنيا .

وقد أكثر ابن هشام من الاحتجاج بشعر الشعراء المحدثين في مصنعاته من مثل : محمود الوراق وأبي نواس وابن الرومي وأبي تمام والمتنبي ومطيع بن إياس ومسلم بن الوليد وأبي العتاهية وابن المعتز وأبي العلاء المعري وغيرهم .

وهو لا يذكر هذه الأبيات مجرد التمثيل بها ونزادة المائدة ، كما يقول البغدادي<sup>(49)</sup> وإنما للاحتجاج والاستشهاد بها ، ونحو دليل على ذلك دفاعه الشديد عن أبيات محدثة أو مولدة وصفت من قبل بعض النحاة باللحن والبعد عن القياس :

#### أ - قال أبو الطيب المتنبي

ولو قلم ألقى في شق رأسه من السقم ما غيّرث من خط كاتب  
عقب عليه ابن هشام بقوله : إن بعض النحاة قد ذكر أن المتنبي قد لحن في هذا البيت لأنه لا يمكن أن يقدر : ولو ألقى قلم ، وقد رد ابن هشام ذلك بقوله : إن البيت روي بنصب « قلم » وروعه ، وهما صحيحان ، والنصب لوجه بتقدير : ولو لا يست قلما ، والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى أي : ولو حصل قلم .

#### ب - قال أبو العلاء المعري

يلهب الرعب منه كل عصب ولو لا العمد يمسه لسالا  
وقد لحن جماعة من النحاة أبا العلاء لذكره خبر لولا « يمسه » وهو واجب الحذف عندهم ، وقد رد ابن هشام ذلك بقوله : إن إعراب لفظة « يمسه » هنا خبراً لـ « لولا » ليس بجيد لاحتمال أن تكون لفظة يمسه بدل اشتغال<sup>(50)</sup> .

(48) ديوان أبي العتاهية من 46 ، دار بيروت للطباعة والنشر 1988 م .

(49) شرح أبيات المتنبي ج 1 من 46

(50) معني السيب ج 1 من 269 ، من 273 .

وقد دافع ابن مالك قبله عن تحطئة النحاة لذكر المعري خير لولا في هذا البيت ،  
فقال : إن خير لولا على ثلاثة أنواع : خير يجب حذفه ، وخير يجب ذكره ، وخير يجوز  
فيه الحذف والإثبات ، وبیت أبي العلاء للمعري من هذا النوع الأخير عنده<sup>(51)</sup>

جـ — قال أبو نواس

كأن صغرى وكبرى من قناعمها      حصباء در على أرض من الذهب

دافع ابن هشام عن هذا البيت بقوله : إن أفضل التفضيل الذي لم يرد به  
المفاضلة ، ربما استعمل مطاباً مع كونه مجرداً من التعريف بأل أو بالإضافة<sup>(52)</sup> .

إن النحاة المتأخرين قد حاولوا توسيع الاحتجاج بالمادة اللغوية بإجازتهم صحة  
الاستشهاد بشعر الشعراء المحدثين .

ابن مالك مثلاً يرى أن ما قد تزايد مع الباء وتكفها عن العمل ، واستشهد على  
ذلك بقول مطيع بن ناس :

فلعن صرت لا تحير جواباً      لبما قد ترى وأنت عطوب

فما الداخلة على الباء قد كفها عن العمل ، وأحدثت مع الباء معنى  
التقليل<sup>(53)</sup> .

إن هذه الشواهد تكفي للدلالة على أن النحاة المتأخرين وقد سدت في وجوههم  
طرق رواية اللغة وجماعها ، قد حاولوا إضافة مصدر جديد للمادة اللغوية (الفتح بها وهي  
أشعار الشعراء المحدثين أو المولدين .

### 3 — الاحتجاج بالحديث النبوي وكلام الصحابة

نعلم أن ابن مالك من النحاة المتشددين في الأخذ بالحديث الشريف والاعتداد

(51) درلود توضیح والتصحيح ص 67 ، أوضح المسالك ج 1 ص 221 .

(52) معني اللب ج 2 ص 381 .

(53) معني اللب ج 1 ص 310 ، شرح أبيات المعني ج 5 ص 295 .

به في بناء القاعدة للمعيارية، وخير مثال على ذلك كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح).

ولعل أول النحاة المجهزين لصحة الاحتجاج بالحديث النبوي الزمخشري، فهو يستشهد في هذا الكتاب بالحديث النبوي، ويشير إلى ذلك صراحة من مثل:

- 1 - وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: هؤلاء المحمدون بالباب.
- 2 - وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام [ألا أخبركم بأحبكم إليّ، وأقربكم مني مجلس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إليّ، وأبعدكم مني مجلس يوم القيامة: أسوأكم أخلاقاً، الثنثارون، المتفقهون].
- 3 - وفي حديث طلحة رضي الله عنه: فوضعوا اللج على قتي<sup>(54)</sup> وغيرها.

واستشهاد الزمخشري بالحديث النبوي يعتبر قليلاً، إذا قارناه باحتجاج الرضي بالحديث الشريف في شرحه لكافية ابن الحاجب، فهو كثير الاحتجاج بالحديث في شرحه هذا<sup>(55)</sup>.

كما أكثر الرضي من الاحتجاج بكلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>(56)</sup> معتمداً في ذلك على كتاب (نهج البلاغة) الذي جمعه الشريف الرضي من كلام وخطب الإمام علي، وهو كتاب في نسبه إلى الإمام علي جدل كثير.

وقد استمر الاحتجاج بالحديث الشريف بعد هؤلاء الأئمة إلى يومنا هذا، والحق أن الحاجة القدامى كانوا يميلون عن الصواب عندما استبعدوا الحديث الشريف من دائرة المادة اللغوية المستشهد بها، بدعوى روايته بالمعنى، ومشاركة الأعاجم في

(54) الفصل من 15، 89، 108، وانظر من: 146، 153، 179، 326، 346.

(55) شرح الرضي على الكافية ج 1 من 108، 146، 192، 228، 276، 432، 502، ج 2 من 138، 146، 247، 256، 358، 463 ج 3 من 241، ج 4 من 84، 85، 99، 253، 278، 291، 334، 345، 376، 377.

(56) المرجع السابق ج 1 من 283، 306، ج 2 من 38، 60، 68، 103، 245، ج 3 من 52، 406، 455، 456، ج 4 من 12، 70، 113، وغيرها.

روايته، فلا يعادل رواية الحديث في دقة الضبط والنقل والتحري إلا القراء ورواة القراءات.

وهل نُقل إلينا كلام عرب الجاهلية وصدر الإسلام كما قاله دون حديث تغير فيه بالرواية الشفوية؟ إن تعدد الرواية الشعرية يثبت أن ما وصلنا من كلام العرب وشعرها قد عملت فيه الرواية الشفوية فعلها.

وهل الأعاجم الذين شاركوا في نقل اللغة والتعميد لها، وهم كثير، وكذلك الذين رووا قراءات القرآن الكريم، وهم جمع غفير أيضاً، يصدق عليهم ما صدق على الأعاجم رواية الحديث النبوي؟

### الاعتداد بالقراءات المفروضة

رفض النحاة القدامى مثل سيبويه والفراء والمبرد وغيرهم كثيراً من القراءات القرآنية الصحيحة والمتصلة بالسند، بدعوى مخالفتها للقياس النحوي، وهي قراءات كثيرة، وقد رفض النحاة للتأخرون في الغالب هذا المذهب غير الحميد فاعتزلوا بالقراءات القرآنية التي رفضها النحاة القدامى، ولعل ابن مالك أول النحاة الذين فعلوا ذلك.

مثلاً النحاة لا يميزون الفصل بين المتصايفين في ضرورة الشعر، بغير الجار والمجرور والظرف، وقد أجاز ابن مالك الفصل بينهما بمعمول المضاف مستشهداً على إجازته هذه بقراءة ابن عامر لقوله تعالى ﴿ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾<sup>(57)</sup> بنصب الأولاد وجر الشركاء، وهي قراءة مفروضة من قبل النحاة القدامى جميعاً.

كما أجاز ابن مالك في غير الضرورة الشعرية عطف اسم ظاهر على الصميم المجرور، من غير إعادة الجار مع الاسم المعطوف، واحتج على هذه الإجازة بقراءة حمزة ابن حبيب الزيات لقوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾<sup>(58)</sup> بجر الأرحام.

(57) الأنعام 137.

(58) النساء 1.

وعبرها من القراءات القرآنية الصحيحة السند التي رفض النحاة القدامى  
الاعتداد بها، لمخالفتها لما توصلوا إليه من قوانين ومعايير .

من خلال هذا المرض السريع والموجز، نرى أن النحاة المتأخرين ابتداء من  
عصر الزمخشري قد عملوا على إضافة مواد جديدة إلى الرواية اللغوية، وهي مواد رفض  
الاعتداد بها النحاة المتقدمون، وما تجلر الإشارة إليه أن عملية سماع اللغة وروايتها أو  
الشواهد اللغوية تحتاج إلى دراسة متأنية جادة معتمدة على المصادر الأصلية، وهي  
مؤلفات النحاة وأهل اللغة، أما الاكتفاء بترداد ما جاء في بعض المؤلفات التي تعنى  
بالبحث في أصول النحو العربي قديماً وحديثاً، فهو أمر غير حميد لأنه يسلمنا إلى  
نتائج مبهورة وناقصة ومعمنة في بعض الأحيان .

ولقد فضلت في هذه الدراسة الموجزة أن أرجع إلى المصادر الأصلية وحدها في  
الغالب، وقد قادتني إلى هذه النتائج :

- 1 — العصر الذهبي لرواية اللغة وسماعها يمتد من أبي عمرو إلى الكسائي .
- 2 — التقعيد المعياري للنحو العربي قد تم خلال هذه الفترة .
- 3 — لهجة قرش إحدى لهجات العربية، ولا نمتاز عنها بشيء، بل ربما كانت  
لهجة متأثرة بتراطن المعجم وطريقة الحضارة .
- 4 — الشعر والنثر قد حدثا بزمان معين، أما على مستوى المكان، فإن الشعر لم  
يحدّ بمكان معين كما هو الحال بالنسبة للنثر .
- 5 — عمل النحاة المتأخرين، وقد سدت أمامهم سبل الرواية اللغوية، على  
الاعتداد على مصادر جديدة تمثلت في أشعار المحدثين، وفي الحديث النبوي  
وفي القراءات القرآنية التي رفضها النحاة القدامى .

#### رابعاً : مآخذ على سماع النحاة للغة

السماع مبدأ سليم وأساسي لكل من يسعى إلى التقعيد المعياري وتقنين أحكام  
اللغة، ونحاة العربية كانوا مدركين لأهمية هذا الأساس، وقد سجل لهم التاريخ ذكرى



عطرة استحقوها بتركهم حياة الدعة والراحة والانصراف إلى تحمل مشاق السفر والترحال الطويل في مضارب الأعراب البداءة النازلين بنجد وبنهاة والحجاز، غير أن الباحث المصنف يلاحظ أن سماع النحاة الأوائل للغة وروايتها عن الأعراب يحتاج إلى إعادة نظر في بعض جوانبه التي اتسمت بالسلبية، وخطفت آثاراً سيئة على درس النحو العربي، ما زلنا نعاني من آثارها حتى اليوم، وهي آثار وما أخذ تتمثل في الجواب الآتية :

### ١ - تحديدات مكانية عامة ومعمّوة

إن المادة اللغوية التي رويت عن الأعراب اشترط فيها النحاة الفصاحة والسلامة، وذلك يقتضي بُعد الأعرابي المتلقى عنه، عن مواطن الاختلاط بالعجم، وقد تمثل ذلك في بيئات نجد وبنهاة والحجاز، وهي بيئات واسعة ضمت قبائل عديدة، ولم يحرص النحاة غالباً على نسبة كل استئصال لمجي نقلوه عن العرب إلى بيئته اللغوية الخاصة، إلا في مواطن لا تتألف منهجاً نستطيع من خلاله تبيان الخصائص اللغوية لكل لهجة نقلوها: صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة، وحتى هذه النسبة القليلة تأتي نسبة عامة ومعمّوة وغامضة من مثل قولهم: أهل نجد، وأهل الحجاز، وأهل العالية، وسفل تميم وعليا تميم، وسفل تميم وعليا هوازن، وعجز هوازن، وعليا مضر وأهل السروات، وسافة العالية، وعالية السافة وسفل مضر وغيرها.

والباحث لكي يصل إلى تحديد هذه المناطق الجغرافية تحديداً قاطعاً يحتاج إلى جهد جهيد، إذا أخذنا في الحسبان تضارب آراء القدماء وأقوالهم في تحديد هذه التسميات أو بعضها.

فأهل العالية مثلاً عند المبرد هم: قريش ومن والاهما، وعند أبي زيد الأنصاري هم: أهل المدينة ومن يليها، ومن دنا منها.

وفي لسان العرب: العوالي أماكن بأعلى أراضي المدينة، وأدناها من المدينة أربعة

أميال ، وأبعدها من جهة نجد ثمانية ، والعالية هي : ماقوق نجد إلى أرض تهامة ، وإلى ما وراء مكة ، وهي الحجاز وما والاها<sup>(59)</sup> .

أما هنا ثلاثة أقوال متضاربة في تحديد كلمة «أهل العالية» وإذا أخذنا في الاعتبار أكثر هذه النصوص قدماً ، وهو نص أبي زيد ودعمناه بالتحديد الجغرافي لمطابقة المعوالي الذي ذكره ابن منظور ، أمكننا القول : إن المقصود بأهل العالية هم : أهل المدينة ، ومن سكن في أطرافها من العرب .

ولكن ذلك لا يعني إهمال بقية التحديدات لعبارة أهل العالية .

ومثل ذلك ما جاء في بعض المصادر القديمة من نسبة استعمال معين تستعمله بيعة خاصة بأكثر من طريق ولفظ ، فصيغة «حسب بحسب» بكسر السين في الفعل المضارع نسبت في المصادر القديمة إلى قرش وأهل الحجاز وعليها مضر ، فهذه صيغة محددة قد نسبت إلى بيعة معينة محددة هي قرش ، وإلى بيئات واسعة هي : أهل الحجاز وأهل العالية<sup>(60)</sup> .

فهل تعني هذه الألفاظ بيعة واحدة محددة هي قرش ؟ أم أن بعض المصادر القديمة لم تكن دقيقة في نسبة هذه الصيغة فجعلتها عامة في أهل الحجاز وأهل العالية ؟

كما نسبت صيغة «حسب بحسب» بفتح السين في المضارع إلى بني تميم وإلى سفل مضر ، ويظهر أن سفل مضر تعني : بني تميم .

وبما يعضد ذلك ما جاء في الكامل للمبرد من أن بني تميم يقولون : فرغ بفرغ فراغاً ، بفتح عين المضارع ، ونسبها أبو حيان إلى سفل مضر<sup>(61)</sup> .

(59) الزهر في علوم اللغة وأنواعها ج2 ص 483 ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، تحقيق : جاد المعلوي والبيجاوي وأبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الكامل في اللغة والأدب ج1 ص 16 ، لسلك العرب ج 19 ص 320 .

(60) البحر المحيط ج2 ص 328 . أدب الكاتب ص 372 ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : محمد عيسى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ط 4 1963 م ، النواظر في اللغة ص 225 ، لسلك العرب ج8 ص 147 .

(61) أدب الكاتب ص 372 ، الكامل في اللغة والأدب ج 1 ص 16 ، البحر المحيط ج2 ص 328 ، ج8 ص 194 .

إن الاضطراب في النقل والتنمية نلاحظه فيما طرأ على صيغة « ضل يصل » من خلاف بين لهجات العربية في تحريك عينها في الماضي والمضارع :

- 1 — ضللت أضل : بكسر اللام في الماضي وفتح الضاد في المضارع نسبت إلى : بني تميم وأهل الحجاز وأهل العالية .
- 2 — ضللت أضل : بكسر اللام في الماضي والضاد في المضارع وعربت إلى : بني تميم وأهل العالية .
- 3 — ضللت أضل : بفتح اللام في الماضي وكسر الضاد في المضارع نسبت إلى أهل نجد ، وهي الصيغة الجيدة والفصيحة عند أهل اللغة<sup>(62)</sup> .

فكما نرى فإن نسبة هذه الصيغ إلى بيئتها اللغوية الخاصة تنسم بالاضطراب وعدم الدقة ، وخاصة إذا علمنا أن أهل نجد همون في الغالب عند النحاة وأهل اللغة : قبيلة بني تميم ، وقيم وأهل العالية في هذا المقام قد عاملوا هذا الفعل في الماضي والمضارع معاملةً مختلفة .

وأهل العالية وأهل الحجاز وأهل نجد وبنو تميم بيئات مكانية واسعة ، فأهل العالية إذا كانت تعني سكان المدينة ومن جاورهم من العرب هي بيئة عامة غير محددة تحديداً قاطعاً ، وكذلك أهل الحجاز التي تضم قبائل عديدة ، ومثل ذلك أهل نجد ، ونجد سكنتها قبائل عديدة منها تميم وأسد وطى وغيرها ، وهو تميم قبيلة عظيمة العدد كثيرة البطون والفروع وكذلك أسد ، وقل مثل ذلك في أهل السروات ، فالسروات هي الجبال المطلة على تهامة مما يلي اليمن وهي ثلاثة جبال ، أولها لمديل مما يلي السهل من تهامة ، وأوسطها لبجيلة وقد شركتهم ثقيف في ناحية منها ، ثم سراة أرد شوية وهم بلعارث بن كعب<sup>(63)</sup> .

(62) لسان العرب ج 13 ص 414 ، البحر المحيط ج 7 ص : 292 ، 200 ، الجامع لأحكام القرآن ج 6 ص 438 ، ج 14 ص 91 ، ديوان الأدب ج 3 ص 147 .

(63) المسلة في محاسن الشعر وأدليه وقوله ج 1 ص 88 ، ابن رشيق القنوري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجليل - بيروت ط 1974 م

إن هذه الألفاظ وغيرها ألفاظ عامة ، ولا نستطيع تحديدها بدقة متناهية إلا بعد جهد جهيد ، وبصورة غير قاطعة ؛ وكان الواجب يقتضي من النحاة الدقة في نسبة وعزو كل ظاهرة لهجية إلى بيتها الخاصة بصورة لا تدعو إلى اللبس والاضطراب والعموص .

والاضطراب نلاحظه أحياناً في نسبة ظواهر لهجية مختلفة إلى قبيلة معينة ، فالنحاة المتأخرون يقولون إن بني تميم قد عاملت المستثنى في الاستثناء المقطع معامتين مختلفتين :

1 — اتباعه للاسم الواقع قبل «إلا» في علامته الإعرابية .

2 — ونصبه على الاستثناء المقطع .

ويقول النحاة : إن قبيلة بني تميم قد اختلفت في معاملة الاسم المؤنث إذا كان على وزن فعال :

إذا كان آخره راء مثل حضار بناء أكثرهم على الكسر .

وإذا كان غير مخدوم بالراء مثل رقاش أعربوه إعراب ما لا ينصرف ، وأقل بني تميم يبنون هذه الأعلام المؤنثة على الكسر مطلقاً .

نحن لا نستغرب وقوع مثل هذه الظواهر في قبيلة عظيمة متعددة البطون مثل تميم ، ولكن ما نستغربه هو عدم حرص النحاة على نسبة كل ظاهرة من هذه الظواهر إلى من تكلم بها من بني تميم .

و نحن لا نريد الخوض في هذا الأمر بالتفصيل ، وإنما نشير مجرد إشارة إلى ما ساد نقل اللغة عن الأعراب من اضطراب وخموض وتعميم .

## 2 — اضطراب التعميد المعيارى

القاعدة النحوية هي النتيجة المنطقية والأخيرة لعملية سماع اللغة وروايتها عن الأعراب ، ولكن سماع اللغة لم يكن منظماً وفق شروط معينة صارمة ، لذا جاءت القاعدة النحوية المعيارية متناقضة ، وقد تجلّى ذلك في أمرين :

أ — الجوازات النحوية .

ب — الأساليب النحوية الشاذة .

وهما أمران يصادفان قارئ وحارس النحو العربي في كل باب من أبوابه ، ومن النادر أن يجد قاعدة نحوية مطردة لا جواز إعرابي أو استعمال شاذ أو قليل أو ضرورة شعرية يتقضيها .

أ — الجوازات النحوية

مر بنا في الباب السابق إحصاء شبه متكامل للجوازات النحوية ، وهي جوارات كثيرة ومتنوعة ، بنى جزء منها على القياس النظري ، وعلى الاستعمالات القليلة الشاذة .

نقول مثلاً : بـله زيد ، فيجوز في لفظة زيد عند النحاة النصب والجـر والرفع .

فالنصب على أن بـله اسم فعل أمر منقول من المصدر أي اترك ، واسم فعل الأمر يعمل عمله فيتمدى إلى مفعول واحد .

والجر على أن بـله مصدر بمعنى الترك ، وهو مضاف إلى معموله .

والرفع على أن بـله خبر مقدم ، وهي بمعنى كيف ، ويـد مرغوع بالابتداء مؤخر .

وقد استدل النحاة على جواز هذه الأوجه في الاسم الواقع بعد بـله ، وكذلك « ويـد » ، وغيرها مما نقل من المصدرية إلى اسم الفعل بقول الشاعر :

ندر الجماجم ضاحياً هاماتها بـله الأكف كأنها لم تخلق

فلفظة « الأكف » قد رويت بالنصب والجر والرفع ، كما يذكر النحاة<sup>(64)</sup> .

دو : تستخدم في لهجة طيء بمعنى ضمير الموصول ، وهي تلزم الواو دائماً مهما تغير موقعها من الإعراب .

(64) شرح الفصل جـ 4 ص 39-41 ، شرح الصريح على التوضيح جـ 2 ص 198-199 .

وقد روى النحاة جواز إعرابها فتعامل معاملة ذو التي بمعنى صاحب، فرفع بالواو ونصب بالالف وتجر بالياء، وقد استشهدوا على ذلك برواية هذا البيت بحر ذو بالياء

فحسبي من ذي عندهم ما كفاتيا<sup>(65)</sup>

#### ب — الأساليب النحوية الشاذة

إن الأساليب النحوية التي وصفها النحاة بالشذوذ والبدرة والفتنة والصف وما إليها، وكذلك الضرورات الشعرية لمخرجها عن المقياس العام الذي وضعه النحاة أساليب كثيرة، وقد تعرضنا في بداية هذا البحث لعدد من هذه الأساليب الشاذة.

والعالم في هذه الأساليب الشاذة أن تتوفر لها السماع الموثق الصحيح مثلاً : قرأ ابن عامر « وامرأته حمالة الخطب »<sup>(66)</sup> بنصب الوصف « حمالة ».

وقد وجه المبرد نصب الوصف بأنه على قطع الحت للذم وقال : من قال إن « امرأته » مرتفعة بقوله « سيصل ناراً ذات لب »<sup>(67)</sup> فهو يجوز، وليس بالوجه أن يعطف المظهر المرفوع على المصغر حتى يؤكد نحو « فاذهب أنت وربك فقاتلا »<sup>(68)</sup> و « استكن أنت وزوجك الجنة »<sup>(69)</sup>، فأما قوله « لو شاء الله ما أشركنا ولا أبائنا »<sup>(70)</sup> فإنه لما طال الكلام وزادت فيه « لا » احتمال الحذف، وهذا على قبحه جائز، أعني : ذهبت وزند، وادهب وعمرو<sup>(71)</sup>.

إن العطف على الضمير المرفوع المتصل دون توكيده بضمير رفع منفصل مناسب قبيح عند المبرد وجميع النحاة، برغم وروده في أسلوب لعوي صحيح موثق جاء

(65) أوضح المسالك ج 1 ص 153

(66) المسد 4

(67) المسد 3

(68) المائدة 24

(69) البقرة 35، الأعراف 19.

(70) الأنعام 148.

(71) الكامل في اللغة والأدب ج 2 ص 45.

في القرآن الكريم، وهيء هذا الأسلوب في القرآن الكريم هو الذي دفع بالميرد والسحابة إلى تأويل الآية المحكمة، حتى يكتسب الأسلوب القرآني الصحة والسلامة.

الميرد وغيره من النحاة قالوا: إن طول الكلام بزيادة «لا» بين المعطوف والمعطوف عليه، هو الذي دعا إلى حذف الضمير المرفوع المعصل المؤكد لظهور المرفوع المتصل في الأسلوب القرآني الكريم.

وهذا مجرد تأويل باطل، فالآية محكمة وقد جاءت وفق الأسلوب العربي الرصين، وهو تأويل لا يصدق على قوله تعالى ﴿جَنَّتْ عَنَّا يَدُهَا وَتَمَنَّى مَتَلَعَتْ مِنْ آيَاتِهِمْ﴾<sup>(72)</sup>.

وحتى هذه الآية لما تسلم من التأويل، فقال النحاة: إن وجود فاصل — أي فاصل — بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه يكفي لكي يحسن هذا العطف دون تأكيد الضمير المتصل المرفوع بضمير رفع منفصل مناسب<sup>(73)</sup>.

وأما لست مع من أول رفع لفظة «امراته» في قراءة نصب «جمالة الخطب» بأنها معطوفة على ضمير الرفع المستتر في قوله تعالى ﴿سيحصل﴾ لأن قوله تعالى ﴿وامراته جمالة الخطب في جملتها من مد﴾<sup>(74)</sup> جملة ثانية متصلة ببعضها، سواء أرفعنا لفظة «جمالة الخطب» أم نصبها، وهي في كلتا القراءتين دالة على الوصف.

الحق سبحانه ذكر فعل امرأة أبي لبأ أم جميل الذي أصبح ديدنها مع الرسول ﷺ، ونفى ذلك بتكرار جزائها يوم القيامة وهو الخبر.

والغريب أن يميز الميرد: ذهبته وذهب وعمره برغم قبح التعبيرين عنه، والتعبير الثاني مرفوض لغوياً ولا شاهد عليه من الاستعمالات الموثقة.

(72) الرعد 23.

(73) أوضح المسالك ج 3 ص 310

(74) المد 4-5

إن النحاة في هذا المقام لم يفرقوا بين الأساليب ولم يحتكموا إلى النص الخالد (القرآن الكريم) دون لجوء إلى تأويله وفق قواعدهم.

الأسلوب القرآني الموثق يقول :

إن ضمير الرفع المتصل ، إذا جاء ملحقاتاً بفعل ماضٍ أو مضارع ، جاز أن يعطف عليه اسم ظاهر بتوكيده بضمير رفع منفصل مناسب ودون توكيده بهذا الضمير .

وإن ضمير الرفع الواجب الاستار كما في الفعل الطلبي يجب توكيده بضمير رفع منفصل إذا عطف عليه اسم ظاهر .

لو فهم النحاة القاعدة المعيارية بهذا الشكل لأجازوا لنا أن نقول : ذهبت وريد ، دون قبح ، ومنعوا أن نقول : اذهب وزيد معاً باتناً بمراعاة الاستعمال الموثق الوارد في القرآن الكريم .

إن الأساليب الشاذة في مؤلفات النحاة أساليبٌ عديدة ، ولست في مجال إحصائها ، وإنما نذكر ما يبين للقارئ أن سماع النحاة للغة كان سماعاً مضطرباً مشوشاً ، مما نتج عنه اضطراب القاعدة المعيارية وناقضها .

### 3 — نقص استقراء المادة اللغوية

نقص استقراء المادة اللغوية عند النحاة القدامى أمر لا يحتاج إلى دليل ، وهذه أمثلة من أثبت نص تملكه لغة على وجه الأرض ، تبين أن النحاة قد كان استقراؤهم للغة استقراء ناقصاً :

1 — اشترط الرضي لصحة وقوع الفعل الماضي بعد أداة الاستثناء « إلا » توفر أحد شرطين :

أ — أن يفترون الفعل الماضي الواقع بعد إلا بقدر تقريره من الحال : الفعل المضارع المشابه للاسم .



ب — أن يتقدم على إلا فعل ماضٍ منفي<sup>(75)</sup>.

وقد تكفل الشيخ الجليل محمد عبد الخالق عظمه بالرد على ما شرطه الرصي  
بعدة الإحصاء الدقيق والتبع السليم لآيات القرآن الكريم الوارد فيها هذا الأسلوب  
فقال<sup>(76)</sup>:

«إن الفعل الماضي قد وقع بعد إلا في القرآن الكريم، وليس فيه أحد هذين  
الشرطين في ثماني عشرة آية:

- تسع منها سبق إلا فيها فعل مضارع منفي بما.
- وست منها سبق إلا فيها فعل مضارع منفي بلا.
- وآيتان لم يتقدم «إلا» فيهما فعل.
- وآية تقدم «إلا» فيها فعل مضارع منفي بان.

وفي كل هذه الآيات التي وقع فيها الفعل الماضي بعد إلا، لم يقترن الفعل الماضي  
فيها بالأداة قد.

هذا ولم يأت في القرآن الكريم فعل ماضٍ سبق إلا وبعدها فعل ماضٍ، إلا في  
ثلاث آيات فقط.

وقد جاء في تفسير أبي حيان ما يفيد إجازة هذا الأسلوب بشرط أن يقع قبل إلا  
فعل ماضٍ أو مضارع، وأن يقترن الفعل الماضي بعد إلا بقد، قال أبو حيان عند قوله  
تعالى ﴿وَمَثَلُ الْيَهُودِ مِثْلُ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾<sup>(77)</sup>، ولا  
يأتي ماضياً إلا بأحد شرطين:

أحدهما: أن يسبقه فعل كما في هذه الآية.

(75) شرح الرصي على الكافي ج 2 ص 138

(76) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج 1 ص 188-191

(77) الأنعام 4.

والثاني : أن تدخل على ذلك الماضي قد نحو : ما زيد إلا قد ضرب<sup>(78)</sup> ، وهذا ما جاءت الآيات القرآنية دالة على بطلانه :

قال تعالى ﴿إِنْ كُنْ إِلَّا كَذِبَ الرُّسُلِ﴾<sup>(79)</sup> .  
قال تعالى ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾<sup>(80)</sup> .

فهاتان الآيتان لم يتقدم فيهما على إلا فعل ماضٍ أو مضارع ، ولم يسبق الفعل الماضي الواقع بعد إلا بقد .

السمع الموثق للتواتر الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه في جانب ، والقاعدة المعيارية في جانب آخر ، والقاعدة يفترض فيها أن تكون ممثلة للسمع تمثيلاً صادقاً .

إن الفعل الماضي يقع بعد إلا وقد تقدمه فعل مضارع منفي ، أو لم يتقدمه فعل مطلقاً ، ولم تأت بعده قد في الأسلوبين وهذا ما يرفضه النحاة ، وقد جاءت الآيات الكريمة دالة على صحته .

2 — قال النحاة : إنه لا يجوز مجيء الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، وانفرد ابن الحاجب بإجازته في الفضلات ، وذهب الرضي إلى جواز بشرط أن يؤول بالنفي ، قال : ويجوز التفرغ من موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً﴾<sup>(81)</sup> .

كما ذهب إلى جواز مجيء الاستثناء المفرغ من الموجب ، إذا كان هناك دليل يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه كما إذا قيل : لقيت صناع البلد فنقول : لقيت إلا فلاناً<sup>(82)</sup> .

(78) البحر المحيط ج 4 ص 74

(79) ص 14 .

(80) طاهر 24 .

(81) العرفان 90 .

(82) شرح الرضي على الكافي ج 2 ص 106-101 .

وقد جاءت الآيات القرآنية مجهزة مجيء الاستثناء المفرغ من الموجب بعكس ذلك كله ، وبعض هذه الآيات مؤكد مما يجعلها عن التأويل بالنفي :

- 1 — قال تعالى ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾<sup>(83)</sup> للكلام مؤكد بأن واللام واسمية الجملة الدالة على الثبوت .
- 2 — قال تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾<sup>(84)</sup> ودلالة إن هنا على النفي قلب معنى الجملة .
- 3 — قال تعالى ﴿ لَنَأْتِيَنَّ بِهِ إِلَّا أَنْ يَحْطَأَ بِكُمْ ﴾<sup>(85)</sup> والعمل المضارع مؤكد باللام وتون التوكيد الثقيلة .

وليست هذه الآيات وحدها هي التي وقع فيها الاستثناء المفرغ من الموجب في القرآن الكريم ، وإنما ورد هذا الأسلوب في مواضع أخرى من القرآن الكريم ، منها الآية التي ذكرها الرضي وأولها بالنفي<sup>(86)</sup> .

إن الاستثناء المفرغ عند النحاة لا يكون إلا مع النفي أو النهي أو الاستفهام ، ومنعوا أن يأتي من الموجب إلا إذا أول بالنفي أو تقدير حذف المستثنى منه .

قال أبو حيان مؤولاً قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ «إلا على الذين هدى الله» هذا استثناء من المستثنى منه المحذوف إذ التقدير : وإن كانت لكبيرة على الناس إلا على الذين هدى الله ، ولا يقال في هذا إنه استثناء مفرغ ، لأنه لم يسبقه نفي أو شبهه ، إنما سبقه إيجاب<sup>(87)</sup> .

3 — جاء في الجلسي الداني : «لو» لا يليها إلا فعل ولا يليها اسم إلا في ضرورة

(83) البقرة 43

(84) البقرة 143 .

(85) يوسف 66

(86) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج 1 ص 172-187 .

(87) البحر المحيط ج 1 ص 425 .

أو نادر كلام عبد ابن عصفور<sup>(88)</sup>. وابن عصفور متابع في ذلك لمن تقدمه من النحاة.

جاء بعد لو في القرآن الكريم ضمير دال على جماعة المخاطبين، وبعده فعل مسند إليهم في قوله تعالى ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾<sup>(89)</sup>.

كما جاءت بعدها أن التوكيدية مباشرة مشتملة على ضمير مسند إلى جماعة العائنين، وبعدها فعل ماض مسند إليهم:

قال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(90)</sup>.

قال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَسُوهُ﴾<sup>(91)</sup>.

ويظن بعض النحاة أن جواب لو إذا كان فعل شرطها ماضياً، وفعل جوابها ماضياً لزم اقتران جوابها باللام، وكذلك إذا كان فعل شرطها فعلاً مضارعاً وجوابها ماضياً<sup>(92)</sup>، وهذا للزوم جاء ما ينقضة في أسلوب القرآن الكريم:

قال تعالى ﴿لَوْ شِئْتَ أَفْلَكُهُمْ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(93)</sup>.

قال تعالى ﴿أَطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾<sup>(94)</sup>.

ويرى الزمخشري أن خبر أن الواقعة بعد لو يجب أن يكون فعلاً، ولا يصح أن يكون اسماً جامداً أو مشتقاً<sup>(95)</sup>.

(88) اجنبى النذل من 270. البحر المحيط ج 6 من 84.

(89) الاسراء 100.

(90) الاحزاب 5.

(91) البقرة 103.

(92) شروهد الترمذى والتصحيح من 179.

(93) الأعراف 155.

(94) يس 47.

(95) انفصل من 323، مضي اللهب ج 1 من 270-271.

وهذا ما ترويه هذه الآيات الكريمة :

قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ  
بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾<sup>(96)</sup>.

قال تعالى ﴿ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَاقْتَدُوا  
بِهِ ﴾<sup>(97)</sup>.

قال تعالى ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوْتُوا لَوْ أَنَّهُمْ يَأْذُونَ فِي  
الْأَغْزَابِ ﴾<sup>(98)</sup>.

وجواب «لو» لا يكون عند النحاة إلا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفيّاً بما أو مضارعاً  
منفيّاً بلم، وهذا أيضاً ما ينقضه قوله تعالى ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله  
خير لو كانوا يعلمون ﴾<sup>(99)</sup>.

وقد أول النحاة هذه الآية المحكمة بتأويلين :

- 1 — إن جواب لو محذوف، واللام جواب قسم محذوف أعني عن جواب لو.
- 2 — تأويل الاسم بالفعل، أي : لأتينا.

هذه أربع قواعد معيارية خاصة بأسلوب لغوي معين توهم النحاة أطرافها، مع  
أن الآيات القرآنية ترد أطراف هذه القواعد وتنقضه.

إن هذه المشاهد من القرآن الكريم تدل بلا ريب على أن استقرار النحاة للمادة  
اللغوية لم يكن استقرار تاماً، ولذا احتاج النحاة إلى مبدأ : التأويل، كي يصححوا  
الاستعمالات الموثقة الخارجة عن المعيار النحوي، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولكننا  
قصصنا إلى اختيار هذه الأمثلة لتوضيح هذا الجانب توضيحاً لا يهدع مجالاً للشك أو

(96) لقمان 27

(97) الرعد 18

(98) الأحزاب 20

(99) البقرة 103، شرح الرصعي على الكافية ج 4 ص 433-434.

القول : إن التجني على النحاة هو الذي دفعنا إلى قول ما قلناه ، ويعلم الله مدى إجلالنا  
لنحاة العربية القدماء ، ولكن المجال ليس مجال عواطف ، وإنما هو مجال يتعلق بجزء من  
كياسا عزيز ، وهو اللغة العربية .

#### 4 - امتداد السماع على مستوى الزمان والمكان امتداداً واسعاً

إن اضطراب القاعدة المعيارية الذي لاحظنا جزءاً منه فيما سبق يعود إلى سبب  
واحد ، وهو أن عملية سماع اللغة وروايتها عن الأعراب لم تكن عملية منظمة ، وإنما هي  
عملية سادت بها العوضى والاضطراب ، فالتحاة قد سجلوا اللغة عن أعراب يثبات : نجد  
وشامة والحجاز ، وهي يثبات جغرافية واسعة ضمت قبائل عديدة ، ولكل قبيلة  
خصائصها اللهجية المتميزة في الصوت والصرف والنحو والدلالة ، وهناك اللغة العربية  
الفصحى الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم ، ونظم بها شعراء العربية شعرهم ، وجاءت  
في محظهم ومنافرائهم ومساجلاتهم وأمثالهم وحكمهم ، وقد افترض النحاة أن هذه اللغة  
الأدبية الموحدة ونجاتها على قدم واحدة من الفصاحة وعاملوها معاملة واحدة ، فسمعوا  
اللغة وسجلوها عن كل أعرابي ، سمت فصاحتها ، وهمد عن مواطن ترأطن العجم ، وهذا  
لا يكفي وحده في تقييد عملية السماع وضبطها وتنظيمها عن الأعراب البداة ،  
فالعربية الفصحى ذات لهجات عديدة ، يها اختلافات شملت مستويات اللغة جميعاً ،  
ولا يمكن لقواعد لغة هذا حالها أن تطرد وتجرى على وتيرة واحدة ، إلا إذا قيدنا مبدأ  
السماع والرواية تقييداً صارماً ، ووضعنا له ضوابط دقيقة لا تتجاوز .

إن اتساع المكان فرض على النحاة في بعض الأحيان أن يصفوا استعمالات  
لغوية تنتمي إلى يثبات : نجد وشامة والحجاز بالشنوذ والرداعة والقبح وما مثلها من  
أوصاف :

1 - مثلاً الاستعمال الشائع في العربية نصب الاسم التالي لأداة الترجي  
« لعل » ولكن لهجة عقيل خالفت هذا الأصل وعمدت إلى جر الاسم التالي لها ،  
فوصف النحاة هذا الاستعمال اللهجي الخاص ببيتة معينة بالشنوذ ، وحاولوا تصحيح  
الشاهد الذي جاء وفقاً لها ، قال كعب بن سعد الغنوي :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبا للمعوار منك قريب

هذه رواية النحاة وقد وصفوها بالجودة لمجيئها وفق القياس المعيارى: نصب الاسم بعد «لعل»، وذكر أبو زيد الأنصارى في نواته: ويروى لعل أبا المعوار، وهي الرواية<sup>(100)</sup>، ولا ننسى أن النحاة المتأخرين قد أخذوا بهذا الاستعمال وجعلوه قاعدة معيارية.

ولنسأل ما الذي دفع النحاة إلى رواية هذين الاستعمالين المتناقضين؟

إنها الرواية الواسعة غير المقيدة بضوابط محددة.

وعقيل وضي فرعان من قبيلة قيس عيلان التي نص النحاة على صحة الاحتجاج بكلام أهلها.

2 — تميم القبيلة النجدية تضم صيغة اسم المفعول من الفعل الواري واليائي فنقول في: عاد وباع عد لإرادة اسم المفعول منهما: معرود وميرود، وقد وصف النحاة هذا الاستعمال بالرداءة والقلّة والندرة مع أنه يعود إلى بيئة لغوية فصيححة سليمة القول عند النحاة وأهل اللغة<sup>(101)</sup>.

إن القياس المطرد يقتضي: معرود وميرود، فلماذا يروي النحاة ما ينقض هذا الأطراد، ويصفونه بالرداءة؟

3 — القياس يقتضي فتح ياء المتكلم إذا أصيبت إلى جمع مذكر سالم أو إلى اسم آخره ألف، وقد جاءت القراءة القرآنية المتصلة السد بإسكان هذه الياء وكسرها، فوصف النحاة ذلك بالندرة.

قرأ نافع بن أبي نعيم: «يحياي»<sup>(102)</sup> ساكنة الياء.

(100) الزواجر في الله من 37، توضيح المالك ج 3 من 7.

(101) الكتاب ج 4 من 349، المنتصب ج 1 من 101-103، التسهيل من 311.

(102) الأسماء 162.

قرأ الأعمش والحسن البصري «هي عصاي»<sup>(103)</sup> بتحريك ياء المتكلم بالكسر .

قرأ حمزة بن حبيب الزيات «بمصرخي»<sup>(104)</sup> بكتسر الياء .

وقد نسب إلى بني يربوع من تميم كسر ياء المتكلم عندما تضاف إلى جمع مذكر سالم كما في قراءة حمزة<sup>(105)</sup>

القاعدة المعيارية وجد ما يقتضها في كلام العرب وقرايات القرآن الكريم ، وقد فضل النحاة وصف ما يخالف قاعدتهم بالنندرة ، ولحق أن القراءة المتصلة السند لا توصف بالنندرة أو الشذوذ وإنما تحرم وتدرس في مجالها مجال القراءة القرآنية ومجال الخلاف اللهجي .

هذا ونعلم أن الفترة الزمانية التي أجاز النحاة سماع اللغة خلالها فترة طويلة ، وقد افترض النحاة ثبات اللغة وجودها على صورة واحدة خلال هذه الفترة ، ولم يصحها أي تغير أو تطور ، بينما الواقع يناقض هذا الافتراض ، فاللغة كائن حي يتطور ويتغير ، وهذا ما حدث للعربية .

وقد واجهت النحاة ظواهر تدل على ما أصاب العربية من تطور ، ولكنهم أنكروها .

مثلاً قبيلة بني تميم تعتمد على تسكين حرف الإعراب في بعض المواضع ، وقد روى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ، وجاءت قراءته المتصلة السند دالة على هذا التطور الحادث في علامات الإعراب ، ولم يقبل النحاة هذا التطور فأكروه ، ووصلوا قراءة أبي عمرو باللحن .

ومن ذلك تسكين الفعل المضارع بعد لا النافية ، والواجب رفعه عند النحاة

(103) ط 18 .

(104) إبرايم 22 .

(105) أوضح المسالك ج 3 ص 196-197 .



حتى لا تشبه لا النافية بلا الدالة على النفي ، وقد جاء ذلك في قراءات قرآنية حملها السحابة على أن لا دالة فيها على النفي ، وهذا مجرد تحايل على التطور الحادث في اللغة .

وغر ذلك من المظاهر التطورية التي شهدتها اللغة العربية ولم تسترع اهتمام النحاة وجهدهم .

إن امتداد السماع امتداداً واسعاً مكاناً وزماناً قد أثر في القاعدة السحوية المعيارية وفي أطرافها ، فجاءت قاعدة تصعظم بالاستعمالات المؤتقة ، وهي استعمالات قبل السحابة بعضها فأدخلوها ضمن صلب القاعدة المعيارية ، ورفضوا الاعتداد ببعضها الآخر ، مع أنها جميعاً استعمالات مؤتقة وتمرد إلى بيئات فصيحة .

#### 5 — قلة اهتمام النحاة بإسناد اللهجات إلى بيئاتها المحددة

هذا الأمر لا يحتاج إلى إيضاح ، ففي الكتاب لسيبويه أساليب كثيرة أسند سماعها إلى العرب أو بعضهم ، دون أن يهتم سيبويه أو أساتذته بنسبة هذه الأساليب إلى بيئاتها اللغوية المعينة .

1 — وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفضل ذاك لي الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لا تبعدن ذا ولم يكن لروى إلا ما سمع<sup>(106)</sup> .

سيبويه وأستاذة عيسى بن عمر لا يمتنان أبداً بتحديد من هم هؤلاء الناس من العرب الذين رفعوا الفعل المضارع بعد إذن في الجواب .

2 — وتقول : عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ، وعسى أن يفعلوا ... وكل ذلك تكلم به عامة العرب ، وكيونة عسى للواحد والجميع والمؤنث كذلك على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى وعسياً وعسوا وعست وعستا وعسبون<sup>(107)</sup> .

نعم من هذا النص أن عامة العرب تستعمل عسى للواحد والجميع والمؤنث ،

(106) الكتاب ج 3 ص 16 .

(107) الكتاب ج 3 ص 158 .

دون أن تلحق بها ما يدل على ذلك من ضمائر وأن بعض العرب يلحق بها الضمائر الدالة على الواحد والجمع والمؤنث، وسيبويه لا يهتم بتوضيح من هم: عامة العرب ومن. من العرب؟ وقد جاء في المؤلفات النحوية المتأخرة نسبة تجريد عسى من الضمائر إلى أهل الحجاز، وإلحاق الضمائر بها إلى بني تميم<sup>(108)</sup>.

إن هذه الظاهرة كثيرة الشيوع في الكتاب وغيره من المؤلفات النحوية والنحوية، ولا يستطيع الباحث في اللهجات العربية نتيجة لقلة عزو اللهجات إلى بيئاتها المعينة أن يصل إلى تصور عام لخصائص ومميزات كل لهجة رواها النحاة في مؤلفاتهم، فمن الصعب أن نصل إلى تحديد خصائص لهجة بني تميم تحديداً قاطعاً إلا في ظواهر معينة مثل تحقيقها للهمزة وميلها إلى الإعرام، وكذلك غيرها من اللهجات.

وهكذا نرى من خلال هذا العرض السريع أن النحاة قد بلبلوا مبدأ السماع وشوشوه، البصريون والكوفيون في ذلك سواء، وهذه الملاحظات لا تعني بحال من الأحوال الطعن في مبدأ السماع والرواية، فالسماع هو اللبنة الأولى والأساسية في بناء القاعدة النحوية المعيارية، ولكن النحاة فيما رأوا قد أساءوا استخدام هذا المبدأ الأصيل.

إن الجوازات الإعرافية قد وجدت في النحو العربي نتيجة لهذا السماع المضطرب، وهي جوازات كما رأينا مبنية في الغالب على ما روي عن العرب ووثقته القراءات القرآنية، ولا ينبغي ذلك أن النحاة عن طريق القياس النظري قد عملوا على زيادة هذه الجوازات وتضخيمها، وأن بعضها مبني على استعمالات قليلة ونادرة.

(108) شرح ابن عقيل ص 139.



## الفصل الثاني

### تعدد لهجات العربية

أولاً : في المستوى الصوتي  
ثانياً : في المستوى الصرفي  
ثالثاً : في المستوى الدلالي

من نافذة القول : إن اللغة العربية المودجة أو الأدبية أو الموحدة التي نطالعها حية في النص القرآني الخالد، وفي أشعار العرب القدماء وخطبهم ومنافراتهم وأمثالهم وحكمهم، لغة ذات لهجات متعددة بينها علاقات شملت مستويات اللغة جميعاً الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهو خلاف دلت عليه بشكل قاطع لا يقبل الجدل، بله التشكيك فيه أو رفضه في بعض هذه المستويات القراءات القرآنية الموثقة التي وصلتنا بالسند الصحيح المتصل بالأمين على الوحي وتبليغه إلى الأمة، وكذلك دلت عليه المؤلفات النحوية وكتب اللغة والتفسير والقراءات وغيرها، فقد سجل النحاة وأهل اللغة في مصنفاتهم أنماطاً وأشكالاً متعددة ومختلفة للخلاف بين اللهجات العربية في مستويات اللغة كلها، وفي الفصل الأول من هذا الباب عرضنا لرواية اللغويين والنحاة للغة عن الأعراب في مضاربهم، وشمل هذه الرواية لأماكن وبيئات جغرافية متعددة ومتباعدة، وبيننا هناك ما أخذنا على هذه الرواية، وقلنا : إن الباحث لا يستطيع في الغالب تكوين تصور دقيق أو هيكل عام لكل لهجة رواها النحاة وأهل اللغة في مصنفاتهم، إلا من خلال تصور عام لخصائص معينة في كل لهجة، وحتى هذا التصور العام قد لا يكون صادقاً مع تناقض النصوص المروية عن العرب وتضاربها، وذلك لا يطمئن في وجود الخلاف بين اللهجات العربية ولا يضيئنا من تبعه تتبع هذا الخلاف والتدليل عليه، وبخاصة ونحن نملك مصدراً موثقاً غاية التوثيق وهو القراءات القرآنية التي يتنازع المؤلفون فيها عن النحاة واللغويين بأمور هامة منها :

- 1 — اهتمامهم بتوثيق القراءة القرآنية واتصالها في السند .
- 2 — وصفهم لما سجلوه من قراءات دون عرضها على المقياس النحوي الذي وضعه السحابة ، وذلك واضح في اعتدادهم بالقراءات التي ضعفها أو أنكرها السحابة .
- 3 — تفصيلهم الحديث عن الظاهرة اللغوية التي يتناولونها حديثاً مفصلاً لا يشذ عنه شيء ، لأنهم يصنفون عن مادة موثقة جمعت جمعاً منظماً تاماً ، وهذا واضح أيضاً من خلال حديثهم عن الإدغام بنوعيه الكبير والصغير ، ومن خلال الوقف والابتداء ، والمد والقصر ، وهاء الكناية ، وأحكام الميم الساكنة والفتح والإمالة ، ومذاهب القراء في ياء الإضافة ، وكذلك في حديثهم عن فرش الحروف ، أو القراءات التي قرئ بها في السورة جملة ، وغيرها من المباحث التي تفرضها القراءة القرآنية ، أما اهتمامهم بالسند واتصاله ، فيتضح اهتمام المؤلفين في القراءات به اهتماماً شديداً ، فابن الجزري (751-833) قد أورد أسانيد وطرق عديدة للقراءات العشرة التي رواها في كتابه ، تبدأ به وتنتهي عند الرسول ﷺ دون أن نجد خلافاً أو اضطراباً في اتصال السند ، وابن الجزري يهتم كذلك باتصال السند في الكتب المؤلفة في القراءات ، والتي اعتمد عليها في تأليف كتابه (النشر في القراءات العشر) ، وهي مؤلفات عديدة تجاوزت الستين مصنفاً ومؤلفاً ، ولاهتمام ابن الجزري بالسند المتصل العالي ، حتى أنه يقول كما قال علماء الإسلام قبله : «ولذا لم يكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة»<sup>(1)</sup> .

وحق له أيضاً أن يفتخر بحلو أسانيده التي روى بها القراءات العشر في كتابه قال : «وحملة ما تحرر من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق ، وهي أصبح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلى ، لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا ، أو عند من تقدمنا من أئمتنا ، عدالته وتحقق لقيه لمن أخذ عنه ، وصحت معاصره ، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم»<sup>(2)</sup> .

(1) النشر في القراءات العشر ج1 ص 198 .

(2) المرجع السابق ج1 ص 193 .

المؤلفون في القراءات يمتازون عن النحاة واللغويين بهذه الخصائص الثلاثة، ولو قاربنا مثلاً دراسة الإدغام في أي مؤلف نحوي قديم أو حديث، بدراسته عند ابن الجزري لبات لنا هذه الخصائص جلية واضحة في كتب القراءات، الظاهرة اللغوية كالإدغام مثلاً نجد فيها ظاهرة مفصلة الأحكام والأقسام، وهي أحكام وصفية تصدر عن مادة موثقة، ولا نجد في هذه الأحكام اضطراباً أو تناقضاً أو اصطداماً بالمادة اللغوية الموثقة، أما في المؤلفات النحوية فسنجد تفاوتاً في الأحكام واضطراباً واهللة في القاعدة أو للمقياس النحوي، وتصادماً بين المعيار الذي وضعه النحاة وبين المادة اللغوية التي من المفترض أن يكون هذا المعيار أو القانون قد بني عليها، إضافة إلى القصور والقص في معالجة هذه الظاهرة، وذلك نتاج المنهج الذي اتبعه كل من القراء والنحاة وأهل اللغة، فالقراء يصدرون عن مادة موثقة بالأسانيد المتصلة، وهي مادة قد جمعت جمعاً كاملاً تاماً، وعمدوا إلى وصف هذه المادة وصفاً مباشراً لا صلة له بالتقعيد المعياري، أما النحاة فقد صدروا في صوغ أحكامهم المعيارية عن مادة جمعت جمعاً مشوشاً مضطرباً، وفرضوا على اللغة مقاييس عقلية خالصة لا تتبع من واقع اللغة ولا تمت بصلة إليها، لذلك جاءت قواعدهم المعيارية مضطربة مشوشة متناقضة مع المادة اللغوية المسموعة والمروية عن العرب.

ونحن في هذا الفصل سنقدم نماذج من الخلافات اللهجية التي حدثت بين العرب في مستويات اللغة الصوتية والصرفية والدلالية، محمدين في الغالب على تقريرها من خلال القراءات القرآنية الموثقة والمتصلة السند.

أما خلاف اللهجات العربية في المستوى النحوي فأعتقد أنني قدمت عنه نماذج عديدة في الباب الأول من هذا البحث، كما أنني سأقدم مزيداً من الأمثلة عنه في الفصل الثالث من هذا الباب، وبالله العون ومنه التوفيق السداد.

## أولاً : خلاف اللهجات العربية في المستوى الصوتي

نجد في هذا المستوى أمثلة كثيرة وشواهد باللغة على مدى كثرة الخلافات



اللهجات العربية حوله وتشعبها، ونحن مستكفي بإيراد مثالين فقط عن هذا الخلاف اللهجي، وهما:

1 — تحقيق الهمزة وتسهيلها.

2 — الإدغام الكبير والصغير.

ولن ندرس هذين المثالين دراسة موسعة مفصلة شاملة، فذلك أمر يحتاج إلى جهد وإلى وقت، لا أعتقد أن موضوع هذه الرسالة يفي بهما.

### 1 — تحقيق الهمزة وتسهيلها

الهمزة كما هي عند النحاة صفة ومخرجاً: صوت مجهور شديد يخرج من أقصى الخلق، نرى هذا التعريف لصوت الهمزة، وتحديد المنطقة التي تخرج منها وتشكل فيها، أو ما يدل عليه عند الخليل وسيبويه والزمخشري وغيرهم من نحاة العربية القدامى.

وهي عندهم تحتاج عند تشكيلها وتكونها في النطق إلى جهد عضلي، لا يحتاجه تشكل أي صوت آخر من أصوات العربية<sup>(3)</sup>.

والحدثون لا يختلفون عن القدماء في وصف هذا الصوت وفي تحديد مخرجه، إلا من حيث دقة المصطلح والعبارة والوصف، فالهمزة عند كمال بشر: صوت حنجري انفجاري لا هو بالمهموس ولا بالمجهور، وكذلك عند إبراهيم أنيس، إلا أنه يجعل مخرج الهمزة من الزمار نفسه لا من الخنجرة، كما يقول كمال بشر<sup>(4)</sup>.

الهمزة تخرج من الخنجرة أو الزمار عند المحدثين، وهذا ما عر عنه القدماء بقولهم: من أقصى الخلق. وإن الهمزة بعيدة في المخرج، وإنها أسفل في الخلق، وبعد عن الحروف وحصل طرقات، الفرق الوحيد أن المحدثين استفادوا من علم تشريح الأعضاء

(3) العين ج 1 ص 58، للخليل بن أحمد، تحقيق: د. عبد الله درويش، مطبعة الباني، بغداد 1967 م. الكتاب ج 3 ص 548، ج 4 ص 433-434.

(4) علم اللغة العام — الأصوات ص 112، د. كمال بشر، دار المعارف ط 7، 1980 م، الأصوات المعهية، ص 89-90، د. إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1975 م.

في تحديد مخرج معين للهمزة، أما القدماء فلم يكن علم تشریح الأعضاء قد وجد في عصرهم، ومع ذلك حاولوا، وكانت محاولتهم قريبة جداً من الصواب.

والهمزة صوت انفجاري شديد عند المحلّتين، وهذا عين ما قاله القدماء عندما وصّوا الهمزة بأنها صوت مجهور شديد أو مضغوط، أو شديد مستقل، ولكن القدماء لم تكن في حورتهم كل هذه الأدوات المخفية ليصلوا إلى وصف الهمزة وصفاً دقيقاً، وإنما كان اعتمادهم كله على الملاحظة المباشرة والتجربة الذاتية، وهي ملاحظات كما يرى قد وصفت الحقيقة وأبانت عنها، وإن كانت العبارة قاصرة، ولم تؤد المعنى كما يريد المحدثون؛ ولا تنسى أن المحدثين أنفسهم مع توفر الامكانيات بين أيديهم وتطور العلوم، لم يتفقوا على تحديد مخرج الهمزة تحديداً لا اختلاف فيه ولا تباين.

والهمزة تتشكل وتتكون صوتاً لعمياً عندما تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً لا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تخرج فتحة المزمار فجأة فتشكل صوت انفجاري هو الهمزة.

هذه هي الهمزة صفة ومخرجاً وتشكلاً، وهي من الأصوات التي امتازت لغتنا العربية بوجودها دون كثير من لغات البشر الحية لما تحتاج إليه من جهد عضلي عند تشكيلها، وكانت الهمزة من دلائل الفصاحة وبما حرص البلغاء على تحقيقه ونبره في كلامهم، وبخاصة عندما اختلط العرب بغيرهم من الأمم اختلاطاً مباشراً وواسعاً بعد الإسلام، واتضح لهم ما للعربية من خصائص صوتية تمتاز بها على غيرها من اللغات كوجود أصوات في لغتهم العربية لا توجد في غيرها من اللغات، ورأوا في ذلك مظهر اعتزاز وهجر يدل على مبلغ كمال لغتهم.

ولهمزة في كلام العرب وقراءات القرآن شأن آخر، وما يهمنا في هذا المقام هو تحقيق الهمزة أو تسهيلها في أثناء الكلام.

تذكر كتب العربية أن تحقيق الهمزة في الكلام من الطوائع والعادات الدهجية التي تمتاز بها لهجة بني تميم وقيس عيلان وبني أسد، وأن تسهيل الهمزة مما شاع

استعماله على ألسنة أهل الحجاز، وقد يعبر القدماء عن تحقيق الهمزة بالبر وعن تسهيلها بعدم النبر، ولا يريد الخوض في تفاصيل هذا الإستناد بشقيه ووضع حد قاطع لمن يهملون من العرب ولن لا يهملون، فالمصادر تذكر أن أهل الحجاز ليسوا قاطنة من أصحاب التسهيل، بل إن منهم من يحقق الهمزة في كلامه وينبها، كما ثبت سبويه في كتابه، وكذلك الحال بالنسبة لأهل نجد، فقد روي عنهم ألفاظ مسهلة الهمزة، وهكذا الحال تقريباً بالنسبة لجميع القبائل العربية وراثتها المختلفة.

إن الهمز قد شاع بين سكان نجد، وتسهيله قد شاع بين أهل الحجاز، وهذا ما يهمل ويكفي في هذا المقام<sup>(5)</sup>.

ولقد جاءت القراءات القرآنية دالة على صحة هذا الخلاف اللهجي، وموثقة له في الاستعمال على ألسنة العرب، والمؤلفون في القراءات القرآنية قد اهتموا بهذه الظاهرة «تحقيق الهمزة وتسهيلها» فعقدوا لها فصولاً في كتبهم تحدثوا فيها حديثاً مفصلاً موثقاً وصفيّاً عن هذه الظاهرة.

وقد اعتمدنا في حديثنا عن هذه الظاهرة ووجودها في القراءات القرآنية على كتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري الذي جعل الهمزة في قسمين رئيسين، تحت كل منهما أقسام وأنواع حسبما فرضت عليه القراءة القرآنية، ونحن هنا لا نريد أن نثبت كل ما نقله ابن الجزري من قراءات تخص تحقيق الهمزة أو تسهيلها، فذلك يحتاج إلى صفحات كثيرة؛ وغرضنا هنا الإيجاز، وبمجرد التذليل والتمثيل، لا الخصر والاستقصاء؛ وكفيّا في ذلك القراءة المستفيضة المروية عن أحد العشرة أو عن جماعة منهم، أما القراءة المفردة قد نشير إليها إشارة عابرة، ونعني هنا بالقراءة المستفيضة: أن يقرأ أحد العشرة أو جماعة منهم بإبدال الهمزة أو تحقيقها في مواضع كثيرة انحلت فيها بنية الكلمة التي وقعت فيها الهمزة، أو بمعنى أدق كانت الهمزة فيها دامت موقع معين فيها.

(5) الكتاب ج 3 ص: 355, 553, 551, 550, 542، شرح الفصل ج 9 ص 120، شرح الرصعي على الشايع ص 172، البحر المحيط ج 1 ص 47، الجامع لأحكام القرآن ج 1 ص 184، لسان العرب ج 1 ص 14 ص 157.

والقراءة المفردة : أن يسهل القارئ، الهمزة في موضع، ويحققها في سائر المواضع، مثلاً : الهمزة إذا كانت ساكنة والحرف الذي قبلها متحركاً، فإن أبا جعفر المدني استعاض عنه تسهيل الهمزة في هذه الحالة وإبدالها حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها، وكذلك ورش في الغالب ولكن الكسائي مثلاً لا يبدل الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها إلا في كلمة «الدائب» وحدها، فقرأه أبي جعفر مستغيضة، أي اتخذت قياساً واحداً مطرداً، وإن تخلف في قراءة بعض الألفاظ، لأن القراءة عمادها التلقي والمشافهة، وقراءة الكسائي مفردة لأن الغالب في قراءته تحقيق الهمزة في هذه المواضع.

ونحن لا نعني بالقراءة المفردة ردها لو إنكارها، ذلك ما لا نقول به، فهي قراءة ثابتة متصلة بالسند، وهي تدل على أن القراء إنما كانوا في قراءاتهم يتبعون الأثر، ويسلمون به كما وصلهم عن طريق التلقي مشافهة وجماعاً.

قسم ابن الجزري الهمزة إلى قسمين أساسيين هما :

— الهمزة المفردة .

— والهمزة المتجمة مع أخرى .

### 1 — الهمزة المفردة

وهي قسمان أو نوعان : ساكنة ومتحركة :

#### أ — الهمزة المفردة الساكنة

وهي تأتي باعتبار حركة الحرف قبلها على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أن يكون الحرف الواقع قبل الهمزة الساكنة متحركاً بالضممة مثل : « يؤمنون 3/2 » وهي لفظة كثيرة الورد في القرآن الكريم .

النوع الثاني : أن يكون ما قبلها متحركاً بالفتحة مثل « قاتوهن » 24/4 .

النوع الثالث : أن يكون ما قبلها متحركاً بالكسرة مثل : « يس 102/2 » وهي لفظة قد وردت في آيات كثيرة من القرآن الكريم .

في هذه الأنواع الثلاثة قرأ أبو جعفر المدني، أحد القراء العشرة، وأستاذ نافع المدني في القراءة بإبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها، فإن كان ما قبل الهمزة الساكنة متحركاً بالضم أبداً وواواً، وإن كان ما قبلها مفتوحاً أبداً ألفاً، وإن كان ما قبلها مكسوراً أبداً ياء.

وأبو جعفر عندما يبدل الهمزة وواواً في مثل «الرؤيا 73/12» و«رؤياك 5/12» و«رؤياي 43/12» فإنه يقلب الواو ياء ويدغمها في الياء بعدها، أما إذا أبدل الهمزة وواواً وكان ما بعدها وواواً فإنه يظهر الواوين، ولا يدغم الأول في الثاني مثل «تؤوي 51/33» و«تؤويه 13/70».

وإن كانت الهمزة مبدلة إلى ياء بعدها ياء، أدغم الياء في الياء مثل «رؤيا 74/19» وهو في كل ذلك يتبع الأثر والقراءة التي تلقاها عن شيوخه بالمشافهة والسماع.

ومع أن الإبدال في هذه الأنواع مستفيض عن أبي جعفر المدني، فإنه قد قرأ بالهمز في لفظتين هما: «أبئهم 33/2» و«نبئهم 51/15»<sup>(6)</sup> ولم يبدلها ياء نظراً لسكون الهمزة وتحرك الحرف الذي قبلها بالكسر، وهذا يثبت بلا جدال أن القراءة لا تخضع للقياس الخالص، وإلا لاطردت قراءة أبي جعفر في هذه الأنواع على وثيرة واحدة، ولا يمكننا أيضاً أن نقول: إن أبا جعفر قد قرأ بالإبدال في هذه الأنواع مراعاةً للهِجَة يتيه التي تسهل الهمزة، لأن القارئ لا يخضع في قراءته لعاداته وطلباته اللغوية، وإنما هو متابع للأثر المروية به القراءة، ولو خالف هذا الأثر عادات لهجته.

أبو جعفر قرأ بالإبدال غالباً لأنه هكذا تلقى قراءته، وقرأ بالهمز في بعض الألفاظ التي كان حفظها الإبدال على ضوء قراءته لأنه هكذا تلقى قراءة هذه الألفاظ، وليس من المستبعد أن نستدل على تسهيل الهمزة في لهجة أهل الحجاز بقراءة أبي جعفر هذه، وأيضاً أن نستدل على تحقيق الهمزة في لهجة أهل نجد بقراءته المفردة في لفظتي «أبئهم ونبئهم»، قراءة أبي جعفر هنا جاءت في معظمها وفق لهجة أهل الحجاز، وفي

(6) النشر في القراءات العشر ج 1 ص 390-391.

جزء منها وهي لهجة أهل نجد، ولكن أبا جعفر لم يكن يقصد إلى ذلك، ولم يدرك بخلافه البتة لأنه أخذ قراءته بالتلقي مشافهة، وليس مراعاة لللهجة بيته، والقراءة — أي قراءة — لا بد أن توافق لهجة من لهجات العربية وإلا لكانت قراءة باطلة فاسدة، ومن هنا يصبح قول بعض المحدثين أمثال إبراهيم أنيس: إن القاريء قد قرأ بهذا الوجه مراعاة للهجة بيته قولاً مزوراً كل الزور، ولا يصدر إلا عن ذهن مشوش لم يعلم قط سبيل تلقي القراءة القرآنية وأخذها، وهو سبيل وحيد واضح يتمثل في التلقي مشافهة وسماعاً وحافظ عليه المسلمون حتى يومنا هذا، ونجد أن ورشاً من طريق الأصمباني، وكذلك من طريق الأزرقي، قد وافق أبا جعفر في إبدال هذه الهمزة حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها في معظم قراءاته، وإن كان يستثنى من هذا الإبدال أسماء معينة وأفعالاً معينة، لا يتعدى مجموعها عشرة ألفاظ.

كما نجد هذا الإبدال قد روي عن أبي عمرو، فهو إذا قرأ في الصلاة أو أخرج في القراءة، أو قرأ بالإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة.

كما روى إبدال همزة بعض الألفاظ الواردة في القرآن الكريم عن الكسائي ويحذف وعن أبي بكر أحد رواة عاصم وقالون عن نافع وابن ذكوان عن ابن عامر<sup>(7)</sup>.

### ب — الهمزة المفردة المتحركة

وقد جعلها ابن الجزري في قسمين، تحت كل قسم أنواع وأصناف، وذلك باعتبار حركة الهمزة وحركة الحرف الذي قبلها أو سكونه.

١ — أن تكون الهمزة متحركة، والحرف الذي قبلها متحركاً وهي ستة أقسام:

#### القسم الأول

أن تكون الهمزة مفتوحة، والحرف الذي قبلها مضموماً، وفي هذه الحالة ينظر إلى موقع الهمزة من بنية الكلمة فإن كانت في أول الكلمة، أو فاء من الفعل مثل

(7) النشر ج 1 ص 391-392، ص 394.

«يُؤَدِّهِ 75/3» و «يُؤَاخِذُ 61/16» وغيرها فقد اتفق أبو جعفر وورش على إبدالها واواً من جنس حركة الحرف الذي قبلها، وحققها بقية القراء العشرة بما فهم نافع في رواية قالون .

وإن كانت الهمزة واقعة في وسط الكلمة أو عيناً من الفعل مثل «الْعَوَادُ 36/17» فإن الأصهباني عن ورش قد اقتص بإبدالها واواً في هذا الحرف، وحقق همزة «الْعَوَادُ» القراء العشرة بما فهم ورش من غير طريق الأصهباني، ولا فرق بين تنكير عواد وتعرهه .

وإن كانت الهمزة لائماً من الفعل أو آخر حرف من الفعل مثل لفظة «هَرَوُا 67/2» وقد وردت عشر مرات في القرآن الكريم، وكذلك «كَمْوُا 5/112» فإن حفصاً أحد رواة القراءة عن عاصم الكوفي، وقراءته هي المتداولة اليوم في معظم أرجاء العالم الإسلامي، قد اقتص بإبدالها واواً من جنس حركة الحرف الذي قبلها، واتفق بقية القراء العشرة بما فهم عاصم في رواية أبي بكر على تحقيق همز هاتين الكلمتين .

### القسم الثاني

أن تكون الهمزة مضمومة والحرف الذي قبلها مكسوراً، وقد جاء بعد الهمزة واو مثل «الصَّابِقُونَ 69/5» وما أتى من ذلك فإن أبا جعفر المدني يحذف الهمزة ويضم ما قبلها لأجل الواو، ووافقه نافع المدني في لفظة «الصَّابِقُونَ» فقط، وقرأ بقية القراء العشرة بتحقيق الهمزة .

### القسم الثالث

أن تكون الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسوراً، ولم يأت بعد الهمزة واو مثل «نَحَامِيَةً 4/67» و «نَاسِيَةً 6/73» و «مُلَيْكَتٌ 8/72» وغيرها من الألفاظ فإن أبا جعفر المدني يبدل الهمزة في جميع ذلك ياء، ووافقه ورش من طريق الأصهباني في هذه الألفاظ التي ذكرناها هنا، وزاد فأبدل همزة «فَبَآئِي 13/55، 55/55» حيث وقع مسوقاً بالياء، وحقق بقية القراء العشرة الهمزة في هذا الموضع .

#### القسم الرابع

أن تكون الهمزة مضمومة والحرف الذي قبلها مفتوحاً مثل «وَلَا يَعْطَوْنَ 120/9» و «وَلَمْ تَطَّوْهَا 27/33» و «وَأَن تَطَّوَّهُمْ 25/48» فإن أبا جعفر المدني وحده يمحذف الهمزة ويصم ما قبلها لأجل الواو، وبقية القراء العشرة قرأوا بتحقيق الهمزة في هذه الألفاظ.

#### القسم الخامس

أن تكون الهمزة مكسورة والحرف الذي قبلها مكسوراً، وقد جاء بعد الهمزة ياء، مثل: «الصَّابِئِينَ 62/2، 17/22» و «الْحَاطِئِينَ 29/12، 97، 91، 8/28» معرفة أو نكرة وعربها، فإن أبا جعفر يمحذف الهمزة، وواقفه نافع في «الصَّابِئِينَ» وبقية القراء بإثبات الهمزة في هذا الموضع.

#### القسم السادس

أن تكون الهمزة مفتوحة والحرف الذي قبلها مفتوحاً، وذلك في الفعل «أَرَأَيْتَ» وبخاصة المصدر بهمزة الاستفهام، والمسند إلى ضمير المخاطب المفرد المذكور «أَرَأَيْتَ 63/18» وقد تكرر في أكثر من موضع في القرآن الكريم، وفي بعض المواضع جاءت الفاء بعد همزة الاستفهام «أَرَأَيْتَ 77/19» وكذلك المسند إلى ضمير جماعة المخاطبين الذكور «أَرَأَيْتَكُمْ 40/6» وهذا الفعل مشتمل على ضميرين ضمير المخاطب المفرد وضمير المخاطبين الجماعة، وكذلك المسند إلى ضمير جماعة المخاطبين الذكور وحدهم «أَرَأَيْتُمْ 46/6» وقد تكرر هذا الفعل عشرين مرة في القرآن الكريم، جاء في بعضها بالفاء بعد الهمزة «أَرَأَيْتُمْ 73/26» وهذا الفعل بهذا الاستخدام قرئ من قبل القراء العشرة بثلاثة أوجه:

- 1 — قرأ أبو جعفر ونافع المدنيان بتسهيل الهمزة بين الألف والهمزة، أو بين بين كما هو اصطلاح النحاة والمؤلفين في القراءات في هذا الاستعمال، حيث وقع في القرآن الكريم.



2 — قرأ الكسائي بحذف الهمزة من هذا الفعل في جميع مواضعه التي ورد فيها في القرآن الكريم .

3 — قرأ عاصم وحمزة وخلف وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر بتحقيق الهمزة في هذا الفعل ونحوها<sup>(8)</sup> .

نكتفي بهذا الجزء من الحديث عن تسهيل الهمزة المفردة وتحقيقها في قراءات القراء العشرة ، وبحيل القاريء الذي يطلب الاستزادة إلى كتاب ابن الجزري (الشر في القراءات العشر) وعبره من المؤلفات الخاصة بالقراءات مثل (الشاطبية) في القراءات السبع وشروحها .

#### 1 — 2 — اجتماع الهمزتين

واجتماعهما قد يكون في كلمة واحدة أو في كلمتين ، ولكل منها أنواع وأحكام ، ونحن هنا أيضاً لن نتحدث عن اجتماع الهمزتين حديثاً مفصلاً مستقصي ، وإنما نتحدث عن جرئية معينة وبحيل القاريء إلى مؤلف ابن الجزري إن أراد الحديث المفصل عن اجتماع الهمزتين ، هذه الجزئية التي اخترنا الحديث عنها هنا هي اجتماع الهمزتين في كلمة ، وقد قسم المؤلفون في القراءات هذا النوع من اجتماع الهمزتين إلى قسمين هما :

أ — اجتماع الهمزتين ، وأولاهما دالة على الاستفهام .

ب — اجتماع الهمزتين ، والأولى غير دالة على الاستفهام .

#### أ — اجتماع الهمزتين في كلمة ، والأولى دالة على الاستفهام

وقد جعل ابن الجزري هذا القسم ثلاثة أنواع باعتبار حركة الهمزة الثانية ، وباعتماد حركة الحرف الواقع بعد الهمزة الثانية أو سكونه .

#### النوع الأول

أ — وقوع الهمزة الثانية متحركة ، وسكون الحرف الذي بعدها ، وقد جاء هذا

(8) انظر ج 1 ص 315 ، ص 398 .

السور في ثمانية عشر موضعاً من القرآن الكريم «أنزلهم 6/2, 10/36» و«أنتم 60/56, 64, 69, 72» وجاء هذا التعبير في البقرة والفرقان والنازعات «أسلمتم 20/3» و«أقرنهم 81/3» و«آتت 116/5, 62/21» و«أرأب 39/12» و«أسجد 61/17» و«أشكر 40/27» و«ألتخذ 23/36» و«أشفقتم 13/58» وقد اختلف القراء العشرة في قراءة هذه الألفاظ:

- 1 — قرأ أهل الكوفة جميعاً وابن ذكوان عن ابن عامر، وروح عن يعقوب بتحقيق الممزين في هذه المواضع جميعاً.
- 2 — قرأ ابن كثير ورويس عن يعقوب، والأصماني عن ورش بتسهيل الهمزة الثانية بين الألف والهمزة وتحقيق الأولى.
- 3 — قرأ أبو جعفر وأبو عمرو وقالون عن نافع بتسهيل الهمزة الثانية بين الألف والهمزة، وتحقيق الأولى وإدخال ألف بين الممزين المحققة والمسهلة.

وهناك مواضع أخرى اختلف القراء العشرة في قراءتها بين الخبر فتكون بهمزة واحدة، وبين الاستفهام فتكون بهمزتين، ومن يقرأ من القراء العشرة بهمزتين فهو على أصله المتقدم من التحقيق والتسهيل والفصل.

ب — أن يأتي بعد الهمزة الثانية المتحركة بالفتح حرف متحرك بالكسر، وقد جاء هذا الأسلوب في حرفين هما «آلذ 72/11» و«آلمم 16/67» وقد اختلف القراء العشرة في تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها، وإدخال ألف بينهما على أصولهم المتقدمة.

ج — أن يأتي بعد الهمزة الثانية المتحركة بالفتح حرفٌ مد، وهو حرف واحد في «آلعتنا 58/43».

قرأ أهل الكوفة جميعاً وروح عن يعقوب بتحقيق الممزين، وسهل بقية العشرة الهمزة الثانية، ولم يدخل أحد بينهما ألفاً<sup>(9)</sup>.

(9) الشرح ج 1 ص 362-363.

## النوع الثاني

أن تكون الهمزة الثانية مكسورة، والحرف بعدها متحرك بالفتح، وقد جاء ساكناً في آية واحدة.

وقد جاء هذا الأسلوب متفقاً على قراءته بهمزتين في ثلاثة عشر موضعاً وفي سبع كلمات هي: «إِنَّكُمْ 55/27، 9/41، 19/6، و«إِنَّ لَنَا 41/26، و«أَلَهُ 63، 64، 60/27، 61، 62، و«إِنَّا لَنَارْكُو 36/37، و«إِنَّكَ لَمَن 52/37، و«إِنَّمَا 86/37، و«إِذَا 3/50 متنا :

- 1 — قرأ أهل الكوفة وابن عامر وروح عن يعقوب بتحقيق الهمزتين في هذه المواضع جميعاً.
- 2 — وقرأ ابن كثير وورش عن نافع، ورويس عن يعقوب بتسهيل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء من غير فصل.
- 3 — قرأ أبو جعفر وأبو عمرو وقالون عن نافع بتسهيل الثانية بين يين، والفصل بين المحققة والمسهلة بألف.

وهناك مواضع أخرى اختلف القراء العشرة بين قراءتها على الخبر أي بهمزة واحدة، وبين قراءتها على الاستفهام أي بهمزتين، وقد فصل القول فيها ابن الجزري فأحصى مواضعها، وبين قراءات القراء العشرة فيها<sup>(10)</sup>.

## النوع الثالث

أن تكون الهمزة الثانية مضمومة وما بعدها ساكن أو متحرك بالفتح، وقد جاء هذا الاستخدام في ثلاثة مواضع اتفق القراء العشرة على قراءتها بهمزتين «قُلْ أُوتِيتُكُمْ 15/3، و«أُنزِلَ عَلَيْهِ 8/38، و«الْقِيَّ عَلَيْهِ 25/54».

سهل الهمزة الثانية في هذه الآيات الثلاثة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو

(10) النشر ج 1 ص 369-374.

جعفر ورويس عن يعقوب ، وحققها بقية القراء العشرة ، وفصل بينهما بألف أبو جعفر  
واختلف عن أبي عمرو وقالون وهشام<sup>(11)</sup> .

وهناك موضع واحد اختلفت القراء في قراءته بهمزة واحدة أو بهمزتين .

إن هذه الأحكام التي أوردناها هنا عن ابن الجزري خاصة بهمزة القطع  
وحدتها ، ولمزة الوصل أيضاً أحكامها عندما تلتقي بهمزة الاستفهام ، ومن يريد  
الاطلاع عليها فليرجع إلى كتاب ابن الجزري .

ب — اجتماع المهمزتين في كلمة ، وأولاهما غير دالة على الاستفهام

وقد جعلها ابن الجزري في قسمين : الهمزة الثانية متحركة — ساكنة .

والهمزة المتحركة لا تكون إلا مكسورة ، وقد جاءت في كلمة واحدة تكررت  
خمس مرات في القرآن الكريم وهي لفظة [ أُنْثَى 9/12 ، 21/73 ، 28/5 ، 41/24/32 ] .

قرأ أهل الكوفة جميعاً وابن عامر وروح عن يعقوب بتحقيق المهمزتين في المواضع  
الخمس .

وسهل الهمزة الثانية فيها الباقون وهم نافع وأبو عمرو وابن كثير وأبو جعفر  
ورويس عن يعقوب ، وأدخل ألفاً بينهما أبو جعفر ، ووافقهم ورش من طريق الأصبهاني في  
موضع القصص الثاني وفي السجدة ، وروى عن نافع وأبي عمرو ، وفي حجة  
القراءات ، أن نافعاً وأباً عمرو وابن كثير قد قرأوا بتحقيق الأول ، وتسهيل الثانية بإبدالها  
ياء خالصة ، كما روى ابن الجزري الوجهين عن أهل الأداء ، التسهيل بين أي تحقيق  
الأولى ، وإشمام الثانية ياء وإبدالها ياء خالصة<sup>(12)</sup> .

وتحقيق المهمزتين معاً في هذه المواضع ، أو إبدال الثانية ياء خالصة ، لم يرض  
القاعدة المعيارية التي وضعها النحاة ، لذلك سب النحاة مدافعون عن قانونهم وقياسهم

(11) النشر ج1 ص 374 .

(12) النشر ج1 ص 378-379 ، حجة القراءات ص 315 .

(13) المحصن ج3 ص 143 .

المعياري، فوصم ابن جني القراءة الأولى بالشذوذ لأنّ المميزين لا يلتقيان في كلمة كما  
يخص مقياسه اللغوي، وكذلك القراءات الأخرى<sup>(13)</sup>.

وقال الزمخشري: فإن قلت: كيف لفظ الأئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين  
بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق المميزين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة  
عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح  
بها فهو لاحق بحرف<sup>(14)</sup>.

هذا ما قاله الزمخشري دفاعاً عن قاعدته المعيارية الشوهاء، وهو قول لا يتسم  
بالعراية والخطأ محسوب، وإنما يتسم بعدم قدرته على تمثل الواقع اللغوي المؤيد  
بالاستعمالات الموثقة المتواترة المتصلة في السند، والمنقولة بالمشافهة المضبوطة ضبطاً  
تاماً دقيقاً.

من هو ابن جني ومن هو الزمخشري ومن هم البصريون؟ مجرد صناع نهلوا اللغة  
ونبلوها بأقيستهم الشوهاء ومنطقهم العقلي السقيم.

الشفة نقل وسماع ورواية، ثم وصف ماسمع وسجل، فإن خرجت عن ذلك كما  
هو صنيع النحاة القدامى في الغالب خرجت عن أن تكون لغة.

وتحدث ابن الجزري بعد ذلك عن سكون الهمزة الثانية وما قبلها متحرك  
بالضم أو بالفتح أو بالكسر، ويقول: إن الهمزة الثانية في هذه الحالة تبدل حرف مد  
محاس لحركة الهمزة التي قبلها، ثم يتحدث حديثاً مفصلاً وافياً عن اجتماع المميزين،  
وكل منهما في كلمة، ولولا خوف الإطالة وإملال القارئ، والمخروج عما التزمنا به في  
مقدمة هذا البحث من الإيجاز والاختصار لاثبتنا حديث ابن الجزري في هذا المقام،  
وهو حديث لا يمل، حديث وصفي موثق غاية التوثيق، يصف ابن الحرري من خلاله  
في دقة تامة قراءات القراء العشرة عندما تجتمع الهمزتان وكل واحدة منهما في كلمة،  
ولا يحكم في إثبات القراءة إلى قانون النحاة للصطنع والواهي، وإنما يحكم إلى سند

(14) الكشف ج2 ص 177

الرواية واتصاله المتلقي بالمشاهدة والسماع، وهو محمد الله متوفر في كل قراءة نقلها ابن الحرري في كتابه.

إن عدنا إلى حديث المؤلفين في القراءات حول تحقيق الهمزة وتسهيلها مفردة أو مجتمعة مع غيرها، في كلمة أو كلمتين، وإذا قلنا بمحدث النحاة في هذا الموضوع، نجد الفرق شاسعاً، واليوت بعيداً بين المؤلفين في القراءات وبين النحاة، ويظهر لنا أن منهج المؤلفين في القراءات منهج قوم سليم، لا اعوجاج فيه ولا أمت فهو:

1 — منهج يقوم على وصف الاستعمال اللغوي الوارد على ألسنة القراء، ولا ينجأ إلى رده وإنكاره إلا إذا فقد صحة السند وتواتره، وذلك عكس منهج النحاة، فهم معياريون يسعون إلى وضع قاعدة وتعيين حكم وناسخ قياس، ويهدون له الأثر والعلية في الاستعمال، لذا لا يتحرجون من إنكار الاستعمالات اللغوية الموثقة ووصفها بالحن والتحريف، إذا نقضت قياسهم العام وهدمت قاعدتهم المطردة، مع أن قاعدتهم في الغالب مبنية على أساس واه، وفي حاجة دائماً إلى منطق العقل لكي يقوم اعوجاجها وقيم عودها.

2 — منهج يقوم على توثيق النص اللغوي غاية التوثيق في الاستعمال، بحيث لا نجد أي خلل أو اضطراب في الرواية، يمكننا من خلاله الطعن في صحة النص اللغوي وسلامته من الحن والتحريف، فالأسانيد متصلة متسلسلة، وهي أسانيد قائمة على اتباع الأثر لا على ابتداعه وتزييفه، وعلى القرض من ذلك فالنحاة هم الذين يصنعون الشواهد والأمثلة، ويفرضون قياساتهم العقلية المنطقية على المتكلمين باللغة، وهي قياسات لا صلة لها بالسماع والرواية، ولا يهتمون بتوثيق النصوص الدعوية التي يروونها في مؤلفاتهم من حيث سندها ونسبتها إلى بيئة معينة.

3 — منهج يتحدث عن كل ظاهرة لغوية يتناولها حديثاً مفصلاً، لا يشد عنه استعمال ما، لأنهم يصدرين في حديثهم عن مادة موثقة جمعوها بأسانيدها، ومن ثم سجلوها وصنفوها في دقة تامة، وضبط أمين مع الوصف والإبانة عن خصائص الأسلوب اللغوي وميزاته.

أما النحاة فقد جمعوا مادة لغوية ملفقة من خلال سماع مضطرب مشوش، لم تكن له أنظمة صارمة يتبعها في تسجيل المادة اللغوية المسموعة، لذلك جاءت أحكامهم ناقصة مبتورة، وربما متناقضة يضرب بعضها بعضاً، ومصطنعة دائماً مع السماع الموثق المروي على ألسنة العرب، وعلى ألسنة القراء المجيئين للقراءة، والذين طالما اتهموا زوراً وبهتاناً من قبل النحاة بقلة الضبط والوهم، وبأن القراء ليست لهم قياسات النحاة التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ والزلل في قراءة القرآن، ولكن الباحث المنصف سرعان ما يكتشف الحقيقة، وهي حقيقة تكشف نفسها بنفسها، فليس ثمة غطاء يوارى عولها، فالنحاة لم يلبسوا الحور العربي فحسب، وإنما شوهوا جماله ونهفوا أحكامه، وأباحوا لأنفسهم وحدهم الحق في إصدار المراسيم والنظم التي تحدد استعمال اللغة على ألسنة الناس أهل اللغة، فالنحو قد تحول على أيدي النحاة إلى صناعة يجهلون وحدهم أسرارها، وهي صناعة خلقت بعيداً في أجواء الخيال والوهم والافتراض.

إن حديث سيويه، وهو إمام النحاة جميعاً، عن التواء الهمزتين مثلاً حديث مضطرب متناقض ناقص، ويتجنى على الحقيقة اللغوية الملموسة من خلال الاستعمال.

يقول سيويه مثلاً: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً.

ويقول: إن من كلام العرب تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، أو تخفيف الأولى وتحقيق الثانية، ويذكر أن هذا المذهب الأخير هو المذهب الذي يقول به أبو عمرو بن العلاء ويختاره في القراءة، فأبو عمرو قد قرأ قوله تعالى ﴿فقد جاء أشراسها﴾<sup>(15)</sup> بفتح الهمزتين، وقوله تعالى ﴿يا زكرياء إنا نبشرك﴾<sup>(16)</sup> بضم الأولى وكسر الثانية، قرأ أبو عمرو كما يذكر سيويه بتخفيف الهمزة الأولى حذفاً وتحقيق الثانية في الآيتين<sup>(17)</sup>.

(15) محمد 18.

(16) مريم 7.

(17) الكتاب ج 3 ص 349.

في هذا النص للخصص بدقة وأمانة من كلام سيبويه ، نلاحظ تناقضاً فاضحاً واضطراباً يبيّن في النقل والرواية عن العرب ومن القراء :

1 — يقول : ليس من كلام العرب تحقيق الهمزتين المجتمعتين معاً في كلمة أو كلمتين ، وإنما كلام العرب تحقيق إحداهما وتخفيف الأخرى ، هذا ما يقوله سيبويه وتابعه عليه النحاة اللاحقون .

إن هذا النص برغم ما يبدو فيه من تحديد قاطع وحاسم يؤكد أن سيبويه لم يتبع كلام العرب تبعاً تاماً ، وأحصاء إحصاء لا يشذ عنه شيء يناقض الواقع اللغوي التاريخي ماقضية تامة ، فهو نعيم كما تذكر المصادر بمحققون الهمزتين معاً ، وقد جاءت القراءات المتواترة دالة على صحة تحقيق الهمزتين معاً ، في مثل قوله تعالى ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ فابن الجزري يذكر أن ابن عامر وعاصمًا وحمة والكسائي ، وعلفًا وروحًا عن يعقوب بمحققون الهمزتين معاً إذا اجتمعا في كلمتين كما في الآية ، وقد بلغ مجموع ما حققوه من ذلك حوالي مائة وعثمانية عشر موضعاً من القرآن الكريم ، سواء أكانت الهمزتان متفتحتين في الحركة أم مختلفتين فيها <sup>(18)</sup> ، ومر بنا تحقيق هؤلاء القراء للهمزتين المجتمعتين في لفظة « أمة » .

2 — ويقول : إن أبا عمرو يخفف الهمزة الأولى بالحذف ، ويحلق الثانية من الهمزتين المجتمعين في كلمتين دون أن يفرق بين ما إذا كانت الهمزتان متفتحتين في الحركة أو مختلفتين فيها ، إن مذهب أبي عمرو في هذا الباب والذي أحكمه بالمشافهة والتلقي عن القراء الجاهدين ، والذي نص عليه ابن الجزري يتمثل فيما يلي :

1 — إذا كانت الهمزتان متفتحتين في الحركة بأن كانتا مكسورتين أو مفتوحتين أو مضمومتين معاً ، فإن أبا عمرو بن العلاء يخفف الأولى منهما بحذفها وإسقاطها ويحلق الثانية ، وذلك في ثلاثة وأربعين موضعاً من القرآن الكريم .

2 — إذا كانت الهمزتان مختلفتين في الحركة :

(18) النشر ج 1 ص 366 ، ص 369 .



أ - الأولى مفتوحة والثانية مكسورة . ب - الأولى مفتوحة والثانية مصمومة .  
ج - الأولى مصمومة والثانية مفتوحة . د - الأولى مكسورة والثانية مفتوحة . هـ -  
الأولى مصمومة والثانية مكسورة ، فإن أبا عمرو - وكذلك نافع وابن كثير وأبو جعفر  
ورويس عن يعقوب - يحقق الهمزة الأولى وسهل الثانية ، وذلك يجعلها بين بين في  
القسمين الأولين ، ويجعلها وراً محضة في القسم الثالث وباء محضة في القسم الرابع ، أما  
الخامس فهو يبدل على وجهين : إبدال الهمزة ولواً خالصة مكسورة ، أو جعل الهمزة  
بين الهمزة والياء ، وقد بلغ مجموع ذلك حوالي خمسة وسبعين موضعاً من القرآن  
الكريم<sup>(19)</sup> .

أما الآية التي ذكر سيبويه أن أبا عمرو قد قرأها بحذف الهمزة الأولى ، مع أن  
الهمزتين مختلفتان في الحركة ، فالأولى مصمومة والثانية مكسورة ، وهي قوله تعالى  
﴿ يا زكرياء إنا نبشرك ﴾ فإن تخفيف همزة زكرياء راجع إلى خلاف لهجي بين لهجات  
العربية في نطق هذا الاسم . فقد مر آخره بعض العرب وقصرو بعض منهم ، ونطقه  
قبيل آخر منهم بالياء المشددة « زكري » .

وهي لفظة قد اختلفت القراء في مدّها وقصرها سواء التقت همزتها بهمزة أخرى  
أم لم تنلق ، فأهل الكوفة يفرّونها بالقصر وبقيّة القراء بالمد<sup>(20)</sup> .

وسيبويه يرى أيضاً أن تحقيق الهمزة في لفظي « النبي والبيئة » همز رديء ،  
ويقول : إن إبدال الهمزة في مثل « منأته » ألفاء ، إبدال محاص بالضرورة الشعرية  
وحدها ، وليس بقياس متطلب ، لأن الهمزة إذا كانت مفتوحة ، والحرف الذي قبلها  
مفتوحاً ، فإنها تسهل بين بين عنده ، ولا تبدل ألفاً خالصة<sup>(21)</sup> ، والامتناع العربي  
الذي رواه سيبويه نفسه ، وكذلك القراءات القرآنية المتواترة تدحض ما ذهب إليه وقال  
به .

(19) النشر ج 1 ص 382 ، ص 383

(20) حجة القراءات ص 161 ، النشر ج 1 ص 386 ، ص 387 ، ج 2 ص 299 .

(21) الكتاب ج 3 ص 553 ، ص 555

هذا جزء بسيط من حديث سيويه عن تحقيق الحمزة وتسهيلها، يتصف بالاعتداد الشديد بالقاعدة النحوية التي وضعها، ولو اصططعت بالسماع الموثق والرواية المتينة، حديث مضطرب متناقض لا تصح أبداً مقارنته بحديث المؤلفين في القراءات، وما أتبعوه من منهج سوي.

## 2 — الإدغام

ظاهرة صوتية بحتة، وهو نوع من الاختزال في اللفظ، وتقصير له في النطق، إذ يجعل الحرفان المتماثلان في الصفة والمخرج أو المتقاربان فيهما، أو في أحدهما صوتاً أو حرفاً واحداً مشدداً، سواء أكان الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أم كلمتين.

والإدغام تنتج عنه ظواهر خطيرة قلما حظيت بالبحث والدرس من قبل القدماء والمحدثين على حد سواء، وهي تمثل في تسكين حرف الإعراب أو الياء ولي اجتماع الساكنين، وهما أمران عادة ما يرفضهما النحاة القدماء.

وقد قسم ابن الجزري الإدغام في كتابه إلى قسمين أو نوعين:  
الإدغام الكبير — الإدغام الصغير.

## 2 — 1 — الإدغام الكبير

هو أن يلتقي حرفان متماثلان أو متجانسان أو متقاربان في كلمة أو كلمتين، والحرف الأول منهما متحرك وليس ساكناً، والإدغام يقتضي في هذه الحالة تسكين الحرف المتحرك، وإدغامه فيما يليه إن كان مماثلاً له في الصفة والمخرج، وإن كان مجاساً له في الصفة ومختلفاً معه في المخرج، أو متقارباً معه في الصفة والمخرج، أو في أحدهما، فإنه بعد تسكيبه يحول إلى نظيره ومثله الثاني، ويدغم فيه.

وقد اشتهر أبو عمرو بن العلاء بهذا النوع من الإدغام، وإن لم يكن منفرداً به، فقد ورد أيضاً عن الحسن البصري وابن عيصن والأعمش وطلحة بن مصرف وعيسى ابن عمر ومسلمة بن عبد الله الفهري ومسلمة بن عمارب السدوسي، كما وافقه بعض

القراء العشرة في إدغام بعض ما أدغمه مثل حمزة بن حبيب الزيات ويعقوب الحصري وهشام عن ابن عامر وأبو جعفر وغيرهم<sup>(22)</sup>.

## 2 — 1 — 1 — إدغام الحروف المتماثلة في كلمة أو كلمتين

لم يدغم أبو عمرو بن العلاء الحرفين المتماثلين صفة ومخرجاً في كلمة واحدة إلا في حرفين وردا في القرآن الكريم وهما «مناسككم 200/2» و«ما سلككم 42/74» حيث يسكن الكاف الأولى ويدغمها في الكاف بعدها، وأبو عمرو بن العلاء لم يدغم من الحروف المتماثلة في كلمة إلا حرف الكاف، وأظهر فيما عدا ذلك<sup>(23)</sup>.

وقد جاء عن أبي عمرو إدغام سبعة عشر حرفاً في مماثلها إذا اجتمعا أو تلاقيا في كلمتين:

أ — الباء: أدغمها أبو عمرو في الباء في مثل قوله تعالى ﴿لذهب بسمعهم 20/2﴾ وقد بلغ مجموع ما أدغمه أبو عمرو من الباء في الباء سبعة وخمسين حرفاً أو موضعاً من القرآن الكريم.

ب — التاء: أدغمت في مماثلها التاء عند أبي عمرو في أربعة عشر موضعاً من القرآن الكريم، سواء أكانت التاء مما ينقلب في الوقف هاء مثل «الشوكة تكون 7/8» أو لا تنقلب مثل «الموت تحسبونها 106/5».

ج — الناء: بلغ مجموع ما أدغمه أبو عمرو من الناء في الناء ثلاثة مواضع هي قوله تعالى ﴿حيث تقتسموهم 91/4، 191/2﴾ و﴿ثالث ثلاثة 73/5﴾.

د — الحاء: أدغمها أبو عمرو في الحاء في موضعين فقط من القرآن الكريم هما: ﴿الكاح حتى 235/2﴾ و﴿لا أبرح حتى 60/18﴾.

هـ — الراء: أدغمت عند أبي عمرو في مماثلها الراء في خمسة وثلاثين موضعاً، مثل قوله تعالى ﴿شهر رمضان 185/2﴾ و﴿الأيام بها 194.193/3﴾.

و — السين: تدغم عند أبي عمرو في السين في ثلاثة مواضع من القرآن

(22) النشر ج 1 ص 275-330 وما بعدها.

(23) النشر ص 280.

الكريم فقط هي : قوله تعالى ﴿الناس سكرارى 2/22﴾ و ﴿لنأس سوا 23/22﴾ و ﴿أأشمس سراجاً 16/71﴾ .

ر — العين : أدغمت عند أبي عمرو في العين في ثمانية عشر موضعاً من القرآن الكريم مثل قوله تعالى ﴿أشفع عنده 255/5﴾ .

ح — العين : أدغمت في مثلها العين عند أبي عمرو في آية واحدة هي قوله تعالى ﴿أشفع غير الإسلام 85/3﴾ وقد روى عن أبي عمرو الإدغام والإظهار في هذه الآية .

ط — الفاء : تدغم في الفاء في ثلاثة وعشرين موضعاً عند أبي عمرو بن العلاء مثل قوله تعالى ﴿وما أختلف فيه 213/2﴾ .

ي — القاف : أدغمها أبو عمرو في القاف في خمس آيات مثل قوله تعالى ﴿طرائق قدداً 11/72﴾ .

ك — الكاف : تدغم في الكاف في ستة وثلاثين حرفاً في قراءة أبي عمرو بن العلاء مثل قوله تعالى ﴿ربك كثير 41/3﴾ .

ل — اللام : وهو من أكثر الحروف إدغاماً في مماثله اللام ، فقد بلغ مجموع ما أدغم في قراءة أبي عمرو من اللام في اللام مائتين وعشرين موضعاً مثل قوله تعالى ﴿أجعل لكم 22/2﴾ و ﴿أجعل لك 10/29﴾ .

م — الميم : وهو الحرف الثاني من حيث كثرة إدغامه في مماثله عند أبي عمرو ، إذ بلغ مجموع ما أدغم من الميم في الميم مائة وتسعة وثلاثين موضعاً من القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى ﴿الرحيم ملك 3،2/1﴾ .

ن — النون : تدغم في النون عند أبي عمرو في سبعين موضعاً مثل قوله تعالى ﴿أمن سبح 30/2﴾ .

س — الواو : تدغم في الواو إذا كان الحرف الذي قبل الواو الأولى مضموماً أو ساكناً ، ومجموع ذلك ثمانية عشر موضعاً في قراءة أبي عمرو مثل قوله تعالى ﴿هو والملائكة 18/3﴾ و ﴿أعفو وأمر 199/7﴾ .

ع — الهاء : وهي ثالث الحروف في كثرة إدغامها في مماثلها عند أبي عمرو بن

العلاء، فقد بلغ مجموع ما أدغمه من الهاء في الهاء خمسة وتسعين موضعاً مثل قوله تعالى ﴿ فيه هدى 2/2 ﴾ .

ف — الياء : تدغم في الياء في ثمانية مواضع عند أبي عمرو بن العلاء مثل قوله تعالى ﴿ يأتي يوم 234/2 ﴾<sup>(24)</sup> .

إن هذا النوع من الإدغام ما هو في حقيقة الأمر إلا استهلاكاً للمحركة الإعرابية أو البائية، وتخلص منها عن طريق تسكينها، وأبو عمرو بن العلاء من القراء الذين قرأوا بتسكين حرف الإعراب في عدد من القراءات المروية عنه، وأنا لا أفهمه إلا على هذا الشكل وإن عاقل الإدغام .

وهذا الإدغام قد ينتج عنه اجتناع بين الساكنين كما في « شهر رمضان » و « فيه هدى » و « الأبرار بها » وغيرها من الأمثلة والشواهد .

وسببوه قد نظر إلى هذا الأمر نظرة جردية فأجاز قسماً منه، وحكم على الآخر بالمنع، قال : إذا التقى الحرفان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مد، فإن الإدغام حسن، لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام... وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء حرف ساكن، لم يجوز أن يسكن، ولكنك إن شئت أضعيت وكان بزيته متحركاً... وذلك قولك : ابن نوح واسم موسى لا تدغم هذا والقراءة المتواترة كما نرى قد جاءت بما منع سببوه من إدغامه<sup>(25)</sup> .

## 2 — 1 — 2 — إدغام الحروف المتقاربة في كلمة أو كلمتين

لم يدغم أبو عمرو إلا القاف في الكاف من الحروف المتقاربة والمجموعة في كلمة واحدة، وذلك بشرط أن يكون الحرف الذي بعد الكاف هو الميم الدال على الجماعة، وقد جاء هذا الإدغام عن أبي عمرو في الأفعال بخاصة، وهي ثمانية أفعال، خمسة بصيغة الماضي، وثلاثة بصيغة المضارع، وقد تكررت في سبع وثلاثين آية من آيات القرآن الكريم وهي :

(24) النشر ج 1 ص 284-280 .

(25) الكتاب ج 4 ص 437-438 .

1 — الأفعال الماضية « خلقكم 21/2 » وقد جاء هذا الفعل في ست عشرة آية ، « رزقكم 88/5 » وقد تكرر تسع مرات في القرآن الكريم ، « صدقكم 152/3 » و« أثقكم 7/5 » « سبقكم 28/29, 80/7 » ، ولا ماض غير هذه الأفعال .

2 — الأفعال المضارعة ، « يخلقكم 6/39 » و« يرزقكم 31/10 » وقد تكرر هذا الفعل خمس مرات في القرآن الكريم ، « فيفرقكم 69/17 » .

قرأ أبو عمرو في هذه المواضع جميعاً تحويلاً للقاف إلى الكاف وتسكينها ثم إدغامها في الكاف بعدها .

### 2 — 1 — 3 — إدغام الحروف المخاربة أو المتجانسة في كلمتين

بلغت الحروف التي أدغمها أبو عمرو في مجانسها أو مقاربها ستة عشر حرفاً ، ولا نريد أن نتحدث عن كل هذه الحروف بتفصيل تام ، وإنما نشير إلى بعضها ، ونتحدث عن بعضها بالتفصيل ، وخاصة ذلك النوع من الإدغام الذي أشار النحاة إلى عدم جوازه :

- أ — الباء : أدغمها أبو عمرو في الميم في آية واحدة فقط ، هي قوله تعالى ﴿ يعذب من يشاء 284/2 ﴾ ، وقد تكرر هذا التركيب خمس مرات في القرآن الكريم .
- ب — التاء : تدغم عند أبي عمرو في عشرة أحرف هي : الجيم ، والتاء ، والذال ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والصاد ، والطاء ، والظاء ، وذلك في حوالي سبعين آية من آيات القرآن الكريم .
- ج — الشاء : تدغم عند أبي عمرو في خمسة أحرف هي : التاء ، والذال والسين والشين والصاد ، في ثلاث عشرة آية .
- د — الحيم : تدغم عند أبي عمرو في حرفين هما : الشين في قوله تعالى ﴿ أخرج شطاؤه 29/48 ﴾ والتاء في قوله تعالى ﴿ ذي المعارج تخرج 4/3/70 ﴾ .
- هـ — الخاء : أدغمها أبو عمرو في العين في آية واحدة هي قوله تعالى ﴿ مصر زحزح عن النار 185/3 ﴾ .
- و — الدال : تدغم عند أبي عمرو في عشرة أحرف بأية حركة تحركت الدال ،

إلا إذا ضمت وكان ما قبلها ساكناً، فإنها لا تدغم إلا في التاء، وهذه الأحرف هي :  
التاء، الشاء، الجيم، الذال، الزاي، السين، الشين، الصاد، الضاد، الظاء وذلك في  
حوالي اثنين وأربعين آية.

ز — الذال : وهي لا تدغم عند أي عمرو إلا في حرفين هما السين والصاد ،  
وفي ثلاث آيات فقط هي قوله تعالى ﴿ فَاتَّخِذْ سَبِيلَهُ 63، 61/18 ﴾ و ﴿ مَا اتَّخَذَ  
صَاحِبَهُ 3/72 ﴾ .

ح — الراء : قال سيبويه : الراء لا تدغم في اللام<sup>(26)</sup> ، وقال الزمخشري عن إدغام  
الراء في اللام وهي ساكنة وليست متحركة ، كما في هذه القراءات ه ومدغم الراء في  
اللام لاجن مخلىء خطأ فاحشاً<sup>(27)</sup> أما أبو عمرو بن العلاء الذي أحكم قراءة القرآن  
بالمشافهة والسماع والتلقي عن شيوخ كثيرين ، فقد أدغم الراء في اللام بأية حركة  
تحركت الراء ، وكذلك إذا كان الحرف الذي قبل الراء ساكناً وتحركت الراء بالضم أو  
الكسرة مثل قوله تعالى ﴿ لِيُغْفِرَ لَكَ 2/48 ﴾ و ﴿ الْمَصِيرَ لَا يَكْلَفُ 286، 285/2 ﴾ ،  
وقد بلغ مجموع ما أدغمه أبو عمرو من الراء في اللام أربعة وعشرين موضعاً من القرآن  
الكريم في الإدغام الكبير وحده ، وهذه القراءات تؤكد أن القاعدة النحوية لم تكن  
تصاغ بناء على السماع الموثق والمتواتر .

فإن سُكِّنَ الحرف الذي قبل الراء وتحركت هي بالفتح ، لم يدغم أبو عمرو الراء  
في اللام .

ط — اللام : تدغم في الراء إذا تحرك ما قبلها أو تحركت اللام بأي حركة ،  
وكذلك إذا سكن الحرف الذي قبلها وتحركت اللام بالضم أو الكسرة فإن تحركت  
اللام بالفتح وسكن ما قبلها لم تدغم في الراء إلا لام ه قال ه فإنها تدغم في الراء حيث  
وقعت ، وقد بلغ مجموع ذلك حوالي مائة وثلاثين موضعاً .

ي — الميم : عند النحاة لا يجوز تسكين حرف الإعراب واستهلاك حركته إلا

(26) الكتاب ج 4 ص 448 ، لقصص ج 1 ص 212 .

(27) الكشف ج 1 ص 407 .

في الوقف ، ومع ذلك فإن أبا عمرو يسكن الميم إذا التفت بحرف الباء ، وكان الحرف الذي قبل الميم متحركاً ، فنخفي الميم عند ذاك بغنة ، ويقول ابن الجزري إن ذلك من أجل توالي الحركات ، مثل قوله تعالى ﴿ يحكم بينهم 113/2 ، 141/4 ﴾ و ﴿ بأعلم بالشاكرين 53/6 ﴾ و ﴿ مريم بهتانا 156/4 ﴾ .

وفي هذه الآيات لا نجد توالياً مفرداً في الحركات يهوج المتكلم أو يدفعه إلى تسكين بعض الحروف في كلامه ، فلو توالى أربعة أحرف متحركة أو خمسة لاعتبر هذا التوالي في الحركات دافعاً إلى الإسكان ، ولكننا لا نجد هنا إلا توالي ثلاثة أحرف متحركة أو حرفين متحركين ، إن أبا عمرو عندما يسكن الميم ويخفيها بغنة في هذه المواضع إنما يسكن حرف الإعراب الذي جاء تسكينه في لهجة عربية وفي قراءات قرآنية ، إن التسكين لتوالي الحركات ظاهرة لغوية ، ولكنها في هذا المقام لا تصلح لتفسير إسكان أبي عمرو لحرف الإعراب في هذه الآيات وغيرها ، وقد بلغ مجموع ما أسكنه أبو عمرو من الميم الملتقية بالباء ثمانية وسبعين حرفاً .

ك — السين : تدغم عند أبي عمرو في حرفين هما : الزاي والشين وفي آيتين فقط هما قوله تعالى ﴿ وإذا الفوس زوجت 7/81 ﴾ و ﴿ اشتمل الرأس شهاباً 4/19 ﴾ .

ل — الشين : تدغم في السين ، وفي آية واحدة عند أبي عمرو هي قوله تعالى ﴿ إلى ذي العرش سيلاً 42/17 ﴾ .

م — المضاد : تدغم في الشين في آية واحدة في قراءة أبي عمرو هي قوله تعالى ﴿ لبعض شأنهم 62/24 ﴾ .

ن — الناف : تدغم عند أبي عمرو في الكاف فقط إذا تحرك ما قبلها ، وقد بلغ مجموع ما أدغمه أبو عمرو من الناف في الكاف إحدى عشرة آية .

س — الكاف : تدغم في الناف في اثنين وثلاثين موضعاً عند أبي عمرو .

ع — العين : تدغم إذا تحرك ما قبلها في حرفين هما الراء واللام عند أبي عمرو ابن العلاء ، مثل قوله تعالى ﴿ وإذا تأذن ربك 7/14/167/7 ﴾ ، وذلك في خمس آيات ، وقوله تعالى ﴿ لن تؤمن لك 55/2 ﴾ وذلك في ثلاث وستين آية .



فإن سكن ما قبل التون لم تدغم في الراء واللام إلا مع الضمير الدال على جماعة المتكلمين «نحن» فإن تون نحن تدغم مع اللام، حيث وقعت في قراءة أبي عمرو مثل قوله تعالى ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ 133/2﴾ و ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ 138/2﴾ و ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ 132/7﴾ و ﴿مَا نَحْنُ لَكُمَا 78/10﴾ و ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ 53/11﴾ و ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ 38/23﴾<sup>(28)</sup>.

هذا هو مجمل للإدغام الكبير كما ورد عند أبي عمرو بن العلاء.

## 2 — 2 — الإدغام الصغير

وهو عبارة عن التقاء حرفين متماثلين في الصفة والمخرج، أو متقاربين فبهما، أو في أحدهما، والأول منهما ساكن.

وقد اشترك حمزة والكسائي مع أبي عمرو في هذا النوع من الإدغام، وإن كان قد روي في أحرف معينة عن جميع القراء العشرة، إلا أن القراءة به قد استفاضت عن هؤلاء القراء الثلاثة.

وقد جعل ابن الجزري هذا الإدغام في قسمين:

### النوع الأول

إدغام حرف من كلمة معينة في كلمات متفرقة، وذلك بحاصل بأربع أدوات أو حروف هي: إد وقد وهل وهل، وضمير واحد هو تاء التأنيث الساكنة اللاحقة بالأفعال.

## 2 — 2 — 1 — ذال وإذ

اختلف القراء العشرة في إدغام ذال إذ وإظهارها عندما تلتقي بستة أحرف هي التاء والجيم والدال والسين والصاد والزاي، مثل قوله تعالى ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ 166/2﴾

(28) انشر ج 1 ص 286-294.

﴿ إذ جعل 20/5، 26/48 ﴾ و ﴿ إذ دخلت جنتك 39/18 ﴾ و ﴿ إذ سمعتموه 16، 12/24 ﴾ و ﴿ إذ صرفنا 29/46 ﴾ و ﴿ إذ زين لهم 48/8 ﴾ :

- 1 — أدغم اللّذال في هذه الأحرف جميعاً أبو عمرو بن العلاء وهشام عن ابن عامر .
- 2 — أدغم اللّذال في التاء والذال حمزة وخلف من أهل الكوفة فقط .
- 3 — أدغم اللّذال في هذه الأحرف جميعاً سوى الجيم والكسائي وخلاد عن حمزة .
- 4 — قرأ بإظهار اللّذال عند التفتاتها بهذه الأحرف كلها : نافع وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب وعاصم .
- 5 — ابن ذكوان عن ابن عامر أظهر ذال إذ ، إلا عند التفتاتها بالذال<sup>(29)</sup> .

## 2 — 2 — 2 — دال ، قد ،

اختلف القراء العشرة في إدغام دال قد وإظهارها عندما تلتقي بثنائية أحرف هي : الدال ، والظاء والضاد والجيم والثين والسين والصاد والزاي مثل قوله تعالى ﴿ ولقد ذرأنا 179/7 ﴾ و ﴿ فقد ظلم 1/65 ﴾ و ﴿ قد ضلوا 167/4 ﴾ و ﴿ قد شغفها 30/12 ﴾ و ﴿ قد سألها 102/5 ﴾ و ﴿ لقد صرفنا 41/17 ﴾ و ﴿ ولقد زينا 5/67 ﴾ :

- 1 — أدغم دال قد في هذه الأحرف جميعاً أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وهشام عن ابن عامر .
- 2 — وأدغم ابن ذكوان عن ابن عامر دال قد في الدال والظاء والصاد فقط ، واختلف عنه في حرف الزاي فروى عنه الإدغام والإظهار .
- 3 — وأدغمها ورش عن نافع في الظاء والضاد فقط .
- 4 — قرأ بقية القراء العشرة بإظهار دال قد عند التفتاتها بأحد هذه الأحرف ، وهم ابن كثير وأبو جعفر وعاصم ويعقوب وقالون عن نافع<sup>(30)</sup> .

(29) النشر ج2 ص 2-3 .

(30) النشر ج2 ص 3-4 .

## 2 — 2 — 3 — لام «هل» و «بل»

وهما يدغمان في ثمانية أحرف، يشتركان في اثنين هما التاء والنون مثل قوله تعالى ﴿ هل تقومون 128/9 ﴾ و ﴿ بل تؤثرون 16/27 ﴾ و ﴿ هل تنبشكم 103/18 ﴾ و ﴿ بل تقذف 18/21 ﴾.

وتختص لام هل بإدغامها في التاء مثل قوله تعالى ﴿ هل ثوب الكفار 36/83 ﴾.

وتختص لام بل بإدغامها في خمسة أحرف، هي الزاي والسين والصاد والطاء والقاء مثل قوله تعالى ﴿ بل زعمتم 48/18 ﴾ و ﴿ بل سئلت لكم 83، 18/12 ﴾ و ﴿ بل ضلوا 28/46 ﴾ و ﴿ بل طبع 155/4 ﴾ و ﴿ بل ظنتم 12/48 ﴾:

- 1 — أدغم الكسائي لام بل وهل في هذه الأحرف جميعاً.
- 2 — أدغم حمزة لام هل في التاء والتاء، ولام بل في التاء والسين، وروي عنه « بل طبع » بالإدغام والإظهار.
- 3 — أظهر هشام عن ابن عامر لام هل وهل عند التفائه بالصاد والنون، وأدغمها في بقية الأحرف، وروي عنه « هل تستوي الظلمات والنور 16/13 » بالإدغام والإظهار.
- 4 — أدغم أبو عمرو بن العلاء لام هل عندما تلتقي بالتاء، في قوله تعالى ﴿ هل ترى 8/69، 3/67 ﴾.
- 5 — أظهر بقية القراء العشرة لام هل وهل عندما تلتقي بهذه الأحرف، وهم: ابن كثير وناقع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب وابن ذكوان عن ابن عامر<sup>(31)</sup>.

## 2 — 2 — 4 — تاء التانيث الساكنة اللاحقة بالأنفصال

تدغم عند أبي عمرو وحمزة والكسائي في ستة أحرف هي: التاء والجيم والطاء والسين والصاد والزاي، مثل قوله تعالى ﴿ بعدت ثمود 95/11 ﴾ و ﴿ نصجبت (31) انشر ج2 ص86.

جلودهم 56/4 ﴿ و ﴿ حملت ظهورها 146/6 ﴿ و ﴿ أثبتت سبع مناهل 261/2 ﴿  
و ﴿ حصرت صدورهم 90/4 ﴿ في غير قراءة يعقوب الحضرمي ، و ﴿ خبت رداها  
97/17 ﴿ .

وقرأ بإظهار تاء التأنيث الساكنة عند هذه الأحرف جميعاً ابن كثير وعاصم وأبو  
جعفر وقالون عن نافع ورش من طريق الأصبهاني .

وأدغم تاء التأنيث في الظاء فقط ورش من طريق الأرقم ، وأدغمها خلف  
الكوفي في هذه الأحرف ما عدا التاء ، وأدغمها ابن عامر في الصاد والظاء ، وروى عنه  
هشام إدغامها في التاء وروى عنه ابن ذكوان إظهارها عند السين والجيم والزاي<sup>(32)</sup> .

### ■ 3 — إدغام الحروف المتقاربة في الإخراج

ولا نريد هنا عرض جميع الحروف التي أدغمت في مقارنها وإنما الاختصار على  
جزء منها :

1 — الباء : تدغم في الفاء ، وذلك في خمس آيات مثل قوله تعالى ﴿ أو يقلب  
فسوف 74/4 ﴿ في قراءة أبي عمرو والكسائي وروى الوجهان عن هشام وعلاء ،  
وأظهرها بقية العشرة .

وتدغم الباء في الميم في قوله تعالى ﴿ يعذب من يشاء 284/2 ﴿ في قراءة أبي  
عمرو ونافع وحمة والكسائي وابن كثير وخلف بجرم الباء من « يعذب » ، وبقية العشرة  
برفعها .

وقد أدغم الباء في الميم أبو عمرو والكسائي وخلف ، وروى الإدغام والإظهار  
عن ابن كثير وحمة وقالون عن نافع ، وقرأ ورش عن نافع بالإظهار .

2 — الفاء : تدغم في الباء في قوله تعالى ﴿ نخسف بهم 9/34 ﴿ في قراءة  
الكسائي ، وبقية العشرة بالإظهار .

(32) للبشر ج 2 ص 64 .

3 — الراء : تدغم في اللام مثل قوله تعالى ﴿ ينظر لكم 31/3 ﴾ وهي واردة في أكثر من آية ، ﴿ واصطبر لعبادته 65/19 ﴾ في قراءة أبي عمرو بن العلاء من رواية السوسي ، واختلف عنه في رواية الدوري ، وبقية القراء العشرة بإظهار الراء الساكنة عند اللام .

4 — اللام : تدغم في الذال عند الكسائي من رواية أبي الخارث ، في مثل قوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك 231/2 ﴾ وقد تكرر هذا التركيب ست مرات في القرآن الكريم ، وقرأ بقية العشرة بإظهار اللام الساكنة عند اللام .

5 — اللدال : تدغم في التاء عند أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويخلف ، وذلك في قوله تعالى ﴿ ومن يرد ثواب الدنيا 145/3 ﴾ و ﴿ ومن يرد ثواب الآخرة 145/3 ﴾ وقرأها بقية العشرة بالإظهار .

6 — التاء : تدغم في الذال ، مثل قوله تعالى ﴿ يلهث ذلك 176/7 ﴾ في قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر ، واختلف النقل عن بقية القراء العشرة فروي عنهم الإدغام والإظهار .

وتدغم في التاء مثل قوله تعالى ﴿ لبثم 52/17 ﴾ وفي قوله تعالى ﴿ لبثت 259/2 ﴾ كيف جاء في القرآن الكريم ، وذلك في قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ، وأظهرها بقية العشرة .

7 — اللدال : تدغم في التاء ، إذا وقع قبل اللدال حرف الخاء مثل ﴿ اتخذتم 16/13, 51/2 ﴾ و ﴿ لا اتخذت 77/18 ﴾ و ﴿ أخذتم 81/3 ﴾ ، وهي ألفاظ قد تكررت في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم ، وهذا الإدغام عند جميع القراء العشرة ، ماعدا ابن كثير وحفص عن عاصم ، واختلف عن يعقوب في رواية رويس فروي عنه الإدغام والإظهار .

كما أدغم اللدال في التاء في قوله تعالى ﴿ فنبذتها 96/20 ﴾ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويخلف ، وروي الوجهان الإظهار والإدغام عن هشام عن ابن عامر ، وأظهر الباقرن اللدال عند التاء في هذه الكلمة .

وفي قوله تعالى ﴿ عدت يربى 27/40 ﴾ أدغم النال في التاء أبو عمرو وحمة والكسائي، وخلف وأبو جعفر المنيني، وروي الوجهان عن ابن عامر من رواية هشام، وقرأ الباقر بالإظهار<sup>(33)</sup>.

هذا موجز للإدغام للواقع في القراءات القرآنية الموثقة والمروية عن القراء العشرة، وهو موجز لا يشمل جميع الإدغام الذي قرئ به في آيات القرآن الكريم من قبل القراء العشرة أو بعضهم.

إن هذا الجزء البسيط، إذا عرضناه على القاعدة المعيارية التي وضعها النحاة، فإننا سنجد معارضها ومناقضها في مواضع كثيرة:

- 1 — التاء مثلاً لا تدغم في الباء عند النحاة، وقراءة الكسائي ضعيفة.
- 2 — والراء لا تدغم في اللام متحركة أو ساكنة.
- 3 — الحاء لا تدغم في العين عندهم.
- 4 — أدغم أبو عمرو السين في الشين، والشين في السين، فقال ابن يعيش « وليس هذا مذهب البصريين لأن للشين فضل استطالة في التفشي، ونهابة صوت على السين فاعرفه ».
- 5 — الضاد لا تدغم إدغاماً كبيراً، إلا في مثلها عند النحاة، وقد جاء عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين، فقالوا: إن هذا الإدغام ضعيف لأمرين:

أ — ذهاب ما في الضاد من الاستطالة.

ب — سكون ما قبل الضاد، فيؤدي الإدغام إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه<sup>(34)</sup>.

هذه بعض أمثلة تمثل مذاهب النحاة في الإدغام، وهي تنحصر على الاستعمال اللعوي الموثق، تصفه بالضعف أو تحكم عليه بالمنع والحظر من خلال حجج واهية، وأدلة باطنة لا تثبت أبداً أمام السماع المروي عن القراء، وعن العرب أهل اللغة،

(33) النشر ج2 ص 16-8.

(34) شرح المفصل ج10، ص 133، ص 136، 140، 143، 146.

والإدغام قد وجد في لهجة بني تميم، وهي قليلة بدوية اشتهرت بالصراحة، وسلامة القول عند النحاة، كما نسب الإظهار إلى أهل الحجاز، فسيبويه ينسب البيان أو الإظهار إلى أهل الحجاز في مثل قولنا: جعل لك، ووصفه بأنه عربي جيد<sup>(35)</sup>.

## 2 - 4 - الإدغام والإظهار في الفعل المضعف الآخر

يدغم الحرفان الأخيران من الفعل - أو عينه ولامه - إذا كانا متماثلين صفة ومخرجاً، أو ما عبر عنه سيبويه بقوله: الفعل الذي عينه ولامه من موضع واحد، عند أهل الحجاز وبني تميم، إذا كان لام الفعل أو حرفه الأخير متحركاً مثل: شدّ، ظلّ، حلّ قلاً، عيّا، برّتون، رديّ، برّدنّ.

فإن سكنت اللام أجراه أهل الحجاز على الأصل من البيان والإظهار فيقولون: لم يرتدد عن الحق، واقتل من العباب، والنسوة حالن في الدار، وملئت الركون إلى الدعة، وشددنا من أزر صديقنا.

أما بنو تميم فإيهم يذخمون الفعل المضارع الداخلة عليه «لم»، وفعل الأمر فيقولون: لم يرتدّ، وفضّ الطرف، ويظهرون في بقية الأمثلة كما يظهر أهل الحجاز عند تسكين لام الفعل المضعف حال إسناده إلى الضمائر التي مثلنا لها في لهجة أهل الحجاز.

ونسب إلى بكر بن وائل الإدغام عندما تسكن لام الفعل حال إسناده إلى هذه الضمائر فيقولون: رديّ، ردتّ، حلنا.

وتميم عندما تدغم فعل الأمر المشدد والساكن الآخر، فإنها تحذف منه همزة الوصل، وتحرك الحرف الأخير منه، وكذلك قول غنيم من العرب وهم كثير، يقولون: شدّ رحلك، وكذلك الفعل للمضارع المشدد الآخر والمجزوم تحرك تميم ومن معها الحرف الأخير منه، يقولون في لم يحلل العدو بدلنا: لم يحلّ، وبنو تميم تحرك الفعل

(35) المكنب ج 4 ص 437، شرح الشافعية للرضي ص 121-123.

في كلتا الحالتين بالفتح وكذلك بنو أسد، ولا ينظرون إلى حركة الحرف الأول من الفعل المشدد المحرور، وقد خالفت عبد القيس من بني أسد، وهم سكان البحرين، هذا الاستعمال وألحقت بفعل الأمر المضعف همزة الوصل فيقولون: اغض، ارد، افر، وكذلك كعب وغني من قيس عيلان فإنهم يكسرون آخره على كل حال يقولون: عض الطرف.

ولغة كثيرة في العرب، لم ينسبها النحاة إلى أحد، وهي اتباع آخر الأمر من الفعل المضعف لحركة أوله أو الفاء يقولون: غض، رد، قر<sup>(36)</sup>.

ولغة القرآن الكريم جاءت بالإظهار والإدغام في الفعل المضارع المضعف المحرور الآخر:

- 1 — قال تعالى ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾<sup>(37)</sup>.
- 2 — قال تعالى ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾<sup>(38)</sup>.

فالقراء العشرة قد أجمعوا على الإظهار في الآية الأولى، وعلى الإدغام في الآية الثانية<sup>(39)</sup>.

أما فعل الأمر المضعف الآخر، فقد جاء القرآن الكريم بهك إدغامه، قال تعالى ﴿ وَاعْصُصْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾<sup>(40)</sup>.

وجاءت القراءات القرآنية بالإدغام والبيان في الفعل المضارع المشدد الآخر المحرور.

(36) الكتاب ج 4 ص 417-418، ج 3 ص 530، 535، شرح قصص على التوضيح ج 2 ص 401-403

(37) الأفعال 13

(38) الحشر 4

(39) النشر ج 2 ص 255

(40) لقمان 19.



قال تعالى ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾<sup>(41)</sup>.

قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر «يرتدد» بدالين، الأولى مكسورة والثانية ساكنة، وكذلك هو مكتوب في مصحف أهل المدينة، وفي مصحف أهل الشام.  
وقرأ بقية العشرة «يرتد» بالإدغام<sup>(42)</sup>.

وقد أجمعوا على إظهار هذا الفعل في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي كَافِرٌ فَأُولَئِكَ خَبِطَتْ أَفْعَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾<sup>(43)</sup>.

كما جاء في القراءات القرآنية الفك والإدغام في الفعل الماضي المشدد الآخر والمتحرك بالفتحة والحال من الاستناد إلى الصوائر.

قال تعالى ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾<sup>(44)</sup>.

قرأ نافع والبرقي عن ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر ونخلف ويعقوب «حي» بياضين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة.  
وقرأ بقية العشرة «حي» بإدغام الياء في الياء<sup>(45)</sup>.

يقول النحاة إن البيان أو الفك أو الإظهار في الفعل المشدد الآخر المتحرك من الاستعمالات الشاذة كما روي عن العرب: لححت عينه وأكل السقاء، أو من

(41) لمائدة 54

(42) النشر ج 2 ص 255، حجة القراءات ص 230، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ص 252، عبد الفتاح القاسمي، مطبعة عبد الرحمن محمد.

(43) البقرة 217.

(44) الأفعال 42.

(45) النشر ج 2 ص 267، حجة القراءات ص 311، الوافي ص 280.

الاستعمالات الخاصة بضرورة الشعر إذا جاء هذا الاستخدام في بيت مروي عن العرب ، كما في قول أبي النجم العجلي :

الحمد لله العلي الأجلل      الواسع الفضل الوهوب المحزل

واستشوا من ذلك ما إذا كان الحرفان المضعفان في آخر العمل ياعين ، لارماً تحريث الثانية مهما كما في هذه الأفعال : حي عي ، فيجوز عندهم في هذه الحالة العك والإدغام<sup>(46)</sup>.

الرواية التي نقلها النحاة كما نرى رواية متشعبة ذات أطراف عديدة ، وقد أثر هذا النقل في صياغة القاعدة النحوية فلم تأت مطردة على قياس واحد غالب لا شذوذ فيه ولا ضرورة ، وإنما جاءت متشعبة كثرة الفروع والأعصان ، وهي مع تشعب أطرافها فقد وجد من الأساليب ما لم يستطع النحاة أن يجدوا له فرعاً يلحقوه بها ، فوصفوه بالشذوذ ، وقصروا استعماله على ضرورة الشعر وحدها ، وحتى في هذا الشذوذ نجد استثناء فجاء منه يضاف إلى فروع القاعدة ، ويصح القياس عليه والصياغة على منواله .

أما القراءة القرآنية الموثقة والمتصلة في السند فهي تجري على قياسين لا شذوذ فيهما ، ولا استثناء في الفعل المضارع المصغف الآخر المحرور ، وفي الفعل الماضي الذي عينه ولامه من موضع واحد ، أما فيما عدا ذلك فهي تجري على قياس واحد مطرد . ماذا كان سيتج لو أن النحاة اعتمدوا على القراءة القرآنية الموثقة والمتصلة في السند وحدها في تقرير أحكامهم النحوية وصياغتها ، وضموا إليها ما يوافقها ويجري على منوالها من الاستعمال اللهجي الوارد على ألسنة العرب ؟ .

لا شك أن القاعدة النحوية ستكون أشد إحكاماً وتخلصاً من تشعب الفروع وكثرة الأعصان ، وذلك ما يمنحها الحياة على ألسنة المتكلمين باللغة ، ويجعلها قاعدة سهلة في تناول المتعلمين والدارسين .

(46) أوضح المسالك ج 4 من 409 ، من 412 .

## ثانياً : خلاف اللهجات العربية في المستوى الصرفي

إن الخلاف بين اللهجات العربية في المستوى الصرفي ظاهر لا يحتاج إلى إثبات بالأدلة والبراهين القاطعة، وأنا أحب هنا أن أقف عند ظاهرة متميزة صادفتني في أثناء اطلاعي على القراءات القرآنية في مصادرها الموثقة، وهذه الظاهرة تتمثل في : التبادل الموقفي بين المشتقات، وهي ظاهرة لم يشر إليها النحاة، ولم يقوموا بدراستها لا من قريب ولا من بعيد، وتتمثل أيضاً في : التبادل للموقفي بين المفرد والجمع، وهي ظاهرة حكم عليها سيبويه والمبرد بأنها ظاهرة خاصة بضرورة الشعر، مع أنها قد جاءت في حوالي ست وثلاثين لفظة في قراءات القراء المشروعة، وفي عدد وافر من آيات القرآن الكريم، وهناك ظاهرة أخرى قد أشار إليها النحاة إشارة عابرة، وهي ظاهرة الاحتزال في الصيغ وبخاصة صيغة المبالغة «محول» التي تختزل إلى «فعل»، إضافة إلى أنني قمت بدراسة إهمال النحاة لبعض الصيغ الصرفية، وعدم إشارتهم إليها في أثناء التعميد، وفي باب أمثلة المبالغة وحده وجدت أن النحاة قد أهملوا ذكر ثلاث صيغ تدل على المبالغة، مع أنها صيغ قياسية توفر لها السماع الموثق والمتواتر.

إن دراسة هذه الأشياء في نظري أهم من إعادة القول وتكراره في دراسة أمور قد أشبهت درساً، ولكن ذلك لم يمنعنا من ذكر بعض الأمثلة التي تدل على خلاف اللهجات العربية في المستوى الصرفي، وقد قصرنا حديثنا في هذا الجانب على ظاهرتين هما :

- 1 — تعدد الصيغ الاشتقاقية للفعل.
- 2 — التحصيف أو تسكين الحرف المتحرك في الأسماء والمصادر والأفعال والصمائر والجموع، والتسكين عادة ما يكون في الحرف الثاني، وهو أمر قد اشتهرت به لهجة بني نعيم وقبائل أخرى كقبيلة بكر بن وائل.

## 1 — التبادل الموقفي بين المشتقات

### 1 — 1 — بين اسم الفاعل والفعل بنوعيه الماضي والمضارع

يجد هذه الظاهرة ممثلة في عدد من القراءات المتواترة المروية عن القراء العشرة، ولا نجد لها صدى فيما روي عن العرب من منظوم أو متثور في مؤلفات النحاة وأهل اللغة، لذلك أهمل النحاة الحديث عنها في مصنفاتهم ولم يشيروا إليها حتى إشارة عابرة:

أ — قال تعالى ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾<sup>(47)</sup>، قرأ أهل الكوفة: عاصم وحمة والكسائي وخلف ببناء «جاعل» للفعل الماضي «جَعَلَ»، وقرأها بقية القراء العشرة «جاعِل» بصيغة اسم الفاعل<sup>(48)</sup>.

ب — قال تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ أَشَأَ يُذْهِبُكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾<sup>(49)</sup>.

ج — قال تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾<sup>(50)</sup>.

قرأ حمزة والكسائي وخلف في الآيتين «خلق» بألف بعد الحاء، وكسر اللام على صيغة اسم الفاعل، وقرأها بقية العشرة «خلق» بصيغة الفعل الماضي<sup>(51)</sup>.

وغيرها من القراءات التي جاءت بالتبادل الموقفي بين اسم الفاعل والفعل الماضي، وما يلاحظه القارئ، و الدارس لهذه الآيات، أن الحدث أو الفعل فيها قد تم وانقضى زمنه وانقطع، فهي متصل بقدرة الله على الخلق والإبداع وهي قدرة تتجلى في مظاهر عديدة منها: إبداع السموات والأرض، وخلق الكائنات جميعاً من ماء، وجعل

(47) الأنعام 96

(48) النشر ج2، ص 260 حجة القراءات ص 262.

(49) إبراهيم 19-20.

(50) النور 45

(51) النشر ج2 ص 298، حجة القراءات ص 376، ص 582.

الدليل للراحة والسكون ؛ وهي قدرة قد انقضت إبداعها وخلقها منذ زمن بعيد مسحوق غابت عنا بدايته .

ونعلم أن الزمن قد لا يُستفاد أحياناً ، وفي بعض التراكيب من صيغة الفعل وحدها ، وإنما من خلال ما يحويه الأسلوب من قرائن حالية ومقالية تحدد الزمن المستعاد من صيغة الفعل ، نقول مثلاً في أسلوب الدعاء : رحمه الله ورضي عنه ، ولا شك أن دلالة الفعل هنا مستقبلية ، مع أنه قيل بصيغته الماضي ، ونقول : لم أذهب إلى الجامعة أمس ، يدل الأسلوب بجملة على أن الحدث أو الفعل قد انقضى زمنه وهو بصيغة المضارع ؛ وعيها من الأساليب الكثيرة التي تتخلف فيها صيغة الفعل عن الدلالة على الزمن المعين الذي تدل عليه .

ونعلم أن اسم الفاعل يدل على زمن ، ولكن هذا الزمن غير محدد من خلال صيغة اسم الفاعل وحدها ، وإنما هو زمان مبهم لا يتعين إلا من خلال الأسلوب وما يشتمل عليه من قرائن ليس من بينها التنوين الذي قال السحابة عنه : إن اسم الفاعل إذا كان مؤنثاً دل على الزمن المضارع ؛ الحال أو الاستقبال .

وفي هذه الآيات التي قرئت بالفعل الماضي وباسم الفاعل من قبل القراء العشرة ، نجد أن الزمن فيها قد انقضى وقوعه ، وتم حدوثه منذ زمن بعيد ، وذلك يؤكد أن اسم الفاعل في هذه القراءات يدل من خلال الأسلوب على الزمن الماضي بتضافر القرائن المعوية وحلوله محل الفعل الماضي أو العكس .

د- قال تعالى ﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تُسَبِّحُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴾<sup>(52)</sup> .

تكررت هذه الآية مرتين في القرآن الكريم وقد قرأها حمزة الكوفي وحده في الموضعين « تهدي » بصيغة الفعل المضارع ، وقرأها بقية العشرة « هادي » بصيغة اسم الفاعل المقرون بالباء الدالة على توكيد النفي<sup>(53)</sup> .

(52) نحل 81 ، الروم 53 .

(53) النشر جـ 2 ص 339 ، حجة القراءات ص 537 ، ص 561 .

هذه الآية يراد منها الدلالة على التجدد والحدوث وليست موضوعة للدلالة على زمن انقضى وانقطع، فنفي هداية الخلق الضالين عن الرسول الكريم ليس مقروناً بزمن معين، وإنما هو نفي عام يشمل الأزمنة جميعاً، والنحاة كانوا على حق عندما قالوا: إن ما الداخلة على الأسماء تدل على النفي في الحال، وإن كان هذا الحال قد يدل على الاستمرار كما في هذه الآية على قراءة حمزة، ولذلك ليس من المستغرب أن يتبادل الفعل المضارع واسم الفاعل في هذه الآية، وأن يحمل أحدهما محل الآخر ويتحد موقعه ومكانه، إضافة إلى أن اسم الفاعل يدل على زمن غير محدد إلا من خلال التركيب، والفعل المضارع يدل على الحال أو الاستقبال، إلا إذا وجدت قرينة ت قلب معناه إلى الماضي، وهنا لا توجد هذه القرينة.

إن النتيجة العامة التي قد يخرج بها الباحث من خلال دراسته لهذه القراءات الموثقة والمتصلة بالسند الصحيح، هي أن صيغة اسم الفاعل تدل على الزمن إضافة إلى دلالتها على الحدث أو الفعل، وعلى موقع الحدث ومكانه، وهو زمن مبهم لا يحدد وقوعه وحدوثه إلا من خلال التركيب وما يحويه من قرائن حالية أو مقالية، فهذه القرائن وحدها هي التي تحدد الزمن الذي تدل عليه صيغة اسم الفاعل إن كان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً لما يقع بعده. والنحاة عندما فرقوا في العمل بين اسم الفاعل الدال على الماضي، والدال على الحال أو الاستقبال اعتماداً على قرائن شكلية كالنوين مثلاً كانوا بعيدين عن الصواب وعن إدراك الواقع اللغوي وفهمه، لأن اسم الفاعل لا يعمل ماضياً ولا حاضراً ولا مستقبلاً، ونظرية العامل والعمل مقولة أسطورية خرافية لا سند لها من الواقع اللغوي المتمثل في الاستعمال، وهي شيء افترضه السحاة فزادتهم إلى أباحيل عديدة زيفوا بها النحو العربي البقي الصافي؛ ولأن دلالة اسم الفاعل على الزمن المعين لا تتحدد من خلال صيغته أو تنوينه مثلاً، وإنما من خلال التركيب وما يحويه من قرائن متضامرة يحدد من خلالها الزمن الذي يدل عليه اسم الفاعل، ولأن الآية الرابعة واسم الفاعل فيها يدل على الزمن الذي لما يقع بعده، لم تقرأ عند القراء العشرة ما عدا حمزة إلا بإضافة اسم الفاعل إلى الاسم بعده، وذلك ما نص عليه المؤلفون في القراءات القرآنية

صراحة عندما قالوا: إن لفظة «العمي» منصوبة في قراءة حمزة وبحرورة في قراءة بنية القراء العشرة.

إن النحاة لو قاموا بدراسة هذه القراءات الموثقة والصحيحة السد المتصل، لاستعادوا منها في تحديد أمرين متلازمين هما:

«دلالة اسم الفاعل على الزمن، وتعيين هذا الزمن وتحديدته من خلال التركيب وسياق الجملة وحده».

ومن هنا يطل جدل زائف دار بين النحاة لأصله له بالواقع الدعوي الذي لا يخضع لمنطق العقل المجرد، وتنفي عن غونا العربي مقولات شوهاء عقده كل التعقيد.

إن الكسائي قد كاد يقترب من الواقع اللغوي عندما قال بإعمال اسم الفاعل الدال على الزمن الماضي، وهو ما يرفضه جميع النحاة، واستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿وَكَلَّبَهُمْ فِي الْأَرْضِ فَذَارِعُوا بِالْوَصِيدِ 18/18﴾ لو تناسى نظرية العامل والعمل ولم يجعلها هي همه الوحيد في هذا المقام واستفاد من هذه القراءات التي قرأ بها هو، والتي قرأ بها أستاذه في القراءة حمزة بن حبيب الزيات.

ونحن نرفض ما أول به النحاة هذه الآية بأنها على حكاية الحال الماضية، فلا شك أنها حكاية حال قد مضت وانقطع زمنها، وذلك ما يفقد التنوين هنا أهميته الشكلية التي جعلت النحاة يقولون بإعمال اسم الفاعل المون، وهو دال على الحال أو الاستقبال ولا يميزون تنوينه إذا كان دالاً على الماضي.

ولا ننسى أن دلالة اسم الفاعل على الزمن قد تتخلف عندما يدل على الأعلام في مثل: سالم وفاطمة، وأيضاً عندما يدل على مجرد الوصف في مثل قولنا: محمد طالب مجتهد، وعلي عامل جاد في عمله، فالوصف يقيّد الثبوت والاستمرار ولا يدل على زمن.

## 1 — 2 — بين اسم الفاعل وصيغة «فعل»

صيغة فعل في اللغة العربية من المباني المتعلقة للمعنى، فهي تدل على أمرين أو نوعين من الاشتقاق في العربية هما:

أ— على المبالغة في اتصاف الفاعل بالحدث مثل: علي رجل حذر، أي كثير الحذر، لا يُخدع بسهولة، ولا يؤخذ على حين غرة.

ب— على الصفة المركبة أو ما أطلق عليها النحاة— دون مراعاة لخصائص التركيب النحوي ودلالته— الصفة المشبهة، وهي صفة مركبة من شيئين تصف أو تخصص ذاتية فارقة في الموصوف تميزه عن بقية صفاته مثل: زيد فكه الحديث، وفره العيش.

وقد تأتي هذه الصفة دالة أيضاً على اسم الفاعل، وذلك عند اشتقاقه من الفعل اللازم المكسور العين مثل: طمع، وخل، وحذر، ويقول النحاة: إن اشتقاق اسم الفاعل من هذا الفعل اللازم المكسور العين والبدال على الأعراس على وزن «فاعل» هو اشتقاق نادر غير قياسي، بقياس اشتقاقه في هذه الحالة أن يكون على وزن «فعل» بكسر العين، وهذه الصيغة في هذه الحالة إنما تدل عند النحاة على الصفة المركبة لا على اسم الفاعل، وكل ذلك تمحل من النحاة، فاسم الفاعل يأتي على صيغة أو وزن «فاعل» من الفعل اللازم المكسور العين الدال على الأعراس، وقد دل على صحة ذلك القراءات القرآنية المتواترة، وصيغة فعل تدل في هذه الحالة على اسم الفاعل أيضاً.

وصياغة اسم الفاعل من الفعل اللازم المكسور العين على وزن فاعل تحقق الأطراد في القاعدة والقياس النحوي، وتمنع من تداعل الصيغ ودلالة المبني الواحد على أكثر من معنى.

وقد تمحل أيضاً أهل اللغة وأصحاب المعاجم عندما حاولوا جاهدين أن يفصلوا بين الدلالة الدعوية لكل من صيغتي «فاعل وفعل» عندما يشتقان من فعل واحد لازم



مكسور العين ، بل تجاوزوا الحد عندما افترضوا أن معنى الصيغتين متناقض ومتضاد ،  
مثلاً :

- 1 — فأكه : اسم فاعل من « فكه » تعني عندهم : الناعم .  
وهكه : على وزن فَعِل تدل على : البطر الأشر .
- 2 — فاره : اسم فاعل من « فره » تعني : الحاذق .  
وفره : على وزن فَعِل تعني : البطر الأشر .
- 3 — حاذر : اسم فاعل من « حذر » تعني : المتأهب المتيقظ .  
تحذر : على وزن فَعِل ، تعني : الخائف<sup>(54)</sup> .

إن هذه الأفعال : فكه ، حذر ، فره ، يدل كل منها على معنى لغوي عام  
ومعبر ، فهكه : يدل على طيبة النفس ، وفره : يعني حذق الشيء ، وحذر : يدل على  
التيقظ والتحرز .

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا : لماذا اختلفت الدلالة اللفظية العامة  
وتباعدت لكل لفظ من هذه الألفاظ عندما صمنا منها اسم فاعل على وزن فاعل أو  
فعل ، أو كانت صيغة فَعِل هنا دالة أيضاً على المبالغة أو على الوصف المركب في نظر  
أهل اللغة ؟

إن الاشتقاق كما نفهمه لا يخرج عن الدلالة العامة للفظ المشتق منه ، وإنما قد  
يضيق من هذه الدلالة ، وقد يوسع فيها ، ويضيف إليها ، ولكنه لا يخرج عن هذه  
الدلالة العامة أو يعتمد عنها أو يتناقض معها ، إن مادة « سمع » مثلاً المكونة من  
أصوات : السين واللام والعين ، نستطيع أن نشق منها صيغاً عديدة كل منها تختص  
بمعنى ذاتي أو دلالة خاصة لا تخرج بحال من الأحوال عن الدلالة العامة لهذا اللفظ .

ما نخرج به أن الفعل اللام المكسور العين يصاغ منه اسم الفاعل في الأعراس  
على وزن « فاعل » دون أن نحكم على هذا الاشتقاق أو البناء بأنه نادر غير قياسي ، وأن

(54) مختار الصحاح ص 909-510 ، ص 501 ، ص 127 ، محمد بن أبي بكر الروزي ، ترتيب : محمود خاطر ، (معجم  
المصرية العامة للكاتب) .

صيغة «فعل» من هذا الفعل تدل أيضاً على اسم الفاعل إذا دلت من خلال التركيب على الحدث وم صاحبه وكانت غير لازمة له وغير مبالغ في اتصافه بها، ولا اختلاف بين الصيغتين في المعنى والدلالة في هذه الحالة.

إن ما نقوله في هذا المقام قد دلت عليه القراءات القرآنية المتواترة وما نقل عن بعض السحاة (القدماء)، وهم قراء مجيدون أمثال أبي عمرو بن العلاء والكسائي والقراء:

1 - قال تعالى ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ خَاشِعِينَ إِنْ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾<sup>(35)</sup>.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو جعفر وأبو عمرو ومعقوب: «حذرون» بغير ألف على وزن فعل، وقرأ أهل الكوفة وابن ذكوان عن ابن عامر «حاذرون» بألف بعد الحاء على وزن فاعل، وروى هشام عن ابن عامر الوجهين<sup>(36)</sup>.

وذكر صاحب (حجة القراءات) أن أصل هذين الاشتقاقين واحد عند الكسائي فأصلهما واحد من الحذر، والعرب تقول: هو حاذر وحذر، أي: قد أخذ حذره.

ومعنى الآية هنا لا يدل أبداً على أن «حذر» بغير ألف تعني الخوف، كما يقول أهل اللغة، وإنما تعني وفي كلتا القراءتين: التأهب والتهيؤ والتحرز.

2 - قال تعالى ﴿وَتَنْجِثُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾<sup>(37)</sup> قرأ ابن كثير ونافع وأبو جعفر وأبو عمرو ومعقوب «فرهين» بدون ألف بعد الفاء، وقرأ أهل الكوفة وابن عامر «فارهم» بألف بعد الفاء<sup>(38)</sup>.

وهما عند القراء بمعنى واحد، لأنها لفظان للعرب مثل: طمع وطامع، كما ذكر صاحب حجة القراءات.

(35) الشعراء 33، 34، 35، 36

(36) البشر ج2 ص 333، حجة القراءات ص 517-518.

(37) الشعراء 149.

(38) البشر ج2 ص 336، حجة القراءات ص 919.

3 — قال تعالى ﴿إِنْ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً لِلطَّاغِينَ مآباً لِابْتِثِينَ  
بِهَا أَحْقَاباً﴾<sup>(59)</sup>.

قرأ حمزة وروح عن يعقوب «لبثين» بغير ألف على صيغة «عمل»، وقرأ بقية  
العشرة «لابثين» بألف على صيغة فاعل<sup>(60)</sup>.

قال أبو زرعة «ومن قرأ لبثين جعل اسم الفاعل فعلاً، وقد جاء غير حرف من  
هذا النحو على: فاعل وفعل، نحو: رجل طامع وطمع وآثم وأثم، وعلى هذا نقول:  
لبثت فهو لاث وليث»<sup>(61)</sup>.

4 — قال تعالى ﴿يَقُولُونَ إِنَّا لَنَرُّوهُمْ فِي الْحَافِرَةِ إِذَا كُنَّا عِطَافاً  
نَجِرَةً﴾<sup>(62)</sup>.

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر عن عاصم وروح عن يعقوب «ناخرة»  
بالألف، وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وحفص عن عاصم وروح عن يعقوب  
«نخرة» بغير ألف<sup>(63)</sup>.

قال أبو عمرو «نخرة وناخرة واحد» وكذلك قال الفراء مثل الطامع والطمع،  
كما روى عنهم صاحب حجة القراءات.

5 — قال تعالى ﴿وَإِذَا الثَّاقِلَاتُ إِلَى أَهْلِهِمُ انْقَلَبُوا فَاكِهِينَ﴾<sup>(64)</sup>.

وردت هذه اللمظة «فاكهين» في: يس والدخان والطور والمطففين في هذه  
الآية، وقد قرأها أبو جعفر المدني «فكهين» بغير ألف على وزن فاعل في المواضع  
الأربعة، ووافقه حفص عن عاصم في المطففين، واختلف فيه عن ابن عامر فروي عنه  
الوجهان في المطففين، وقرأ بقية القراء العشرة «فاكهين» بألف بعد الفاء على وزن  
«فاعل»<sup>(65)</sup>.

(59) الباء 21، 22، 23.

(60) النشر ج 2 ص 397.

(61) حجة القراءات ص 743-746.

(62) النارات 10-11.

(63) النشر ج 2 ص 397، حجة القراءات ص 748.

(64) المطففين 31.

(65) النشر ج 2 ص 354-355.

وهما عدد القراء لمتان مثل : طامع وطمع وباخل وبخل<sup>(66)</sup> .

إن هذه القراءات المتواترة وأقوال النحاة القدامى تدل على أن المعنى الواحد قد تعدد مباتيه وصيغته الثلاثة عليه ، ونقل النحاة القدامى يؤكد أن اللهجات العربية قد اختلفت في صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي اللام المكسور بالعين ؛ فبعض هذه اللهجات قد صاغته على وزن فاعل ، وبعضها الآخر قد صاغته على وزن « فَعِل » ويبدو من نقل النحاة وكلامهم أن هذه الصيغة الأخيرة هي الصيغة المشهورة عندهم ، وباء على هذا النقل المروي عن أئمة ثقات نغمسوا بالرواية والنقل تصبح صيغة « فَعِل » دالة على ثلاثة معانٍ : اسم الفاعل ، والمبالغة ، والصفة المركبة ، وتحدد دلالتها على كل منها من خلال التركيب أو الأسلوب ، ولا ننسى أن هذه الاشتقاقات الثلاثة تدل على الوصف بصفة عامة ، وتتخصص كل منها بدلالة معينة ، فاسم الفاعل صفة مجردة مقترنة بصاحبها ودالة على الحدث ، والمبالغة تكثير في هذه الصفة ، والصفة المركبة لزوم هذه الصفة وثبوتها ودلالتها على جزئية فارقة في الموصوف .

### 1 - 3 - بين المصدر والفعل الماضي

في عدد من القراءات القرآنية نجد أن المصدر يحمل عمل الفعل الماضي ، وبأخذ موقعه ومكانه في الأسلوب أو التركيب النحوي ، وكذلك العمل الماضي :

1 - قال تعالى ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَفْرَأكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِنْطَعَامٌ فِي تُبُورٍ ذِي مُشَاقَّةٍ يَوْمًا ذَا مَعْرَبَةٍ أَوْ مِنْكَبًا ذَا مَعْرَبَةٍ ﴾<sup>(67)</sup> .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي « فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ أُطْعِمَ » بباء مك وأطعم للفعل الماضي ، وقرأ بقية العشرة « فَكُّ ، إطعام » على المصدرية<sup>(68)</sup> .

(66) حجة القراءات ص 733 .

(67) البلد 16-18 .

(68) النشر ج 2 ص 401 ، حجة القراءات ص 764 .

2 - قال تعالى ﴿ قَالَ يَأْتِيهِمْ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾<sup>(69)</sup>.

قرأ الكسائي ويعقوب «عَمِلَ» بصيغة الفعل الماضي، بكسر الميم وفتح اللام، وقرأه الباقون على المصدر، بفتح الميم ورفع اللام موقوفة<sup>(70)</sup>.

3 - قال تعالى ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴾<sup>(71)</sup>.

قرأ نافع وأهل الكوفة «خَلَقَهُ» بفتح اللام، جعلوه فعلاً ماضياً، وقرأه بقية العشرة بإسكان اللام على المصدر<sup>(72)</sup>.

إن المصدر والفعل يدلان على الحدث، وصيغة الفعل «فعل أو يفعل» غالباً ما ترتبط بالدلالة على زمن معين ماضٍ أو مضارع، إلا إذا دلت قرائن السياق على غير ذلك، أما المصدر فإن دلالته على الزمن مبهمة لا تحدد من خلال صيغته، وإنما من خلال وجوده في التركيب الذي يحتوي عادة على قرائن تعين على تحديد زمن المصدر، ويمكننا من خلال هذه القراءات المؤثقة أن نقول: إن المصدر يدل على الزمن الماضي وحده، إذ لم يؤثر في القراءات المتواترة التبادل الموقفي بين المصدر والفعل المضارع، كما هو الحال في اسم الفاعل، والمصدر وثيق الصلة بالدلالة على الاسمية أو الحدث، لذلك يؤكد به الفعل، في حين ضحفت دلالته على الزمن، أما ما يقوله النحاة في هذا المجال وبخاصة ارتباط المصدر بنظرية العامل، وما يبرهن عليها من افتراض تقدير الفعل وما، أو أن، فذلك شيء خارج عن طبيعة المدرس اللغوي، ولعل أمثلة النحاة التي صرحوا في هذا المقام خير شاهد على ذلك: عجبت من ضربك زيداً أمس، يعجبني ضربك زيداً غداً، يعجبني ضربك زيداً الآن.

(69) هود 46

(70) النشر ج2 ص 289، حجة القراءات ص 341

(71) السجدة 7

(72) النشر ج2 ص 347، حجة القراءات ص 367-368.

عما الذي يدعو النحاة إلى صنع هذه الأمثلة مع أن استعمال المصدر قد جاء في عدد وافر من آيات القرآن الكريم؟ إن نظرية العامل وارتباطها بالتقدير والتأويل هي التي دعت النحاة إلى صنع هذه الشواهد التي لا نجد لها مثيلاً في كلام العرب.

#### 1 — 4 — بين المصدر واسم الفاعل

ورد في القراءات القرآنية التبادل الموقفي بين هذين الباعين:

1 — قال تعالى ﴿ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾<sup>(73)</sup>.

2 — قال تعالى ﴿ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾<sup>(74)</sup>.

3 — قال تعالى ﴿ وَلَيْسَ قُلْتُمْ بِمُعْذِرُونَ مِنْ تَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾<sup>(75)</sup>.

4 — قال تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾<sup>(76)</sup>.

قرأ حمزة والكسائي وخلف « ساحر » بألف بعد السين وكسر الحاء في المواضع الأربعة ووافقهم ابن كثير وعاصم في قراءة الآية الثانية، قرأ بقية المشقة « سحر » بكسر السين وإسكان الحاء في المواضع الأربعة، وكذلك ابن كثير وعاصم في غير الآية الثانية<sup>(77)</sup>.

5 — قال تعالى ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سِحْرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ خَبِثٌ أُنْصِ ﴾<sup>(78)</sup>.

(73) المائدة 110.

(74) يونس 2.

(75) هود 7.

(76) الصف 6.

(77) النشر ج 2 ص 256، حجة القراءات ص 239-240، 327 707.

(78) طه 69.

قرأ حمزة والكسائي وخلف « كيد سحر » بكسر السين وإسكان الحاء، وقرأ بقية العشرة « ساحر » على وزن فاعل<sup>(79)</sup>.

6 - قال تعالى ﴿ قَالُوا مِحْرَانٍ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ ﴾<sup>(80)</sup>.

قرأ أهل الكوفة « سحران » بغير ألف، وقرأ بقية العشرة « ساحران » بألف بعد السين<sup>(81)</sup>.

7 - قال تعالى ﴿ قَالَ قُلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَنِ أَنْجِيهِ مِنْ قَبْلُ قَالَتْ خَيْرٌ حَفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾<sup>(82)</sup>.

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم « حافظاً » بألف بعد الحاء وكسر الفاء، وقرأ الباقر « حفظاً » بكسر الحاء، وإسكان الفاء من غير ألف<sup>(83)</sup>.

للمصدر واسم الفاعل يشتركان في الدلالة على الحدث ولا تفهم دلالتهما على زمن معين ومحدد إلا من خلال قرأتين السياق، وهي دلالة قد تتخلف من خلال التركيب، غير أن اسم الفاعل يدل على صاحب الحدث وموقعه، وهو ما لا يدل عليه المصدر، فهل ينشئ على ذلك اختلاف في معنى هذه الآيات التي قرئت بالمصدر مرة وباسم الفاعل مرة أخرى؟ أو أن المعنى واحد في هذه الآيات جميعاً على كلتا القراءتين، ولا يلحظ فيه أدنى تغيير مهما كان طفيفاً؟.

إن المؤلفين في الاحتجاج للقراءات برغم سعيهم إلى إيجاد فرق بين القراءتين، إلا أنهم ذكروا عبارة في غاية الأهمية وهي: إن السحر يدل على الساحر، لأن الفعل أي الحدث لا يكون إلا من فاعل، وهذه العبارة في غاية الأهمية لأنها تعني ببساطة أنه لا اختلاف بين القراءتين في معنى هذه الآيات، فالسحر والساحر يدلان على الحدث

(79) النشر ج2 ص 321، حجة القراءات ص 458.

(80) القصص 48.

(81) النشر ج2 ص 341-342، حجة القراءات 547.

(82) يوسف 64.

(83) النشر ج2 ص 295-296، حجة القراءات ص 362.

وصاحبه ، وهذا من التوسع الذي تمتاز به العربية متى ما وجدت القرينة ودل الدليل ، وأهل الكوفة كانوا على حق عندما قالوا : إن النعت بالمصدر في مثل قولنا : هذا رجل عدل ، مساو تماماً للنعت باسم الفاعل أي : عادل ، وإن كانوا قد قالوا ذلك بناءً على التأويل لأنه لا يصح عد النحاة جميعاً النعت بالمصدر لعدم دلالته على الذات أو صاحب الحدث ، إلا إذا فرغوا إلى تأويل الأساليب ، والنعت في العربية بالمصدر قد كثر في الاستخدام والاستعمال ، على ألسنة العرب ، حتى دعا ذلك ابن مالك إلى أن يقول في ألفيته :

وبعثوا بمصدر كثيراً      فالتزموا الأفراد والتذكيراً

ما يخرج به الباحث أن نظرية العامل التي اخترعها النحاة لتفسير ظهور الحركة الإعرابية على الأفعال والأسماء ، قد تحكمت تحكماً كلياً في تفكيرهم حتى أصبحوا أسرى لها ، وتناسوا أن اللغة لا تخضع أبداً لمنطق العقل المجرد ، ونحو دليل وشاهد على ذلك ما سبقناه في هذا المقام من شواهد حية لا يمكن أن تجري على سنن نظرية العامل إلا بالقسر والإكراه والتأويل السقيم .

ونحن نكتفي بهذه الأمثلة الدالة على وقوع التبادل الموقفي بين المشتقات ، وإلى حلول بعضها محل بعض ، ونشير إلى أن هذا التبادل الموقفي قد حدث بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة «فعال»<sup>(84)</sup> ، وبين اسم الفاعل واسم المفعول<sup>(85)</sup> وبين الأفعال وبخاصة بين الماضي والمضارع وبين الماضي والأمر<sup>(86)</sup> .

#### 1 — 5 — التبادل الموقفي بين المفرد والجمع

هناك ألفاظ عديدة وردت مفردة ، ومجموعة في قراءات القرآن الكريم المتواترة ، وذلك في الآية الواحدة ، وقد بلغ مجموع هذه الألفاظ في قراءات القراء العشرة سبعة

(84) النشر ج 2 ص 270 ، 271 .

(85) حجة القراءات ص 173 ، 394 ، 397 ونحوها .

(86) حجة القراءات ص 118 ، 471 ، 493 .



وثلاثين لفظاً من خلال الإحصاء السريع، وقد جاءت هذه الألفاظ حال جمعها في القراءة مجموعة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم<sup>(87)</sup>.

الألفاظ التي جاءت مجموعة جمع تكسير والأوران التي جاءت عليها:

- 1 - فُعِلَ: مَرَجَ: مَرُوجٌ، مَقَفَ: مَقْفٌ، جَدَلَ: جُدْرٌ، كَتَبَ: كُتِبَ، نَصَبَ: نُصِبَ.
- 2 - فَعَالَ: رَجَعَ: رَجَحٌ، عَظَمَ: عِظَامٌ، عَبَدَ: عِبَادٌ.
- 3 - مَعَاعَلٌ: مَسَجَدٌ، مَسَاجِدٌ، مَجَلَسٌ، مَجَالِسٌ، مَوْقَعٌ، مَوَاقِعٌ، مَسْكَنٌ، مَسَاكِنٌ.
- 4 - أَعْمَالٌ: إِصْرٌ، آصَارٌ، أَثَرٌ، آثَارٌ.
- 5 - فَعَّلَ: طَافَرَ: طَافِرٌ.
- 6 - فُعْمَالٌ: كَافَرَ: كَافِرٌ.
- 7 - فُعْلَاءٌ: شَرَكَ: شُرَكَاءٌ.
- 8 - مَعَلٌ: نَعِمَ: نِعْمَةٌ.
- 9 - مَعَائِلٌ: كَبَّرَ: كِبَائِرٌ.
- 10 - مَفَاعِيلٌ: مَسَكَنٌ، مَسَاكِينٌ.

وجاءت بقية الألفاظ مجموعة جمع مؤنث سالم؛ أي بالالف والناء، وهي ست عشرة لفظاً هي:

صلاة صلوات، آية آيات، ذرية ذريات، عشيرة عشيرات، غرفة غرفات، بية بيات، مكانة مكانات، معازة معازات، كلمة كلمات، ثمرة ثمرات، شهادة شهادات، أمانة أمانات، خطيئة خطيئات، عيادة عيادات، رسالة رسائل، سادة سادات.

(87) مثلاً: حجة التمرات ص 118، 348، 316، 272، 152، 102، 164، 268، 304، 484، 512، 515، 585، 590، 552، 561، 537، 649، 651، 704، 705، وغيرها.

وقد جاءت هذه الألفاظ مفردة ومجموعة في القراءات المتواترة في حوالي خمس  
ومئتين آية من آيات الذكر الحكيم .

والقراءة بالإنفراد أو الجمع في هذه الآيات لا تؤثر في المعنى ولا تغير من دلالة ،  
لأن هذه الألفاظ في أغلبها إما أسماء دالة على الجنس مثل : ريح وطائر وكتاب وثمر  
وعظم وسعة وغيرها ، وإما دالة على المصدر مثل : مقارة وأمانة ومكانة ، وإما على اسم  
المكان مثل : مسجد ومسكن ، وأسماء الجنس والمصادر ، وأسماء المكان يجزئ واحدتها  
أو مفردتها عن الجمع ، وهي تصلح للقليل والكثير وتدل على العموم ، حكى الكسائي  
أن العرب تقول : جاءت الريح من كل مكان ، والمصدر لا ينسب ولا يجمع عندما يقع  
وصفاً أو نعتاً تقول : قوم عدل ، ونساء عدل ورجلان عدل ...

ومصاحب ( حجة القراءات ) عالياً ما يعقب على هذه القراءات التي جاءت  
بالإنفراد والجمع في هذه الألفاظ بمثل هذه التباير : هو واحد والمعنى جمع ، أو لأن  
التوحيد يؤدي عن معنى الجمع ، أو بلفظ الواحد والمعنى جماعة ، أو المصادر تفرد في  
موضع الجمع ، لأنه يراد به الكثير كما يراد في سائر أسماء الأجاس ، وغيرها من  
التباير .

وهذا التبادل الموقفي بين المفرد والجمع ، أو استعمال أحدهما في موضع الآخر  
برغم وفرة الشواهد الدالة على صحته ، يراه سيبويه والمبرد نوعاً من الاستعمال الخائز في  
ضرورة الشعر وحدها .

قال سيبويه « وليس بمستكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً ، والمعنى جمع  
حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام »<sup>(88)</sup> .

وقال المبرد « وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة ، إذا كان في الكلام  
دليل على الجمع »<sup>(89)</sup> .

(88) الكتاب ج 1 ص 209 .

(89) المقتضب ج 2 ص 171-172 .

وهذه القراءات المتواترة تمثل خير رد لما رآه سيويه والمبرد ضرورة شعرية، هي قراءات متواترة موثقة متصلة السند ما في ذلك شك.

وهي قراءات واهرة العدد متضافرة تجري على سبيل العرب في كلامها.

## 2 — إهمال النحاة لبعض الصيغ الصرفية

من المؤلف أن نجد في نحونا العربي أن النحاة قد حكموا على صيغ صرفية عديدة بأنها من السماع الذي يحفظ ويؤدي كما جاء عن العرب ولا يقاس عليه، مع أن هذه الصيغ أو بعضها على الأقل قد توفر لها السماع الكثير مثلاً صيغة «فَعَال» الدالة على النسب أو على صاحب الخرفة مثل عجار وطباح وحياط وثمار، وغيرها، قد توفر لها السماع الكثير في الدلالة على النسب مما يؤهلها لأن تكون صيغة صرفية قياسية، ولكن النحاة يقصرونها على المسموع عن العرب الذي لا يتجاوز وغيرها من الصيغ، وما يهملنا التأكيد عليه هنا هو إهمال النحاة الذي لا نجد له تسويفاً أو عذراً لبعض الصيغ الصرفية القياسية وعدم ذكرها في مصنفاتهم، وغير مثال على ذلك أمثلة المبالغة التي أهمل النحاة ذكر بعض صيغها وأبنتها، وللحقيقة فإن اللغويين قد تحدثوا عنها وذكروها في مصنفاتهم:

### 2 — 1 — صيغة فَعَال بضم الفاء وتشديد العين

جاءت هذه الصيغة دالة على المبالغة في القرآن الكريم، وفي قراءاته المتواترة وفي كلام العرب:

- 1 — قال تعالى ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾<sup>(90)</sup> بضم الكاف وتشديد الباء.
- 2 — قال تعالى ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾<sup>(91)</sup> قرأ أبو عبد الرحمن السلمي التابعي الخليل الذي أخذ قراءته عن عدد واهر من الصحابة الكرام، وهو

(90) موح 22

(91) ص 5

من أساتذة المدرسة الكوفية المشهورين في القراءة، قرأ: «عُجَاب» بضم العين وتشديد الجيم<sup>(92)</sup>.

قال الشماخ:

دار العناية التي كنا نقول لها ياظية عطلا حُسانة الجيد  
والعرب تقول عن المقرط في الطول: طَوَّال، وكذلك المقرط في الكرم: كُرَّام،  
وقالوا: مُلَّاح وُحْشَان وُجْشَال<sup>(93)</sup>.

## 2 — 2 — صيغة فيضيل، بكسر الفاء والهمين المشددة

في تاريخنا ألقاب عديدة جاءت على هذا الوزن، ولقب بها رجال نابيون مثلاً  
امرئ القيس الشاعر الجاهلي المشهور كان يلقب بالملك الضِّلِيل، وصاحب رسول  
الدهوليقه الأول أبو بكر كان يلقب بالصدِّيق، ويقال عن عائشة ابنته و زوج  
الرسول ﷺ: الصَّدِّيقة بنت الصَّدِّيق، والعالم اللغوي الكوفي إسحاق قد لقب  
بالسُّكَّيت لطول سكونه وصمته.

وفي القرآن الكريم وقراءاته جاء هذا البناء دالاً على المبالغة:

1 — قال تعالى ﴿وَأَنْظَرْنَا عَنْهَا جَحَاوَةً مِنْ مِجْمَلٍ  
نَنْصُرُوهُ﴾<sup>(94)</sup> وقد وردت هذه اللفظة «سجبل» في آيتين أخريين من  
القرآن الكريم.

2 — قال تعالى ﴿كَذَلَا إِنَّ كِتَابَ الْأَمْرِ لَفِي سِجِّينٍ، وَمَا أَفْوَكَ مَا  
سِجِّينٍ﴾<sup>(95)</sup>.

(92) معاني القرآن ج2 ص 398، ج3 ص 189.

(93) تهذيب إصلاح المنطق ص 279-282، يحيى بن علي النحوي تحقيق: د. فخر الدين قلوة، دار الآفاق  
الجنينة بيروت ط1، 1983، أدب الكاتب ص 441.

(94) هود 82، الحجر 74، قيل 4.

(95) الطغوى 7-8.

3 — قرأ زيد بن علي قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ مَكِينَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(96)</sup> : «مَكِينَتُهُ» بكسر السين وتشديد الكاف المكسورة مبالغة في السكينة<sup>(97)</sup>.

قال ابن قتيبة «وكذلك ما كان على «فَعِيل» فهو مكسور الأول لا يفتح منه شيء، وهو لمن دام منه الفعل نحو: رجل مَكِير كثير السكر، ورجمير كثير الشرب للحمير، وفحمير كثير الفخر، وعشيق كثير العشق... ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة»<sup>(98)</sup>.  
وذكر الخطيب التبريزي أمثلة عدة لهذه الصيغة الدالة على المبالغة<sup>(99)</sup>.

## 2 — 3 — صيغة فَعَلَة بضم الفاء وفتح العين

قال ابن قتيبة «قالوا: وكل حرف على «فَعَلَة» وهو وصف فهو لفاعل نحو: هَذَرَة ولُكْحَة وطُلُقَة وسُخْرَة، إذا كان مهذاراً مكاحاً مطلقاً ساحراً من الناس، وكذلك: رجل لُغْنَة وسُبَّة وهَزَاة وصُحْكَة وخُدعة»<sup>(100)</sup>.

وقد جاءت هذه الصيغة دالة على المبالغة في القرآن الكريم:

قال تعالى ﴿وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُحْمَةٌ﴾<sup>(101)</sup>، أي من يكثر اغتياب الناس وتعداد معاصيهم.

إن هذه الصيغ الثلاثة تدل على المبالغة، ولا نجد لها ذكراً في مؤلفات النحاة عند حديثهم عن أمثلة المبالغة التي حصروها في هذه الصيغ: فَعَال، مَفْعَال، مَعُول، مَعْمِيل، فَعِيل، فَعَل، مع أن هذه الصيغ الثلاثة لا تختلف عنها في الدلالة على المبالغة.

(96) التوبة 26

(97) البحر المحيط ج 5 ص 25

(98) أدب الكاتب ص 255.

(99) تهذيب إصلاح النطق ص 509.

(100) أدب الكاتب ص 256

(101) الهزرة 1

### 3 - الاختزال في الصيغ

يُجد هذا الاختزال واضحاً في صيغة «فَعُول» حيث تختزل إلى «فَعُل» وقد جاءت القراءات القرآنية وكلام العرب مؤيدة لصحة هذا الاختزال:

قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾<sup>(102)</sup> وردت لعظة «رؤوف» إحدى عشرة مرة في القرآن الكريم، وقد قرأها أهل الكوفة عاصم وحمزة والكسائي وحذف وأهل البصرة أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي، حيث وقعت في القرآن بالاختزال وذلك بعدم إشباع حركة الهمة حتى تصبح ولواً «رؤف» على وزن فَعُل.

وقرأها ابن كثير وبلغ وأبو جعفر وابن عامر حيث وقعت «لرؤوف» على وزن فَعُول، وذلك بمد وإشباع حركة أو صمة الهمة حتى تصبح ولواً<sup>(103)</sup>.

وقد أشار سيبويه إشارة عابرة إلى استخدام العرب لكلتا الصيغتين، قال «وقالوا: رَؤف ورؤوف»<sup>(104)</sup>.

ونسب أبو علي العارسي الصيغة المختزلة إلى أهل الحجاز، كما نقل عنه الدكتور عبده الراجحي في كتابه (اللهجات العربية في القراءات القرآنية)<sup>(105)</sup>.

وصيغة «فَعُل» كما يشير أهل اللغة تستخدم أيضاً للدلالة على المبالغة في الحدث مثل: تَحَدَّرَ نَقْطٌ، حَدَّثَ، إِذَا كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ حَسَنَ السِّيَاقِ لَهُ، وَلَيْدَسَ إِذَا كَانَ عَالِماً بِالْأَنْبَاءِ وَكَذَلِكَ: خَبَّرَ وَفَرَّحَ وَأَشْرَ، غير أن هذه الصيغ محولة عن صيغة «فَعِل» المكسورة العين، والتي تفيد المبالغة<sup>(106)</sup>، وهذا خلاف لماجي راجع إلى اختلاف اللهجات العربية في المطلق بهذه الصيغة فبعضهم نطقها بصم العين، وبعضهم نطقها بكسر العين.

(102) البقرة 143

(103) الشعر ج 2 ص 223، حجة القراءات ص 116

(104) الكتاب ج 4 ص 108.

(105) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص 171-172 د عبده الراجحي، دار المعارف بمصر 1968م

(106) تهذيب إصلاح النطق ص 255.

إن صيغة «فَعُلَ» مختزلة من صيغة «فَعُول» إذ حذفت الواو، وبقيت الصيغة دالة على هذا الحذف، والاختزال أو الاقتصاد في المجهود العضلي ظاهرة لغوية تمتاز بها اللغة العربية كميرها من اللغات الحية، وإن كان التحاق لم يقطبوا إلى هذه الظاهرة، وإن قطعوا إليها عدوا ما جاء على منوالها من قبيل الاستخدام الشاذ أو السادر، وربما تحاوروا الحد فوصموا الاختزال في الألفاظ والتراكيب اللغوية باللحن والخطأ.

إن الدرس اللغوي التاريخي قد يطلعنا على أن صيغة فَعِل بكسر العين مختزلة من صيغة «فَعِيل» إذ حذفت الياء وبقيت الكسرة دالة على حذفها، وأن هذه الصيغة «فَعِل» قد عدل بها بعض العرب من كسر عينا إلى ضمها، ويبدو أن الصيغة الأولى التي جاءت بكسر عين «فَعِل» هي التي كتب لها الانتشار والذيع فسجنتها السحابة في مصنفاتهم، بينما بقيت الصيغة الثانية حبيسة المؤلفات اللغوية، كأختها «فَعُل» المختزلة عن «فَعُول» والتي لا يرى استخدامها إلا في القراءات المأثورة والمتواترة.

ويمكن أن تكون صيغة فَعِل الدالة على اسم الماعل مختزلة من صيغة «فاعِل» بحذف الألف: فأكبه - فأكبه، وبخاصة أن فاعل وفعل في هذا المقام متحذان في الدلالة والمعنى.

إن الاختزال في الصيغ ظاهرة تمتاز بها العربية كما امتازت بها في تراكيبها، انظر مثلاً إلى هذه القراءة المروية عن نافع وأبي عمرو لتري ما حدث عينا من الاختزال والحذف «عادُلُول»<sup>(107)</sup> أصل التركيب: «عاداً الأولى» حذفت الهمزتان همزة الوصل أو همزة «ال» والهمزة الأصلية التي هي جزء من لفظة «أول» ونقلت حركة هذه الهمزة وهي الضم إلى اللام قبلها، ثم قلبت نون التنوين في لفظة «عاداً» إلى اللام وأدغمت في اللام بعدها فأصبحت «عادُلُول»<sup>(108)</sup>.

(107) النجم 50.

(108) الروابي ص 107.

وقد نص أبو زرعة على أن هذه الآية في قراءة نافع وأبي عمرو قد قرئت موصولة مدعمة ؛ أي أن اللفظين قد أصبحا لفظاً واحداً في النطق<sup>(109)</sup> .

وما الإدغام في حقيقته إلا اختزال في اللفظ .

إن هذا النوع من الاختزال لم يرض عنه النحاة ، فوصف للمبد قراءة أبي عمرو ونافع باللمح<sup>(110)</sup> ، وقال سيويه « ومن الشاذ قولهم في : بني العبر وبني الحارث : بلعبر وبلحارث بحذف النون ... ومثل هذا قول بعضهم : عُلَمَاءُ بنو فلان ، فحذف اللام ، يريد على الماء هو فلان ، وهي عربية »<sup>(111)</sup> .

والمحذوف في هذه التراكيب أكثر مما ذكره سيويه وأثبتته في نصه هذا ، فاحذف في العبارة الأخيرة مثلاً هو الألف المقصورة من « على » وهمزة الوصل من لفظة « الماء » المعرفة ، ثم حذفت إحدى اللامين ، وسكون اللام يرجع أن اللام المحذوفة هي الأولى : غ لَمَاءِ ، ويؤكد حذف النون في العبارتين الأولى .

إن الاختزال في الصيغ والتراكيب قانون عام تخضع له اللغات كلها ، وقد تمثلته العربية تمثلاً صادقاً لو لم يقف النحاة في وجه طرفها بقوانينهم الصارمة التي لا تمثل الواقع اللغوي ، ولكن هذه الظاهرة عاشت برغم أنوف النحاة في اللهجات المنبثقة عن هذه اللغة .

#### 4 - اختلاف صيغة الفعل واتحاد معناه

في اللغة العربية نجد أفعالاً عديدة قد صيغت على أكثر من وزن ، ولم يختلف معناها تبعاً لاختلاف بيتها الاشتقاقية ، وهذا الخلاف في الصيغة والاتفاق في المعنى يرجع إلى خلاف لهجي حدث بين لهجات العربية في مستواها الصرفي ، وفي إحصاء سريع لهذه الظاهرة ، من خلال القراءات القرآنية المستندة إلى القراء العشرة ، وجدت أن

(109) حجة القراءات ص 687 .

(110) نزعة الألباء في طبعات الأدياء ص 292 ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأبلوي ، تحقيق - محمد أبو الفصل إبراهيم ، دار هيئة مصر .

(111) الكتاب ج 4 ص 483-484 .



الفعل قد تعدد مبناه الاشتقاقى واتحدت دلالاته على ستة أشكال أو صور، ونحن نعرضها هنا بإيجاز :

#### 4 - 1 - فَعَلَ وأَفْعَلَ

وقد جاء اشتقاق الفعل على وزن فَعَلَ المضعف العين، وعلى وزن أَفْعَلَ المزيد بالهمزة في عدة أمثلة مروية ومجموعة عن العرب أبدت صحتها وثبوتها في الاستعمال القراءات القرآنية.

وقد اعترف النحاة واللغويون بتعدد مبنى الفعل واتحاد دلالاته عندما يجيء على هذين الوزنين فقالوا: إن فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ قد يصاغ عليهما الفعل ومعناه واحد لا يتغير، ومثلوا لذلك بعدة أمثلة منها: عَجَبْتُ وأَعَجَبْتُ، وَسَنَيْتُ وَأَسَنَيْتُ، وَبَكَّرْتُ وَأَبَكَّرْتُ، وَكَذَّبْتُ وَأَكْذَبْتُ، وَقَلَلْتُ وَأَقَلَلْتُ، وَكَثَّرْتُ وَأَكْثَرْتُ، وَوَعَزَّزْتُ وَأَوَعَزَّزْتُ، وَغَلَقْتُ الْأَبْوَابَ وَأَغْلَقْتُ الْأَبْوَابَ، وَجَوَّدْتُ وَأَجَدْتُ، وَأَذْنَتُ وَأَذَنْتُ، وَوَفَّقْتُهُ حَقَّهُ وَأَوْفَيْتُ، وَصَيَّ وَأَوْصَى، مَسَكَ وَأَمْسَكَ وغيرها من الأفعال المتعددة المبني والمتفقة المعنى<sup>(112)</sup>.

وقد أبدت القراءات القرآنية هذا الاستعمال ويكتفى هنا بإيراد مجرد نماذج قليلة منها :

1 - قال تعالى ﴿بِفَسْخَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ نَحْبًا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾<sup>(113)</sup>.

في هذه الآية نجد أن الحق سبحانه قد استخدم الفعل «أنزل» على صورتين أو بعبارة أخرى، على صورة أفعل المزيد بالهمزة وعلى صورة فعل المضعف العين.

وقال ابن الجرري «واختلفوا - أي القراء العشرة - في «ينزل» وبابه إذا كان فعلاً مصارعاً أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة، فقرأه ابن كثير والبصريان - أبو عمرو

(112) الكتاب ج 4 ص 62-63، أدب الكاتب ص 354، ديوان الأدب ج 3 ص 271-277، ج 2 ص 321

(113) البقرة 90.

ويعقوب — بالتخفيف حيث وقع، إلا قوله في الحجر «وما ننزله إلا بقدر معلوم» فلا خلاف في تشديده... واتفقهم حمزة والكسائي وخلف على «ينزل الغيث» في لقمان والشورى، وخالف البصريان أصلهما في الأنعام في قوله «أن ينزل آية» فشدداه ولم يخففه سوى ابن كثير، وخالف ابن كثير أصله في موضعي الإسراء وهما «وسرل من القرآن» و «حتى نزل علينا كتاباً نقرؤه» فشدداهما، ولم يخفف الزاي سوى البصريين، وخالف يعقوب أصله في الموضع الأخير من النحل وهو قوله «والله أعلم بما ينزل» فشدداه، ولم يخففه سوى ابن كثير وأبي عمرو<sup>(114)</sup>.

كما جاء اسم المفعول من هذا الفعل بالوجهين في قراءة القراء العشرة:

قال تعالى ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾<sup>(115)</sup>. قرأ ابن عامر وحفص «سرل» بتشديد الزاي، وقرأ بقية العشرة «مُزَل» بالتخفيف، مع ضم الميم وفتح الزاي في كلتا القراءتين<sup>(116)</sup>.

2 — قال تعالى ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾<sup>(117)</sup>. قرأ المدنيان — أبو جعفر ونافع — وابن عامر «وأوصى» بهزة مفتوحة بين الواوين مع تخفيف الصاد، وكذلك هو في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ بقية العشرة من غير همز بين الواوين وتضعيف الصاد وكذلك هو في مصاحفهم<sup>(118)</sup>.

3 — قال تعالى ﴿يَسْخَرُوا لِلَّهِ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَيَعِزُّهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾<sup>(119)</sup>.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب و عاصم «يُثَبِّت» بتخفيف الباء وضم الواو

(114) النشر ج2 ص 218-219، حجة القراءات ص: 106، 216، 268، 385، 567، 641، 700.

(115) الأنعام 114.

(116) النشر ج2 ص 262، حجة القراءات ص 268.

(117) البقرة 132.

(118) النشر ج2 ص 222-223، حجة القراءات ص 115.

(119) الرعد 39.

من : أثبت بثبت إثباتاً فهو مُثَبَّت ، وقرأ تافع وأبو جعفر وحمة والكسائي وخلف وابن عامر « يُثَبَّت » بتشديد الباء وضم الياء من : ثبت بثبت تثبتاً فهو مُثَبَّت<sup>(120)</sup>

وغيرها من القراءات الثابتة التي جاءت بصياغة الفعل على وري مقل المضعف العين ، وأفضل للزيد بالهمزة مع اتحاد دلالته واتفاق معناه<sup>(121)</sup> .

هذا ولم يكن النحاة وأهل اللغة حريصين على إسماع كل صيغة إلى البيئة المعينة التي استخدمتها في كلامها ، وإنما اكتفوا في الغالب بالتعقيب على الصيغتين : إسماع بمعنى واحد ، أو هما لغتان ، كما هو غالب تعبير أبي زرعة صاحب ( حجة القراءات ) .

#### 4 - 2 - فَعَلَ وَأَفْعَلَ

إن الأفعال الآتية أو المصاعاة على هذين الباعين : فعل بتخفيف العين ، وأَفْعَلَ بزيادة الهمزة ، أفعال كثيرة في اللغة العربية مع اتحادها في المعنى واتفاقها في الدلالة ، وقد عقد ابن كتيبة في كتابه ( أدب الكاتب ) فصلاً طويلاً أورد فيه أمثلة وشواهد عديدة لهذه الأفعال المختلفة الباء والمتحدة المعنى<sup>(122)</sup> وكذلك في كتاب ( الأفعال ) لابن القوطية الذي عادة ما يفتح الباب الذي يتحدث عنه بالحديث على « فعل وأفعل بمعنى واحد »<sup>(123)</sup> .

وقد اهتم أهل اللغة والنحاة لانتشار وكثرة استخدام الفعل على هذين الباعين مع اتحاد معناه بنسبة كل صيغة إلى بيئة المعنى والمحددة ، وغالباً ما تنسب صيغة أفعل إلى بني نعيم وإلى بعض أهل نجد ، وتنسب صيغة فعل إلى أهل الحجاز مثلاً :

1 - نعيم وريعة وأهل نجد كلهم يقولون : أخن وأهل الحجاز : فتن<sup>(124)</sup> .

(120) النشر ج 2 ص 298 ، حجة القراءات ص 374 .

(121) حجة القراءات ص : 475 ، 124 ، 114 ، 126 ، 295 ، 384 ، 446 ، 551 ، 284 ، 308 ، 368 .

(122) أدب الكاتب ص 333-341 .

(123) كتاب الأفعال لابن القوطية تحقيق علي غودة ، المطبعة الأولى ، مطبعة مصر ، انظر مثلاً ص 9 ، 12 ، 15 ، 25 ، 30 ، 37 ، 46 ، 53 ، 64 ، 68 ، وغيرها .

(124) البحر المحيط ج 5 ص 51 .

2 — سحت يسحت سحاً لغة أهل الحجاز ، ولغة تميم ونجد : أسحت  
يسحت اسحاتاً<sup>(125)</sup> .

3 — لغة أهل الحجاز : لاته يلاته ليتاً ، وقيم تقول : ألته يلاته<sup>(126)</sup> .

وغيرها من الصيغ الكثيرة المنسوبة إلى يبعاتها المعينة .

واشتقاق هذه الأفعال وغيرها على هذين الوزنين ينتج عنه تعدد في اشتقاق  
المصدر واسم الفاعل واسم المفعول .

مثلاً الفعل : سحت ، أسحت .

الفعل الأول المصدر منه : سحاً ، والثاني : إسحاتاً .

واسم الفاعل من الأول : ساحت ، والثاني : مسحت ، بكسر الحاء .

واسم المفعول من الأول : مسحوت ، والثاني : مسحت بفتح الحاء .

والملاحظ من خلال ما نقله أهل اللغة والنحاة أن بعض أهل نجد قد يستعملون  
صيغة فَعَلَ بدل أفعل ومنهم قبيلة تميم ، وأن أهل الحجاز قد يستعملون صيغة أفعل  
بدل فَعَلَ<sup>(127)</sup> ولكن الغالب هو التزام أهل نجد بصيغة أفعل ، وأهل الحجاز بصيغة  
فعل ، والمقارنة النحوية تؤكد نسبة صيغة أفعل إلى بني تميم بخاصة وأهل نجد عموماً ، فتتميم  
كما نعلم تؤثر التخفيف ، ولذلك مالت إلى الإسكان في بنية الكلمة ، وفي حرف  
الإعراب ، وصيغة فعل متوالية الحركات ، أما أفعل فإنه لا توالي في الحركات فيها يسكون  
الحاء .

ومع أن الفعل متحد المعنى والدلالة برغم اختلاف بنائه التصريفية ، كما قال  
أهل اللغة والنحاة الأوائل ، وكما هو ثابت بالقراءات القرآنية إلا أن لعلم الدين الحندي  
وجهة نظر أخرى مؤداها : إن الاختلاف في الصيغة يؤدي إلى اختلاف المعنى ، وزيادة

(125) المرجع السابق ج 6 ص 244

(126) الزهر ج 2 ص 276

(127) البحر المحيط ج 1 ص 172 ، اللسان ج 19 ص 103 .

المبنى تدل على زيادة المعنى<sup>(128)</sup> وهذا قول مختلف ومبنى على غير أساس، وهو قد ناقص نفسه عندما فسّر اختلاف الصيغة واتحاد المعنى، بأن كل صيغة تعيش في بيئة خاصة معينة، وهذا عين ما قاله القدماء، أما أن المعنى يختلف فلا دليل عليه.

وقد جاءت القراءات القرآنية دالة على هذا الخلاف اللهجي وموثقة له في الاستعمال، قال ابن الجري «واختلفوا — أي القراء العشرة — في «يحرنك 176/2 و «يحرنهم 103/21 و «يحرن الدين 10/58 و «يحرني 13/12 حيث وقع، فقرأ بفتح بصم الياء وكسر الزاي من ذلك كله إلا حرف الأنبياء «لا يحرنهم المزع 103، فقرأ أبو جعفر فيه وحده بصم الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقر بفتح الياء وصم الزاي في الجميع، وكذلك أبو جعفر في غير الأنبياء ونافع في الأنبياء»<sup>(129)</sup>.

والفعل «يحرنك» قد تكرر ست مرات في آيات القرآن الكريم، كان في معظمها مسبوقاً بلا النافية، وفي آية واحدة دخلت عليه اللام<sup>(130)</sup>.

وقال ابن الجري أيضاً «واختلفوا في «يلحدون» هـا — الأعراف 180 — والنحل 103 وحس السجدة 40، فقرأ حمزة بفتح الياء والحاء في الثلاثة، وافقه الكسائي وخلف في النحل، وقرأ الباقر بصم الياء وكسر الحاء في ثلاثهم»<sup>(131)</sup>.

إن هذه القراءات المتواترة وغيرها تدل على أن الفعل قد يصاغ على بناءين ولا يختلف معناه أو تتغير دلالته.

#### 4 — 3 — فعل وفعل

نص سيبويه على أن التخفيف في الأفعال المضعفة العين عربي جائز إذا كانت هذه الأفعال دالة على القليل والكثير<sup>(132)</sup>.

(128) اللهجات العربية في التراث ج2 ص 621.

(129) النشر ج2 ص 244 حجة القراءات ص 246, 181.

(130) المعجم المقهرس لأقوال القرآن الكريم ص 199.

(131) النشر ج2 ص 273، حجة القراءات ص 303, 394, 636-637.

(132) الكتاب ج4 ص 64.

وقد جاءت القراءات القرآنية المتواترة والمتضاربة مؤيدة لذلك، وموثقة له في الاستعمال:

1 — قال تعالى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾<sup>(133)</sup> قرأ أهل الكوفة «يكذبون» بفتح الياء وتخفيف الذال، وقرأ الباقون بضم الياء وتشديد الذال<sup>(134)</sup>

وقد جاء هذا الفعل محضاً ومشدداً في عدد وافر من القراءات القرآنية<sup>(135)</sup>.

2 — جاء الفعل «فتح» في القرآن الكريم مبنياً للماضي والمضارع ومسداً إلى عدة ضمائر مختلفة، وقد قرئ في قراءات القراء العشرة بالتخفيف والتشديد:

أ — جاء هذا الفعل دالاً على الزمن الماضي ومسداً إلى ضمير جماعة المتكلمين «فَتَحْنَا» وذلك في الأنعام 44 والأعراف 96 والقمر 11، وقد قرأه ابن عامر وحده بالتشديد في هذه المواضع الثلاثة وبقية العشرة بالتخفيف.

ب — جاء هذا الفعل ماضياً مسداً إلى تاء التأنيث ومبنياً لما لم يُسم فاعله «فُتِحَتْ» وذلك في الأنبياء 96 وفي الزمر 71-73 وفي البأ 19.

في موضع الأنبياء قرأه ابن عامر وحده بالتشديد وبقية القراء بالتخفيف، وقرأه في موضعي الزمر وفي البأ ابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو بالتشديد، وأهل الكوفة بالتخفيف.

ج — جاء هذا الفعل مضارعاً مبنياً لما لم يُسم فاعله في الأعراف «لَا تُفْتَحْ لَهُمُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ 40» فقرأه أبو عمرو بالتأنيث والتخفيف، وقرأه حمزة والكسائي وخلف بالتذكير والتخفيف، وقرأه بقية العشرة بالتأنيث والتشديد<sup>(136)</sup>.

(133) البقرة 10.

(134) النشر ج 2 ص 206-207.

(135) حجة القراءات ص 247-249، 366-367، 683، 746-747.

(136) حجة القراءات ص: 230، 282، 283، 489، 745، 282، النشر ج 2 ص 258، 269، 364، 368.

كما جاءت القراءات القرآنية بالتخفيف والتشديد في هذه الأفعال: كمل،  
قذر، ذكر، صدق، عزز، بشر<sup>(137)</sup>.

وقد نسب التضعيف في الفعل «بشر» إلى بني تميم والتخفيف إلى كنانة<sup>(138)</sup>

#### ٤ - ٤ - فَعَلَ وفَاعَلَ

نسبت صيغة فعل بتضعيف العين إلى بني تميم، ونسبت صيغة فاعل بالالف بعد  
الماء إلى أهل الحجاز<sup>(139)</sup>.

وقد جاءت القراءات القرآنية المروية عن القراء العشرة بالناءين في هذه الأفعال:  
ضعف ضاعف، صعر صاعر، ظهر ظاهر، عقب عاقب، بعد باعد، فرق فارق:

١ - قال تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا  
فِيُضَاعِفَهُ﴾<sup>(140)</sup>.

وقد اختلف القراء في تشديد الميم وفي إثبات الألف من «يضاعف» مجزومة  
ومرفوعة، وهي قد وردت تسع مرات في القرآن الكريم، وكذلك «مضعفة آل عمران  
30»، فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بتشديد الميم مع حذف الألف في  
جميع القرآن وقرأ أبو عمرو بالتشديد في آية الأحزاب 30 فقط، وقرأ بقية العشرة  
بالتخفيف وإثبات الألف في جميع القرآن، وكذلك أبو عمرو بن العلاء في غير آية  
الأحزاب<sup>(141)</sup>.

2 - قال تعالى ﴿وَلَا تُصَلِّمْ نَفْسَكَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(142)</sup>.

(137) حجة التراجعات من: 483، 445، 510، 513، 161، 163، 640، 384، 532، 743، 597.

(138) النعمان في القرآن من 27 رواية ليس محتون للقرآن بإسناده إلى أبي عباس، تحقيق: صلاح الدين المنجد  
ط 2 1972م، دار الكتاب الجديد - بيروت لبنان.

(139) البحر المحيط ج 7 من 182.

(140) البقرة 245.

(141) النشر ج 2 من 348، 228، حجة القراءات من - 138-139، 514، 575، 699، 712.

(142) لقمان 18.

قرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وعاصم ويعقوب « تصعر » بتشديد العين من غير ألف ، وقرأها الباقون « تصاعر » بتخفيف العين وألف قبلها <sup>(143)</sup> .

وعبرها من القراءات الموثقة التي جاءت بالبتاعين في الأفعال مع اتحادها في المعنى والدلالة .

وقد نص سيويه وابن قتيبة وغيرهما على أن فاعلت وفعلت قد يأتيان بمعنى واحد مثل : صمعت وضاعفت وهدت واعدت ونعمت وناعمت ، وامرأة معمة وماعمة <sup>(144)</sup> .

#### 4 - 5 - فعل وفاعل

بتخفيف عين فعل ويجيء ألف قبلها مثل : تدع وحادع ، وعد واعد ، لمس لاس ، فدى فادى ، قتل قاتل ، وكلها أفعال قد جاءت على هذين البتاعين في القراءات القرآنية :

1 - قال تعالى ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ حَتَّى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ <sup>(145)</sup> .

قرأ حمزة والكسائي وخلف « تقتلوهم ، يقتلوكم ، قتلوكم » بحذف الألف منهن وتخفيف العين ، وقرأ الباقون هذه الألفاظ الثلاثة بإثبات الألف بعد القاف <sup>(146)</sup> .

2 - قال تعالى ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ <sup>(147)</sup> . قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو « يُخادعون » بضم الراء وألف بعد الخاء وكسر

(143) النشر ج 1 من 346 ، حجة القراءات من 565 .

(144) الكتاب ج 4 من 68 ، أدب الكاتب من 338 .

(145) البقرة 191

(146) النشر ج 2 من 227 ، حجة القراءات من 127-128 .

(147) البقرة 9



الدال ، وقرأ بقية العشرة « يَحْدَعُونَ » بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف بعد الخاء<sup>(148)</sup> .

3 — قال تعالى ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(149)</sup> ، وقد ورد هذا الفعل في سورة المائدة آية 6 ، قرأ حمزة والكسائي وخلف « لمستم » بغير ألف في الموضعين ، وقرأ بقية العشرة « لامستم » بألف بعد اللام فيهما<sup>(150)</sup> وكذلك بقية الأصناف فقد قرئت بالهنايين في القراءات المتواترة<sup>(151)</sup> .

#### 4 — 6 — فعل ، فَعَل ، فاعل

بتخفيف العين وتشديد هاء وبألف قبلها مثل : صعد صَعَد ، صاعد — عَقَد ، عَقَد ، عاقِد .

روى ابن الجزري أن الممثل « عاقِدم » في سورة المائدة آية 89 قد قرئ بالأوجه الثلاثة :

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر عن عاصم « عَقَدتم » بالفصر والتخفيف .  
وقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر « عاقِدم » بألف بعد القاف .  
وقرأ بقية العشرة « عَقَدتم » بتشديد القاف .

وهذا الفعل قد ورد في سورة النساء مستنداً إلى تاء المؤنثة « عَقَدت 33 » ولم يقرأ فيها إلا بوجهين : قراءة أهل الكوفة « عَقَدت » من غير ألف ، وقرأ بقية العشرة « عاقِدت » بألف بعد العين ، ولم تقرأ بتضعيف العين من قبل القراء العشرة<sup>(152)</sup> .

(148) النشر ج 2 ص 207 ، حجة القراءات ص 87

(149) النساء 43 .

(150) النشر ج 2 ص 205

(151) حجة القراءات ص 96 ، 104 ، 105 .

(152) النشر ج 2 ص 249 ، 253 ، حجة القراءات 234 ، 201

وذكرى ابن الجزري أن الفعل « يصعد » الوارد في سورة الأنعام 125 ، قد قرئ  
بالأوجه الثلاثة :

1 — إسكان الصاد وتخفيف العين من غير ألف وهي قراءة ابن كثير  
« يصَعَد » .

2 — فتح الياء وتشديد الصاد وألف بعدها وتخفيف العين ، وهي رواية أبي بكر  
عن عاصم « يصَاعِد » .

3 — تشديد الصاد والعين من غير ألف ، وهي قراءة بقية العشرة  
« يصْتَعِد »<sup>(153)</sup> .

إن هذه القراءات جميعاً التي ذكرناها لو أشربا إليها وهي قراءة موثقة متصلة  
السند المنقول مشافهة ومخاطبة ، تدل بلا ريب على أمرين محددين :

1 — إن اللهجات العربية قد اختلفت في صياغة بعض الأفعال على بناءين أو  
أكثر ، وقد أشار إلى ذلك السحابة وأهل اللغة ، وإن كانت إشارتهم في الغالب لا تنسم  
بالدقة العلمية التي تتمثل في :

أ — إحصاء كل الأفعال التي وقع خلاف بين لهجات العرب في طرق  
صياغتها .

ب — إيراد ونسبة كل صيغة إلى البيئة اللغوية المعينة التي آثرت استخدامها  
في كلامها .

2 — إن هذه الأفعال التي تعددت طرق صياغتها واشتقاقها تدل على معنى  
واحد محدد ، لأنه لا تفاصل بين القراءات ، ولا اختلاف في أداء المعنى والدلالة عليه ،  
ولأنه يرجع إلى خلاف لهجي وقع بين لهجات العربية ، وقد أشار السحابة وأهل اللغة إلى  
ذلك عندما نصوا على اختلاف صياغة بعض الأفعال واتفاقها في المعنى ، وإن كانوا في

---

(153) النشر ج 2 ص 262 .

بعض الأحيان يحاولون التفرقة بين معاني الأفعال المتعددة الصياغة كما ذكر مسيويه أن أبا عمرو بن العلاء كان يفرق بين : أنزل ونَزَلَ<sup>(154)</sup> .

ونحب أن نؤكد أن هذا الإحصاء قد تم احتياطاً، ولم نسع من خلاله إلى الاستقصاء التام والشامل لكل الأفعال التي تغيرت صياغتها، أو اختلفت وتعددت من خلال القراءات القرآنية، سواء أكان هذا الاختلاف والتعدد ناشئاً عن تغير الحركة من الكسر إلى الرفع مثلاً في عين الفعل، أو عن زيادة حرف أو أكثر في بنية الفعل كما في هذه الأمثلة التي سبقناها هنا، فنحن في هذه المعجالة نقدم أمثلة للحلاف اللهجي في المستوى الصرفي، ولا نسعى إلى تقديم إحصاء شامل لكل الظواهر الصرفية التي وقع فيها خللاف بين لهجات العربية .

إن الباحث عندما يدرس حركة عين المضارع من الفعل الثلاثي يخرج بنتيجة واحدة محددة هي : إن الصرفيين قد أجهلوا أنفسهم عندما حاولوا ضبط حركة عين المضارع في الأبواب الستة المعروفة، لأن صنبهم هذا لا يمكن أن يكون قياساً مصرداً وحاسماً في تحديد الحركة التي تظهر على عين المضارع، هل هي فتح أو ضم أو كسر، مثلاً الأفعال : عكف بطش عرش، يأتي مضارعها بكسر العين وضمها، والفعل : حسب يأتي مضارعه مكسور العين ومفتوحها، وقد دلت على ذلك القراءات القرآنية المتواترة وكذلك في غيرها من الأفعال .

وإذا نظرنا إلى القاعدة النحوية المعيارية نجد أن « فعل » المفتوح العين في الماضي يأتي مضارعه على ثلاثة أوجه، بكسر العين : عَزَمَ يَعرِمُ، ويفتحها : قرأَ يَقرأ، وضمها : أخذَ يأخذ، و « فِعِل » المكسور العين في الماضي يأتي مضارعه بفتح العين وبكسرهما مثل : سَجِعَ يَسْجَعُ، نعم ينجم .

إن ضبط حركة عين المضارع لا يتم إلا من خلال السماع، وكَم من دارس لسحو العربي أفنى عمره في دراسة هذا النحو يغلط في ضبط حركة عين الفعل

(154) الكتاب ج 4 ص 63 .

المضارع من الثلاثي، ولم تُجدِ القاعدة للمعيارية في تقويم لسانه وتجنبيه الوقوع في الغلط.

وليس ذلك إلا نتاج اختلاف اللهجات العربية، التي نظر إليها النحاة غالباً نظرتهم إلى اللغة العربية الأدبية الموحدة، واعتبروها شيئاً واحداً وقياساً واحداً فخلطوا بينهما عندما أرسوا قواعدهم للمعيارية، ولذلك أيضاً كثر استخدامهم لمصطلحات الشلوذ والندرة والسماع الذي يحفظ ولا يقاس عليه في الجانب التصريفي من اللغة.

### 5 — التخفيف أو الإسكان

نجد هذه الظاهرة ممثلة تمثيلاً صادقاً في لهجة بني تميم، وذلك عندما نعلم إلى تسكين الحرف في الأسماء والمصادر والأفعال والجموع والضمائر بدل تحريكه بحركة ما، كما هو في بقية اللهجات، أو في العربية الموزنية، وعادة ما يكون المسكن هو عين الكلمة.

والتخفيف أو الإسكان يعني حذف الحركة، وهو نوع من الاختزال في اللفظ، واقتصاد في الجهد العضلي الذي تقتضيه الحركة في «عنق» أو «كف» مثلاً، وقيم عموماً تميل إلى هذا الاقتصاد في الجهد العضلي، يظهر ذلك واضحاً في ميلها إلى الإدغام، وفي تسكين حرف الإعراب في حالة الرفع، كما نص على ذلك أبو عمرو بن العلاء:

### 5 — 1 — التخفيف في الأسماء

مثل : أدن، كف، عنق، فخذ، رجل، سبع، عضد، إبل، كلمة، معدة، صدقة، مشة، وغيرها.

مالت تميم ومكر بن وائل إلى تسكين العين من هذه الأسماء، وهي إما بحركة بالكسر أو بالنصب، ولم يأت تخفيفها بالتسكين عند بني تميم وهي بحركة بالفتح، وفي الكلمات الأخيرة وهي على وزن «فَعْلَة» مثل : كَلِمَة وَمَعْلَة، وعلى وزن «فَعْلَة» مثل : صَدَقَة وَمَثَلَة، نجد أن تيمماً قد كسرت أوائل هذه الأسماء بعد تسكينها، أو

عمدت إلى ضمها، وذلك بحسب حركة العين قبل إسكانها، فإن كانت مكسورة نقلت حركتها إلى الحرف قبلها، وكذلك إن كانت مضمومة.

قال الفراء «أهل الحجاز يقولون: أعطها صَدَقْتُها، وتيم تقول: أعطها صُدَقْتُها في لغة تميم»<sup>(155)</sup>.

وجاء في البحر المحيط «وقرأ رؤية «إلى رَجُل 2/10 بسكون الجيم، وهي لغة تيمية بسكون فَعَلًا نحو: سَبَّعَ وَعَضَّدَ في سَبَّعَ وَعَضَّدَ»<sup>(156)</sup>.

ونسب سيبويه الإسكان في مثل: فخذ كبد عضد رجل إلى بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم<sup>(157)</sup>.

وفي شرح المفصل «وفي الكلمة لفتان: كَلِمَة بوزن بَقعة ولبة، وهي لغة أهل الحجاز، وكَلِمَة بوزن كسرة وسدرة، وهي لغة بني تميم»<sup>(158)</sup>.

وقد قرأ نافع بإسكان ذال «أذن» في جميع القرآن<sup>(159)</sup>، وهي قد وردت فيه خمس مرات، مرتين في المائة 45 ومرتين في التوبة 61 ومرة في الحاقة 12.

## 5 — 2 — التخفيف في المصادر

مثل: قدر، درك، طرد، وغيرها، وكذلك: الرشد، البخل، وفي هذين الأخيرين نجد أن تيمماً قد أسكت العين وضمت الفاء وأصلهما بالفتح، وقد جاءت القراءات القرآنية بالإسكان والتخفيف في: قدر، درك، رشد، بخل، وغيرها.

مثلاً في سورة البقرة آية 236 وردت لفظة «قدره» فقرأها ابن عامر وحمة والكسائي وحفص بتسكين الدال وقرأها بقية السبعة بالفتح.

(155) معاني القرآن ج2 ص 99.

(156) البحر المحيط ج5 ص 485، 122.

(157) التكميل ج4 ص 113.

(158) شرح المفصل ج1 ص 19.

(159) تحفة القراءات ص 227، ص 319.

لفظة «البخل» وردت في سورة النساء آية 37 «البخل» فقرأها حمزة والكسائي بفتح الباء والحاء، وبقية السبعة بضم الباء وتسكين الحاء.

وكذلك لفظة «الدرك» النساء 145 «قرأها أهل الكوفة يسكون الراء والياقون بفتحها».

كما جاءت لفظة «الرشد» في الأعراف 146، فقرأها حمزة والكسائي بفتح الراء والشين، وبقية السبعة بضم الراء وتسكين الشين<sup>(160)</sup>.

كما جاء التحريك والإسكان في قراءات القراء في هذه الألفاظ: وَلَدٌ وَلَدٌ، حَزَنَ حُزْنٌ، والإسكان قراءة حمزة والكسائي<sup>(161)</sup>.

وغالباً ما يعقب صاحب حجة القراءات على الإسكان والتحريك في هذه القراءات: بأنهما لغتان.

### 5 — 3 — التخفيف في الأفعال

مثل: علم، شهد، لعب، نعم، بئس، رجب، كرم، عصر، لعن، فصد، انطلق، منتفخ اسم فاعل من انتفخ.

وقد نسب تسكين العين في هذه الأفعال إلى بكر بن وائل، وأناس كثير من تميم كما في الكتاب<sup>(162)</sup>.

وقد جاء في القراءات الشاذة إسكان العين في «رُحِبَتْ» و «لُجِنُوا» 64/5، قال أبو حيان «عما رحبت 118,25/9 «قرأ زيد بن علي في الموضعين يسكون الحاء، وهي لغة تميم، يسكنون ضمة «فَعُلْ» فيقولون في «ظُرُفٌ»: ظُرُفٌ<sup>(163)</sup>».

(160) حجة القراءات ص 137، 203، 218، 295.

(161) حجة القراءات ص 447، ص 542.

(162) الكتاب جزء 4 ص 113.

(163) البحر المحيط جزء 5 ص 24.

ونسب ابن خالويه قراءة «لُعَنُوا» بإسكان العين إلى بعض القراء دون تحديد كما نقل عنه عبده الراجحي<sup>(164)</sup>.

إن تيمماً وبكر بن وائل وتغلب كما ذكر صاحب المخصص<sup>(165)</sup> تعتمد إلى تسكين عين الفعل، سواء أكان الفعل مكسور العين أو مضمومها، أو كان مسياً للمجهول، ويحد أن أصحاب هذه اللهجة قد عاملوا الأفعال الخلقية معاملة خاصة؛ حيث مالوا إلى كسر أوائلها كما في: شِهْد وِلْعِب وِتِجَم وِتِيس، ويبدو أن هذه القبائل قد نقلت حركة الحرف الخلقى بعد تسكينه إلى الحرف قبله، أو أن هذه الأفعال كانت بحركة الأوائل بالكسر قبل تسكينها في لهجة هذه القبائل؛ أي أنها نطقت بها أولاً: شِهْد وِلْعِب بكسر الفاء والعين، ثم تطور الاستعمال بهذه الأفعال إلى تسكين عينها، وقبيلة تميم تعتمد بحركة الحرف الخلقى، وتتبع ما قبله لحركته كما في قولهم: شِهْد، رَغِيف، لَيْجَم، بَجِيف، بَجِيل<sup>(166)</sup> فالأصل في هذه الأسماء أن تكون مفتوحة الأوائل، ولكن تيمماً عمدت إلى كسرها اعتداداً بحركة الحرف الخلقى الواقع بعدها.

#### 5 — 4 — التخفيف في المجموع

مثل جمع خطوة على خطوات، وسدرة على سدرات، ومثلة على مثلات، وغيرها، وكذلك: رسل جمع رسول، وسبل جمع سبل.

فهذه المجموع جاءت بحركة العين في اللغة اليهودية ولكن بني تميم عمدوا إلى تسكينها.

وإذا كان الجمع معتل العين بالواو أو الياء كما في: خون جمع خوان، وروق جمع رواق، وشيب جمع شائب، وبرص جمع بريض، فإن تيمماً تعتمد أيضاً إلى تسكين الحرف المعتل، وتبقى على ضمة الحرف الأول إذا كان المعتل واوياً، وتكسره إذا كان المعتل يائياً وذلك للتناسب بين الحركة وحرف المد الواقع بعدها.

(164) اللهجات العربية في القرابات القرانية ص 156.

(165) المخصص ج 4 ص 14 ص 220.

(166) المخصص ج 4 ص 14 ص 213، علي بن إسماعيل بن سيده، طر الآفاق — بيروت.

وقد جاءت القراءات القرآنية موثقة لهذه اللهجة، فقرئت هذه الألفاظ:  
رسل، سبل، في القراءات العشرة بالتحريك والإسكان<sup>(167)</sup>.

#### 5 — 5 — التخفيف في الضمائر

هو وهي ضميران يدلان على الغائب المفرد المذكور والمؤنث، وقد يأتي قبلهما في الأسلوب واو أو فاء أو لام أو ثم، وفي هذه الحالة فإن أهل نجد يعمدون إلى تسكين الهاء في الضميرين فيقولون: وهو لهي، ثم هو، فهى، ويبقى غرضهم من العرب على حركتها.

وقد جاءت القراءات القرآنية مراعية لكلتا اللهجتين: قال ابن الجوزي: وقرأ أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر وقالون عن نافع بإسكان هاء هو وهي، إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وقرأ الكسائي بإسكان هاء هو بعد ثم<sup>(168)</sup>.

وبعد، فلما أخذنا في استعراض خلاف اللهجات العربية في المستوى الصوري استعراضاً استقصائياً، لاحتجا إلى تسويد صفحات كثيرة، ولكن وكما قيل يكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق، فإني أعتقد أن ما قدمته من أمثلة على اختلاف اللهجات العربية مقنع وكفاية، وقد حاولت قدر الإمكان الابتعاد عن الموضوعات التي درست وكرر أحدثت عنها في أكثر من كتاب، ولعل الموضوعات التي افتتحت بها حديثي عن هذا الجانب من الخلاف بين اللهجات العربية يمثل شيئاً من الجدة، وإن كان لا يجدهد تحت الشمس، وأنا أعترف أن هذه الموضوعات وبخاصة «التبادل الموقعي بين المشتقات» تحتاج إلى دراسة متأنية، وإلى البحث عن المزيد من الأمثلة والشواهد في قراءات القرآن بمختلف أنواعها، وفي كلام العرب المنظوم والمنثور، لكي يصل الباحث إلى نتائج محددة، إن لم تكن قاطعة، فهي إلى الكمال أقرب.

(167) النشر في القراءات العشر ج2 ص 215-217، وانظر شرح المفصل ج5 ص 28، 43-44.

(168) النشر ج2 ص 209، حجة القراءات ص 93.



### ثالثاً : خلاف اللهجات العربية في المستوى الدلالي

الدلالة هي المعنى المستوحى من اللفظ، وهي ركن مهم من أركان الدراسة اللغوية، وقد كان أجدادنا مدركين لأهمية علم دلالة الألفاظ، فأنفوا فيه مدد عصر الخليل المعاجم المطولة الجامعة، والرسائل الخاصة بموضوع معين.

ودلالة الألفاظ من أكثر مستويات اللغة تعرضاً للتطور والتغير، تبعاً بكثرة استعمال اللفظ ودورانه على الألسنة، أو تبعاً لاختلاف البيئة.

مثلاً كلمة «مستنتر» كما وردت في نص لابن النديم في الفهرست، كانت تعني المولع بالشئ، قال عن رجل جماعة للكتب: وكان مستنتر بالكتب، أي مولعاً بجمعها واقتنائها، وهي تعني في استخدامنا اليوم المولع بالأفعال الفصيحة المنافية لعادات المجتمع.

وللتطور الدلالي أشكال عدة، ولكن ما يهمنا منه، وبعبارة أخرى في هذا المقام هو اختلاف اللهجات العربية في مدلول الألفاظ، وما حمله اللفظ المعين من دلالة خاصة في البيئة المعينة، مما نتج عنه وجود ظواهر دلالية خاصة في اللغة العربية من مثل: التضاد، والترادف، والاشتراك اللفظي، والقلب، ومن مثل التذكير والتأنيث في بعض الألفاظ.

#### ١ - التضاد

وهو يعني أن يحمل اللفظ معنيين متضادين مثل كلمة «السَّحُون» التي تدل على الأبيض وعلى الأسود، ولكنها من خلال الاستعمال لا تدل إلا على أحد هذين المعنيين.

وقد اعتنى القدماء بهذه الظاهرة فأنفوا فيها الكتب والرسائل المستقلة مثل الأصمعي، وأبي حاتم السجستاني، وابن السكيت، وأبي بكر الأنباري، وأبي الطيب اللغوي وغيرهم، كما اهتم بها أصحاب المعاجم فتجدهم يشيرون في ثانيا معجمهم إلى

الألفاظ التي تدل على التضاد، وخصها بعضهم بفصل خاص في بعض مؤلفاته كالسيوطي في المرهر .

وحس لا يريد أن تناقش القدماء أو المحدثين في إمكان وقوع التضاد في ألفاظ اللغة ، أو عدم وقوعه ، وإنما يريد أن تدل على أن التضاد يرجع في أسبابه إلى اختلاف اللهجات العربية في دلالة بعض الألفاظ وتطور هذه الدلالة ، وهذه بضعة أمثلة على ذلك :

1 — لقت الكتاب ألقه لموقاً ولقاً ، تعني لفظ اللقم معين متضادين هما : الكتابة والمحو ، وقد نص المؤلفون في الأضداد على أن بني عقيل هم الذين يقولون : لقت الكتاب إذا كتبه ، وأن سائر قيس هم الذين يقولون لقت الكتاب إذا محوته<sup>(169)</sup> ، هكذا جاء في نص أبي بكر الأنباري ، ونحن نعلم أن بني عقيل يعودون في النسب إلى قيس عيلان ، أما الأصمعي والسجستاني وابن السكيت ، وهم أقدم من ابن الأنباري ، فقد نسبوا الدلالة الثانية إلى سائر العرب دون تحديد<sup>(170)</sup> .

2 — السدفة لفظة تعني الظلمة والصوء ، قال أبو زيد : السدفة في لغة بني ثميم الظلمة ، والسدفة في لغة قيس الصوء ، وقال الأصمعي : يقال : أسدف الليل إذا أظلم ، وأسدف الصبح إذا أضاء وهذه لغة هوازن دون العرب ... يقولون : أسدفوا لنا أي أخرجوا لنا ، كما نسبت السدفة بمعنى الصوء إلى أهل مكة يقولون : أسدف أي أضيء ، وإلى أهل الحجاز بعامة يقولون : إذا قام إنسان على باب بيت فأظلم البيت قالوا له : أسدف ، أي تباعد حتى يضيء البيت<sup>(171)</sup> .

وهوازن فرع من قيس عيلان ، والأصمعي نسب دلالة السدفة على الصوء إلى

(169) الأضداد في اللغة لأبي بكر الأنباري ، ضبط وتصحيح : محمد الراسي وأحمد الشنقيطي ، المطابع الخيرية ص 28

(170) ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي والسجستاني وابن السكيت ، ص 40 ، ص 101 ، ص 193 ، بشر ، د . أوجست هتير ، للطبعة الكاثوليكية 1912 م .

(171) الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللقوي ج 1 ص 346 ، 348 ، 350 ، تحقيق : د . عزة حسن — مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق 1963 ، ثلاثة كتب في الأضداد ص : 35 ، 86 ، 169 .

قيس بعامة، وليس كما روى أبو الطيب، وكذلك السجستاني فقد نص على أهل مكة وليس على عامة أهل الحجاز كما نسب إليه أبو الطيب اللخوي، فهل سمع أبو الطيب اللخوي نفسه حق التصرف في نصي الأصمعي وأبي حاتم، أم أنه نقل ذلك عن مصنفات أخرى للأصمعي وأبي حاتم لم تصل إلينا؟ لا نستطيع أن نقطع بشيء من ذلك بحاصة، وإن نص أبي حاتم في نقل أبي الطيب يبدو واضحاً ومستقيم العبارة إذا قارناه بنص أبي حاتم، كما أثبتته لوغست هفتر في كتابه.

3 — القلت: النقرة الصغيرة في السهل أو الجبل أو الصحرة ويحويها لعة قيس وتيم وأسد، وأما أهل الحجاز فيقولون: القلت مستقم ماء في السهل أو الجبل الواسع يمكن أن يفرق فيه الفيل<sup>(172)</sup>.

4 — قال قطرب: الحون الأسود في لعة قصاعة، وفيما يليها الأبيض<sup>(173)</sup>.

5 — السامد: الحزن في لغة طيء، وللأهمي في كلامهم، ومعنى الأهمي فسر ابن عباس قوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ﴾ السجم 61 ﴿أي لاهون، ويبدو أن هذه اللفظة كانت تستخدم عند حمير في الماء فهم يقولون: اسجد لنا أي غني لنا، والغناء نوع من اللهو، وقد توسع في هذه اللفظة فأصبحت تطلق على كل نوع من أنواع اللهو<sup>(174)</sup>.

6 — المشيع والمشايخ: المخاض، وفي لغة هذيل: الجاد الحامل على القوم في القتال<sup>(175)</sup>.

7 — المعصر: في لغة قيس وأسد التي دنت من الخوض، وهو في لغة الأرد التي ولدت أو تعنت<sup>(176)</sup>.

(172) الأضداد في كلام العرب ج2 ص 387.

(173) المرجع السابق ج1 ص 151.

(174) ثلاثه كتب في الأضداد ص 144، والأضداد في كلام العرب ج1 ص 373-371.

(175) الأضداد في كلام العرب ج1 ص 405.

(176) الأضداد في اللغة ص 187.

8 — الشرى بمعنى البيع في لغة غاضرة وهم حي من بني أسد<sup>(177)</sup>.

9 — الساجد : المنحني ، وفي لغة طيء المتصب<sup>(178)</sup>.

10 — المقور في لغة الهلاليين ، وهم فرع من قيس غيلان : السمين ، وفي لغة غيرهم المهرول<sup>(179)</sup>.

وعبرها من الألفاظ الدالة على معنيين متضادين ، والتي نسب التضاد في معناها إلى حي معين من أحياء العرب ، وما يعترف به الباحث أن اللعوبين قلما يحرصون على نسبة كل دلالة إلى البيئة اللغوية المعينة التي استعملتها في كلامها ، وإن بعض اللعوبين قد تجاوز الحد في فهم معنى الضدية ، فأدخل في التضاد ألفاظاً ليست من التضاد في شيء ، وغير من يمثل ذلك أبو بكر الأنباري مثلاً اعتبار « كان » من الأضداد عندما تدل من محلال التركيب على أحد الزمنين الماضي أو المضارع ، ومثل « إن » في هذا الأسلوب : إن قام عبد الله ، باعتبارها نافية بمعنى « ما » واعتبارها دالة على التحقيق بمعنى « قد » ، وكذلك اعتبار بعض الأدوات والظروف دالة على الضدية مثل : بعض وكل ودون وفوق ووراء وبعد وهل ولا ، وغيرها من الاستخدامات التي لا يفهم منها التضاد إلا عن طريق الإكثار والأحاجي مثل : لم أصرب عبد الله ، ولم يضربني زيد ، عند المرغلين في الأضداد يكون هذا الأسلوب دالاً على النفي والجحد ، ودالاً على الإلبيات أي : لم أضرب عبد الله حتى يضربني زيد ، فوق ضربي بعد الله لما وقع لي ضرب زيد ، ولا أعتقد أن هذا للمعنى تغييره اللغة إلا بتعاهيل واسع على الأسلوب ودلالته .

إن التضاد في الألفاظ ظاهرة من ظواهر اللغة العربية ، ولكنها ظاهرة لم يكتب لها الذبوع والانتشار ، فاقصرت على بضعة ألفاظ معينة ، لأن الغاية من اللغة الإفهام بوضوح دون لبس أو غموض ، والتضاد في معنى اللفظ نوع من الغموض والإلباس على السامع الذي يتحاشاه المتكلم .

(177) الأضداد في كلام العرب جـ 1 ص 393 .

(178) ثلاثة كتب في الأضداد ص 43 .

(179) المرجع السابق ص 44 .

وهي ظاهرة عاشت في عيانت محدودة، وحكم عليها الزمن بالابتنار، فلا أحد ما الآن يتحيل معنى الانتصاب في لفظة الساجد أو السجود، وقد لا يحضر بباله أن المعصر هي المرأة ذات الولد أو العانس، بل إن بعض هذه الألفاظ قد ماتت في استعمالنا اليوم على كلا معنييه، فمن ما اليوم يستخدم مثلاً لفظة: اللقم أو القلت أو المقور، ومنها ما تخصص معناه فأصبح يطلق على معنى معين يحدد الدلالة مثل لفظتي البيع والشراء، فالبيع أن يأخذ منك أحد شيئاً ما مقابل ثمن يعطيه لك، والشراء أن تأخذ سلعة أو أي شيء مقابل ثمن تدفعه.

## 2 — الترادف

ويعني أن يطلق على الاسم الواحد، أو المعنى الواحد، عدة مسميات أو ألفاظ مثل: العسل له ثمانون اسماً كما ذكر الفيروز آبادي في كتابه (ترقيق الأسئل لتصديق العسل) منها: العسل، والشهد، والرحيق، والرضاب، والأري، ولعاب النحل، وجني النحل وغيرها.

والسيف له أيضاً أسماء عديدة، وقد ذكرها ابن خالويه لو معظمها في شرح (الدرهية) منها: المصارم، الصمصامة، الحسام، المهند، الصفيل، المشري، الهدواني، وغيرها.

كما نجد ألفاظاً عديدة تعني أو تدل على الأصل من مثل: النجار، الأرومة، المعصر، الجرثومة، المنصب، المختد، وغيرها.

وقد اختلفت نظرة اللغويين القدماء إلى الترادف، ووقوعه في ألفاظ النعة، أو عدم وقوعه فيها، فأكره بعضهم، وأيد وقوعه في ألفاظ اللغة بعضهم الآخر<sup>(180)</sup>.

ويبدو أن التطور الحادث في دلالة الألفاظ قد كان له دور كبير في إيجاد ظاهرة الترادف في ألفاظ اللغة العربية، مثلاً السيف له ألفاظ تدل عليه، ويظهر أن معظم أسماء السيف كانت في الأصل صفات له، أو دلالة على مكان صعبه، مثلاً نقول.

(180) الزهر في علوم اللغة وأنواعها ج 1 ص 482-413

البتار، فلا شك أن هذه اللفظة كانت صفة للسيف؛ أي سيف باتر، الشديد القطع، وكذلك: النكهام تقول: سيف كهام؛ أي لا يقطع، ثم تطور الاستعمال هذه الصفات عن طريق التعميم والتوسع، فأصبحت تعني ما تعنيه لفظة «السيف» تماماً.

ونقول: اليماني والهندواني، والأصل هو الدلالة على الموضع الذي صعد فيه السيف. سيف يمانى مصروع في اليمن، وسيف هندواني مصروع في الهند، ومثله سيف مهند، ثم تطور الاستعمال بهذه الألفاظ فأصبحت تطلق على السيف نفسه.

كما أن للخلاف اللهجي دوره الذي لا ينكر في إيجاد ظاهرة الترادف في اللغة العربية، فاللفظة المعينة للدلالة قد يوجد ما يناظر معناها ومثاله في لفظة ثانية في بيئة أخرى، وعندما جمعت اللغة لم يحرص أهل اللغة على نسبة معنى كل لفظة إلى بيئته الخاصة والمعينة، مثلاً: اليم والبحر، تدلان على معنى واحد، ولكن لفظة اليم استعمال لهجي يعود إلى الأنباط وهم قوم عرب<sup>(181)</sup>.

وهذه بضعة أمثلة على الترادف الناشئ من خلال اللهجات العربية في معنى الألفاظ ودلالاتها:

- 1 — الحسد أن تمنى روال نعمة المحسود إليك، وتيم تعبر عن هذا المعنى بلفظة: البغي.
- 2 — لفظة الأمة تعني تماماً ما تعنيه لفظة: النسيان، واستعمال الأمة بمعنى النسيان استعمال لهجي يرجع إلى لهجة بني تميم وقيس عيلان.
- 3 — لفظة الحرص ترادف لفظة الكذب معنى ودلالة، وقد نسبت لفظة الحرص بهذا المعنى إلى تميم وإلى كنانة وقيس عيلان.
- 4 — الإفك والكذب بمعنى واحد، والإفك في جميع القرآن الكذب بلغة قريش.
- 5 — السفه في لهجة كنانة هو الجهل، فالسفيه والجاهل على ذلك يعيان الإنسان الطائش، وعبرت طيء عن ذلك بالخسر والخسران.

(181) كتب اللغة في القرآن ص 34.

ومثل ذلك الاستكانة التي هي في لهجة قريش الاستقلال، والشردمة في لهجة حمير العصابة، والمرية في لهجة قريش الشك، والجذث في لهجتها القبر، والثاقب في لهجة هديل ما تعنيه لفظة المضيء، واللينة هي التحل في لهجة الأوس، والأسعار الكتب عند كنانة<sup>(182)</sup>.

وغيرها من الألفاظ المتعددة والدالة على معنى معين.

وفي القراءات الموصوفة بالشذوذ نجد صدى لظاهرة الترادف في الألفاظ:

1 - قال تعالى ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(183)</sup> قرأها أبي بن كعب «تلقاء» بدل شطر<sup>(184)</sup>، فالمعطيان على هذه القراءة مترادفان ويدلان على معنى واحد، وقد نسب «التلقاء» بمعنى السحر إلى لهجة بني كنانة<sup>(185)</sup>.

2 - قال تعالى ﴿إِنَّكُمْ وَمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾<sup>(186)</sup> هذه هي قراءة جمهور القراء، وقد روي أن عائشة وابن الزبير وأبا عكرمة قد قرأوها «حطب» بالطاء بدل الصاد<sup>(187)</sup>.

وقد نسب إلى قريش استعمال لفظة «حصب» في معنى لفظة «الحطب»<sup>(188)</sup>، ويبدو أن لفظة «حصب»، أعم في الدلالة عند القبائل الأخرى من لفظة «الحطب»، فالحصب هو كل ما ألقيته في النار من حطب وغيره، كما تقول المعاجم، ولعلهما كلمة واحدة حدث فيها تغير في أحد أصواتها، وأدى هذا التغير إلى تخصيص المعنى في إحدى الكلمتين، وتعميمه في الكلمة الأخرى.

(182) المرجع السابق من 19، من 30، من 42، من 44، من 18، من 36، من 37-38، من 39، من 40، من 46، من 47.

(183) البقرة 144.

(184) الكشف ج 1 من 320.

(185) اللغات في القرآن من 18.

(186) الأنبياء 98.

(187) اللهجات العربية في القراءات القرآنية من 199.

(188) اللغات في القرآن من 35.

### 3 — المشترك اللفظي

وهو يعني أن تدل اللفظة الواحدة على أكثر من معنى مثل لفظة العين ، ولفظة الخال وغيرها<sup>(189)</sup>.

وللمشترك اللفظي في اللغة أسباب ، نل من أهمها اختلاف المستويات الدلالية في اللهجات العربية روى أبو زيد : أن الألفت في كلام قيس الأحق ، والألفت في كلام تميم الأعصر ، وقال الأصمعي : السليط عند عامة العرب الزيت ، وعند أهل اليمن : دهن السمسم<sup>(190)</sup>.

كما أن للاستعمال دوره في هذه الظاهرة ، فلفظة العين مثلاً استعملت للعين الباصرة ، ثم استعملت للدلالة على العين الحاربة وغيرها ، وكثر استعمالها في هذا المعنى الطارئ حتى صار معنى أصلياً للفظ العين إضافة إلى المعنى الأساسي أو الأصلي لهذه اللفظة .

وللأسباب الصوتية أيضاً دورها ، ونحو مثال على ذلك الفعل قل يقل ، فهو في لهجة بني تميم يعني قل البر ، ويقابله قلوت ، عند أهل الحجاز ، ومعنى هذا الفعل يقل في العربية : يخضفها هنا معنيان مختلفان لفعل واحد ، وهذا الاختلاف في المعاني ناتج عن استعمال بيعة تميم لقلبت البر بدل قلوته<sup>(191)</sup>.

وهذه مجرد نماذج لما بين اللهجات العربية من خلاف في مدلول اللفظ :

1 — قال تعالى ﴿ اخشوا فيها 108/23 ﴾ والفعل هنا يعني اعملوا بلفة هنرة ، واصبروا بلفة قريش<sup>(192)</sup>.

2 — العمل ركن يدل على السكون والميل ، وهو بهذا المعنى الأخير استعمال بني كنانة<sup>(193)</sup>.

(189) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج 1 ص 372-376 ، مراتب الصحاح ص 61-67 .

(190) المزهر ج 1 ص 381 .

(192) اللغات في القرآن ص 36 .

(193) المزهر ج 2 ص 277 .



3 - الأثلب بلفظة تميم التراب ، وبلغة أهل الحجاز الحجر<sup>(194)</sup> .

4 - الكشف الإبل التي لم تحمل مدة عامين في لغة كنانة وهذيل وخزاعة ،  
وعند تميم وأسد وربيعة تعني لفظة الكشف : الإبل التي إذا أنتحت ضربها  
الفحل بعد أيام فلقحت ، وبعضهم يقول هي التي يحمل عندها في  
الدم<sup>(195)</sup> .

5 - الهجرس القرد في لهجة أهل الحجاز ، وعند بني تميم الثعلب<sup>(196)</sup> .

وعبرها من الألفاظ الدالة على أكثر من معنى مع اتحادها في الأصوات المكونة  
منها .

#### 4 - القلب

وهو تطور جزئي في الأصوات ، وتبادل بينها في الموضع . وهو تطور يحدث في بنية  
الكلمة الداخلية ، مع احتفاظها بدلالاتها العامة مثل : جذب وجذب وكل ولبت ورض  
ورضب ، وصاعقة وصاقعة ، وغيرها من الألفاظ ، وما ملحظه أن التغير الوحيد  
الحاصل في بنية الكلمة هو تزحرج أحد أصواتها من موقعه إلى موقع آخر من اللفظة  
نفسها ، وغالباً ما يكون التبادل بين الأصوات الأخيرة في الكلمة .

وقد اختلفت نظرة السحاة وأهل اللغة إلى القلب ، فقال السحاة بالقلب إذا وجد  
مصدر واحد للفظتين المقلوب والمقلوب عنه ، مثل يمس وآيس ومصدرهما يأس ، وإذا  
وجد المصدران معاً للمقلوب والمقلوب عنه ، قالوا : إن كل واحد من الفعلين أصل  
وليس بمقلوب عن الآخر مثل : جذب جذباً ، وجذب جذباً .

أما أهل اللغة فقد اعتبروا النوعين من القلب ، ونظرهم أصدق من نظرة  
السحاة ، والمعول عليه هو المعنى ، فإن اتحد معنى اللفظتين عدّا من القلب ، وإن لم

(194) لسان العرب ج 1 ص 235 .

(195) تحفة الأدب ج 1 ص 441 ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، دار صادر - بيروت ، ط 1 .

(196) لسان العرب ج 1 ص 133 .

يتحد المعنى عند كل منهما أصل بذاته مثل : كتب وكتب ، فالكتابة معروفة ، والكتب هو الصرف والإذلال مثل : كتب الله العدو .

إن القلب ما هو إلا تقديم أو تأخير أحد حروف اللفظ الواحد ، دون أن يحدث في معناه ودلالته أي تغيير ، وهو نوع من الخلاف الحادث بين لهجات العربية في المستوى اللغوي مثلاً :

- 1 — أهل الحجاز يقولون لعمرى ونعيم تقول رعملي<sup>(197)</sup> .
- 2 — أهل الحجاز يقولون صاعقة وصواعق ، وينو نيم يقولون صاقعة وصواقع ، في كتاب الأفعال لابن القوطية أن صقع الإنسان بمعنى صقع لغة نيم ، وقرأ الحسن البصري ﴿ من الصواقع حذر الموت ﴾<sup>(198)</sup> وهي لغة بني نيم ، ولكنه لا يعتبرها من المقلوب<sup>(199)</sup> .
- 3 — يقال بحر عميق أي بعيد الغور ، وقد أعرفت البحر وعمقتها عمافة في لغة أهل الحجاز ، ولغة نيم أعمقتها ومعفت معافة وهي بعملة المعق والإمحاق<sup>(200)</sup> .
- وقرأ ابن مسعود ﴿ مِنْ كُلِّ فَجٍّ مَجِيئٌ ﴾<sup>(201)</sup> .
- 4 — الجذب والجذب عزيت إلى نيم<sup>(202)</sup> .
- 5 — عشي لغة أهل الحجاز ، وعاش لغة نيم<sup>(203)</sup> .

## 5 — التذكير والتأنيث

في اللغة العربية ألفاظ عديدة تتردد بين التذكير والتأنيث ، وعادة ما يسب هذا

(197) المزمر جـ 2 ص 277

(198) البقرة 19 .

(199) الأفعال ص 243 ، البحر المحيط جـ 1 ص 86 ، الكشف جـ 1 ص 217 .

(200) البحر المحيط جـ 6 ص 347

(201) الحج 27 ، الكشف جـ 3 ص 10 .

(202) النسان جـ 1 ص 251 .

(203) النسان جـ 2 ص 476 .

الأمر إلى اختلاف اللهجات العربية في نظرتها إلى اللفظة للمعينة ، التي لا يتصح فيها مفهوم الجنس الحقيقي الدال على مذكر أو مؤنث ، فهي ألماظ لا تدخل في جنس الذكورة ولا في جنس التأنيث حقيقة .

جاء في المزمع :

« أهل الحجاز هي الحمير وهي البر وهي الشعر وهي الذهب وهي البر وتميم تذكر هذا كله »<sup>(204)</sup> .

وأهل الحجاز أيضاً يؤنثون النخل والبقر ونسب تذكرها إلى تميم ومجد<sup>(205)</sup> .

كما يؤنث أهل الحجاز كما روى الأنخس : الطريق والسييل والسوق والرقاق والكلا وهو سوق البصرة ، وهو تميم يذكرون هذا كله<sup>(206)</sup> .

والحال بمعنى حال الإنسان مذكر ، وأهل الحجاز يذكرونها ، وربما قالوا حالة باهاء ، قال الشاعر :

على حالة لو أن في القوم حاتماً      على جوده لضى بالماء حاتم  
القدر لفظ مؤنث ، وبعض قيس يذكروها .

الهدى مذكر في جميع اللغات — أي لهجات القبائل — إلا أن بعض بني أسد يؤنثه .

أهل الحجاز يقولون : فلان زوج فلانة ، وفلانة زوج فلان ، وأهل نجد يقولون : فلانة زوجة فلان<sup>(207)</sup> .

هذا ، ويقول اللعويون : إن أسماء الجنس التي يفرق بين جمعها ومفردتها بالتاء

---

(204) المزمع ج 2 ص 277 .

(205) ثلاثة كتب في الأصول ص 75 ، اللسان ج 6 ص 62 ، ج 14 ص 175 .

(206) المزمع ج 2 ص 225 .

(207) الخصص ج 5 ص 17 ، 14 ، 16 ، 24 .

مثل : نخلة ونخل وبقرة وبقر وشجرة وشجر وغيرها ، عادة أو غالباً ما تكون مؤنثة في لهجة أهل الحجاز ، ومذكورة في لهجة بني تميم وأهل نجد .

قال أبو حيان : الجنس الذي ميز واحده بثناء يؤنثه الحجازيون ، ويذكره التميميون وأهل نجد<sup>(208)</sup> .

إن التذكير والتأنيث كما يقول اللغويون المحدثون قد اتحد في اللغة أو الواقع اللغوي مساراً يختلف عن مظهرتنا إلى الجنس في الواقع الطبيعي ، فالجنس اللغوي يجري على منطق خاص ، واصطلاح خاص تعارف عليه المتكلمون باللغة .

أهل اللغة يذكرون القمر ويؤنثون الشمس مثلاً ، وهذا الصنيع الاصطلاحي لا نجد له تسويهاً إذا نظرنا إليه من زوايا المطلق أو الواقع الطبيعي ، فهذه الألفاظ لا يمكن وصفها تبعاً لذلك لا بالأنوثة ولا بالذكر .

ومسألة الجنس في اللغة ما تزال عامضة لأن تحديد الجنس ونوعه في اللغة لا يقوم على شيء من العقل الخالص أو المجرد ، وإنما على عقائد واطباعات غير محددة ، أو أفكار موزعة في القدم تتصل بمسألة الدين والاعتقادات الغيبية والمعبودات القديمة ، وغيرها من الاعتقادات الساذجة التي شهدت البشرية في مرحلة طفولتها ، وقبل أن يتصل الوحي بين السماء والأرض .

كما أن التطور الحادث في اللغة له دور بارز في هذه الظاهرة ، فالألفاظ تستخدم على ألسنة أهل اللغة وهي في أثناء هذا الاستعمال تخضع لتطورات شتى وعديدة من بينها النظرة إلى الجنس . مثلاً نرى أن لفظتي البطن والعصفور مذكرتان في العربية ، مؤنثان في العبية ، والعبية ماهي إلا جزء أو لهجة من العربية ، وكذلك قول أهل اللغة : العنق يذكر ويؤنث ، والتذكير هو الغالب عليه . والقما يذكر والتذكير عليه أغلب . والمعنى أكثر الكلام تذكره ، وربما ذهبوا إلى تأنيثه . وطباع الإنسان يذكر

(208) البحر المحيط ج 1 ص 83 .

ويؤنث ، والتأنيث فيه أكثر . والعضد مؤنثة ورعا ذكر ، وغيرها من الألفاظ التي ساقها ابن سيده في (المخصص) ونص على غلبة تذكرها أو كثرة تأنيثها في الكلام .

إن الظواهر الدالة على الخلاف اللهجي في المستوى اللغوي كثيرة ، ولا نريد معالجتها كلها في هذه المقالة ، ولا نسعى أيضاً إلى الدراسة الاستقصائية الشاملة لما سجلناه هنا ، ففي اللغة ظواهر أخرى جديرة بالاهتمام ، مثل الإبدال وهو تبادل بين الأصوات يقع في بنية الكلمة الواحدة مثل التبادل بين الهمزة والواو في هذه الألفاظ : أكد وكد ، إشاح وشاح وعاء إعاء ، ومثل التبادل بين الراء والعاء في مثل : الثوم والعموم والشم والعمام ، وغيرها من الألفاظ التي وقع فيها تبادل بين أصوات اللغة دون أن يؤثر ذلك في تغير دلالتها ومعناها ، والإبدال بهذا المعنى يختص من الترادف وجزءاً منه ، إذ تتطور بنية الكلمة ولا يتغير معناها ، وذلك ما أدركه أهل اللغة القدماء ، قال أبو الطيب اللغوي « ليس المراد بالإبدال أن العرب تعتمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمحي واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد » (209) .

## الفصل الثالث

## القراءات القرآنية

- أولاً: موقف النحلة من القراءات القرآنية.
- ثانياً: أقسام القراءة القرآنية وشروطها.
- ثالثاً: صلة القراءات القرآنية بالجواز النحوي.

## أولاً : موقف النخاة من القراءات القرآنية

أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين ، وهذا ما أكدته الحق سبحانه في آيات عديدة ، وقد بينت السنة النبوية الفعلية والقولية أن القرآن الكريم قد أنزل على سبعة أحرف كلها كاف شاف ، وأن لكل قارئ أن يختار حروفاً من هذه الحروف يقرأ به ، دون أن يعد صنيعه هذا تحريفاً لنص القرآن الخالد أو تشويهاً له ، وإنما مراعاة لسنة أثرت عن النبي ﷺ ، وأوحيت إليه من رب العزة ، فهذا الأثر : أنزل القرآن على سبعة أحرف : قد روي عن رسول الله من طرق عديدة بأسانيد قوية ثابتة ، وعن جمع غفير من صحابة رسول الله ممن يستحيل تواطؤهم على الكذب والخيانة مثل : عبد الله بن العباس ، وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وأبي هريرة وعبد الله بن مسعود وغيرهم من الصحابة الكرام .

ويكفي أن السنة الفعلية المتمثلة في قراءات القرآن الكريم المتصلة بالسند برسول الله قد دلت على صدق هذا الأثر الشريف .

لقد روي هذا الحديث بطرق متعددة ، وعن جمع من الصحابة كثير . ويكتفي هنا بإيراد هذا الحديث عن طريق : أبي بن كعب وعمر بن الخطاب :

1 — روي عن أبي بن كعب أنه قال : سمعت رجلاً يقرأ في سورة النحل قراءة



تخالف قراءتي، ثم سمعت آخر يقرأها بخلاف ذلك، فانطلقت بهما إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذين يقرآن في سورة النحل فسألت من أقرأهما؟ فقالا: رسول الله ﷺ، فقلت: لأذهبن بكما إلى رسول الله ﷺ إذ خالفتما ما أقرأني رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ لأحدهما: اقرأ، فقرأ، فقال: أحسنت، ثم قال للآخر: اقرأ، فقرأ، فقال: أحسنت.

فقال أبي: فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى احمر وجهي، فعرف ذلك رسول الله ﷺ في وجهي، فضرب يده في صدري ثم قال: اللهم احسن الشيطان عه، يا أبي أناني أت من ربي فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: رب خفف عن أمتي، ثم أناني الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حروف، فقلت: رب خفف عن أمتي، ثم أناني الثالثة فقال مثل ذلك، وقلت مثل ذلك، ثم أناني الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف<sup>(1)</sup>.

هذا الحديث يدل على أن القرآن الكريم قد راعى ما بين لهجات العربية من اختلافات شملت مستويات اللغة جميعاً، وبدل على أن تعدد القراءة في القرآن قد أبيع بأمر من السماء، وليس للرسول، ولا لصحابته، ولا لمن جاء بعدهم أي يد فيه، فأبي ابن كعب وصاحبه قد أخذوا قراءتهم المتباينة لسورة النحل عن فم رسول الله ﷺ، والرسول قد تلقاها وحياً عن رب العزة.

وهذا الخلاف في قراءة سورة النحل، لا تأثير له في المعنى، ولا يغير من دلالة الآية، فالقراء السبعة قد اختلفوا في قراءة هذه السورة على النحو الآتي:

- 1 — إساد الفعل إلى الضمائر، وفي طرق اشتقاقه وصياعته، وفي بهائه لماعل مذكور أو فاعل غير مذكور.
- 2 — اختلاف العلامات الإعرابية في الأسماء والأفعال.

(1) مسائل القرآن من 29، إسماعيل بن كثر القرشي، دار الأملس للطباعة والنشر والتوزيع — بيروت ط 2، 1978م

### 3 - صياغة اسم الفاعل والمصدر واشتقاقهما<sup>(2)</sup>.

وبرغم اختلاف هذه القراءات المتصلة السند فيما ذكرناه فإنها لا تدل على اختلاف المعنى وتباين الدلالة.

2 - روي عن عمر بن الخطاب أنه قال [ سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة النبي ﷺ ، فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ ، فكنت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم فلبيت بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ ، فقلت : إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرأنيها . فقال رسول الله ﷺ : اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال ﷺ : كذلك أنزلت ، ثم قال : اقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال ﷺ : كذلك أنزلت ، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه ]<sup>(3)</sup>.

عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم فرشيان ، وهذا أمر هام يدل على أن القراءة القرآنية سبيلها الوحيد التلقي مشافهة ، والأخذ سماعاً ، ولا تخضع لمعادات القارئ البغوية التي اكتسبها من بيئته ، وهذا ما أكدته هذه الرواية بوضوح تام ، كما أكدت أن القراءة القرآنية وحى يوحى بدليل تعقيب الرسول على كل من قراءة ابن الخطاب وابن حكيم : كذلك أنزلت .

ولم تختلف قراءة القراء السبعة في هذه السورة إلا في ستة عشر موضعاً لا تخرج عن :

1 - اختلافهم في إسناد الفعل وصياغته وفي بناءه لفاعل مذكور أو غير مذكور .

(2) صحیح القراءات ص 384-396 .

(3) فضائل القرآن ص 35-36 .

2 — في العلامات الإعرابية .

3 — في الأفراد والجمع .

4 — تخفيف الأسماء وتشديد ها .

5 — الاختلاف في الألفاظ<sup>(4)</sup> .

إن هذين الأثرين قد بلغا حد التواتر كما نص أهل الحديث ، وهما يدلان على أن القرآن الكريم قد أثرل على سبعة أحرف ، والعدد هنا ليس له قيمة تحديدية قاطعة .

القراءة القرآنية وهي راجعة إلى خلاف حدث بين لهجات العربية الأدبية أو الفصحى ، والأساس فيها التلقي مشافهة ، والأخذ سماعاً مع صحة السند ، أو ما عبر عنه القراء بقولهم : الأخذ بالآثبات في الأثر والأصح في النقل ، والقراءة على هذا الاعتبار تعد من لوثق النصوص اللغوية التي تساعد الدارس اللغوي على تبين خصائص اللغة والكشف عن مزاياها ، ولكن الحاجة قد أهملوا هذا المنبع الصافي ، أو حكموا عليه بالشذوذ ، أو لجأوا إلى تأويله ، أو رخصوه رخصاً قاطعاً بوصفه باللحن والخطأ والغلط والغربة ، وما إليها متى ما خالف قواعدهم أو نقض أطرادها .

عيسى بن عمر قد أنكر قراءة [ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَافٍ ]<sup>(5)</sup> لخالفها للمعيار النحوي الذي ينص على أن المثني يصب بالياء ، وهي قراءة متواترة متصلة السند فهي قراءة : حمزة والكسائي وبافع وابن عامر ، وجاءت وفق لمحة عربية فصيحة عراها الحاة وأهل اللغة إلى : كنانة وبلحارث بن كعب ، كما عزيت في المصادر المتأخرة إلى جمع عظيم من قبائل العرب ، وهذه القبائل تجعل المثني دائماً بالأكف مهما اختلف موقعه من الإعراب أو الجملة .

وهي قراءة موافقة لخط المصحف الإمام كما نص على ذلك العراء<sup>(6)</sup> .

(4) حجة القراءات ص 507-512

(5) طه 43 ، تأويل مشكل القرآن ص 36 ، عيد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق . أحمد صبر ، دار إحياء الكتب العربية .

(6) حجة القراءات ص 454 ، الشر ج 2 ص 320-321 ، معاني القرآن ج 2 ص 184

كما أنكر أبو عمرو بن العلاء ضم عين « العدو » في قراءة حمزة وعاصم والكسائي وابن عامر وأبي جعفر المدني وخلف الكوفي لقوله تعالى ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصْوَى ﴾<sup>(7)</sup>، وقد روى الكسائي وأبو عبيدة أن كسر العين من « العدو » وصمها لمجتان عربيتان، وهي قراءة موافقة لرسم المصحف احتمالاً لخلوه من علامات التشكيل<sup>(8)</sup>.

هاتان القراءتان تتوفر فيهما شروط القراءة الصحيحة: صحة السند وموافقة العربية ولو من وجه، وموافقة رسم المصحف ولو احتمالاً، ومع ذلك أنكرهما السحابة عندما احتكموا في قبولهما إلى ما وضعوه من مقاييس ومعايير، وبهما في هذا المقام أن نوضح موقف سيبويه من القراءات القرآنية، بل ومن احتجاجه واستشهاده بالقرآن الكريم جملة، لأن معظم الباحثين يصرون على كثرة استشهاد سيبويه بآيات القرآن الكريم، واحترامه للقراءات، فهو يستشهد بها ولها معاً.

إن الرجوع إلى كتاب سيبويه نفسه في هذه القضية يصف سيبويه ويصف الحقيقة العلمية، فسبويه قليل الاستشهاد بالقرآن الكريم، ويفضل القراءة القيمة على القراءة المستعينة المتواترة، ويطن منها ويرصها، أو يعمد إلى إهمال كل قراءة مخالفة لقواعده وأصوله النحوية المعيارية.

## ١ - استشهاد سيبويه بالقرآن الكريم

إن سبويه قليل الاستشهاد في كتابه بآيات القرآن الكريم على الظواهر والأساليب الدعوية التي عالجها في كتابه، فقد استشهد في (الكتاب) بحوالي أربعمئة وتسع عشرة آية تقريباً من مجموع آيات القرآن الكريم البالغة ست آلاف ومائتان وأربع عشرة آية (6214) عند المدبرين و (6236) عند الكوفيين.

إن لغة الإحصاء الرياضي تقول: إن سبويه قد استشهد بحوالي 6,74 ٪ من

(7) الأفعال 42، البحر المحيط ج 4 من 499، ج 1 من 158، ج 6 من 1309

(8) معجم القراءات من 311 نشر ج 2 من 276، معاني القرآن ج 1 من 419.

مجموع آيات القرآن الكريم، وذلك ما يمثل نسبياً حوالي 7:1، وهي نسبة قليلة كما نرى.

وسببونه يكرر الآيات المتشابهة في الصياغة أو التركيب الحوي للاستشهاد بها على طاهرة لموية معينة، وقد بلغ مجموع ما كرره سببونه من الآيات حوالي مائة وعشرين آية:

1 — استشهد سببونه بهذه الآيات للدلالة على رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط عند اتصاله بالفاء، ولا يكفي بذلك بل يعتمد إلى تأويل رفع الفعل المضارع في هذه الحالة بقوله: إن الفعل المضارع في تقدير جملة تقع حيزاً مبتدأً محذوفاً<sup>(9)</sup>.

أ — قال تعالى ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾<sup>(10)</sup>.

ب — قال تعالى ﴿ومن كفر فأمتنه قليلاً﴾<sup>(11)</sup>.

ج — قال تعالى ﴿فس يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾<sup>(12)</sup>.

2 — واحتج سببونه بهذه الآيات ليدل على أن الفاء تقع متصلة بخبر المبتدأ الموصول، أو ما هو كالمبتدأ لدخول أدوات السخ عليه وبخاصة إن التوكيدية<sup>(13)</sup>:

أ — قال تعالى ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم﴾<sup>(14)</sup>.

ب — قال تعالى ﴿قل إن الموت الذي تعرون منه فإنه ملاقيكم﴾<sup>(15)</sup>.

(9) الكتاب ج 3 ص 69.

(10) المائدة 95.

(11) البقرة 126.

(12) الحجر 13.

(13) الكتاب ج 3 ص 103.

(14) البقرة 274.

(15) الجمعة 8.

حـ — قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ (16).

وعبرها من الآيات التي استشهد بها سيبويه على ظاهرة لقوية معينة<sup>(17)</sup>، وهذا الصيغ — تكرار الآيات المستشهد بها — يعنى قلة استشهد سيبويه بآيات القرآن الكريم، وإذا حذنا مائة وعشرين آية من مجموع الآيات التي استشهد بها سيبويه في كتابه بقي لدينا حوالي ثلاثمائة آية فقط، وهي عدد قليل بالنسبة إلى عدد آيات القرآن الكريم.

ومن لا سكر تكرار الآيات المتشابهة في التركيب النحوي للاستشهاد بها على ظاهرة لغوية معينة، وإنما نكر قلة استشهد سيبويه بآيات القرآن الكريم، وأن يعتمد مع ذلك إلى تكرار الآيات ذات التركيب النحوي المتحد الخصائص.

## 2 — رفض سيبويه لبعض القراءات الصحيحة

سيبويه كثير من النحاة المعيارين لا يجد أية عصابة في وصف القراءة المتمردة على أصوله ومقاييسه بالقلّة والرداءة:

أ — قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأبنا معه، وقد تكلم ببعض العرب وهو رديء، والقاعدة العامة عند سيبويه والنحاة جميعاً: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتتحققا<sup>(18)</sup>.

ب — وقال: وبلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (ني) و (برية) وذلك قليل رديء<sup>(19)</sup>.

إن تحقيق الهمزتين معاً سواء التفتا في كلمة مثل «أثمة» أو في كلمتين مثل

(16) البروج 10.

(17) الكتاب ج 1 ص 40، ص 143-142، ص 166، ص 212، ص 237، ج 3 ص 126-127، وغيرها.

(18) الكتاب ج 3 ص 443، ص 549.

(19) الكتاب ج 3 ص 555.

« السعفاء إلا » قد جاء في القراءات القرآنية المستفيضة المتصلة بالسند، وهو أيضاً  
لمجة بني نعيم القبيلة البدوية العالية الفصاحة عند النحاة .

كما أن هرمز لمفطني ( نبي ويرية ) قد جاء عن أهل التحقيق من الحنابلة،  
ويؤيده القراءات القرآنية المتواترة في قراءة نافع المدني وابن عامر الدمشقي<sup>(20)</sup> .

إن القراءة القرآنية توصف بالرداءة والقليلة عند النحاة لمخالفتها لأصولهم  
النحوية، وإن كانت قراءة: متصلة السند، موافقة للعربية ولو من وجه، وموافقة لرسم  
المصحف الإمام ولو احتيلاً .

### 3 — تفضيل سيبويه للقراءة القليلة على القراءة المتواترة

يعمد سيبويه في بعض الأحيان إلى تفضيل القراءة القليلة التي لم تشتهر عن جمع  
مستفيض من القراء على القراءة القليلة المتواترة التي استفاضت القراءة بها على السنة  
القراء المشهورين .

مثلاً: قرأ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج « يا جبال أوبي معه والطير »<sup>(21)</sup> ورفع  
لمعة الطير، وقرأها القراء العشرة بالنصب<sup>(22)</sup> .

وقد أجاز سيبويه وأستاذه الخليل بن أحمد في المخطوف على المنادى المفرد  
النصب مراعاة لموضع المنادى الإعرابي، ورفع مراعاة للفظ المنادى الإعرابي، غير أن  
سيبويه قد فصل الرفع في هذه الحالة على النصب مستنداً بقراءة عبد الرحمن بن هرمز  
هذه وبالسماح عن العرب قال: فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زهد  
والنصر<sup>(23)</sup> .

(20) البحر المحيط ج1، ص 47، 237، الجمع لأحكام القرآن ج1، ص 184، حجة القراءات ص 99، ص  
769 .

(21) صبا 10

(22) النشر ج2 ص 349 .

(23) الكتيب ج2 ص 187

كما أن سيويه يعتمد إلى تأويل القراءة للتواترة المخالفة لقانونه المعياري بعكس القراءة القليلة التي يراها مطردة مع أحكامها فلا يحتاج إلى تأويلها .

قال تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾<sup>(24)</sup> .

قال تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾<sup>(25)</sup> .

قال تعالى ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾<sup>(26)</sup> .

القياس والحد عند سيويه ومن جاء بعده من السحاة في هذه الآيات ، وما جاء على منوالها من كلام العرب ، هو نصب الأسماء المتقدمة على أفعالها الطلبية .

قال سيويه : وإنما كان الوجه في الأمر والنهي نصب لأن حد الكلام تقديم الفعل ، وهو فيه أوجب إذ كان ذلك يكون في ألف الاستعظام لأنهما لا يكونان إلا بفعل<sup>(27)</sup> .

إن القراءة العامة للمستفيدة قد جاءت برمع الأسماء المتقدمة على فعلها الطلبي في هذه الآيات ، وقد قرئت الآيتان الأوليان بالنصب فعمد سيويه بناء على مقياسه السابق إلى تأويل القراءة العامة .

فهذه الأسماء قد وضعت لأن الفعل المتأخر عنها لم يس عليها ، وإنما هي مبتدآت حذفت أخبارها ، أو أخبار حذفت مبتدأتها .

أما القراءة القليلة فلم يلدجأ إلى تأويلها وإنما وصفها بالقوة لجريها على القياس المعياري .

---

(24) النور 2 .

(25) المائدة 38 .

(26) النساء 16 .

(27) الكتاب ج 1 ص 142-144 .



قال عن قراءة النصب : وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع <sup>(28)</sup> .

#### 4 — إهمال سيويه للقراءات المخالفة لأصوله

في ( الكتاب ) أساليب كثيرة حكم عليها سيويه بالجوار في ضرورة الشعر وحدها ، أو منع استعمالها ووصفها بالغلط ، وهي أساليب صحيحة موثقة جاءت في قراءات قرآنية متصلة السند أهل سيويه ذكرها :

أ — يرى سيويه أن يجيء اسم كان مكرراً وخبرها معرفة إنما يكون في ضرورة الشعر كقول حسان بن ثابت :

كأن سبيحة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء <sup>(29)</sup>

وقد جاءت القراءة القرآنية المتصلة السند دالة على إجازة هذا الاستخدام في سعة الكلام والاعتبار أو في الشعر .

قرأ عاصم والأعمش وأبان بن تعلب قوله تعالى ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية ﴾ <sup>(30)</sup> بنصب لفظة « صلاتهم » ورفع « مكاء وتصدية » <sup>(31)</sup> .

قرأ ابن عامر قوله تعالى ﴿ أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ﴾ <sup>(32)</sup> برفع لفظة « آية » وتأنيث الفعل « يكن » <sup>(33)</sup> .

ب — منع سيويه من إدغام الراء في اللام قال : الراء لا تدغم في اللام <sup>(34)</sup> .

(28) الكتاب ج 1 ص 144

(29) الكتاب ج 1 ص 49-48 .

(30) الأنفال 35

(31) البحر المحيط ج 4 ص 492 .

(32) الشعراء 197 .

(33) حجة القراءات ص 215

(34) الكتاب ج 4 ص 448 .

وقد جاء عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام في عدد وافر من الآيات<sup>(35)</sup>.

جـ — علّط سيويه العرب الذين عطقوا بالرفع على اسم إن قبل استكمالها للخبر، أو أكدوا اسم إن<sup>(36)</sup>.

وقد جاء رفع الاسم المعطوف على اسم إن قبل استكمال خبرها، وكذلك توكيد اسم إن في قراءات صحيحة متصلة السند<sup>(37)</sup>.

من خلال هذه اللمحة البسيطة عن موقف سيويه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المتصلة السند، يمكننا أن نقول باطمئنان:

أ — إن سيويه قليل الاستشهاد في كتابه بآيات القرآن الكريم وقراءاته، وإنه لا يذكر من آيات القرآن الكريم إلا ما وافق قاعدته المعيارية، وإنه يلجأ إلى تأويل الآيات المحكمة المخالفة للقاعدة حتى تطرد معها.

ب — إن سيويه لا يتحرج من وصف القراءة المتصلة السند بالقلة والرداءة عندما تخالف قاعدته، كما أنه يتجاهل القراءات القرآنية التي تقف عقبة في سبيل إطراد قواعده.

إن موقف سيويه هذا من القرآن الكريم وقراءاته المتصل السند يمثل موقفاً عاماً اتخذته النحاة جميعاً حتى عصر متأخر، فالقراء لا يدرون ما العربية وليست لهم قياسات النحاة التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ.

سمع أبو زيد الأنصاري العابد الراشد عمرو بن عبيد يقرأ: فيومئذ لا يسأل من ذنبه إنس ولا جان<sup>(38)</sup> بهمز لفظة: جان<sup>(39)</sup> فقال الأنصاري: ظننت أنه قد لحن حتى سمعت العرب تقول: شابة ودابة<sup>(39)</sup>.

(35) انظر ص 340، 346 من هذا البحث.

(36) الكتاب ج 2 ص 155

(37) الشر ج 2 ص 242، حجة القراءات ص 177، الكشف ج 1 ص 633، البحر المحيط ج 7 ص 248.

(38) الر ح 39

(39) الجامع لأحكام القرآن ج 1 ص 151.

وإذا كان أبو زيد قد اكتفى بمجرد النظر حتى بان له خطأ ظنه ، فإن أبا عثمان المازني قال في عبارة صريحة « إنه لا يقيس هذا الحمز ولا يقله »<sup>(40)</sup> .

إن القراء كانوا دائماً محل اتهام عند النحاة حتى تثبت براءتهم ، ذلك ما يؤكد موقف النحاة من القراء ورواة القراءات ، ويؤكد هذا النص الذي جاء في ( مراتب السحويين ) لأبي الطيب اللغوي قال : سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعي ويعقوب سلمي ، وعمرهم من العلماء ، فأجمعوا على أنه لم يكن شيئاً ، ولم يكن يعرف كلام العرب ، ولا النحو ، ولا كان يدعي ذلك ، وكان يلحن في قراءة القرآن ولا يعقله ، يقول « وما أنتم بمصريين » 22/14 بكسر الهمزة المشددة وليس ذلك من كلام العرب ، ونحو هذا من القراءة .

قال أبو حاتم : وإنما أهل الكوفة يكاثرون فيه ويهاهتون ، فقد صير الجاهل من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت ... وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك ، ولا مواضع الوقف والاستئناف ، ولا مواضع القطع والوصل والهمز ، وإنما يحسن مثل هذا أهل البصرة لأنهم علماء بالعربية قراء رؤساء<sup>(41)</sup> .

وحمزة بن حبيب الريات هذا من القراء السبعة الذين توفروا على قراءة القرآن الكريم ، وهو حبر القرآن وإمام الناس بعد عاصم والأعمش ، زاهد عابد نخاشع ، قيم بالعربية والفرائض ، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان الأعمش وحران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي وجعفر بن محمد الصادق ، واختار مذهب حران الذي يقرأ قراءة ابن مسعود ، ولا يخالف مصحف عثمان<sup>(42)</sup> .

إن هذا الصنيع الذي فتح النحاة القدامى بابه يجد له صدقاً واسعاً عند القراء بحسب بن زياد الكوفي ، الذي تقول المصادر القديمة والحديثة : إن مدرسته الكوفية في

(40) النصف ج 1 ص 281 ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وولاده ، ط 1 ، 1954م

(41) مراتب السحويين ص 52-53 ، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة

(42) النشر ج 1 ص 166 .

السحو لا تعتمد في تفعيد القواعد وإرساء الأحكام بالقراءات القرآنية فحسب، وإنما اعتدّت بالشواهد الشاذة والنادرة وبالضرورات الشعرية وباللهجات الفاسدة.

إن الفراء لا يتحرج أبداً من وصف القراءة المتصلة السند بالقبح وبالخروج عن القياس، ومن وصف الفراء بالوهم والظن متى ما خالفت القراءة ما أرساه من معايير وقوانين:

كان الأعمش وعاصم يجزمان الماء في «يؤده 75/3» و «نوله ماتولى 115/4» و «أرجه وأحاه 111/7» و «خيراً يره 7/99» و «شراً يره 8/99» وفيه لهما مذهبان:

أما أحدهما: فإن القوم — أي الفراء — ظنوا أن الجزم في الماء، وإنما هو فيما قبل الماء، فهذا وإن كان توهماً خطأ.

وأما الآخر: فإن من العرب من يجرم الماء إذا تحرك ما قبلها فيقول: ضربته ضرباً شديداً<sup>(43)</sup>.

هذه القراءة التي وصفها الفراء بالخطأ بناء على توهم وظن الفراء في القراءة، هي قراءة سبعية قرأ بها عدد من الفراء السبعة في غير ما موضع من القرآن الكريم، وهي ترجع إلى لهجة عربية أسندها أستاذ الكسائي إلى بني عقيل وكلاب.

2 — عد الفراء أن فعل الأمر من: سأل يسأل لا يهمز في شيء من القرآن، وكان حمزة بن حبيب الزيات يهمز الأمر إذا كانت قد سبقته العاء أو الواو مثل قوله تعالى ﴿واسأل القرية التي كنا فيها 82/12﴾ ومثل قوله تعالى ﴿واسأل الذين يقرؤون الكتاب 94/10﴾.

وقد وصف الفراء قراءة حمزة هذه: إنها مخالفة لخط المصحف لذلك لا يشتبهها<sup>(44)</sup>.

وقراءة حمزة هذه هي قراءة عاصم ونافع وأبي عمرو وابن عامر من السبعة، وقد

(43) معاني القرآن ج1 ص 223

(44) المرجع السابق ج1 ص 124-125.

روى اليربدي عن أبي عمرو أن لغة قريش ترك الهمز في الأمر من سأل يسأل، كما ذكر يونس بن حبيب في نواتره أن أهل الحجاز يقولون: سل ربك، وتميم: اسأل<sup>(45)</sup>.

3 — قال تعالى ﴿فما آتانا الله خير مما آتاكم﴾ 36/27، قرأ نافع وأبو عمرو وحفص «آتاني» بالياء المفتوحة، وقرأها بقية السبعة بكسر النون من غير ياء<sup>(46)</sup>.

قال القراء عن قراءة نافع وأبي عمرو وحفص: ولست أشتهي ذلك ولا أحد به، اتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من خلافه.

وقد كان أبو عمرو يقرأ «إن هذين لساحران» 63/20 ولست أجتري على ذلك، وقرأ «فأصدق وأكون» 10/63، فزاد واواً في الكتاب ولست أستحب ذلك<sup>(47)</sup>.

وغيرها من القراءات المتصلة بالسند التي أكرها العراء وروها، والعراء هو النحوي الوحيد فيما أعلم الذي اتكأ على رسم المصحف في رفض بعض القراءات وروها.

إن موقف النحاة من القراء ورواة القراءات لم يتغير خلال حقبة طويلة من الزمن، نلمس ذلك عند المبرد وغيره من النحاة، أمثال ابن جني والزمخشري والرضي، فالمبرد يصف قراءة نافع بن أبي نعيم بهمز لفظة «معاش» 10/7، 20/15، بالغلط ويصف نافعاً بأنه لم يكن له علم بالعربية، وأن له أحرفاً في القرآن قد وقف عليها، وهو متابع في ذلك لمن سبقه من النحاة<sup>(48)</sup>.

وقال المبرد «وأما قراءة من قرأ «ثم ليقطع فليظفر» 15/22، فإن الإسكان في لام «فليظفر» جيد، ولي لام «ليقطع» لحن»<sup>(49)</sup>.

(45) حجة القراءات من 200-204، البحر المحيط ج3 من 236، اللزهر ج2 من 276.

(46) حجة القراءات من 529.

(47) معاني القرآن ج2 من 293-294.

(48) المقاصب ج1 من 125، الكتاب ج4 من 356، معاني القرآن ج1 من 373، النصف ج1 من 207.

(49) المقاصب ج2 من 34.

وما وضعه المبرد باللحن جاء في قراءات قرآنية متصلة السند، فالآية التي ذكرها، وكذلك قوله تعالى في سورة الحج أيضاً ﴿ثم ليقتضوا تفثهم 29/22﴾ قد قرئت من قبل القراء السبعة بكسر لام الأمر بعد ثم وتسكينها، فأبو عمرو وابن عامر وورش عن نافع بكسر اللام بعد ثم وبقية القراء السبعة بتسكينها<sup>(50)</sup>.

وقال المبرد «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: «ثلاثمائة مئة 25/18» وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة<sup>(51)</sup>.

وهذه القراءة التي وضعها المبرد بالخطأ في الكلام وقصر جوازها على ضرورة الشعر وحدها، هي قراءة حمزة والكسائي من القراء السبعة<sup>(52)</sup>.

إن الأمثلة على موقف النحاة هذا من قراءات القرآن كثيرة، وقلما نجد محوياً لم يصف قراءة متواترة متصلة السند مأخوذة بالسمع والمشاهدة بالشدود والخروج عن الأقهسة النحوية؛ ناهيك عن تأويل الآيات المحكمة حتى تطرد مع القاعدة، وناهيك عن إهمال القراءات ونجاء الاستشهاد والاحتجاج بها، بل إن بعض القواعد التي أصلها النحاة تطلع في صحة وسلامة بعض الأساليب الواردة في القرآن الكريم، وكل ذلك يهيء إلى مبدأ السماع عن الأعراب ونقل اللمة الذي أرساه النحاة القدامى، وينبأ عليه القواعد النحوية والأحكام المعيارية.

## ثانياً: أقسام القراءة القرآنية وشروطها

قسمت القراءة القرآنية إلى: متواترة، آحاد، شاذة، بناء على الاحتكام إلى شروط ثلاثة هي:

صحة السند واتصاله — موافقة العربية ولو من وجه — موافقة رسم المصحف الإمام ولو احتمالاً.

(50) حجة القراءات ص 473.

(51) التخصيص ج 4 ص 105.

(52) حجة القراءات ص 414.

فالقراءة القرآنية المتواترة هي ما توفرت فيها هذه الشروط جميعاً، والآحاد هي القراءة التي رواها العدل الضابط عن مثله وواققت العربية ورسم المصحف، والشاذة هي التي فقدت شرطاً من هذه الشروط.

إن هذه الشروط إذا أخذناها على علاقتها دون مناقشة، فإننا سنهدر ونضيع كثيراً من القراءات بدعوى فقدانها لشرط من هذه الشروط التي فرضت على القراءة بعد أن قطعت شوطاً بعيداً، وبدعوى أن النحاة قد ردوا كثيراً من القراءات المتواترة لأنها لم توافق عمريتهم.

إن القراءة الصحيحة هي القراءة التي توفر لها السند المتصل الصحيح، والنقل الدقيق الأمين، المتلقي مشافهة ومماعاً ونحوي الدقة في الضبط والأداء، أما موافقة العربية ولو من وجه، وموافقة رسم المصحف ولو احتمالاً، فهما شرطان لا يمكن الاحتكام إليهما برغم هذه التحولات للتدليل على صحة القراءة للأسباب الآتية:

١ - أثر النحاة يبدو واضحاً في صياغة هذين الشرطين؛ فالنحاة غالباً ما يردون القراءة القرآنية ويصفونها بالشذوذ والرداءة واللحن والخطأ، لأنها مخالفت القياس النحوي الذي وضعوه بعد أن ترسخت وثبتت القراءة بها لدى القراء، وفي القليل يردون القراءة المخالفة لرسم المصحف كما رأينا عند الفراء، وإن كان رسم المصحف شرطاً فاحدين عند النحاة.

فالقراءة المخالفة للقياس النحوي تُرد لأنها مخالفت رسم المصحف، وهي ترد أيضاً لأنها موافقة لرسم المصحف، فالفراء وابن عبالويه والزنجشري قد ردوا قراءة ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم 137/6» بنصب الأولاد وجر شركاء بدعوى أنها هكذا مكتوبة في المصحف الشامي: بالياء.

إن هذين الشرطين قد كان للنحاة أثر في وجودهما، وذلك ما يؤكد عدم صواب الاحتكام إليهما في قبول القراءة أو ردها، ولأن القراءة إذا لم تكن موافقة للغة العربية النحوية أو لإحدى لهجاتها لا توصف بالشذوذ فحسب، وإنما ترفض رفضاً

قاطعاً لأنها جاءت على وجه لم تألفه لغة العرب ولا طبعاتها ، والقرآن إنما أتى بلسان عربي مبين .

2 — كثير من القراءات الشاذة نسبت إلى قراء هم من صحابة رسول الله ﷺ من أمثال عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ، أو هم من التابعين أو تابعي التابعين الذين أخذوا القراءة وتلقوها مشافهة عن الصحابة ، أو عن أحدنا عن الصحابة مثلاً : أبو جعفر يزيد بن القعقاع المديني وهو تابعي مشهور عرض القراءة وأخذها عن عبد الله بن العباس وأبي هريرة وعبد الله بن عباس الخرومي ، وهو أحد أساتذة نافع المديني في القراءة لا يعقل في نظري أن ينسب الشذوذ أو الخروج عن العربية إلى قرائته ، أو إلى بعض قراءات قرأ بها لأنه أخذ قراءة القرآن عن صحابة رسول الله ﷺ بالمدينة المنورة .

وعبد بن عبد الرحمن بن عيصم القارئ المكي ، ومعاصر ابن كثير ، وأحد أساتذة أبي عمرو بن العلاء في القراءة قد تلقى قرائته مشافهة ومخاطبة عن أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، وعن درباس مولى عبد الله بن العباس ، وكلاهما قد أخذ القراءة عن ابن العباس .

إن هذا القارئ المكي قد وجد قبل أن تظهر للوجود مقاييس النحاة ، فهل من الصواب أن نحتكم إلى هذه المقاييس في قبول قرائته أو ردها ؟

وأبو عبد الرحمن السلمي و زر بن حبيش من التابعين الذين أخذوا القراءة عن عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان ، كما قرأ السلمي علي بن ثابت وأبي بن كعب ، فهل يعقل وهذا حال من أخذنا عنه أن توصف قراءتهما بالشذوذ إلا إذا فقدت صحة السند المتصل وهو بحمد الله ما يتوفر فيها .

وكذلك غيرهم من القراء أمثال يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي وطلحة بن مصرف والحسن البصري والأعمش وسواهم من القراء الأوائل الذين تلقوا القراءة عن الصحابة أو التابعين أو تابعي التابعين .



وإذا تابعنا النحاة لم نكتف ببرد بعض القراءات المتواترة التي قرأ بها بعض القراء السبعة ، وإنما نقول كما قال الرضي : ولا نسلم تواتر القراءات السبع<sup>(53)</sup> .

إن ما يطعن في عدم صحة هذين الشرطين هو نسبة الشذوذ إلى بعض القراءات المروية عن صحابة رسول الله التي تلقوها غضة ندية من فم الرسول الأمين على الوحي وتبلغه إلى الأمة ، فقد جاء في (المختص) لابن جني وصمّ عدة قراءات بالشذوذ مع نسبتها صراحة إلى الصحابة ، وربما نسبت القراءة الشاذة إلى عدد من الصحابة مما يورع لها اتصال السند وصحته مثلاً :

1 — قرأ علي وابن عباس وابن مسعود وأنس بن مالك « يذكرك وإلهتك » 127/7 .

2 — قرأ عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن مسعود « الحى القيام 2/3 » .

3 — قرأ عثمان وأبي بن كعب وعائشة و « والصابرين 62/2 » .

4 — قرأ علي وعمر وابن مسعود وابن عباس وأبي « وإن كان مكرهم لتزول » 46/13 يفتح اللام المتصلة بالفعل<sup>(54)</sup> .

ولعل ما يبدحض نسبة القراءة إلى الشذوذ ، بناء على موافقتها للعربية ولو من وجه ، ولرسم المصحف ولو احتمالاً هو نسبة الشذوذ إلى قراءة النبي ﷺ التي رواها عنه جمع من صحابته مثلاً<sup>(55)</sup> :

1 — قرأ النبي وعثمان وأبي « فبذلك فلتفرحوا 58/10 » .

2 — وقرأ النبي وعلي وابن عباس وأبي « ومن عبده علم الكتاب 43/14 » .

إن هذه القراءات للمسوية والمسندة إلى النبي الأمين على الوحي ، وإلى عدد من صحابته ، لا أشك مطلقاً في صحة سندها المتصل المتواتر ، فلماذا رفضت ؟ وعلى أي أساس وصفت بالشذوذ ؟

(53) شرح الرضي على الكافية ج2 ص 336,261

(54) المختص ج1 ص 365,217,151,236 .

(55) المختص ج1 ص 358,313 ، ونظر : ج1 ص 156,277,366,136,256,173,127 ، وغيرها .

وإذا كنا نسلم جنداً بنسبة الشذوذ إلى قراءة الصحابة والتابعين ، فلا يمكننا بكل المقاييس العقلية والنقلية أن ننسب الشذوذ إلى قراءة النبي ﷺ لأن ذلك يؤدي بنا حتماً إلى القول : إن النبي لم يكن أمياً على أداء الوحي وتبليغه إلى الأمة كما أنزل عليه ، ودلت ما لا دليل عليه البتة .

إن نسبة الشذوذ إلى قراءة الرسول والصحابة والتابعين يؤكد أمراً هاماً ، وهو أن هذه القراءات الموسومة بالشذوذ قد توفر لها السند المتصل الصحيح ، وذلك ما يؤكد صحة القراءة ووجوب قبولها والمصير إليها .

3 — هؤلاء القراء الذين نسب الشذوذ إلى قراءاتهم أو إلى بعضها ، لم يأخذوا القراءة عن طريق النظر في المصحف والقراءة فيه ، أو بحسب ما تحمله عليهم سلاتقهم وعاداتهم اللهجية ، كما نسب إلى عبد الله بن مسعود أنه قرأ « حتى حين 25/23 178,174/37,54 ، مراعاة للهجة قبيلته هذيل التي تقلب حاء « حتى » هنا ، وإلى ابن عامر أنه قرأ « شركائهم 137/6 » بالياء لأنه وجدها في مصحفه الشامي مكتوبة بالياء ، وإنما أخذوا القراءة بالتلقي مشافهة وسماعاً وعن طريق العرض ، وقد ثبت عند القراء أن القراءة سنة متبعة لا مجال فيها للاجتهاد واتباع الهوى والعادات اللهجية ورسم المصحف .

وتنفي القراءة بالمشافهة والسماع والعرض يوفر للقراءة القرآنية صحة السند المتصل المقبول بدقة تامة وضبط أمين ، إذا علمنا أن قارئ القرآن المتخصص يحرص على تلقي القراءة وأخذها عن جمع مستفيض من القراء ، فتابع بن أبي نعيم الذي نسب الخروج عن مقاييس العربية إلى بعض ما قرأ به على أيدي الحنابلة قد تلقى قراءته مشافهة وسماعاً عن عدد مستفيض من التابعين بلغ عددهم سبعين قارئاً ، بل إن قارئ القرآن الكريم ليحرص على تلقي القراءة والحروف عن الأئمة المشهورين ولو لم يكونوا قريبين منه ، فأبى عمرو بن العلاء لم يكتب بالأخذ عن قراء مدنيته البصرة : الحسن البصري وعبد الله الحضرمي ويحيى بن يعمر وغيرهم ، وإنما أخذ عن قراء مكة : ابن كثير وابن عهصن ومجاهد وعن قراء المدينة : أبي جعفر وتافع وعن قراء الكوفة : عاصم

وغيره، ومع كل هذا التحري في تلقي القراءة فقد نسب النحاة الشذوذ إلى بعض قراءات قرأ بها أبو عمرو بن العلاء، وقد تجاوزوا الحد عندما وصفوا بعض قراءته باللحن، وهي قراءات متصلة للسند الصحيح وترجع إلى لهجات عربية فصيحة.

4 - إن النحو للمباري، والنحاة الذين أصلوا مناهجه وأسمه ووضعوا قواعده وأحكامه، قد جعلوا والقراءات القرآنية في لوج مجدها وازدهارها وكالها، ولها أساتذة مبررون في مختلف الأمصار الإسلامية، فكيف يهد النحاة من القراءة أن تنسجم وتطرد مع قواعدهم، وهي أسبق منها وجوداً وسحاة؟

الأمر المنطقي أن تتبع القاعدة النحوية القراءة، وأن تأتي ممثلة لها، لا أن يحدث العكس فيضطر النحاة إلى ركوب المركب الوعر، وهو وصف القراءة بالشذوذ واللحن والخطأ والغلط، واتهام القراء بعدم الدراية بالعربية، وأنهم لا يملكون قياسات النحاة التي تعصمهم من الخطأ.

إن القراءة لا توصف بالشذوذ لانحراف مسدها وعدم اتصاله وصحته، وإنما لأنها مخالفت حكماً نحوياً أمته النحاة، أو نقضت أطراف قاعدة معيانية قرروها، وفي القليل كما عند القراء مخالفتها لرسم المصحف، وكل ذلك يؤكد عدم صحة اشتراط هذين الشرطين لقبول القراءة القرآنية أو ردها.

5 - إن رسم المصحف الإمام الذي كتب في عهد عثمان بن عفان ليس أمراً توقيفياً من عند الله تعالى لا يمكن مخالفته، وإنما هو أمر اصطلاحي تعارف عليه كتبة الوحي والقرآن بحسب نوع الكتابة الموجودة في ذلك العهد، وهي كتابة لم تبلغ الكمال، أو ما يقرب من الكمال بلليل أن رسم المصحف الإمام قد خلا من إعجام الحروف، ومن ضبطها بالشكل، ومن كتابة الممزة، ومن وضع علامة للمحرف المشدد والمتون، وغيرها من الأمور التي تدل على أن الكتابة كانت في مراحلها الأولى عندما كتب للمصحف الإمام، وقد تفرج بها نحو الكمال أجيال متعاقبة من العلماء أمثال أبي الأسود الدؤلي الذي سعى إلى وضع علامات الشكل، وتلاميذه الذين

أعجموا الحروف، والتحليل بن أحمد الذي طور حركات الشكل وأوجد رمماً للهمزة،  
وعلاوة للحرف المشدد وغيرها.

إن الكتابة العربية التي كتب بها المصحف الإمام كانت في بداية تطورها،  
لذلك نجدها تعالي من جوانب نقص وقصور مختلفة، لازلنا نعاني بعضاً منها نتيجة  
اعتقادنا قديمة الرسم العثماني للمصحف.

ما نخلص إليه بعد هذا هو أن القراءة الصحيحة هي القراءة المتصلة السند  
المأخوذة مباشرة ومخاطبة، والمنقولة بدقة تامة وضبط أمين، وهذا الشرط يلغي ما عداها  
وهو الأصل في صحة القراءة أو فسادها.

### ثالثاً : صلة القراءات القرآنية بالجواز الإعرابي

مرت بنا في ثانياً هذا البحث أمثلة وشواهد عديدة من القراءات القرآنية المولقة  
التي تبرز بشكل واضح مدى ارتباط هذه القراءات بظاهرة الجواز الإعرابي المبني على  
السمع والرواية عن العرب، وقد قلنا في بداية هذا البحث : إن ظاهرة الجواز الإعرابي  
قد تأصلت في بناء النحو العربي للمباني لأن النحاة الأوائل — وهم من القراء غالباً —  
قد صادفوا في قراءات القرآن ولهجات العرب ما يثبت هذه الظاهرة بقر وجودها، وقد  
حرصنا في الباب الأول من هذا البحث على الاحتجاج والاستشهاد بالقراءات لكل  
جواز إعرابي له ما يعضده ويوثقه في قراءات القرآن الكريم.

### إبراهيم أنيس وإنكار إعراب العربية

في كتب التراث القديمة النحوية واللغوية وغيرها مثل (الكتاب) و (معاني  
القرآن) و (البحر المحيط) و (الجامع لأحكام القرآن) و (النشر في القراءات العشر)  
وسواها أمثلة عديدة على مدى الخلاف الحادث بين اللهجات العربية في المستوى  
النحوي، وقد أكدت هذا الخلاف في المستوى النحوي القراءات القرآنية العديدة،  
وكل ذلك لم يقنع إبراهيم أنيس بأن اللغة العربية لغة معربة فذهب إلى أن إعراب اللغة  
العربية خرافة أو أسطورة نسج النحاة خيوطها الدقيقة، وألزموا الناس باتباع هذا

الإعراب ومحاكاته، وتبعاً لهذا المذهب الغريب قال إبراهيم أنيس: إن الأمثلة والشواهد التي رواها النحاة في مؤلفاتهم وكتبهم للاستدلال بها على وجود خلاف بين اللهجات العربية في المستوى السحوي، هي أمثلة وشواهد اصطنعها النحاة حين اشتد الخلاف والجدل بينهم، وهي لا تمت للهجات العربية بأية صلة.

هذا ملخص موجز لنظرة إبراهيم أنيس لإعراب العربية وما يدل عليه في لهجات العرب: الإعراب خرافة نسجها النحاة من كلام خاصة العرب، وخلاف اللهجات العربية في المستوى السحوي أمر اخترعه النحاة حين تجادلوا<sup>(56)</sup>.

إن هذه النظرة التي سبق بعض المستشرقين إبراهيم أنيس إلى القول بها، والدعوة إليها، قد قادت إلى الاضطراب والتناقض عندما حاول تفسير وجود ظاهرة الإعراب في العربية:

فقال مرة: إن خاصة العرب أصحاب الملكات الأدبية من شعر وخطابة قد تواضعوا على إعراب اللغة العربية، وعلم أخذ النحاة وأهل اللغة هذا الإعراب.

وقال مرة أخرى: إن النحاة قد جمعوا ظواهر لغوية تنتمي إلى قبائل عربية واستخلصوا منها قانوناً عاماً للغة العرب، وبخاصة ألزموا به الناس وبخاصة الأدباء وأهل الحكمة.

إن إبراهيم أنيس لم يكن يصدر في هذا الرأي عن دليل مادي ملموس، وعن عقل وعي الواقع اللغوي التاريخي وأطواره الذي مرت به اللغة العربية خلال مسيرتها الطويلة، وإنما رأى سراياً توهمه قوم غريباء فظن أنه سراب جدير بالاتباع.

إن الخاصة من العرب، وهم فرسان الكلام من شعر وخطابة، نراهم عند إبراهيم أنيس يظهرون بمظهرين متناقضين:

1 — مظهر القوي المسيطر الذي يفرض رأيه على عامة الناس.

(56) من أسرار اللغة من 198 وما بعدها، في اللهجات العربية من 82-85، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط3، 1965م

## 2 — مظهر النليل العاجز الذي يتبع ما يصدر إليه من أומר .

وهذا تناقض فاضح فإذا كان أدباء الجاهلية قد فرضوا إعراب اللغة العربية على المتكلمين بها ، فلماذا يتنكر لهذا الإعراب الأدباء اللاحقون ، حتى يمرض عليهم السحاة أتباعه قسراً وإكراهاً .

هل انقطع التواصل الأدبي بين أدباء العربية فترة طويلة تناست فيها الأجيال اللاحقة إعراب اللغة العربية ، حتى ظهر النحاة ودرسوا لغة الأدباء الجاهليين ، واستبطلوا من خلالها إعراب العربية ، فألزموا الناس باتباعه ، وبخاصة أهل الأدب والحكمة ؟

إن اللغة لا تخضع إلا لمنطق المتكلمين بها وهم عامة الناس ، وهؤلاء العامة قد أهرقوا اللغة العربية . ذلك ما سجله النحاة في مؤلفاتهم ودلت عليه النصوص الموثقة مثل القرآن الكريم وقراءاته ، وأشعار العرب وخطبها ، ودل عليه التواصل الأزلي بين العرب ولغتهم المعربة في مختلف الحقب والمصور .

إن العقل لا يستطيع أن يكون إعراب اللغة العربية نتيجة مواضعة الخاصة من العرب الذين قد يميزهم عن سواهم من الناس الإبداع والابتكار ، وتجاوز الموروث اللغوي في بعض جوانبه ، وهي تجاوزات لا تخرج عما ألفوا واعتادوا وتربوا عليه من ملكة لغوية .

إن عبارة مواضعة الخاصة تنطلق من خلال واقع لغوي ملموس ولكنها توجهه توجيهاً خاطئاً مضللاً : أشعار العرب وخطبهم وأمثالهم وحكمهم وسجع كهانهم وصلت إليها معربة إعراباً كاملاً ، هذه حقيقة ملموسة لا مكابرة فيها ، ولكن هل إعراب الخاصة لكلامهم ناتج عن أن الشعراء والخطباء والكهان وأهل الحكمة قد نواضعوا وحدهم على إعراب ما يصدر عنهم من فتون القول ، دون أن يراعوا لغة السواد الأعظم غير المعربة عند إبراهيم أنيس ، وهو السواد الأعظم الذي يتوجهون لخطابه والتأثير في مشاعره وعواطفه .

من هنا يأتي الاضطراب والتناقض في كلام إبراهيم أئيس ومن تبعهم من المستشرقين، الشاعر أو الخطيب فيما يقول من أدب وحكمة لا يطلق من فراغ، ولا يؤسس لفته بناء على ذوقه الخاص، وإنما يراعي في ذلك لغة يتكلمها عامة الناس حوله حتى يستطيعوا فهمه والتجاوب معه.

وإذا كانت العربية المعربة مجرد مواضعة بين الخاصة من العرب، فكيف تواصل هؤلاء الخاصة المتباعدون زماناً ومكاناً، وهم لا موثرون بجمعهم، ولا يجمع لغة بينهم شتاتهم، على إعراب لغتهم الأدبية بهذا الشكل الفريد الذي لا خلل فيه ولا تناقض ولا شذوذ؟

شعراء اليمن وخطباءها كشعراء نجد والحجاز وتهامة والشام وخطبائها إعراب لغة وتأسيس تركيب واشتقاق صياغة.

خاصة العرب وصلنا قولهم وكلامهم معرباً على جهة واحدة لا تناقض فيها، ألا يعقل والمسألة مواضعة بين أناس خاصين تباعد بينهم الأمكنة والديار وتفرق بينهم الأزمنة، ألا يعتمد كل واحد منهم في بيئته الخاصة مثلاً كنجد إلى إعراب لغته بطريقة تخالف ما تواصل عليه غيره من أدياء اللغات الأخرى من إعراب للعربية؟

إن اتفاق الخاصة من العرب برغم تباعدهم في الزمان والمكان على إعراب موحد للغة العربية ينقض تماماً دعوى مواضعة الخاصة، ويثبت أنهم ينطلقون في صوغ كلامهم وحركه من لغة يتكلمها عامة الناس الذين حولهم، وهذا ما أكدته القرآن الكريم المعرب والمنزل بلسان عربي مبين.

## 1 — شواهد من القراءات على الجواز الإعرابي

### 1 — 1 — نصب الاسم ورفع بعد «كان»

جاء في القراءات القرآنية للتواترة والمتصلة السند الصحيح رفع الاسم بعد كان ونصبه في عدة آيات قرآنية كريمة، نكتفي بجزء منها:

١ - قال تعالى ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ أُنْزِلَتْ بِهِ﴾ (٥٧).

قرأ نافع المدني « مثقال حبة » بالرفع وبقية القراء السبعة بالنصب ، وقد وجه الرفع بأن كان تامة تكفي بمرقرعها عن الخبر على معنى : وإن حصل للعبد مثقال حبة أو وقع وحده ، والنصب على أن كان ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ، واسمها في هذه الحالة محذوف تقديره : وإن كان العمل مثقال حبة (٥٨).

٢ - قال تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ (٥٩).

قرأ عاصم « تجارة » بالنصب ، وبقية القراء السبعة بالرفع ، والرفع على تمام كان والنصب على نقصانها ، والاسم محذوف تقديره إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة ، كما وجهت قراءة الرفع على جمل كان ناقصة ، وه « تجارة » اسمها وحلة « تدبرونها » في موضع رفع خبر كان (٦٠).

٣ - قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْهَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِثْكُمْ﴾ (٦١).

قرأ أهل الكوفة : عاصم وحمة والكسائي « تجارة » بالنصب وبقية القراء السبعة : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالرفع والنصب على أن كان ناقصة حذف اسمها : إلا أن تكون التجارة تجارة ، والرفع على أن كان تامة بمعنى المحدث أو الوقوع لا يحتاج إلى مصوب (٦٢).

(٥٧) الأنبياء ٤٧

(٥٨) حجة القراءات ص ٤٦٨ ، الكشف ج ٢ ص ٥٧٤

(٥٩) البقرة ٢٨٢ .

(٦٠) حجة القراءات ص ١٥١ ، الكشف ج ١ ص ٤٠٤ .

(٦١) النساء ٢٩ .

(٦٢) حجة القراءات ص ١٥٩ ، الكشف ج ١ ص ٥٢٢ .



4 — قال تعالى ﴿ فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا لَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾<sup>(63)</sup>.

قرأ مفع المذني « واحدة » بالرفع ، وبقية القراء السبعة بالنصب<sup>(64)</sup>.

والرفع على أن كان تامة مكثفة بمرعوعها ، والنصب على نقصانها وتقدير اسمها محذوفاً ، وقد فضل الزجاج قراءة النصب على الرفع وكذلك فعل الرخشيدي بدعوى التوافق في النصب بين هذه الآية ، وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كُنْ نِسَاءً ﴾ فنصب لفظة « نساء » دل على وجود اسم لكان محذوف تقديره : فإن كان الأولاد نساء ، وهذا التوافق يدعو إلى تقدير اسم محذوف تقديره : فإن كان المولود واحدة<sup>(65)</sup>.

إن المفصلة بين القراءات المتصلة المسد أسلوب غير حميد وفق مسوغات شككية ذوقية ، ومعنى الآية على كلتا القراءتين واحد ، وما يقدره النحاة قد دل عليه السياق ، وأبان عنه معنى الآية للعام ، ولا حاجة تدعو إلى تقدير وجوده إلا ما قاله النحاة من أن كان ناقصة فتحتاج إلى اسم يرفع بها وخير تنصبه .

5 — قال تعالى ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مِثْقَلُهُمْ فِيهِ شُرْكَاءٌ سَتَعْثَبُنَهُمْ فَصَنَعُهُمْ إِنَّهُ خَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾<sup>(66)</sup>.

قرأ ابن عامر وابن كثير « مِثْقَلٌ » بالرفع وبقية السبعة بالنصب ، مع اختلافهم في تذكير الفعل « يكن » وتأنيثه ، والرفع على جعل كان تامة والنصب على جعلها ناقصة<sup>(67)</sup>.

(63) النبله 11

(64) حجة القراءات ص 192 .

(65) حجة القراءات ص 192 ، الكشف ج 1 ص 506

(66) الأنعام 139

(67) حجة القراءات ص 274-275 ، الكشف ج 2 ص 55 .

6 - قال تعالى ﴿يَا بَنِي إِثْنَا إِنَّكَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ  
مَتَكُونُ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾<sup>(68)</sup>  
قرأ برفع «مِثْقَالُ حَبَّةٍ» بالرفع، وبقيّة السبعة بالنصب<sup>(69)</sup>.

والرفع على أن كان تامة، والنصب على جعلها ناقصة، وقد وجه الرمحشري الرفع  
والنصب في هذه الآية بوجه آخر قال «قرئ «مِثْقَالُ حَبَّةٍ» بالنصب والرفع، فمن  
نصب كان ضمير للهبة من الإساءة والإحسان... ومن قرأ بالرفع كان ضمير  
القصة»<sup>(70)</sup>.

والنحاة عندما درسوا «كان» جعلوها أربعة أقسام: ناقصة، تامة، زائدة، وكان  
بمعنى الشأن والحديث، وهذه الأخيرة يرفع ما بعدها من أسماء ويضم فيها ضمير  
الشأن، والقصّة وهو اسمها وما بعدها من أسماء في محل نصب غيرها<sup>(71)</sup>.

هذه القراءات المتصلة السند تدل على جواز رفع الاسم بعد كان ونصبه في مثل  
هذه الأساليب دون أن يحدث هذا الجواز الإعرابي أي تأثير في المعنى وتغير في دلالاته،  
وقد حاول النحاة تسوية الرفع والنصب في هذه القراءات وغيرها بالانكفاء على تمام كان  
ونقصائها، وتامها يعني دلالتها على الحدث أما نقصائها فيعني دلالتها على الزمن المجرد  
عن الحدث، وقد قادهم هذا التسوية إلى ادعاء وجود حذف في هذه الآيات عندما  
ينصب الاسم بعد كان.

وكان في هذه الآيات لا تدل إلا على أحد هذين المعينين، وهو دلالة كان على  
الحدث أو الوقوع، وهو دلالتها الأصلية وبرغم أن النحاة لا ينصون على أن هذا الجواز  
الإعرابي يرجع إلى خلاف حدث بين لهجات العرب في المستوى السحوي، إلا أن  
القراءات القرآنية المتصلة السند قد دلت على وجوده.

(68) لقمان 16

(69) حجة القراءات ص 565

(70) الكشف ج 3 ص 223

(71) شرح المفصل ج 7 ص 110-101

## 1 — 2 — خفض « غير » ورفعها ونصبها

جاءت القراءات القرآنية مميزة في « غير » بالخفض والرفع والنصب إذا ما سبقت بنفي أو استفهام أو لم تسبق بهما :

1 — قال تعالى ﴿أَوَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرُ أُولَى الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾<sup>(72)</sup>.

قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم « غير » بالنصب ، وبقيّة القراء السبعة بالخفض أو الجر<sup>(73)</sup>.

وقد وجه الزمخشري نصب غير بأنها دالة على الاستثناء أو الحالية ، ووجه جرها على أنها قد وقعت وصفاً لاسم مجرور هو « التابعين »<sup>(74)</sup>.

غير في هذه الآية تدل على النفي ، والمعنى أنه يجوز للمرأة المؤمنة أن تبدي زيتها لتابعين من الرجال الذين لا أرب لهم ولا حاجة في النساء ، وهي لا تحمل موقعاً إعرابياً وإنما معنى نحوياً هو : النفي ، وتوجيه وتفسير علامتي النصب والجر عليها في هاتين القراءتين هو الذي دفع الزمخشري وغيره من النحاة إلى إعراب غير بهذه الأعراب المختلفة .

2 — قال تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(75)</sup>.

قرأ بافع والكسائي وابن عامر « غير » بالنصب ، وبقيّة القراء السبعة بالرفع<sup>(76)</sup>.

وذكر الزمخشري أنها قد قرئت بالجر أيضاً دون أن يسد هذه القراءة إلى أحد

من القراء :

(72) النور 31.

(73) حجة القراءات ص 496-497.

(74) اكتشاف ج 3 ص 62.

(75) النساء 95.

(76) حجة القراءات ص 218.

وقد وجهت هذه القراءات بالتوجيهات الآتية :

- 1 — النصب على أن غيراً أداة استثناء واقعة موقع إلا ، ومتحذة الحكم الإعرابي الذي يأخذ الاسم المستثنى بعد إلا ، لو أنها دالة على الحال .
- 2 — الرفع على أن غيراً صفة لمفروع « القاعدون » أو على الاستثناء .
- 3 — الجر على أن غيراً صفة لجرور « من المؤمنين »<sup>(77)</sup> .

إن « غير » هنا تدل على النفي ، فالقاعدون من المؤمنين عن الجهاد الذين لا ضرر بهم من مرض أو عرج أو عمى وغيرها ، لا يتساوون مع المجاهدين بأموالهم وأنفسهم في الأجر والثواب عند الله تعالى ، وهذا المعنى يفهم من خلال نصب غير ورفعها وجرها لأنها تحمل معنى نفيها هو النفي ، ولا تحمل موقعاً إعرابياً ، واختلاف القراءات هنا يدل على وجود خلاف لهجي في هذه الحالة لم يعمل النحاة على توثيقه ، وإنما وجهوا جهدهم إلى توجيه علامات الإعراب وحدها ، مع أن معنى الاستثناء يختلف عن الحالية والوصفية وهذه القراءات لا اختلاف بينها جميعاً في المعنى وهو معنى واضح .

3 — قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(78)</sup> .

قرأ حمزة والكسائي « غير » بالجر ، وقرأها بقية القراء السبعة بالرفع<sup>(79)</sup> .

وذكر الرغشري فراءتها بالنصب من غير إسناد إلى أحد من القراء .

وقد وجه النحاة هذه القراءات بما يأتي :

- 1 — تحمست غير لوقوعها وصفاً لاسم مجرور لفظاً « من خالق » .

(77) الكشف ج1 ص 555 ، الحجة في القراءات السبع ص 101 .

(78) طبر 3 .

(79) حجة القراءات ص 592 .

2 — رُفِعَتْ غير لأنها رفعت نعتاً لاسم مرفوع محلاً أو موضعاً « من خالق »

المجرور عن الزائدة، وأصل التركيب: هل خالق غير الله.

3 — نصبت غير لأنها أداة استثناء<sup>(80)</sup>.

4 — قال تعالى ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا

اللَّهُ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾<sup>(81)</sup>.

وقد تكررت هذه الآية ﴿ما لكم من إله غير﴾ في أكثر من موضع في

الأعراف 65/7، 73، 85، وفي هود 11/50، 61، 84.

وقد قرئت عمر في موضع الأعراف الأول بالقصر في قراءة الكسائي، وبقية

القراء السبعة بالرفع<sup>(82)</sup>.

ونصّ المزمخشري على قراءتها بالنصب دون إسناد.

وقد وجهت هذه القراءات بما وجهت به القراءات في الآية السابقة<sup>(83)</sup>.

غير من أدوات النفي، وقد نخرج عن ذلك لتدل على القصر والتوكيد، عندما

تسبق بنفي أو استفهام كما في هاتين الآيتين.

غير كما رأينا من خلال هذه الآيات قد تغير ما يظهر على آخرها من علامات

إعرابية شكلية، ولا يتغير معناها فهي تدل على النفي أو القصر والتوكيد عندما تسبق

بنفي أو استفهام.

### 1 — 3 — ضمير العماد أو الضمير المؤكدة

يقع هذا الضمير بين المبتدأ والخبر، أو الجملة الاسمية التي دخلت عليها

الواسخ كان وأخواتها، إن وأخواتها، ظلت وأخواتها، وهو لا يكون إلا من الضمائر

(80) الكشف ج 3 ص 299 الحجة في القراءات ص 270

(81) الأعراف 59.

(82) حجة القراءات ص 206

(83) الكشف ج 2 ص 85.

المفصلة المرفوعة: أنا نحن، أنت أنت أنتما، أنتم أنتم، هو هي هما هم هن، وهذا  
الضمير لا بد أن يطابق ما قبله في:

- 1 — التذكير والتأنيث.
- 2 — الإفراد والثنائية والجمع.
- 3 — التكلم والخطاب والغيبة<sup>(84)</sup>.

ويشترط تعريف المجرعين الواقع بينهما هذا الضمير الدال على العماد والتوكيد،  
ويجوز أن يقترن باللام المؤكدة لزيادة توكيده.

قال تعالى ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ 87/11﴾ وقال تعالى ﴿ذَلِكَ هُوَ الْعَزِيزُ  
الْعَلِيمُ 72/9﴾ وقال تعالى ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ 58/28﴾ وقال تعالى ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ 14/20﴾  
وقال تعالى ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ 6/34﴾.

وضمير الفصل يجوز ذكره وحذفه وقد دلت القراءة القرآنية المتصلة السند على  
ذلك:

قال تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ<sup>(85)</sup>﴾.

قرأ نافع وابن عامر بإسقاط وحذف ضمير العماد والتوكيد «هو» وكذلك  
كتبت هذه الآية في المصحف المدني والمصحف الشامي، وقرأ بقية القراء السبعة  
بإثبات وذكر ضمير العماد<sup>(86)</sup>.

وقد جاء في طبعات العرب نصب الاسم الواقع بعد ضمير العماد ورفع،  
وبخاصة بعد كان وظلت لاتصاح صحة تناوب علامتي الرفع والنصب على الاسم  
الواقع بعد ضمير الفصل في الأسلوب المصدر هما.

(84) الكتاب ج2 ص 389 397، شرح لفصل ج3 ص 109-114، شرح الرصعي على الكاظم ج2 ص

463-455

(85) تحديد 24

(86) حجة المراجعات ص 782.

وقد أُنشد رفع ما بعد ضمير الفصل والعماد إلى قبيلة بني تميم السجدية إذا كان الأسلوب مصدراً بكان وظلت أو أخواتهما<sup>(87)</sup>.

وسببه نسب هذا الاستعمال إلى كثير من العرب دون عزو وإسناد إلى بيئة لغوية معينة، قال «وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمرة اسم مبتدأ وما بعده مبنى عليه».

وروي الرفع في هذا المثال «أظن زيداً هو خيرٌ منك» عن رؤية بن العجاج كما روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: إن كان لحو العاقل، برفع لفظة العاقل<sup>(88)</sup>.

وقد جاءت القراءة القرآنية للرؤية عن غير القراء العشرة بجواز الرفع والنصب في الاسم التالي لضمير العماد في هذه الآيات:

1 — قال تعالى ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾<sup>(89)</sup>.

القراءة العامة بنصب لفظة «الظالمين» وذكر القراء فراءتها بالرفع «الظالمون» عن عبد الله بن مسعود، وأُسندت في (البحر المحيط) إلى عبد الله وأبي زيد، وروي سببه عن عيسى بن عمر أن ناساً كثيراً يقرأونها بالرفع<sup>(90)</sup>.

2 — قال تعالى ﴿إِنْ تُرِيدِي أَنَا أَقْلُ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾<sup>(91)</sup>.

قراءة الجمهور بنصب «أقل» وروي رفعها عن عيسى بن عمر<sup>(92)</sup>.

إن هذا الضمير له وظيفة محددة في الكلام هي التوكيد. وقد كان أهل الكوفة أقرب إلى وصف الحقيقة اللغوية عندما أطلقوا عليه مصطلح «العماد»، أما أهل

(87) البحر المحيط ج 8 ص 27.

(88) الكتاب ج 2 ص 392-393.

(89) الزحرف 79.

(90) معاني القرآن ج 3 ص 37، البحر المحيط ج 8 ص 27، الكتاب ج 2 ص 392.

(91) الكهف 39.

(92) البحر المحيط ج 6 ص 129، ونظر معاني القرآن ج 2، ص 145.

البصرة فقد راعوا فيه الجانب الشكلي، وهو فصله بين المبتدأ والخبر، أو الجملة الاسمية الداخلة عليها أدوات النسخ فسموه: ضمير الفصل.

وقد دلت القراءات القرآنية واللهجات العربية على جواز رفع الاسم الواقع بعد هذا الضمير ونصبه في الأسلوب المصدر بكان أو ظننت وأخواتهما، ونحن لم نعرض لتسوية السحاة لرفع الاسم ونصبه في هذا الأسلوب لأنه تسوية لا يفسر معنى، ولا يوضح دلالة، وإنما يهدف إلى تفسير العلامة الإعرابية وحلها وتسوية وجودها.

#### 1 — 4 — اتباع الصفة والاسم المعطوف لأكثر من متبوع

جاء في قراءات القرآن الكريم الموثقة الوصف والاسم المعطوف معربين بأكثر من علامة إعرابية واحدة، وقد وجه السحاة ذلك بصحة جواز اتباع الصفة والاسم المعطوف في الأسلوب المعين المتحد صياغة ومعنى لأكثر من متبوع:

1 — قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ سَفَعُوا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رَجْزِ الْيَوْمِ﴾<sup>(93)</sup>.

2 — قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رَجْزِ الْيَوْمِ﴾<sup>(94)</sup>.

قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم برفع « أليم » في الآيتين، وقرأها بقية القراء السبعة بالجر أو الخفض<sup>(95)</sup>.

والرفع على جعل « أليم » صفة للفظ « عذاب » المرفوعة والجر على جعلها معاً لفظاً « رجز » مخروجة<sup>(96)</sup>.

(93) بآ 5

(94) الحاشية 11.

(95) معجم القراءات ص 582.

(96) معاني القرآن ج 2 ص 351-352.



الرجز نوع من العذاب ، ومن هنا دالة على البيان أو النوع ، أي أن من العذاب وأنواعه التي سيلقاها المكذبون بآيات الله : الرجز .

وسواء كانت « أليم » وصفاً للعذاب أو للرجز فإن المعنى لا يتغير ولا يتحذف أي تبديل .

3 - قال تعالى ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾<sup>(97)</sup> .

قرأ حمزة والكسائي « المجيد » بالجر ، وبقيّة القراء المسبعة بالرفع<sup>(98)</sup> .

والجر على أن لفظة « المجيد » صفة للعرش المجرورة ، والرفع على أنها نعت للفظـة « ذو » المرفوعة ، أو بالرد على قوله « وهو الغفور الودود »<sup>(99)</sup> .

4 - قال تعالى ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾<sup>(100)</sup> قرأ

نافع المدني « محفوظ » بالرفع ، وقرأها الباقر بن الجمر ، فالرفع على أن لفظة « محفوظ » نعت القرآن ، والجر على أنها وصف للفظـة لوح<sup>(101)</sup> .

إن لفظتي « المجيد ومحفوظ » لا تقمان وصفاً إلا لمسمى واحد في هاتين الآيتين ، فالحق يصف نفسه في الآية الأولى بأنه : غفور ودود ذو العرش ، وأنه هو المجيد ، والقرآن في الآية الثانية يتصف بأنه مجيد ومحفوظ في اللوح .

أما تعير العلامة الإعرابية من الرفع إلى الجر فلا ينتج عنه تعير في الموصوف الذي يقع الوصف نعتاً له ، وإنما هو تعير اتباعي يراعيه الدوق الدعوي الذي يحرص على استبعاد العلامات الإعرابية وما تحلثه من موسيقى مطردة النغم .

(97) البروج 14 ، 15 .

(98) حجة القراءات ص 757 .

(99) المحجة في القراءات السبع ص 367 ، معاني القرآن ج 3 ص 254 .

(100) البروج 21 ، 22 .

(101) حجة القراءات ص 757 ، الكشف ج 4 ص 240 ، معاني القرآن ج 3 ص 254 ، المحجة في القراءات السبع ص 367 .

5 - قال تعالى ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنَحَاسٌ فَلَا تَمْتَرَا ۚ ﴾<sup>(102)</sup>.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو « ونحاس » بالجر وقرأها الياقوت بالرفع<sup>(103)</sup>.

والجر عطفاً على لفظة « نار » المجروزة، أو على أنه مجرور عن محذوفة دلت عليها الأولى، والرفع عطفاً على لفظة « شواظ » المفعول به المرفوع لعدم ذكر فاعله<sup>(104)</sup>.

وقد هسر لفظة « نحاس » بالدخان، كما فسرت « شواظ » باللهب الذي لا دخان فيه، وبالنار والدخان معاً، وتبعاً لتفسير الشواظ بأنه اللهب الذي لا دخان فيه فقد رويت قراءة الجر بالضعف.

ونحن نعتقد أن الحق سبحانه يقصد من لفظة « نحاس » المعدن المعروف، وهو مغاير لفظة النار، ومن هنا لا تناقض بين القراءتين إذا أدركنا العموم في دلالة « شواظ » وأن هذا العموم قد يخص بلفظي « نار ونحاس » و« من » دالة على البيان أو النوع، فهذا الشواظ المرمّل على كفرة الحس والإنس يتكون من نار ونحاس، كما أن الواو هنا تفيد الجمع.

إن الاتباع في العربية أو ما يسميه النحاة « الإعراب على الحوار » أمر مألوف وشائع فيها، وقد جاء في أشعار العرب مثل قول امرئ القيس:

كأن أبانا في عرانبين وبله      كبير أناس في بجاد مرمّل  
وقول الخليفة:

فأياكم وحيّة بطرير وإد      هموز الناب ليس لكم بي

إن لفظتي « مرمّل وهموز الناب » قد جاعتا مجرورتين اتباعاً لجر الاسم قبلهما،

(102) الرحمن 35.

(103) صحاح القراءات ص 693.

(104) معاني القرآن ج 3 ص 117، الكشاف ج 4 ص 47.

وكان حقها في القانون النحوي أن تكون مرفوعة في بيت امرئ القيس لأنها وصف  
لمرفوع « كبير » وأن تكون منصوبة في بيت الخطبة لوقوعها نعتاً منصوب « حية » .

وقد قالت العرب : هذا حجرٌ ضَبُّ خربٍ ، يجر لفظة « خرب » مجاورتها  
لأسم مجرور ، وكان حقها الرفع لأنها وصف للفظه « حجر » المرفوعة ، والصفة تتبع  
موصوفها في العلامة الإعرابية .

وقد دافع ابن جني عن الاتباع أو الإعراب على الجوار ، متخذاً من الحذف  
والتقدير مخرجاً لتسويغه وصحته<sup>(109)</sup> ، والأمر لا يحتاج إلى كل هذا المعناء ، فالاتباع في  
العلامة الإعرابية أمر مألوف وشائع في العربية ، دلت عليه النصوص الموثقة  
والاستعمالات الجارية على ألسنة العرب ، وهو يحى أن الحفاظ على موسيقى الألفاظ  
وتناغمها أهم لديهم من الاعتناء والحفاظ على مدلول العلامة الإعرابية المعنوي وبخاصة  
أن الاتباع في الإعراب لا يخلق لبساً في فهم دلالة الأسلوب ومعناه .

إن هذه القراءات القرآنية التي أتينا بها مجرد التمثيل والتدليل تدل على وجود  
خلاف فحجي حدث بين لهجات العربية المعتمدة في المستوى النحوي ، وقد أقر النحاة  
بهذا النوع من الخلاف ولكم حاولوا أن يوجهوه بحسب معاييرهم وأحكامهم ، وهي  
معايير وأحكام لم تستطع تمثل الواقع اللغوي تمثيلاً صادقاً غالب الأحيان .

(109) المحاضرات ج1 من 191-193 ، ج3 من 220-221 .

## الباب الثالث

## توجيه النحاة للجوازات النحوية



الجواز النحوي ناشئ في الأساس من اختلاف اللهجات العربية حول نظرتها ومعاملتها للتركيب اللعوي، إذ فصلت لهجة عربية حركة إعرابية معينة تظهرها على كلمة معينة في الأسلوب ذي الدلالة اللعوية المحددة على حركة إعرابية أخرى غضت في لهجة عربية أخرى في الأسلوب اللعوي نفسه، مثلاً نسب نصب لمظة « غد » في هذا المثال إلى قبيلة بني تميم: إذا كان غد فأنسي، وذكر رفعه دون تحديد أو عزو إلى بيعة معينة لأن الرفع في هذا المثال هو الغالب والاستعمال المعياري عند الحاجة.

وهناك في العربية تعابير مختزلة دالة على معنى كامل، وغالباً ما يعبر عنها بالمصدر المنكر أو المعروف مثل: حمداً لله، والحمد لله، والمختار عند الحاجة هو النصب في المصدر المنكر، والرفع في المصدر المعروف بالألف واللام، وقد روى سيويه أن من العرب من يرفع هذه المصادر المنكرة ونسب ذلك في « لسان العرب » إلى بني تميم، وأن بني تميم وأساساً كثيرين من العرب معهم ينصبون المصادر المعرفة بالألف واللام<sup>(1)</sup>.

وما النافية ينصب خبرها في لهجة أهل الحجاز ويرفع في لهجة بني تميم عندما يلتزم الخبر بمكانه في التركيب فلا يتقدم على الاسم، ولم تأت قلبه إلا الدالة على الاستثناء، أو لم تصاحب إن ما غيرها من الأساليب التي تأتي فيها ما داله على النفي

(1) الكتاب ج 1 ص 330، لسان العرب ج 5 ص 117، ج 4 ص 39

وداخله على الأسماء، فإذا تقدم الخبر أو دخلت إلا أو صحبت إن ما فإن العرب جميعاً يرفعون اسم ما وخبرها معاً في هذه الحالات إلا ما رواه بعض النحاة من أساليب قليلة وشادة نصب فيها خبر ما في بعض الحالات .

إهمال ضمير العماد وعدم قيامه بوظيفة إعرابية مع كان وظننت في مثل هذه الأساليب : كان زيد هو الظالم، ظننت الطلبة هم السبب، بنصب ما بعد ضمير العماد « هو — هم » هو الاستعمال المعاري عند النحاة، ولكن لهجة بني تميم كما يقولون قد جعلت لهذا الضمير وظيفة إعرابية يقوم بها في مثل هذه الأمثلة السابقة إذ ترفع ما بعده .

هذه مجرد أمثلة، وفي كتاب سيبويه كثيراً ما نجد ينسب هذا النوع من الخلاف في المستوى النحوي أو في الحركة الإعرابية إلى العرب، سواء أحرص سيبويه إلى نسبة هذا الخلاف وعزوه إلى بيئة معينة محددة أم لم يحرص على ذلك، كما نرى هذا الأمر في المؤلفات النحوية التي جاءت بعده ولكن بصورة تقل عما في كتاب سيبويه حتى كادت تختفي ظاهرة عزو هذا الخلاف إلى العرب في المؤلفات النحوية المتأخرة، وغير مثال على ذلك شروح ألفية ابن مالك التي أصبحنا لا نجد فيها مثلاً ذكراً لل لهجة بني أسد وفضاعة التي تنصب غير في أسلوب الاستثناء دائماً، وعلى كل حال يستوي في ذلك أن تقع في ثنايا أسلوب الاستثناء التام الموجب أو المنفي المفرغ<sup>(2)</sup>، ونعلم أنها في الاستعمال الذي نقله النحاة تحمل في إعرابها على الاسم المستثنى الواقع بعد الأداة « إلا » في مختلف تراكيبه التي يأتي فيها .

ولا نجد فيها أيضاً ذكراً لل لهجة أهل الحجاز ولهجة بني تميم في معاملتهما للعدد من ثلاثة إلى عشرة حين يضاف إلى ضمير تقدم ذكره صريحاً مثل : رأيت الرجال ثلاثهم، وزارني زملاء عشرتهم، فإن هذه الأعداد منصوبة في لهجة أهل الحجاز، وهي

(2) معالي القرآن ج 1 ص 382

في لهجة سي تميم تتبع ما قبلها في إعرابه فإن كان نصباً نصت ، وإن كان رفعاً رفعت ، وإن كان جرّاً جرت<sup>(3)</sup> .

وعبرها من الظواهر اللغوية المتصلة بالجوازات النحوية التي تسببت وأسندت في المؤلفات النحوية المتقدمة إلى العرب عزوا وإسناداً إلى بيئة لغوية معينة أو دون عرو وإسناد إلى بيئة لغوية معينة .

إن الجوازات النحوية كما رأينا في هذه الأمثلة القليلة راجعة إلى خلاف لهجي حدث بين اللهجات العربية النموذجية أو الأدبية في المستوى النحوي ، وهو خلاف لا يتعدى التنوع في الحركة الإعرابية التي تظهر على كلمة معينة في التركيب وتفضيل لهجة معينة لحركة إعرابية على أخرى مفضلة في بيئة ثانية ، ولا ينتج عن تنوع الحركة في مثل هذه الأساليب أي تعبر في المعنى أو انحراف بدلالة الأسلوب إلى دلالة جديدة .

وكان يكفي النحاة لكي يبرروا وجود هذه الظاهرة في النحو العربي المعياري ، ويسوغوا تغفلها في عدد من قواعدهم المعيارية أن يقولوا : إن هذه الظاهرة نوع من الخلاف الحادث بين لهجات العربية في المستوى النحوي ، كما أن هذا الخلاف اللهجي قد حدث في مستويات اللغة الأخرى : الصرفية والصوتية والدلالية ، ولكن النحاة برغم اعترافهم بهذا الخلاف اللهجي في المستوى النحوي ، وتسجيلهم له في مؤلفاتهم ، والميل إلى تجاهها ، وعزوه وإساده إلى العرب ، برغم كل ذلك أبوا إلا أن يفسروا ويوجهوا هذا النوع من الخلاف اللهجي تفسيراً عقلياً منطقياً ، يساهم أصولهم ومناهجهم التي بنوا عليها النحو العربي كله ، وقد استند النحاة في ذلك على نظرية العامل وعلى الافتراض والقياس الخالص ، وعلى التأويل ، وعلى المعنى النحوي ، وهذه الأمور جميعاً كما سنرى لم تشارك في بلبلة النحو العربي واضطرابه فحسب ، وإنما عملت على تزييف النحو العربي وحققه بمقولات باطلة وادعاءات كاذبة ، لا يسددها الواقع النحوي المتمثل في الاستعمال وفي فهم معنى هذا الاستعمال وحالاته ، كل هذا التزييف

(3) الكتاب ج 1 ص 373-374



من أجل تبهر حركة إعرابية ظهرت في الأسلوب المعين مكان حركة أخرى، وظهرها  
بناء على استعمال لهجي خاص لا يؤثر في المعنى واتحاد دلالة.

## الفصل الأول

## العامل

أولاً : الإعمال والإعمال .  
ثانياً : إضمار العوامل .  
ثالثاً : تعدد مبني العامل ، وتعدد عمله .

نظرية العامل من أهم الأركان والأصول التي قام عليها بناء النحو العربي كله ، وقد قامت بأعظم دور في النحو العربي المباري فهي التي عن طريقها تم ويتم تفسير حركات الإعراب التي تظهر على آخر الاسم أو الفعل وتوجيهها ، فالعامل عند النحاة : ما به يقوم المعنى المقتضى<sup>(1)</sup> والإعراب : تغيير في الكلمة لعامل ، والاسم المعرب : ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف<sup>(2)</sup> .

العرب قالت مثلاً : يقوم محمد ، يرفع الفعل المضارع والاسم بعده ، فصرف النحاة جهدهم إلى بيان هذا الرفع وسببه ، قالوا : أولاً إن هذا الرفع الظاهر على آخر الفعل والاسم معاً أثر ، وهذا الأثر لم يحدث عبثاً أو وجد بغير موجب ومحدث ، وإنما هو موجود نتيجة مؤثر ومحدث ما ، وهذا المحدث أو المؤثر أو الموجد للحركة الإعرابية هو العامل .

يقوم : فعل مضارع ، والفعل المضارع معرب عند النحاة فهو يُرفع ويُنصب ويُجزم ، ولا يلزم البناء على حركة واحدة إلا إذا اتصلت به نون الإناث فينبى على السكون ، أو نون التوكيد فينبى على الفتح ، والإعراب في الأفعال غير أصلي ، وإنما

(1) شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 72

(2) شرح المفصل ج 1 ص 49 .

الأصل فيها هو البناء، لذا بحث النحاة عن علة تسوغ إعراب الفعل للمصارع دون  
أخويه الماضي والأمر، فقالوا: إن علة إعرابه هي مشابهته للأسماء في عدة أمور ذكروها

يقوم: فعل مضارع وهو معرب هنا بالرفع، فما الذي رفعه؟.

لقد اختلف النحاة في نوع العامل الذي عمل الرفع في الفعل المصارع على  
أربعة أقوال:

1 — إن العامل في الفعل المضارع الرفع هو حلوله محل الاسم، فالفعل المصارع  
في قولنا: زيد يقوم قد وقع وحل محل قائم في قولنا: زيد قائم.

2 — إن العامل فيه الرفع هو هذه الحروف الدالة على المضارعة، والتي تأتي في  
أول الفعل المضارع وهي الألف في قولنا: أعمل، والتاء في تفعل، والياء في  
يفعل، والتون في تفعل.

3 — إن الفعل المضارع قد أعرب بالرفع لمسايقته للاسم.

4 — إن الفعل المصارع قد أعرب بالرفع لأنه تجرد من العوامل اللفظية، وهي  
أدوات النصب التي تعمل فيه النصب، وأدوات الجزم التي تعمل فيه  
الجزم. فلما تجرد من هذه العوامل اللفظية أعرب بالرفع<sup>(3)</sup>.

وهذا الرأي هو الذي ساد في المؤلفات النحوية المتأخرة بعد أن أخذ به ابن  
مالك في ألفيته، والتجرد كما نرى عامل معوي لا يلغظ به وليس له وجود حقيقي في  
الأسلوب.

محمد: فاعل وهو مرفوع، فما الذي عمل فيه الرفع؟ إنه الفعل المتقدم عليه  
هو الذي أثر فيه وأحدث رفعه، وهو، كما نرى، عامل لفظي له وجود ظاهر في الكلام  
أو اللفظ.

ونقول: إن زيدا قائم، فقال النحاة إن نصب لفظه زيد ورفع لفظه قائم ما هما إلا  
أثران للعامل «لأن» فهي حرف يعمل فيما بعده من الأسماء النصب والرفع، وقالوا: إن

(3) حاشية محي الدين علي أوضح المسالك ج 4 ص 141-142.

حرف تأكيد ونصب ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي قد عملت هذا العمل بالحمل وليس بالأصالة ، فهي قد عملت فيما بعدها لأنها شابهت الأفعال في بنائها على ثلاثة أحرف ، وفي انتهائها بالفتحة التي هي علامة البناء في الفعل للماضي ، وهي هنا مشبهة بالفعل الذي قدم معمله على فاعله كما في قولنا : ضرب زيداً علي ، وكذلك أخواتها .

وهكذا في كل مثال أو أسلوب يصادفك فالحركة الإعرابية فيه أثر ، وهذا الأثر لا يد له من يحدث أو مؤثر ، وهذا المحدث أو المؤثر هو العامل اللفظي أو المعنوي ، الموجود في الكلام أو المقدر .

وهذه المقولة أو النظرية استمد النحاة عموماً من ركبتها ، وأخذوا جذورها من علماء التوحيد والكلام وأصحاب الفرق الذين يقولون استدلالاً على حدوث العالم أو الكون وأن محدثه هو الحق سبحانه وتعالى :

العالم شيء حادث ، وكل حادث لا يد له من يحدث ، وهذا المحدث هو الله سبحانه وتعالى .

والعامل عند النحاة أنواع : فسه القوي العامل بالأصالة . ومنه الضعيف الذي لا يعمل إلا بالحمل على غيره ، مثل الحروف المشبهة والمحمولة في عملها على ليس .

ومنه اللفظي الذي يظهر في الكلام مثل حروف الجر . ومنه المعنوي الذي لا يتحقق وجوده إلا في الذهن المجرد مثل : الابتداء وهو عامل الرفع في المبتدأ ، ومنه المضمر أو المقدر الذي لا يظهر ، ولكن هناك في الأسلوب ما يدل عليه مثل العامل في أسلوب الاشتغال : زيداً ضربته ، فالعامل النصب في زيد فعل مضمر دل عليه المذكور مثلاً : ضربت زيداً ضربته ، وكذلك الفعل المضمر في أسلوب النداء والذي ثابت عنه في اللفظ حروف النداء « يا » وغيرها .

إن النحو العربي المعياري قد قام في مختلف عصوره وأزمته على نظرية العامل ، حتى عدا من الصعب فصل هذه النظرية عن بناء النحو العربي وهيكله العام .

فالنحو العربي لا يفهم إلا من خلال هذه النظرية ، ورغم ما تعرضت له من

طعن ونقد، ومحاولة هدم لها، وبيان مساوئها وعيوبها على يد بعض النحاة القدماء، وعلى يد جملة النحويين واللفظيين المعاصرين؛ فإن أساسها لما يتزلزل بعد، مما ترال حية قائمة، ندرس النحو العربي من خلالها في مختلف مراحل التعليم.

إن ابن جني من أوائل من قالوا: إن الرفع والنصب والجر والحزم إنما هو من عمل المتكلم لا لشيء غيره<sup>(4)</sup>، ولكن هذه المقولة الرائدة في وقتها لم تجد التطبيق والدعوة لها والتدليل عليها حتى من صاحبها الذي قال بها، فابن جني برعم قوله هذه لم يتخل عن نظرية العامل، وإنما نراه في مختلف مؤلفاته حفيها، وحريصاً عن تطبيقها وتوجيه الأساليب والتراكيب وفقاً لما تقتضيه.

وكذلك فعل الرضي فهو يقول: إن العامل هو الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب؛ إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة، ولهذا سموه عاملاً<sup>(5)</sup>.

والرضي كما يرى يسوغ وجود نظرية العامل برعم إيمانه بأن المؤثر الحقيقي هو المتكلم، وهو فيما عدا هذه الكلمة التي خرجت من شق قلبه، ربما قسراً، نراه يطبق نظرية العامل تطبيقاً يدل على عقلية فذة في مختلف الأبواب والمسائل النحوية التي عرض لها في مؤلفه شرح كافية ابن الحاجب في النحو.

وبأني ابن مضاء القرطبي فيدعو إلى إلغاء نظرية العامل وما تجر إليه من دعوى الحذف والتقدير والإضمار في الأساليب، ويقول: إن إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة على من خالفهم في ذلك، ثم حاول أن يطبق نظريته التي تبطل أن يكون في

(4) الخصاص ج 1 ص 109-110.

(5) شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 57، ص 72.

الكلام عامل ومعمول على باب التنازع وباب الاشتغال، وباب نواصب المصارع، وبخاصة إصمار أن بعد الفاء والولول<sup>(6)</sup>.

ولكن دعوته هذه ظلت صبيحة هائلة بلا مجيب ولا مستمع برغم بضجها، حتى اطلع بعض المحدثين على ما قاله ابن مضاء فأخذ به، ودعا إليه، وكرت من بعده السبيحة فكثر الماقدون لنظرية العامل دون أن تجد منهم تطبيقاً عملياً لما يدعون إليه، اللهم إلا بعض المحاولات التي لم يلتفت إليها، وظلت حبيسة المؤلفات والكتب.

إن القول بأن المتكلم هو المؤثر الحقيقي في الكلام والموجد لهذه الحركات، لا يتطابق وما أصبح متعارفاً عليه اليوم، من أن اللغة منظومة اجتماعية عرفية تعارف عليها المتكلمون باللغة في مجتمع ما من خلال اكتسابهم لها بالمران والتعود أو بالسليقة، كما يقول القدماء، فالتكلم باللغة إنما يراعى نُظْماً معينة في كلامه تعارف عليها مجتمعه، فهو لا عمل له في الغالب إلا مراعاة هذه الظلم اللغوية ومحاكاتها منذ الصغر، إن المتكلم القديم بالعربية إنما رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً لأنه وجد بيته الاجتماعية التي يعيش فيها قد تعارفت على هذا الصنيع، فهو يحاكيها في كلامه عن طريق اكتسابه بالمران والتعود لعاداتها وتقاليدها اللغوية، دون أن يكون له أدنى تأثير في تغير هذه القوالب اللغوية غالباً<sup>(7)</sup>.

إن نظرية العامل وجدت مبكراً مع النحو العربي فابن اسحاق الحضرمي يسأل الفرزدق: بم رفعت أو مجلف؟ في بيته المشهور. وفي كتاب سيبويه، وهو أول أثر نحوي وصلنا في النحو العربي، نجد سيبويه يطبق هذه النظرية بكل أبعادها تطبيقاً لم يضيف إليه النحاة اللاحقون إلا ما لا خطر له، كما أن العلة أو التعليل قد وجدت هي أيضاً مع ميلاد النحو، فالحضرمي هو أول من شرحها، ونجد الخليل يعترف بها في الإشادة بحكمة العرب، كما نجد في الكتاب بكل أبعادها وتفاصيلها، وكل ذلك يؤكد دون جدال صلة النحو العربي المبكرة بالمنطق الأرسطي، فهما أمران ذهبيان

(6) الرد على النحاة ص 69، ص 125، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم الباء، طر الاعتصام، ط 1، 1979 م

(7) اللغة بين المهارية والرويفية ص 51، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998 م.



يرجعان إلى العقل والمنطق، وليس لهما أدنى صلة بالواقع اللغوي، والنحو كما نعلم قد نشأ وتدرج نحو الكمال في البصرة، وهي مدينة سكنتها أجناس ينتمون إلى أمم عديدة منهم الفارسي والهندي واليوناني والزنجي إضافة إلى العرب، وقد عرفت مطلق أرسطو، وفلسفة اليونان، ودأبت فيها المذاهب الكلامية والفرق الدينية المختلفة الأهواء والممارع، وهي في جدال دائم فيما بينها. ومن بين هذه الفرق المعتزلة الذين حكموا مطلق العقل المجرد حتى في نصوص القرآن الكريم التي لا تقبل التأويل، وقالوا: إن ما حسسه العقل فهو حسن، وما قبحه العقل فهو قبيح، وهم قد ظهروا في البصرة مبكراً، ومطلق أرسطو كان معروفاً في هذه البيئة، فهناك أقوام من اليونان يقال: إنهم من بقايا الجند أو الجيش الذي غزا به الأسكندر المقدوني المشرق، وهناك السريان الذين ترجموا مطلق أرسطو إلى لغتهم، وعلى مقربة من البصرة كانت مدرسة جند يسابور المشهورة، وعبد الله بن المقفع بسبب إليه أنه ترجم مبكراً شيئاً من مطلق أرسطو، وشيئاً من حكمة الهند في كتاب «كليلة ودمنة».

كل ذلك يؤكد أن نخبة العربية الأوائل كانوا على صلة وعلم بمطلق أرسطو، وقد أثمرت هذه الصلة الأكيدة في وجود نظرية العامل ومبدأ التعليل في النحو العربي، ولعله من الغريب أن يقول شوقي صيف: إن النحو العربي في نشأته لم يتأثر بأي مؤثر غير عربي، واستدل على ذلك بوجود نظرية العامل في النحو العربي، والتي لا نجد لها في أي نحو آخر غير<sup>(8)</sup> رعا لا نجد نظرية العامل في أي نحو آخر غير نحوي العربي، ولكن من أين استمدت هذه النظرية وجودها؟ وكيف وجدت في النحو العربي، وهي لا صلة لها البتة بالواقع اللغوي؟

لقد استوحى النخبة هذه النظرية من علماء التوحيد والكلام، وصلة علم الكلام بالمطلق الجدلي غير خافية على أحد، والنحو العربي قام على أيدي نخبة جلهم من غير العرب، أمثال عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وهويس بن حبيب وسهوية والكسائي والقراء وغيرهم، فمن يدري أن هؤلاء النخبة لم يكونوا على صلة

(8) للعرب النحويين من 20، د. شوقي صيف، دار المعارف بمصر، ط 2.

وثيقة منطق أرسطو؟ والسريان كانوا هناك وبين أيديهم منطق أرسطو ونحو الأعريق، وكل ذلك مترجم إلى لغتهم إضافة إلى إجادتهم للغة اليونان، حتى أخذ منهم الترجمة والنقطة. فهل كان من المعنى على نعمة العربية ألا يتصلوا بهم ويستفيدوا مما بين أيديهم من علوم؟

والواقع يؤكد هذا التأثير، وهو ليس معيياً في حد ذاته، وإنما هو قانون طبيعي شاهده ماثلاً بين أعيننا لا يحتاج إلى برهان.

إن نظرية العامل إذا دخلت من التأويل والحذف والتقدير والإضمار قد تبدو نظرية مستساعة لتبرير ظهور الحركات الإعرابية على أواخر الأسماء، كما قد تبدو عملاً تربوياً يقرب إلى أذهان الطلاب والمتعلمين وعقولهم كيفية أو السبب في ظهور هذه الحركات على أواخر الأسماء، ولكن النحاة أوغلوا إغفالاً شديداً في تطبيق هذه النظرية فحتموها أوهاماً وأباطيل عديدة، لا يستسيغها العقل، وتأبىها الطبيعة اللغوية أيها إباء.

لا شك أن نظرية العامل نظرية جدلية عقلية منطقية محضة، فاللغة جزء من عادات الفرد وتقاليدته التي يكتسبها بالمران والتعود، ولكن أي علم خلا من تأثير العقل المجرد والمنطق فيه؟

إن نظرية العامل نظرية متكاملة الجوانب في النحو العربي، وقد لا تبدو مظهرًا سيقاً تعمقه عن التطور والجمو إذا أجرينا عليها بعض الإصلاحات، وهي إصلاحات لا تتجاوز ما فعله القدماء، إلا بإبعاد الأشياء والتصورات المتكلفة والموغلة في الإغراض عن هذه النظرية، من مثل قول النحاة: إن أداة النداء «يا» في أسلوب النداء نالبة مناب فعل مضمر دلت عليه أداة النداء هذه وهو: أدعو أو أنادي، لماذا لم يقل النحاة: إن العامل في المنادى هو هذه الراء الموجودة في الأسلوب؟ وأن هذا الأسلوب قد بني على الضم في حالات، ونصب في حالات أخرى لتغاير التركيب واختلاف الأسلوب في كل منهما؟ والحرف عند النحاة قد يعمل، وبخاصة إذا كان مختصاً كما في حروف الجر وكما في أسلوب النداء؟

لماذا لم يقل النحاة: إن أداة الاستثناء «إلا» أو «لولا» الدالة على المعية هما

اللذان عملا النصب في المستثنى وفي المفعول معه ؟ بدل أن يتعبوا الدهن بقولهم : إن الفعل هو الذي عمل النصب في المستثنى وفي المفعول معه بوساطة تقويته بإلا أو بالواو في هذين الأسلوبين ، وهذا الفعل قد لا يكون له وجود في التركيب ، مثل : ما في الدار أحد إلا زيداً ، ومثل : ما أنت وزيداً ، أنا سائر والنيل .

ولماذا يضمن النحاة العوامل ، والأسلوب مستغنى عن إصهارها كما في قولنا : زيداً ضربته ، ما الذي يدعو إلى إضمار فعل ثان من مادة الفعل نفسه الموجود في التركيب : ضربت زيداً ضربته .

ولماذا يقول النحاة إن الجار والمجرور أو الظرف في قولنا : زيد في الدار ، وعلى أمام الدار ، متعلق بمحذوف تقديره كائن أو مستقر ، وهذا المتعلق المحذوف يقع خبراً عن المبتدأ .

إن هذه الأقوال جميعاً ما هي إلا تحمل من النحاة ، وغلو في تطبيق نظرية العامل ، وإعجاب بقدرتها الفائقة على حل المعضلات والمشاكل .

نظرية العامل قد تكون صالحة للتطبيق عندما نقول : إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل في مثل قولنا : ذهب زيد ، وإن حروف الجر هي التي عملت الجر فيما بعدها من أسماء في مثل قولنا : ذهبت من البصرة إلى الكوفة ، ولكن ليس من التطبيق في شيء أن يقول النحاة : إن المفعول « تأني » في هذا البيت الشهير :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

مصوب بأن مضرة بعد الواو الدالة على المعية ، وكذلك إذا نصب الفعل المصارع بعد النفاء السبية وبعد « حتى » من المتعلقي أن يقول النحاة : إن هذه الأدوات والحروف هي التي عملت فيما بعدها من أفعال مصارعة ، دون القول : إن النصب إنما تم بأن مضرة بعد هذه الأدوات .

إن إسراف النحاة في تطبيق نظرية العامل قد شوه اللغة وعقدها غاية التعقيد ، وأنا لست من المؤمنين أبداً بهذه النظرية ولا من الداعين إليها ، ولكن من الناحية

التعليمية التربوية قد يكون جزء من هذه النظرية صالحاً للتطبيق وهو الجزء الذي لا تكلف فيه ولا إعسات، ولا إرهاق للذهن دون طائل، مثل إن أداة تدل على التوكيد في العربية، وهي عادة ما يأتي بعدها اسمان: منصوب أولهما، ومرفوع ثانيهما في الاستعمال المطرد في لغة العرب، فإذا قلنا للطالب أو المتعلم إن «إن» هذه هي التي نصبت الاسم ورفعت الخبر، نكون قد أكدنا القاعدة المعيارية أو الاستعمال اللغوي في ذهنه عندما يحفظ أن «إن» تنصب الاسم وترفع الخبر، فهو في هذه الحالة إنما يحفظ القاعدة المعيارية المستفادة من خلال الاستعمال المطرد في لغة العرب: إن في لغة العرب يُنصب الاسم المباشر لها، ويُرفع ما بعده أو التالي له، تقول له ذلك مع التركيز على معنى الأسلوب وما تحمله هذه الأداة من دلالة معنوية، وهي تأكيد الكلام وتثبيتته في ذهن السامع، أما أن نقول بعد ذلك: إن هذه الأداة قد عملت النصب والرفع فيما تلاها من أسماء لأنها شابهت الفعل في بنيتها، وفي حركته، وفي دلالتها على معنى الفعل الذي أكدته الأداة، وهي مشبهة بالفعل الذي قدم مفعوله على فاعله. فكل ذلك الفراض وتوهم يعقد النحو أكثر مما يسهله على المتعلم.

إن نظرية العامل قد قامت بدور هام في تفسير ظاهرة الجوازات النحوية وتسويها وتوجيهها، ويظهر ذلك واضحاً في عدة مقولات من أهمها ما نوضحه في هذه المقالة ونبدل عليه من خلال الأمثلة:

## أولاً: الإعمال والإهمال

لجأ السحاة لتسوية عدد من الجوازات النحوية إلى القول بإعمال العامل وإهماله، فالعامل في الأسلوب المعين الذي جاء عن العرب، وقد ظهرت على كلمة معينة فيه حركتان إعرابيتان، كل منهما قد تعارفت عليها بيئة لغوية معينة، قد يكون هذا العامل عاملاً في حالة من حالات هذا التركيب، ومهملاً لا عمل له في حالته الأخرى، وإليك البيان من خلال هذه الأمثلة، وهي لا تمثل بطبيعة الحال كل الجوازات النحوية التي

سَوَّغ النحاة ظهور أكثر من حركة إعرابية فيها بالانكفاء والاعتقاد على هذه المقولة :  
[عمال العوامل وإعمالها :

## 1 — ما النافية الداخلة على الأسماء<sup>(9)</sup>

نقول في العربية ، وكما نقل إلينا النحاة : ما زيد قائماً ، بنصب لفظة قائم ، وما زيد قائم برفعها أيضاً ، وقد نسب النحاة الاستعمال الأول في مختلف مؤلفاتهم إلى أهل الحجاز ، كما نسبوا الاستخدام الثاني إلى بني تميم ، وقد قبل النحاة نقل اللمعة وروايتها عن هاتين البيئتين لفصاحتها وبعدهما عن مواطن الاختلاط بالعجم ، ولكن النحاة لم يرضوا أو يقبلوا بالقول : إن هذا النوع من الخلاف في مستوى اللغة النحوي راجع إلى اختلاف اللهجات العربية الفصحى من حيث معاملتها للاسم الثاني بعد ما النافية ، وتفصيل كل بيئة لحركة إعرابية معينة تظهرها على هذا الاسم ، وإنما عملوا على تسوية هذا الخلاف اللهجي وتوجيهه من خلال المطلق والمقيد ، فالأمة العربية أمة حكيمة لا تنطق عن هوى ، وإنما عن وعي تام وعقل راجح ، وعلى النحاة أن يكشفوا هذه الحكمة القائمة في عقول العرب وأذهانهم .

قال النحاة : إن خبر ما النافية قد نصب في لهجة أهل الحجاز لأن أهل الحجاز قد وجدوا أو قام في عقولهم أن هناك شيئاً وبعثاً من الاتفاق بين «ليس» التي يرفع اسمها وينصب خبرها ، وبين «ما» هذه ، وهذا الشبه يتمثل في اتحاد وتوافق معنى الأدوات ، فهما يفلان على نفي الأسلوب ونقض ثبوته .

و «ما» في هذه الحالة عند النحاة محمولة في العمل على ليس ومشبهة بها ، وليس قيامها بهذا العمل لأنها أصلية فيه وإنما بالفرعية والحمل على غيرها ، وهذا ما يؤكد صفامة نظرية العامل وعقمها ، بعض العوامل تعمل بالأصالة ، وبعضها الآخر لا يعمل إلا بالحمل على غيره من العوامل الأصلية القوية .

(9) الكتاب جـ 1 ص 57 ، معاني القرآن جـ 2 ص 42-44 ، المنصب جـ 1 ص 188 ، معاني الحروف ص 48 ، شرح الرصعي جـ 2 ص 124 ، شرح المفصل جـ 1 ص 108 ، مضي الليب جـ 1 ص 303 .

ما دام النحاة مؤمنين بنظرية العامل ويقدرتها على حل المضكلات كلها فلماذا لم يقولوا: إن «ما» قد عملت في لهجة أهل الحجاز النصب في خبرها أصالة وليس بالحمل على «ليس» لوجود شبه بينهما في الدلالة على النفي؟

وراء ذلك بالطبع فلسفة عقيمة، وأوهام مفترضة لا يتركها إلا النحاة سدة اللغة وحراسها، هذه الفلسفة تتمثل في:

إن الحرف غير المختص لا يعمل عند النحاة قياساً، والحرف غير المختص عندهم هو الذي لا يختص بالدخول على قسم معين من أقسام الكلام، والمختص هو الذي يلزم قسماً معيناً من أقسام الكلام فلا يدخل على غيره، حروف الجر مثلاً مختصة لأنها ملازمة للأسماء لذلك تعمل فيها الجر، الأدوات الداخلة على الفعل المضارع مختصة لذلك تعمل فيه النصب أو الجزم، وما النافية غير مختصة لأنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال لذلك يقتضي القياس عند النحاة إهمالها وعدم إصالتها، فلم عملت في لهجة أهل الحجاز ونصبت غيرها، قال النحاة: إنها لم تعمل هذا العمل بالأصالة، وإنما بالحمل على ليس وتشبهاً بها.

وكذلك فإن الأفعال هي أقوى العوامل عند النحاة، و«ليس» من فصيلة الأفعال عند أغلب النحاة، لذلك لما عملت «ما» في لهجة أهل الحجاز عمل ليس تماماً حمت عليها ولم تحمل على غيرها من الأفعال لاشتراكهما في معنى النفي.

وقال النحاة: إن خبر ما قد رفع في لهجة بني تميم لأنها أهملت في هذه اللهجة، وهذا الإهمال قد عم لأن بني تميم لاحظوا شبهاً بين «ما» وهذه وبين الحروف المهملة التي لا تعمل مثل «هل وأما»، وأن بني تميم أيضاً قد أدرکوا أن هناك فرقاً بين ما وليس، وهي فروق تتمثل في:

- 1 — إن ما من فصيلة الحروف، أما ليس فهي من قسم الأفعال.
- 2 — إن ما لا يكون فيها إضمار، أما ليس فيكون فيها إضمار، نقول: لست، ولستم، ولست، وليسوا... ولا يجوز ذلك في ما.

حجج منطقية يضرب بعضها بعضاً وتأويلات جوفاء متناقضة حمت النحاة  
على أن يقولوا:

إن إعمال ما هو الأقصح، وإن إهمالها هو الأقيس.

وأما لا أهم للقياس معنى إلا أن يكون نصيحاً مبنياً على الاستعمال الغالب  
والمطرود في لغة العرب، النحاة يريدون أن يقولوا من خلال هذا التعقيب الأخير: إن  
القياس النحوي الخالص القائم على إهمال الحروف غير المختصة يقتضي إهمال ما وعدم  
نصب غيرها، وإن الاستعمال القاصح الوارد في لغة القرآن الكريم قد جاء بنصب  
هذا الحرف، أي إعمال ما وعدم إهمالها، وفي ذلك من التناقض ما لا يخفى على أحد،  
القياس اللغوي السليم لا بد أن يؤيده السماع المطرد، فإن لم يؤيده السماع لم يكن  
قياساً، وإنما اجتهد عقل محض.

الاستعمال الوارد عن العرب الموثوق بفصاحتهم جاء بنصب غير ما النافية  
ويرفعه، فلماذا تمحل له هذه الكوجة المتناقضة المتضاربة؟

## 2 — تخفيف نون «إن» المؤكدة<sup>10</sup>

قد تخفف نون إن المؤكدة، وفي هذه الحالة فإن الاستعمال المطرد والغالب هو  
رفع الاعمين التالين لها معاً، وتلزم اللام في الاسم الثاني كما قال سيبويه فرقا بينها وبين  
«إن» النافية.

نقول: إن زيد لقائم، وإن عمرو لتاجع، برفع الاعمين معاً، وروى سيبويه عن  
يثق لي روايته، وصدق سماعه أن من العرب من ينصب اسم إن المخففة فيقول: إن زيدا  
لقائم وإن عمراً لتاجع.

فماذا كانت نظرة سيبويه إلى كلا الاستعمالين الصاحيين عن العرب وكذلك  
من لحقه من النحاة؟

(10) الكتاب ج2 ص 139-140، المنتضب ج1 ص 58، ج2 ص 363.

قال سيبويه موجهاً ومسوّغاً لرفع الاسمين معاً بعد إن المخففة : **إِنَّ** **إِنْ** في هذه الحالة تعد وتعتبر من حروف الابتداء المهمة التي لا عمل لها، وهي في ذلك مُشَبَّهَةٌ **«إِنْ»** المشددة النون عندما تدخل عليها ما وتكفها عن العمل وهو نصب اسمها .

وقال : **إِنْ** من أعملها من العرب وهي مخففة النون قد لاحظ أنها بمنزلة الفعل الذي قد حذف منه شيء ولم يتغير عمله مثلاً : لم يك ، وهو فعل قد حدثت نونه عندما دخلت عليه **«لم»** ومع ذلك لم يتغير من عمله فهو ما زال يرفع الاسم وينصب الخبر ، نقول : لم يك زيداً مجتهداً ، فكذلك **إِنْ** المخففة عوملت عند هؤلاء العرب معاملة الفعل المحذوف منه شيء ولم يتغير من عمله ، فهي قد نصبت اسمها ورفعت خبرها على هذا الاعتبار .

كما نرى من خلال هذا التسوية والتوجيه فإن **«إِنْ»** المخففة عندما تهمل إنما تهمل حملاً على غيرها ، وعندما تعمل إنما تعمل حملاً ومشابهة لغيرها كذلك ، وكل ذلك فلسفة عقيمة قد يدعمها القياس ودعوى المشابهة والحمل ، أما الاستعمال الوارد عن العرب فقد جاء بالوجهين ولا حاجة لكل هذا التكلف لتسويغه .

### 3 — اتصال **«ما»** بـ **«ليت»** <sup>(11)</sup>

**ليت** : من الأدوات الدالة على التمني في اللغة العربية ، وهي أحد الحاة من أخوات **«إِنْ»** التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد اتصل **«ما»** بـ **«ليت»** في بعض التراكيب فنقول : ليتما ، واتصال ما بليت لا يزيل اختصاصها ودخولها على الأسماء فهي في هذه الحالة لا تدخل على الأفعال لا نقول : ليتما قام زيد إلا عند بعض المتأخرين مثل ابن أبي الربيع وظاهر القزويني ، وذلك بعكس **«إِنْ»** المتصلة بـ **«ما»** فإن اختصاصها بالأسماء يرول في هذه الحالة ويصح دخولها على الأسماء والأفعال معاً ، نقول : ليتما زيد قائماً ، وإنما يفعل الخير زيد .

(11) الكمال ج 2 ص 137-138 ، ج 3 ص 116 ، مغني اللبيب ج 1 ص 286-287 ، أوضح المسالك ج 1 ، ص 351 ، شرح للنقل ج 8 ص 58



وليت عندما تتصل بها ما يجوز عند النحاة نصب اسمها ورفعها .

وقد وجه رفع اسمها في هذه الحالة بأنها قد أهملت وكفت عن العمل عندما لحقت بها « ما » كما كفت « إنما ولعلما » عندما دخلت عليهما واتصلت بهما « ما » .

كما وجه نصب اسمها بأنها ما زالت باقية على إعمالها ، وقد علل النحاة بقاء عملها بقولهم : إن ليت لما دخلت عليها ما لم تزل اختصاصها بالدخول على الأسماء ، فهي ما تزال مختصة بالدخول على الأسماء ولا تدخل على الأفعال .

وقد بسى النحاة هذا الجواز الإعرابي رفع الاسم بعد ليتا ونصبه على إيشاد العرب لبيت السابعة الذي يلي القائل :

قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

جاءت الرواية الكثيرة عن العرب كما يفهم من كلام النحاة برفع لفظة « الحمام » ، وقالوا إن الشاعر رؤية بن المعجاج القمي هو الذي قد أنشد هذا البيت برفع لفظة « الحمام » .

ولا يذكر لنا النحاة الأساليب الواردة عن العرب في كلامهم من خلال الشواهد والأمثلة الدالة على صحة هذا الاستعمال وعلى صحة هذا الجواز الإعرابي بشقيه ، فاتصال ما بليت إنما جاء في هذا الشاهد الشعري ، وهذا الجواز الإعرابي إنما بني على اختلاف رواية العرب لهذا البيت ، فجعلهم رواه بالرفع وقليل منهم رواه بالنصب ، وكل ذلك يؤكد أن هذا الجواز الإعرابي مقتنع فهو مبني على رواية بقيمة لشاهد شعري جيم ، كما أن اتصال ما بليت في حده ذاته يحتاج إلى نقاش ، فهو إن كان وارداً في هذا البيت وحده فهو من الاستعمالات الشاذة والنادرة التي لا يجوز القياس عليها حتى يفرض عليها تجربة القاعدة المعيارية المطردة ، ولعل قلة هذا الاستعمال هي التي تسوغ عند النحاة عدم زوال اختصاص ليت بالأسماء عندما تتصل بها ما .

واعتماداً على القياس وحده أجاز بعض النحاة إعمال « لعل » عند اتصال « ما »

سها إصافه إلى إهمالها، نقول بناء على هذا القياس: لعلمنا زهداً ناجح، ولعلمنا زهد ناجح، بنصب لفظة «زهد» ورفضها بعد لعل المتصلة بها ما.

وعملوا إعمال لعلمنا بقولهم: إن إعمالها بالحمل على ليتا العاملة، لأهمنا يشتركان في معنى محدد هو أنهما يفريان معنى الابتداء<sup>(12)</sup>.

نقول مثلاً: محمد صادق، فثبت بهذه الجملة المكونة من مبتدأ وخبر صادق محمد، فإذا قلنا: ليت محمداً صادق، كان صادق محمد من الأمور التي يتمناها المتكلم، وكذلك إذا قلنا: لعل محمداً صادق، كنا نرجو ونأمل صادق محمد، فهاتان الأداتان قد قلبتا معنى الجملة الابتدائية من الثبوت إلى التمني وإلى الرجاء، وذلك بعكس «إن» فهي لا تغير معنى الابتداء في قولنا: إن محمداً صادق، وإنما تزيد هذا المعنى تأكيداً وثيقاً في ذهن السامع أو المخاطب.

إن جواز إعمال لعلمنا مبني على القياس الذي عضده التعليل ودعوى الحمل والمشابهة، وهو جواز لم تقره النصوص والأساليب المروية عن العرب، وإنما هو جواز مفعول بني على قياس مفعول لأن السماع المطرد لم يؤيد اتصال ما بليت، ولم يؤيد جواز رفع الاسم بعدها ونصبه، هو جواز مفعول لأنه مبني على قياس لم يتوفر له السماع الكثير.

كما أجاز بعض النحاة أيضاً إعمال «إن» عندما تتصل بها «ما» إضافة إلى إهمالها وهو الاستعمال المطرد عند العرب، روى الرماني في كتابه «معاني الحروف» إن من العرب من يزيد ما عليها ولا يحدد بها فيقول: إنما زهداً قائم، بنصب لفظة زهد<sup>(13)</sup>.

إن تدخل عليها ما فتكفها عن العمل وتنزل عنها اختصاصها بالدخول على الأسماء وحدها، فتصبح في هذه الحالة من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال نقول: إنما زهد قائم، وإنما يرجو عفو الله العابد.

(12) معنى التيسير ج 1 ص 287.

(13) معاني الحروف ص 89، شرح المفصل ج 2 ص 36.

وهناك من العرب من أعمالها عند اتصال ما بها وزوال اختصاصها بالأسماء،  
ويبدو أن إهمالها عندما تتصل بها ما هو الاستعمال القياسي عند النحاة، لأنها في هذه  
الحالة تصبح حرفاً غير مختص، وقياس الحرف غير المختص ألا يعمل عند النحاة، ولكن  
إعمالها وجد في بعض الأساليب المروية عن بعض العرب، فقال النحاة: إنها عاملة في  
هذه الحالة أيضاً.

إن الاتكاء والاعتداد على القول بإعمال العوامل وإهمالها في آن واحد قد  
استخدمه النحاة كثيراً لتسوية ظهور أكثر من حركة إعرابية على كلمة معينة في  
الأسلوب ذي الدلالة المحددة والخاصة.

مثلاً «إذن» من الأدوات التي ينصب الفعل المضارع بعدها عند النحاة، فإذا  
سبقته بالفاء أو الواو جاز رفع الفعل المضارع ونصبه، والنصب على الإعمال وهو  
الأصل في هذه الأداة لذا لا يحتاج إلى تسوية، والرفع على إهمال «إذن» وهو فرعي لذا  
حملوه على إهمال «ظننت» وأخواتها عندما تتوسط بين مفعولها كما في قولنا: زيد ظننت  
ناجح، ويجوز إعمال «ظننت» في هذا التركيب أيضاً.

«إذن» من الأدوات التي ينصب الفعل المضارع بعدها إذا توفرت في الأسلوب  
شروط معينة، وقد روى عيسى بن عمر كما أثبت سيويه في كتابه أن بعض العرب يرفع  
الفعل المضارع بعد «إذن» مع توفر هذه الشروط، فلماذا لم يحمل النحاة إهمال  
«إذن» عندما تقدمها الفاء أو الواو على إهمالها في لهجة مروية عن بعض العرب مع  
توفر شروط نصب المضارع في هذه اللهجة بدلاً من حملها على «ظننت» المتوسطة  
بين مفعولها؟

النحاة يرون أن ما رواه عيسى بن عمر لا يرقى إلى مستوى الاستعمالات التي  
يقعد لها ويقاس ويحمل عليها.

النحاة يحبرون الفكر ويتعمقون العقل، مرة يرفضون الاستعمال الوارد عن العرب  
مرة أخرى يلحظون إلى القياس لإجازة جواز معين لم يتوفر له السماع عن العرب، ومرة  
ثالثة يعتمدون على سماع قليل، إن لم تقل سماعاً شاذاً ونادراً، يبنون عليه جواراً إعرابياً

معناً ، ويجعلون هذا الجواز مجزئاً من القاعدة المعيارية ، يقاس على متواليه ويحمل عليه ما شابه من الأساليب التي يحتملها القياس ويأياها الاستعمال .

وهكذا عن طريق إعمال العوامل وإهمالها بالقياس ودعوى المشابهة والحمل تضخمت الجوازات في النحو العربي ، وعمل النحاة المتلاحقون على توسيع دائرتها حتى أصبحنا نرى جوازات إعرابية معينة قد بنيت على القياس وحده ، وجوازات إعرابية أخرى بنيت على شواهد شعرية قليلة وبتيمة لم تتوفر لها الاستعمال المعطرد في لسان العرب الذي يؤيد صحتها ، فهي أساليب شاذة جاءتنا عن طريق رواية مفردة بتيمة ما كان ينبغي للنحاة الاعتداد والأخذ بها عند تمديد وتقنين أحكام اللغة ، إذ إنها تشارك في اضطراب القاعدة ونقض أطرافها وفي تجرئة القاعدة المعيارية وتفرجها ، والأهم أنها فرضت على النحاة من أجل تسهيلها أن يتجهوا انهماجاً عقلياً خالصاً بعيد عن الواقع اللغوي ولا يحمله تحلاً صادقاً بكل أبعاده .

## ثانياً : إضمار العوامل

هذا نوع آخر مما قامت به نظرية العامل تسويهاً لوجود الجوازات في النحو العربي المعياري المقنن ، وقد لجأ النحاة إلى القول بإضمار العوامل عندما يصادفهم جواز نحوي في أسلوب معين ، وقد وقع هذا الجواز الإعرابي في أول كلمة أو لفظة فيه ، فالنحاة لا يقولون هنا بإعمال العوامل وإهمالها ، إنما لعدم وجود عامل ملفوظ به في الأسلوب ، وإما لأن هذا العامل قد تأخر واشتغل بمعموله ، ولذا لا يجوز أن يكون له أكثر من معمول واحد من نوع واحد ، وسنكتفي هنا بإيراد مثالين يوضحان ذلك :

### 1 — تقدم المعمول وتأخر العامل المشتغل على ضميره « الاشتغال » (14)

المفعول به في اللغة العربية يأتي على عدة تراكيب منها : ضربت زيداً ، زيداً ضربت ، زيداً ضربته .

(14) الكتاب ج 1 ص 21 .

والمثالان أو التركيبان الأولان لا إشكال فيهما عند النحاة، فلفظة زيد في المثالين قد وقعت موقع المفعول به، وهو منصوب بالفعل المقدم عليها في المثال الأول، وبالفعل المتأخر عنها في المثال الثاني، أما المثال الثالث فقد خلق مشكلة للنحاة فرضتها عليهم نظرية العامل، هذه المشكلة تتمثل في أن العامل لا يعمل في شيئين ذوي طبيعة واحدة عمليتين متحدتين أو متماثلتين، الفعل ضرب في هذا المثال قد عمل النصب في الضمير العائد على زيد، وبالتالي فهو قد استوفى عمله المقرر له، ولا يجوز له أن يعمل النصب أيضاً في لفظة زيد المتقدمة عليه، لأن زيدا وهذا الضمير العائد عليه يمثلان شيئا واحداً في الحقيقة، والعامل لا يجوز أن يعمل مرتين عملاً واحداً في شيئين ذوي طبيعة واحدة أو خاصية متحدة، لذا قال النحاة: إن لفظة زيد في هذا المثال قد نصبت بفعل مضمير دل على لفظة الفعل المذكور المؤخر والمشمول على ضمير مرجعه لفظة زيد تقديره: ضربت زيدا ضربته، وهذا الفعل المقدر لا يلفظ به عند النحاة، وإنما هو فعل مضمير يظهر عمله، أما هو فلا يظهر ولا يلفظ به.

وهذا المثال قد يأتي برفع لفظة زيد نقول: زيد ضربته، فقال النحاة: إن العامل فيه في هذا التركيب عامل مضمير أبصاً، ولكنه ليس من لفظ ومعنى الفعل المؤخر الذي اشتمل على ضمير عائد على زيد لماذا؟ لأنه مرفوع ورفعه يستدعي تقدير وإضمار عامل يعمل فيه الرفع، وهذا العامل المضمير الرفع هو الابتداء، فلفظة زيد مذكورة في ابتداء الجملة، والابتداء من العوامل المعنوية التي تؤثر في اللفظ الرفع، فلفظة زيد مرفوعة بالابتداء، وهو اسم مبتدأ يحبو الجملة الواقعة بعده، والمكونة من فعل وفاعل ومفعول به، والابتداء كما نعلم عامل معنوي لأنه يتصور في الذهن المجرد وحده، ولا وجود له في اللفظ أو العبارة، وقد قال به النحاة في أسلوب المبتدأ والخبر في قولنا: زيد ناجح، عندما لم يجد النحاة في هذه الجملة عاملاً لفظياً يقولون بأنه هو الذي عمل الرفع في المبتدأ والخبر.

زيداً ضربته، وزيد ضربته، عبارة متحدة في التركيب والمعنى، والفرق الوحيد بينهما نصب لفظة زيد ورفعها، وهو فرق فرضته طبيعة اللهجات العربية لا معنى

الحركة واختلاف منلوها، ولكن النحاة نظروا إلى الحركة الإعرابية باعتبارها أثراً محدثه مؤثر أو محدث، فقالوا ما قالوا تسويهاً لنصب زيد ورقعه في هذا المثال، وهو تسويغ لا يتكأ على معنى الأسلوب ودلالته، وإنما على توجيه اختلاف الحركة الإعرابية في هذا المثال.

ويمكن تتساءل ما الذي يستفيدة حارس اللغة من إضمار هذه العوامل وتقديرها، ونسبة النصب والرفع إليها؟ ثم لماذا لم يدرس النحاة هذا الأسلوب في مكانه الطبيعي واللائق به، وهو باب المفعول به بدلاً من إفراده بباب معين خاص به ملحق بالمرفوعات؟

والإجابة تكمن في نظرية العامل وحدها لا لشيء سواها.

وما نحب أن نقوله: إن هذا الأسلوب — تقدم المفعول به وتأخر فعله المشتغل على ضمير يعود إليه — كثير الورد في القرآن الكريم، وغالباً ما يأتي هذا المفعول به المتقدم منصوباً إلا في بعض القراءات القرآنية؛ وهي قراءات لا ننكر صحتها في السند، ولا نطمئن في سلامتها وبعدها عن الخطأ والتحريف، ولكن ما كان للنحاة أن يشققوا القاعدة المطردة والغالبة في الاستعمال بهذه القراءات، هي قراءات تفيدنا حتماً كل الفائدة في دراسة الجانِب التطوري التاريخي الذي شهدته اللغة، وأيضاً في دراسة الخلاف اللهجي الحادث بين لهجات العربية الموحدة في مستواها النحوي، ولكنها عندما أدخلت ضمن الأساليب التي يعتد بها في التعميد المعياري، جعلت القاعدة المعيارية التي نهد لها الاطراد والغلبة في الاستعمال غير مطردة، وجزأها إلى جزعين، كل جزء يناقض الجزء الآخر وينقض اطراده، والأهم أن هذا التشقيق والتفريع في القاعدة قد دفع النحاة إلى أن يسوخوا الرفع والنصب في هذا الأسلوب بتوجيهات وتسويحات مختلفة متباينة لا تتصل بالواقع اللغوي، وتكشف لنا عما يحويه من خصائص ودلالة.

هذا الأسلوب: زيدا ضربته لم يأت ضمن تراكيب المفعول به عبثاً، وإنما لأنه يؤدي دلالة معينة خاصة لا يؤديها قولنا: ضربت زيدا أو زيدا ضربت، هذه الدلالة

تتمثل في تأكيد الكلام وتقريره وتثبيت معناه في ذهن المخاطب والسامع، وكما نعلم فإن التوكيد في اللغة العربية له عدة طرق وأساليب من ضمنها هذا الأسلوب، حيث يذكر المفعول به أولاً ثم يأتي بعده فعل قد اشتمل على ضمير يعود عليه، فكأن هذا المفعول به قد ذكر مرتين في الأسلوب، وإعادة الشيء في اللفظ تدل على توكيده ومزيد العناية به، ولقد انتباه المخاطب إلى الاهتمام به، ومن يرجع إلى هذا الأسلوب الوارد كثيراً في القرآن الكريم يجد صدق ما قلناه.

وإعادة المفعول به مرة ثانية في هذا الأسلوب يذكر ضميره لا يسبب ضعفاً في الأسلوب أو ركاسة في العبارة بعكس ما إذا قلنا: زهداً ضربت زهداً، بإعادة المفعول به بلعنه، أو قلنا: ضربت زهداً ضربته بإعادة الفعل، وربما كان هذا الأمر مرجعه إلى الدوق والحس اللعوي الذي لم يألف الأسلوبين الآخرين، ولكن يبقى مع ذلك أن إعادة المفعول به في العبارة وتكريره عن طريق الضمير يجعل للعبارة وقعاً مختلفاً في السمع له جماله وطراوته، فالضمير كما نعلم يدل على مجهول، وهذا المجهول قد تقدم عليه ما يوضحه ويحدد الراجع عليه، مكانهما مختلفان مع أنهما متحدان يدلان على شيء واحد، وذلك ما لا يوجد في قولنا: زهداً ضربت زهداً، ففي هذه العبارة لا نحس بأي اختلاف في العبارة بين زهد المتقدم وزهد المتأخر، أما في قولنا: زهداً ضربته فتشعر بنوع من الخلاف بين زهد والضمير العائد عليه، واللغة كما قلت فوق وإحساس بكتسبان بالأكفة والتعود وفهم طبيعة التراكيب اللغوية.

## 2 — المصدر المختزل<sup>(15)</sup>

في اللغة العربية استعمالات مختلة تحمل دلالة لغوية كاملة بعضها ولا تجهل معانها، مثل أسلوب التحذير والإغراء في مثل: إياك والجهل، العلم العلم. وكذلك أسلوب النداء في مثل: يا محمد، وفي أسماء الأفعال أو الخالعة مثل: صه، وأوه، وغيرها من التعابير المختلة ذات الدلالة المعينة الواضحة والتامة.

(15) الكتاب ج 1 من 270-273، من 318-320، من 328-330، شرح الفصل ج 1 من 113-114، ج 2 من 29، من 68، مطلق القرآن ج 2 من 63.

وفي العربية عادة ما تعبر بالمصادر المعرفة بالألف واللام أو المنكرة عن معنى الدعاء، سواء أكان هذا الدعاء في الخير مثل: سقياً له، أم في الشر مثل: جدهاً له، أو عن معنى الشكر مثل: حمداً لله، والحمد لله، وشكراً لك والشكر لله وغيرها من المعاني التي تعبر عنها بهذه المصادر المعرفة بالألف واللام أو المنكرة.

وقد ذكر النحاة أن الاستعمال المألوف والغالب في المصادر المنكرة هو أن تكون منصوبة، وأن الاستعمال المألوف في المصادر المعرفة بالألف واللام هو أن تكون مرفوعة، وقد نسب ابن منظور في لسان العرب رفع المصادر المنكرة إلى بني تميم<sup>(16)</sup>، كما نسب سيوطه في كتابه نصب المصادر المعرفة بالألف واللام إلى بني تميم وناس كثير من العرب معهم<sup>(17)</sup>.

وقد وجه النحاة هذا الجواز الإعرابي بقولهم: إن المصدر المنكر قد نصب بإضمار فعل مأخوذ من لفظه، وقد ناب هذا المصدر صاب اللفظ بهذا الفعل فإذا قلت مثلاً: شكراً لك، فإن هذا المصدر منصوب بفعل مضمر من مادة الشكر تقديره: أشكرك شكراً.

أما في حالة رفعه فهو مرفوع على الخبر، ويصير له مبتدأ يعمل فيه الرفع ويكمل معنى الجملة وركبها الأساسي، لأن الجملة الابتدائية أو الاسمية تكون عند النحاة من مبتدأ وخبر، ولا بد من استيفاء هذين الجزئين في التركيب حتى يصبح ذا فائدة أو معنى مكتمل، فإذا قلت مثلاً: حمد لله، فإن لفظة حمد هنا تقع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره، أمري أو شأني حمد لله، وهذا المبتدأ المحذوف هو العامل للرفع في الخبر عند النحاة، وهو — كما نرى — عامل لفظي مضمر أو محذوف.

وقالوا: إن المصدر المعروف بالألف واللام الغالب فيه أن يكون مرفوعاً بناءً على هذا التعليل الذي أورده سيوطه في كتابه: لما دخلت الألف واللام على هذه المصادر

(16) لسان العرب ج4 ص39، ج5 ص117.

(17) الكتاب ج1 ص390.



صارت معرفة وهي أخبار ، وذلك ما يقويها ويؤهلها لأن تكون مبتدأة بمنزلة المعروف مثل : ( عبد الله ) المعروف بالعلمية ، و ( الرجل ) المعروف بالآلف واللام ، و ( الذي تعلم ) المعروف بالموصولية ، والأحسن في الاجتهاد إذا اجتمع تكررة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف ، وهو أصل الكلام .

هذه المصادر للرفوعة قد رقت بالابتداء ، ولعامل فيها الرفع .

وفي حالة النصب يقول النحاة : إنها منصوبة بإضمار فعل دلت على لعظه هذه المصادر فإذا قلت : الحمد لله بالنصب ، فكأنك قد قلت : أحمد الحمد لله .

هذا ما يقوله النحاة ، وهم عن طريق إضمار هذه العوامل يفترضون أن التركيب ناقص ويحتاج إلى إضمار محذوف كي يتم من ناحية التركيب ، وهذه دعوى تردّها ما تدل عليه هذه المصادر المختزلة من معنى ، وما تحمله من دلالة كاملة لا نقص فيها ، فتقدير هذه المحذوفات لا يستدعيه الأسلوب بتاتاً ، وإنما يستدعيه ما قام في أذهان النحاة من تخيل نقص في هذه التركيب ، ويستدعيه أيضاً تسويغ هذه الحركات الإعرابية المختلفة التي تظهر على هذه المصادر المختزلة ، وهو خلاف إعرابي له ما يؤيده في اللهجات العربية الفصحى التي نقلها النحاة وأهل اللغة ، ولا ينتج عنه اختلاف في معنى الأسلوب وتغير في دلالته .

### ثالثاً : تعدد مبني العامل وتعدد عمله

العامل عند النحاة مادة طريفة لينة تتشكل حسبما يريد النحاة لها ، وما يطلبون لها من عمل تؤديه ؛ فالعامل المعين المحدد في التركيب ذي الدلالة الخاصة يمكن أن يكون فعلاً ويمكن أن يكون حرفاً ، كما يمكن أن يكون اسماً وأن يكون حرفاً ، وذلك في الأسلوب الواحد . وتحمل العامل الدلالة على أكثر من قسم أو مبني من أقسام الكلام وأبنيته ، إنما دعا إليه تغير الحركة الإعرابية في الأسلوب المتحد تركيباً ومعنى ، من الرفع إلى الجر أو من النصب إلى الجر مثلاً ، وقد لا يتغير مبني العامل ونوعه أو القسم الذي

ينتمي إليه من أقسام الكلام، وإنما يتغير ما يؤديه من عمل في الأسلوب المعين الذي تعبرت الحركة الإعرابية فيه .

مثلاً مذ ومنذ يعتبران عند النحاة من قسم الأسماء إذا أعرب الاسم بعدهما بالرفع، ويعتبران من قسم الحروف إذا جر الاسم التالي لهما .

اسم الفاعل قد يُنصب ما بعده أو يجر، فإن نصب ما بعده فإن العامل فيه النصب هو اسم الفاعل لمشايبته للفعل المضارع وحمله عليه في هذا العمل، وإن جر ما بعده فبإضافته إليه، والرأي الغالب عند النحاة أن المضاف هو الذي يعمل الجر فيما أضيف إليه أو في المضاف إليه .

فما نراه هنا هو أن العامل لا يختلف؛ فهو عامل واحد في اللفظ، ولكن ما يؤديه من عمل أو ما يظهر على الاسم بعده من حركات إعرابية متعددة، هو الذي يختلف، وبناء على ذلك ولكي يستقيم تعدد الحركات الإعرابية في هذه الأساليب وأمثالها، قال النحاة: إن العامل قد يحمل مبنين من مباني أقسام الكلام، كل مبنى يؤثر أو يؤدي عملاً معيناً لا يؤديه المبنى الآخر، أو قد يكون العامل محتفظاً بما نسب إليه من أقسام الكلام مع أدائه لتوحيين من العمل مختلفين .

## 1 — تعدد مبني العامل

### 1 — 1 — خلا وحاشا<sup>(10)</sup>

أداتان تستعملان في أسلوب الاستثناء للدلالة على أن ما بعدهما لا يشملهما الحكم السابق لهما، ولا يدخل ضمن أفرادهما؛ وهما في الأصل فلان فلما حولا للدلالة على الاستثناء. جمداً على هذه الصورة وأصبحا من ضمن الأدوات أو حروف المعاني . نقول مثلاً: جاء القوم خلا زيدا، ورأيت القوم حاشا زيدا .

وقد روي النحاة أن نصب الاسم المستثنى بعد خلا هو الاستعمال المطرد،

(10) الكتاب ج2 ص 348-349، معاني الحروف ص 186، التنقيب ج4 ص 426 .

والعالب في الاستعمال عند العرب؛ وأن جر الاسم المستثنى بعد حاشا هو المطرد عند العرب كذلك، ولم يذكر سيويه في كتابه غيره.

وقد يجر الاسم المستثنى بعد خلا في لهجة أسندها سيويه لبعض العرب دون عزو وإسناد إلى بيئة محددة معينة.

كما أن نصب المستثنى بعد حاشا سمع في أمثلة قليلة مروية عن العرب، وأجازه الأتخمش والجرمي والملازني والمبرد، وقد نص سيويه على أنه لا يقال: قام القوم حاشا بهذا، بالنصب.

فيأذا وجه النحاة نصب الاسم المستثنى بعد خلا وحاشا وجره؟، قالوا: إن خلا وحاشا إذا نصب ما بعدهما فهما فعلان، وإن جر ما بعدهما فهما حرفان يعملان الجر فيما بعدهما من أسماء.

نظرية العامل كما نرى نظرية طيبة بوجهها النحاة أني شاذاً وكيف أرادوا، فإن «خلا» من خلال التركيب المتحد في المعنى والمبنى يمكن أن تكون فعلاً، ويمكن أن تكون حرفاً حسبما تتطلب الحركة الإعرابية التي تظهر على الاسم بعدها، وكذلك حاشا.

إن هاتين الأداتين كما قلنا قد نقلتا من الفعلية للدلالة على معنى الاستثناء، وقد جمدتا على هذه الصورة، ولا يمكن أن تتحول أو تفترض أنهما في أسلوب الاستثناء يمكن أن يحتملا معنى الفعلية في آن ومعنى الحرفية في آن آخر، هما من خلال هذا التركيب تدلان على الاستثناء وحده.

وهذا الجواز الإعرابي - نصب الأسماء المستثناة وجرها بعد خلا وحاشا - جواز قد بني على سماع قليل وشواهد قليلة لم تتضافر في الكثرة، فالعالب في الاستعمال هو نصب الاسم بعد خلا وجره بعد حاشا، ولكن أنت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب يجر الاسم بعد خلا ونصبه بعد حاشا، فاتخذ النحاة من هذه الأمثلة القليلة ورعاً النادرة مقياساً للتقعيد المعيارى، هذا المقياس الذي أثر في أطراد

القاعدة أو الحكم النحوي، وعمل على تجزئتها إلى شقين كل شق متناقض للآخر قد وجه النحاة إلى القول بفعلية هذه الأدوات مرة، وحرفيتها مرة أخرى مع اتحاد التركيب في المعنى.

إن المستثنى في أسلوب الاستثناء قد يأتي منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً.  
فهو ينصب بعد «إلا وليس ولا يكون» وبعد «عنا وخلا» مقترنين بـ «ما» أو خاليتين من الاقتران بهما.  
وقد يرفع في بعض التراكيب بعد «إلا» استناداً إل الخلاف اللهجي، أو إلى طبيعة التركيب نفسه.

وهو يجر بعد «سوى» و «غير» و «حاشا»

هذا هو الاستعمال المطرد والمغالب عند العرب في المستثنى بعد هذه الأدوات، وهو استعمال يوفر للقاعدة الاطراد والصحة، فلماذا عمل النحاة على نقض اطراد القاعدة باعتدائهم هذه الروايات والأمثلة القليلة، وإدخالهم لها ضمن صلب القاعدة المعيارية؟

لأن نظرية العامل كفيّة بإيجاد الحلول والعمل على تسوية هذه الجوارات الإعرابية، كما أن وقع النحاة بالقياس، — وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم — قد كان له دور كبير في تسوية هذه الجوارات، واعتماد ما بنيت عليه من روايات قليلة وشاذة.

1 — 2 — مذ ومنذ<sup>(19)</sup>

طرفان يدلان في العربية على الغاية الزمانية، وقد اختلفت اللهجات العربية في معاملة الاسم التالي لهما من حيث الحركة الإعرابية الظاهرة على آخره.

(19) معاني معروف من 104-103، شرح الرضي جـ 3 من 208-209، شرح المفصل جـ 4 من 94، جـ 8 من 46، معني القريب جـ 1 من 335، المقنن جـ 3 من 30-31، النحو الوافي جـ 2 من 544-563.

فأهل الحجاز يجرّون الاسم التالي لهما مطلقاً، وينوّنهم يرفعون هذا الاسم، وقد روى هذا الجواز الإعرابي بشقيه الأنخفض الأوسط سعيد بن مسعدة، تلميذ سيبويه وياشر كتابه.

نقول: ما رأيت محمداً مذ يومان أو منذ يومان.  
وما رأيت محمداً مذ يومين أو منذ يومين.

فماذا قال النحاة توجيهاً لرفع هذا الاسم وجره بعد مذ ومنذ مع اتحاد الأسلوب في الصياغة والمعنى.

قالوا: إن هذا الاسم قد رفع بعد هاتين الأداتين أو الطرفين لأنهما في هذه الحالة يعتبران من ضمن فصيلة الأسماء، فمذ أو منذ اسم مبتدأ، وما بعدهما خبر مرفوع بهما.

وقالوا: في حالة جر الاسم بعدهما إني من فصيلة الحروف التي تعمل الجر فيما بعدهما من أسماء، فمذ ومنذ حرفا جر، وقد عملا الجر في الاسم التالي لهما.

بهذه البساطة احتج النحاة ووجهوا رفع الاسم وجره بعد مذ ومنذ، وهو تسويغ متكلف وغير صادر عن وهي بحقيقة اللمة وإدراك لطائفها ومنطقها الخاص.

الحقيقة نقول: إن رفع الاسم وجره بعد مذ ومنذ إنما يعود إلى خلاف فحجي حدث بين اللهجات العربية في المستوى النحوي، ولا ينتج عن تغير الحركة الإعرابية في هذا التركيب أي خلاف في المعنى، ومنذ ظرفان ولا صلة لهما لا بالأسماء ولا بالحروف، فلماذا نعملهما مرة على أن تكونا من ضمن الأسماء، ومرة أخرى على أن تكونا من ضمن الحروف.

إن ما يهم النحاة في المقام الأول هو تسويغ اختلاف الحركات الإعرابية الظاهرة على آخر الاسم بعد مذ ومنذ وهذا التسويغ لا يتم عندهم إلا وفق عامل يحدث الحركة الإعرابية ويغير وجودها لنا قالوا ما قالوا.

## 2 \_ عدد عمل العامل

### 2 \_ 1 \_ لعل<sup>(20)</sup>

لعل من الأدوات التي تنصب الاسم وترفع الحرف، لذا ألحقت عدد النحاة بأن وهي تدل على الرجاء، وتنصب اسمها ورفع غيرها هو القياس المطرد في الاستعمال عدد عالية العرب وجمهورهم الأعظم، وقد جاء الاسم الثاني لهذه الأداة مجروراً في بعض الشواهد المروية عن العرب، ونسب إلى بني عقيل وهم بطن أو فرع من قبيلة قيس عيلان العظيمة العدد الكثيرة الفروع والبطون.

والنحاة والمتأخرون منهم بخاصة قد اختلفوا بصحة كلا الاستعماليين: نصب الاسم بعد لعل وجره، لذلك لجأوا إلى تسوية هذا الجواز الإعرابي.

فقالوا: إن الاسم قد نصب بعد لعل لأنها من الحروف التي تنصب ما بعدها لمشايتها للفعل في بنائه، وينتج عنه حركة واحدة وفي معناه، فإذا قلنا: لعل زيداً ناجح، كانت لعل كأنها قائمة مقام الفعل: أرجو.

وقالوا: إن الاسم بعدها قد جر لأنها من الحروف التي تعمل الجر فيما بعدها من أسماء.

فكما نرى، فإن لعل هنا قد عملت عملين مختلفين في أسلوب ذي معنى معين، وهذا الاختلاف في العمل لا يتج عنه تغير في معناها، فهي أداة أو حرف في كلا عملها، إذا نصبت ما بعدها فهي حرف أو أداة، وكذلك إذا جرت ما بعدها.

إن جر الاسم بعد لعل استعمال قليل ونادر حتى إنه نسب إلى فرع صغير من قبيلة عظيمة هي قيس عيلان، كما نجد أن النحاة المتأخرين أمثال ابن هشام والأصموني هم الذين قعدوا لهذا الاستعمال.

كما أن النحاة لم يستشهدوا على هذا الاستعمال إلا ببيت شعري يتم روي

(20) معاني الحروف ص 125، شرح الرضي ج 4 ص 373، معني اللب ج 1 ص 286.

بالنصب مرة، والجبر مرة أخرى، وهو قول الشاعر «كعب الغنوي» وهو ليس من  
عقيل، وإنما من غني، وهم فرع من قروع قيس عيلان الكثيرة، وذلك ما قد يؤكد  
وقوع تحريف في رواية البيت، هذا البيت الشعري اليتيم هو:  
فقلت أدعو أخرى ورفع الصوت دعوة لعل أبي المغول منك قريب

إن النحاة المتقدمين أمثال سيويه والميد لم يرووا جر الاسم بعد لعل في  
مؤلفاتهم، ولم ينصوا على مجيئه عن العرب، كما وصفه الرماني بالشذوذ، أما ابن مالك  
وشراح ألفيته وهم نخاة متأخرون انقطع سماع اللغة وروايتها عن العرب في عهدهم وما  
قبله بكثير، فقد احتفلوا بهذا الاستعمال القليل والشاذ وجعلوه قاعدة معيارية ونتج عن  
ذلك أن لعل قد درست عندهم في مكانين مختلفين، أو بآراء فحويين مختلفين هما:

1 — في باب إن وأخواتها عندما ينصب الاسم التالي لها.

2 — في باب حروف الجر عندما يجر الاسم بعدها.

وهكذا كلما مضى بها الزمن قدماً نجد تضخماً في القاعدة المعيارية وتجزئة لها،  
وهي تجزئة كما قلنا ونقول مراراً: تعمل على نقض اطراد القاعدة، وعلى عدم استمرارها  
على وتيرة واحدة، كما تعمل على إيجاد جوائز فحوي جديد لم يؤثر في الاستعمال الغالب  
والمطرود عند العرب، وإنما جاء في شواهد يتيمة، شاذة نادرة، أو لم يأت في الاستعمال  
بثبات وإنما قاسه النحاة قياساً.

ومثل لعل في هذه الحالة اسم العامل كما أشرنا قبل قليل، واعتقد أن هذه  
الأمثلة كافية لكي يدرك القارئ أن القول باختلاف نوع العامل أو تعدد عمله الذي  
يؤدي به، قد ساهم في تسويخ عدد من الجوازات الإعرابية، وجعلها مستساغة ومقبولة  
برغم أن بعض هذه الأساليب لا يرق إلى مستوى الأساليب التي يصح القياس عليها  
والتفريد لها، وإنما هي أساليب شاذة وردت أو جاءت في روايات يتيمة وشواهد مفردة  
رويت في الغالب بالوجهين: المطرود والشاذ.

إن نظرية العامل نظرية لينة وقد استطاع النحاة عن طريقها تسويخ عدد وافر من

الجوازات الإعرابية التي أيدتها الاستعمال المؤيد بالشواهد المتضافرة أو الاستعمال القليل النادر ، أو لم يؤيدها الاستعمال بتاتاً ، ونحن في هذا للقيام ندعو إلى هدم هذه النظرية وتقويض بنائها لما لعبته من دور في تشويه نحونا العربي وترييفه ، كما ندعو إلى تخليص نحونا المعياري من هذه الجوازات الإعرابية المتباينة والتي أزهقت كاهله ، والاستفادة من الجوازات الإعرابية التي جاءت في الاستعمال ورويت عن العرب في دراسة اللهجات العربية ، وفي دراسة ما شهدته اللغة العربية من تطور وتغير في يثاتها المختلفة والمتعددة .

نظرية العامل نظرية زائفة ، هذا ما ثبت لي على الأقل من خلال هذه الصفحات الماضية ومن غيرها ، ومن الجرم في حق هذه اللغة وفي حق أجيالها أن نطل متمسكين بها كل هذا الزم برعم عقمها وقلة جدوها وما جرته من وبال على نحونا العربي .





## الفصل الثاني

### الافتراض والقياس

أولاً : الإعراب على الموضع .  
ثانياً : الإعراب على التوهم .  
ثالثاً : القياس النظري .

قام النحو العربي على عدد من الأمور الفرضية التي بناها النحاة على الادعاء والتخيل والتوهم، وهي أمور فرضية لا وجود لها من خلال الواقع اللغوي المتمثل في الاستعمال، بل تخيل وجودها في الواقع العقل المجرد وحاول تطبيقها على عدد من الظواهر اللغوية التي يتيح فيها الاستعمال الوارد عن العرب ظهور أكثر من حركة إعرابية على كلمة معينة فيها، وغالباً ما يقترن الاختصاص بمحاولة النحاة إيجاد تراكيب أصلية في اللغة وتراكيب أخرى متفرعة عنها، ومحاولة النحاة حل هذه التراكيب الفرعية على الأصلية، أو مراعاة الأصل فيها كما يقولون مثلاً: المبتدأ والخبر في هذه الجملة تركيب أصلي أو أساسي عند النحاة: محمد قائم، فإذا دخلت عليه الأدوات الناسخة اعتبرت هذه التراكيب عند الحاجة إلى توجيه جواز إعرابي معين فرعية وغير أصلية، بمعنى أنه يجوز للنحاة اعتبار هذه الأدوات كأنها لم تدخل، وأن الأسلوب ما زال باقياً على استعماله الأصلي من مبتدأ وخبر، نقول مثلاً: إن زيداً منطلق، العاقل اللبيب، برفع هذه الصفات «العاقل اللبيب» ونصبها، فقال النحاة إن هذه الأوصاف قد نصبت لأنها أوصاف لاسم منصوب وهو زيد، وقالوا إن هذه الأوصاف قد رفعت لأنها أوصاف لمفعول وهو زيد أيضاً، فإذا سألناهم وكيف رفع زيد في هذا المثال ونحن نراه منصوباً؟ قالوا: إن أصل هذا التركيب هو: زيد منطلق، ونحن عندما نراعي هذا الأصل فإننا نجد لفظة زيد مرفوعة بالابتداء، ولذا صح في الإعراب أن تكون هذه الأوصاف مرفوعة لأن موصوفها مرفوع في التركيب الأصلي قبل أن تدخل عليه «إن».

ومن أهم صور الافتراض والتوهم في النحو العربي هذان النوعان :

١ — الإعراب على الموضع أو المحل .

٢ — الإعراب على التوهم .

والنوع الأول هو الأكثر شيوعاً في النحو العربي ويصادفنا في عدد كثير من أمثله الجوانية ، أما الأمر الثاني فهو أقل شيوعاً ولم يستخدمه النحاة في تسويغ الجوازات الإعرابية إلا في أمثلة قليلة :

### أولاً : الإعراب على الموضع أو المحل

يفترض النحاة أن لبعض الأساليب الواردة في العربية أكثر من محل إعرابي ويصح تسويغ وجود أكثر من حركة إعرابية في الأسلوب بناء على هذا الافتراض ، الأسلوب المعين قد يكون له محلان إعرابيان عند النحاة :

١ — محل لفظي : وهو الحركة الإعرابية الظاهرة على آخر الكلمة ، والواردة في الاستعمال عن العرب .

2 — محل مضمي : وهو ما قد يفرضه الموضع من حركة إعرابية مفهومة ومفترضة من قبل النحاة .

واليك بيان هذين الأمرين من خلال الأمثلة :

1 — عطف اسم منفي على خبر « ليس أو ما » المجرور بالهاء الزائدة<sup>(١)</sup>

نقول في العربية : ليس زيد بقارئ ولا كاتب .

ما زيد بقارئ ولا كاتب .

فقال النحاة إن لفظة « كاتب » المنفية بلا والمعطوفة على خبر ليس وما المجرور بالهاء الزائدة عندهم يجوز فيه وجهان إعرابيان ، أو صحة تناوب حركتين إعرابيتين عليه هما : الجر والصيب .

(١) الكتاب ج ١ ص ٦٦-٦٧ ، شرح الرضي ج ٢ ص ١٩١ .

أما الجر وهو الوجه عندهم فهو بمراعاة الإعراب اللفظي لكلمة «بقارىء»،  
فهى في هذا الأسلوب مجرورة بالباء، وقد عطفت عليه لفظة «كاتب» بالجر أيضاً،  
وهنا لا إشكال فالتابع يتبع متبوعه في الحركة الإعرابية كما يتبعه في أحكام أخرى  
وأسلوب العطف من ضمن التتابع.

أما نصب لفظة «كاتب» فهو أمر مشكل ومثير، ولذا قال السحاة إن هذه  
اللفظة قد نصبت بمراعاة الإعراب للموضعي أو الخلي للفظه قارىء، فهى لفظة مجرورة  
بالباء هنا كما نرى حقيقة من خلال الأسلوب، ولكن هذا الجر طارئ وغير أصيل في  
خير ليس وغير ما، فالأصل في هذا الخبر أن يكون منصوباً لأن هاتين الأداتين ترفعان  
الاسم وتنصبان الخبر، والاسم والخبر أصلهما الابتداء: زيد قارىء، وقد نصبت لفظة  
كاتب هنا في الذهن أو العقل المجرد بمراعاة المحل الأصلي لخبر هاتين الأداتين عند  
السحاة، والجر في هذه الحالة غير معتبر لأنه طارئ وغير أصيل والباء زائدة وجودها وعدم  
وجودها سواء، فهى لا تؤثر في معنى الأسلوب كما يقول السحاة، وبناء على هذا  
الافتراض قد جاز النصب في لفظة «كاتب» أيضاً فهى معطوفة على اسم منصوب في  
الموضع أو المحل.

السحاة يفترضون أن الأصل والأساس في قولنا: ليس زيد بقارىء، هو ليس زيد  
قارئاً وكذلك ما، وحل ذلك أو بمراعاة هذا الأصل في الذهن يجوز نصب لفظة «ولا  
كاتب» لأنها معطوفة على اسم منصوب الموضع أو المحل.

وكما يرى القارىء فهذا مجرد افتراض، الخبر بعد «ليس وما» في هذا التركيب  
مجرور بالباء، وليست زائدة وإنما جاءت في هذا التركيب لأداء غرض معين ودلالة  
محددة هي تأكيد النفي وزيادة تبيينه في النفي، أو في نفس السامع والمخاطب؛ نحن كما  
نؤكد في الإثبات نؤكد في النفي، فالقول بأن وجودها وعدم وجودها في الأسلوب  
سواء قول غير دقيق، لا يدل عليه هذا التركيب، ثم إن هذه الباء موجودة فعلاً في  
التركيب، فلماذا يدعي من غير ما دليل ولا سند من التركيب كأنها غير موجودة؟

هذا الافتراض كما نرى فرضه علينا النحاة ليسوغوا صحة النصب في هذا الاسم المنفي المعطوف على خير ليس أو ما المجرور بالباء أصالة.

إن جواز النصب في هذا الأسلوب لم يبن على شواهد متضاربة، واستعمالات كثيرة دائرة على ألسنة العرب، وإثما بني على رواية يتيمة لشاهد شعري يتيم، وهي رواية عمر مسلم بها، وإثما ردت ووصفت بالاشتمال من قبل بعض النحاة وأهل اللغة.

روى سيويه في كتابه:

معاوي إننا بشر فأسجح      فلسنا بالجبال ولا الحديد<sup>(2)</sup>

بنصب لفظة «الحديد» المنفية والمعطوفة على خير ليس المجرور بالباء.

فقالوا: إن هذا البيت قد جاء ضمن قصيدة للشاعر عقبة — أو عقبة — بن الحارث الأسدي يخاطب معاوية، وقوالي هذه القصيدة كلها مجرورة، قال الشاعر:

معاوي إننا بشر فأسجح	فلسنا بالجبال ولا الحديد
أكلتم أرضنا فجردتموها	فهل من قائم أو من حميد
فروا خون الخلافة واستقيموا	ونأمير الأراذل والعبيد
أتطمع في الخلود إذا هلكا	فليس لنا ولا لك من خلود
فهنا أمة هلكت ضياعاً	يزيد أميرها وأبو يزيد

قال التدمري في شرح أبيات الجمل: وقد بان بهذه الأبيات أن الصواب رواية ولا الحديد بالجذر، ولكن سيويه رواه بالنصب فبعض الزجاج<sup>(3)</sup>.

وقد دافع الأنباري وغيره على صحة ما أشده سيويه قال: ومن زعم أن الرواية ولا الحديد بالخفض فقد أخطأ لأن البيت الذي بعده:

أدبروها بني حرب عليكم      ولا ترموا بها الفرسا البعيدا

(2) الكتاب ج 1 ص 67.

(3) شرح أبيات المفتي ج 2 ص 870.

والروى الضموض لا يكون مع الروى المنسوب في قصيدة واحدة<sup>(4)</sup>.

وعلى فرض صحة ما رواه سيويه فإن هذا النصب قد جاء في أسلوب شعري، والشعر له صرائره واستعمالاته الخاصة، ولم تتضافر الشواهد المروية عن العرب على كثرة واطراد في الاستعمال، هو استعمال نادر ألجأت الشاعر إليه ضرورة التوافق والاطراد في نعمة القوافي، هذا على فرض صحة ما أثبتته سيويه وهو فرض تعترض عليه الرواية المطردة التي لا شذوذ فيها، أو كما قال للميد: القياس المطرد لا تعترض عليه الروايات الشاذة، فما بالك وهذه الرواية الشاذة مطعون في صحتها وصدق روايتها، وسيويه غير معصوم عن الخطأ ولا عن تعدد الوقوع فيه.

هذه رواية كما نرى شاذة في الاستعمال ومطعون في صحتها، ومع ذلك جعلها النحاة قياساً وتكلفوا لها الوجوه حتى تكون سائغة في الاستعمال، وهي وجوه مبنية على الافتراض الذهني والادعاء الذي يقبله العقل المجرد، عندما يقتضى أن يبحث عن الأدلة، وأن يقيم البراهين الساطعة الدالة على اعتقاده.

النحاة بهذا القياس البعيد قد نقصوا اطراد القاعدة التي نجم جَرَّ هذا الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس، أو ما المجرور بالباء، وأرهقوا كاهل النحو العربي بهذا الجواز الإعرابي الذي لا سند له.

وباليت النحاة قد توقفوا عند هذه الرواية التي ذكرها سيويه وحدها فلم يتعدوها إلى غيرها من الأساليب والتراكيب المحوية، ولكنهم وهم المولعون بالقياس حملوا ما النافية في مثل هذا التركيب على ليس، وقالوا بجواز جر ونصب ما عطفت على خبرها المجرور للمشابهة بين ليس وما في التركيب وفي المعنى، إن جر الاسم المعطوف على خبر ما المجرور ثابت بالنقل عن العرب، أما جواز نصبه في هذه الحالة فقد قاسه النحاة قياساً، ولا عبرة إلا بالاستعمال.

وباليت النحاة أو بعضهم قد توقفوا عند هذا الحد أيضاً، ولكنهم ذهبوا إلى

(4) الإصناف في مسائل الخلاف ج 1 ص 333.



إجارة الرفع في الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس أو ما المحرور، وقالوا: إن هذا الرفع جائز، لأن خبر ليس أو ما أصله الرفع، فهو في الأصل والأساس خبر مبتدأ وهو مرفوع، زيد قارىء، هذا هو الأصل في التركيب قبل أن تدخل عليه ليس أو ما، وقبل أن يجر هذا الخبر بالباء الزائدة، فهو مرفوع، ولذا يجوز أن يعطف عليه بالرفع في هذا المثال: ليس زيد بقارىء ولا كاتب، بمراعاة الأصل الأول لهذا التركيب.

أقيسة متكلفة وبعيدة عن الواقع اللغوي ومبنية على الافتراض والتوهم، ونقول بعد: إن لغتنا العربية قد لقيت من العناية والاهتمام ما لم تلقه أية لغة أخرى في العالم.

وهكذا نرى أن هذا الافتراض المتكلف والمتوهم لم يقد النحاة إلى تسوية نصب الاسم المعطوف على خبر ليس المحرور بالباء الزائدة في هذه الرواية الشاذة والمطعون في صحتها فحسب، وإنما قاد النحاة إلى كل هذه الأقيسة التي لا يسدها السماع والرواية عن العرب، واللغة إنما هي نقل وسماع مبني على الاستقرار التام، فإذا خرجت عن ذلك أصبحت أوهاماً وأباطيل. وهذا ما نراه قد صعد النحاة القدماء بكل جدارة وشهووة عن طريقه جمال لغتنا وصفاءها.

أمامنا هنا ستة تراكيب:

ليس زيد بقارىء ولا كاتب، ما زيد بقارىء ولا كاتب، بجر الاسم المعطوف.

ليس زيد بقارىء ولا كاتباً، ما زيد بقارىء ولا كاتباً، بنصبه.

ليس زيد بقارىء ولا كاتب، ما زيد بقارىء ولا كاتب، برفعه.

الأسلوبان الأولان هما المتواتران في الاستعمال، أما الأساليب الأربعة الأخيرة فهي محارة في الاستعمال بناء على سماع شاذ ورواية مختلفة وبناء على القياس المحض، وقد سوعت إجازتها بفروض وأوهام لا يقرها صاحب العقل الساذج، فهل يجب علينا أن نراعيها جميعاً، وأن نعمل على تثبيتها من خلال الاستعمال وتسويجها بهذه العرصيات المتوهمة والقياسات البعيدة؟

اللغة - كما قلت - نقل مبني على استقرار تام، وما لم يتوفر فيه ذلك يجب

عليها رفضه ، وإن ذهب إلى صحته إمام النحاة سييويه ، واتفق النحاة جميعاً على إجازته في الاستعمال .

## 2 - توابع المنادى المفرد<sup>(5)</sup>

المنادى المفرد حكمه في العربية الواردة في الاستعمال هو البناء على الضم نقول : يا زيدُ ببناء لفظة زيد على الضم ، وقد افترض النحاة أن حرف البناء وأداته « يا » أو غيرها نائية متاب فعل يعمل في المنادى المفرد النصب ، وهو فعل لا يظهر له لفظ إلا عند التقدير وقد قدره النحاة بقولهم : أدعو أو أنادي .

وبناء على هذا الافتراض فإن المنادى المفرد يصبح له محلان إعرابيان عند النحاة :

1 - محل إعرابي ورد عن العرب واستفاض عنهم في الاستعمال واطرد ، وهو بناء المنادى المفرد على الضم .

2 - محل إعرابي مبنى على التخييل والتوهم ودعوى الإضممار والتقدير ، وهو نصب المنادى المفرد موضعاً أو محلاً .

وقد بنى النحاة على ذلك أن هذا المنادى المفرد إذا نعت أو أكد أو عطف عليه عطف بيان أو نسق جاز في تابعه الرفع والنصب .

نقول مثلاً : يا زيد الطويل ، يا نعيم أجمعون ، يا غلام بشر ، يا زيد والحارث .

فيجوز في هذه التوابع : الطويل ، أجمعون ، بشر ، الحارث ، الرفع والنصب ، وقد وجه النحاة رفع هذه الألفاظ بأنه على مراعاة لفظ المنادى الإعرابي فهو مرفوع لفظاً ، والتابع يأخذ حكم متبوعه الإعرابي .

وقالوا : إن نصبها بمراعاة محل هذا المنادى المفرد الإعرابي أو موضعه ، فهو

(5) الكتاب ج 2 ص 185

مصنوب محلاً بفعل مضمّر تقديره : أدعو أو أنادي، وقد نصبت هذه التوابع مراعاة محل المنادى المنصوب .

وقد فصلنا القول في هذا الأمر عند حديثنا عن أنواع الحوارات في الباب الأول ، وبينا هناك كثرة جوازات هذا الباب ، وما ثار من خلافات بين النحاة حول بعض أساليبه ، وأن هذه الجوازات الإعرابية قد وجهت من قبل النحاة بالاعتماد على أن المنادى له محلا إعرابيان : لعظي وموضعي .

إن الأمثلة على هذا الافتراض كثيرة ، وقد استطاع النحاة من خلال الاتكاء والاعتماد عليه تسويغ عدد من الجوازات الإعرابية والعمل على اطرادها في القياس وإدخالها ضمن القاعدة المعيارية .

### ثانياً : الإعراب على التوهم

جزء آخر من فلسفة النحاة القائمة على الافتراض والادعاء الرائف ، وهو مبني على تخيل وجود شيء في الدهر غير موجود حقيقة وأصلالة في التركيب ، وهذا التخيل قائم على وجود هذا الشيء في أسلوب آخر .

مثلاً قال الشاعر :

مشائهم ليسوا بمصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بيون غرابها

رواه النحاة في بعض رواياتهم بحر لفظة « ولا ناعب » المعطوفة على خبر ليس المنصوب ، فقال النحاة توجيهاً لهذا الجر : إن الباء الرائدة لما كانت تستخدم كثيراً في خبر ليس ، فإن الشاعر قد توهم دخولها في خبر ليس ، ولذا عطفت عليه لفظة « ولا ناعب » المنصبة بالجر ، أي إن الشاعر قد توهم أنه قال : ليسوا بمصلحين بدل مصححين دون الباء ، وقد دل على هذا التوهم جره للمعطوف على المنصوب أصالة في التركيب<sup>(6)</sup> .

(6) يُنهد من الأمثلة تنظر النحو الباقي ج 1 ص 609 ، ج 3 ص 124

أساليب اللغة كما نرى تخضع لتصورات النحاة وأوهامهم ولا تخضع لتصورات النحاة للغة .

الباء عندما توجد في خبر ليس يقول النحاة : إنها زائدة ، وجودها وعدم وجودها سواء ، وعندما لا توجد في خبر ليس يقولون إنها موجودة ومقدرة الوجود ، فهل هناك تناقض بعد هذا التناقض ؟ وألا يدل ذلك بوضوح تام على أن اللغة العربية قد خضعت لمنطق النحاة ، بينما لم تستطع أن تفرض منطقها الخاص على النحاة ؟ .

استعمالات نادرة وشاذة يتكلف لها النحاة المستحيل حتى يسوغوا لنا مجيئها على هذه الصورة أو تلك ، بينما لا يضر اللغة في شيء لو أخرجنا منها هذه الأساليب ، والتي لو عرضناها على المقياس السليم والمطرد في الاستعمال لما كان في حكمنا عليها بالعلط واللعن أي خطأ أو خروج عن المستوى الصوابي المعيارى الملتزم .

نكرر أن اللغة نقل يؤثر باستفراء كامل ، وأن القاعدة المعيارية تسوّغ عدم وجود ما يشذ عنها ، وينقص اطرادها واستمرارها على وثيرة واحدة .

#### ١ - العطف على المستثنى المحرور بغير<sup>(7)</sup>

غير : من الأدوات التي تستخدم في الاستثناء ، والمستثنى بعدها دائماً محرور بإضافته إليها ، وهي من حيث الإعراب تأخذ حكم الاسم الواقع بعد «إلا» في الاستثناء ، نقول : قام القوم غير زيد ، بنصبها ، ما قام القوم غير زيد برفعها ونصبها ، وكذلك في الاستثناء المنقطع ، ما قام غير زيد برفعها ، أو ما رأيت غير زيد بنصبها ، ما مررت بغير زيد في الاستثناء المفرغ ، وهذه الأحكام الإعرابية الواجبة له «غير» هي حكم الاسم المستثنى الذي يستحقه بعد «إلا» في أسلوب الاستثناء بمختلف تراكيبه .

وقد يأتي بعد الاسم المستثنى بغير اسم آخر معطوف عليه بالواو في مثل قولنا :  
ما قام القوم غير زيد وعمرو .

(7) الكتاب ج2 ص344 ، شرح الأهموي ج2 ص402 ، النحو الباقى ج2 ص348

وقد أجاز النحاة في الاسم المعطوف على المستثنى بغير أن يجوز وأن يرفع، أما  
الجر فقد وجهوه بالمعطف على المستثنى المجرور بغير.

وأما الرفع فقد تخيلوا وتوهموا أن أداة الاستثناء إلا قد قامت في هذا المثال مقام  
غير وأخذت مكانها، وأنها في معناها؛ فكأننا قد قلنا: ما قام القوم إلا زيد، فلفظة زيد  
بناء على هذا التوهم قد أصبحت مرفوعة بدل جرها، فإذا أتينا باسم وعطفناه على  
المستثنى المجرور بغير ورضنا، فإن رفعه في هذه الحالة مبني على توهم رفع هذا المستثنى  
المجرور بإحلال إلا مكان غير، فكأننا قلنا: ما قام القوم إلا زيد وعمرو، وبذلك يسوغ  
رفع هذا المعطوف على المستثنى المجرور بغير.

هذا ما قاله النحاة تسويهاً للرفع في مثل هذا الأسلوب، وهو توهم قديم ولد مع  
بدايات النحو العربي، فقد نسب سيبويه في كتابه إلى يونس بن حبيب والخليل بن  
أحمد، وارتضى الأخذ به؛ فهما قد أجازا الرفع في هذا المثال: ما أتاني غير زيد وعمرو،  
بناء على توهم أن: غير زيد، في موضع: إلا زيد وفي معناه فحتملاً رفعه على الموضع  
المتوهم.

وقد تضخم هذا الجواز عند النحاة اللاحقين فأجازوا النصب أيضاً في الاسم  
المعطوف على المستثنى المجرور بغير: ما قام القوم غير زيد وصمراً، وذلك بناء على التوهم  
السابق والقياس عليه، ففي هذا المثال إذا وضعنا إلا موضع غير جاز في المستثنى  
النصب والرفع: ما قام القوم إلا زيد وإلا زيدا، الرفع على الاتباع والنصب على أصل  
الاستثناء، وهذا ما يجوز توهماً في الاسم المستثنى بغير وعلى ذلك إذا قلنا: ما قام القوم  
غير زيد وعمرو جاز في لفظة عمرو الوجه الإعرابية الثلاثة: الجر على اللفظ، والنصب  
والرفع على الموضع جزم قيام إلا مقام غير.

إن جر الاسم للمستثنى بعد غير و ما عطف عليه، هو ما جرى عليه  
الاستعمال الثابت بالنقل والرواية عن العرب، أما رفع هذا التابع أو نصبه، فهما أمران  
قد افترضهما النحاة من خلال التوهم وادعاء أن «إلا» قد نابت في اللفظ صواب  
«غير» ولا سد لهما من الاستعمال بلطيل صناعة الخليل ويونس لهذا المثال: ما أتاني

غير زهد وعمره بالرفع، لكي يشرحا لنا هذا التوهم وكيفية مجيئه، وحتى وإن توفر له الاستعمال فهو استعمال لا يرق إلى درجة الاستعمالات الصحيحة التي يقاس عليها ويقعد لها فضلاً عن أن التكلف والادعاء قرينان لهذا التسويغ المبني على التوهم، واللغة لا تبني على التوهم والافتراض، وإنما على الاستعمال الموثق المستخدم على ألسنة أهل اللغة، وهذا الاستخدام يوصف من خلال ما يحويه من خصائص ومزايا ذاتية، لا أن يدعي أن مجيئه على هذه الصورة قد تم بناء على التوهم.

أي عقل يقبل هذا المنطق المعوج، وهذه التخريجات الرائقة، والتأويلات الشوهاء المعجبية والغريبة، وأية لغة لاقت من الضيم ومن العبث ما لاقت لغتنا العربية؟

نحن عندما نقول: إن اللغة العربية لم تدرس دراسة علمية جادة بعد، لا ننطلق من فراغ، وإنما من خلال ما وجدناه مسطوراً في المؤلفات السحرية القديمة والحديثة على حد سواء من خرافات وأساطير وتصورات شوهاء، نحاول بالمنطق المجرد الأخضر أن تعمق لغتنا عن أعمق وأن نحرّمها من الحياة.

### ثالثاً: القياس النظري

ركن أصيل من أركان النحو العربي وقد وجد مع بداياته المبكرة على يدي عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي، وشتم به النحاة بعده حتى عد القياس ضد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني أهم من الرواية والنقل والسمع، وحتى قال ابن الأنباري إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق.

والقياس — كما عرّفه النحاة — هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، والقياس يجب أن تخضع له الأمثلة كلها بالرضى أو بالفسر والإكراه، أي الأمثلة التي تندرج تحت هذا القياس.

القياس مثلاً يقول عند النحاة: حق الحرف المشترك بين الأفعال والأسماء الإهمال وعدم الإعمال، وحق الحرف المختص يقسم معين من هذين القسمين أن يعمل وألا يعمل.

وقد وجد في الاستعمال ما يخرج عن هذا القياس في كلا شقيه، لذا لجأ السحاة إلى التأويل حتى يرد ما خرج عن القياس إلى حظيرة العامة.

مثلاً: لا و ما و إن حروف غير مختصة، ومع ذلك فهي عاملة عند السحاة، وأيضاً هاء التشبيه وآل المعرفة مختصان بالدخول على الأسماء، وقد والسين وسوف وأحرف المضارعة مختصة بالدخول على الأفعال، وهي جميعاً غير عاملة فقال السحاة مؤولين لما خرج عن القياس العام:

1 — إن: ما و لا و إن، قد أعملت مع عدم اختصاصها لعارض، هذا العارض يتمثل في حملها على ليس في العمل.

2 — وإن هذه الحروف المختصة بقبيل معين قد أعملت ولم تعمل لأنها صارت بمنزلة الجزء مما دخلت عليه، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

القياس عملية لغوية يقوم بها المتكلم دون شعور أحياناً، ولكنه قياس لغوي بسيط لا تأويل فيه ولا منطق، يجري مع اللغة وقوانينها.

أما القياس النحوي الذي قام على أيدي السحاة فهو غالباً ما يتعد عن القياس اللغوي المعترف به، وسنرى من خلال هذه الصفحات القليلة بُعْدَ هذا القياس عن الواقع اللغوي وصلته الشديدة والوثيقة بالافتراض والتوهم، إذ نجد السحاة يميزون أساليب معينة في الاستخدام لم يرد بها السماع عن العرب، وإنما هي مقاسة على ظواهر لغوية أخرى موجودة في الاستعمال، ونحن هنا بطبيعة الحال سنقتصر على القياس الذي ينتج عنه ظهور أكثر من حركة إعرابية على آخر كلمة معينة في أساليب متحد الصياغة والمعنى:

1 — ما عدداً، وعدداً<sup>(8)</sup>

عدداً: أداة استعملت في الإستثناء بعد أن تنوسيت دلائها على العملية،

(8) الكتاب ج 348-349، المختص ج 4 ص 427، معاني الحروف ص 106، للمني ج 1 ص 134، شرح الرضي ج 2 ص 90، شرح المفصل ج 8 ص 49.

وجدت على هذه الصورة؛ وهي قد تكون مقترنة بما أو غير مقترنة بها تقول مثلاً:

قام القوم ما عدا زيداً.

قام القوم عدا زيداً.

والاستعمال الوارد عن العرب والمروى في كتاب سيويه، لم يأت إلا بهصب الاسم المستثنى بعد عدا، مقترنة بما أو خالية من الاقتران بها، إلا أن بعض السحاة احتكاماً منه إلى القياس المجرد أجاز أن يجر الاسم المستثنى بعد ما عدا، وهو أبو عمر الجرمي تلميذ الأخفش الأوسط، وقارىء كتاب سيويه على يده، كما أجاز الأخفش الأوسط تلميذ سيويه وأول ناشر لكتابه وشارح له أن يجر الاسم المستثنى بعد «عدا» احتكاماً إلى القياس أيضاً.

والرأي الأول مبني على جعل ما زائدة، وكأنها لم تكن في اللفظ، وجر الاسم المستثنى به عدا.

كما أن الرأي الثاني: مبني على جعل عدا حرف جر مثل «حاشا»، والرأيان كما نرى متقاربان، ويبدو واضحاً تأثير رأي الأخفش في رأي الجرمي.

ومثل ما عدا في هذا الجواز الإعرابي: ما خلا، فالاستعمال المطرد في العربية هو نصب الاسم المستثنى بعدها، ولكن الكسائي والفارسي وتلميذه ابن جني والرعي احتكاماً إلى منطلق القياس المجرد قد أجازوا جر الاسم المستثنى بعدها أيضاً، على جعل ما زائدة في اللفظ وجر خلا ما بعدها، وتأثير هذا الرأي يبدو واضحاً في رأي أبي عمر الجرمي السابق، إن صححت وثبتت نسبته إلى الكسائي.

إن هذا الجواز الإعرابي في صورة الثلاثة مبني على القياس المجرد وحده، ولم يبن على السماع المطرد أو القليل الوارد على ألسنة العرب أهل اللغة.

«حاشا» غالباً ما يجر الاسم المستثنى بعدها، وكذلك «خلا» في استعمال قليل وارد عن العرب، هذا هو المنقول عن العرب، وما عدا و عدا وما خلا لا يجر الاسم المستثنى بهما في الاستعمال لذا قيست على حاشا فجرت ما بعدها، وهذا



هو غير المنقول عن العرب ، وهذا الجذر لا ليس فيه بالنسبة لعدا ، ولكنه مشكل بالنسبة لـ « ما عدا » ولـ « ما خلا » لاقتراعهما بما التي تقر بهما من الأفعال عند الحاجة ، ولكن هذا الإشكال سرعان ما ينحل ، ويصبح أثراً بلا عين عن طريق جعل ما رائدة في اللفظ .

والمنقول عن العرب وغير المنقول متشابهان في المعنى كما نلاحظ بوضوح ، فهما يدلان على الاستثناء وينتهيما اللفظية واحدة .

وبذلك نحقق ما حدد به القياس عند الحاجة في هذه الأقيسة الثلاثة ، ففيها قد تم قياس غير المنقول على المنقول ، لتشابههما في المعنى ثم يزيد اللفظ أيضاً ، أو البنية التي جاءت عليها هذه الألفاظ جميعاً .

القياس اللعوي يكون مقبولاً عندما يعمل على إراء اللغة وتنميتها ، كما في الاشتقاق وطرق الصياغة والتوليد المختلفة التي نعرفها في العربية ، ويكون مقبولاً كذلك عندما يقاس ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنها بشرط تطابق المقيس والمقيس عليه تطابقاً تاماً في التركيب والمعنى دون الاعتداد على دعوى المشابهة وحدها ، سواء أكانت هذه المشابهة معنوية أم لفظية أم في المعنى واللفظ معاً .

العرب قالت مثلاً : قام الفرم ما عدا ريداً وعدا ريداً ، ونحن نحق لنا أن نقول بناء على هذا الشاهد وقياساً عليه : قام الطلبة بأداء واجباتهم ما عدا طالين أو عدا طالين ، وهذا القياس هو ما عبر عنه الزجاجي بالعلّة التعليمية « فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضها ففحصنا عليه نظيره ، مثال ذلك : أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا : ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل ، وما أشبه ذلك ، وهذا كثير جداً ، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم »<sup>(9)</sup> .

أما أن نقيس الجذر بما عدا و عدا ، وما خلا على الجذر بما شأنا بدعوى المشابهة في

(9) الإيضاح في علل النحو ، ص 64 ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : ملون الميلك ، دار الصائس — بيروت ، ط 4 ، 1402 هـ ، 1982 م .

المعنى ، فذلك ما لا تقره طبيعة اللغة ، لأن اللغة نقل يتوقف عنده ولا يتجاوز ، وهذه القياسات لم تعمل على إثراء لغتنا وإنما عملت على تقض أحكامها المطردة وقواعدها المستمرة على وثيرة واحدة في الاستعمال وعلى تفرعها وتجزئتها إلى أجزاء عديدة متناقضة أثقلت كاهل النحو العربي .

القاعدة المطردة تنص على نصب الاسم المستثنى بعد هذه الأدوات ما عدا  
عدا ما خلا .

والقاعدة الفرعية التي أوجدها القياس وسوغ استعمالها تنص على جواز جر  
المستثنى بعد هذه الأدوات أيضاً .

إن هذا النوع من القياس لا يعد تزييفاً للغة وتحكماً من قبل النحاة في  
الاستعمال المطرد على ألسنة الناس فحسب ، وإنما يشارك في بلبلة القاعدة وتفرعها  
وذلك ما يتحاشاه كل مقصد للغة ومقنن لأحكامها ما وسعه الجهد ، فإذا كان وجود  
الشاذ هو ما يسوغ وجود القاعدة ، فمن الواجب وقد وجدت القاعدة ألا يلتفت إلى  
الشاذ والنادر ، ومن باب أولى القياس الذي لا يسد له من السماع ، ولا حظ له من  
الرواية عن العرب .

الغريب والباحث على الدهشة والحمية أن النحاة يرفضون كثيراً من الأساليب  
الموثقة التي تواتر استعمالها عن العرب ، وجاءت في القراءات القرآنية بدعوى مخالفتها  
للقاعدة المعيارية وأنها تعمل على تجزئتها وتشقيفها ، وكذلك لجأ النحاة إلى تأويل كل آية  
وردت في النص القرآني الكريم مخالفة لقواعدهم ، وتأويلها من أجل أن تكسب  
الصحة والسلامة وتصبح جارية وفق ما تقتضيه القاعدة المعيارية التي وضعها النحاة ،  
ومن جانب آخر نجد النحاة يرفضون على اللغة ومستعملها عدداً من الاستعمالات  
القياسية التي لم ترد البتة عن العرب ، كما يعمدون إلى الأساليب الشاذة والنادرة في  
الاستعمال والمبينة على رواية يتيمة لشاهد شعري فيحاولون ما وسعهم الجهد أن  
يجعلوها مطردة في الاستعمال ، وهذا بالتأكيد ما يتقض اطراد القاعدة ويعمل على  
تجزئتها وهو الأمر الذي رفضوا وأولوا من أجله كثيراً من الاستعمالات الموثقة .

أمور متناقضة لا يحتاج تناقضها وتصادمها إلى دليل تبحث على الاستعراب ،  
ولكن إذا علمنا أن النحو قد أصبح صناعة على أيدي النحاة ، ربما لم ندهشنا هذه  
الأمور المتناقضة ، غير أنها تفرض علينا حتماً أن نعيد صياغة نحونا من جديد ، صياغة  
لا صناعة فيها ولا افتراض ولا قياس .

## 2 — تابع الاسم المستثنى المجرور بسوى وغير في الاستثناء التام<sup>(10)</sup>

المستثنى بسوى وغير حكمه الإعرابي الجرد دائماً في لغة العرب بإصاقته إليهما ،  
وقد يأتي بعد هذا المستثنى المجرور تابع معطوف عليه ، والاستثناء تام وموجب ، مثل :

قام القوم سوى زيد وعمرو .

قام القوم غير زيد وعمرو .

فيجوز في هذا التابع عند النحاة الجر بمراجعة لفظ المعطوف عليه المجرور في  
هذه الأمثلة ، وهذا هو الاستعمال المطرد والمألوف .

ويجوز أيضاً عند النحاة النصب وذلك بناء على التوهم ، فقد تخيل النحاة أن  
«إلا» قد قامت مقام سوى وغير في هذين المثالين ، و «إلا» في الاستثناء التام الموجب  
يجب نصب الاسم المستثنى بعدها ، فبناء على هذا الافتراض تكون لفظة زيد منصوبة  
الموضوع ، ولذا يجوز المعطف عليها بالنصب .

وهذا التوهم — كما أوضحنا — قديم الوجود في النحو العربي لُرسى مبدأه الخليل  
ابن أحمد ويونس بن حبيب في المستثنى بغير ، عندما يكون الاستثناء تاماً وغير موجب ،  
كما رأينا في الصفحات الماضية ، وقد تلقف النحاة اللاحقون هذا التوهم وكأنهم عمروا  
على بيضة الديك ، فقاموا عليه صيحة نصب الاسم للمعطوف على المستثنى المجرور  
بغير في هذا المقام وسوى أيضاً ، مع أن الخليل ويونس لم يشورا إلى ذلك .

وهكذا عن طريق القياس على هذا الإعراب الوهمي أضيف إلى نحونا العربي

(10) شرح الأعمق ج 2 من 442 ، النحو الوافي ج 2 من 347-348 .

جوار إعرابي جديد، ونلاحظ أنه بمرور الزمن تزداد هذه الجوازات الإعرابية تضخماً في نحونا العربي.

### 3 — اجتماع العلم واللقب<sup>(11)</sup>

الإنسان عادة ما يعرف باسم يدل عليه ويشتهر به، وقد يكون هذا الاسم مفرداً مثل محمد أو مضافاً مثل أبي بكر وعبد الله، وقد يكون له لقب يشتهر به مفرداً مثل قمة وكرز أو مضافاً مثل زين العابدين، فإذا اجتمع الاسم واللقب معاً في تركيب لغوي، فما حكم اللقب في هذه الحالة؟

الاستعمال الوارد عن العرب جعل هذا الحكم في قاعدتين معياريتين هما:

#### 3 — 1 — اجتماع الاسم واللقب مفردين

مثل: هذا سعيد كرز، رأيت سعيد كرز، سلمت على سعيد كرز.

في هذه الحالة يضاف اللقب إلى الاسم، وهذا هو القانون المعياري المأخوذ من استقرار كلام العرب.

وقد أجاز أهل الكوفة اتباع اللقب للاسم في الحكم الإعرابي، فرفع اللقب في المثال الأول، ونصب في الثاني، ويجز في الثالث.

وقد تلقف النحاة المتأخرون ما أجازوه الكوفيون من اتباع اللقب للاسم في الإعراب فأجازوا لقطع أيضاً في اللقب إضافة إلى جواز اتباعه الذي ربما بناء أهل الكوفة على سماع شاذ ونادر.

فالمثال الأول يجوز فيه بناء على هذه الإجازة الأخيرة ثلاثة أوجه إعرابية:

1 — الجزر على الإضافة، وهو ما ورد عن العرب.

2 — الرفع على الاتباع.

(11) شرح الرصافي على الكافية ج 3 ص 263، شرح ابن عقيل ص 60-61، شرح الأعمش ج 1 ص 134، الكتاب ج 3 ص 294-295، لقصص ج 4 ص 16.

3 — النصب على القطع، والقطع يستدعي في هذه الحالة إحصاء فعل مقدر يعمل النصب في اللقب، يقدره النحاة من مادة الملح أو الدم بحسب دلالة الأسلوب.

والمثال الثاني يجوز فيه أيضاً:

- 1 — الجر على الإضافة.
- 2 — النصب على الاتباع.
- 3 — الرفع على القطع، وإحصاء عامل يعمل فيه الرفع تقديره: هو كرز.

والمثال الثالث يجوز فيه أيضاً:

- 1 — الجر على الإضافة، أو على الاتباع وهو أمر قياسي يستدعي تنوين لفظة سعيد.
- 2 — الرفع على القطع أي: هو كرز.
- 3 — النصب على القطع أيضاً: أي: أمدح وأذم كرزاً.

والزجاج تلميذ المبرد من المتابعين لرأي الكوفة، ولكنه يقول صراحة: إن هذه الإجازة مبنية على القياس وحده، قال: «فهذا كلام العرب — أي إضافة اللقب إلى الاسم — ويجوز أن تحمل اللقب بدلاً من الاسم فنقول: هذا سعيد ثقةً يا هذا، وهذا قياس وليس من كلام العرب، إنما نقول العرب: هذا قيس ثقةً وسعيد كرز»<sup>(12)</sup>.

3 — 2 — اجتماع الاسم واللقب مضافين، أو أحدهما مضاف والآخر مفرد

الاستعمال الوارد عن العرب في هذه الحالة: اتباع اللقب للاسم في حركته الإعرابية، نقول: هذا أبو بكر زين العابدين، يرفع اللقب على الاتباع.

وقابلت عمداً زين العابدين، ينصب اللقب.

وسلمت على أبي بكر الصديق، يجر اللقب.

(12) ما يصرف وما لا يصرف ص 181.

وقد أجاز النحاة اللاحقون لسببويه والمبرد وشرح الألفية بخاصة في هذه الحالة اتباع النقب للاسم في الإعراب، وأجازوا قطعه عنه أيضاً بناء على القياس.

إن هذا الأسلوب له ثلاث صور أو تراكيب في العربية، كما أوضحنا لا تعقيد فيها من ناحية الاستعمال إذا التزمنا بالسمع الوارد فيها عن العرب وحده، ولكنها على أبدي النحاة المتأخرين قد تضخمت بصورة غير طبيعية عن طريق القياس حتى غدا إحكام القاعدة المعيارية المتشعبة الفروع في هذا التركيب أمراً مرهقاً للذهن المتعلم للغة، ويتطلب منه أن يقضي زمناً غير يسير في محاولة فهم هذه القاعدة وتطبيقها من خلال الاستعمال.

القطع والاتباع كما يعلم قارئ النحو العربي لم يأتيا إلا في النعت وفي البدل، وفي تراكيب معينة منهما، والقطع ليس بالقاعدة المعيارية في هذه الحالة أيضاً، وإنما هو أمر جائز والأفضل هو الاتباع، وقد حاول النحاة توسيع دائرة القطع والاتباع في النحو العربي، فقاموا عليه هذا الأسلوب في كلا وجهيه احتكاماً إلى المنطق، وإلى الذهن الرياضي الذي يعمل على توليد الصور وتمثيلها لأدنى ملازمة وشبه.

القطع لم يأت إلا في النعت وفي البدل، فقام النحاة المتأخرون بجواز مجيئه فيهما على جواره في الاسم والنقب عندما يجتمعان، وهما مفردان أو مضافان، أو أحدهما مضاف والآخر مفرد.

والأمثلة على ألبسة النحاة الداخلة ضمن هذا النوع من القياس أمثلة عديدة، بعضها اجتهد فردي لم يكتب له الذبوع والانتشار، وبعضها الآخر وإن كان في مبدئه اجتهد فردي قد كتب له الانتشار، والأخذ به في المؤلفات النحوية المعيارية، وأصبح من المهم عليها دراسته وإدخاله ضمن صلب قاعدتنا المعيارية.

وهذا النوع من القياس — كما قلنا — لا يجري باللغة ولا يعمل على تمحيثها، وهو مقياس غير سليم من الوجهة اللغوية لأنه يتوهم شيئاً ويتخيله، ثم يحاول فرضه على أهل اللغة وجعله قياساً مطرداً في كلامهم من خلال مسوغات غير مستقيمة، وهي قياسات

نرمق كاهل اللغة بمنزلة من الجملوات الإعرابية التي تنقض أطراف القاعدة المعيارية وتجعلها قاعدة ذات أجزاء.

اللغة أداة للتفاهم، وهي بهذا الشكل الذي نلاحظه لن تكون أداة للتفاهم والتواصل بين أجيال المربية.

## الفصل الثالث

## الأويل والتقدير



أولاً: إعراب قبل وبعد ومازما .  
ثانياً: إلغاء الطرف واستقراره .

التأويل من أهم الأسس التي اعتمدها النحاة في دراسة النحو العربي ، وهادة ما يبيع التأويل دعوى الحذف ، والإضمار ، والتقدير ، وهي من أهم المظاهر الناجمة عنه ، والتأويل يتعرض أن الأسلوب المعين قد جاء بعكس ما تقتضيه القاعدة المعيارية ، لذلك يحتاج إلى صرف له عن ظاهره بالتأويل حتى يوافق قوانين النحاة ويستقيم مع قواعدهم ، وهو منهج غير حميد لأنه يقلب الحقائق رأساً على عقب ، فالاهتمام بالمثال أو الشاهد فيه ليس من أجل بيان خواص هذا الأسلوب والوصول إلى القاعدة المعيارية المقننة عن طريقه ، وإنما لتأويل ما أشكل على القاعدة حتى يستقيم معها ، وهذا الصنيع يعني فرض القاعدة على الشاهد والمثال ، فما استقام منها مع القاعدة قبل ، وما خالفها يؤول حتى يرجع إلى حظيرتها .

والتأويل كالتعامل والقياس والعلّة من المبادئ التي سادت نحونا العربي مبكراً ، وفرصت عليه متابعتها حتى هذه اللحظة والانتقاد لها . وكتاب سيوريه مليء بالتأويلات التي تتناول النصوص اللغوية المخالفة للقاعدة المعيارية .

وهذه الأسس والمبادئ تقطع جميعاً أن نحونا العربي لم يكن في نشأته بعيداً عن مؤثرات المنطق والتفكير الفلسفي ، وإنما متأثر بها إلى حد بعيد وبعمد جديداً .

وقد استخدم النحاة التأويل من أجل تسوية عدد من الجوازات الإعرابية في نحونا العربي ، وهي تأويلات متكلفة لا سند لها من الواقع اللغوي .

## أولاً: إعراب قبل وبعد وتأوّهها<sup>(1)</sup>

قبل وبعد من الظروف المتنوعة التراكيب والأساليب في اللغة العربية، فهما يأتیان على صورتين أو تركيبين:

1 — أن يكونا مضافين إلى اسم ظاهر أو مضمّر، مسبوقين بمن أو غير مسبوقين بها.

2 — أن يكونا مفردين غير مضافين، مسبوقين بمن أو غير مسبوقين بها.

وقد تنوع حكمهما الإعرابي من خلال الاستعمال الذي جاء في القرآن الكريم تبعاً لتنوع التركيب أو تنوع حالات هاتين الأداتين من خلال التركيب، وهذا التنوع الإعرابي يمكن إجماله فيما يلي:

1 — بناء هذين الطرفين على الضم إذا لم يضافا، واقتران بمن في هذه الحالة وعدم اقترانها سواء.

2 — بناء هذين الطرفين على الفتح إذا كانا مضافين وغير مسبوقين بمن.

3 — بجران بالكسرة إذا كانا مضافين ومسبقين بمن.

إن التنوع ما في القاعدة قد فرضته طبيعة التراكيب التي تأتي ضمنها قبل أو بعد، وهو تنوع لا يسبب اضطراباً في القاعدة المطردة أو ينقض أطرافها، وإنما يخص كل تركيب بوصف الأسلوب المعين والمحدد الذي تقع فيه كلاً من قبل وبعد، وهو لا يعتبر تفرعاً في القاعدة ونجزة لها لأن التفرع إنما يكون في القاعدة الخاصة بتركيب معين ويحدث اضطراباً في أطرافها.

هذا هو الاستعمال الغالب الوارد عن العرب في القرآن الكريم، وهذه هي القاعدة الطبيعية التي تصف هذا الاستعمال، وإذا قارنا ذلك بما فعله النحاة من خلال نظرهم إلى هذه التراكيب وإلى تغير إعراب قبل وبعد من حركة إعرابية إلى

(1) معالي القرآن ج2 ص 319-321، المنصب ج3 ص 174-175، شرح ابن عجل ص 296-297، أوضح المسالك ج3 ص 154-160.

أخرى مسنجد الفرق هائلاً، وسنجاهه بحديث مختلف مختلف في أكتو مبني على التأويل  
ودعوى الحذف وإرادة التقدير وعلم إرادته .

### 1 — قسم النحاة قبل وبعد إلى قسمين

— إعراب قبل وبعد

— بناء قبل وبعد

وجعلوا — ثانياً — إعراب قبل وبعد ثلاث صور ، ولبنائها صورة واحدة :

### 1 — 1 — إعراب قبل وبعد

تعرب في ثلاث حالات :

أ — تعرب إذا كانت مضافة لفظاً ، مثل : جئتك بعد الظهر ، وقبل العصر ،  
أو جئتك من قبل الظهر ومن بعد العصر .

ب — وتعرب أيضاً إذا أضيفت وحذف ما أضيفت إليه في اللفظ ، ولكن هذا  
اللفظ منوي الثبوت ، وفي هذه الحالة تبقى على إعرابها ، ولا تنون كما لو كان المضاف  
إليه موجوداً .

نقول : جئتك من قبل ، وقرء قوله تعالى ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾<sup>(2)</sup> ،  
بحر الظرفين من غير تنوين .

ج — تعرب إذا حذف ما أضيفت إليه ولم ينو لفظه ، فهي مقطوعة عن  
الإضافة لفظاً ومعنى ، وفي هذه الحالة تنون ولكن الإعراب لا يزول عنها .

قرء قوله تعالى ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بحر الظرفين منونين .

ويقول النحاة إنهما في هذا الوجه يدلان على التنكير لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً  
ولذلك نوبا ، أما في الوجهين السابقين فهما معرفتان للإضافة .

(2) سورة الفرق الآية 4 .

هذا ما قاله النحاة حول إعراب هذين الطرفين وقد لعب الحذف وتقدير هذا المحذوف، أو عدم تقديره دوراً في توجيه هذه الحالات المختلفة من الإعراب الخاصة بقبل وبعد، والحذف أمر عقلي وسوغ تقدير وجوده محي، هذه الظروف معربة دون تنوين، مع وجود اسم ظاهر مضافة إليه في التركيب، وسوغ عدم تقدير وجوده محي، هذه الظروف معربة منونة.

الظروف الزمانية والمكانية عادة ما تكون مبهمة وتحتاج إلى ضمنية توضيحها وتحديد المراد منها، وهذه الضمنية قد تكون مذكورة في الأسلوب، وقد لا تذكر فيه لأن سياق التركيب كله يفصح عن هذه الضمنية، وبالتالي لا حاجة إلى ذكرها في اللفظ، ومن يقرأ الآيات التي ورد فيها هذان الطرفان في القرآن الكريم يدرك مدى جمال اللغة وعذوبتها.

وأنا لا أفهم كيف يكون اللفظ محذوفاً في اللفظ والمعنى معاً، فإذا كان المعنى مفهوماً من غير هذا المحذوف، فكيف نقول: إن هناك لفظاً محذوفاً: وهو محذوف في اللفظ والمعنى معاً، إن ما دعا النحاة إلى هذا القول الغريب هو تنوين هذه الألفاظ حال قطعها عن الإضافة، وأنا لا أشك أن الأسلوب في هذه الحالة أيضاً يفصح عن ضمنية تكشف الإهام والعموم المحيط بهذين الطرفين، ولكنه استعنى عنه لأن سياق التركيب كله يدل عليه كما في القراءة التي جاءت بتنوين قبل وبعد.

والأهم من كل ذلك أن هذين الاستخدامين الأخييين، لم يتوفر لهما السماع الموثق والمتواتر عن العرب، وإنما جاءا في آيات شعرية رويت عنهم، وفي قراءات قليلة لم ترو عن قراء مشهورين، وعلى فرض صحة جميعها عن العرب فإن هذه التسويغات التي يقدمها لنا النحاة لجعل هذين الأسلوبين مقبولين تسويغات منطقية لا صلة لها بالواقع اللغوي، ولا تكشف خصائص الأسلوب ولا توضح لنا مزاياه وما يحمله من معانٍ ودلالات، وإنما تحاول أن تقسو على اتباع القاعدة والاطراد معها، يدعوى أن هناك حداً في الأسلوب، نعلم إلى تقدير وجوده مرة ونعلم إلى عدم تقدير وجوده مرة أخرى، وكفاك بهذا تمحلاً.

## 1 — 2 — بناء قبل وبعد

يسى هذان الطرفان على الضم عند النحاة عندما يفردان معرفة . ويقصد النحاة بكلمة أو تعبير «يفردان معرفة» أن هذين الطرفين في الحقيقة مضافان، ولكن إصابتهم مصوية، فهما مضافان، وقد حذف ما أضيفا إليه في اللفظ وبوي معناه، فهو مضاف إليه موجود وغير موجود<sup>(3)</sup>.

قال تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ يتاء قبل وبعد على الضم وهما مفردان، وهذه هي القراءة المتواترة التي جاءت عن عامة القراء.

إن هذه الآية إذا اقتطعناها من سياقها العام الواردة فيه، لا يمكن فهمها، ولكن إذا ضمنا إليها الآيات الواردة ضمنها نستطيع فهم معناها فهماً تاماً، لا تقدير فيه، ولا ادعاء أن هناك حذفاً في الجملة، وأن هذا الحذف قد تم في اللفظ وحده دون المعنى.

القاعدة النحوية التي قررنا النحاة — كما نرى ها — من أجل بنائها على تصور عقلي، قام على التأويل وادعاء الحذف والتقدير لمناسبات شكلية، قاعدة ذات وجوه متعددة لا تراعي طبيعة التركيب ولا يهملها أن تبين تنوع التراكيب في اللغة العربية الدالة على معنى معين.

النحاة لم يعملوا على استقصاء ودراسة كل أسلوب أو تركيب وردت فيه قبل أو بعد في القرآن الكريم، وموقعها لفظاً في كل تركيب، لذلك جاءت قاعدتهم مهلهلة مضطربة لا تصف الواقع اللغوي، وتتكىء على دعوى الحذف والتقدير حتى تستقيم ونطرد.

لقد رأينا أن القاعدة المعيارية قد استقامت على وثيرة واحدة، ولم تعد في حاجة

(3) هذه الأحكام التي قررنا النحاة قبل وبعد إعرافاً وبناءً لوجهها أيضاً لعدد من الأسماء والطرف هي: غير واجهات الست: فوق تحت بين خلال أمام خلف، وما هو بحتها مثل: قتلهم وراء أسفل عل، حسب، أول، دون. انظر مثلاً: النحو الوافي ج 3 ص 131-133.

إلى التأويل بدعوى الحذف والتقديم ، عندما يبينها على تصوير موثقة متواترة من القرآن الكريم ، وهي قاعدة متنوعة ، وكل تنوع فيها يخص تركيباً وردت فيه قبل وبعد بحيث لا يتداخل التراكيب في القاعدة ، بحيث لا تصطدم كل قاعدة مع أختها وتناقضها .

أما النحاة فقد تحملوا إلينا حديثاً عقلياً ، وبنوا قاعدتهم على مناع قليل في إجراء منها ، فجاء حديثهم مهلهلاً مضطرباً مبنياً على دعاوى زائفة لا يقرها الأسلوب اللغوي .

إن عدم القاعدة المعيارية القديمة ، وبنائها من جديد على أساس صحيح ، لا يفيدنا في إيجاد قاعدة معيارية مطردة مبنية على الوصف والاستنتاج فحسب ، وإنما يفيدنا أيضاً في تخلص نحونا العربي من كل الدعاوى الزائفة التي ارتبط بها ارتباطاً وثيقاً على أيدي النحاة القدماء ، من مثل التأويل والقياس والعامل والتعليل ، وهي الدعاوى التي ما زلنا نعاني من آثارها السلبية والسبئية على النحو العربي حتى هذه الساعة .

## ثانياً : إلغاء الظرف واستقراره<sup>(4)</sup>

نقول : فيها زيد قائم ، زيد فيها قائم ، بنصب لفظة قائم ورفعها .

ونقول : إن فيها زيداً قائم ، وإن زيداً فيها قائم ، بالنصب والرفع في « قائم » .

ونقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان أحد فيها غير منك ، برفع لفظة « خير » ونصبها .

فصمد النحاة إلى تأويل النصب والرفع في هذه الأمثلة بالنظر إلى حكم الجار والمحرور في هذه الأمثلة .

فقالوا عن نصب لفظة قائم في الأمثلة الأربعة الأولى : إن الجار والمحرور مستقر ، واستقراره يعني عند النحاة أنه متعلق بمشتق يقدر من مادة الكون أو الاستقرار ، وهذا

(4) الكتاب ج 2 ، ص 88-92 ، ص 132-134 ، ج 1 ، ص 50-56 ، المقصود ج 4 ، ص 307 ، ص 167 ، ج 4 ، ص

المتعلق المقدر يقع خبراً عن المبتدأ زهد في المثاليين الأولين ، وخبراً لإن في المثاليين اللذين بعدهما ، ولعظة قائم في الأمثلة الأربعة منصوبة على الحال ، لأن الأسلوب قد تم واستعنى المبتدأ بخبره عن طلب خبر يرتفع به ويتم به المعنى أو الجملة الإسنادية .

وفي الأسلوب الثالث بشقيه ، قالوا : إن الظرف المتعلق يقع خبراً لكان ولعظة « حرم منك » ، تقع وصفاً للفظة أحد ، ولا يصح إعرابها بالنصب على الحال لأن الشرط في الحال أن يكون بكراً ، وللفظة « خير منك » قد قرئت من المعرفة عندما وصفت بالجار والمجرور .

هذا في حالة النصب في الأمثلة الأربعة الأولى ، والرفع في المثاليين الآخرين .

أما إذا رفضت لفظة قائم في الأمثلة الأربعة الأولى ، فقد لجأ النحاة إلى القول : إن الجار والمجرور قد ألغى استقراره فهو غير متعلق بشيء محذوف ، ولذا لا يصح إعرابه على أنه خبر في هذه الحالة ، وإنما لفظة قائم هي الخبر وهي في المثاليين الأولين خبر للمبتدأ زهد ، وفي المثاليين الآخرين خبر إن .

وفي الأسلوب الثالث بشقيه قالوا : إن لعظة « خير منك » قد نصبت لإلغاء الظرف ووقعها خبراً لكان .

إن استقرار الجار والمجرور يعني عند النحاة أن الكلام قد تم واستوفت الجملة ركني الإسناد الأساسيين فيها ، وهما المسند والمسند إليه كما في هذه الأمثلة ، أما إلغاء الجار والمجرور فيعني أن الكلام ما زال ناقصاً ولم يستوف ركني الإسناد ، فهل ينطبق ذلك على هذه الأمثلة ؟ وهل تكون مرة تامة المعنى ، ومرة أخرى ناقصة المعنى ؟ وهل هناك من داع يدعو إلى تقدير متعلق يتعلق به الجار والمجرور حال استقراره ، وانتفاء هذا المتعلق حال إلغائه ؟

إن غلو النحاة ومخترع الدائب عن مسوغ لظهور أكثر من حركة إعرابية على آخر كلمة معينة في أسلوب متحد التركيب والمعنى ، هو الذي قادهم إلى هذا التأويل وهذا التوجيه .



إن الاستعمال الوليد عن العرب قد جاء بالنصب والرفع في هذه الأمثلة جميعاً  
ويتقدم الحار والمجرور وتأخير، وقد وصف مسيوه الاستعمالين معاً بالكثرة في العربية  
الحيدة.

## 1 — ولا سيما

أداة مركبة تفيد التفضيل والتخصيص في العربية، وغالباً ما يجر الاسم الذي  
يلها كما يمد نقل النجاة، وقد جاء رفع هذا الاسم ونصبه أيضاً في هذه الروايات التي  
روى بها قول امرئ القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل

روي هذا البيت في مؤلفات النحاة المتأخرين أمثال الرضي وابن يعيش وابن  
هشام بجر لفظة يوم الواقعة مباشرة بعد «ولا سيما» ورفعهما ونصبها.

ونصب الاسم بعد «ولا سيما» قليل وشاذ عند ابن يعيش، وليس بقياس عند  
الرضي، وإنما تكلف النحاة لنصب وجوهاً، كما أن الرفع عند الرضي أقل من الجر.  
هذا البيت قد روي بالأوجه الثلاثة الجر والرفع والنصب، والجر أقوىها ثم الرفع،  
والنصب أضعفها، هكذا وصف النحاة كل وجه روي به هذا البيت، ولم يكفهم هذا  
الوصف لكي يدرك المتعلم والناظر في اللغة أن القياس المطرد هو جر الاسم بعد «ولا  
سيما» ولكنهم حاولوا عن طريق التأويل والتوجيه أن يجعلوا كل وجه من هذه الأوجه  
الثلاثة التي روي بها البيت سائناً ومقبولاً في الاستعمال والمحاكاة:

1 — قالوا: إن هذا الاسم قد جر بعد «ولا سيما» لأنه مضاف إلى لفظة «سي»، و  
«ما» بناء على هذا التأويل تعتبر زائدة، وجودها وعدم وجودها سواء فهي لا تأثير لها ولم  
تعمل على كسر لفظة «سي» عن العمل فيما بعدها بإضافته إليها.

2 — وقالوا: إن هذا الاسم قد رفع بعد «ولا سيما» لأنه قد وقع خيراً لمصمر

(5) الخي ج 1 ص 140، شرح الرمي على الكافية ج 3 ص 135، شرح الفصل ج 2 ص 85

محدوف تقديره: هو يوم مثلاً، وهذا المبتدأ المحذوف هو الذي عمل الرفع في لفظة «يوم»، و «ما» في هذه الحالة وبناء على هذا التأويل لها وظيفة في التركيب هي الدلالة إما على الموصولة، والجملة بعدها من مبتدأ وخير صلتها، وإما أنها نكرة موصوفة أي «شيء» والجملة بعدها صفتها.

3 — وقالوا: إن هذا الاسم قد نصب بعد «ولا سيما» لأنه تمييز، و «ما» بناء على هذا التوجيه قد كتبت «سي» عن الإضافة.

آراء اجتهادية متضاربة تشوش اللمة وتعقدتها، وهي لا تنطلق من خلال وصف الاستعمال أو التركيب، وإنما من خلال توجيه الرفع والجرح والنصب الذي رويت به لفظة «يوم» الواقعة بعد «ولا سيما» في هذا البيت، وهي توجهات عقلية تفكك الأداة المتحدة بالتركيب، وتغزق أوصالها وتسند إلى كل جزء من هذا الكيان الممرق الوظائف المختلفة أو تنفيها عنه.

سي: قد تضاف إلى ما بعدها وقد لا تضاف.  
ما: مرة تكون زائدة، ومرة كافة، ومرة أخرى موصولة أو نكرة موصوفة في آن واحد.

وهو عمل لا يستغنى الاستخدام، وإنما تأويل وتوجيه هذه الحركات الإعرابية، ونحن نسأل النحاة: هل اختلف معنى هذا الأسلوب وذلك عندما فككتم هذه الأداة، وأعدتم تجميعها في كل مرة على صورة تخالف المرات الأخرى؟

إن المعنى لا يختلف، وإنما هو واحد في دلالة ومعناه في كل الوجوه التي روي بها هذا البيت.

إن هذا الجواز الإعرابي الثلاثي قد بني على رواية متعددة لشاهد شعري يتيم لم يسده النحاة بالأمثلة والشواهد المستعملة في لغة العرب والمروية عنهم، ومع ذلك فقد أجهد النحاة أنفسهم دونما طائل في توجيه وتأويل كل حركة إعرابية رويت بها كلمة «يوم» الواقعة بعد «ولا سيما».

لا سيما أداة متحدة الأجزاء بالتركيب من : لا وسمي وما وهي تدل على وظيفة نحوية محددة هي التفضيل والتخصيص ، ويقول النحاة : إن جر الاسم بعدها هو الغالب في الاستعمال فما الذي دعاهم إلى تمزيق أوصال هذه الأداة المتحددة البنية بالتركيب ؟ وما الذي ألزمهم برواية رفع الاسم بعدها ونصبه مع علم أطرافهما في الاستعمال ؟

إن التأويل قد قام بدوره في توجيه عدد من أساليب ظاهرة الجوازات في النحو العربي ، وهو أساس غير موضوعي في دراسة اللغة لأنه يقوم على الحدس والتخمين ، أما اللغة فهي تراكيب شكلية محسوسة يمكن وصف أي أسلوب فيها وبيان خصائصه من خلال هيئته المكونة له مباشرة بعيداً عن الحدس ونعصره لمنطق العقل المجرد .

## الفصل الرابع

### المبنى النحوي

أولاً : رفع الفعل المضارع ونصبه بعد حتى .  
ثانياً : نصب الفعل المضارع ورفع بعد فاء السببية .

المعنى من أهم دلائل التركيب ومحتوياته . وما وجدت اللغة إلا لأداء معاني ودلالات مختلفة متنوعة من الإثبات إلى النفي ومن الاستفهام إلى الخبر ، ومن الشرط إلى الجواب ، وكذلك التوكيد والتعجب والمدح والذم والنداء والتميز وغيرها من المعاني النحوية الكثيرة التي تدل عليها تراكيب اللغة وأساليبها . وفي اللغة العربية أدوات وحروف كثيرة تدل على معاني كثيرة من معاني تراكيب اللغة ، الاستفهام له أدوات هل والهمزة ومتى وأين وكيف وغيرها ، والاستثناء أدواته وكذلك العطف والنداء والتوكيد والنفي والسبي والتمني والترجي والاستدراك والإصرار والجواب والشرط والتحصيض ، وغيرها من المعاني النحوية التي يدل عليها بالأداة من خلال التركيب في اللغة العربية .

وقد اتكأ النحاة في تسوية بعض الجوانب الإعرابية على المعنى ، واختلافه من حركة إعرابية إلى أخرى ، فالأسلوب مثلاً يدل في حالة الرفع على معنى يخالف المعنى الذي يدل عليه في حال النصب ، وكذلك الجزم أو الجر .

نقول مثلاً : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

المعل الأول مجزوم بالأداة «لا» الدالة على النهي ، أما المعل المعطوف عليه فيجوزر فيه عد النحاة : الجزم والنصب والرفع ، ولكل حركة من هذه الحركات معنى تدل عليه يخالف دلالة الحركات الأخرى :

1 — إذا جزم الفعل الثاني بالمعطف على الفعل الأول فإن المعنى هو أنك تنهى السامع أو المخاطب عن أكل السمك، وكذلك تنهى عن شرب اللبن.

2 — إذا نصب الفعل الثاني فإنه منصوب بأن مضمره وجوباً بعد الواو الدالة على المعية، والفعل المضارع كما نعلم إذا وقع بعد النهي المحض، وكانت الواو دالة على المعية وجب نصبه بأن مضمره عند النحاة، ومعنى النصب أنك تنهى المخاطب عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن.

3 — إذا رفع الفعل الثاني فإن الواو دالة على الاستئناف، والفعل المضارع مرفوع لتجرده عن العوامل، وذلك يعني أنك تنهى المخاطب عن أكل السمك وحده أما شرب اللبن فهو مباح له.

المعنى النحوي كما ترى قد اختلف في حالة الجزم والنصب والرفع، فكل حركة منها مقترنة بالدلالة على معنى معين، وكل حركة إعرابية في هذا الأسلوب قد بنيت على عامل معين بحسب الواو وظيفتها في الجملة، فإن كانت عاطفة جزم الفعل بعدها، وإن كانت للمعية نصب الفعل بعدها، وإن كانت للاستئناف رفع الفعل بعدها.

ونحن نسأل إن كان هذا الأسلوب قد ورد بهذه الأوجه الإعرابية جميعاً عن العرب، هل يختلف معناه بحسب ما يطرأ عليه من حركة إعرابية؟ أم أنه يدل على معنى واحد لا يختلف مهما تغيرت الحركات الإعرابية فيه؟

نقول النحاة في مثل قولنا: أكلت السمكة حتى رأسها إن هذا الاسم الواقع بعد «حتى» يجوز فيه النصب والجزم والرفع:

فالنصب على أن «حتى» عاطفة، وقد عطفت اسماً منصوباً على اسم منصوب، والمعنى أن هذا المتكلم قد أكل السمكة ورأسها معاً.

والجزم على أن «حتى» حرف جر بمعنى «إلى» دالة على العاية، والمعنى أن المتكلم قد أكل السمكة كلها دون رأسها.

والرفع على أن «حتى» ابتدائية تستأنف بعدها الجمل ولفظة رأسها مرهوعة بالابتداء، وغيرها محذوف دل عليه الفعل الذي صدرت به الجملة أي: أكلته، والمعنى على هذا التقدير مثل معنى النصب أي حتى رأس السمكة أكلته.

معنى هذا أن الأسلوب في حالتى النصب والرفع متحد، أما في حالة الجر فهو مختلف، فما الذي دعا إلى هذا الاختلاف والأسلوب واحد في دلالة وتركيبه؟ وما الذي دعا إلى أن تكون «حتى» عاطفة مرة، وجارة مرة ثانية، وابتدائية مرة ثالثة؟

إن هذا الأسلوب واحد في دلالة، و«حتى» لا تدل فيه إلا على معنى واحد هو الغاية، وما عدا ذلك فما هو إلا تسويغ لهذه الحركات الإعرابية المختلفة التي يجوز عند النحاة أن تظهر على الاسم بعد «حتى».

وعادة ما يندجأ النحاة إلى القول باختلاف المعنى عندما يختلف إعراب الفعل المضارع في الأسلوب المعين، والفعل المضارع هو الوحيد المعرب من بين الأفعال عند النحاة بدعوى مشابهته للاسم، وهو يرفع، وينصب بعد أدوات معينة، كما يحزم بعد أدوات معينة أيضاً، وينى في حالتين ذكرهما النحاة، ينى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، وينى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، وفي بعض التراكيب المعينة نجد أن الفعل المضارع يجوز أن تظهر عليه أكثر من حركة إعرابية عند النحاة، وعادة ما يكون الفعل المضارع في هذه التراكيب مسبقاً بأداة معينة كالواو أو الفاء أو حتى وغيرها.

وقد عمل النحاة في الغالب على توجيه اختلاف الحركات الإعرابية الظاهرة على آخر الفعل المضارع بالانكفاء على معنى واختلاف مثلوله من حركة إعرابية إلى أخرى، وما يمكن أن تحمله هذه الأدوات المصاحبة للفعل المضارع من معانٍ نحوية متعددة، وما يمكن أن تؤديه من وظائف مختلفة:



## أولاً: رفع الفعل المضارع ونصبه بعد «حتى»<sup>(1)</sup>

نقول مثلاً: سرت حتى أدخلها، وهو من أمثلة سيويه في كتابه.

فقال النحاة: إن هذا الأسلوب يجوز فيه نصب الفعل المضارع الواقع بعد «حتى» ويجوز رفعه، ويقول النحاة: إذا نصبناه فإن هذا النصب واجب، وإذا رفعناه، فإن هذا الرفع واجب، وتأولوا ما جاء على خلاف هذا الوجوب من قراءات قرآنية مثل قراءة مامع ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ (214/2)﴾ بالرفع، وبقيت القراء السبعة بنصب هذا الفعل بعد «حتى».

وقال النحاة: إن نصب الفعل المضارع بعد «حتى» في هذا الأسلوب وأمثاله يدل على معنى، وللمتكلم أن يختار بينهما وكذلك من مخاطبه:

1 — إن حتى دالة على الغاية والنهاية، والفعل المضارع بعدها يدل على أنه غاية ما قبلها ومنتهاه، فغاية المسير ومنتهاه هي الدخول، فإذا دخلت يكون سيرك قد انتهى وبلغ غايته.

2 — إن الفعل الواقع قبل حتى وهو السير قد حصل حدوثه في الزمن الماضي، وإن الفعل الواقع بعدها وهو الدخول لمّا يقع بعد، فالسير قد حدث وحصل ولكن غايته ومنتهاه وهي الدخول لم تقع بعد.

وهذا ما ينقضه معنى الأسلوب، فلا شك أن الفعل الذي بدأت به الجملة وإن كان في صورة الماضي وثباته لمّا ينقطع بعد، فهو ما زال مستمراً في الحدث، لأن غاية هذا المسير وهي الدخول لما تحدث بعد كما يقول النحاة، فإذا انقطع المسير كيف يمكنك بلوغ الغاية، وهي الدخول الذي لم يحصل بعد.

ويقول النحاة: إن الفعل المضارع قد نصب بعد حتى في هذا الأسلوب بأن مضمره وهم أهل البصرة، والفعل في هذه الحالة يقدر مع أن بمصدر مجرور بحى، أي: سرت حتى دخلوها والجار والمجرور متعلق بالفعل قبله، أما أهل الكوفة فقالوا: إن حتى

(1) الكتاب ج 3 ص 20-21.

هي الناصبة للفعل ، ووراء كل من هذين القولين فلسفة عميقة لا يدركها إلا النحاة وحدهم .

وقال النحاة : إن رفع الفعل المضارع بعد « حتى » في هذا الأسلوب يدل أيضاً على معنيين :

- 1 — على أن الدخول متصل بالمسير ، وأن الفعل الواقع بعد حتى يدل على الحال فهو لم ينقطع ولما يقع بعد .
- 2 — أن يكون ما قبل حتى وهو المسير قد حدث في الزمن الماضي والفعل بعدها يحدث في الحال .

ويقول النحاة : إن نصب الفعل المضارع بعد « حتى » واجب بالنظر إلى ما يؤديه من معاني في حالة النصب ، كما أن رفعه واجب بالنظر إلى ما يحمله من دلالات في حالة رفعه .

النحاة كما نرى لم يتفقوا على معنى محدد لا لبس فيه ولا تعدد تؤديه « حتى » في هذا الأسلوب وأمثاله ، سواء نصب الفعل المضارع بعدها أم رفع ، فهي عندهم في حالة نصب الفعل المضارع بعدها يجوز أن تدل على معنيين ، وكذلك في حالة رفع هذا الفعل بعدها ، وهذا غموض في معنى الأسلوب لا يمكن أن نحصله أساليب اللفظ البينة المعنى والدلالة ، وهي أساليب الغرض منها الإقحام والتواصل لا الإلغاز والتعمية .

ما معنى قولنا : سرت حتى أدخلها ؟

لا شك أن هذا التركيب يحمل معنى لغوياً واحداً هو : إن المتكلم قد باشر أو فعل السر من أجل غاية محددة وغرض مقصود هو الدخول ، وأن هذا السر لا ينقطع إلا عند تحقق الغاية منه ، فالمسير والدخول متلازمان في هذا المثال ، وبينهما علاقة وثيقة ، هي علاقة السبب بالمسبب عنه ، فالسر سبب وقد تسبب عنه الدخول ، والمتكلم عندما عبر عن السبب أو السر بصيغة الفعل الماضي لم يكن يقصد أن هذا السر قد انقضى وتم حدوثه قبل أن يحصل السبب عنه وهو الدخول ، وإنما هو مستمر

لأن الغاية منه وهي الدخول لما تقع بعد كما يقول النحاة، فإذا حصلت الغاية انقطع السير.

إن هذه الجملة لا تدل إلا على معنى واحد محدد سواء أرفعنا الفعل المضارع بعد «حتى» أم نصبناه، وهو قصد التكلم إلى أنه قد كان منه مسير لغاية محددة هي الدخول إلى المكان الذي يقصده.

ما معنى قولنا مثلاً: قرأت حتى أكمل الكتاب، وقدمت السيارة حتى أصل إلى مكان عملي، وشاهدت الإذاعة المرتبة حتى أكمل مشاهدة التمثيلية، مثلاً، هذه الأمثلة جميعاً تدل على معنى محدد، رفعنا الفعل للمضارع بعد «حتى» أو نصبناه، وهو أن ما بعد حتى غاية لما قبلها، فإذا تحققت هذه الغاية انقطع ما قبل حتى.

ونحن نسأل ما السبب الذي دفع النحاة إلى القول: إن الفعل بعد «حتى» إذا كان منصوباً دل على الاستقبال، وإذا كان مرفوعاً دل على الحال؟

إن هذه الفارقة بين زمني الفعل حال نصبه وحال رفعه قد فرضها إضمار «أن» بعد «حتى» عند نصب الفعل المضارع، فـ «حتى» لا تعمل النصب في الفعل المضارع عند النحاة لأنها حرف جر، وإنما العامل فيه هو «أن» مضمر عند البصريين، و«أن» المضمر هذه افتراضاً وتوهماً في هذا الأسلوب تدل على الاستقبال لا على الحال مثل قوله تعالى ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾<sup>(2)</sup> فهي تخلص الفعل المضارع الداخلة عليه للدلالة على الاستقبال، ولا يصح الفعل المضارع معها محتملاً للحال أو الإستقبال، لهذا التأويل والإضمار قال النحاة: إن الفعل المضارع المنصوب بعد حتى يدل على الاستقبال، أما في حالة رفعه فإن حتى تعتبر مفعلة، وليس من داع يدعو إلى تقدير أو إضمار عامل يعمل الرفع في الفعل المضارع لأن تجرده من العوامل هو سبب رفعه.

ونسأل أيضاً ما السبب الذي دعا النحاة إلى إضمار أن بعد حتى في هذا الأسلوب حال نصب الفعل للمضارع بعدها؟

(2) الشعراء 82.

السبب أن حتى حرف جر عند النحاة ، وهي مختصة بالدخول على الأسماء ، أو عاملة فيها هذا الجر ، والعامل المختص بأداء عمل معين في قسم خاص من أقسام الكلم لا يجوز أن يعمل في غيره ، فهي تعمل في الأسماء الجر ولا تعمل في الأفعال النصب ، لذا قلنا إن الفعل بعدها منصوب بأن من أجل أن تبقى حتى محظوظة بعملها الأصلي وهو جر الأسماء ، فالفعل المضارع وأن يؤولان بمصدر تعمل فيه حتى الجر .

منطق مبني على منطق وتأويل يتبعه تأويل ، حتى يستقيم ما قرره النحاة وإن ناقضه معنى الأسلوب ، وما يحمله من دلالة خاصة ، هو منطق متوهم عمل على توجيه معنى الأسلوب إلى وجهة لا يدل عليها .

« حتى » في العربية تدل على الغاية وتدخل على الأسماء والأفعال ، ولا صلة لها بالعمل ، هذا هو معناها من خلال الأسلوب ، ولكن النحاة افترضوا فروضاً كثيرة حتى دعت أحدهم إلى أن يقول : أموت وفي نفسي شيء من حتى ، إن هذا النحوي لو درس حتى كما جاءت في الأسلوب وعهد إلى وصفه من خلال تركيبه ، وما يحويه من قرائن ، وما يدل عليه من معنى ، لما صدر عنه هذا القول ، هذا النحوي درس حتى كما سطرت في مؤلفات النحاة فوجدتها أداة قلقلة تحمل معاني عديدة عندما تدخل على الأسماء أو على الأفعال ، ووجد أن الاسم بعدها قد يكون مجزوراً أو منصوباً أو مرفوعاً ، وأن الفعل بعدها قد ينصب وقد يرفع ، ولكل حالة من هذه الحالات الإعرابية توجيه متكلف وتأويل مستغرب ويحيد في كتب النحاة ، لذلك ربما وافاه الأجل وهو لم يستطع أن يفهم حتى ، ولا ما تؤديه من معنى في التركيب .

« حتى » لا تدل إلا على الغاية وهي تدخل على الأسماء ، وعلى الأفعال الماضية ، والمضارعة ، ولا صلة لها البتة بالعمل وبكل هذه المعاني المتكلفة العارضة .

### ثانياً : نصب الفعل المضارع ورفع بعد فاء السببية<sup>(3)</sup>

إذا كان الأسلوب مصدراً بفعل مضارع مسبوق بتقي أو طلب ، وعطف عليه

(3) الكتاب ج 3 ص 31-30 وما بعدها ، لقصص ج 2 ص 16-18 ، شرح الفصل ج 7 ص 36-37

فعل مضارع آخر بالفاء الدالة على السببية، جاز في الفعل المضارع المقترن بالفاء النصب والرفع عند سيوييه، وقد أيدت القراءات القرآنية المتواترة هذا الجوار، أما ابن مالك وشراح ألفيته فيقولون بوجوب النصب في هذه الحالة بناء على إصهار أن العاملة لنصب في الفعل المضارع المقترن بالفاء والمسبق بنفي أو طلب.

جاء في الكتاب هذا المثال: ما تأتيني فتحدثني، الفعل الأول منفي بما وهو نفي محض، وقد عطف عليه الفعل الثاني بالفاء، وقد أجاز سيوييه النصب والرفع في الفعل الثاني، وقال إن نصبه على وجهين من المعاني:

- 1 — ما تأتيني فكيف تحدثني، أي كيف يكون منك حديث وأنت لم تأت إلي، والمعنى المفهوم هو نفي الإتيان والحديث معاً، ونفي الحديث مسبب عن نفي الإتيان أو المجيء.
- 2 — فما تأتي أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيان كثير، ولا حديث منك.

هذا ما يقوله سيوييه تسويهاً وتوجهاً لنصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في هذا الأسلوب.

والحق أن معنى الأسلوب واحد في حالة النصب، فالفعل المصدر به الأسلوب قد نفي بما النافية، ثم عطف عليه فعل آخر بالفاء وهو داخل في حيز النفي أيضاً، ومعنى الأسلوب: نفي الإتيان والحديث معاً، أي لا إتيان ولا حديث معاً.

ورجح سيوييه رفع الفعل المضارع بعد الفاء في هذا الأسلوب بأنه على إرادة إشراك الفعلين في معنى النفي، كأن المتكلم قد قال في المثال السابق: ما تأتيني وما تحدثني، أي لا إتيان ولا حديث، وهذا المعنى عينه هو معنى النصب.

إن رفع الفعل المضارع ونصبه بعد الفاء المسبوقة بجملة فعلية مصدرية بفعل مضارع منفي، إنما يدل على معنى واحد محدد هو الإشراك بين الفعلين معاً في معنى النفي، أما ما يقوله سيوييه تسويهاً للنصب في أحد معنييه فهو مجرد توجيه وتأويل فرضه

عليه اختلاف الحركة الإعرابية، وضرورة أن يتج عن هذا الاختلاف في الحركة الإعرابية اختلاف في المعنى كما توهم واقتض.

ونحن نسأل هل يمكننا أن نطبق ما سَوَّغ به سيويه نصب الفعل المضارع بعد الفاء والمسبوق بنفي محض، وما يحمله من معانٍ مختلفة في هذه الحالة على هذه الآية الكريمة وهي قوله تعالى ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾<sup>(4)</sup>.

بناء على تسويغ سيويه نقول: إن نصب الفعل المضارع «يموتوا» يكون على وجهين من المعاني:

- 1 — لا يقضى عليهم فكيف يموتون، أي لو قصي عليهم لما تروا.
  - 2 — ويقضى عليهم أبداً إلا لم يموتوا، أي عليهم قضاء كثير ولا موت منهم.
- إن معنى واحداً محدداً تحمله هذه الآية، ولا يمكن فهم غيره إلا بالافتراض والادعاء الزائف، المعنى: إن هؤلاء الكفار الذين يعذبون بالنار في الآخرة، لا يصل عذابهم إلى درجة القضاء عليهم فيموتون، أي لا قضاء ولا موت، وإنما هي حياة مستمرة في العذاب.

هذا ما تؤدبه الآية من معنى وهو معنى بسيط لا تكلف فيه ويفهم من خلال السياق ودلالة التركيب وحده، لا لأن الفعل المضارع المسبوق بالفاء قد نصب. ونصب الفعل ورفع في هذا الأسلوب كما رأينا لا ينتج عنه اختلاف في المعنى، وإنما هو معنى واحد يستفاد من خلال التركيب على كلتا الحركتين.

إن الأمثلة التي سَوَّغ النحاة جوازاً ظهور أكار من حركة إعرابية على كلمة معينة في أسلوب متحدد التركيب والمعنى بالالتكاء والاعتماد على اختلاف المعنى أمثلة كثيرة ومتنوعة، ونحن هنا لا نسعى إلى إحصائها، وإنما نشير وبدل على أحد الأركان التي اعتمدها النحاة في تسويغ وتوجيه الجوازات الإعرابية في النحو العربي، وقد رأينا أن هذا التوجيه أيضاً توجيه متكلف يدعي ويفترض أن معنى الأسلوب قد اختلف

(4) طاهر 36.

باختلاف الحركة الإعرابية الظاهرة على كلمة معينة فيه ، وأن هذا التوجيه لا يستقيم إلا في أدهان النحاة وأخيلتهم ، أما الأسلوب والتركيب فهو لا يدل إلا على معنى محدد لا يختلف باختلاف الحركة الإعرابية .

من خلال هذه الصفحات رأينا بوضوح مدى التخييط والوهم المفتعل اعتماداً من قبل النحاة لتسويغ وتوجيه هذه الجوازات الإعرابية في النحو العربي عن طريق العامل والافتراض والقياس والتأويل ، وما يتبعه من دعوى الجذب والتقدير في الأسلوب واختلاف المعنى النحوي للأسلوب ، وهي تسويغات واهية لا تنطلق من خلال النص اللغوي نفسه وفهم معناه ودلالته .

الجواز النحوي وجد في العربية عن طريق الاختلاف الحادث بين لهجات العربية في مستواها النحوي ، وقد أبدت ذلك الأمثلة والشواهد المنقولة عن العرب ، والقراءات القرآنية المتواترة الموثقة في الاستعمال والواصلة إلينا بالسند المتصل ، وهذا وحده يكفي لتسويغ الجوازات في النحو العربي ، ما دام النحاة قد قبلوا هذه الجوازات وارتضوا إدخالها في بناء القاعدة المعيارية ، ولكن النحاة قد قام في أذهانهم أن للحركة الإعرابية مدلولاً لا يختلف ، وأن معنى الأسلوب لا يفهم معناه إلا من خلال هذه الحركة الإعرابية ، فهي التي تفرق بين المعاني المتكافئة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ، واعتقدوا اعتقاداً راسخاً أن هذه الحركة الإعرابية ، وهي أثر نراه في الأسلوب ونلاحظ وجوده في اللفظ إنما هي ناشئة ومحدثة عن شيء ما ، وهذا المحدث حسبما فرض عليهم تفكيرهم المنطقي هو العامل ، فلما صادفتهم هذه الجوازات الإعرابية رفضوا التحلي عما اعتقدوا ، وقامت في أذهانهم صحته وهوابه فعملوا على تسويغها بما ذكروا .

ولم يكتف النحاة بما سُمع وروى عن العرب من جوازات في الأساليب النحوية ، وإنما لجأوا إلى القياس وحده لإغراق اللغة العربية في بحر متلاطم الأمواج من الجوازات الإعرابية اعتماداً على أدنى مشابهة بين ما قاسوه وبين ما سُمع عن العرب .

ولم يكتف النحاة أيضاً بالجوازات النحوية التي توفر لها السماع الموثق والأمثلة والشواهد المتضافرة الدالة على صحة استعمالها ، وإنما عملوا إلى الأساليب الشاذة

والنادرة والقليلة في الاستعمال فجعلوها قياساً يتبع وحكماً نحوياً مطرداً في الاستعمال من خلال هذه التسويغات والتوجيهات .

إن الجوارات النحوية الأصلية المبنية على سماع موثق واستخدام متواتر ، جوارات لا تعد كثيرة في النحو العربي ، ولكن النحاة المتعاقبين جيلاً بعد جيل عملوا دائماً على تصحيح هذه الجوارات ، وتوسيع نطاق دائرتها ، ومدها بروافد جديدة بالقياس والاعتداد بالاستعمالات الشاذة ؛ حتى أصبح من النادر أن نجد باباً نحوياً قد خلا من هذه الجوارات النحوية .

إن هذه الجوارات الإعرابية كما قلنا ، وكررنا مراراً ترهق كاهل النحو العربي بكثرة التصريح والأجراء في القاعدة النحوية المعيارية العامة ، ونعمل على نقص أطراد القاعدة الغالبة في الاستعمال ، القاعدة النحوية العامة قد تكون متنوعة عندما يفرض علينا الأسلوب من خلال التراكيب التي يأتي فيها التنوع في القاعدة حتى لا يخرج عنها شيء من أحكام الباب المعين .

المفعول به في العربية يأتي في أساليب عدة ، وفي صياعات وتراكيب متنوعة ، ومن الواجب أن نقعد لكل منها قاعدة خاصة حتى لا سهل شيئاً من استعمالاته في اللغة العربية الفصحى ، وهذا التنوع لا ينقص أطراد القاعدة ، لأن كل جزء من أجزاء القاعدة يخص تركيباً معيَّناً .

نقول في العربية :

ضربت زيداً ، زهداً ضربت ، ضرب علياً زيد ، زهداً ضربته ، ضربت زيد ، انكسر الزجاج ، تفرق الثوب ، فاص السهم .

وهذه الأساليب كلها تخرج تحت باب المفعول به أو من وقع عليه الحدث والفعل ، ولم يكن له دور في إيقاع الحدث وإيجاد الفعل وذلك بمراعاة المعنى لا الحركة الإعرابية وحدها ، فمدلول الحركة الإعرابية في بعض التراكيب قد يختلف ، وهذه التراكيب المتشعبة التي يأتي فيها المفعول به تقرر علينا التنوع في القاعدة العامة التي



تشمل هذا الباب كله ، القاعدة العامة : إن المفعول به هو من وقع عليه الحدث ثم  
نحصل بعد ذلك في القاعدة بحسب طبيعة تراكيب هذا الباب المتنوعة .

من الخطأ أن نعلم إلى تجزئة القاعدة الخاصة بتركيب معين متحد الدلالة  
والمعنى ، لأن ذلك يجعل القاعدة الخاصة مضطربة متناقضة ، كأن نقول مثلاً إن هذا  
المثال : زيداً ضربته ، يجوز فيه نصب لفظة زيد ورقعها ، وإن هذا المثال : ضرب زيد ،  
يجوز فيه رفع لفظة زيد ونصبها ، وأن نعلم بعد ذلك إلى تسوية كل وجه من هذه  
الوجوه بتسويات متكافئة بعيدة .

لا شك أن الرواية قد جاءت بالوجهين في الأسلوبين معاً ، ولكن هل هما على  
درجة واحدة في الاستعمال على ألسنة العرب أهل اللغة ؟ ، أو أن أحدهما مما شاع  
استعماله واستفاض والآخر مما قل استعماله أو ندر ؟

إن النصب في المثال الأول هو الكثر العالب ، وكذلك الرفع في المثال الثاني فهو  
الاستخدام المطرد ، وحل هذا الأساس وحده ينبغي أن تبنى القاعدة المعيارية .

المفعول به إذا تقدم على فعله ، وهو مشتمل على ضمير يعود إليه ، حكمه  
المطرد هو النصب ، والمفعول به إذا بني فعله ، لما لم يسم فاعله ، حكمه العالب والمطرد  
هو الرفع ، ولا يعني ذلك إهمال الوجهين الآخرين ، رفع المفعول به المتقدم على فعله  
المشتمل على ضميره ، ونصب المفعول به المبني فعله للمجهول ، وإنما ينبغي تسجيلها  
تسجيلاً موثقاً ، ولكن دراستهما لا تتم في الجانب المعياري التقني من اللغة ، وإنما تتم  
دراستهما في باب آخر هو : دراسة اللهجات العربية ، وما حدث في اللغة العربية من  
تطور وتغير في بنائها اللغوية المختلفة .

الجانب المعياري في اللغة يجب أن يطرد ، وإذا داخله شذوذ ، فهو شذوذ قليل  
يجب أن تحصى ظواهره وأمثاله إحصاء تاماً ، حتى تحفظ وتؤدي كما هي ، ولا يقاس  
عليها .

القاعدة المعيارية مثلاً تقول : إن الفعل الماضي المعتل العين بالواو أو الياء تقلب

عنه ألفاً مثل : استقام، استجاد، استقال، ومن الشاذ ألا تقلب عينه ألفاً في هذه الأمثلة المحدودة والواردة عن العرب : استصوب، استحوذ، استنوق، استيس.

هذه الأمثلة الشاذة عن القاعدة المعيارية العامة تحفظ وتؤدى كما وصلتنا فلا نخصمها على اتباع القياس العام المطرد، ولا نجعلها جزءاً من القاعدة العامة يمكن القياس عليه.

وشدودها في هذه الحالة ليس بالنسبة إلى السماع أو الرواية، وإنما لمخالفتها القياس العام الذي وصمناه نحن بالاستقراء لأنظمة هذه القاعدة.

أما الجانب اللهجي التطوري في اللغة فندرس فيه الظواهر اللغوية المسجلة عن العرب كلها، التي لو أخذنا بها في التقعيد لنقضت بناء القاعدة المعيارية التي وضعناها.

مثلاً، في «الوقف» القاعدة المعيارية : أن نقف على الاسم المرفوع أو المجرور المتون بحذف حركته الإعرابية، وما يصحبها من تنوين. وتسكين الحرف الأخير منه ونقف على الاسم المنصوب المتون بتحويل نون تنوينه إلى ألف.

هذا هو الاستخدام المعياري في الوقف على الاسم المتون المرفوع أو المجرور أو المنصوب الذي لا ينبغي أن ننقص أطرافه بإدخال لهجة ربيعة ضمن بانه، وهي التي تقف على الاسم المتون بالسكون في أحواله الثلاثة، أو بإدخال لهجة أزد السراة التي تحول نون التنوين في هذه الحالات الثلاثة إلى حرف مد من جس الحركة التي تظهر على آخر هذه الأسماء، فتحول نون التنوين في حالة الرفع إلى واو مثل : هذا زيدو، وإلى ألف في حالة النصب : رأيت زيدا، وإلى ياء في حالة الجر : مررت برمدي.

إن هذين الاستعمالين الأخيرين يهدمان بناء القاعدة المطردة في الاستعمال، ويحملان على اضطرابها وتناقضها لذلك لا يجب النظر إليهما عند التقعيد المعياري للظواهر اللغوية، فهما استخدامان لهجيان ينتميان إلى بيئة لغوية خاصة، ولا يعني ذلك إهمالهما، وإنما أن ندرسهما في مجال آخر أليق بهما وأنسب لهما، هو

ملحانج اللهجي التطوري في اللغة، حيث يستطيع الباحث أن يقف على الأطوار المختلفة التي مرت بها اللغة العربية في نشأتها اللغوية المتعددة.

## الباب الرابع

### الجمواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى



## الفصل الأول

### القيمة المعنوية لعلامات الإعراب

- أولاً : مدلول علامات الإعراب المعنوي عند النحاة القدماء .
- ثانياً : تعدد القرائن المعنوية واللفظية في النحو العربي .
- ثالثاً : الإعراب والبناء .
- رابعاً : الإعراب المحلي والإعراب التقديري .
- خامساً : حركة التخلص من النقاء الساكنين .

## أولاً: مدلول علامات الإعراب المعنوي عند النحاة القدامى

اللغة العربية لغة معربة تعتمد على تنوع الحركات داخل بنية الكلمة المفردة وداخل التركيب أو الأسلوب النحوي، فالحركة جره من خصائص العربية.

بالحركة واختلافها نفرق مثلاً بين الصيغة الصرفية من الفعل الرباعي الدالة على اسم الفاعل والدالة على اسم المفعول، نقول من الفعل الرباعي: أكرم: مكرم، فإذا كسرنا الراء دلت الصيغة على أنها اسم فاعل، وإذا فتحنا الراء كانت الصيغة تدل على اسم المفعول.

وباختلاف الحركة داخل البنية الصرفية نفرق بين بناء الفعل لفاعل معلوم، وبين بنائه لفاعل محذوف غير مذكور في الكلام، نقول: ضَرَبَ، بفتح الضاد والراء والباء فتدل هذه الحركات على أن الفعل مبني لفاعل معلوم مذكور في الكلام.

ونقول: ضَرَبَ، بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء فتدل هذه الحركات على أن الفعل مبني لفاعل محذوف غير مذكور في الكلام.

ونحن نفرق بين صيغتي اسم المرة واسم الهيئة من خلال اختلاف الحركة، نقول: قعدة، فإذا تحركت القاف بالفتحة كان هذا البناء دالاً على المرة، وإذا تحركت بالكسرة كانت هذه الصيغة دالة على الهيئة.



ونحوها من الأبنية التصريفية التي تفرق بين دلالتها على أكثر من معنى عن طريق الحركة المتنوعة المختلفة من بناء صرفي إلى آخر .

ونحن نعني هنا البنية الصرفية المجردة التي لم توضع داخل تركيب لغوي ، فهي هذه الحالة يكون للحركة في التفرقة بين مبالي التصريف المتشابهة في الصياغة دور واضح لا ينكر ولكننا من خلال التركيب اللغوي نستطيع أن نفرق تفرقة بين المعاني المختلفة التي يدل عليها للبنى التصرفي الواحد وهي خارج التركيب ، فالمبنى التصرفي للتعديد الدلالة لا يمكن أن يحمل داخل التركيب السحوي إلا دلالة معينة محددة ، لا لبس فيها ولا تشابه .

نقول مثلاً : النار موقدة ، الفتحة مشعلة للأحقاد .

فلا يفهم السامع إلا أن الصيغة الأولى دالة على اسم للمفعول وأن الثانية دالة على اسم الفاعل .

وللعلامة الإعرابية داخل التركيب السحوي دور في التفرقة بين المعاني السحوية المختلفة للتركيب السحوي المتعدد المعاني والمتعدد في الصياغة أو البناء نقول مثلاً : ما أحسن زيد ، يتمسكين النون من لفظة « أحسن » والذال من لفظة « زيد » فلا يعلم السامع ما إذا كنا نقصد بهذا التركيب السحوي الدلالة على التعجب من حسن زيد ، أو الاستفهام عما يحسنه زيد ، أو عن أحسن الصفات التي يمتاز بها ، أو أننا نقصد إلى نفي الإحسان عن زيد ، لا يفهم السامع أي معنى من هذه نقصد الدلالة عليه من خلال هذا التركيب إلا إذا لجأنا إلى تحريك أواخر هاتين اللفظتين بالعلامات الإعرابية .

1 — نقول : ما أحسن زيداً ؛ بفتح نون أحسن ونصب لفظة زيد فيدرك السامع أن هذا الأسلوب يدل على التعجب من حسن زيد .

2 — ونقول : ما أحسن زيد ؟ بضم آخر أحسن وجر لفظة زيد ، فيعلم السامع أننا نقصد إلى الاستفسار والاستفهام عن أحسن ما يتصف به زيد سواء أكان هذا الحسن مادياً أم معنوياً .

3 - ونقول: ما أحسن زيد، بفتح نون أحسن ورفع لفظة زيد، فيثبهم السامع أو المخاطب أننا نريد الدلالة على نفي الإحسان عن زيد.

إن العلامة الإعرابية قد لعبت دوراً هاماً في تحديد المعنى التحويي الخاص الذي يدل عليه مثل هذا التركيب ذي الصياغة المتصلة، والمعاني المتعددة المختلفة، ولكن دور العلامة الإعرابية هنا في تحديد المعنى دور جزئي، وليس دوراً كلياً كما توهم النحاة القدماء، فالإعراب وعلاماته قرينة لفظية من ضمن قرائن عديدة معنوية ولفظية تعين على تحديد إحدى هذه المعاني النحوية المختلفة التي يدل عليها هذا التركيب.

مثلاً عند دلالة هذا الأسلوب على النفي نلاحظ أن لفظة زيد مسندة إلى لفظة أحسن، فأحسن هنا فعل ماضٍ، وقد أسندت إليه لفظة زيد على جهة العاعلية المنفية.

والإسناد قرينة معنوية تضافرت إلى جانب قرينة الإعراب اللفظية على تحديد دلالة هذا الأسلوب على النفي.

وعند دلالة هذا الأسلوب على الاستفهام نلاحظ أن لفظة زيد مضافة إلى لفظة أحسن ومنسوبة إليها، والنسبة قرينة معنوية أفادت تعلق زيد بأحسن تعلقاً معنوياً، وأحسن هنا صيغة دالة على التفضيل.

أما عند دلالة الأسلوب على التعجب فإنما لا نلاحظ وجود إحدى هاتين القرينتين بين أحسن وزيد، فزيد غير مسند إلى أحسن وهو مضاف أو منسوب إليه، ولا يمكن أن نقول: إن أحسن قد نعدى إلى زيد، والتعدية قرينة معنوية نلاحظها في المفعول به المنسوب، وإنما العلاقة بين زيد وأحسن هي علاقة الإنصاح والتعجب من حسن زيد، وهي علاقة أو قرينة معنوية يطلق عليها «تمام حسان» قرينة المخالعة.

وأحسن هنا صيغة دالة على التعجب، وهي مبنية دائماً على الفتح.

والأداة «ما» من خلال هذا التركيب، وإن كانت موضوعة على لفظ واحد، فإنها من خلال كل تركيب تدل على معنى محدد لا يلتبس بغيره من المعاني التي تدل عليها، فهي عندما تكون نافية لا يمكن أن تحمل معنى الاستفهام أو التعجب، كما أنها

إذا كانت دالة على التعجب لا يمكن أن تدل على النفي أو الاستفهام، وكذلك في حالة دلالتها على الاستفهام، هي مبنى واحد متعدد الوظائف، ولكن هذه الوظائف لا يمكن أن تلتبس ببعضها خلال التركيب.

كما أن قرينة التنعيم دورها في التفرقة بين المعاني النحوية المختلفة لهذا التركيب، فلا شك أن للكلام في أسلوب الاستفهام تنغيماً خاصاً وإلقاءً ونطقاً خاصين، وهو تنعيم يختلف عن نغمة هذا الأسلوب حال دلالة على النفي أو التعجب.

وفي طبعنا العامة تحذف همزة الاستفهام، ويغني التنعيم، وطريقة إلقاء الكلام ونطقه غناء كاملاً عن قدها وعدم وجودها في الأسلوب.

ولعل المقام أو الحال من أهم القرائن التي تفرق تفرقة بينة بين ما إذا كان هذا الأسلوب دالاً على التعجب، أو دالاً على الاستفهام أو دالاً على النفي.

كما نرى قد تضافرت قرائن عديدة على إيضاح كل معنى من معاني هذا التركيب، فبالإسناد والسبب والمخالفة وهي قرائن معنوية، والإعراب والصبغة والأداة والتنعيم وهي قرائن لفظية، والمقام وهو قرينة حالة قد استطعنا أن نفرق من خلالها بين دلالات هذا التركيب النحوي المختلفة.

لقد فهم النحاة القدامى أن العلامة الإعرابية هي الفارق الوحيد بين المعاني النحوية المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وأن المعنى النحوي لأي أسلوب لا يفهم إلا من خلال الحركة الظاهرة على أواخر الكلمات، وهي حركة أوجدها عامل معين إن لم يوجد في اللفظ قدر وجوده أو تصور في المعنى.

وقد قال النحاة: إن الإعراب فرع المعنى، ومع أن هذه العبارة تعني أن الإعراب متوقف على المعنى، وأن المعنى هو الأساس في الإعراب وتحديد علامته بعلامة معينة، إلا أن عبادة النحاة لظاهرة الإعراب وتفسير النحو العربي على أساس علاماته وحدها، قد قلب هذا الوضع رأساً على عقب فأصبح المعنى فرع الإعراب، والإعراب قد أصبح مقلداً على المعنى، فالمعنى واحد في قولنا: قام محمد ومحمد قام،

وهو إسهاد للقيام إلى محمد، وأن محمداً هو فاعل هذا الحدث للقيام، ولكن نظرية الإعراب فرقت بين هذين المثالين، فهي ترى أن الجملة الأولى جملة فعلية ومحمد فيها قد رفع على العاعلية، وترى أن الجملة الثانية جملة اسمية ومحمد مرفوع فيها على الابتداء، والفعل بعده وفاعله المقدر في محل رفع خبره.

وكذلك المعنى واحد في قولنا: زيداً ضربته، وزيد ضربته؛ ولكن نظرية الإعراب المنية على العامل فرقت بين المثالين في الإعراب.

والمعنى أيضاً واحد في قولنا: كُسِرَ الزجاج، وانكسر الزجاج وإعرابهما مختلف عند النحاة والجملة الأولى تنتمي إلى الجمل التي بني فاعلها للمجهول، والثانية تنتمي إلى الجمل المبني لفاعل معلوم أو مذكور في اللفظ، وهذه التفرقة قادت إليها عبادة ظاهرة الإعراب، لم يقد إليها المعنى النحوي لكلا التركيبين، وهو معنى متحد.

وصيرورة المعنى فرع الإعراب قادت إلى كثرة التوجيهات والاحتمالات الإعرابية بالنسبة إلى التركيب اللفظي المتحد معنى وصياغة لأن النحاة وجدوا في الإعراب ونظرية العامل مخرجاً لكل التأويلات والاحتمالات الإعرابية التي يرون جوازها في التركيب النحوي المعين.

لقد فهم النحاة القدامى، أن العلامة الإعرابية هي الفارق الوحيد بين المعاني النحوية المختلفة، وعلى ذلك كان مناهج الدرس النحوي العربي من خلال المؤلفات النحوية التي أقيمت على نظرية العامل والإعراب، كما صرح النحاة القدامى بهذا الفهم لوظيفة العلامة الإعرابية في التركيب النحوي من خلال هذه الأقوال التي دبروها في مصنفاتهم.

قال الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تصورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومصاغة ومصاغة إليها، ولم يكن في صورها وأبنيها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة؛ جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به.

وقالوا: ضُرب زيد، فدلوا بتغير أول الفعل، ورفع زيد على أن المفعول لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب مابه.

وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة العلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا للمفاعل إن أرادوا ذلك، أو للمفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني<sup>(1)</sup>.

وقد نص أحمد بن فارس في مواضع من كتابه «الصاحبي» على أن الإعراب هو الذي يميز بين المعاني النحوية المختلفة.

قال «فأما الإعراب فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، ودلت أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد، غير معرب، أو: صرب عمرو زيد، غير معرب، لم يوقف على مراده، وإذا قال: ما أحسن زيدا أو ما أحسن زيدا أو ما أحسن زيدا، أبان بالإعراب عن المعنى الذي يريد.

وللمعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقولون: يفتح للآلة التي يفتح بها، ويفتح لموضع المفتح... ثم يقولون: هذا غلاماً أحسن منه رجلاً، يريدون الحال في شخص واحد، ويقولون: هذا غلام أحسن منه رجلاً فهما إذا شخصان، ونقول: كم رجلاً رأيت؟ في الاستخبار، وكم رجلاً رأيت في الخبر يراد به التكثير، وهي حوائج بيت الله — بإضافة بيت إلى حوائج — إذا كن قد حججنا، وحوائج بيت الله — بنصب لفظة بيت — إذا أردن الحج، ومن ذلك: جاء الشتاء والمطرب، لم يرد أن المطرب جاء إنما أراد الحاجة إليه، فإن أراد مجيئهما قد: والمطرب، وهذا دليل على ما وراءه<sup>(2)</sup>.

ويقول الرعمشري «فالرفع علم القاعلية، والماعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأحواتها، ولا التي لنفي الحسن، واسم لا وما المشبهتين بليس صلتحات بالماعل على سبيل التشبيه والتفريب...».

(1) الإيضاح ص 49-70.

(2) الصاحبي ص 190-191، وانظر ص 66، ص 77.

وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق،  
والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والحال والتمييز والاستثناء  
المصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي لعمري الخمس،  
وحبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول.  
«والجر علامة الإضافة»<sup>(3)</sup>.

وقد تناقل هذا القول النحاة الذين جازوا بعد الرخشي مثل ابن الحاجب  
والرضي والسيوطي، وجعل الرضي مصطلح «العمد» في مقابل مصطلح «الفاعلية»  
عند الرخشي، ومصطلح «الفضلات» في مقابل «المفعولية» عند الرخشي،  
ومصطلح الرضي أكثر دقة وتنوعاً في الدلالة من مصطلح الرخشي، فالمرفوعات كلها  
تدخل تحت مصطلح «العمد» والمنصوبات جميعها تدخل تحت مصطلح  
«الفضلات»، وليس هناك إلحاق على سبيل التشبيه والمقاربة<sup>(4)</sup>.

وقد ظلت علامات الإعراب هي الدالة على المعاني النحوية المختلفة عند النحاة  
في مختلف الأزمنة، برغم ما نقل عن قطرب محمد بن المسير تلميذ سيوطي من قوله إن  
علامات الإعراب لا تدل على معنى، وإنما جاءت في كلام العرب للتخفيف، وقد  
نقل رأيه هذا الزجاجي في كتابه «الإيضاح في علم النحو».

قال قطرب «لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض،  
لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب  
متفقة المعاني».

فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكان  
زيداً أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه.

(3) الفصل في صنف الإعراب ص 18.

(4) شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 69-71، مع المراجع شرح جمع المصنف في علم العربية ج 1 ص 21،  
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعاني، دار المعرفة للطباعة  
والنشر - بيروت

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائماً وما زيد قائم اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله : ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ، ولا مال عندك — بالفتح — ولا مال عندك — بالرفع والتنوين — ، وما في النار أحد إلا زهداً وما في النار أحد إلا زهد — هكذا ورد هذا المثال في النص الذي أثبتته المحقق ، ولا معنى هنا لنصب لفظة أحد ورمعها ، وإنما يقصد قطرب إلى رفع زيد الاسم المستثنى ونصبه ، والاسم المستثنى في الاستثناء الثام غير الموجب يجوز رفعه ونصبه سواء كان الاستثناء متصلاً أم مفقوعاً — ومثله : إن القوم كلهم داهيون وأن القوم كلهم داهيون ، ومثله ﴿ إن الأمر كله لله ﴾<sup>(5)</sup> و ﴿ إن الأمر كله لله ﴾ قرىء بالوجهين جميعاً ، ومثله : ليس زيد ببيان ولا بخيل ولا بخيلاً ، ومثل هذا كثير جداً مما اختلف إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه .

قال : علو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ولا يزول إلا بزواله .

قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يظنون صد الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليحتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يظنون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان .

فيل له : فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم ، إذ كان الغرض إنما هو حركة نعتب سكوباً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات ، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة<sup>(6)</sup> .

لا ينكر قطرب إعراب اللغة العربية ، ولكنه ينكر أن تكون علامات الإعراب

(5) آل عمران 154

(6) الإيضاح ص 70-71 .

هي الدوال على المعاني النحوية المختلفة للأساليب في اللغة العربية، فهي عنده حركات  
عبر دوال على معاني، وإنما جاءت في كلام العرب لطلب الخفة وصعوبة النطق  
بالحروف ساكنة متوالية، وقد بنى إنكاره هنا على ركيزتين :

1 - اتفاق الإعراب واختلاف المعنى، واستشهد عليه بإعراب الأسماء بعد إن  
وأخواتها، فهي معرفة على وجه واحد ولكن معانيها مختلفة بسبب الأدوات الداخلة  
عليها، فالأسلوب قد يدل على التوكيد أو الترجي أو التشبيه، ولا نلاحظ تغيراً في  
العلامة الإعرابية تبعاً لتغير هذه المعاني.

والواقع أن هذه الأدوات الداخلة على الجملة هي التي أضافت إليها هذه المعاني  
المختلفة، وليس الإعراب وعلاماته هو الذي دللنا على هذه المعاني المختلفة، للجملة  
عندما تسبق بإحدى هذه الأدوات: إن، لعل، كأن، ليت، لكن.

2 - اختلاف الإعراب واتفاق المعنى، وقد ساق قطرب أمثلة عديدة على  
ذلك تعود كلها إلى خلاف لمجي حدث بين يجات اللغة العربية المتعددة في مستواها  
النحوي، فأهل الحجاز كما نقل إلينا النحاة هم الذين ينصبون غير ما النافية، وينو تميم  
هم الذين يرفعونه، وهكذا بقية الأمثلة. وقد تفاوت حكم النحاة عليها فقد قبلوا بعض  
هذه الخلافات اللهجية مثل نصب غير ما النافية ورفعها، ورفع الاسم بعد منذ وجره،  
وحكموا على بعضها بالخلط مثل رفع الاسم المؤكد لاسم إن قبل استكمال خبرها،  
كما فعل سيبويه، أو رأوا أنها استعمال قليل، كما في رفع الاسم بعد لا النافية.

قطرب كما نرى من خلال هذين الدليلين قد نفى دلالة علامات الإعراب على  
المعاني النحوية، ولكنه نفى وهم دون بناء، فهو لم يضع البديل الذي تصل من  
طريقه إلى معرفة معنى الأسلوب النحوي.

ونفسر قطرب لوجود علامات الإعراب أو الحركة في اللغة العربية بصفة عامة  
تفسيراً مبني على أسس صورية تختار بها اللغة العربية :

1 - اللغة العربية الفصحى تحرص على عدم التقاء الساكنين في ثنائيا التركيب أو



الكلمة، ولهذا سعت إلى التخلص منه بالتحريك كلما التقى حرفان ساكنان .

2 — التزاوج بين الحركة والسكون في بناء ألفاظ العربية ، فلا نجد تواليًا معرطاً في الحركات في بنية اللفظة العربية وكذلك في التركيب النحوي ، ومن السادر أن نجد أربع متحركات متواليات في اللغة العربية .

هذه نظرية فطرب إلى ظاهرة الإعراب في العربية ، ونحن قد نوافقه على ما فسر به شئء هذه الظاهرة في العربية ، ولكننا لا ننكر مثله دلالة علامات الإعراب على معنى نحوي معين ، فالعلامة الإعرابية قرينة لفظية من ضمن قرائن عديدة متصافرة توصل إلى فهم معنى الأسلوب ودلالته .

إن هذه النظرية التي دعا إليها فطرب لم تلق أداً صاعية من الساحة القدامى ، لأنه لم يضع البديل لها ، ولبعدها عن الصواب في بعض جوانبها ، حتى جاء في العصر الحديث الدكتور إبراهيم أنيس فاعتد من هذه النظرية أساساً لما دعا إليه من أن اللغة العربية لم تكن لغة معربة في يوم من الأيام ، وقد ناقشنا هذه الدعوى في فصل سابق وبيننا فيها ، وما تحمله من اضطراب وتناقض .

إن الساحة القدامى عندما قالوا : إن اللغة العربية لغة معربة ، وإن إعرابها دال على معنى ، لم يكونوا مبتدعين أو مخترعين ، وإنما وصفوا واقع اللغة العربية على عهدهم ، وهو واقع يتمثل في أوثق نص تملكه لغة ما على وجه هذه الأرض ، غير أنهم حادوا عن الصواب عندما أناطوا بالإعراب وحده مسؤولية الكشف والإفصاح عن المعنى النحوي ، وفسروا هذا الإعراب وسوغوه عن طريق نظرية العامل المطلقة ، وحكموا هذه النظرية التي لا صلة لها بالواقع اللغوي في رتبة الأساليب النحوية .

## ثانياً : تعدد القرائن المعنوية واللفظية في النحو العربي

لقد أناط الساحة القدامى بعلامات الإعراب وحدها مسؤولية الكشف عن المعنى النحوي للتركييب اللغوية المختلفة وتناسوا أن هناك قرائن عديدة تساعد على

مهم المعنى إضافة إلى علامات الإعراب، وتناسوا أن علامات الإعراب في بعض التراكيب ما هي إلا حلية جمالية إن صح للمعنى، لا تدل على معنى نحوي؛ كما في الإضافة اللفظية؛ أو إضافة المشتقات إلى معمولاتها، مثل قولنا: هذا ضاربٌ زيد، بإضافة زيد إلى ضارب، وهي إضافة لا تفيد نسبة وتعلق وربط المضاف بالمضاف إليه، وإنما تدل على ميل العرب إلى الحذف والاقتصاد في الجهد العضلي عند النطق، فلا شك أن «ضارب زيد» بالإضافة أخف في النطق من قولنا: ضاربٌ زيداً، برفع ضارب وتنويعه، إذ حذفنا نون التنوين في المثال الأول، وأبقينا عليها في المثال الثاني، وهذا الحذف لا تأثير له في معنى الأسلوب ودلالته.

إن اللغة العربية تمتاز بكثرة قرائنها الدالة على المعنى النحوي، وقد أفاض في الحديث عنها الدكتور تمام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»، كما تكلم عنها أو عن بعضها، بعض من جاء بعده من الباحثين، ولكنهم تناسوا الأمانة العلمية، وهم يحملون لقب الدكتور الرفيع فلم ينسبوا الفصل إلى صاحبه المتقدم بخاصة، وأنهم لم يضيفوا إلى ما ذكره شيئاً ذا بال، ولم ينقلوه في شيء مما أثبت في كتابه.

الدكتور: محمد عبد السلام الرفاعي يكتب في «مجلة الثقافة العربية» مقالاً بعنوان «القرائن اللفظية في النحو العربي» وهو مقال لا يخرج ما كتب فيه عما قاله الدكتور «تمام حسان» في هذا الصدد، وإنما هو مجرد اختصار وإضافات لا خطر لها على ما قاله تمام حسان، والغريب أن أحد الباحثين المنصفين قد ذكر للرفاعي: أن مقاله هذا ما هو إلا سرقة واضحة لأفكار تمام حسان، ولكن الباحث أصر على رفض هذه الحقيقة الواضحة، وادعى أن ما كتبه في هذا المقال إنما هو من وحي الخاطر وتراسل الأفكار<sup>(7)</sup>.

يقول تمام حسان في بداية حديثه عن هذه القرائن أو العلاقات السياقية موضعاً لبعضها من خلال المثال أو التركيب اللغوي:

(7) الثقافة العربية ص 6 ع 11، 1979م، ص 64-68، ص 7 ع 5، 1980م، ص 74-77، ص 8، ع 1، 1981م، ص 79-82، مطابع التوبة للطباعة ونشر بنغازي.

« والكشف عن العلاقات السياقية أو التعليق كما يسميه عبد القاهر هو الغاية من الإعراب ، فإذا طلب إلينا مثلاً أن نعرب جملة : ضرب زيد عمراً ، نظرنا في الكلمة الأولى : ضرب فوجدناها قد جاءت على صيغة « فَعَلَ » ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء أمن حيث صورتها ، أو من حيث وقوفها بإزاء « يفعل وافعل » فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى الفعل ، ومن هنا يهاجر إلى القول بأن : ضرب فعل ماضٍ » .

وينسى الدكتور أن يقول إنه فعل ماضٍ مذكور الماعل فهذه الصيغة تدل على الفعل الماضي المذكور فاعله ، وهي تقف بإزاء صيغة « فَعِلَ » الدالة على الفعل الماضي المحذوف فاعله .

ثم ننظر بعد ذلك في زيد فنلاحظ ما يأتي :

- 1 — أنه ينتمي إلى مبنى الاسم . قرينة الصيغة .
- 2 — أنه مرفوع . قرينة الإعراب .
- 3 — أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد . قرينة التعليق .
- 4 — أنه ينتمي إلى رتبة التأخير . قرينة الرتبة .
- 5 — أن تأخره عن الفعل قرينة محفوفة . قرينة الرتبة .

وهذا الأمر الأخير — احتفاظ الفاعل برتبته في التأخير بعد الفعل — هو ما يقوله الحاة القدامى ، فهم يرون وجوب تأخر الفاعل عن الفعل في الصنعة النحوية ، يقول ابن جني « ألا تراك إذا مثلت عن زيد من قولنا : قام زيد سميت فاعلاً ، وإن مثلت عن زيد من قولنا : زيد قام ، سميت مبتدأ لا فاعلاً ، وإن كان فاعلاً في المعنى ، ودلت أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلقت السمة ، فأما المعنى فواحد »<sup>(8)</sup> .

وقد أجد تمام حسان بهذا الفهم مع أن الفاعل قد يتقدم على فعله كما في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾<sup>(9)</sup> فالعلاقة بين أحد

(8) الخصائص ج 1 ص 343

(9) النورة 6 .

المتقدم واستجار للتوخر هي علاقة الإسناد أو الفاعلية، قرينة الفاعل إذاً ليست محفوفة ما دامت علاقة الإسناد دالة عليها.

6 — أن الفعل معه مبني للمعلوم . قرينة الصيغة .

— وهذا الأمر كان على تمام حسان ذكره مع الفعل كما ذكرنا سابقاً .

7 — أن الفعل معه مسند إلى لفرد الغائب ، ( وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً ) . قرينة المطابقة .

إن ما يقوله تمام حسان هنا لا غبار عليه ، إذا فصلنا صيغة الفعل الماضي عن التركيب ، فصيغة الفعل الماضي مسندة دائماً إلى الغائب المذكر المفرد ، ولكننا لا نستطيع هنا فصل الصيغة عن التركيب كله فهي مسندة إلى فاعل مذكر مفرد معلوم أو مذكور في الكلام هو زيد ، ونعلم أن الفعل الماضي إذا أسند إلى فاعل مفرد مذكر خلا من ضمير مطابق بين الفعل وفاعله في النوع والمند أو التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع ، وكذلك إذا أسند إلى فاعل مذكر مشي أو مجموع جمع سلامة ، وتأخر الفاعل عن فعله مثل قام الزيدان ، قام المعلمون بواجبهم ، أما إذا أسند إلى فاعل مؤنث سواء أكان مفرداً أم مشي أم مجموعاً جمع سلامة للإناث لزم التاء مع الفعل نقول : قامت فاطمة وقامت البنتان وقامت الفتيات ، فتاء التأنيث الساكنة لازمة مع الفعل الماضي عند إسناده إلى فاعل مؤنث مفرد أو مشي أو مجموع جمع سلامة للإناث .

ومن هنا يظهر خطأ تمام حسان عندما قال في تعميمه غل : إن هذا الإسناد هو إسناد الفعل الماضي مع الاسم الظاهر دائماً .

إن لغة منطقها الخاص الذي جاء بالتاء الساكنة للتأنيث مع الفعل الماضي المسند إلى فاعل مذكر مجموع جمع تكسير مثل قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾<sup>(10)</sup> وحلا من هذه التاء عند إسناده إلى فاعل مؤنث مجموع جمع تكسير كما في قوله تعالى ﴿ وَقَالَ يَسْرِءُ ﴾<sup>(11)</sup> .

(10) الميمرات 14 .

(11) يوسف 30 .

فلو راعينا المنطق وحده لكان هذان الاستعمالات من الاستعمالات المشككة التي تحتاج إلى تصحيح.

ويتابع تمام حسان فيقول: وبسبب هذه القرائن كلها يصل إلى أن «ريد» هو الفاعل، ثم ننظر بعد ذلك في «عمراً» ونلاحظ:

- 1 — أنه ينتمي إلى مبنى الاسم. قرينة الصيغة.
- 2 — أنه منصوب. قرينة العلامة الإعرابية.
- 3 — أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية. قرينة التعليق.
- 4 — أن رتبة من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر. قرينة الرتبة.
- 5 — أن هذه الرتبة غير محفوظة. قرينة الرتبة.

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن عمراً مفعول به.

ويقول تمام حسان: إن قرينة التعليق هي من أصعب القرائن من حيث الكشف عنها لأنها قرينة معنوية تقود إلى التأمل، الذي يقود إلى كثير من الأوهام والأفكار الخفية، وهذه القرينة وهي قرينة معنوية تمثل في الإسناد والتعدية، كما رأينا في هذا المثال، هي غاية الإعراب أو التحليل الإعرابي<sup>(12)</sup>.

نقد قسم تمام حسان القرائن في اللغة العربية إلى قسمين:

أ — قرائن مقالية.

ب — قرائن حالية تعرف من المقام.

والقرائن المقالية تنقسم عنده إلى قسمين:

أ — قرائن معنوية.

ب — قرائن لفظية.

(12) اللغة العربية محلها ومبتناها من 181-182، د. تمام حسان مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973 م

وتحت كل قسم من هذه الأقسام تدرج قرائن عديدة، وستحاول أن نوجز الحديث عنها جميعاً.

## 1 — القرائن المعنوية

هي علاقات تفهم من خلال السياق وتفيد في تحديد المعنى الحوي المعين عندما تتضافر معها قرائن لفظية أخرى، وهي عند تمام حسان أربع قرائن كبرى تحت كل منها مجموعة من القرائن الخاصة أو المعاني الذاتية:

### 1 — 1 — الإسناد

ويجعل الإسناد قرينة معنوية رابطة بين المبتدأ وخبره وبين الفعل وفاعله أو نائب الفاعل وبين الوصف المعتمد على نفي أو استفهام وفاعله أو نائب فاعله، وبين بعض الخوالب وضمائمها فحين عندما نقول: زيد قام فإن هناك علاقة معنوية بين زيد وقام هي إسناد القيام إلى زيد، وكذلك عندما نقول: قام زيد فقد أسندنا القيام إلى زيد أيضاً، وكذلك في قولنا: أقام زيد، ونعم الرجل زيد.

ونحن نختلف مع تمام حسان في إدخال بعض التراكيب اللغوية تحت قرينة الإسناد، فما أطلق عليه النحاة التقديمي مصطلح «نائب الفاعل» لا يدخل تحت قرينة الإسناد، وإنما يدخل تحت قرينة التعدية، فهو مفعول به في المعنى، وإن جاء مرفوعاً وهذا ما أكدّه ابن جني بقوله:

«ألا ترانا نقول: ضرب زيد، فرفعه وإن كان مفعولاً به»<sup>(13)</sup>.

فالضرب واقع على زيد ولم يقع منه، فالعلاقة بين الضرب وزيد هي علاقة التعدية وليست علاقة الإسناد.

وكذلك قولنا: أمضروب الزيدان، وانتشقت السماء، لا يمكننا أن نعتبر أن هذه

(13) المحال ص 1 ص 184.

الأسماء المرفوعة والواقعة بعد اسم المفعول وبعد الفعل المبني على صيغة « أفعل » داخلية في علاقة إسنادية وإنما في علاقة التعدية .

ونمام حسان هنا يتابع النحاة القدامى فيما أضفوه على علامة الرفع من دلالة على الفاعلية أو الممعد، والواقع أن العلامة الإعرابية في هذه الأمثلة لا تدل على علاقة إسنادية، وإنما على التعدية، وأن الاسم الظاهرة على آخره هذه العلامة هو مفعول به واقع عليه الحدث وليس صادراً عنه، ولا مانع البتة من القول : إن علامة الرفع الإعرابية كما تدل على معنى الإسناد تدل أيضاً على معنى التعدية في أمثلة وشواهد معينة .

ونمام حسان أيضاً لا يدخل تحت قرينة الإسناد الجملة الاسمية والفعلية الداخلة عليها أدوات معينة أطلق عليها النحاة مصطلح « التواسخ » .

نقول : كان زيد قائماً، إن زيدا قائم، كاد زيد يقوم، فرى أن زيدا مسند إليه القيام، وقد دخلت هذه الأدوات لإضافة معاني جديدة على علاقة الإسناد القائمة بين المسند والمسند إليه، ف ( كان ) تصيف إلى طرفي الإسناد معنى الزمن الماضي الخالي من الدلالة على الحدث، و ( إن ) تفيد تأكيد وتقرير إسناد القيام إلى زيد في ذهن السامع أو المخاطب، و ( كاد ) تدل على أن زيدا قد قارب من إيقاع هذا القيام ولكنه لم يقم به .

إن هذه الأدوات وأخواتها تدخل على جملة اسمية أو فعلية تامة التركيب ومشملة على طرفي الإسناد لتضيف إليها معاني جديدة، وهي لا تعمل شيئاً ولا تحتاج إلى اسم وخبر، كما يقول النحاة القدامى .

إن هذا المفهوم لقرينة الإسناد النابع من خلال الاستعمال الدعوي هو المفهوم الصحيح، ولا يمكن أن نطلق على كل أسلوب وحديث فيه علامة الرفع الإعرابية أنه أسلوب يحتوي على قرينة الإسناد المعنوية، لا لشيء إلا من أجل تقويم حكم ما، وتسويغ نظرة ما، لا تتفق مع الواقع اللغوي .

ونمام حسان اتساق في هذا الرأي مع وجهة نظرة النحاة القدامى، التي تنص على أن علامة الرفع دالة على الفاعلية، وما حمل عليها بدعوى المشابهة والمقاربة ؛ أو دالة

على العمد، فأدخل تحت قرينة الإسناد ما لا يدخل تحتها من الأساليب، وأخرج منها أساليب معوية علاقة الإسناد بين أطرافها وأجزائها واضحة، لا تحتاج إلى دليل وتأمل دقيق حتى تنكشف للباحث والدارس.

### 1 — 2 — قرينة التخصيص

وهي قرينة معنوية كبرى تنفرع عنها قرائن معنوية عديدة أخص منها، وهذه القرينة تقابل عمد النحاة ما أضفوه على علامة النصب من دلالة على معنى المفعولية وما ألحق بها، أو معنى الفضلات.

ويقول تمام حسان: وإنما سميت هذه القرينة الكبرى «التخصيص» لما لاحظته من أن كل ما تنفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة.

وتشمل قرينة التخصيص تسع قرائن معنوية أخص منها وهي:

1 — التعدية: وهي تدل على المفعول به في هذه الأمثلة: ضرب زيد عمراً، زيد ضارب عمراً، ضرباً عمراً، فإسناد الضرب إلى المسند إليه كان في هذه الأمثلة كلها مخصصاً بوقوعه على عمرو، أي أن الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من أسند إليه.

2 — الغائية: وهي تشمل غائية العلة وغاية المدى أو المفعول لأجله، والفعل المضارع عندما نسبه أداة دالة على التعليل مثل: أتيت رغبة في لقاءك، أو أتيت كي ألقاك، فالتكلم قد أسند الإتيان إلى نفسه وقيدته بقيد خاص وهو الغائية، فالإتيان كان مسبباً وعلة لرغبة التكلم في لقاءك.

3 — المعية: وتدل على المفعول معه، والفعل المضارع المسبوق بواو المعية، وهي قرينة تدل على المصاحبة على غير طريق العطف والحالية.



نقول : جاء البرد والشتاء ، لا تنه عن منكر وثأقي مثله ، ينصب ما بعد الواو ، والمقصود في هذين المثالين ليس العطف وإنما المعية والمصاحبة .

4 — الظرفية : وتدل على المفعول فيه ، وهي تفيد تخصيص زمان الحدث ومكانه على معنى الاقتران مثل : وقت أُمَام الأستاذ ، زرت محمداً مساءً .

فالظرف يفيد الزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل ، ويخصص عمومته ، فلو قلت : زرت محمداً ، لما عرف السامع مكان الزيارة أو زمانها ، وكانت دلالة الفعل على ذلك عامة وغير محصورة .

5 — التحديد والتوكيد : وهي تدل على المفعول المطلق لأن قولنا : صرحت ضرباً يدل على توكيد معنى الفعل أو الحدث ، فقد أثبتنا بعد الفعل بمصدر من مادته ومعناه ، وذلك ما يقوي معنى الحدث ويؤكد بهده تحديداً وبياناً .

6 — الملازمة للهيئات : وهي تدل على الحال ، فإذا قلنا : جاء زيد راكباً ، دل هذا الاسم المنصوب على أن زيدا قد جاء ملبساً بحلة معينة محددة هي الركوب .

7 — التفسير للذوات : وهي قريبة معنوية تدل على التمييز أو التفسير ، فالمميز يكون مبهماً وغامضاً ويحتاج إلى بيان وإيضاح ، فإذا جئنا بما يميزه زال إبهامه وأصبح المميز مفسراً وواضح الدلالة كما في قولنا : اشترت مترين حريراً ، فلفظة « مترين » عامة ومبهما ، وقد زال صوبها عندما أثبتنا بلفظة « حريراً » .

8 — الإخراج : وهي تدل على الاستثناء ، فالاسم المستثنى خارج من الحكم العام الذي احتوت عليه الجملة السابقة لأداة الاستثناء ، فإذا قلنا : قام القوم إلا زيداً ، نفينا القيام عن زيد وأخرجناه من جملة القوم القائمين ، وإذا قلنا : ما قام القوم إلا زيد ، أثبتنا القيام لزيد المنفي عما قبل « إلا » ، فالاستثناء إخراج للاسم الواقع بعد « إلا » عن مشاركة ما قبلها في الحكم نفيًا وإثباتاً .

9 — المخالفة : والخلاف مصطلح كوفي سوغوا به نصب المفعول به ، والظرف المنصوب الواقع خبراً للمبتدأ مثل : زيد أمامك .

والمخالفة قرينة معنوية تدل عند تمام حسان على الاسم المنسوب في أسلوب الاختصاص مثل: نحن العرب نكرم الضيف، بنصب لفظة «العرب»، وعلى تعدد حركة الفعل المضارع الإعرابية عندما يسبق بواو المعية مثل: لا تنه عن المنكر وتأتي مثله، إذ يجوز عند النحاة نصب الفعل «وتأتي» ورفع وجزمه، وتدل على حركة الاسم المستثنى في أسلوب الاستثناء المتقطع مثل قوله تعالى ﴿وَمَا لِأَخِيذٍ عِندَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتَعْمَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾<sup>(14)</sup>، وعلى نصب الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب مثل: ما أجمل السماء، وعلى غير هذه المعاني.

### 1 — 3 — قرينة النسبة

وهي قرينة معنوية عامة تدخل تحتها قرائن أنخص منها، والنسبة علاقة تقوم على الإلحاق والربط والتعليل وهي تشمل:

1 — معاني حروف الجر أو الإضافة، وكل حرف من حروف الجر يعمل دلالة معينة هي القرينة التي يدل عليها، نقول مثلاً: سافر محمد من البصرة إلى الكوفة، فتفيد «من وإلى» تعلق الأسماء الواقعة بعدها بالفعل السابق عليها، وتدل «من» على ابتداء الغاية أو تحديد المكان الذي وقع منه السفر، وتدل «إلى» على انتهاء غاية السفر، فابتداء السفر البصرة ونهايته الكوفة.

وابتداء الغاية الذي دلت عليه «من» وانتهاء الغاية الذي دلت عليه «إلى» قرنتان معنويتان يدخلان تحت قرينة أهم منهما هي النسبة.

2 — معنى الإضافة، نقول: هذا كتاب علي، فنجد ارتباطاً وتعلقاً بين لفظتي كتاب وعلي، بحيث صاراً جزءاً واحداً لا انفصال بين جزئيه، ولا يتضح معنى أحدهما إلا بوجود الآخر، وقد أفادت الإضافة هنا تعريف للمضاف المنكر كما تفيد التخصيص، في قولنا: كتاب رجل.

والإضافة قرينة معنوية خاصة وجزء من قرينة عامة هي النسبة.

(14) البهل 19، 20.

#### 1 — 4 — قرينة التبعية

وهي قرينة معنوية عامة ، أدرج تمام حسان ضمنها ما عرف بالتوابع عند النحاة القلطامي ، وهي : النعت ، التوكيد ، البدل ، المعطف .

ونرى أن المطابقة في العلامة الإعرابية بين التابع والمتبوع ، وفي العدد والوزن ، وفي أن رتبة التابع هي التأخر بعد المتبوع قد ألزمت تمام حسان بإدراج التوابع تحت قرينة « التبعية » ، وإلا فإنه من الممكن أن يكون النعت أو الوصف داحلاً تحت قرينة « الملايسة » ، فالحال والنعت يشتركان في أنهما وصف وهما متفرقان في الثبوت والتحول ، فالصفة عند النحاة ثابتة للموصوف لا تفارقه ، والحال وصف متنقل لا يلبس موصوفه دائماً وذلك لم يجمع النحاة من القول : إن الحال قد تكون ثابتة غير متقلة كما في قولنا : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها ، وأن الحال أيضاً قد تكون مؤكدة كما في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْعُوبُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾<sup>(15)</sup> ، وقوله تعالى ﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكاً ﴾<sup>(16)</sup> .

والواقع أن الحال المؤكدة برع من المصدر المؤكد لفعله ، ولكنه لم يجيء من مادة فعله وإن احتوى على معناه ومدلوله اللفظي .

والتوكيد يمكن إدراجه في قرينة « التحديد والتوكيد » مع المفعول المطلق وباصطلاح أدق : المفعول المؤكد لفعله ، فالفاظ التوكيد بنوعيه تشترك مع المفعول المطلق في التوكيد ، وفي رفع الالباس والابهام عن معنى الجملة .

والتابع في المعطف يمكن إدراجه في حالة الرفع تحت قرينة « الإسناد » كما في قولنا : جاء زيد وعمرو ، فالفعل مسند إليهما معاً ، وفي حالة النصب يمكن إدراجه تحت قرينة « التعدية » مثل : رأيت زيدا وعمراً ، فالرؤية واقعة عليهما معاً ، وتعدى الفعل إليهما معاً ، وكذلك في حالة الجر يمكن إدراجه تحت قرينة « السببية » .

(15) البقرة 60 .

(16) أهل 19 .

هذا ملخص موجز للقرائن المنوية كما ذكرها تمام حسان، ونراه مخلصاً في الغالب للفكر النحوي القديم.

قرينة «الإسناد» هي ما عبر عنها النحاة القدامى بقولهم: إن الرفع علم العدد أو العاعلية، وما ألحق بها على سبيل التشبيه والتقريب.

وقرينة التحصيل هي ما عبروا عنها في الغالب بقولهم: إن النصب علم العضلات، وكذلك الحال في قرينة النسبة هي ما عبر النحاة عنه بقولهم: وأجر علم الإضافة.

وقرينة التبعية هي ما عبر عنه الزمخشري بقوله: وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجوها داخلية تحت أحكام المتبوعات<sup>(17)</sup>.

جهدُ تمام حسان في شرح هذه القرائن، وجدة ما يطرحه وجدواه في الدرس النحوي جهدٌ لا ينكره أحد، ولكنَّ اتباعه لخطى النحاة القدامى قد أضاع جزءاً من مجهوده، وجدة بحثه وطرافته.

## 2 — القرائن اللفظية

وقد جعلها تمام حسان ثماني قرائن لفظية هي:

### 2 — 1 — العلامة الإعرابية

الإعراب وعلاماته هي النحو العربي كله عند النحاة القدامى، وقد دعا هذا الاعتداد الذي لا نظير له بدلالة الإعراب على المعنى، إلى أن قاد النحاة إلى الإيمان بأهمكار وهمية مثل: فكرة العمل، والإعراب المحلى، والإعراب التقديري من أجل تسوية مبدأ الإعراب.

والعلامة الإعرابية قرينة لفظية تتضافر مع قرائن أخرى على إيضاح المعنى النحوي والكشف عن دلالته، والعلامة الإعرابية وحدها لا يمكن أن تكون السبيل إلى

(17) الفصل في صفة الإعراب ص 18.

فهم معنى الأسلوب التحوي، فالعلامة الإعرابية المعينة تدل على أكثر من معنى محوي أو باب محوي، علامة الرفع الإعرابية كما تدل على معنى الإمساد في قولنا: زيد قائم، قام زيد، تدل أيضاً على معنى التعدية في مثل: زيد ضربته وضرب زيد، أمصروب الريدان، وكذلك الحال في علامة النصب والجر.

والعلامة الإعرابية قد تأتي غير دالة على معنى محوي، كما في حركة التحلص من التقاء الساكنين، وغياب العلامة الإعرابية أو عدمها كما في حالة الوقف لا يؤثر في غموض المعنى، باهيك عن أن في العربية أسماء عديدة مبنية على حركة واحدة مهما تغير مدلولها في التركيب مثل: الأسماء المقصورة، والمقصصة، والمضافة إلى ياء المنكلم. وكل ذلك لا يؤثر في غموض المعنى وعدم إدراكنا لموقع الكلمة الإعرابي من خلال الاعتماد على قرائن عديدة ليس من بينها العلامة الإعرابية.

العلامة الإعرابية قد تكون قرينة لفظية عندما تظهر على آخر الاسم أو الصفة، ولكنها قد تُفقد في ثانياً بعض التراكيب، وذلك ما يوجبنا إلى البحث عن قرائن أخرى يحتوي عليها الأسلوب نفسه، وتوصلنا إلى فهم دلالة وما بين أجزائه من علائق وارتباطات.

## 2 — 2 — الرتبة

وهي الموقع أو المكان الذي يتخذه اللفظ في ثانياً التركيب المحوي، فالمبتدأ مثلاً مرتبة التقديم على الخبر، وفي حالات معينة قد يجب تقديم الخبر على المبتدأ كما في قولنا: في الدار رجل، وفي حالات يجوز تقديم المبتدأ وتأخيره مثل: محمد في الدار، في الدار محمد.

وإن المؤكدة يجب تقديم اسمها على خبرها، إلا إذا كان خبرها جازاً ومحروراً فيجوز أن يتقدم على المبتدأ، وأن يتأخر عنه.

والمفعول به قد يتقدم على الفاعل أو على الفعل والماعل معاً، وقد يأتي ملتبساً بموقعه الأصلي في التركيب فيتأخر عن فعله وفاعله، وكذلك الماعل يتقدم ويتأخر

والحال غالباً ما يأتي ملتزماً بموقعه في التركيب ، وفي حالات معينة قد يأتي متقدماً مثل : لمية موحشاً طلل ، راكباً جاء زيد وهذا التقدم واجب في المثال الأول وجائز في الثاني .

إن الرتبة أو الموقع في اللغة العربية نوعان :

1 — رتبة مقيدة أو محفوظة مثل : مجيء ضمير الموصول أولاً ، ثم تأتي بعده صيته أو حملة الموصول ، لأن الموصول ضمير مبهم وهو يحتاج إلى صلة تربط إبهامه ، وكذلك الموصوف لا بد أن يتقدم على موصوفه ، ومن الرتب المحفوظة في اللغة العربية صدارة الأدوات مثل أدوات الشرط والاستفهام وغيرها .

2 — رتبة حرة أو غير محفوظة مثل رتبة الفعل والماعل وغيرها .

إن الرتبة قرينة لفظية ، وعلاقة تقوم بين جزئين مرتبين أو متلازمين من أجزاء السياق أو التركيب النحوي يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه .

ولبيان الرتبة نحتاج إلى دراسة موسعة للتقديم والتأخير في اللغة العربية ، وألا يقصر هذا البحث النحوي على علم البلاغة وحدها .

## 2 — 3 — الصيغة

وهي المبنى التصريفي للكلمة ، والصيغة نوعان :

1 — صيغة ثابتة غير اشتقاقية كما في الأدوات والظروف مثل : ليس ، إن ، ما ، تحت ، أمام ، فهي ألفاظ ذات بنية واحدة لا تتغير .

2 — صيغة اشتقاقية ، حيث يجد أن الجذر أو الجذور الصوتية للكلمة قد يصاغ بها ألفاظ عديدة ، كل منها تدل على معنى معين ، كما في : الأفعال ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، وأمثلة المبالغة وغيرها ، فهي مواد ذات أصل اشتقاقي واحد هو الأصوات المكورة للفظلة مثل : علم نشق منها مواد كثيرة : غلبم يعلم عالم معلوم علّام أعلم علم .

ونعلم أن للأسماء والصفات والأفعال صيغها المعينة للمعرفة، وهذه الصيغ قد تصلح لمواضع معينة في الكلام أو التركيب لا يصلح فيها غيرها، فالفاعل مثلاً يطلب فيه أن يكون اسماً، وللمفعول المؤكد والمفعول له يطلب أن يكونا مشتقين في القاعدة المعيارية، وفي التمييز أن يكون اسماً تكرة، وفي للمفعول فيه أن يكون ظرفاً أو منقولاً إلى الظرفية.

والجملة العربية إنما تحمل معاني الاستفهام والتوكيد والنفي والبداء والتعجب والقسم والسمي، وغيرها من المعاني عن طريق أدوات معينة موضوعة للدلالة على هذه المعاني، فقولنا مثلاً: محمد قائم، جملة اسمية مثبتة، فإذا أردنا نفيها أو توكيدها أدخلنا عليها أدوات معينة، وهكذا تستفاد هذه المعاني الجديدة المضافة إلى الجملة عن طريق أدوات معينة.

وهكذا نرى أن الصيغة قرينة لفظية تساعد على فهم المعنى النحوي وتبين أن المعنى التصريفي لصيق بالمعنى النحوي.

## 2 — 4 — المطابقة

وهي مقصورة على الصيغ الصرفية والضمائر، فلا تطابق في الأدوات والظروف، ولا في الخوالب إلا في بعض الحالات. والمطابقة تتم برعاية النواحي الآتية:

- 1 — العلامة الإعرابية: فالوصف يتبع موصوفه في العلامة الإعرابية، وكذلك المؤكد يتبع ما أكد به، وكذلك بقية النواحي؛ إذ نجد أن التابع يتبع محوره في العلامة الإعرابية رفعا ونصباً وجراً.

- 2 — الشخص، أي التكلم والخطاب والغية، ولكل منها ضمائر معينة تدل عليها متصلة ومنفصلة، دالة على الفاعلية أو للمفعولية أو الملكية والإضافة.

- 3 — العدد، أي الأفراد والشيئة والجمع: المبتدأ لا بد أن يتطابق مع خبره في العدد: محمد قائم، الرجلان قائمان، الفتيات قائمات، والفاعل المقدم يطابق في العدد فعله المتأخر: الطلبة قاموا: الفتيات قمن...

4 — النوع، أي التذكير والتأنيث : النعت مثلاً لا بد أن يطابق منوعه في النوع تقول : هذا رجل صالح، وهذه فتاة سالحة . وكذلك المبتدأ والخبر ، والمؤكد ومؤكده : محمد قائم، فاطمة قائمة، قام محمد نفسه، قامت هند نفسها، وكذلك الفاعل للمقدم : محمد قام، هند قامت .

5 — التعيين، أي التعريف والتشكيك، ولا يكونان إلا في الأسماء، والتعريف له في العربية طرائق عدة يكون : بالآلف واللام، والإضافة، والعلمية، وغيرها .

وإذا كان المبتدأ لا يطابق خبره غالباً في التعيين، فيكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، أو يكونان نكرتين أو معرفتين معاً؛ فإن النعت مثلاً لا بد أن يطابق فيه الوصف موصوفه في التعريف والتشكيك .

تقول : هذا الرجل الصالح، فإذا قلت : هذا الرجل صالح، كانت لفظة صالح من تمام الجملة وإخبار عن الرجل بالصالح .

والمطابقة في أية واحدة من هذه الأمور الخمسة تقوي الصلة، والرابطة بين المتطابقين، وتكون المطابقة قرينة لمعطية على ما بينهما من ارتباط، وتلاحم في المعنى، والتحلال هذه المطابقة، وتفكك عراها حيث يستدعي الأسلوب وجودها تصم التركيب بالمخرج عن الصواب وتفسر الوصول إلى معناه .

## 2 — 5 — الأداة

تلعب الأدوات في اللغة العربية دوراً هاماً في أداء المعنى السحوي، وفي التعرف بين المعاني السحوية المختلفة، وهي أدوات تدخل على الجملة بنوعها كما تدخل على المعربات .

اللفي في العربية تؤديه أدوات عديدة :

ما ر لا : يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية لفتحها، ولن ولم ولما : تدخل على



الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع، ليس: تدخل على الجملة الاسمية، أدوات الاستثناء، في الاستثناء التام الموجب لنفي المقدرات داخل التركيب.

التوكيد: له أيضاً أدوات عديدة قد تكون مفردة أو مركبة، وبعضها مما له الصدارة، وبعضها مما يتأخر؛ وبعضها لتأكيد الجملة الاسمية، وبعضها لتأكيد الجملة الفعلية:

إِنَّ زَيْدًا نَاجِحٌ، إِنَّ زَيْدًا لَنَاجِحٍ، وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَنَاجِحٍ، قَدْ نَجَحَ مُحَمَّدٌ، لَقَدْ نَجَحَ مُحَمَّدٌ، لَتَفْعَلَنَّ الْخَيْرَ، مَا قَامَ إِلَّا عَلَيَّ، لَا إِلَهَ غَيْرَ اللَّهِ، إِنَّمَا الْعَارِسِي عَلِيٌّ، لَأَنْتَ النَّاجِحُ...

والاستفهام والشرط والنهي والترجي والتمني والتعجب والنداء والتخفيض والمعينة والاستقبال والتحقق والتقليل، كلها وغيرها من المعاني تؤدي بإضافة أدوات معينة إلى الجملة، ولكل أداة موقعها المعين من التركيب النحوي.

فالأداة:

1 — تحمل معنى نحوياً معيناً تضيفه إلى الجملة.

2 — لها موقعها المعين في التركيب.

3 — تفرق تفرقة واضحة بين المعاني النحوية المختلفة.

وهذا تكون الأداة قريبة لفظية هامة تساعد على أداء المعنى النحوي وفهم دلالته.

## 2 — 6 — الربط

وهو قريبة لفظية تدل على اتصال وتلازم أحد المرابطين بالآخر، وفي النحوية العربية أساليب معينة لا بد من وجود رابط يربط بعضها ببعض، ضمير الموصول غالباً ما يرتبط بصلته برابط أطلق عليه النحاة القسامي العائد.

قال ابن هشام «وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد»<sup>(18)</sup>.

والعائد أنواع، وقد يحذف في بعض المواضع أو يستغنى عنه.

وغير المبتدأ إذا كان جملة لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ، والربط يتم في هذه الحالة بعدة أساليب.

ومن الربط في العربية وقوع الفاء في جواب الشرط سواء كان جواب الشرط مصدرأ بفعل مضارع لم يسبق بأداة معينة، أو سبق بالسين، أو لي، أم كان جواب الشرط مصدرأ بفعل ماضٍ مسبق بقد أو ما، أم كانت جملة جواب الشرط جملة طلبية أو اسمية، أو جملة مصدرية بـ «عسى».

وقد تقع إذا موقع الفاء في هذه الحالة.

وأنواع الربط بين الأجزاء المتلازمة في العربية عديدة، وبعضها قد أساء النحاة القدامى فهمه، ففسروه على غير وجهه، مثلاً «أما» التوكيدية تحتاج إلى ربط غيرها بالمبتدأ من طريق الفاء مثل: أما محمد فتساعر.

الربط كما نرى جزء مهم من بنية بعض التراكيب في اللغة العربية، وهو قرينة لفظية توصل إل فهم المعنى وتأديته.

## 2 — 7 — التلزام

أو التلازم، وهو أن يستدعي وجود عنصر أو ركن ما في الجملة وجود ركن آخر، فالمضاف يستلزم وجود المضاف إليه ليخصصه أو يعرفه، وضمير الموصول يستدعي وجود صلة تزيل إبهامه وعمومه، والموصوف يقتضي وجود صفة، وكذلك الأدوات متلازمة ومتضامة مع ما بعدها فبعضها يتطلب الأسماء، وبعضها يستدعي وجود الأفعال، وبعضها يدخل عليها معاً.

(18) أوضح للمسالك ج 1 ص 164.

والتضام كما يكون بالتلازم يكون بالتناهي ، فوجود أداة التعريف « آل » تستبعد أو تنهي وجود الإضافة المحضة والتنوين ؛ وباء النداء تستبعد أن يكون ما بعدها معرفاً بالألف واللام ، إلا إذا جئنا قبل الاسم للتأدي بأي أو أية ، أو كان المرف لفظ الحلالة سبحانه : الله .

ومعنى التضام يمنع الفصل بين المتضامين ، فالفصل بين أداة الجر والاسم المحرور لا يتم إلا في حالات شاذة نادرة ، وقد يميز معنى التضام المفضل أحياناً بين المتلازمين إذا كان المعنى يطلب هذا الفصل لإزادة التوكيد ، مثلاً كما في الفصل بين المبتدأ والخبر بضمير العماد : محمد هو القائم ، وبين إذن والفعل المضارع بالقسم : إذن والله يفعل الخير ، وهذا الفصل لا يؤثر في انحلال التلازم بين المتضامين ، ولا يؤدي إلى انصراف وحدة التركيب ؛ وإنما جاء لأداء وظيفة معينة هي التوكيد وحافظ على تلازم وترابط الجزئين المتضامين .

## 2 — 8 — النغمة

وهو ما يحدث من ارتفاع للصوت وانخفاضه في أثناء الكلام ، فنغمة الكلام قد تطول وقد تقصر ، ولكل جملة نغمة معينة الخاصة في أثناء النطق بها ، فالنغمة مثلاً تحدد ما إذا كانت هذه الجملة دالة على الإثبات أو الاستفهام : أنت محمد ، فهي جملة خالصة من أداة تدل على معنى الاستفهام ، ولكن عن طريق خفض الصوت ورفع عند إلقاء هذه الجملة يدرك السامع ما إذا كان المتكلم يقصد الإخبار أو الاستفهام ، وفي القرآن الكريم آيات عديدة قرئت بهززة دالة على الاستفهام وحذفها والمعنى واحد وباء النداء قد تحذف كما في قوله تعالى ﴿ يُوسُفُ اغْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾<sup>(19)</sup> .

ولجئنا العامة تميل إلى حذف همزة الاستفهام وباء النداء ، ويبقى المعنى دالاً عليهما عن طريق التنقيح .

ولا شك أن التعميم يحتاج في العربية إلى دراسة عملية موسعة<sup>(20)</sup> .

(19) يوسف 29

(20) السنة العربية معناها ومبناها ص 191-231

هذه باحتصار شديد القرائن الدالة على المعنى النحوي في اللغة العربية، كما ذكرها الدكتور تمام حسان، وهي — كما رأينا — قرائن مقالية وحالية، والقرائن المقالية، معنوية ولفظية، قرائن عديدة، ولها دور بارز وهام في التحليل الإعرابي والوصول إلى معنى التركيب النحوي، وقد كان النحاة القدماء مقصدين عندما درسوا النحو العربي على صوء قريبة لفظية واحدة هي الإعراب وعلاماته، وأناطوا بهذه القرينة وحدها فهم معنى الأسلوب كله.

نحس لا ننكر أهمية علامات الإعراب في التحليل الإعرابي، ولا ننفي فنصم ظاهرة الإعراب بأنها بلاء يجب التخلص منه، ولا ندعي أن اللغة العربية لم تعرف الإعراب وعلاماته إلا على أيدي النحاة، ولم تكن معرفة على أفواه أعراب نجد ونهامة والحجاز، كل ذلك لا نؤمن به ولا ندعو إليه مادام الواقع اللغوي التاريخي يأباه ولا يدل عليه؛ غير أننا ملزمون بتتبع هذا الواقع ووصفه، وهو واقع صريح في مظاهره، واقع يصر على إعراب اللغة العربية، وأن علاماته جرة من معناها، ودلائلها عندما تنضافر معه قرائن أخرى معنوية ولفظية على جلاء المعنى النحوي والكشف عنه.

### ثالثاً: الإعراب والبناء

اللغة العربية لغة معربة، والحركة لها الدور الأساسي في هذا المجال، فبنية الكلمة العربية وكذلك التركيب النحوي يعتمدان على التراوح بين السكون والحركة، والحركة قد تنواري، ومن النادر أن تنواري أربعة متحركات في اللغة العربية، ولا تسمح هذه اللغة بتوالي ساكنين في النطق إلا في حالة الوقف، وهي قد تضحى بالسكون ذي الوظيفة المدوية عندما يلتقي بساكن آخر، كما في تحريك آخر الفعل المضارع المجرى إذا التقى بكلمة أول حروفها ساكن، مثل: لم يذهب الطالب قالباً تحرك بالكسر هرباً من النقاء حرفين ساكنين، وكذلك تقول: من الرجل؟، قال تعالى ﴿ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ الْفَعْلِ لَأَنْزَلُنَّهُ فِي سَجْدٍ مِنْ أَسْفَلِ الْأَرْضِ ﴾، وكذلك تقول: من الرجل؟، قال تعالى ﴿ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ الْفَعْلِ لَأَنْزَلُنَّهُ فِي سَجْدٍ مِنْ أَسْفَلِ الْأَرْضِ ﴾، وكذلك تقول: من الرجل؟، قال تعالى ﴿ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ الْفَعْلِ لَأَنْزَلُنَّهُ فِي سَجْدٍ مِنْ أَسْفَلِ الْأَرْضِ ﴾.

والعظة في ثانيا التركيب النحوي إما أن تكون ملتزمة بحركة واحدة على آخرها، لا تتغير مهما تعير معانها وموقعها في التركيب، فتسمى مبنية في اصطلاح النحاة

القدامى، وإما أن تتغير العلامة الإعرابية الظاهرة على آخرها بحسب موقعها في الجملة، فهي قد تكون منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة. وقد تعارف النحاة على تسمية هذا النوع بالمعرب، فالألفاظ والكلمات في اللغة العربية إما مبنية وإما معربة لا تخرج عن هذا، إن لفظة مثل محمد قد تكون في التراكيب الداخلة فيها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، نقول مثلاً: محمد رسول الله، إن محمداً رسول الله، هذا كتاب محمد، سلمت على محمد، أُرِيسِلَ محمدٌ لهداية البشر، وغيرها من التراكيب العديدة التي يمكن أن تأتي فيها لفظة محمد، وهي لفظة لا تراها ملتزمة بحركة معينة لا تتغير في هذه التراكيب كلها، وإنما تتنوع الحركة الظاهرة على آخرها من الرفع إلى النصب وإلى الجر بحسب معانيها وموقعها في التركيب النحوي.

أما لفظة «هذا» مثلاً فهي لفظة ملازمة لحركة واحدة، وكذلك «من» مع قيامها بعدة وظائف خلال التركيب كالاستفهام والشرط والموصولية، وفي اللغة العربية ألفاظ عديدة مبنية تندرج تحت أقسام: الأدوات والضمائر والظروف والحوالف والأفعال، كما أن من الأسماء والصفات ما هو مبني، والغالب في المبنيات أن تكون بحركة بالفتح أو ساكنة الآخر، وقد تأتي منصوبة كما في «نحن» و «منذ»، وقد تأتي مكسورة كما في الباء واللام الجاهزين؛ ولكن الغالب على المبنيات هو تحريك أو آخرها بالفتح أو تسكينه، وقد قال النحاة: إن الأصل في المبني أن يسكن ولذا يحشوا عن علة لكل مبني تحرك بالفتح أو الضم أو الكسر، والتعليل للظواهر اللغوية، ليس من صلب الدراسة اللغوية وإنما هو مبحث عقلي منطقي في الغالب.

والمبنيات تنحصر فيما يلي:

١ - الأدوات، كأدوات الاستفهام هل وأخواتها، وأدوات الإضافة والتعليل مثل عن وعلى، وأدوات العطف، وأدوات الجواب بلى وعدم، وأدوات الإصرار والإبطال بل ولكن، وأدوات النداء يا وأخواتها، وأدوات الشرط إن وأخواتها، وأدوات النفي ليس وأخواتها، وأدوات التحقيق والاستقبال والنهي والدعاء والطلب والرجاء والتعجب والتعجب والتعجب والتوكيد والاستثناء.

والأداة كما قلنا تقسم بدور بارز في أداء المعنى .

2 — الضمائر ، مثل ضمائر المتكلم متصلة ومنفصلة مثل : نحن وأنا والهاء المتكلم ونا وإنا وإياي ، وكذلك ضمائر الخطاب والغيبة متصلة ومنفصلة وضمائر الإشارة وضمائر الموصول .

فالضمائر مبنية ما عدا ضميري الإشارة والموصول الدالين على المثنى فهما معربان إعراب الاسم للمثنى ، والضمير يقوم بوظيفة إعرابية ، فهو يدل على العاعلية والمفعولية والإضافة .

3 — الظروف ، وهي مبنية كلها مثل إذا وحيث وفوق وأمام ، إلا ما نقل منها من الظرفية إلى الاسمية .

4 — الحوالم ، مثل نعم وبلى وحيث ولا حيثما الدالة على المدح والذم ، ومثل مخالفة التعجب ، ومخالفة الإحالة أو اسم الفعل مثل : هيات وجه وآه ونزال ، والحوالم كلها مبنية .

5 — الأفعال ، فالفعل الماضي والأمر مبنيان وكذلك الفعل المضارع عندما يتصل بنون النسوة أو نون التوكيد .

والمعرب من أقسام الكلم ينحصر في الأسماء والصفات ، وفي الفعل المضارع إن لم نقل إنه مبني أيضاً .

ومن الأسماء والصفات ما يجدر اعتباره من المبنيات مثل الأسماء المقصورة كالمهدي ، والأسماء المقصورة مثل القاضي ، والأسماء المضافة إلى ياء المتكلم مثل كتابي .

ونظراً لأن النحاة القدماء قد قسموا الكلام إلى : اسم وفعل وحرف فقد أدخلوا ضمن قسم الاسم عدداً من المبنيات التي لا صلة لها بالأسماء ، وإنما تنضوي تحت أقسام أخرى من أقسام الكلم كالأدوات والضمائر وغيرها ، ولهذا بحثوا عن علة وسبب لباء هذه الأسماء عندهم ، لأن الأصل في الاسم أن يكون معرباً عند النحاة ، فإذا أخرج عن هذه الأصل كان ذلك لعله لا بد من الكشف عنها وإيضاحها ، وقد تمثلت

هذه العلة في أربعة أسباب وهناك من النحاة المتأخرين من زاد عليها أسباباً أخرى .

### 1 - الشبه الوضعي

وهو أن يوضع الاسم لفظاً على صورة مشابهة لوضع الحرف بأن يكون مكوناً من حرفين في لفظه أو ميناء الصرفي فالتاء في قولنا : قميت ، وهي ضمير دال على المخاطب المفرد المذكور ، والضمير من الأسماء عند النحاة القدامى ، قد بييت على الفتح لأنها أشبهت الحرف الموضوع على حرف واحد كالباء واللام والواو والعاء .

وأيضاً من قولنا : قما ، وهو ضمير دال على جماعة المتكلمين ، قد بني على السكون لأنه أشبه الحرف الموضوع على حرفين مثل : قد وهل وهل .

### 2 - الشبه المعنوي

وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لا ، ومثلوا لما وضع له حرف بالأداة « منى » وهي اسم عند النحاة ، وهي تدل على معنيين :

أ - الشرط وهي مشبهة في هذه الحالة لحرف الشرط « إن » .

ب - الاستفهام وهي مشبهة لهمرة الاستفهام وعمولة عليها في الباء .

ومثلوا لما لم يوضع له حرف بضمير الإشارة « ها » والصمائر عند النحاة أسماء ، فهنا دالة على الإشارة ومبينة ، لأن حق معنى الإشارة أن يؤدي بالحرف .

### 3 - الشبه الاستعمالي

وذلك أن يكون الاسم عاملاً في غيره ولا يدخل عليه عامل مطلقاً يتأثر به ، فهو يشبه الحرف شيئاً استعمالياً ، فالحرف يعمل في غيره ولا يعمل غيره فيه ، ومثل النحاة لذلك بما أطلقوا عليه : أسماء الأفعال ، نقول مثلاً : هيئات العقيق . وهيئات : اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ ، والعقيق فاعله مرتفع به ، فهو قد عمل فيما بعده وأثر به

الرفع، ولا يدخل عليه ما يؤثر فيه عملاً ما، لذلك أشبهت الحرف استعمالاً فنيته  
ولرمت حركة واحدة.

#### 4 — الشبه الافتقاري

وهو أن يفترق الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة تأتي بعده توضحه وتنزل إبهامه،  
وقد مثل النحاة لذلك بما أطلقوا عليه «اسم الموصول»، وهو يحتاج إلى جملة توضح  
معناه، اصطلاح النحاة على تسميتها بـ «صلة الموصول»، وأسماء الموصول في هذه  
الحالة مشبهة للحرف الذي لا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة، لذلك بهت ولرمت  
حركة واحدة<sup>(21)</sup>.

إن هذه الأسباب والتعالييل التي يوردها النحاة لبناء بعض الأسماء، بدل إعرابها  
الواجب لها بالأصالة، أسباب مفتعلة وتعالييل مفترضة لا تنطلق من خلال وصف  
الاستعمال اللغوي، وإنما من خلال مقولات منطقية عقلية وتقسيم قاصر للكلمة:

1 — هذه الألفاظ التي يفترض النحاة أنها تنتمي إلى فصيلة الأسماء ليست من  
الأسماء في شيء، وإنما تنتمي إلى أقسام أخرى من أقسام الكلمة بحسب ما لها من  
خصائص ووظائف تؤديها في التركيب اللغوي، فالفاظ الإشارة والموصول وضمائر  
الخطاب والتكسم المتصلة هي من فصيلة الضمائر، والضمائر حكمها البناء دائماً في  
لغة العرب.

والفاظ الاستفهام والشرط تنتمي إلى قسم الأداة، والأدوات مبنية أيضاً، وما  
أطلق عليه النحاة مصطلح: اسم الفعل ينتمي إلى فصيلة الخوالب، وهي محكوم عليها  
بالبناء. ولعله من تناقض النحاة ومبرهم أن يطلقوا مصطلح اسم الفعل على مخالفة  
الإحالة، فهم في حيرة بين اعتبار هذه الألفاظ أسماء خالصة، وبين اعتبارها أفعالاً  
خالصة، ولما وجدوا أن حد الاسم وعلاماته قد يصدق على جانب منها، وأن حد  
المعل وعلاماته قد يصدق على جانب آخر فيها، أطلقوا عليها مصطلح «اسم الفعل»

(21) مع المربع جـ 1 من 16-18، أوضح المسالك جـ 2 من 29-30.



وهو مصطلح متناقض يحمل في طياته حيوة النحاة تجاه فهم وظيفة هذه الألفاظ في التركيب النحوي.

2 — الاستعمال الوارد عن العرب قد جاء يساء هذه الألفاظ ولزم آخرها بحركة واحدة، والاستعمال تنضائل أمامه كل الأقيسة والتعاليل المطلقية، وكيف نعرض أنها كانت معربة، أو الأصل فيها أن تكون معربة، دوغما دليل يسده الواقع النحوي المعاش، أو الحادث في طور سابق من أطوار غور اللغة وتطورها؟

3 — هناك ضمائر عديدة موضوعة على أكثر من حرفين مثل: نحن، هؤلاء، إيانا، أنتم، وغيرها وهي مبنية وهناك أسماء موضوعة على حرفين وهي معربة مثل: دم ويد وغيرها، فإذا سألنا النحاة عن سبب بناء الأولى وإعراب الثانية، وهي كلها أسماء عندهم، لحوا في جدل عقيم، وأجابوا إجابات مصطنعة لقيت معارضة من نحاة آخرين، وهي معارضة عليها ردود وهمة مفترضة.

أي: عندما تكون موصولة أو استفهامية فإنها معربة، وكان حقها البناء بمراعاة الشبه المعنوي، وضمير الإشارة المثنى وكذلك الموصول معرب لإعراب المثنى، فبماذا أعربت هذه وسي غيرها؟ وقد أثار هذا السؤال جدلاً عريضاً بين النحاة، ولو علموا أن اللغة استعمال تدرس خصائصه من خلال وصفه، ما تكلموا كل هذا الجدل الذي لا طائل من ورائه لا للغة ولا لدارسها.

إن الكلمة في اللغة العربية تنقسم إلى سبعة أقسام هي: الاسم والنسبة والفعل والأداة والضمير والظرف والخالفة، وما يقبل الإعراب منها: الاسم والنسبة، أما بقية أقسام الكلمة فهي مبنية ما عدا الفعل المضارع غير المقترن بنون النسوة أو نون التوكيد فإنه معرب عند النحاة القدماء.

### إعراب الفعل المضارع وبنائه

الفعل المضارع أنواع فهو إما أن يكون: صحيح الآخر أو معتل الآخر أو من الأفعال الخمسة، وإعرابه أيضاً متعدد وذو وجوه مختلفة.

المعل للضارع الصحيح الآخر مثل : يذهبُ نعملُ أرسمُ تكتبُ ، يرفع  
بالضمة الظاهرة ، وينصب بالفتحة الظاهرة إذا سبقته أداة معينة مثل : لن أو أن أو  
كي أو إذن ، لو وقع بعد تقي وطلب وسبق بالواو أو الفاء أو حتى ، ويجزم بالسكون  
الظاهر على آخره إذا سبق بأداة مثل : لم ولما ولا واللام الدالة على الأمر أو الدعاء ،  
أو جاء بعد أداة دالة على الشرط ، أو وقع في جواب الشرط ولم يقتضِ بالفاء .

والمعل المضارع المعتل الآخر أنواع : فهو إما أن ينتهي آخره بألف أو واو أو  
ياء ، مثل : يرضى ، يدعو ، يقضى .

وعند إعرابه فإن حركة الرفع لا تظهر على آخره ، ويضطر النحاة إلى تقدير رفعه  
وأنه مضموم الآخر تعسفاً واخترافاً .

وفي حالة النصب يعرب على وجهين : فإن كان آخره واو أو ياء ظهرت عليه  
علامة النصب ، وإن كان آخره ألفاً لم تظهر عليه علامة النصب ، ولا يحذف منه  
حرف العلة ، وتقدر النحاة أنه منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة .

وفي حالة الجزم فإنه يجزم بحذف حرف العلة : الألف أو الياء أو الواو .

وإذا كان المضارع من الأفعال الخمسة : يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون  
تفعلن ، فإنه يرفع بثبوت النون ، وينصب ويجزم بحذفها .

والفعل المضارع ليس معرباً دائماً عند النحاة القدماء ، وإنما قد يبنى في  
حالتين : إذا اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى على السكون ، وإذا اتصلت به نون  
التوكيد ثقيلة أو خفيفة فإنه يبنى على الفتح ، ولم يقل النحاة : إن الفعل المضارع  
معرب في هذه الحالة لأمرين في نظري :

1 — إن العامل إذا كان جزءاً من اللفظ لا يعمل ، فالنون للنسوة أو التوكيد جزء  
من الفعل لذا لا تعمل فيه .

2 — إن العامل الحرفي ضعيف ، لذا يلغى عمله عندما يتأخر .

والمعل المضارع قد يدخل عليه في التركيب ما يقتضي إعرابه وساق نقول .

الطالبات لم يقمن بأداء واجبهن ، يا نهد لا تهملن واجبك ، فهل الفعل المضارع معرب أو مبني في هذه الحالة ؟

ويقول النحاة : إن الفعل المضارع لا يبنى على الفتح مع نون التوكيد إلا إذا كانت متصلة به اتصالاً مباشراً ، أما إذا فصل بينهما بالولو أو الألف لفظاً أو تقديرًا كما في قوله تعالى ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا ﴾<sup>(22)</sup> وقوله تعالى ﴿ وَلَا تُشِيقُنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَخْلُفُونَ ﴾<sup>(23)</sup> ، فإن الفعل المضارع في هذه الحالة يعتبر معرباً لا مبنياً عند النحاة<sup>(24)</sup> ، ولواقع أن الفعل المضارع لا يبنى على الفتح أو يفتح آخره عند اتصال نون التوكيد به ، إلا إذا كان فعلاً حالياً من الإسناد ، أما إذا كان مستنداً فإنه تظهر عليه حركة مناسبة لما بعده من ضمير ، فهو يضم إذا أسند إلى واو الجماعة ، ويفتح إذا أسند إلى ألف الاثنين ، ويكسر إذا أسند إلى ياء المخاطبة .

إن وصف الاستعمال الذي أحمل النحاة الاعتداد به يقول : يفتح آخر الفعل المضارع المؤكد بالنون إذا خلا من الإسناد ، فإذا أسند بني على حركة مناسبة لما اتصل به من ضمير ، وما يقوله النحاة خلافاً لهذا فهو تجني على الواقع وتزييف له . هذا باختصار وصف الحركات المختلفة التي تظهر على الفعل المضارع ، وهو من خلال صيغته يدل على زمان وحدث ، وتدخل عليه أدوات عديدة فتضيف إليه دلالات جديدة وأزمنة متعددة .

الفعل المضارع تدخل عليه أدوات عدة تضيف إليه معنى النفي وتقيد به بأزمة محددة ، وهو مختلف الإعراب بعدها .

تدخل عليه لا النافية فيرفع ، وتدخل عليه لن فينصب وينفي وقوعه ، وتدخل

(22) آل عمران 186 .

(23) يونس 89 .

(24) شرح قطر الندى ص 35-36 .

عليه لم يلا فينفي حدوثه ويجزم، وهذه الأدوات مع دلالتها على النفي تضيف إلى الفعل المضارع أزمنة محددة.

ولا تنفي الفعل في المستقبل، و«لن» لنفي الفعل المضارع المؤجل في الاستقبال، و«لم» لنفيه وقلب دلالة الزمنية إلى الماضي وثبوتها دائماً ومستمر، و«لما» لعينه في الماضي المستمر إلى الحال، وثبوتها له غير دائماً فالفعل المنفي بعدها قد لا يحدث في الماضي ولكنه متوقع الحدوث في المستقبل.

وهذه الفروق في نفي المضارع مستمدة من خلال الأداة، لا من خلال العلامة الإعرابية التي تظهر على آخره بعد كل أداة من هذه الأدوات، وإلا لفرق في العلامة الإعرابية بين نفي الفعل المضارع بلم ونفيه بلما، فهما لنفيه في الماضي ولكن بينهما فرقاً بالغ الدقة، نقول مثلاً: لم يذهب زيد إلى المدرسة فتعني ذهاب زيد إلى المدرسة في الزمن الماضي وهو نفي مستمر، ونقول: لمّا يذهب زيد إلى المدرسة، أي إنه لم يذهب إلى المدرسة بعد، ولكن ذهابه إليها واقع حتماً، هذا الفرق الدقيق بين الأداةين في نفي الفعل المضارع كان ينبغي أن يدل عليه باختلاف العلامة الإعرابية الظاهرة على الفعل المضارع بعد كل منهما، لو كانت العلامة الإعرابية دالة على معنى معين عندما تظهر على الفعل المضارع.

الفعل المضارع تدخل عليه أدوات عديدة أخرى تضيف إليه معاني جديدة تدخل عليه: قد والسين وسوف وكفي وأن ولا واللام واليون وحتى، وهو مرفوع بعد بعضها، ومنصوب بعد بعضها، ويجزم بعد بعضها الآخر، ولكن ما لحقه من معنى حديد لا تدل عليه العلامة الإعرابية، وإنما تدل عليه هذه الأدوات، معنى دلالة على الاستفصال يفهم من السين وسوف، ومعنى النهي أو الدعاء من «لا»، ومعنى الدعاء يفهم من اللام، ومعنى التعليل يفهم من «كي» وهكذا، فما يضاف إلى الفعل المضارع من معاني مختلفة وأزمنة مختلفة، إنما تدل عليه هذه الأدوات وحدها لا العلامة الإعرابية، وإلا لما كان الفعل المضارع مرفوعاً في حالة الإثبات، وفي حالة النفي بلا،

وفي حالة الاستقبال بعد السين وسوف، وفي حالة تقليل وقوعه بعد قد، فهذه معاني مختلفة، رُفِعَ الفعل المضارع بعدها جميعاً، وكذلك في حالة نصبه وجزمه.

إن اختلاف الحركة الظاهرة على آخر الفعل للمضارع ما هو إلا تعبير شكلي لا دور له في أداء المعنى وإيضاحه، وهو أمر ذوق جمالي تدعو إليه مناسبة صوتية في بعض الأحيان<sup>(25)</sup> ويدعم ذلك أن الفعل الماضي يبنى على الفتح وعلى السكون وعلى النصب لمناسبة صوتية لا للدلالة إعرابية:

1 — الفعل الماضي يبنى على الفتح إذا لم يسند إلى أي ضمير، أو اتصل به ضمير نصب أو تاء التأنيث الساكنة، أو ضمير رفع غير متحرك مثل ألف الاثنين.

2 — ويبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك مثل التاء الدالة على المتكلم أو المخاطب المفرد، أو نون النسوة أو نا المتكلمين.

3 — ويضم آخره إذا اتصلت به ولو الجماعة، ولم يكن معتل الآخر بالألف، فإن كان معتل الآخر بالألف، كما في: دعوا فتح.

إن تنوع الحركة الظاهرة على آخر الفعل الماضي أمر راجع إلى الذوق النغوي المرهف، وهو ذوق يعتد كثيراً بالمناسبة الصوتية، وكذلك الحال في الفعل المضارع، وسيان عندي إن قيل بإعرابها أو بنائهما مادامت دراستهما قد قامت على أساس وصفي خالص.

إن الإعراب في اللغة العربية لا يتناول ألفاظ اللغة كلها وإنما هو مقصور في الغالب على قسمين من أقسام الكلمة هما: الاسم والصفة، ومعنى ذلك أن الإعراب لا يمثل ظاهرة عامة تشترك فيها ألفاظ اللغة جميعها، وقد تخلص النحاة من هذا الإشكال باللجوء إلى المنطق، فقالوا بالإعراب المحلي، والإعراب التقديري.

(25) ذكر الزحشري وابن يعيش أن إعراب الفعل المضارع لا يدل على معنى، فرفضه لا يدل على فاعله ونصبه لا يدل على مفعوله وإنما تم إعرابه لضربه من الاستحسان. شرح المفصل ج 7 ص 10-11.

## رابعاً : الإعراب المحل والإعراب التقديري

### 1 - الإعراب المحل<sup>(26)</sup>

الألفاظ في اللغة العربية إما معربة وإما مبينة، والمبني ما لزم آخره حركة واحدة معية ولم يتأثر باختلاف موضعه في التركيب، فلفظة مثل «هذا» لا يتغير ما يظهر على آخرها مهما تغير موقعها في التراكيب المختلفة نقول مثلاً: هذا محمد، إن هذا محمد، صاحبت هذا الرجل، تسرتي ملاقة هذا الرجل، وغيرها من التراكيب؛ ومثل ذلك بقية ضمائر الإشارة، وكذلك ضمائر الموصول وغيرها من المبنيات ذات الوظيفة الإعرابية في التركيب.

وقد افترض النحاة أن هذه المبنيات تقبل الإعراب وعلاماته، فهم يقولون في المثال الأول: إن هذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وإيها في المثال الثاني اسم إن منصوبة المحل، وفي المثال الثالث منصوبة المحل على المفعولية، وبحرورة المحل في المثال الرابع بالإضافة.

وفرق كبير بين ما يفترضه النحاة، وما يقتضيه الموقع الإعرابي، فلا شك أن لفظة «هذا» من خلال التركيب، وما يحويه من قرائن واقعة موقع المبتدأ في المثال الأول، وموقع اسم إن في المثال الثاني، وموقع المفعولية في الثالث، وموقع المضاف إليه في الأخير، وهذه المواقع نعرفها ونصل إليها من خلال القرائن التي يحتويها كل أسلوب وقعت فيه «هذا»، ولا يؤثر فقد الإعراب، وغياب علاماته في فهم الموقع الصحيح هذه اللفظة المبنية في هذه التراكيب جميعاً، ولكن النحاة لتسوية مبدأ الإعراب افترضوا أن هذه اللفظة في محل رفع أو نصب أو جر.

وكان على النحاة أن يفرقوا بادئ ذي بدء بين الموقع الإعرابي للكلمة الذي تأخذه في التركيب، وبين حالتها الإعرابية وبين علامتها الإعرابية، نقول مثلاً: محمد مجتهد، يرى أن كلمة محمد قد أخذت موقعاً إعرابياً هو الابتداء، والمبتدأ حالته

(26) النحو الوافي ج 1 ص 84-85.

الإعرابية الرفع، وقد دلت على هذا الرفع العلامة الإعرابية وهي الضمة الظاهرة على آخره، وكذلك محتهد ولقعة موقع الخير، والخير حاله الإعرابية الرفع الذي دلت عليه الضمة علامة الإعراب.

والكلمة من خلال التركيب قد تتحقق فيها هذه الأمور الثلاثة: موقع إعرابي، وحالة إعرابية، وعلامة إعرابية؛ وقد تحرم الكلمة من العلامة الإعرابية ولكن يبقى لها موقعها الإعرابي الذي يدل على معناها في التركيب، ولم يدرك السحاة هذا الأمر فتمسكوا بالحالة الإعرابية وما يتبعها من علامة إعرابية فقالوا: إن للمبنيات محلاً إعرابياً يقتضي علامة إعراب معينة؛ فالمبني إذا كان في موقع المبتدأ أو الفاعل مثلاً كان مرفوع المحل، وإذا وقع موقع المفعول به كان منصوب المحل، وإذا أضيف أو مبيته أداة إضافة فهو مجرور المحل، مع أن المبني لا يقبل إلا حركة واحدة تلازمه دائماً داخل التركيب وخارجه.

والمبنيات كما نعلم ليست جميعها ذات موقع إعرابي، وإنما قد يكون لبعضها كضمائر الإشارة والموصول موقع إعرابي، وفي الغالب ألا يكون للمبنيات موقع إعرابي كأدوات العطف والإضافة والتوكيد والنفي والشرط وغيرها، فهي لا تقع موقع الفاعل أو المفعول أو الإضافة، وإنما تأتي لإضافة ما تحمله من معنى إلى الجملة أو إلى المفرد الواقع بعدها، يقولون مثلاً في «من»: إنها حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويعنون بذلك أنها لا تقع موقع الأسماء، ويتناسون أنها جاءت للدلالة على معنى معين في التركيب يمثل فيما أضافوه إلى هذه الأداة من معاني الاتداء، والبيان، والتبخيص وغيرها؛ وأنها جاءت لربط ما بعدها بما قبلها.

والسحاة يفترضون أن بعض الأدوات تتأثر بالعوامل مثل: إذا، أو تضاف إلى ما بعدها مثل: إذا وحيث وإذا، وهي غير متأثرة بالعوامل ولا تضاف إلى ما بعدها من حمل فإذا قلنا مثلاً: جلست حيث جلس زيد، فإن «حيث» تدل على الظرفية المكانية، وهي ظرفية عامة، وغير مقيدة بمكان خاص، وقد جاءت جملة «جلس زيد»

لتحدد من دلالة « حيث » العامة على المكان وتقيدها، فالجمل بعد المبيات جمل  
موصحة ومقيدة ومريلة لما تحمله الأدوات والضمائر والظروف من عموم وإيهام.

ونقول مثلاً: زيد في الدار، محمد أمامك، فيقع الجار والمحرور والظرف موقع  
الخبر محكم ما يربط بينهما وبين الاسم الواقع قبلهما من علاقة الإسناد، ومعنى  
التركيب وصياعنه يدلان على ذلك، ولكن السحاة رفضوا وقوع الجار والمحرور والظرف  
موقع الخبر في هذين المثالين، وقالوا: إيهما متعلقان بعامل محذوف يقع خبراً عن  
المبتدأ.

قال ابن هشام « ويقع الخبر ظرفاً منصوباً كقوله تعالى ﴿ والركب أسفل  
منكم ﴾<sup>(27)</sup> وجاراً ومحروراً كقوله تعالى ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾<sup>(28)</sup> وهما حينئذ  
متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره: مستقر أو استقر، والأول اختيار جمهور البصريين،  
وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً،  
والثاني اختيار الأحفش والعماسي والرمحسري، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في  
لفظ الظرف ومحل الجار والمحرور والأصل في العامل أن يكون فعلاً<sup>(29)</sup>.

كما نرى من خلال هذا النص يعترض السحاة نقصان التركيب واحتياجه إلى  
مقدر محذوف وجوباً، لكي يتم معنى التركيب النحوي ويتحقق كامل بنائه، وهو  
افتراض قد دلى خلاف متوهم بين السحاة وكل منهم يتكئ على دعوى الأصالة.

إن معنى الإخبار بالجار والمحرور أو الظرف إخبار تام، فالتركيب يدل على  
معنى تام لا نقصان فيه ولا غموض في دلالته، فما الذي دعا السحاة إلى الخوض في  
هذه الأمور الجدلية التي لا يقرها التركيب النحوي؟

المبيات في اللغة العربية قد يكون لها موقع إعرالي ياتي كالماعلية مثلاً وقد لا

(27) الأفعال 52

(28) العامة 1

(29) شرح قطر الندى ص 120



يكون لها موقع إعرابي ، وهي عندما تكون ذات موقع إعرابي إما تستل على موقعها في التركيب من خلال قرائن عديدة مع حرمانها من العلامة الإعرابية الدالة على حالتها الإعرابية ، نقول مثلاً : جلس زيد فوق الكرسي أو على الكرسي ، ترى المظرف وقد أدى وظيفة معينة هي بيان الهيئة لجلوس زيد ومكانه كما لو قلنا : جلس زيد القرفصاء ، فقد جاءت لفظة « القرفصاء » دالة على هيئة جلوس زيد ، فالمظرف وما جاء بعده من صيغة مفيدة لعمومه يدلان على الحال أو الهيئة التي اتخذها زيد في جلوسه ، إضافة إلى تحديد مكان الجلوس .

وبعض النحاة القدامى كابن خالويه كان يذهب في إعرابه لثلاثين سورة من القرآن الكريم إلى القول : إن ضمائر الموصول والإشارة مما لا تظهر عليه العلامة الإعرابية ، وإن كان يدل على العلامة التي يقتضيها موقعه من التركيب لو كان اسماً معرباً ، يقول مثلاً :

« الذين » جر بإضافة الصراط إليه ، ولا علامة للجر فيه ، لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد .

« الذي خلق » الذي صفة للرب أيضاً ، وبديل منه ولا علامة فيه ، لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد .

« سيذكر من يخشى » — مَنْ — رفع بفعله ، لا علامة للرفع فيه ، لأنه اسم ناقص .

« من الذين » جر بمن ، ولا علامة للجر فيه ، لأنه اسم منقوص .

« أولئك » رفع بالابتداء ، ولا علامة للرفع فيه لأنه مبهم .

« وما ولد » — ما — في موضع جر مسق على والد ، ولا علامة للجر لأنه اسم ناقص بمعنى الذي .

« بهذا البلد » — هذا — جر بالباء الزائدة ولا علامة للجر فيه ، لأنه مبهم .

« وأنت حل » ولو الحال والابتداء، و« أنت » رفع بالابتداء، ولا علامة فيه للرفع، لأنه مكتى و« حل » خير المبتدأ<sup>(30)</sup>.

ومع أن ابن خالويه يعترف أن الضمائر مما لا تظهر عليه العلامة الإعرابية لفصلها وإيهامها والكتابة بها، إلا أنه يدل على الموقع الإعرابي للضمير، وما يتبع هذا الموقع الإعرابي من علامة إعراب تدل عليه، وابن خالويه يقترب من وصف الواقع اللغوي، ولو ذكر الموقع الإعرابي وحده دون النص على ما يقتضيه من علامة لكان نحوياً وصحياً في هذا المقام يصف الواقع اللغوي وحده دون افتراض، وأمر آخر يبعد ابن خالويه عن وصف الواقع، وهو تعمله لبناء هذه الضمائر، فهو يقول إن ضمائر الموصول قد هبت لأنها ناقصة تحتاج إلى صلة وعائد، وإن ضمائر الإشارة مبهمة، وهذا سبب عدم ظهور علامة الإعراب على آخرها، كما يقول: إن سبب بناء ضمائر التكلم والمخاطاب والنفية كونها كناية.

وبناء هذه الضمائر ليس لهذا السبب والمعللة، وإنما هذه الأسباب خصائص لهذه الضمائر، فالضمير عادة ما يكون مبهماً يحتاج إلى ضمنية توضيح معناه وتنزيل إيهامه.

#### 4 - 1 - الجمل ذات المحل الإعرابي<sup>(31)</sup>

والإعراب المحل كما يكون في المفردات يكون أيضاً في الجمل، وقد قسم النحاة الجملة كما قسموا المفردات من حيث قبولها لموقع إعرابي إلى قسمين:

أ - جمل ذات محل إعرابي.

ب - جمل لا محل لها من الإعراب.

والجمل التي لها محل من الإعراب سبع جمل عند النحاة هي:

(30) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 30، 55، 60، 93، 94، 88، 87، المحقق: بر أحمد بن خالويه، نجوى

عبد الرحمن محمود مؤسسة الإيمان - بيروت

(31) مخي النيب ج 2 ص 410-428

1 — الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ، أو ما هو في حكم الخبر كالمواسع، مثل: النجاح أساسه الاجتهاد، فالنجاح مبتدأ، وهو يحتاج إلى خبر يتمم معناه عند الحاجة، وقد جاء في هذا المثال ما يتمم معناه أو خبره فكان الخبر جملة مكونة من مبتدأ ثان وخبر هي: أساسه النجاح، فهذه الجملة لها محل إعرابي وهو الرفع لوقوعها خبراً عن المبتدأ، والجملة كلها جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب عند الحاجة، أي لا يصح وقوعها موقع اسم مفرد يكون له موقع إعرابي.

ونقول: كان محمد يأمر الناس بالبر وينهى عن المنكر، فكان فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وهي تحتاج إلى اسم يرفع بها ويحبر نصبه، واسمها هو لفظة محمد مرفوعة بها، وخبرها جملة: يأمر الناس، فهي جملة مكونة من فعل مضارع وفاعل مستتر تقديره هو أي: محمد والناس مفعول به، والجملة منصوبة أهل لوقوعها خبراً لكان.

والواقع أن جملة: محمد يأمر الناس بالبر جملة تامة، وقد دخلت عليها كان لتضيف إليها معنى الاستمرار، فمن شأن محمد وعادته أمر الناس بالبر ونهيهم عن المنكر.

وهناك جمل أخرى يطلق عليها الحاجة الجمل السادة مسد الخبر، والمغنية عنه في الذكر.

نقول مثلاً: أقام محمد، فيحرب النحاة لفظة قائم مبتدأ، ومحمد فاعل سد مسد الخبر لأن قائم اسم فاعل وهي تحتاج إلى مفعول، وقد جاءت متقدمة ومعتمدة على استفهام، لذا تحرب مبتدأ، ومصوبها سد مسد الخبر.

نقول: شرني الشاي ساخناً، فيقول النحاة: إن لفظة «ساخناً» هنا منصوبة على الحال وقد أغنت عن الخبر، ويهرون الجملة على النحو الآتي: شرني مصدر مضاف إلى فاعله، وهو مبتدأ مرفوع المحل لاشتغاله بالحركة المناسبة، وهي الكسرة المناسبة لياء الإضافة، والشاي: مفعول به بالمصدر، وساخناً: حال.

وعلى هذا الإعراب بقي المبتدأ بلا خير لذا يقولون: إن لفظة «ساختاً» قد قامت بوظيفتين في هذا المثال، فهي دالة على الحال، وهي أيضاً أعنت عن ذكر الخبر.

ومن الجمل السادة مسد غيرها الجملة المصدرة باللام أو أن الواقعة بعد ظلت أو إحدى أعوانها مثل: ظننت أن زيدا قائم، فجملة «أن زيدا قائم» سادة عند النحاة مسد مفعولي ظلت، ومثل: علمت لزيد ناجح، فيقول النحاة: إن جملة «لزيد ناجح» قائمة مقام مفعولي علمت.

2 — الجملة الواقعة حالاً، مثل: جاء زيد والإمام بخطب، خرج محمد وقد بزغ القمر، جئت مساء أرح، فيعرب النحاة جملة «والإمام بخطب» وه قد بزغ القمر وه أرح جملاً حالية منصوبة المهمل.

3 — الجملة التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أ — جملة النعت، مثل قوله تعالى ﴿تُخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ﴾<sup>(32)</sup>، فجملة «تطهرهم» في محل نصب صفة لـ «صدقة»، ويجوز عند النحاة أن تكون هذه الجملة حالاً من الضمير في الفعل «تخذ».

وجملة النعت تابعة في المحل لمنوعها في الإعراب، فإن كان مرفوعاً رفع محلها، وإن كان منصوباً نصب وإن كان مجروراً جر.

ب — الجملة المعطوفة بحرف، مثل: زيد منطلق وأبوه ذاهب، على تقدير أن الراو ليست للحال، وأن الجملة معطوفة على لفظة «منطلق» لا على الجملة كلها.

ج — الجملة المبدلة مثل قوله تعالى ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَكُنُوفٌ مَغْفِرَةٌ وَهُوَ عِزَابُ الْبَاسِ﴾<sup>(33)</sup> فه «إن»، وما عملت فيه يدل من «ما» وصلتها.

(32) النوبة 103

(33) فصلت 43

4 — الجملة الواقعة مفعولاً به مثل قوله تعالى ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾<sup>(34)</sup> ،  
فجملة «إني عبد الله» منصوبة المحل عند النحاة على المفعول به أو مفعول القول .

5 — الجملة المضافة إليها بعد الظروف خاصة مثل : إذا وحيث وحين وإد ،  
ومحلها الإعرابي عند النحاة الجر ، قال تعالى ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ فجملة «لا  
ينطقون» في محل جر بإضافتها إلى الظروف الزماني قبلها .

6 — الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم وقد اقترنت بالفاء أو إذا ، ومحلها  
الإعرابي الجزم ، مثل قوله تعالى ﴿ مَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ ﴾<sup>(35)</sup> ،  
فجملة «فلا هادي له» في محل جزم عند النحاة .

7 — الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب ، مثل : زيد قام أبوه وقعد  
أخوه ، فجملة «قعد أخوه» جملة ذات محل إعرابي لأنها معطوفة على جملة «قام أبوه»  
ذات المحل الإعرابي وهو وقوعها موقع الخبر عن «زيد» .

هذا ملخص موجز للجمل ذات المحل الإعرابي عند النحاة .

## 2 — الإعراب التقديري<sup>(36)</sup>

في اللغة العربية أسماء وأفعال معربة عند النحاة ، ولكن علامة الإعراب لا تظهر  
على آخرها مثل : القاضي والفتى يدعوا وعمرها ، وقد ذهب النحاة إلى أن الإعراب  
وعلاماته يظهر على هذه الألفاظ عن طريق التقدير ، فقالوا في هذا المثال : جاء أهل  
النادي ، إن لفظة «النادي» واقعة موقع المضاف إليه ، وهي لفظة منقوصة ، آخرها ياء  
ساكنة لا تظهر عليها العلامة الإعرابية ، لذا يقدر أنها مجرورة ، وقد منع من جرهما ثقل  
علامة الجر وهي الكسرة على الياء الساكنة .

وتقول : يدعو محمد إلى الحق ، فيقدر النحاة ظهور حركة الرفع على الفعل

(34) مريم 30 .

(35) الأعراف 106 .

(36) مع الفواعل جـ 1 من 53-54 ، شرح قطر الندى من 55-56 .

المضارع للمعتل بالواو ، ويقولون : إن ثقل الضمة على الواو قد منع من ظهورها ، فهي مفقودة في اللفظ موجودة في التقدير .

والإعراب التقديري خاص بالألفاظ معينة عند النحاة معربة في الأصل ، ولكن منع من ظهور علامة الإعراب على آخرها مانع ما ، وقد حصروه في الأنواع الآتية :

## 2 — 1 — الاسم المقصور

وهو ما آخره ألف لازمة سواء أكان مفرداً مثل : الهدى والفتى أو جمعاً مثل : مرضى وكسالى وغيرها .

والاسم المقصور مع من ظهور علامة الإعراب على آخره التعذر ، بمعنى أنه يتعذر ، أو لا يمكن ظهور العلامات الإعرابية على الألف ، فإذا قلنا : إن الهدى هدى الله ، كان نصب اسم إن ورفع خبرها مقدس ، منع من ظهور علامة تدل عليهما التعذر ، واستحالة تحريك الألف بأي حركة .

والألفاظ المنتهية بألف لازمة كثيرة في العربية قد تكون مفردة مصادر أو أعلاماً ، أو تكون مجموعة جمع نكسر ، مثل : هدى ، رجى ، مصطفى ، فنى ، عذارى ، أسارى ، سكارى ، وغيرها .

## 2 — 2 — الاسم المقوص

وهو ما كان آخره ياء ساكنة خفيفة مكسوراً ما قبلها مثل : البادي ، الدامي ، الراضي ، القاضي ، قال تعالى ﴿ يَوْمَ يُنَادِي الْمُنَادِي مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾<sup>(37)</sup> .

والاسم المقوص تظهر عليه علامة النصب وهي الفتحة لخمسة الفتحة على الياء ، كما في قوله تعالى ﴿ فَلْيَبْذُغْ نَاصِيَتَهُ ﴾<sup>(38)</sup> ولا تظهر على آخره علامة الرفع أو النكسر لثقل هذه الحركات على الياء .

(37) ق 41

(38) الصق 17 .

نقول : جاء القاضي ، فيقول النحاة : إن لفظة القاضي مرفوعة لأنها فاعل ، وهذا الرفع لا علامة إعرابية تدل عليه ، فهو مقدر وقد منع من ظهور الضمة ثقلها على الياء ، وهكذا في حالة الجر فالاسم المنقوص منع الجر لثقل الكسرة على الياء

## 2 — 3 — الاسم المضاف إلى ياء المتكلم

مثل : كتابي ، صديقي ، فالمضاف إلى ياء المتكلم معرب في أصله ، ولكنه لما أضيف إلى ياء المتكلم أصبح آخره ملتزماً بحركة واحدة هي الكسرة ، لأن الياء يناسبها كسر ما قبلها ، والاسم المضاف إلى ياء المتكلم قد يكون في موقع رفع أو نصب أو جر في ثانياً للتركيب النحوي ، ولكن علامات الإعراب لا تظهر عليه ، لذا قال النحاة : إنه مقدر الإعراب بعلامات الإعراب المختلفة ، وقد منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة ، وهي الكسرة المناسبة لياء الإضافة .

قال تعالى ﴿ إِنْ هَذَا أُحْيِ لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً ﴾<sup>(39)</sup> فللفظة «أحْيِ» واقعة موقع الخبر وهي لفظة معربة ، وقد منع من ظهور حركة الضم عليها اشتغالها بالكسرة المناسبة لياء المتكلم ، فهي مرفوعة في التقدير لا في اللفظ ، ومثل ذلك إعرابها حال نصبها وحال جرهما<sup>(40)</sup> .

## 2 — 4 — الفعل المضارع المعتل الآخر

وهو الفعل المضارع المختوم بحرف علة : الألف أو الياء أو الواو مثل : ينسى ، يقضي ، يدعو .

والفعل المضارع يعرب بالرفع والنصب والجزم ، ففي حال رفع الفعل المضارع المعتل الآخر يقدر أنه مرفوع بالضمة ، وإذا نصب الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف يقدر أيضاً أنه منصوب بالفتحة .

نقول مثلاً : يدعو الإسلام إلى الخير ، ولن ينسى التاريخ رسالة محمد ، فيقدر

(39) ص 23

(40) قال الرضي «منع النحاة أن ياب علامي مبني» ، شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 110 .

النحاة الرفع في الفعل المضارع «يدعو» والنصب في الفعل «يتسنى»، مع أن العلامة الإعرابية لا تظهر عليه.

## 2 - 5 - الحرف المعرب المسكن للإدغام

الحرف قد يدغم في مماثله أو مقاربه مخرجاً وصفة، أو أحدهما إذا كانا في كلمتين؛ والإدغام - وخاصة الإدغام الكبير - يترتب عليه تسكين الحرف الأول المدغم في تاليه، وهذا الحرف المسكن للإدغام قد يكون هو موضع الإعراب كما في قوله تعالى ﴿وَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾<sup>(41)</sup> وقوله تعالى ﴿وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ﴾<sup>(42)</sup>، فلفظة «الناس» في الآية الأولى منصوبة لتعدي الفعل إليها، فإذا أدغمت سبها في السين التالية لها سكنت، وهذا السكون دعا إليه قانون الإدغام في العربية لذا يقول النحاة: إن لفظة الناس وإن كانت ساكنة للإدغام فإنها منصوبة في التقدير، وقد منع من نصبها التسكين للإدغام.

وكذلك لفظة «داود» فهي مربة ومرفوعة لإسناد الفعل إليها، وقد أدغمت الدال في الجيم التالية لها، وهذا الإدغام نزع عنه قلبها إلى الجيم وتسكينها وهذا التسكين طارئ، وحققا الرفع على الفاعلية.

إن الإعراب المهمل والتقدير قد لا يوجد بينهما فرق جوهري أصيل إلا في ذهن النحاة، فالمبنيات والجمل ذات الموقع الإعرابي، والأسماء التي لا تظهر عليها علامة الإعراب لما عا، وكذلك الفعل المضارع المعتل الآخر المرفوع، والفعل المضارع المعتل الآخر بالألف والمنصوب كلها لها حالة خاصة في ثابا التركيب، وهي قيامها بوظيفة إعرابية، أو اتخاذها في التركيب موقفاً إعرابياً، ولكن العلامة الإعرابية الدالة على هذا الموقع الإعرابي لا تظهر عليها.

والفرق الوحيد بينهما: إن المعرب تقديراً أصيل في الإعراب عند النحاة، وإنما

(41) المصح 2.

(42) البقرة 251.



وجد مانع لفظي منه من أن تظهر عليه علامات الإعراب المختلفة، وقد يكون هذا المانع عارصاً كما في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم أو المدغم في غيره، وقد يكون مانعاً أصلياً يبع من بنية الكلمة ذاتها كما في الأسماء المقصورة والمقصومة وانفعل المصارع المعتل الآخر. وإن المرب محلاً غير أصيل في الإعراب فهو مبني في الأصل، وإنما عرض في ثانيا التركيب ما يقتضي إعرابه مثل وقوعه موقع المبتدأ أو الفاعل أو المفعول به مثلاً.

وبعض النحاة على أن بعض المبتدآت والجمل لا محل لها من الإعراب، ويصون بذلك أنها لا تقع موقع الاسم فتأخذ موقعاً إعرابياً في الكلام أو التركيب، فهي لا تقع موقع المبتدأ أو الفاعل أو المفعول أو المضاف مثلاً.

يقولون مثلاً عن ولو العطف: إنها حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، هذا ما يعني النحاة في المقام الأول، ولكن إعرابه يقتضي أن يكشف عن وظيفته ودوره في الجملة أو التركيب بعيداً عن هذا الوهم الذي قاد إليه تسوية مبدأ الإعراب عند النحاة.

ويقولون: إن جملة «محمد قائم» جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وهكذا فالألفاظ النحوية وتراكيبها إما ذات محل إعرابي، وإما غير ذات محل إعرابي، لا تخرج عن هذين القسمين عند النحاة.

إن الذين نادوا في العصر الحديث بإلغاء الإعراب المحلي والإعراب التقديري كانوا على حق، لأن هذا الإعراب إعراب مشوه يقود إلى البلبلة والاضطراب، وما دام الموقع الإعرابي للفظ أو الجملة دالاً على الوظيفة التي تقوم بها في التركيب فلا حاجة إلى تقدير أنها في محل رفع أو جر أو علامة النصب مقدرة عليها، بل يكفي أن يدرك السامع أنها واقعة موقع المبتدأ أو الفاعل مثلاً، دون أن يلزمه بتقدير ما يتبع هذه المعاني من حركات إعرابية تدل عليها.

إن العلامات الإعرابية قرينة لفظية على المعنى النحوي، ولكن هذه القرينة قد تفقد في بعض الألفاظ في أثناء التركيب، ولكن فقدانها لا يؤثر في غموض المعنى

لوجود قرائن عديدة تقوم مقامها، وتكشف عن المعنى النحوي للتركيب دونما لبس أو غموض.

إن إيصال النحاة في التحسك بالمسائل الشكلية المتصلة بتسوية مبدأ الإعراب، ومبالغتهم فيما للإعراب من دلالة كلية على المعنى، قد دفعهم إلى القول بالإعراب المحلي والإعراب التقديري، مما عاد بأثر سيء على النحو العربي ولو التزموا الجانب الوصفي لقائلوا: إن المبنيات والجمل ذات الموقع الإعرابي والأسماء التي لا تظهر عليها علامة إعرابية لمانع لفظي أصيل أو عارض كلها مما لا يقبل العلامة الإعرابية، وفقد العلامة الإعرابية لا يهدر القيمة المعنوية للتركيب لوجود قرائن معنوية توصل إلى المعنى النحوي للتركيب.

#### خامساً: حركة التخلص من التقاء الساكنين

اللغة العربية الفصحى لا تبيح النطق بصوتين ساكنين متواليين بلا فاصل، فنحن لا نقول: لم يذهب الرجل بسكون الباء والراء معاً، وإنما نحن بين خيارين بين أن نحرك الباء بحركة ما، وبين أن نجعل همزة الوصل في «ال» همزة قطع ونشبعها في الصوت بحيث تتحول إلى همزة قطع متحركة: لم يذهب الرجل، والعربية قد اختارت الأمر الأول فصدت إلى تحريك الباء الساكنة بالكسر: لم يذهب الرجل.

وهذه الحركة لا تعتبر علامة إعراب أو علامة بناء، وإنما هي حركة طارئة دعا إليها التخلص من النطق بصوتين ساكنين، وفي ذلك طلب للخفة واقتصاد في الجهد العضلي الصوتي.

والعربية للتخلص من التقاء الساكنين طريقتان:

١ - إذا كان آخر الكلمة حرف مد حذف هذا الحرف لفظاً لا خطاً بملاقاة ساكن في الكلمة التالية مثل قوله تعالى ﴿وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾<sup>(43)</sup>

(43) النجم 30.

وقوله تعالى ﴿ أَفَبَى اللَّهِ شَيْءٌ ﴾<sup>(44)</sup> فالألف من « ادخلوا » والياء من « في » يحذفان في اللفظ لحيء حرف ساكن بعدهما ويشتان في الخط أو الكتابة .

2 — فإذا لم يكن الأول من الساكتين حرف مد بل كان حرفاً صحيحاً ساكناً ، فإنه يحرك بحركة ما قد تكون الكسرة كما في قولنا : لم يذهب الرجل ، وقد تكون الضمة كما في ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموع مثل قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾<sup>(45)</sup> و ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى ﴾<sup>(46)</sup> وكذلك مع واو الجماعة المفتوح ما قبلها مثل قوله تعالى ﴿ وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(47)</sup> .

فإذا كانت ميم الجماعة متصلة بضمير مكسور حركت بالكسر ، وكذلك إذا كان ما بعد الساكن الثاني مضموماً مثل قوله تعالى ﴿ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ تُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾<sup>(48)</sup> فإن الساكن الأول في « أن » و « أو » يحرك بالكسر .

وإذا وقع بعد « من » الجارة اسم معرف بالألف واللام حركت بالفتح مثل قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾<sup>(49)</sup> .

هذا بإيجاز شديد ملخص لاكتفاء الساكنين ، واللهجات العربية طرائق متعددة في هذا التخلص ، فما يحركه بعض العرب بالضم قد يحركه غيرهم بالكسر ، وقد يعمد بعضهم إلى الحذف<sup>(50)</sup> ...

من خلال هذا البحث السريع للحركة في اللغة العربية نستطيع أن نقول : إن الحركة التي تظهر على أواخر الكلمات في التركيب النحوي ذات أقسام ثلاثة :

(44) إبراهيم 10

(45) البقرة 183 .

(46) يوسى 64 .

(47) البقرة 237

(48) النساء 66 .

(49) الحج 3 .

(50) شرح المفصل ج 9 ص 120-131 ، مع التلويح ج 2 ص 199-200

- 1 — حركة إعراب كما في الأسماء والصفات .
- 2 — حركة بناء كما في الأدوات والظروف والحوالف والضمائر والأفعال ، ويدخل في ذلك الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والمعمل المصارع المعتل الآخر .
- 3 — حركة طائفة جلبت للتخلص من التقاء الساكنين .

والعلامة الإعرابية في القسم الأول تعتبر قرينة لفظية تساعد على أداء المعنى الحوي عندما تتضامر مع قرائن معنوية ولفظية أخرى موجودة في التركيب ، أما في القسمين الآخرين فلا دور لها في أداء المعنى والإفصاح عنه ، وإنما تقوم مقامها في هذه الحالة مجموعة أخرى من القرائن المعنوية واللفظية في الكشف عن موقع اللفظة أو الجملة ذات الموقع الإعرابي والتي لا علامة إعرابية فيها تدل على هذا الموقع الإعرابي .

إن دراسة الحركات في ثانيا التركيب الحوي على هذه الصورة كما نعتقد تعود بفائدة كبرى على الدراسة الحوية ، لأن هذه الدراسة دراسة وصفية في المقام الأول لدور الحركة في التركيب ، وهي تعطي للإعراب وعلاماته حقه كاملاً غير منقوص ، ولكنها لا تنبسط به الإفصاح عن المعنى الحوي وحده ، وإنما تستعرض عنه حال فقدته بقرائن أخرى يحتوي عليها الأسلوب ، وتفصح عن معناه في جلاء وكذلك تضيئ إليه قرائن أخرى مساعدة حال وجوده في التركيب .



## الفصل الثاني

### الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى

- أولاً: تعدد المعنى النحوي لعلامات الإعراب .
- ثانياً : تأثير تعدد العلامات الإعرابية في المعنى النحوي .
- ثالثاً : التطور التاريخي لعلامات الإعراب .

العلامة الإعرابية متنوعة الدلالة فهي تقوم بوظائف عدة في التركيب اللفظي :

1 — تدل على معنى نحوي كالفاعلية والمفعولية والإضافة في الأسماء والصفات الصحبحة الآخر بتضامير قرائن معنوية ولفظية أخرى معها ، أما في الأفعال بصفة عامة فهي حركة بناء لأن الفعل يدل على حدث و زمان بصيغته ووجوده في التركيب ، ثم تضاف إليه في ثنائيا التركيب أدوات عديدة ، كل أداة تصرفه إلى دلالة أخرى معينة كالنفي والنهي والتوكيد والاستقبال والأمر والدعاء والشرط والاستفهام وغيرها من المعاني التي تضاف إلى الفعل بواسطة أدوات معينة .

2 — غالب أقسام الكلام في اللغة العربية مبني يلزم آخره حركة واحدة ، وذلك في الضمائر والأدوات والظروف والحوالف والأفعال ، ومن الأسماء ما هو مبني بناء أصلياً كما في الأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة ، ومنها ما يتلوه عارض لسبب ما يزول بزوال هذا السبب مثل إضافة الاسم إلى ياء المتكلم أو إدغامه إدغاماً كبيراً فيما بعده .

والحركة في هذه الأنواع حركة بناء لا تزول عن اللفظ أو تتحور مهما تغير موقعه في التركيب النحوي .

3 — اللغة العربية الفصحى لا يسمح نظامها بتوالي النطق بحرفين ساكنين



معاً، لذا تميل إلى التخلص من التقاء الساكنين في غير الوقف، أو كان أول الساكنين حرف مد بتحريك الحرف الساكن الأول بحركة ما.

العلامة الإعرابية أو الحركة بمعنى أدق في اللغة العربية متنوعة الدلالة، وتقوم بوظائف ثلاثة محددة هي: وظيفة الإعراب والإبانة عن المعنى، وظيفة الباء، ووظيفة التخلص من التقاء الساكنين.

وفي هذا الفصل نريد مناقشة أمرين متصلين بالعلامة الإعرابية ووظيفتها المصوية أو الدلالية في التركيب النحوي وهما:

1 — تعدد المعنى النحوي للعلامة الإعرابية الواحدة.

2 — تعدد العلامة الإعرابية وانعاق المعنى النحوي.

ومع أننا في هذه الدراسة قد استمدنا من دراسات النحاة واللغويين القدامى والمحدثين، فإننا قد صوّلنا في المقام الأول على وصف الواقع اللغوي المتمثل في الاستعمال كما هو دون التأثير بأحكام مسبقة ونتائج معينة ذكرها القدامى أو توصل إليها المحدثون، إن دراستنا لذهن الأمرين تبع في الأساس من النص اللغوي الموجود بين أيدينا، ومحاولة فهم هذا النص من خلال وصف ما يحتوي عليه من خصائص ومزايا، وما يدل عليه من معنى، ولا نسعى بعد ذلك إلى أن يكون ما نصل إليه من أحكام موافقة لما قاله من سبقنا من النحاة أو مخالفة لها، ونحن نؤمن أن اللغة هي استعمال ثابت بالنقل، ثم وصف هذا الاستعمال وتبيان ما فيه من خصائص بعيداً عن النظريات والمقولات التي نحاول عبثاً قسر اللغة وإكراهها على اتباع هذه النظريات والاطراد مع هذه المقولات كما هو شأن القدماء غالباً، وبعض المحدثين أمثال إبراهيم مصطفى الذي اعترف بجزءه من الحقيقة، وأنكر جزءها الآخر والدكتور إبراهيم أيس الذي ذهب في إعراب العربية مذهباً غريباً متناقضاً لا سند له البتة من الواقع اللغوي، وغيرهم كثيرون لعل من أكثرهم انفصالاً عن العربية والإسلام، وبعيداً عن ملامسة الحق الساطع، وعدم فهم لواقع اللغة العربية التايحي الذي نصّر على التمسك به دفاعاً عن أصلنا العربي العريق وديننا الحنيف خاتم الأديان، هو الكاتب التونسي « الجيدي

خليفة» الذي وصف في كتابه «نحو عربية أفضل» الإعراب بأنه خراب وعيب وثمرة من الشمع للتحفة، وتوصل إلى نتيجة غريبة مفادها كما جاء في قوله:

«وهكذا سوف لن نصبح في حاجة لا لكسب النحو القديمة، ولا للحدیثة، ولا لنصرف الوقت والفكر في الترهات، وإنما سنحتاج فقط إلى صفحة أو صفحتين تشرح القاعدة التي نجمل أجزائها السابقة فيما يلي:

يصيب الحال والمفعول لأجله مطلقاً — والإطلاق للاحتياط وطرده الباب على وتيرة واحدة — ويصيب المفعول به إذا قدم وسود السكون في الباقي»<sup>(1)</sup>.

ولا أغرب من هذه الدعوة إلا دعوة المطالبين بإحلال اللهجات العامية محل اللغة الفصحى المعربة، وهما دعوتان تصدران من منبع واحد يخفق على العرب ومحاول جهده أن يفرق كلمتهم ويهدم بنيان حياتهم من أساسه. لا أفهم سبباً لهذه الدعاوى وأمثالها إلا هذا السبب.

إن اللغة العربية خلال تاريخها الطويل الموعول في القدم أثبتت أنها لغة حية قادرة على تحمل أعباء العلم والحضارة، وعلى النهوض بأداء مهمة خطاب البشر من السماء، وللمصال كلمات الله البينة إلى أقدتهم قبل أسماعهم، وهي بخير مادام أبناؤها بخير وعافية، يحنون عليها، ويعرفون مقدرتها العظيمة على القيام بالأعمال العظيمة المجددة، أما وأن في أبنائها من هم كالجندي خليفة سوء تفكير، وقلة تدبير، ووهن عزيمة، فإنها لن تكون بخير وعافية وبخاصة إذا وجدوا أذنأ مصفية وقلوباً مستعدة لتبع السراب.

## أولاً: تعدد المعنى النحوي لعلامات الإعراب

الحركات في اللغة العربية محدودة فهي لا تتجاوز ثلاث حركات هي: الفتحة والصحة والكسرة، والمعاني النحوية التي تدل عليها هذه الحركات متنوعة ومتعددة، وهذا ما أحس به النحاة القدماء، فقالوا: إن الرفع علم الفاعلية أو الإسناد، ثم يلحقون به

(1) نحو عربية أفضل ص 78-79، المجدي خليفة، دار مكتبة الحياة بيروت.

بعد ذلك على سبيل التشبيه والتقريب كل ما هو مرفوع في اللغة العربية ، وقالوا . إن الصب علم على المفعولية أو التعدية ، والمفاعيل كثرة ، ويضيفون : إن الحال والاستثناء والتمييز وغيرها من المنصوبات قد نصبت حملاً لها على معنى المفعولية أو التعدية ، وقالوا : إن الجر علم الإضافة ، والإضافة نوعان : إضافة حرف إلى اسم لتعليقه بما قبله ، أو إضافة اسم إلى اسم لتخصيصه أو تعريفه ، ومن الأضافة اللفظية التي لا تعيد تعريفاً ولا تخصيصاً .

النحاة القدامى كما نرى جعلوا لكل علامة إعرابية معنى أصلياً تدل عليه ، وهذا المعنى الأصلي تنفرع عنه فروع أخرى محمولة عليه للتشبيه والتقريب ، وهذا فهم قاصر للعلامة الإعرابية ، وما لها من مدلول نحوي في التركيب اللغوي ، فهو يفترض أن للعلامة الإعرابية مدلولاً أو وظيفة معينة لا تخرج عنه إلا للمشابهة والتقريب ، ولحق أن العلامة الإعرابية لا يمكن سجنها في نطاق ضيق محدود كما سبى الفارسي من خلال هذه الأسطر .

إن العلامة الإعرابية المعينة تدل في اللغة العربية على أكثر من معنى ، وعلى أكثر من باب إذا راعينا تقسيم النحاة للأساليب النحوية إلى أبواب :

## 1 — علامة الرفع

تدل حركة الرفع الصمّة في اللغة العربية على معانٍ نحوية عديدة ، إذا التزمنا بتجريب النحاة القدامى ، أما إذا راعينا طبيعة التراكيب النحوية ووظائفها ودلالاتها ، فإن حركة الرفع تدل على معنيين هما :

1 — الإسناد .

2 — التعدية أو المفعولية .

## 1 — 1 — الإسناد

أ — تدل حركة الرفع على المبتدأ والخبر المعربين كما في قولنا : محمد قائم ، أقام محمد ؟ ، وعلى المبتدأ وحده في قولنا : زيد في الدار ، محمد خليفك .

ب — تدل حركة الرفع على الفاعل أو على من أوقع الحدث وصدر منه الفعل سواء أتقدم الفاعل على فعله أم تأخر عنه مثل : قام زيد ، زيد قام .

والحاجة القدامى مثل سيويه والمحدثون وعلماء البلاغة يطلقون على هذين البابين مصطلح : المسند والمُسند إليه ، وإن كان هذا المصطلح عندهم ذا دلالة عامة ، إذ يشمل إصافة إلى المبتدأ والخبر والفعل وفاعله : النائب عن الفاعل ، والمفعول به المرفوع المقدم على فعله والمشمول على ضميره ، وعلى اسم المفعول ومفعوله ، وسواء أصدر الفعل عن الفاعل حقيقة كما في : كتب محمد ، أو أن الفاعلية كانت فاعلية مجازية تقتضيها الصنعة النحوية لا المعنى النحوي مثل : مات محمد وانكسر العصن ، أو كانت الفاعلية غير قائمة حقيقة بالفعل كما في حالة النفي والاستفهام مثل : ما قام محمد ، هل قام محمد ؟ ، فالحدث منفي عن الفاعل في المثال الأول ومستفهم عنه في الثاني .

كل هذه الأساليب تدخل عند سيويه والمحدثين والبلاغيين في علاقة الإسناد ، ويطلقون على الجزئين اللذين يتרכب منهما الأسلوب : المسند والمُسند إليه .

## 1 — 2 — التعدية

وحركة الرفع تدل على التعدية أو على المفعول به الذي وقع عليه الحدث وتلبس به الفعل ، وذلك في ثلاث صور ، أو تراكيب هي :

1 — المفعول به المحذوف فاعله في أسلوب الفعل المنى لفاعل مجهول مثل : صُربَ زيد ، وانكشف العطاء .

قال تعالى ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَرَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴾ .

وقال تعالى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَفَرَتْ وَإِذَا  
الْبَحَارُ فُجِّرَتْ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾<sup>(3)</sup>.

القرآن الكريم كما ترى يزوج بين صيغ ثلاثة هي : فَعِلْ انْفَعِلْ افْعَلْ ، للدلالة  
على حذف الفاعل ، وهنا مما يدل دلالة بيّنة على أن للفعل المبني لفاعل مجهول صيغاً  
عديدة غير التي تقتصر النحاة على ذكرها ، وبخاصة بتغير داخلي في بنية الفعل من  
حيث الحركات الطارئة عليه ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك ، ولكن إشارته لم تلق اهتماماً  
من النحاة اللاحقين .

قال سيبويه : « لأن معنى كُسِرَ وانكسر واحد »<sup>(4)</sup>.

والبحث اللغوي المقارن في لهجات العربية الأخرى لو ما أطلق عليه « اللغات  
السامية » يدلنا على أن صيغتي : انْفَعِلْ وافْعَلْ الواردتين في النص القرآني تدلان على  
حذف الفاعل وعدم إرادة ذكره في عدد من اللغات السامية .

يقول حسن طائفاً : « ملاحظ أيضاً أن اللغة العربية تبنى الفعل الثلاثي للمجهول  
بضم أوله وكسر ثانيه فنقول : كُسِرَ ومُسِرَ وفُجِعَ ورُمِيَ ، كلها بضم فكسر ، بينما  
تجنع اللغات السامية الأخرى إلى صيغ للمطاوعة « انْفَعِلْ » في الأكادية والكنعانية وما  
تفرع عنهما ، و« انْفَعِلْ » في المجموعة الآرامية بلغاتها ولهجاتها »<sup>(5)</sup>.

ونرى أن صيغة « انْفَعِلْ » هي في العربية صيغة « افْعَلْ » بتأخير التاء إلى ما بعد  
الفاء ، والنحاة العرب لم يدركوا دلالة هذه الصيغة على بناء الفعل لفاعل محذوف  
ففسروها على أساس المطاوعة ، وهي في الأسلوب القرآني المحكم وفي اللهجات السامية  
الأخرى تدل على أن للفعل لما لم يسم فاعله .

وإشارة سيبويه السالفة كانت إشارة عابرة لم تلق من النحاة أي اهتمام وتطويع

لها .

(3) الانفطر 1, 2, 3, 4.

(4) الكتاب ج 4 ص 81.

(5) كلام العرب ص 168 ، د حسن طائفاً ، دار النهضة المصرية للطباعة والنشر — بيروت ، 1976 م

ويدخل في هذا الباب أيضاً القواعل المجازية التي لا إرادة لها في إيقاع الحدث،  
والنحاة أطلقوا عليها لفظ فاعل تبعاً للصنعة النحوية، لا لأن معنى التركيب السحوي  
يدل عل أنها هي التي لوقعت الحدث وصدر الفعل عنها مثل: مات محمد، جف  
النهر، وتقطع الثوب، وغيرها.

وهي فواعل من وجهة الصنعة النحوية وحدها، كما أن علاقة الإسناد بين الفعل  
ومفعوله الذي حذف فاعله علاقة تؤيدها الصناعة النحوية لا معنى التركيب السحوي،  
وبما يدل عل أن ما أطلق عليه النحاة «الباب عن الفاعل» هو مفعول به في الحقيقة  
أن عدداً من القراءات القرآنية قد جاءت بنصبه بدل رفعه، كما هو في الأصل في  
المفعول به، ولكن هذه القراءات كما بينا في موطن سابق لم تجد قبولاً عند النحاة.

2 — الاسم الواقع بعد اسم للمفعول كما في قولنا: مضروب محمد، واسم المفعول  
يدل عل الحدث وعلى المفعول الذي قام به أو وقع عليه الحدث، وعلاقة الإسناد التي  
يفترض النحاة القدامى والمحدثون وجودها بين طري هذا التركيب لا يمكن تلمسها إلا  
إذا توسعنا في استخدام مصطلح «الإسناد» أما عندنا فإن الإسناد ذو دلالة محددة  
هي: قيام علاقة إيقاع الحدث بين المسند والمسند إليه، فالمسند حدث أو فعل صدر  
عن المسند إليه، فعندما نقول: زيد قام، أو قام زيد، فإن القيام وهو الحدث قد صدر  
عن زيد وأسند إيقاعه وحدثه إليه.

إن هذا الفهم في نظري هو المهم الأميل لعلاقة الإسناد بعيداً عن قرنه  
بالضمة علامة الرفع، وهو اقتران شكلي لا معنوي، وبهذا يختلف الإسناد عن التعدية  
اختلافاً يياً لا مجال فيه للخلط بين المستويات اللغوية المتشابهة شكلياً في العلامة  
الإعرابية، وهذا الفهم لمصطلح الإسناد هو ما دل عليه مبيوه صراحة في قوله:

«هذا باب المسند والمسند إليه. وهما مما لا يفني واحد منهما عن الآخر ولا يجد  
المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك،

وهذا أحوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم بد من الآخر في الابتداء<sup>(6)</sup>.

3 — المفعول به المتقدم على فعله وفاعله معاً، وقد اشتمل الفعل المؤخر على ضمير يعود على هذا المفعول به المتقدم كما في قوله تعالى ﴿سورة أنزلناها وفرضناها﴾<sup>(7)</sup> وقوله تعالى ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾<sup>(8)</sup> يرفع «سورة» و «ثمود»، وقرأ نافع المدني وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري قوله تعالى ﴿والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم﴾<sup>(9)</sup> يرفع لفظة «القمر»<sup>(10)</sup>.

فالرفع في هذه الآيات لا تأثير له في المعنى، ولذا لا خلاف بين من قرأ بالرفع، وبين من قرأ بالنصب فيها، فالمعنى واحد، وهو أن هذا الاسم المتقدم على فعله وفاعله معاً والمتصل بفعله بضمير يعود عليه مفعول به واقع عليه الحدث.

والنحاة قد عبطوا في هذا الأسلوب غبط عشواء فزيفوا أحكامه البسيطة بأقيستهم العقلية المنطقية، والمشاهد أن هذا الأسلوب من خلال القرآن الكريم ومن خلال قراءاته الصحيحة السند أنه لم يستقر على وثبة واحدة، ففي القرآن الكريم آيات جاءت برفع الاسم المتقدم، وآيات أخرى جاءت بنصبه، وكذلك القراءات القرآنية.

النحاة لم يضعوا السماع الموثق نصب أعينهم في هذا الباب ومعنى أدق هذا الأسلوب البلاغي النصيح، وإنما عولوا على الأقيسة المنطقية فقالوا: إن النصب في الآية الثانية لا يرجع إلى أن لفظة «ثمود» مفعول به مقدم كما في قولنا: نهذا خبرته، وإنما لأن أما فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي العمل، وهذا النصب على معنى الاشتغال عند النحاة ليس بافتتار، والكتاب العزيز يختار له، ولا فرق عندما بين الرفع والنصب

(6) الكتاب جزء 1 من 23.

(7) النور 1

(8) فصلت 17

(9) يس 39.

(10) حجة القراءات من 599.

في هذا الأسلوب وأمثاله ، والقرآن الكريم وقراءاته إنما جاء وفق ما تعارفت عليه العرب في كلامها .

ويرى النحاة أن رفع لفظة القمر في الآية الثالثة من أجل أن توافق هذه الجملة الجملة التي قبلها وتطابقها في العلامة الإعرابية ، فالآية التي قبل هذه الآية تبدأ بلفظة مرفوعة<sup>(11)</sup> .

إن الرفع والنصب سواء في هذه الآيات وغيرها ويدلان على معنى المعولية أو التعدية ، ولا عبرة بكل ما يقوله النحاة المناطقة .

علامة الرفع الإعرابية كما رأينا تدل على معنيين نحويين هما صورهما التركيبية المتنوعة وهما : الإسناد والتعدية .

ومن الإسناد أيضاً الجمل الاسمية والفعلية التي تدخل عليها التواسخ لإضافة معنى جديد إليها وهي : كان وأخواتها ، إن وأخواتها ، كاد وأخواتها .

وقد ألح سبويه إلى ذلك في حديثه عن المسند والمُسند إليه عندما قال : « وما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقاً ، وليت هذا منطلقاً ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده »<sup>(12)</sup> .

وهذه الأفعال والأدوات تدخل على جملة مكونة من طرفين مسدين إلى بعضهما إسناداً تاماً ، وهي تضيف إلى هذه الجملة الداخلة عليها معنى الزمن المجرد عن الحدث أو النفي أو التوكيد أو التمني أو التشبيه أو الترجي أو الاستدراك ، كما تضيف إليها معنى مقاربة الفعل من الحدث أو رجاء حصوله أو الشروع في إيقاعه وإحداثه ، وهي معان لا تؤثر في العلاقة الإسنادية الموجودة بين طرفي الجملة التي دخلت عليها هذه الأفعال والأدوات .

(11) شرح المفصل ج2 ص 32-34 .

(12) الكتاب ج1 ص 23 .



والسخ مصطلح قهبي يعني لدى الفقهاء والمشرعين : رفع حكم شرعي بدليل شرعي ، ولما رأى النحاة أن هذه الأفعال والأدوات تزيل عن الجملة الاسمية حكمها الإعرابي ، وهو رفع طرفي الإسناد فيها ، وثبت لها حكماً إعرابياً آخر ، معاًيراً له أطلقوا عليها مصطلح « التواسخ » .

وقد حاول النحاة إيهامنا أن هذه الأفعال والأدوات لا تدخل إلا على جملة اسمية ، وهو ما يناقضه استعمال العرب لها ، فهي تدخل عندهم على الجملتين الاسمية والفعلية .

وقد قسم النحاة هذه الأفعال والأدوات إلى أربعة أقسام ، وقد أطلقوا ببعض هذه الأقسام أدوات أخرى فأطلقوا بباب كان وأخواتها : الأحرف المشبهة بليس في العمل وهي : ما ولا وإن ولات ، كما أطلقوا « لا النافية للجنس » بباب : إن وأخواتها .

#### أ — كان وأخواتها

كان وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ، وهي في الأصل أفعال وقد عمل النحاة المتلاحقون على إضافة مواد وألفاظ جديدة إليها ، وإن كنا نرى أنها قد استقرت في ألفية ابن مالك على أفعال معينة ومحددة ، وتابعة في ذلك شرح ألفيته .

ولا نريد هنا استعراض أحكام هذه الأفعال ، وإنما نريد أن نقول : إن هذه الأفعال تدخل على الجملة بنوعها لتضيف إليها معنى جديداً ، ولا دور لها ، ولا عمل فيما تدخل عليه إلا إضافة هذا المعنى الجديد .

ويقول النحاة : إن هذه الأفعال تدخل على الجملة لتضيف إليها معنى الزمن المجرد من الحدث فعندما نقول : كان زيد قائماً ، فإننا ندل على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي . وكذلك عندما نقول : كان زيد يذاكر دروسه ، فإن « كان » قد أصابت إلى هذه الجملة المشتملة على فعل مضارع الدلالة على حدوث المذاكرة من زيد في زمن قد انقضى وانقطع حدوثه .

وبعض هذه الأفعال تدل على زمن معين ومحدد مثل : أصبح وأضحى وظل وبات وأمسى ، وإن كانت في بعض التراكيب تأتي دالة على زمان غير مقيد أو محدد نقول مثلاً : أصبح الجو بارداً ، بات الحارس ساهراً ، فتقصد إلى إضافة زمن محدد إلى الجملة الإخبارية ، وهذا الزمن لا علاقة له بالحدث ، أو لا دالة للفعل ها على الحدث .

ونقول : أمسى محمد في داره ، وأصبح العظم متقدماً ، أي صار ، ونقول السحابة : إن « زال وقضى وبرح وانمك » يشترط فيها أن تسبق بما الدالة على النفي ، والنفي مع هذه الأفعال يدل على الثبوت ، لأن معاني هذه الأفعال النفي قلما دخل عليها ما ينفي حدوثها تحولت إلى الإثبات ، وبني السحابة على ذلك مقولة منطقية فاسدة وهي : أن نفي النفي إثبات .

إن هذه الأفعال لا دالة فيها على النفي ، وإنما تحمل معنى لغوياً معيناً يندرج غالباً تحت معنى الانفصال والانقطاع ، فإذا دخل عليها حرف النفي أزال عنها معنى الانفصال والانقطاع ، فإذا قلنا : ما زال المطر مبهراً دللنا على أن انهمار المطر لما ينقطع بعد ، ولو قلنا مثلاً : زال المطر لكان معنى الجملة انقطع المطر ، وهو معنى مثبت لا منفي .

المعطلة في اللغة تحمل معنى لغوياً معيماً ولا صلة لها بالنفي والإثبات اللغوي إلا من خلال وجودها في الأسلوب نقول مثلاً : انقطع الحبل ، فثبت انقطاع الحبل ، وإذا قلنا : لم ينقطع الحبل ، نفياً انقطاع الحبل ، وهكذا الحال مع هذه الأفعال ، هي دالة على إثبات ما تحمله من معنى لغوي ، وإذا أدخلنا عليها أداة نفي نفينا معناها العام .

هذه الأفعال تدخل على الجمل لتضيف إليها معنى الزمن الماضي أو الاستمراري كما في قوله تعالى ﴿وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة 55/19﴾ وقوله تعالى ﴿فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها 42/18﴾ .

وقولنا مثلاً : كان الرزق على الله ، وأصبحت الحياة بيد المولى .

وغيرها من الأمثلة والشواهد التي تدل على أن هذه الأفعال تدخل على الجملة التامة طرقي الإستناد، ولا صلة لها بالعمل والعامل والمعمولات .

وقد ألحق النحاة بليس من أدوات كان عندهم في العمل لا المعنى أدوات أخرى تشترك معها في معنى النفي وهي : ما ولا وإن ولات ، واقترضوا أنها تعمل مثلها وتحتاج إلى اسم وخبر ، وهذه الأدوات باستثناء ما ، لها تراكيب واستعمالات خاصة في اللغة لا تشبه التركيب اللغوي الذي تقع فيه ليس عموماً ، ولها استعمالات لهجية خاصة وقليلة ، ما كان يحسن بالنحاة الأخذ بها في التعميد النحوي المعياري .

#### ب — إن وأخواتها

هي أدوات متحدة فيما يطرأ على الأسماء الواقعة بعدها من إعراب ، ولكنها مختلفة الدلالة والمعنى ، فلكل أداة معنى يخالف معنى الأداة الأخرى ، وهي تدخل على الجملة بنوعها لتضيف إليها معاني جديدة ، كالتوكيد بإن ، والتعني بليت ، والترجي بلعل ، والاستدراك بلكن ، والتشبيه بكأن .

قال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً 44/10 ﴾ وقال تعالى ﴿ وَإِنْ رَيْكَ لَيَعْلَمَ 74/27 ﴾ وقال تعالى ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً 1/65 ﴾ والغالب في الاستعمال القرآني أن يأتي بعد لعل فعل مضارع .

وقال تعالى ﴿ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي 27/36 ﴾ ولم تأت ليت في القرآن الكريم إلا على مثال هذا التركيب ، ولم تأت فيه ليت وبعدها جملة اسمية .

وقال تعالى ﴿ كَأَنْ لَمْ يَغْنُوا فِيهَا بِالْأَمْسِ 92/7 ﴾ وقال تعالى ﴿ كَأَنَّهُمْ خَشِبَ مَسْدَةً 4/63 ﴾ وقال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَنَفِضَ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنْ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ 60/10 ﴾ وغيرها من الآيات .

والسحاة في غالب أمثلتهم ربما ألوحوا إلينا أن هذه الأدوات لا تأتي بعدها الجمل الفعلية ، فهم يفضلون في أمثلتهم أن تأتي بعدها الجمل الاسمية .

وقد ألحق النحاة بأن في العمل لا النافية والدال نفيها على العموم والاستفراق ،  
معللين ذلك بأن بينهما تناقضاً في المعنى والدلالة ، وأن الشيء ربما حمل على تقييده ،  
والأسلوب الذي تأتي فيه لا النافية يعاير التركيب الذي تأتي فيه «إن» ، فلا النافية غالباً  
ما يأتي بعدها لفظ مشتق كالمصدر أو اسم الفاعل أو اسم المكان ، ويأتي بعد هذا  
اللفظ جار ومجرور في الغالب أو يتقدم عليه ، فهي تختلف معنى وتركيباً عن إن  
وأحوالها .

### ج — كاد وأحوالها

نقسم النحاة هذه الأفعال إلى ثلاث طوائف أو أقسام :

- 1 — ما يدل على مقارنة وقوع الحدث ، مثل : كاد وكرب وأوشك .
- 2 — ما يدل على رجاء حصول الفعل مثل : عسى وأخلوق .
- 3 — ما يدل على الشروع في إيقاع الحدث مثل : شرع وأخذ وجعل .

وهذه الأفعال تختص بالدخول على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ،  
لإضافة هذه المعاني المتقدمة إلى الجملة ، والفعل المضارع يقترن بأن مع عسى  
وأوشك ، ولا يقترن بها مع كاد وكرب ونفية الأفعال الدالة على الشروع .

ويفترض النحاة أن هذه الأفعال مثل كان تقتضي مرفوعاً يعرب اسماً لها ،  
ومنصوباً يعرب خبراً لها ، ويقولون : إن الفعل الواقع بعد أحد هذه الأفعال هو خبرها  
وموضعه الإعرابي النصب ، وهو افتراض غير مستقيم لأن هذه الأفعال إنما تدخل على  
جملة فعلية تامة طرفي الإسناد ، لتصنيف إليها معنى مقارنة حدوث الفعل أو رجاء  
حصوله أو الشروع في إيقاعه .

نقول : زيد يقوم ، هذه جملة فعلية تامة مكونة من فاعل مقدم وفعل مؤخر ، فإذا  
أضفنا إليها كاد وقلنا : كاد زيد يقوم دللنا على أن زيدا قد قارب من إيقاع الحدث ولكنه  
لم يحدثه بعد . ولهذا قالت العرب في أمثالها : كاد النعام بطير ، فإذا دخلت أداة نفي  
على هذا الفعل دل على وقوع الفعل بعده ، ولكن بعد جهد ومشقة ، كما في قوله تعالى

﴿ فلذبحوها وما كادوا يفعلون 71/2 ﴾ وقوله تعالى ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها 24/24 ﴾ .

ونقول : عسى زيد أن يقوم ، فدخل عسى على رجاء حصول القيام من زيد ، وهو لما يحصل بعد .

ونقول : أخذ زيد يقوم ، أي إنه لم يكمل القيام بعد ، ولكنه شرع في فعله ، والأخذ بأسباب إيقاعه .

كما رأينا جملة : زيد يقوم ، جملة تامة الإسناد كاملة المعنى ، وهي جملة مثبتة تدل على قيام زيد حال التكلم ، وعندما أضفنا إليها هذه الأفعال اكتسبت معاني جديدة ، هذه المعاني لم تؤثر في علاقة الإسناد القائمة بين زيد وفعل القيام ، وإن تغيرت دلالة الإسناد من المقاربة إلى الرجاء إلى الشروع .

إن هذه الأفعال تدخل على جملة كاملة الأجزاء تامة المعنى ، ولهذا قد يتأخر الماعل فيها فيأخذ موقعه بين الفعلين ، وقد يتأخر عنهما جميعاً ، كما في قوله تعالى ﴿ من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم 117/9 ﴾ .

ونقول : يوشك زيد أن يأتي ، ويوشك أن يأتي زيد . أما عسى فإن الاسم قد يتقدم عليها وقد يأتي بعدها وقد يأتي مؤخراً بعد فعله ، مثل : زيد عسى أن يقوم ، عسى زيد أن يقوم ، عسى أن يقوم زيد .

قال تعالى ﴿ فمضى الله أن يأتي بالفتح 52/5 ﴾ وقال تعالى ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً 79/17 ﴾ .

هذا ومن الاستعمال الشاذ والنادر أن يأتي بعد هذه الأفعال جملة اسمية مكونة من مسند ومسند إليه ، كما في قول العرب في أمثالها : عسى العوير أبوساً ، وهذا الاستعمال الشاذ هو ما يحاول النحاة أن يجعلوه مطرداً بقولهم : إن هذه الأفعال تحتاج إلى اسم وخير مثل كان وأخواتها .

هذه الأفعال والأدوات التي اصطلاح النحاة القدامى على تسميتها بالواسخ لأمر

شكلي - وهو تعبر الإعراب في الجمل الاسمية الواقعة بعدها - تدخل على الجمل الاسمية والفعلية لإضافة معانٍ جديدة إليها، وبعضها خاص بالدخول على الجمل الفعلية مثل كاد وأخواتها، وقد ينشأ عن بعضها تعبير في العلامة الإعرابية مثل كان وأخواتها التي ينصب الخبر بعدها بدل رفعه، وإن وأخواتها التي ينصب المبتدأ بعدها بدل رفعه، وبعضها مثل كاد وأخواتها لا ينشأ عنه تغير في علامة الأسلوب الإعرابية.

وتعبر العلامة الإعرابية هنا لا يؤثر في علاقة الأستاذ القائمة بين جزئي التركيب محض عندما نقول: كان زيد قائماً، لو إن زيدا قائم، لم يؤثر تغير العلامة الإعرابية في علاقة الأستاذ الرابطة بين جزئي الجملة «زيد قائم»، فالقيام مسند إلى زيد مع أن القيام منصوب في المثال الأول ومرفوع في الثاني، ومع أن زيدا مرفوع في الأول منصوب في الثاني، وقد دخلت كان في المثال الأول لإعادة أن هذا القيام قد حدث من زيد في الزمن الماضي، ودخلت إن في المثال الثاني لتعيد تأكيد حدوث القيام من زيد لا من غيره.

إن نظرية العامل التي استمد النحاة جذورها من علماء الكلام والجدل هي التي وجهت النحاة في المقام الأول إلى القول بأن هذه الأعمال والأدوات تحتاج إلى اسم وخبر، وأنها تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر، وعندما يحرم قولهم هذا يلجأون إلى القول بأن بعض هذه الأعمال تام لا يحتاج إلى منصوب ويكفي بمرفوعه عن ذكر الخبر.

وسنكتفي بمثال واحد من هذه الأعمال والأدوات لرى كيف ينفذ النحاة الأساليب وافترضوا ما شاء لهم الاخرى:

«عسى» تدل في العربية على الرجاء، وهي تدخل على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع فتصرف دلالة إلى الزمن المستقبل.

وقد ثار بين النحاة جدل عقيم حول أي قسم من أقسام الكلم تندرج أو تنتمي هذه اللفظة: فقال معظم النحاة إنها فعل، وذهب ابن السراج وشعلب إلى أنها حرف، وباء على هذا الخلاف وعلى بعض الاستعمالات الشاذة والنادرة نجد النحاة المتأخرين قد نظروا إلى عسى نظرة مزدوجة ودرسوها في باين تحويين مختلفين:

1 — في باب إن وأخواتها على أنها تعمل عملها إذا اتصل بها ضمير نصب كما في قول الشاعر :

فقلت عساه نار كأس وعلمها تشكي فآتي نحرها فأعودها  
وإن كان النحاة ينصون على أن هذا الاستعمال : لُعيّة وأنه استعمال قليل .

2 — في باب كاد وأخواتها على أنها عاملة عمل كان فتحتاج إلى اسم يرفع بها وإلى خبر ينصب بها ، والاستعمال الولد في القرآن الكريم أن يأتي بعدها فعل مضارع مقرون بأن ونحوه من السون الدالة على الاستقبال .  
وقد جاء في استعمالات شاذة ونادرة :

1 — مجيء الفعل المضارع بعد عسى خالياً من أن .

2 — مجيء جملة اسمية بعدها .

3 — مجيء الفعل المضارع بعد عسى مقترناً بالسين وخالياً من أن .

وهذه الاستعمالات جعلت في شواهد شعرية ، وفي مثل روي عن العرب ، وقد وصفها النحاة بأنها استعمالات قليلة ونادرة .

كما نرى ينقل إلينا النحاة أربعة استعمالات قليلة وشاذة ، وقد حاولوا تسهيلها وتوجيهها جميعاً وفق ما تقتضيه نظرية العامل ، وقد كان الأول بالنحاة ألا يمتثلوا بهذه الاستعمالات القليلة والنادرة التي لم تأت إلا في شواهد شعرية أو في مثل يتم روي عن العرب ، ولكن نظرية العامل ومقاييس النحاة العقلية تسوغ كل شيء وتجعله مطرداً مع القاعدة المعيارية العامة ، وإن كان هذا التسويغ خارجاً عن إطار القاعدة المعيارية إلى قاعدة معيارية جديدة مخالفة للأولى ومناقضة لها .

« عسى » تأتي في تراكيب ثلاثة عند العرب وكلها ذات دلالة واحدة ، وإنما هي مروية العربية التي تقدم وتؤخر ما لا يفسد المعنى ، ولا يخل بالعلاق القائمة بين أجزاء التركيب :

زيد عسى أن يقوم، عسى زيد أن يقوم، عسى أن يقوم زيد.

ويريد في هذه الأمثلة كلها مسند إلى الفعل المضارع يقوم، وإن قدمناه أو وسطناه أو أحرقناه، ولكن النحاة لا يرضون بذلك ولا يقرونه ما دامت عسى عندهم أداة ناسخة تحتاج إلى اسم وخبر.

يقول النحاة في المثال الأول: إن عسى يحتمل أن تكون ناقصة وأن تكون تامة، فهي إذا تحملت ضميراً وأعرب هذا الضمير اسماً لها وجملة «أن يقوم» في محل نصب خبرها كانت ناقصة، وجملة عسى بناء على هذا الإعراب واقعة في موقع الخبر عن المبتدأ «زيد» ومحلها الإعرابي الرفع.

وإذا لم تتحمل ضميراً كانت تامة واكتفت بمرفوعها، وهو جملة «أن يقوم» عن الخبر، وهي أيضاً في محل رفع خبر المبتدأ «زيد».

كما نرى التركيب اللغوي يخضع لمسندة نحوية مصنوعة، وأعارب ما أنزل الله بها من سلطان.

ويقول النحاة في المثال الثالث: إن عسى تحتمل القصان والتمام أيضاً، ونقصان عسى يعني أن يعرب «زيد» على أنه اسمها مع تأخره عنها والفصل بينهما بالفعل «أن يقوم» وفاعل يقوم ضمير مستتر يعود على زيد، وجملة أن يقوم المكونة من فعل وفاعل مقدر في محل نصب خبر عسى.

وتمام عسى يعني أن تعرب جملة «أن يقوم زيد» المكونة من فعل وفاعل على أنها مرفوعة بعسى، وقد اكتفت بهذا المرفوع عن الخبر.

وإذا قال الله تعالى ﴿عسى أن يحطك ربك مقاماً محموداً 79/17﴾ قال النحاة إن عسى هنا تامة ولا يجوز أن تكون ناقصة لأن نقصانها يعني أن يعرب لفظة «ربك» اسماً لها، وفي هذا الإعراب فصل بين الفعل «يعت» وبين معموله «مقاماً» بفواصل أجبي.



ومن الجائز عند النحاة أن يكون هذا الأسلوب «عسى أن يقوم زيد»  
من باب التنازع، والتنازع كما نعلم ينبنى عليه الإضمار في العمل المهمل<sup>(13)</sup>  
وعسى لم نورد في هذا المقام كل ما قاله النحاة حول عسى، وإنما أوردنا أقله في  
إيجاز.

هذه الأعراب كلها صناعة نحوية تنطلق من وجهة نظر عقلية تعتمد بالعمل  
والعامل والمعمول، وهي صناعة متناقضة تأخذ باليمري ما تعطيه باليمنى واللغة ليست  
كذلك أبداً.

مما لا شك فيه عدي أن لفظة زيد لا تعلق لها بعسى قدمناها أو أخرناها، وإنما  
هي متعلقة بالفعل المقترن بأن والواقع بعد عسى، وقد دخلت عسى على الجملة الفعلية  
كلها لإضافة معنى الرجاء إليها.

هذه الأفعال والأدوات التي اصطلح النحاة على تسميتها بالنواسخ تدخل على  
جملة اسمية أو فعلية تامة طرفي الإسناد لتضيف إليها معاني جديدة محددة، ولا علاقة لها  
بالعمل وبالدخول على ما أصله المبتدأ والخبر، وإنما مثلها في الدخول على الجمل مثل  
أدوات النفي والاستفهام والتوكيد والتي وغيرها من الأدوات التي تدخل على الجملة  
فتضيف إليها ما تحمله من معنى ودلالة معينة، ولا تفر من العلاقة الإسنادية القائمة  
بين ركني الجملة.

علامة الرفع كما رأينا تدل على معنيين تنضوي تحت كل واحد منهما مجموعة من  
الشراكب وهما: الإسناد والتعدي، وقد مر أن الإسناد والتعدي من القرائن المنبوية في  
السعر العربي التي توصل إلى فهم دلالة التركيب النحوي.

ويعتقد أننا بهذا الفهم للدلول علامة الرفع الإعرابية قد خالفنا القدماء والمحدثين  
الذين يصرون إصراراً لا مسوغ له، على أن الرفع علم الفاعلية أو العمد أو الإسناد،  
ويدخلون تحت ذلك تشبيهاً وتقريباً عند القدماء، وحقيقة عند المحدثين، أساليب تدل

(13) حضي اللبيب ج 1 من 151-154، شرح ابن عسيل من 138.

فيها حركة الرفع على التعدية أو المفعولية، وكما يلاحظ القارئ، فإن هذا المهم الجديد  
لمدلول حركة الرفع الإعرابية مبني على وصف هذه الحركة من خلال التراكيب التي  
جاءت فيها دالة على معنى نحوي، ولم نضع أبداً كما سعى القدماء والمحدثون إلى أن تكون  
حركة الرفع ذات دلالة واحدة محددة هي الفاعلية أو العمد أو الإسناد، وبالتالي لم يكن  
في حاجة أبداً إلى منطلق العقل لكي نقيّد مدلول هذه الحركة أو نعيد إلى حظيرة معانيها  
المقيد ما يخرج عنها، كما هو الحال في نصب الاسم بعد إن وأخواتها، وهو عمدة في  
الكلام أو ركن إسنادي، وكذلك نصب خبر كان وأخواتها، وهو أيضاً ركن أساسي في  
الكلام، ولم ندخل المفعول به المرفوع في علاقة الإسناد، لأن المعنى لا يدل عليه، وإنما  
أدخلناه تحت علاقة التعدية أو المفعولية وهو مكانه الطبيعي الذي يدل عليه التركيب  
النحوي الذي وجد فيه مرفوعاً.

إن تعدد مدلول علامة الرفع الإعرابية يجعلنا في حاجة إلى قرائن وهلال في أخرى  
تحدد ما إذا كانت علامة الرفع دالة على الإسناد أو على التعدية.

واللغة العربية كما أوضحنا غنية بقرائنها المصونة واللفظية التي تتضافر مع قرينة  
الإعراب على الكشف عن المعنى النحوي للتركيب اللغوي وإيضاحه دون لبس أو  
خلط.

## 2 — علامة النصب

علامة النصب الإعرابية ليست هي الحركة المستحبة للعرب عندما يطلبون  
الحق في كلامهم، كما حاول تفسيرها إبراهيم مصطفى، وإنما هي علامة إعرابية بارزة  
تدل على معنى نحوي عام هو التحصيل، وتحت هذا المعنى العام معان أخرى أكثر  
خصوصية منه، وأكثر تحديداً ودلالة على المعنى النحوي الخاص.

وقد رأينا أن علامة النصب قد تكون دالة على علاقة الإسناد، كما في نصب  
الاسم التالي لإن وأخواتها، ونصب خبر كان وأخواتها، فهي في هذه الأساليب لا تدل  
على التحصيل وإنما على الإسناد.

ولعلامة النصب الإعرابية عدة مدلولات في اللغة العربية :

1 — تدل على التخصيص، أو ما أطلق عليه القدماء المفعولية، وما حمل عليها أو الفضلة، أو ما أطلق عليه المحدثون مصطلح التكملة، وتحم معى التخصيص العام تدخل أبواب نحوية عديدة مثل : المفعول به ، المفعول له ، للمفعول معه، المفعول فيه، للمفعول المؤكد أو المطلق كما هو اصطلاح القدماء، وكذلك الحال والاستثناء والتميز .

2 — تدل على الإسناد كما في اسم إن وأخواتها، ونحو كان وأخواتها .

3 — تدل على المخالفة كما في نصب الاسم للتعجب منه ، ونصب الاسم على الاختصاص، كما تدل أيضاً على المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة ، وهو أسلوب إنشائي لا خبري ولا يدخل تحت قرينة من القرائن السابقة .

وتدل أيضاً على الاسم المنصوب بعد لا النافية، وهو أسلوب ذو طبيعة خاصة من ناحية التركيب حيث يفقد التركيب أحد ركنيه غالباً .

وبعض هذه المنصوبات الداخلة تحت قرينة التخصيص قد تخرج من النصب إلى الرفع أو الجر ولا يتغير معناها .

في الاستثناء التام غير الموجب بقول النحاة : إن الراجع هو رفع الاسم المستثنى بعد أداة الاستثناء إلا كما في قولنا : ما قام القوم إلا نهد، ويسوغون رفعه بأنه على اتباعه في الإعراب للاسم الواقع قبل إلا، وهذا مجرد توجيه وسوء فهم يستقيم الرفع مع نظرية العامل الزائدة، ولكنه لا يستقيم مع معنى هذا الأسلوب الذي يدل على أن رفع ما بعد إلا في هذا المثال على الاستثناء، كما نصب عليه في الاستثناء عند بعض العرب، وفي قراءات القرآن الكريم المتصلة السند .

الظرف أو المفعول فيه قد يأتي مجروراً كما في قولنا : سهرت في الليلة البارحة، يدل قولنا : سهرت الليلة البارحة ولحنى في الجر والنصب سواء .

المفعول لأجله المضاف قد يأتي مجروراً مثل: ضربت ابني لتأديبه، ويقول النحاة: إن النصب والجذر في هذا المثال سواء.

التمييز حكمه الإعرابي النصب، وقد يمر بحرف أو بالإضافة فقولنا: اشتريت فداناً أرضاً، يجوز أن نقول فيه: اشتريت فداناً من أرض واشتريت فداناً أرضاً، والمعنى واحد وهو إزالة الإلهام والعموم عن لفظة «فدان».

غير ليس وما التافيتين قد يأتي مجروراً بالباء أو من لزيادة توكيد النفي كما في قولنا: ليس من أحد في الدار، ما علي بناجح.

المنصوب كما نرى قد يرفع أو يجر، ولا يؤثر تغير الحركة في دلالة ومعناه، نرى ذلك في المفعول به عندما يضاف إلى فعله، كما في إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله في قولنا: محمد ضارب زيد، فالجر هنا لا دلالة فيه على السبب والتعليل، ولم يؤثر في الدلالة العامة لهذا الأسلوب التي تفيد وقوع الضرب أو الحدث على زيد، وقل مثل ذلك في قولنا: ما رأيت من أحد، هل ضربت من أحد، وأيضاً في هذه الأمثلة التي حقها الرفع والتي جاءت مجرورة مثل: هل زيد بمقام؟ ما قام من أحد.

ونحن أمام خيارين، إما أن نقول: إن إعراب هذه الألفاظ بالجر أو الرفع أمر لفظي لا يضيف معنى الرفع أو الجر إليها، وإن العلامة الإعرابية قد فقدت معناها ودالاتها.

وإما أن نقول: إن العلامة الإعرابية متعددة المعنى، فالرفع كما يدل على الإسناد يدل على التعدية، والنصب كما يدل على التخصيص قد يدل على الإسناد وعلى غيرها، وإن الجر وهو علم الإضافة أو النسبة قد يدل على الإسناد أو التعدية؛ ونحن إلى هذا أميل لأنه يصف الواقع اللغوي كما هو.

### 3 — علامة الجر

وهي تأتي في العربية دالة على معنيين فخرين يجمعهما معنى واحد هو النسبة

والتعليق وهما: الاسم المسبوق بأداة من أدوات الجر، وأدوات الجر كثيرة في اللغة العربية، ولكل منها ملول خاص ومعنى ذاتي، وقد أضاف إليها النحاة بعض أدوات لا تعتبر من أدوات الجر مثل حاشا وأخواتها، ولعل متى ولولا.

وهذه الأدوات تفيد تعلق الاسم الواقع بعدها بما قبلها من اسم أو فعل مثل: مررت بزهد، أشفت على المسكين، محمد في الدار.

الاسم المضاف إلى اسم قبله: وهذه الإضافة تفيد تعريف الاسم المضافة إليه إن كان نكرة وهي معرفة مثل: قرأت كتاب عميقة محمد، استعرت قلم صديقي، ذهبت إلى مكتبة الجامعة، اعتدى البشر برسالة محمد.

وتفيد تخصيص الاسم المكر قبلها مثل: اشترت كتاب حساب.

وباب الإضافة باب بسيط حشر فيه النحاة ما لا يمت إليه بصلة من مثل ما أطلقوا عليه الإضافة اللفظية، وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله وغيره من المشتقات، ومثل إضافة الظروف إلى المفرد أو الجملة، وخاصة إضافة ظروف الزمان إلى الجملة مثل: يوم وحين.

وكذلك الفصل بين المتضامين إضافة لفظية أو إضافة محضة، والفصل بين المتضامين إضافة محضة لم يرد في شواهد متضافرة يحد بها، وإنما جاء في شواهد شعرية نادرة وشادة، لأن المتضامين متصلان ومتحمان ببعضهما البعض التحاماً شديداً، بحيث إذا فصل بينهما بفواصل ما انشلت العلاقة القائمة بين ركني الإضافة.

وقد رأينا أن الجر في أمثلة محددة قد يكون دالاً على الإسناد أو التخصيص.

علامات الإعراب كما نرى متداخلة، ولا يمكن أن نقيد كل علامة بالدلالة على معنى نحوي محدد كالإسناد أو التكملة أو الإضافة إلا بتعسف شديد وتحمل لا تفره النصوص والاستعمالات اللغوية، وهذا التداخل ربما يرجع إلى أن هذه الحركات لم تستقر في اللغة الفصحى للدلالة على معنى معين، أو إلى محدودية علامات الإعراب وكثرة المعاني التحوية التي يراد منها الدلالة عليها.

إن العلامة الإعرابية وحدها غير صالحة لتكون الفارق الوحيد بين المعاني النحوية المختلفة لسببين :

- 1 — محدودية علامات الإعراب وتعدد المعاني النحوية .
- 2 — تساهل علامات الإعراب في الدلالة على المعاني النحوية المختلفة .

لذا فنحن في حاجة إلى قرائن أخرى تعيننا على تحديد المعنى النحوي للتركيب اللغوي ، وتقودنا إلى تحليل الأسلوب تحليلاً دليلاً دقيقاً لا ليس فيه ولا حلق ، واللغة العربية تمتاز بكثرة قرائنها المصوبة واللفظية ، وعلى الدراسات النحوية الحديثة أن تتوجه إلى إبراز هذه القرائن ، ودراسة الأساليب النحوية من خلالها ، بدل عبادة ظاهرة الإعراب وإناطة التحليل الإعرابي بعلاماته وحدها ، وهي قاصرة عن أداء هذه المهمة الكبرى والجليلة .

ومن العيب أيضاً أن نحاول أن نقرن كل علامة من علامات الإعراب بالدلالة على معنى معين لا تخرج عنه ، وإن خرجت عنه حاولنا قسرها بالتأويل والتخريج المتكلف على العودة والرجوع إلى هذا المعنى .

علامات الإعراب محدودة والأبواب النحوية متعددة ، لذا ليس من المستغرب أن تتعدد دلالاتها ، وأن تتباين وتختلف .

ما نريد قوله في الختام : إن الدراسة الوصفية المطلقة من خلال الاستعمال هي الدراسة المحدية إذا أردنا للخطا العربية أن نمش على السنة أبنائها .

**ثانياً : تأثير تعدد العلامات الإعرابية في المعنى النحوي ومظاهر تطورها**

شهدت الحركة أو العلامة الإعرابية تطورات عديدة في اللغة العربية ولمحاتها ، نظراً لانساع الرقعة الجغرافية للناطقين بها وما بينهم من تباعد في الزمان ، فاللغة العربية كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية كلها ، وفي سواد العراق وفي أجزاء كثيرة من الشام ، وهي لغة قد سادت في يثبات عديدة ، ولكل بيئة مظهرها النحوي الخاص الذي نقل إلينا السحابة جرعاً منه ، فيما أطلقوا عليه مصطلح « اللغات » سواء اتصلت هذه

اللغات بالمستوى الصوتي أم الصرفي أم النحوي أم الدلالي ، وقد تحدثنا سابقاً عما بين طبعات العربية من فروق واختلافات طالت مستويات اللغة جميعاً ، وضررنا أمثلة قليلة على ذلك ، وإن كنا في المستوى النحوي قد ذكرنا الاختلافات كلها التي نقلها إليها النحاة في أبواب وفصول مختلفة من هذا البحث .

وقد افترض النحاة عندما اتجهوا إلى درس اللغة العربية والكشف عن أسرار نظمها وقواعد تركيبها أن اللغة ثابتة غير قابلة للتحويل والتطور والتغير ، فهم قد درسوا هذه اللغة من خلال النصوص اللغوية التي تعود إلى عصور سابقة على وجودهم مثل عصر الجاهلية وعصر الإسلام الأول ، كما درسوها من خلال النصوص اللغوية التي قبلت في عصرهم ، وقد افترضوا أن هذه النصوص جميعاً التي ترجع إلى أزمنة متباعدة وأمكنة متفرقة على درجة واحدة ، لها خصائص وطرق في التركيب والصياغة واحدة ، ودرسوا إلى جانب ذلك نصوصاً لغوية تعود إلى بيئات لغوية خاصة سموها « اللغات » وأدخلوا هذه اللهجات الخاصة ضمن أحكامهم المماثلة وعاملوها معاملة اللغة الفصحى سواء بسواء ، مع أنها قد تمثل طوراً سابقاً أو لاحقاً ، على الطور الذي بلغته اللغة الفصحى التي نراها في أشعار الجاهليين والإسلاميين ، وفي خطبهم ومنافراتهم وأمثالهم ، وفي النص القرآني الكريم مع الاعتراف أن النص القرآني الكريم قد اشتمل على مظاهر لهجية خاصة من مثل إعراب المثني بالأكف دائماً ، وإلحاق ضمائر دالة على الجمع بالفعل الدال فاعله على الجمع والمؤخر عنه ، وكذلك أشعار الجاهليين والإسلاميين قد نجد فيها مظاهر لهجية خاصة ، ولكنها مظاهر قليلة .

اللغة العربية درست من خلال بيانات جغرافية متباعدة زماناً ومكاناً ، وقد مرت خلال هذه الفترة بتطورات عديدة ، منها التطور الحادث في علامات الإعراب ، نقصاً في هذه العلامات أو تعدداً فيها ، ولم تأخذ هذه الظاهرة اهتمام النحاة ، وتوجه جزءاً من جهودهم إلى دراسة هذا الجانب التطوري الحادث في علامات الإعراب تعدداً ونقصاً ، وإنما نظروا إلى هذه الظاهرة التطورية على أنها خاصية من خصائص اللغة العربية وجزء من بنائها وكيانها الذاتي ، وأخذوه على أنه من الأمور المسلم بها التي لا تحتاج إلى نقاش وإلى درس لغوي جاد .

والحق أن نظرة النحاة إلى هذا التطور الحادث في علامات الإعراب تنسم بالتناقض والاضطراب ناتج من عدم إدراكهم لما حدث من تطور في هذه العلامات الإعرابية، فالنحاة قد نظروا إلى هذا الأمر نظرة مرجوحة ذات شقين متناقضين متنافرين:

1 — إذا كان التطور الحادث في علامات الإعراب قد جاء مخالفاً لمقاييس النحاة التي توصلوا إليها من خلال استقراء ناقص ومضطرب لكلام العرب، رفضوا الاعتراف به وأنكروه وعدوه من قبيل اللحن والخطأ، أو قصرُوا استعماله على ضرورة الشعر وحدها، أو حكموا عليه بالشذوذ والندرة وأنه استعمال يؤدي عن العرب كما سمع، ولكن القياس عليه ممنوع وغير جائز، كما في حكم سيبويه على هذه الأساليب بالعلط برغم مجيئها عن العرب: إنك وزيد ذاهبان، إنهم أجمعون ذاهبون.

وكما في قول النحاة: إنه لا يجوز المطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار إلا في ضرورة الشعر وحدها، والأمثلة على ذلك كثيرة.

2 — إذا كان هذا التطور في العلامة الإعرابية قد جاء منسجماً مع أحكام النحاة وموافقاً لمقاييسهم العقلية غالباً، احتفلوا به وأبدوه بأوهى التوسيفات وأعسر التخريجات التي لا تراعي المعنى النحوي للتركيب اللغوي الذي شهد تطوراً في العلامة الإعرابية، وغير مثال على ذلك «الجوارات السحوية» التي تمثل ظاهرة من أبرز الظواهر في النحو العربي.

إن النحاة القدماء، وكذلك المحدثين، إلا من شذ منهم، لم يلتفتوا إلى التطور الحادث في العلامة الإعرابية سواء أكان هذا التطور على مستوى اللغة المعصية أم على مستوى لهجاتها، وقد نظروا إليه في الغالب نظرة تنسم بالسداجة والقصور والبعد عن تمثل الواقع اللغوي التاريخي، فجهد النحاة قد وجه كله إلى تفسير العلامات الإعرابية وفق ما تقتضيه نظرية العامل، وإن تعددت هذه العلامات الإعرابية في أسلوب معين، ولم يهتموا بالساحية التاريخية التطورية التي نشأ عنها هذا التعدد في العلامة الإعرابية على مستوى التركيب اللغوي المعين، ولا بالكشف عن الأطوار المتلاحقة التي شهدتها



العربية، فهم ينقلون إلينا الأسلوب اللغوي وما حدث فيه من خلاف لهجي على مستوى العلامة الإعرابية دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن أي الطوائف أو الأطوار أقدم أو أحدث من نظيره في الاستخدام، وإنما نقلوا إلينا هذه الظاهرة على أنها ميزة من مزايا العربية الظاهرة، وجعلوا همهم الأوحـد محاولة تسويغ وتوجيه هذا الاختلاف الإعرابي اللهجي وفق رسوم نظرية العامل ومنطق القياس.

إن العلامة الإعرابية قد تعرضت لتطور كبير على مستوى اللغة العربية المعاصرة وعلى مستوى لهجاتها، وهذا ما نحاول دراسته في هذا المقام من جانبين :

1 — تأثير تعدد العلامة الإعرابية في المعنى النحوي.

2 — التطور الحادث في علامات الإعراب.

### 1 — تأثير تعدد العلامة الإعرابية في المعنى النحوي

في اللغة العربية التي قعد لها النحاة في مؤلفاتهم أساليب وتراكيب عديدة يجوز أن تظهر على آخر كلمة معينة فيها أكثر من حركة إعرابية، وقد أحصينا هذه الأساليب في الباب الأول من هذا البحث، وقلنا : إن الجواز الإعرابي مبني في الغالب على السماع والرواية عن العرب الذين ضمتهم بيئات زمانية ومكانية واسعة، متباعدة ومتباينة، وأن جزءاً من هذا الجواز الإعرابي قد بني على القياس والمنطق دونما أثر أو دليل روي عن العرب.

وقد أشار النحاة القدامى في بعض الأحيان إلى أن هذا التعدد في العلامة الإعرابية لا تأثير له في المعنى النحوي والانحراف به إلى دلالة جديدة، فرفع كلمة معينة ونصبها أو جرّها في أسلوب معين لا تأثير له في معنى الأسلوب، ولا يمتنع عنه تعبير في معناه تبعاً لتعبير العلامات الإعرابية الطارئة عليه، كأن يكون في حالة الرفع دالاً على معنى غير المعنى الذي يدل عليه في حالة نصبه أو جره، وإن اختلف تسويغ رصمه عن توجيه نصبه أو جره وفق معايير نظرية العامل والقياس النحوي :

1 — سيويه مثلاً يرى أن جر الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس المجرور

بالباء ونصبه لا تأثير له في معنى الأسلوب، يقول «ليس زيد مجيد ولا مجيلاً... والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الحيين، وليس ينقض إجرؤه عليك المعنى»<sup>(14)</sup>.

الجر في هذا الأسلوب هو الوجه، وجوز نصب مبني على رواية قد تكون محرفة أو مغيرة لشاهد شعري كما قلنا في موضع سابق، ولكن النحاة وعلى رأسهم سيبويه أجازوا في هذا الأسلوب الجر والنصب، وسيبويه يعترف صراحة أن الجر على اللفظ أو الإجراء على الموضع لا ينقضان معنى الأسلوب، فهما سواء في دلالة هذا الأسلوب على توجه النفي إلى المعطوف والمعطوف عليه معاً.

المعنى في حالة النصب والجر واحد عند سيبويه وتسويغ كل واحد منهما وتوجيهه مختلف، ولكن هذا التسويغ لا صلة له بالنص اللغوي فهو مبني في جزء منه على الافتراض والادعاء والتوهم، إذ يفترض سيبويه ومن جاء بعده من النحاة أن هذا الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس المجزور قد نصب لأن الأصل في خبر ليس أن يكون منصوباً فهو مجزور لفظاً منصوب محلاً، وقد عطفناه في حالة النصب على موضع خبر ليس الإعرابي، متوهمين أن الباء خبر موجودة في اللفظ.

2 — يجوز عند النحاة في الاسم الفضلة التالي لاسم الفاعل أن يكون منصوباً به وأن يجر بإضافته إليه، ونصب هذا الاسم وجره لا تأثير له في معنى الأسلوب ذلك ما يقوله سيبويه:

قال «هذا ضارب زيدا غداً... وأعلم أن العرب يستغفون فيحذفون التنوين والون ولا يتغير من المعنى شيء، ونجر المفعول لكف التنوين من الاسم»<sup>(15)</sup>.

هذا المثال: هذا ضارب زيدا غداً، يجوز فيه عند النحاة نصب لفظة زيد وجرها، وقد دلت القراءات القرآنية والنقل عن العرب على صحة ذلك، والمعنى واحد ودلالة الأسلوب لم تتغير فما زال زيد واقعاً عليه الضرب، ذلك ما يقوله سيبويه صراحة

(14) الكتاب ج 1 ص 66-67، شرح الرصعي ج 2 ص 191.

(15) الكتاب ج 1 ص 164-166، القصب ج 4 ص 149-150، أوضح المسالك ج 3 ص 230.

في نعمة السابق، ولكن تسويغ النصب والجر في هذا الأسلوب يختلف عند النحاة، فالنصب على إعمال اسم الفاعل عمل فعله فرفع فاعلاً وينصب مفعولاً وفي هذه الحالة يكون، وزيد في هذا المثال واقع موقع المفعول به وقد عمل فيه النصب اسم الفاعل المكون.

والجر على أنه مضاف إلى اسم الفاعل، وفي هذه الحالة يجمع اسم الفاعل من التنوين، وكما نعلم فالمضاف يعمل الجر في المضاف إليه عند غالب النحاة.

وبعداً عن تسويغ النحاة لجواز النصب والرفع في هذا المثال وقولهم: إن الإضافة هنا إضافة لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، فإن النحاة لم يهتموا أبداً بالفرقة بين هذين الطورين من الإعراب اللذين شهدتهما مفعول اسم الفاعل، وأيهما أكثر حداثة من الوجه الآخر هل هو النصب أو الجر؟ والنصوص المؤثقة لا تساعدنا على البت في هذه القضية، ولكن هناك قانون لغوي عام ربما ساعدنا على الوصول إلى اكتشاف وتحديد الطور الإعرابي الحادث، هذا القانون يتمثل في الاقتصاد في الجهد العضلي أو الاختزال وهو ما عبر عنه سيويه «بطلب العرب للخفة» فلا شك أن قولنا: هذا ضاربٌ زهداً، بتنوين اسم الفاعل، يحتاج إلى مجهود عضلي في النطق أكثر مما يحتاجه قولنا: هذا ضاربٌ زهدٌ بحذف التنوين، والفرق بين التبعين ينحصر فقط في حذف حرف من أحدهما وبقيته في الآخر.

وقانون الاقتصاد في الجهد العضلي لم يراعهِ النحاة القدماء، ووصفوا ما جاء وفقاً له من الاشتimalات اللفظية بالشذوذ، أو أنه محاسن بضرورة الشعر وحدها برغم مجيئه في قراءات قرآنية متواترة.

قال ابن جني «ونحو من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي ﴿بِمَا أُنزِلُكَ﴾<sup>(16)</sup> وقياسه في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين بين فتقول: ﴿بِمَا أُنزلُ إِلَيْكَ﴾، لكنه حذف الهمزة حذفاً، وألقى حركتها على لام «أُنزل» وقد كانت مفتوحة فعليت الكسرة الفتحة

(16) البقرة الآية 4.

على الموضوع فصار تقديره: بما أنزليك، فالتقت اللامان متحركتين، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية»<sup>(17)</sup>.

وعبرها من القراءات والشواهد التي رويت عن العرب والدالة على فشو هذا القانون على ألسنة المتكلمين بالعربية، ولكن النحاة لم يعترفوا بهذا القانون ووصفوا ما جاء على مواله بالشفوذ، أو قصروا استعماله على ضرورة الشعر.

والعرب أن الإدغام وهو مظهر بارز من مظاهر الاختزال والاقتصاد في الجهد العضلي قد اعترف النحاة به في أساليب كثيرة.

إن هذين المثالين وغيرهما يدلان على أن تغير العلامة الإعرابية وتعددتها في الأسلوب اللغوي المعين لا تأثير له في معنى الأسلوب العام، وإنما هو تعدد في العلامة الإعرابية راجع إلى خلاف طبعي حدث بين لهجات العربية في المستوى النحوي، ولكن النحاة قليلاً ما ينسبون هذا التعدد في العلامة الإعرابية إلى الخلاف اللهجي، فقد جعلوا مهمهم الأول تسوية وتوجيه هذا التعدد في العلامة الإعرابية وفق نظرية العامل والقياس، وهي تسويات متكلفة هدفها تسوية مبدأ الإعراب لا البحث عن المعنى النحوي للأسلوب المتعدد العلامة الإعرابية.

الاستثناء مثلاً باب نحوي بسيط عفا عنه النحاة بتشعيراتهم العديدة وتوجيهاتهم المختلفة، وسرى أن هذا الباب من البساطة إلغائه وإدراجه ضمن أسلوب: نفي المفردات داخل الجملة، وقد يخرج هذا الأسلوب من النفي إلى الدلالة على القصر والتوكيد عندما يسبق بنفي أو نهي أو استفهام.

في هذا الباب يقول النحاة إن هذا المثال: ما قام القوم إلا زيد، الراجع فيه رفع زيد، فالاستثناء تام متصل، وهو غير موجب لدخول أدلة النفي «ما» عليه، ويضيفون أن نصب لفظة زيد جائز أيضاً<sup>(18)</sup>.

(17) الخصائص ج 3 ص 141.

(18) للكتاب ج 2 ص 319، المتعصب ج 4 ص 394.

وقد سَوَّغُوا الرفع في هذا المثال بأنه على اتباع الاسم الواقع بعد «إلا» للاسم الواقع قبلها في الإعراب، واختلفوا في نوع هذه التبعية، فقال أهل البصرة: إنه بدل بعض من كل مما قبله، وقال أهل الكوفة: إنه عطف نسق و«إلا» فيه منزلة منزلة «لا» في العطف.

ووجهوا النصب بأنه على الأصل في باب الاستثناء، فالمستثنى حكمه العام للنصب، وقد نصب زيد في هذا المثال لأنه مستثنى من الحكم العام الذي تحتوي عليه الجملة الواقعة قبل «إلا».

وبناء على هذين التوجيهين يجوز في قولنا: ما رأيت أحداً إلا زيدا، نصب زيد على الاتباع ونصبه على الاستثناء، كما يجوز في قولنا: ما مررت بأحد إلا زيدا، جر زيد على الاتباع ونصبه على الاستثناء.

وكل هذه الأقوال والاحتمالات الإعرابية مجرد حجج واهية مفتعلة، تحاول وفق نظرية العامل تسوية رفع زيد ونصبه، أو جره ونصبه في هذه الأمثلة، وهي حجج بعيدة عن روح النص اللغوي ولا تمثل دلائله ومعناه، فنحن إذا احتكنا إلى معنى هذا الأسلوب وحده على كلا وجهيه نجده يدل على معنى محدد هو في المثال الأول: إثبات القيام لزيد ونفيه عما عداه، وكذلك في المثالين الآخرين: ثبتت للاسم الواقع بعد «إلا» الحكم الذي نفيه عما قبلها وذلك عن طريق القصر والتوكيد.

إن أسلوب الاستثناء في دلالة العامة يدل على النفي، وهو نفي أن يدخل ما بعد «إلا» في الحكم السابق عليها، فـ «إلا» تدل على النفي، وهي لنفي المفردات داخل الجملة أو التركيب النحوي فإذا قلنا: قام القوم إلا زيدا، نفينا القيام عن زيد، وأن يكون داخلاً في الحكم العام السابق على «إلا»، وإذا قلنا: ما قام القوم إلا زيد، نفينا عن زيد عدم القيام وأخرجناه من حكم الجملة الواقعة قبل «إلا»، فـ «إلا» في الواقع هي أداة نفي للمفردات داخل التركيب النحوي، وهذا هو حكم جميع أدوات الاستثناء، تنفي عن الاسم الواقع بعدها الحكم الذي احتوت عليه الجملة الواقعة قبلها.

إذا نظرنا إلى أسلوب الاستثناء من خلال هذه الرؤية تبين لنا أنه يدل على معنى محدد، ولا يؤثر اختلاف العلامة الإعرابية في هذا المعنى، وهو تأكيد قيام زيد وقصره عليه دون غيره، وأسلوب الاستثناء عندما يسبق بنمي أو هي أو استفهام وكان أسلوب الاستثناء تاماً أو مفرغاً فإنه يدل على التوكيد والقصر، نقول: ما قام القوم إلا زيد، وما قام إلا زيد فندل على تأكيد قيام زيد، وقصر هذا القيام عليه دون غيره.

إن النحاة وهم يبحثون عن تفسير يفسر تعدد العلامة الإعرابية في هذا الأسلوب لم يقولوا: إن دلالة هذا الأسلوب عند رفعه هي غير دلالة حال نصبه، فالرفع والنصب سواء ومعناها واحد، وإنما حاولوا توجيه اختلاف العلامة الإعرابية لأدنى ملاحظة دون مراعاة لطبيعة هذا الأسلوب، ومفترضين أن كل علامة إعرابية لا بد من مؤثر أوجدها، ولا يعقل عند النحاة أن يكون العامل الذي أوجد رفع زيد في هذا الأسلوب، هو العامل عينه الذي أحدث نصبه في الأسلوب نفسه، من هنا قالوا: إن لفظة زيد في قولنا: ما قام القوم إلا زيد مرفوعة على الاتباع والرفع هو الراجع والأكثر، ومنصوبة على الاستثناء والنصب جائز.

وقد أغرق النحاة في تطبيق التفسير الأول — الرفع على الاتباع — وسوا عليه ما لا شاهد له من اللغة، فقالوا: إن الاتباع إذا تعذر على اللفظ وجب أن يكون مراعاة لموضع المتبوع الإعرابي.

ففي مثل قولنا: لا إله إلا الله، كان القياس بقاء على قول النحاة بالاتباع يقتضي أن يكون لفظ الجلالة «الله» سبحانه منصوباً، ولكنه جاء في الاستحداً مرفوعاً.

وفي مثل قولنا: ما فيها من أحد إلا زيد، كان يجب — مراعاة هذا القياس — أن تكون لفظة «زيد» مجرورة لا مرفوعة.

فكيف تخلص النحاة من هذا الإشكال؟

قالوا في المثال الأول: إن المبدل هنا على اللفظ متعذر وهذا التعذر يعود إلى الصنعة النحوية وحدها، فـ «لا» هنا نافية للجنس، وهي عاملة عمل «إن» ونحتاج إلى

اسم ينصب بها وخير يرفع بها، ولا خير لها هنا فقدر النحاة وجوده حتى يكتمل التركيب ويستوفي أجزائه في نظرهم وقدره بقولهم: لا إله لنا أو موجود إلا الله.

وهـ لا هـ هذه لا تعمل إلا في نكرة، فإذا أبدلنا لفظ الجلالة «الله سبحانه من اسم «لا» ونصبناه وهو معرفة كنا قد أعملنا «لا» في معرفة وهذا مما لا يجوز عند النحاة، ولفظ الجلالة سبحانه مثبت في هذا المثال فإذا دخلت عليه «لا» أصبح منفيًا، والبديل كما تعلم عند النحاة على نية تكرار العامل.

لهذه الأسباب لا يجوز أن يبدل ما بعد «إلا» وهو «الله» من اسم «لا» على اللفظ، وإنما يجوز أن يبدل من موضع اسم «لا»، فموضعه في الأصل الرفع بالابتداء قبل دخول «لا» عليه، كما أن «لا» واسمها في قوة اسم مبتدأ عند النحاة، فلفظ الجلالة «الله» قد رفع في هذا المثال على إبداله من موضع اسم «لا» وكان حقه النصب لتعذر إبداله على اللفظ.

وقالوا في المثال الثاني: إن هذا قد رفع وكان حقه الجر على الإبدال من لفظة «أحد» المجرورة بـ «من»، لأن «من الزائدة» للتوكيد في النفي لا تدخل إلا على نكرة فإذا أبدلنا لفظة «زيد» من «أحد» على اللفظ كنا قد أعملنا «من الزائدة» في معرفة، وهذا مما لا يجوز، وكذلك فإن لفظة «زيد» مشبهة وإذا قدرنا أنها مجرورة على الإبدال من لفظة «أحد» كنا قد نفيناها، لهذا قال النحاة: إن لفظة «زيد» قد رفعت لإبدالها من موضع «أحد» المجرورة بـ «من» وموضعها الإعرابي الرفع على اعتبار «من» زائدة وأنها مبتدأ في الأصل<sup>(19)</sup>.

إن هذه التسويحات التي وجه بها النحاة رفع الاسم بعد أداة الاستثناء «إلا» في هذين المثالين لا تتعلق من وصف النص اللغوي وخصائصه، وإنما من خلال فروض وأوهام ابتدعوها.

(19) أوضح للملك وهامشه جـ 2 من 258-260

إن هذين المثالين لا دلالة فيهما للأداة «إلا» على الاستثناء وإنما أصبحت تدل على معنى جديد عندما سبقت بنفي وهو التوكيد والقصر .

فقولنا : لا إله إلا الله ، تركيب لغوي تام مستوف لأجزائه جميعاً ، وهو يدل على إثبات الألوهية لله وحده ، وقصرها عليه قصرأ يدل على توكيد هذا المعنى وتقويته في ذهن السامع أو المخاطب .

وكذلك المثال الثاني يدل على القصر والتوكيد .

إن دعوى الإبدال على الموضع واختراض نقص التركيب حتى يحتاج إلى تقدير خبر ليكون تركيباً تاماً في الصنعة النحوية مرة ، وادعاء أن في التركيب زيادة مرة أخرى ، دعوى زائفة ليس في هذين المثالين ما يدل عليها .

فـ «لا» النافية تأتي غالباً في استعمال خاص بها لا يشبه الأسلوب الدعوي الذي تأتي فيه «إن» ، كما أن جيء «من» مع أداة النفي «ما» كثير في العربية ، ومجيئها هنا لمعنى محدد تدل عليه هو زيادة توكيد النفي وتقويته .

وهذه التراكيب وأمثالها بما سبق ينهي أو هي أو استفهام تدل على التوكيد والقصر ، ولم تعد دالة على الاستثناء ، سواء أذكر المشتكى منه في هذه التراكيب أم لم يذكر .

وكما نعلم فإن النحاة قد قسموا الاستثناء التام غير الموجب إلى قسمين :

أ — متصل وهو ما كان فيه المشتكى من جنس المشتكى منه ، كما في قولنا : ما قام القوم إلا زيد .

ب — منقطع وهو ما كان فيه المشتكى من غير جنس المشتكى منه ، كما في مثال النحاة الأثر والذي اخترعوه لإيضاح هذا التعريف وبيان معنى الانقطاع في الاستثناء : ما قام القوم إلا حماراً .



وفي هذا المثال يجوز عند النحاة نصب المستثنى ورفع، والنصب هو الراجع والأكثر، وقد سوغوا نصبه بأنه على الاستثناء، ورفع بأنه على الاتباع لما قبل «إلا».

وقد نسب النحاة النصب في هذا المثال إلى أهل الحجاز، والرفع فيه إلى بني تميم، وإن كان تقلهم اللهجة بني تميم يصح بعدم اللزوم في هذا المقام فهم يقولون: إن تميمًا قد عاملت الاسم المستثنى في الاستثناء المنقطع معاملةً مختلفة:

1 — نصبه على الاستثناء، وهذا الوجه الراجع عند بني تميم.

2 — اتباعه لما قبل أداة الاستثناء في الحكم الإعرابي.

هذا ما يقوله النحاة والمتأخرون منهم بخاصة<sup>(20)</sup> أما سيبويه فقد ذكر في كتابه صراحة أن النصب في هذا الأسلوب لهجة أهل الحجاز، وأن رفعه أو اتباعه لهجة بني تميم عامة.

قال سيبويه: هذا ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً... وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار<sup>(21)</sup>.

لقد أول النحاة نصب الاسم بعد «إلا» ورفع في الاستثناء المنقطع بأن النصب على الاستثناء، أو أن «إلا» قائمة مقام لكن فالمنصوب اسمها ويقدر لها خبر ترفعه، والرفع على الاتباع.

وهذا التأويل توجيه يفسر اختلاف العلامة الإعرابية وتعددتها في هذا المثال، وليس لبيان أن المعنى مختلف تبعاً لاختلاف العلامة الإعرابية، فالمعنى واحد والأسلوب ذو دلالة محددة لا تخرج عن التوكيد والقصر، كما في قوله تعالى ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(22)</sup> فالأسلوب في هذه الآية لا يدل على الاستثناء وإنما على القصر والتوكيد، قصر علم الغيب على الله وحده دون جميع من في

(20) شرح الرضي على الكافية ج2 ص 85، أوضح المسالك ج2 ص 261.

(21) الكتاب ج2 ص 319 وما بعدها.

(22) أهل 43.

السموات ومن في الأرض ، وتوكيد هذا المعنى وتقويته في ذهن السامع أو المخاطب عن طريق استخدام أداة النفي « لا » وأداة الاستثناء « إلا » .

وهذه الآية برغم وضوح معناها ودلائلها فقد اختلف السحاة في توجيه رفع اسم الجلالة « الله » فيها ، وهو رفع يدل على أنه ليس رفعا مرجوحا وأن النصب أرجح منه في الاستعمال .

### — تخرج الزمخشري

يرى أبو القاسم جاز الله أن اسم الموصول « من » فاعل الفعل « يعلم » ، و « العيب » مفعوله ، ولفظ الجلالة « الله » بدل من الفاعل « من » ، وهو استثناء منقطع لأن المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، فالله تعالى ليس من جنس المخلوقات الموجودة في السموات والأرض .

وقد قبل هذا التوجيه باعتراض المعترضين ، قالوا : إن رفع لفظ الجلالة « الله » في هذه الآية هي قراءة السبعة ، ورفع المستثنى في الاستثناء المنقطع ضعيف ، ولا يجوز أن تخرج القراءة المستفيضة المتواترة على وجه صحيح .

وفي هذا الاعتراض اعتداد شديد بالقاعدة المماثلة في مقابلة النص الموثق غاية التوثيق .

### — تخرج الصفاقسي

مفاده أن الاستثناء متصل ، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن استقرار المخلوقين في السموات والأرض استقرار حقيقي ، والمداول عليه بالأداة « في » الدالة على الظرفية المكانية وهو بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وعلى ذلك فلفظة « من في السموات والأرض » شاملة لله والمخلوقين فيكون « إلا الله » بعض ما شملهم المستثنى منه فيكون الاستثناء متصلا ، وحتى كان الاستثناء متصلا والكلام تاما مضافا كان الاتباع أرجح من النصب على الاستثناء .

وعلى هذا فالآية الكريمة جارية على الوجه القوي المشهور في العربية .  
وقد اعترض على هذا التأويل بالقول : إن الحقيقة والمجاز لا يمكن أن يجمع بينهما  
في كلمة واحدة .

#### — تخرج ابن مالك

يرى ابن مالك أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر في  
السموات والأرض » ، وليست الصلة هي المتعلق العام الذي يتعلق به الجار والمحرور « في  
السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ...  
وطبعاً لقي هذا التخرج معارضة مفادها : أنه لا دليل يدل على هذه الصلة  
المحذوفة التي يقدرها ابن مالك .

#### — تخرج ابن هشام

قال ابن هشام : إن « من » الموصولة مفعول به للفعل « يعلم » وليست فاعلاً ،  
و« الغيب » بدل اشتمال من اسم الموصول منصوب ، ولفظ الجلالة سبحانه فاعل الفعل  
« يعلم » ، والاستثناء على هذا التخرج مفرغ .  
واعترض على ابن هشام بالقول : إن بدل الاشتمال يجب أن يشتمل على ضمير  
أو يضاف إلى ضمير يعود على المبدل منه كما في قولنا : أعجبني الطالب علمه أو  
أخلاقه ، وهنا لا وجود لهذا الضمير<sup>(23)</sup> .

إن هذه الآية الواضحة المعنى والبيبة الدلالة قد أتعبت أذهان السحاة ، فحاول  
كل قدر جهده أن يجد لها وجهاً سائفاً في العربية المعيارية ، وهي محاولات قد نسيء عن  
سعة الفهم وعمق الإدراك وقررة العارضة في الجدل والحجاج ، ولكنها لا تفصح عن  
طبيعة هذا الأسلوب اللغوي وعن دلالته ومعناه ، وإنما تزهد فهم دلالته تعقيداً على

(23) هامش لمصح المسالك جلد 2 ص 263-265

تعقيد ، إضافة إلى أنها تفترض أموراً عديدة لا يحتوي عليها هذا النص اللغوي ولا يدل عليها .

إن أهم مشكلة يواجهها النحو العربي إضافة إلى قيامه على أصول عقلية وأسس منطقية حالية هي عدم تنظيم أبوابه وتصنيف المادة اللغوية وفق ما يقتضيه المعنى العام للأساليب والتراكيب اللغوية ، وخير مثال على ذلك ما أطلق عليه النحاة باب الاستثناء .

فالاستثناء في معناه العام نفي ، وقد يتحول إلى الدلالة على القصر والتوكيد ، فهو في حالة الإثبات كما في قولنا : قام القوم إلا زيدا ، يدل على نفي خاص وهو نفي المفردات داخل التركيب ، وجميع أدوات الاستثناء في هذا المعنى سواء ، فهي تدخل لفي المفرد داخل الأسلوب اللغوي .

وفي حالة تقدم نفي أو نهي أو استفهام على أداة الاستثناء فإنه يصبح دالاً على القصر والتوكيد .

إن فهم هذا الباب على هذا النحو أول من كل هذه التخارج والتأويلات التي لا مسوغ لها البتة ، فالعربي الذي رفع ما بعد «إلا» بقصد من هذا الأسلوب أن يدل على المعنى الذي يدل عليه ضد العربي الذي عامله بالنصب ، فكل علامة من هذه العلامات الإعرابية الظاهرة على الاسم الواقع بعد «إلا» في هذين الأسلوبين ترجع إلى بيعة لغوية معينة ، وقد أيد القرآن الكريم بقراءاته المتصلة السند كلا الاستعمالات ، والنحاة لم يحرصوا في الاستعمال الأول على نسبة الرفع والنصب إلى بيئات لغوية معينة ، وإن دلوا على أن الرفع أو الاتباع ، ومعنى أدنى معاملة الاسم الواقع بعد «إلا» معاملة الاسم الواقع قبلها من حيث الحكم الإعرابي ، هو الاستعمال الشائع أو الكثير ، ولكننا لا نشك في أن نصب هذا الاسم الواقع بعد «إلا» استعمال يعود إلى لهجة عربية معينة أيدته ووثقته القراءات القرآنية المتصلة السند .

إن عدد العلامة الإعرابية في هذه الأمثلة يعود كما قلنا إلى علام طنجي ، ولا تأثير له في معنى الأسلوب وتغير دلالة ، وقد كان على النحاة أن يقلعوا للأسلوب

الأكثر استعمالاً واطراداً في لغة العرب الفصحى ، لا أن يهتموا باللهجات الخاصة  
ببسات لعوية معينة فيدخلوها ضمن دراستهم المعيارية للغة ، وقد نتج عن هذا الصنيع  
تفريع القاعدة النحوية المعيارية الخاصة بتركيب لغوي معين ، وعدم اطراد هذه القاعدة  
المعيارية على وثيرة واحدة ، وهذا يمثل خطلاً في المنهج الذي قامت عليه دراسة النحو  
العربي عند النحاة القدماء .

النحاة يقولون : إن اتباع الاسم التالي لأداة الاستثناء «إلا» للاسم الواقع قبله  
في الحكم الإعرابي هو الاستعمال الراجع في الاستثناء التام المتصل المسبوق بمعنى أو  
نهي أو استفهام ، وهذا يعني شيوخ هذا الاستخدام على السنة العرب واطراده في اللغة  
الفصحى ، فهذا الاسم يرفع إذا كان ما قبل «إلا» مرفوعاً مثل قولنا : ما قام القوم إلا  
زيد ، وينصب إذا نصب ما قبل «إلا» مثل : ما رأيت القوم إلا زيدا ، ويجر إذا كان ما  
قبل «إلا» مجروراً مثل : ما مررت بأحد إلا زيدا .

فلماذا ينقض النحاة اطراد هذه القاعدة وينزعونها إلى فرعين اتكاء على  
استخدام لمجي لم يتوفر له ما توفر للاستعمال الأول من شيوخ واطراد في اللغة  
الفصحى ، ويقولون تفريعاً على هذه القاعدة المسجمة والمطرودة : إن الاسم الواقع بعد  
«إلا» في الأمثلة السابقة يجوز أيضاً نصبه على الأصل في باب الاستثناء .

لماذا كل هذا التفريع في القاعدة المطردة ، وهو تفريع لا تأثير له في معنى  
الأسلوب ؟

وقل مثل ذلك في الاستثناء المنقطع فالراجع عند النحاة نصبه فلماذا يميزون  
فيه الاتباع أيضاً ؟

إن الأمثلة الدالة على أن تعدد العلامة الإعرابية وتعمرها لا يؤثر في معنى  
الأسلوب ودلائله أمثلة عديدة تمثل كل ما أحصيناه من جوازات إعرابية ، وهذه  
الجوازات تمثل تطوراً في العلامة الإعرابية لم يلحظه القدماء ولا المحدثون .

فالعربي الذي قال : ما محمد قائماً وليس الطيب إلا المسك ، يقصد إلى المعنى

الذي قصد إليه العربي الذي قال : ما محمد قائم وليس العليّ إلا المسك بالنصب ، وما قول النحاة بالإعمال في حالة النصب ، والإعمال في حالة الرفع إلا تسويغ لظهور علامتي النصب والرفع على هذين الأسلوبين ، وهو تسويغ يحتمل إلى نظرية العامل وإلى القياس المنفي على دعوى الحمل والمثابرة .

العلامة الإعرابية أثر ، وهذا الأثر لا بد له من مؤثر وهو العامل ، وهذا العامل لا يعقل عند النحاة أن يعمل عملين مختلفين في آن واحد ، فليس من العقل والمنطق في شيء أن تكون ما النافية عاملة للرفع وللنصب في خبرها في أسلوب متحد الصياغة والمعى وكذلك ليس .

إن الجوارات الإعرابية تدل على أن اختلاف العلامة الإعرابية لا تأثير له في المعنى ، نقول مثلاً : محمد في الدار قائم .

فيجوز في هذا التركيب رفع لفظة قائم ونصبها ، وقد سوغ النحاة اختلاف لعلامة الإعرابية ها على اعتبار قيام الجار والمجرور بوظيفة إعرابية معنوية وعدم قيامها<sup>(24)</sup> ففي حالة رفع لفظة قائم بقول النحاة . إن الجار والمجرور « في الدار » لا متعلق له محدوف يصح أن يقع خبراً عن المبتدأ « محمد » فهو ملفى وغير مستقر ، وعلى هذا فالمبتدأ خبره لفظة « قائم » وهي متعلق الجار والمجرور المتقدم عليها .

محمد : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

في : حرف جر مبني على السكون لا عمل له من الإعراب .

الدار : اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

قائم : خبر المبتدأ مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والخبر لكونه مشتقاً هو متعلق الجار والمجرور .

هذا هو إعراب النحاة لهذا المثال حال رفع لفظة قائم ، وفي حالة نصب لفظة

(24) الكتاب ج2 ص 88-92 .

« قائم » يقول النحاة : إن الجار والمجرور متعلقان بمشتق محذوف يقترن من مادة الاستقرار « استقر أو مستقر » وهذا المتعلق المحذوف يقع خيراً عن المبتدأ « يده » ولفظة « قائم » منصوبة على الحال .

محمد : مبتدأ مرفوع بالابتداء....

في الدار : جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره : استقر أو مستقر ، وهذا المتعلق المحذوف هو خبر المبتدأ .

قائماً : منصوب على الحال .

والحالة الأولى يسميها النحاة : إلقاء الجار والمجرور ، ويطلقون على الثانية : استقرار الجار والمجرور .

الإعراب كما نرى متباين ومختلف ، والجار والمجرور يخضعان لهندسة نحوية مصنوعة ، ولكن معنى هذا الأسلوب ودلالته واحدة سواء أرفعنا لفظة قائم أم نصبناها ، فالمعنى أن المتكلم يريد أن يفهم سامعه أو مخاطبه أن نهذاً قد حدث منه فعل القيام ، وأن هذا القيام قد حدث في مكان معين وهو الدار .

وذلك ما يدل دلالة بيّنة على أن الإعراب عند النحاة في الغالب قد أصبح صناعة نحوية يحيد النحاة وحدهم أسرارها وألغيتها التي تسعى إلى تسوية مبدأ الإعراب وفق مقتضيات نظرية العامل ، دونما اهتمام وعناية بمعنى التركيب النحوي والكشف عنه ، ولو اهتم النحاة بالكشف عن معنى هذا التركيب اللفوي ما اختلف إعرابهم له على كلا وجهيه ، وهما وجهان يرجعان إلى خلاف لهجي أثر كل منهما عن بيئة لغوية خاصة ، سببونه نفسه يعترف أن الإلقاء والاستقرار وتقديم الجار والمجرور وتأخيره عرلي كثير .

إن استقرار الجار و المجرور أو الظرف يعني عند النحاة أن الجملة تامة الإسناد قد اكتملت عناصرها الأساسية المكونة لها : محمد في الدار ، جملة تامة ، وقائماً : فضلة جاءت بعد اكتمال عناصر الأسلوب فهي حال .

والعاء الجار والمجرور أو عدم تقدير متعلق محذوف يتعلق به يعني عند السحابة أن الجملة غير تامة الإسناد «محمد في الدار» جملة ناقصة، وقام هي المكملة لطرفي الإسناد فهي خير المبتدأ.

أعارب محتملة والمعنى لا يقرأ جميعاً، فلا شك أن هذه الجملة غير مكتملة الإسناد عندما نقف على: محمد في الدار، وإنما يكتمل معناها إذا جئنا بلفظة قام، فهي التي تُعَدُّ من إبهام وغموض هذا التركيب «محمد في الدار».

ونصب لفظه قام في هذا المثال ورفعه لا يمكن أن يكون هو الفاعل والحكم في اعتبار جملة «محمد في الدار» تامة طرفي الإسناد مرة، واعتبارها غير تامة طرفي الإسناد مرة أخرى، وإنما المعنى هو الذي يحدد طرفي الإسناد وما يتعلق بهما من مكملات للمعنى.

فالإسناد بين محمد وقام، وجاء الجار والمجرور ليبين مكان حدوث هذا الفعل، ولو حذفنا لفظه «قام» هنا والمتكلم بقصدها لكان التركيب ناقصاً وغير تام الفائدة، إن قولنا: محمد في الدار يختلف عن قولنا: محمد في الدار قام، ففي المثال الأول عموم وعدم تحديد، أما الثاني ففيه نوع من التحصيل والتحديد، ولا يعقل أن يقاس التركيب الثاني في أحد وجهيه على التركيب الأول، فالأول مكمل العناصر وتام الفائدة لأن الفرض منه هو الإخبار بوجود محمد في الدار، أما الثاني فلا تكمل عناصره إلا بالوقوف عند لفظه قام لأن المتكلم بقصدها ويريد أن يحدد ماذا يفعل به في الدار.

إن هذا الفرق المعنوي لم يمر بخلد السحابة لأنهم وجهوا جهدهم كله إلى تفسير اختلاف العلامات الإعرابية الظاهرة على هذا الأسلوب، وهو فرق جوهري لم يراع السحابة في أمثلة أخرى تعود إلى ظاهرة الجملونات الإعرابية، فهم يقولون مثلاً: إن لا النافية إذا رفع الاسم التالي لها فهي لنفي الوحدة وليست دالة على عموم النفي واستغراقه، وإذا نصب ما بعدها كانت دالة على استغراق الجنس وعمومه<sup>(25)</sup>.

(25) التسهيل ص 57، ص 67، شرح الرمي على الكافية ج 2 ص 184، ص 254



فإذا قلنا: لا رجل في الدار، دل رفع الاسم بعد لا النافية على أن المقصود هو نفي وجود رجل واحد في الدار، وليس المقصود هو نفي وجود جنس الرجال جميعاً في الدار، ومن هنا يجوز لنا أن نقول: لا رجل في الدار بل رجلان أو ثلاثة..

وإذا قلنا: لا رجل في الدار، كان نصب الاسم التالي لأداة النفي «لا» دالاً على العموم والاستغراق، ولمعنى نفي وجود جنس الرجال جميعاً في الدار، ولهذا لا يجوز لنا أن نقول: لا رجل في الدار بل رجلان...

وهذا الفرق المعنوي الذي افترض النحاة وجوده لا يدل عليه هذا التركيب، وإنما هو تركيب لغوي يدل على معنى واحد هو عموم النفي وشموله سواء أرفعنا الاسم الواقع بعد أداة النفي «لا» أم نصبناه، وهو يرجع إلى خلاف لهجي أيده القراءات القرآنية الصحيحة السند.

قال تعالى ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(26)</sup> قرئت هذه الآية في القراءات الصحيحة السند المتواترة بنصب الأسماء الواقعة بعد لا النافية وقرئت برفعها، ولا يعقل أن معنى هذه الآية حال رفع هذه الأسماء يخالف معناها وهي منصوبة، فلا عاقل يعتقد أن المعنى في قراءة الرفع: لا رفث في الحج بل رفثان ولا فسوق في الحج بل فسوقان ولا جدال في الحج بل أربعة مثلاً...

المعنى واحد في كلتا القراءتين، وهو نفي الرفث والفسوق والجidal عمومياً لنفياً مستغرقاً لكل أنواع هذه المكروهات في الحج وغیره، غير أن اجتنابها في الحج أكد لما ينتج عنها من إبطال للحج وإفساده.

ورفع الاسم التالي لأداة النفي «لا» لهجة عربية وقد صرح النحاة بقلتها، ومن النحاة من أنكرو وجودها؛ وبعضهم نص على أن معنى النصب والرفع سواء، م والقربة وحدها هي التي تحدد ما إذا كانت «لا» دالة على نفي الوحدة أما دلالتها على الاستغراق والشمول فهي دلالتها العامة.

(26) البقرة 197.

ونسوق إليك هذا المثال الأخير لتؤمن أن الجوازات الإعرابية لا تأثير لها في معنى الأسلوب وتعبر دلالة تبعاً لتغير العلامة الإعرابية الظاهرة عليه .

« حتى » تأتي في العربية دالة على الغاية وبلوغها ، وهي غاية ليس لمستزيد بعدها زيادة ، وتقع بعدها الأسماء والأفعال ، وقد أجاز النحاة أن تكون الأسماء بعدها منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة في مثل هذين التركيبين .

أكلت السمكة حتى رأسها ، لقيت القوم حتى عبد الله لقبته<sup>(27)</sup> .

وقد وجه النحاة كل حركة من هذه الحركات الظاهرة على الاسم بعد « حتى » وفق ما تقتضيه نظرية العامل في المقام الأول ، وقد نتج عن هذا التوجيه المبني على نظرية العامل تعبر في معنى هذا الأسلوب عند النحاة من حركة إعرابية إلى أخرى ، مع أن معناه واحد ودلالته واحدة .

قالوا في المثال الأول : إن لفظة رأسها قد نصبت بعد « حتى » لأن « حتى » في هذه الحالة حرف عطف مثل الواو معنى وعملاً ، والواو تدل في العربية على المصاحبة والاشتراك ، وبأخذ الاسم بعدها الحكم الإعرابي الذي أخذه الاسم الواقع قبلها ف « حتى » قد عطفت ما بعدها على ما قبلها ، وما قبلها حكمه الإعرابي النصب بالمفعولية فنصب ما بعدها اتباعاً وتشريكاً لما قبلها في :

1 - الحكم الإعرابي .

2 - المعنى .

والمعنى على هذا التوجيه : أن هذا الآكل قد أكل السمكة وأكل رأسها أيضاً .

وقالوا : إن ما بعد « حتى » في هذا التركيب قد رفع لأن « حتى » هنا حرف دال على الاستئناف ، وهي تدخل في هذه الحالة على الجمل ، والجملة هنا مكونة من مبتدأ مذكور وهو لفظة « رأسها » وخبر محذوف دل عليه سياق الكلام السابق ، وتقديره :

(27) المكاتب ج1 ص 96-97 ، شرح للفصل ج2 ص 20 ، مخي القليب ج1 ص 130 .

مأكول، فـ «حتى» بناء على هذا التأويل داخلة على جملة اسمية تامة طرفي الإسناد هي: أكلت السمكة حتى رأسها مأكول.

وهذا التأويل يتفق معنى الرفع ومعنى النصب في هذا الأسلوب، فالسمكة مأكولة وكذلك رأسها.

وقالوا: إن «حتى» في حالة جر الاسم الواقع بعدها حرف جر وهي مشبهة لأداة الجر «إلى» في:

1 — المعنى فهي مثلها تدل على انتهاء الغاية وبلوغها.

2 — العمل فهي مثلها تعمل الجر فيما تلاها من الأسماء.

ومعنى الجر بناء على هذا التفسير يختلف عن معنى النصب والرفع، فالسمكة قد أكلت ولكن رأسها غير مأكول فالغاية التي وصل إليها الأكل تنتهي عند رأس السمكة.

هذا ما يقوله النحاة تسويماً وتوجيهاً لحواز النصب والرفع والجر في الأسماء الواقعة بعد «حتى» في مثل هذا الأسلوب وهو تسويغ لا يراعي غالباً معنى هذه الأداة ومعنى الأسلوب الداخلة عليه، وإنما هو مبني على افتراضات عديدة ودعوى وجود مشابهة بين «حتى» وأدوات أخرى في المعنى والعمل، وهي مشابهة اقتضى القول بها هذا التعدد في العلامة الإعرابية الظاهرة على آخر الاسم الواقع بعد «حتى» ولم يقتضها معنى الأسلوب في الدرجة الأولى.

إن «حتى» تدل في العربية على انتهاء الغاية وبلوغها، والمبالغة فيها وهي في هذا الأسلوب لا تنفصل عن هذه الدلالة سواء أرفعنا الاسم التالي لها أم نصبناه أم عمدنا إلى جره، فهي تدل على المبالغة في وصف التهام هذا الأكل النهم أو الخائض للسمكة، فهو لم يكتف بأكل الأجزاء الصالحة من السمكة للأكل وإنما تجاوز ذلك إلى التهام رأسها، وهو لا فائدة فيه ولا نفع.

إن البص اللغوي يتحول على أيدي النحاة إلى ما يشبه الألغار والأحاجي

والألعيب التي يؤيدها المنطق العقلي المتمثل في نظرية العامل ، وفي القياس المبني على دعوى الحمل والمشابهة .

والسحابة بناء على تسويقاتهم وتوجيهاتهم لاختلاف العلامة الإعرابية وتعددتها في هذه الأمثلة التي سقناها وغيرها يفترضون أحياناً أن معنى الأسلوب يختلف من علامة إعرابية إلى أخرى ، فهو يدل في حالة الرفع مثلاً على معنى لا يدل عليه في حالة نصبه أو جره ، ولحق أن معنى الأسلوب لا اختلاف في معناه ولا تعبر في دلالة تبعاً لاختلاف العلامة الإعرابية الظاهرة عليه وتعددتها ، لأن هذا التعدد في العلامة الإعرابية يمثل تطوراً في العلامة الإعرابية ويعود إلى خلاف لهجي حدث بين لهجات العربية في المستوى النحوي ، ولم يكن النحاة حريصين في الغالب على نسبة هذا الخلاف إلى بواطنه النحوية المختلفة .

إن العربي الذي قال : إن زهداً في الدار قائماً ، إنما يريد أن يدل على المعنى الذي عبر عنه العربي الآخر بقوله : إن زهداً في الدار قائم ، وكذلك العربي الذي قال : هذا زيد قائماً إنما يقصد الدلالة على ما عبر عنه عربي آخر بقوله : هذا زيد قائم ، وكذلك جميع الأمثلة التي تنطوي تحت ظاهرة : الجوازات الإعرابية في الأساليب النحوية .

أما ما يقوله النحاة فما هو إلا صياغة نحوية جاءت لتسوية مبدأ الإعراب ، لأنه من غير المعقول عند النحاة أن تكون اللفظة مرفوعة ومنصوبة نتيجة مؤثر واحد ، فالعامل عندهم لا يحمل صليين مختلفين في آن واحد ، وهذه فلسفة منطقية لو أدار لها السحابة ظهورهم وانصرفوا إلى بيان معنى أساليب هذه الظاهرة بفهم واع لما بين لهجات العربية من خلاقات في المستوى النحوي لا تأثير له في معنى الأسلوب ، لحامت دراساتهم للجوارات النحوية متصلة أشد الاتصال بالدرس النحوي أو النحوي .

إن اختلاف العلامة الإعرابية في أساليب هذه الظاهرة لا تأثير له في اختلاف المعنى بالريادة أو النقصان أو التغير فيه والانحراف بدلالته إلى دلالة جديدة ، والسحابة قد نقصوا أطراف قواعدهم عندما اعترفوا بالجوازات النحوية وأدخلوها ضمن منحهم المعاري الذي يسعى إلى تقنين أحكام اللغة ومحاولة طردها على وتيرة واحدة ، وهذا

عيب أو خلل بمس صلب المنتج الذي بني عليه النحو العربي مساً شديداً، وأصبحت قواعده قواعد مهلهلة مضطربة التسج متناقضة في حاجة دائماً لمنطق العقل لتقوم اعوجاجها وإصلاح ما شذ منها بالتأويل والتخريج، وقواعد متشعبة ذات فروع وأغصان عديدة.

### ثالثاً : التطور التاريخي في علامات الإعراب

تخصت العلامة الإعرابية تطورات عديدة لم يحفل بها النحاة، ولم يولوها أدنى اهتمام؛ بل لم تكن لديهم أدنى فكرة عن هذا التطور الحادث في علامات الإعراب وفي غيرها من المظاهر النحوية، كظاهرة الاختزال في اللفظ وفي التراكيب، وقد اتخذ هذا التطور في علامات الإعراب ثلاثة مظاهر بارزة تمثل في :

- 1 — تقليص العلامات الإعرابية.
- 2 — التداخل بين علامات الإعراب، والتداخل بين علامات البناء.
- 3 — الميل إلى التخلص من العلامة الإعرابية<sup>(28)</sup>.

#### 1 — تقليص العلامات الإعرابية

في أبواب نحوية معية نجد أن اللغة العربية الفصحى قد مالت إلى تقليص الحركات والعلامات الإعرابية، وذلك بالاكتهاء بعلامتين من علامات الإعراب بدلاً من ثلاث علامات، على أن تقوم إحدى هاتين علامتين بأداء وظيفتها الأصلية وأداء وظيفة العلامة الإعرابية المفقودة، ويمثل ذلك محور تمثيل :

- 1 — باب جمع المؤنث السالم.
- 2 — باب الاسم المنوع من الصرف، أي التنوين والجحر.

جمع المؤنث السالم كما نعلم يعرب بحركتين فقط هما :

- 1 — «الضمة» في الحالات التي تقتضي رفعه في سياق التركيب، كأن يقع

(28) في تاريخ العربية من 111، وما بعدها، د. بهاء الدين مشر الجامعة الأردنية 1976 م.

موقع العاعل أو المبتدأ وغيرها، نقول: حضرت الفتيات، الطالبات مجتهدات، برقع جمع المؤنث السالم بالضممة في هذه الأمثلة.

2 — «الكسرة» وذلك في الحالات التي تقتضي نصبه أو جره في ثانيا التركيب الدعوي، كأن يقع جمع المؤنث السالم موقع للمفعول به، أو موقع اسم مجرور نقول: رأيت الطالبات، مروت الطالبات، بحر جمع المؤنث السالم بالكسرة في هذين المثالين<sup>(29)</sup>.

فكما نرى فإن جمع المؤنث السالم قد قلصت العلامات الإعرابية الظاهرة على آخره من ثلاث علامات إلى علامتين هما: الضمة والكسرة، وقد أصبحت الكسرة قائمة بأداء وظيفتين محويتين مختلفتين: النصب في حال المفعولية وغيرها، والجر في حال الإضافة إلى اسم أو حرف.

هذا ويذكر النحاة أن لهجة عربية لم يحدوا بينها ونسبوها إلى قبيلة عربية معينة تعامل جمع المؤنث السالم المحذوف اللام معاملة غيره من الأسماء فتحركه بالحركات الثلاثة: الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر.

جاء في شرح أوضح المسالك للشيخ خالد الأدهري: ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدين بالكسرة مطلقاً هو الغالب، وربما نصب بالفتحة على لغة، كما قال أحمد بن يحيى إن كان محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع كسمعت لعائش، بفتح التاء حكاه الكسائي، ورأيت بنتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده، وكقوله:

فلما جلاها بالأمم تحيرت ثباتاً عليها ذلها واكتئابها

... وثباتاً ... مصوبة على الحالية بالفتحة، والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى ﴿فانفروا ثباتاً﴾<sup>(30)</sup>.

وقد مر بنا أن أبا عمرو بن العلاء قد حكى عن أبي خيرة: استأصل الله

(29) شرح قطر الندى وبل الصدى من 50-51.

(30) شرح التصريح على التوضيح ج 1 ص 80.

عرقاتهم، بفتح التاء من عرقاتهم، وأنه أجاز التنصب بالفتحة والكسرة في هذه اللمظة وتابعه على هذه الإجازة تلميذه سيويه.

فهذه اللهجة التي حاول النحاة قهرها على جمع الموث السالم المحذوف اللام تدل على أن هذا الجمع كان يعرب في يوم من الأيام بالعلامات الإعرابية الثلاثة، ولكن اللمة العربية المصححة قد مالت إلى تقليص علامات الإعراب الظاهرة على آخره من ثلاث علامات إعرابية إلى علامتين، ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا على أن تطوراً قد أصاب العلامات الإعرابية.

الاسم الممنوع من الصرف إذا كان خالياً من الألف واللام وغير مضاف فإنه يحرم من التنوين ويجر بالفتحة بدل الكسرة، وعلى هذا فإن إعراب الممنوع من الصرف يتم على الشكل التالي:

1 — يرفع بالضمة غير ممنون إذا وقع في موقع يقتضي رفعه، كما في قولنا: جاء أحمد، صر ثالث الخلفاء الراشدين، استشهد عثمان.

2 — ينصب ويجر بالفتحة في المواقع التي تقتضي نصبه أو جره مثل: زرت باريس، وسلمت على يعقوب، وعمرها من الأمثلة<sup>(31)</sup>، ونرى هنا أن الفتحة غير المنونة قد أصبحت قائمة بأداء معنيين نحوين هما التخصيص والنسبة.

ونجد أن طجة نسبت إلى بني أسد تعرب الممنوع من الصرف بالعلامات الإعرابية الثلاثة الضمة والفتحة والكسرة، وقنونه إذا كان الاسم الممنوع من الصرف على وزن «فعلان» وصفاً مثل عطشان وسكران وحموان.

قال ابن مالك: وصرف سكران وشبهه للاستغناء فيه بـ «فعلانة» عن «فعل» لنة أسدية<sup>(32)</sup>.

ونقل إلينا الرضي على لسان الأخفش والكسائي أن شعراء العرب قد عمدت في

(31) لمصحح للملك ج 1 ص 72

(32) الأصول ص 218

بعض أشعارها إلى صرف الاسم المتنوع من الصرف مطلقاً، وأن هذا الاستعمال قد شاع حتى أصبحت الناس تحاكيه في كلامها العادي<sup>(33)</sup>.

واللغة الفصحى جاءت بمنع هذه الألفاظ عطشان وغيرها من الصرف :

1 — نصبها بالفتحة حال جرّها .

2 — ضمها من التنوين في الرفع والنصب .

ولغة أسد تمثل طوراً أقدم مما ساد في اللغة الفصحى ، ويبدو أنها سائرة إلى تمثل ومحاكاة ما ساد في الفصحى من منع لبعض الأسماء من الصرف ، بدليل أنها لم تصرف إلا نوعاً معيناً مما يمنع صرفه في اللغة العربية الفصحى ، وهو الوصف المنتهي بـ ألف ونون ، أما بقية الأنواع المتنوعة من الصرف في اللغة الفصحى فإن أسداً تمنعها من الصرف كالفصحى تماماً .

إن هذين المثالين يدلان على أن اللغة العربية قد أخذت تميل إلى تقليص علامات الإعراب والتخفيف منها ، فأصبحنا نرى أن العلامة الإعرابية الواحدة قد قامت بأداء وظائف معنوية عديدة في التركيب النحوي كانت تقوم بأدائها أكثر من علامة إعرابية واحدة :

1 — الكسرة في جمع المؤنث السالم أصبحت تدل على ما تدل عليه الفتحة والكسرة معاً .

2 — الفتحة في الاسم المتنوع من الصرف أصبحت تدل على ما كانت تقوم به الفتحة والكسرة معاً من وظائف معنوية عديدة في التركيب النحوي .

وهذا الأمر لا يمكن تفسيره إلا بأن التطور وهو ممة عامة في اللغات البشرية قد أصاب علامات الإعراب في اللغة العربية كما أصاب غيرها من المظاهر النحوية ، وأن العربية قد أصبحت تميل إلى تقليص علامات الإعراب والتقليل منها معتمدة في ذلك على عدد غير قليل من القرائن المعنوية واللفظية التي تكشف عن العلاقات السياقية داخل التركيب النحوي .

(33) شرح الرصافي على الكافية ج 1 ص 106-107 .



## 1 — 1 — أحادية العلامة أو من الإعراب إلى البناء

رأينا أن العلامات الإعرابية في المثالين السابقين قد تقلصت من ثلاث علامات إلى علامتين، وليس هذا المظهر هو الوحيد على ميل العربية إلى تقليص العلامات، وإنما هناك مظهر آخر نخت فيه اللغة العربية الفصحى هذا المنحى وهو الانتقال من الإعراب الكامل بالحركات الإعرابية الثلاثة إلى الاكتفاء بعلامة أو حركة إعرابية واحدة، ففي اللغة العربية الفصحى عدة ألفاظ مبنية وملتزمة بحركة واحدة مهما تغير موقعها في ثانيا التركيب النحوي مثل ضمير الموصول الذين و«دو الموصولة» في لهجة طيء، وظروف المكان «حيث ولدى» وحرف الجر الدال على المصاحبة «مع».

ولكننا إذا رجعنا إلى استخدام هذه الكلمات في اللهجات العربية نجد أنها معربة في هذه اللهجات، وهذا يمثل تطوراً في العلامات الإعرابية أخذت اللغة العربية الفصحى تنحو فيه إلى تقليص علامات الإعراب من ثلاث علامات إلى علامة واحدة:

### أ — الذين

ضمير موصول يدل على جماعة العقلاء المذكورين، وهو في اللغة الفصحى مبني على الفتح والياء لازمة له دائماً.

نقول: نجح الطلبة الذين شاركوا في الامتحان، جاء الذين حصروا المهرجان، سلمت على الذين شاركوا في الحفلة.

فلا تتغير العلامة أو الحركة الظاهرة على آخر لفظة «الذين» مهما تغير موقعها الإعرابي في التركيب، فهي مبنية على الفتح والياء لازمة لها<sup>(34)</sup>.

وقد نقل إلينا النحاة أن هذا الضمير الموصول معرب إعراب جمع المذكر السالم في لهجة نسبوها إلى هذيل أو عقيل فهو يرفع بالواو في حالة الرفع، وينصب ويجر بالياء في حالتي النصب والجر.

(34) شرح التصريح على التوضيح ج1 ص 132-133.

واستشهدوا على صحة هذه اللهجة بقول الشاعر :

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم الخيل غارة ملحاحا

ويقول الشاعر :

وبنو نويجة اللذون هم معط عخدمة من الخزان

إن هذا الاستعمال قد نسب إلى هذيل عند ابن عقيل قال : وبعض العرب يقول : اللذون في الرفع والذين في النصب والجبر وهم بنو هذيل .

أما عند ابن هشام فقد نسبت هذه اللهجة إلى هذيل أو عقيل ، ويبدو أن نص ابن هشام قد دخله تحريف ما ، فالرشي وهو سابق على هذين النحويين يقول « واللذون في الرفع لغة هذلية »<sup>(35)</sup> .

#### ب - حيث

ظرف يدل على المكان ، والاستعمال الشائع فيه أن يكون مبنياً على الضم كما في قوله تعالى ﴿ من حيث لا يعلمون ﴾<sup>(36)</sup> ، وقولنا : جلست حيث نهد جالس<sup>(37)</sup> .

وقد نقل إلينا النحاة أنها قد تكون مبنية على الفتح ، جاء في لسان العرب : قال الكسائي سمعت في بني تميم من بني يربوع وطهية من ينصب الثاء على كل حال في الحفظ والنصب والرفع ، فيقول : حيث التفينا و« من حيث لا يعلمون » ولا يصيبه الرفع في لغتهم<sup>(38)</sup> .

كما نقل النحاة أيضاً بناءها على الكسر .

وكما نقل إلينا بناء حيث على الضم والفتح والكسر ، فإن الكسائي ينقل إلينا

(35) شرح ابن عقيل ص 68 ، أوضح المسالك ج 1 ص 143 ، شرح الرضي على الكافية ج 3 ص 19

(36) القلم 44 ، وقد جاءت قولها « من » في ست عشرة آية من مجموع إحدى وثلاثين آية ، المعجم المفهرس ص 221-222 .

(37) التسهيل ص 97

(38) لسان العرب ج 2 ص 445

إعرابها بالحركات الإعرابية الثلاثة، وقد أسند هذا الاستعمال إلى بني قنقس وهم بطن من قبيلة أسد النجدية.

قال الكسائي: يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب فيقولون «من حيث لا يعلمون» وكان ذلك حيث التفتينا<sup>(39)</sup>.

وقد نقل إلينا الرضي هذه الاستعمالات في «حيث» وغيرها فقال «وبني حيث على الضم في الأشهر، تشبيهاً بالغايات لأن إضافته كلاً إضافة على ما ذكرنا، وقد تفتح الثاء وقد تكسر، وقد يخلف باءها ولو مثلثة الثاء أيضاً، وإعرابها لغة فقهية»<sup>(40)</sup>.

إن هذه الاستعمالات جميعاً تمثل تطوراً من الإعراب التام بالحركات الإعرابية الثلاثة إلى البناء والالتزام بحركة إعرابية واحدة، ويبدو أن الإعراب هو الأقدم، وقد اتخذت حيث في البناء عند كل بيئة لغة أطواراً مختلفة فبعض هذه البيئات احتفظ بإعرابها رفعاً والتزمه في كل أحوالها ومواقفها من الكلام، وبعضها الآخر احتفظ بإعرابها في حالة النصب وأسقط ما عداها، وبعضها احتفظ بإعرابها في حالة الجر والتزمه في جميع مواقعها الإعرابية في ثابا الكلام وأسقط في الاستعمال علامتي النصب والرفع.

والفوارت بين هذه الاستعمالات واضح، فبناء حيث على الضم هو الذي شاع في اللغة العربية الفصحى، بينما انزوى بانؤها على الفتح والكسر وإعرابها بالحركات الثلاثة في بيئات لغوية خاصة لا يتجاوزها.

إن الأمثلة على انتقال العربية من الإعراب الكامل إلى البناء، والالتزام بعلامة إعرابية واحدة، تدل على أن اللغة العربية قد أخذت تنحصر نحو تقليص العلامات الإعرابية والتخفيف منها، وهذه الظاهرة نجد صدى لها في بعض الألفاظ والكلمات مثل: قبل وبعد، فهما طرفان متنوعان في الإعراب أو العلامة الإعرابية التي تظهر على آخرهما:

(39) لسان العرب ج2 ص 445، البحر المحيط ج4 ص 216.

(40) شرح الرصعي على الكافية ج3 ص 182، التسهيل ص 97.

- 1 — فهما ينصبان إذا كانا مضافين وغير مسبوقين بمن.
  - 2 — ويجران إذا كانا مضافين ومسبقين بمن.
  - 3 — ويرفعان إذا لم يضافا في اللفظ سواء أكانا مسبوقين بمن أم لم يسبقا بها.
- فهذه الحركات الثلاثة الظاهرة على آخر قبل وبعد تمثل تطوراً في العلامة الإعرابية، ويبدو أن هذا التطور لم يبلغ حد الاستقرار والالتزام بحركة معينة عندما بدأ النحاة في تسجيل اللمعة بتدليل تنوعه وتحويله لعلامات الإعراب جميعاً.
- وكذلك «عند» فهي مبنية على الفتح إذا لم تكن مسبقة بمن، فإذا سبقت بمن رأياها مجرورة.

نقول: كنت عند زيد، بناء «عند» على الفتح.

ونقول: جئت من عند زيد، مجراها.

و«عند» تختلف عن «قبل وبعده»، فقبل وبعد يجوز أن ي حذف ما تضافان إليه إذا دل عليه الأسلوب أو التركيب النحوي، أما عند فهي مضافة دائماً إلى اسم ظاهر أو ضمير.

## 2 — التداخل بين العلامات

### 2 — 1 — بين علامات الإعراب

- هذا الأمر ناقشناه فيما سبق وبيننا أن الجوازات الإعرابية ما هي إلا مظهر بارز من مظاهر التطور في العلامة الإعرابية، فالتحاة قد نقلوا إليها أنه يجوز لنا القول:
- 1 — ما رأيت علياً منذ يومين أو يومان، وكذلك «مذ».
  - 2 — إذا كان غد فأتني، برفع لفظة «غد» ونصبها.
  - 3 — أحب العلوم ولا سيما النحو، بجر لفظة «النحو» ورفعهما ونصبها.
- وغيرها من الأمثلة التي تمثل تداخلاً بين علامات الإعراب.

## 2 — 2 — بين علامات البناء

### أ — ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر السالم

ياء المتكلم عندما تضاف إلى جمع المذكر السالم كما في قوله تعالى ﴿ وما أنتم بمصرحين ﴾ 22/14 فإنها تكون مفتوحة في الاستعمال الشائع المظهر<sup>(41)</sup>.

وينقل إلينا النحاة أن بطناً من قبيلة بني تميم السجدية وهم بنو يربوع يكسرون ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر السالم أو ينونها دائماً على الكسر<sup>(42)</sup>، وعلى لهجتهم هذه جاءت قراءة حمزة بن حبيب الزيات القارئ الكوفي الشهير: « وما أنتم بمصرحين » بكسر الياء<sup>(43)</sup>، وهذه القراءة مع اتصال سندها ومجبتها وفق لهجة عربية فصحة لم تنل القبول عند غالب النحاة.

### ب — بناء « فَعَالٍ »

هذه الصيغة تكون دالة على الأمر والطلب، وتحتل في هذه الحالة صيغة قياسية، نقول من « أنزل »: نزال، ومن « احذر »: حذر، ومن « أترك »: ترك.

وهذه الصيغة عند النحاة صيغة: اسم فعل أمر، والغالب فيها أن تكون مبنية على الكسر، وقد نسب ذلك إلى أهل الحجاز وإلى بني تميم.

وقد جاءت مبنية على الفتح في لهجة نسبت إلى قبيلة بني أسد<sup>(44)</sup>.

وغيرها من الأئمة والشواهد التي تدل على التداخل بين علامات البناء كما تداخلت علامات الإعراب، وهو تداخل لا يمكن تفسيره إلا بالقول: إن علامات الإعراب والبناء قد شهدت تطورات عديدة في البيئات اللغوية المختلفة التي عاشت فيها النعة العربية، ولم يكن النحاة وأهل اللغة متفهمين لهذا التطور في العلامات، عدم

(41) أوضح المسالك ج 3 ص 196

(42) شرح الرضي على الكافية ج 2 ص 263، أوضح المسالك ج 3 ص 197.

(43) حجة القراءات ص 377.

(44) التسهيل ص 223

يرصلوا مظاهره ويتبعوها من ناحية تلويحية، وإنما جاء اهتمامهم بهذه الظاهرة، ونقل بعض ظواهرها عرضاً.

### جـ - الميل إلى التخلص من العلامات الإعرابية

أخذ هذا النوع من التطور في العلامة الإعرابية مظهرين بارزين:

- 1 - التمسكين حالة الوقف.
- 2 - تمسكين حرف الإعراب في وصل الكلام والدرج.

#### أ - الوقف

لا نريد في هذا المقام استعراض أحكام الوقف كلها، وإنما استعراض نوع منه يبين من خلاله أن الوقف في العربية ولحجائها يمثل هذا التطور الحادث في علامات الإعراب، وهو قمة التطور، حيث تفقد العلامة الإعرابية ويستعاض عنها بالتمسكون. في الوقف على الاسم المنون نجد أن لهجات العربية التي نقلها إليها النحاة قد اتخذت موقفين متباينين في الوقف على الاسم المنون، وأن اللغة العربية المصححة قد اختارت أن تجمع بين هذين الموقفين وأن تحاول التوفيق بينهما:

1 - لهجة أزد السراة: وهي تقف على الاسم المنون بإبدال تنوينه حرف مد طويل يجانس للعلامة الإعرابية الظاهرة على آخر الاسم، فإن كان آخر الاسم مرفوعاً أشبهت ضمته حتى تصبح واواً خالصة، وإن كان منصوباً أطالت الفتحة حتى تصبح ألفاً محضة، وإن كان مكسوراً مدت الصوت بالكسرة حتى تصبح ياء خالصة<sup>(45)</sup>. يقولون في الوقف على الاسم المنون في هذه الجمل: هذا محاللو، رأيت محالماً، مررت بمحالدي.

2 - لهجة بني ربيعة: وهي تقف على الاسم المنون بحذف تنوينه وتمسكين آخره، يستوي في ذلك لديها الاسم المنصوب والمرفوع والمجرور.

(45) الكتاب ج 4 ص 167.

تقول ربيعة في الوقف على الأمثلة السابقة: هذا خالّد، رأيت خالّد، مررت  
بخالّد<sup>(46)</sup>.

ومن الواضح أن لهجة أزد السراة ما زالت محفظة بعلامات الإعراب عند الوقف  
على الاسم المنون، أما لهجة ربيعة فقد عمدت إلى التخلص نهائياً من علامات  
الإعراب عند الوقف على الاسم المنون.

3 — اللغة الفصحى: ونجدها قد اختارت في الوقف على الاسم المنون أن  
تجمع بين هاتين اللهجتين، فهي تتابع لهجة أزد السراة في الوقف على الاسم المنون  
المصوب فتقف عليه بالألف، وتتابع لهجة بني ربيعة في الوقف على الاسم المنون  
المرفوع أو المجرور فتحذف علامته الإعرابية وتستعوض عنها بالتسكين<sup>(47)</sup>.

ويظهر أن هذا التطور في الوقف على علامات الإعراب قد مر بالمراحل التالية:

1 — لهجة أزد السراة تمثل المرحلة الأولى المبكر في الوقف على الاسم المنون، لأننا  
نراها ما زالت متمسكة بعلامات الإعراب ولم تفرط فيها، وإنما زادت  
وضوحاً في السمع بعدها وإشباعها، حتى نشأ عنها صالت طویل هو الواو  
أو الألف أو الياء.

2 — اللغة الفصحى وهي تمثل مرحلة وسطى، إذ نرى فيها احتفاظاً بعلامة  
إعرابية هي الفتحة، وتخلصاً من علامتين هما: الضمة والكسرة.

3 — لهجة بني ربيعة، وهي تمثل الطور الأحدث إذ غلظت نهائياً من علامات  
الإعراب جميعاً بحذفها والاستعاضة عنها بالسكون.

### ب — تسكين حرف الإعراب في الوصل

هذا آخر مدى وصلت إليه علامات الإعراب في سيرها الخيث نحو التطور،  
وهو اختفاء العلامة الإعرابية في وصل الكلام وحلول التسكين محلها، والتخفيف القدامى

(46) الجبل من 328.

(47) الكتاب ج 4 من 342.

لم يعترضوا بهذا التطور الحادث في علامات الإعراب فحكموا عليه بأنه خطأ ولحن وحروج عن كلام العرب السوي، ولكن موقفهم تجاه هذا التطور يتسم عموماً بالتناقض والأضطراب.

فتسكين حرف الإعراب إذا كان في بيت أو شاهد شعري قبله النحاة، وقالوا: إن هذا الاستخدام من قبيل الضرورة الشعرية التي يلجأ إليها الشاعر لإقامة وزن البيت أو قافيته، وينشدون على ذلك قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب      إلماً من الله ولا واعل  
وقول الأقيصر السعدي:

رحت ولي رجلك ما فيها      وقد بدا هنك من المعز  
وقول جرير:

سبوا بني العم فالأهواز منزلكم      ونهر نوى فلا تعرفكم العرب<sup>(48)</sup>

بتسكين: أشرب، وهك، وتعرفكم، وكان حقها الرفع، فأشرب وتعرفكم أفعال مضارعة ولا موجب لجزمها أو تسكينها، ولفظه هنك حقها الرفع على الفاعلية. والمبرد وهو من النحاة المخالفين في إنكار تسكين حرف الإعراب، والماتنمين له حتى في الشعر، رفض الرواية التي جاءت بتسكين «أشرب» في بيت امرئ القيس، وتسكين «هنك» في بيت الأقيصر السعدي، وعمل على تغيير رواية البيتين، قال: الرواية في البيتين: وقد بدا ذاك، فاليم أسقي<sup>(49)</sup>.

أما إذا كان تسكين حرف الإعراب في كلام عادي أو نثر فإن غالبية النحاة قد حكمت بمنعه ورأته لا يجوز ارتكابه، وقد جاءت قراءات قرآنية صحيحة السند مروية عن شيخ جليل من شيوخ القراء، وعالم لغوي فذ، ورجل عربي ينتمي إلى قبيلة عربية

(48) الخصائص ج 1 ص 317.

(49) الخصائص ج 1 ص 75، مفصلة بحق المنصب ج 1 ص 108-109.



شهد لها النحاة وأهل اللغة بالفصاحة وسلامة القول هو (أبو عمرو بن العلاء المازني القيمي): بتسكين حرف الإعراب.

جاء في (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: <sup>(50)</sup>.

«وقرأ أبو عمرو ﴿بَارِئُكُمْ 54/2﴾ بسكون الهزة و ﴿يُشْعِرُكُمْ 160/6﴾ و ﴿يُنْصِرُكُمْ 160/3﴾ و ﴿يَأْمُرُكُمْ 67/2﴾».

وجاء في الحجة لابن خالويه: <sup>(51)</sup>.

«قوله تعالى ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ رواه اليزيدي عن عمرو بإسكان الهزة فيه، وفي قوله تعالى ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و ﴿يُنْصِرُكُمْ﴾ و ﴿يُلْعَنُكُمْ 129/2﴾ و ﴿يَجْمَعُكُمْ 26/43﴾ و ﴿أَسْلَحَتْكُمْ 102/4﴾».

كما روى أبو جعفر الرضائي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ ﴿لَا يَخْزَنُكُمْ 103/21﴾ بتسكين حرف الإعراب <sup>(52)</sup>.

وقرأ الأعمش وحمة قوله تعالى ﴿مَكَرَ السَّيِّءُ 43/35﴾ بتسكين الهاء <sup>(53)</sup>.

وطورها من القراءات الصحيحة السند التي جاءت بتسكين حرف الإعراب في الوصل.

وهذه الظاهرة قد شاعت في بني تميم وجيرانهم بني أسد، فقد نسب إلى تميم على لسان أبي عمرو وكذلك إلى بني أسد تسكين حرف الإعراب المرفوع جاء في (البحر المحيط) «وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من «يعلمه» و«نحوه»، وجاء في (النشر في القراءات العشر) نسبة تسكين حرف الإعراب المرفوع إلى بني تميم وأسد <sup>(54)</sup>.

(50) الجامع لأحكام القرآن ج2 ص 402، ج2 ص 212-214، حجة القراءات ص 97.

(51) الحجة ص 77.

(52) معاني القرآن ج2 ص 371.

(53) معاني القرآن ج2 ص 371.

(54) البحر المحيط ج1 ص 206، النشر ج213.

وتسكين حرف الإعراب في هذه القراءات إما أن يكون فيها حرف الإعراب مرفوعاً، وإما أن يكون مجروراً.

وقد ألمح ابن مالك إلى هذا المظهر التطوري الحادث في العلامة الإعرابية فقال «ويجري الوصل مجرى الوقف اضطراراً، وربما أجرى مجراه اختياراً»، وكرر هذا المعنى في ألبته بقوله:

وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف ثراً، وفشا منتظماً<sup>(55)</sup>

إن هذا التطور الأخير من التطور الذي شهدته علامات الإعراب هو التطور الذي ساد على ألسنة المتكلمين باللغة في الحواضر والبادي العربية، وهو طور ما زال يعيش بيننا في لهجاتنا العامة الحديثة.

هذه هي أهم مظاهر التطور في العلامة الإعرابية كما شهدتها العربية الفصحى ولهجاتها، ونعتقد أن هذا الفهم لما لقبت علاماته الإعراب من تغير هو الفهم الذي ينبغي على حقيقة علمية لغوية، هي أن اللغة كائن حي عرضة دائماً للتطور والتغير سواء أفهمنا هذا التطور على أنه أمر إيجابي أم أنه أمر سلبي.

وهدفنا من هذه الدراسة ليس هو الحكم على هذا الجانب التطوري الذي شهدته اللغة العربية بالإيجاب أو السلب، وإنما نسعى إلى رصد أهم ظواهر هذا التطور ودراساتها، وهذا ما فعلناه في هذه الصفحات.

وعلى الله قصد السبيل، ومنه نستمد  
العون والتوفيق، والحمد لله على نعمائه،  
والصلاة والسلام على النبي الأمي  
المهدي إلى الخير والبركات.

(55) الخليل ص 131.



## الخاتمة



وبعد، فقد بلغ هذا البحث غايته، وهي غاية نرجو أن تكون إضافة بسيطة ومتواضعة ورصيدة يضاف إلى دراساتنا اللغوية بخاصة، وإن موضوع هذا البحث لم يسبق لأحد أن قام بدراسته دراسة متكاملة برغم أنه موضوع جدير بالدراسة والبحث.

وقد وصلنا من خلال هذا البحث إلى نتائج عديدة من أهمها وأجدرها بالإشارة إليها هذه النتائج:

أولاً : ظاهرة الجواز النحوي ظاهرة أصيلة و متميزة في بناء النحو العربي المعياري الذي بناه وشيد أركانه النحاة القدماء، وهي جوازيات نحوية عديدة ومتنوعة وقلماً خلا أسلوب نحوي من وجودها، فهناك جوازيات ثنائية وهي أقسام من أكثرها شهرة وذيوها : جواز الرفع والنصب . وهناك جوازيات ثلاثية، وهناك جوازيات فاقت الحد كما في تكرار « لا الافية » للجنس في قولنا « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، وكما في باب الصفة المركبة التي فاقت جوازياتها الإعرابية الحد الذي يسمح به نظام اللغة .

وهذه الجوازيات النحوية قد بناها النحاة القدماء على أسس معينة تمثلت في هذه الأشياء :

1 — على السماع الموثق الصادر عن العرب أهل اللغة الذي أيده القراءات القرآنية المتصلة المتد الصحيح .

- 2 — على سماع قليل وأساليب شاذة ونادرة وشواهد شعرية مفردة وبتيمة تعددت روايتها ووجوه إنشادها، وربما داخل التحريف والتغير بعض هذه الروايات.
- 3 — على قياس نظري محض لا سند له من السماع والرواية عن العرب، وقد أصبح هذا القياس النظري في بعض الأحيان هو الاستخدام الأمثل عند النحاة المعياريين المتأخرين.

وقد لجأ النحاة لتفسير الجواز النحوي وتبرره إلى أصول عقلية ومقولات منطقية شوهاء لا تمثل الواقع اللغوي ولا تصفه، هذا الواقع الذي يقول صراحة: إن الجواز النحوي إنما يمثل نوعاً من الخلاف الذي وقع بين لهجات العربية الموحدة أو الأدبية في مستواها النحوي، وقد تمثلت هذه الأصول في:

- 1 — نظرية العامل، وهي نظرية جدلية زائفة بعيدة عن منطق اللغة، وعن طريق إعمال العوامل وإعمالها، وعن طريق إضمارها، وعن طريق تعدد مبنى العامل وتعدد عمله سوء النحاة كثيراً من أساليب هذه الظاهرة.
- 2 — الافتراض والقياس، سوء النحاة عدداً من الجوازات الإعرابية باعتمادهم على أمور فرضية متخيلة تمثلت في: الإعراب على الموضع، الإعراب على التوهم، القياس النظري الخالص.
- 3 — التأويل والتقدير، وهما أمران شائعان في النحو العربي ولا صلة لهما بالمنطق اللغوي، وقد اتكأ عليهما النحاة في توجيه جوازات نحوية عدة.
- 4 — المعنى النحوي واختلافه، افترض النحاة أن بعض الأساليب قد يختلف معناها من علامة إعرابية إلى أخرى، كما في قولنا: سرت حتى أدخلها، ينصب الفعل بعد «حتى» ورفعه، متناسين أن اختلاف العلامة الإعرابية في هذا الأسلوب إنما يعود إلى خلاف لهجي وثقته القراءة المتصنة السد وأعملوا توثيقه.

لقد احتفل النحاة بظاهرة الجواز النحوي فسجلوه في مؤلفاتهم وحاولوا تسويحه وتوجيهه، ومع هذا فإنهم رفضوا الاعتدال بصحة بعض الجوازات النحوية الموثقة في

الاستعمال أو قصرها استخداماً على ضرورة الشعر وحدها متكين في ذلك على مخالفتها للمعيار النحوي الفني وضعوا أساسه بناء على سماع مضطرب مشوش .

لأنها تنوع لهجات اللغة العربية الأدبية الموحدة وتعددتها ، وتوثيق القراءات القرآنية لهذا التعدد اللهجي الذي شمل مستويات اللغة جميعاً : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية من أهم الأسباب والدوافع التي نشأت عنها « ظاهرة الجواز النحوي » ، كما أن سماع النحاة للغة وروايتها عن الأعراب لم تكن عملية منظمة لها شروطها وضوابطها الصارمة ، وإنما اكتفى النحاة بعد الأعرابي المتلقى عنه عن مواطن الاختلاط بالعجم .

وقد شارك امتداد السماع امتداداً واسعاً على مستوى المكان والزمان وعدم تفرقة النحاة بين اللغة الفصحى ولهجاتها في تأصيل هذه الظاهرة ووجودها في صلب النحو المعيارى التعديدي ، إضافة إلى اعتداد النحاة بالاجتهادات والآراء الفردية ، وهي اجتهادات نتج عنها تضخم الجوازات النحوية .

لذاً : ظاهرة الجواز النحوي تظمن في : سماع النحاة للغة ، بناء القاعدة النحوية المعيارية .

فالسماح غير منظم وعليه مأخذ كثيرة ، ولوثق نص تملكه لغة ما على وجه الأرض وهو القرآن الكريم وقراءاته الصحيحة المتصلة السند طاملاً جاءت القاعدة النحوية المعيارية متناقضة لها ، لذا لجأ النحاة إلى تأويل النص الموثق ورد القراءة ورفضها ، وهو منهج يذل على أن عملاً قد وقع في عملية سماع النحاة للغة .

والقاعدة النحوية المعيارية جاءت متناقضة مضطربة ذات وجوه وفروع عديدة متشعبة ، وذلك لاعتداد النحاة بهذه الجوازات الإعرابية وبالأصاليب الشاذة والبادرة ، وذلك ما أفقد القاعدة المعيارية اطرادها وحياتها على وقرة واحدة ، وقلمما خلت قاعدة نحوية معيارية من حواجز نحوي ينقض اطرادها ومن أسلوب شاذ يهدم اتساقها .

وأخيراً : اللغة العربية لغة معربة وعلاماتها جميعاً ذات مدلول معوي ، هذا ما يثبت



الواقع اللغوي التاريخي الذي عاشته العربية ولهجاتها خلال حقبة طويلة ، وقد كان فهم السحابة للقضايا للتلول علامات الإعراب المعنوي فهماً ناقصاً ، فهم قد أداطوا بعلامات الإعراب وحدها فهم معنى الأسلوب النحوي بينا تزخر العربية بقرائن معنوية ولفظية عديدة تساعد على فهم معنى الأسلوب وإن خلا من علامات الإعراب .

والإعراب لا يشمل ألفاظ اللغة كلها ، وإنما هناك في العربية ألفاظ عديدة مبنية على حركة واحدة لا تتغير بتغير موقع اللفظة المبنية في ثنايا الأسلوب ، وألفاظ لا تظهر على آخرها العلامة الإعرابية كالأسماء المقصورة والمنقوصة ، وقد دعا ذلك السحابة إلى القول بوجود :

الإعراب التقديري ، الإعراب المحلي .

وهما نوع من الإعراب المفترض والمتوهم ، وفي العربية من القرائن ما يعي عن القول بمثل هذين الإعرابين .

خامساً : علامات الإعراب ذات وظائف عديدة فهي تؤدي :

- 1 — وظيفة الدلالة على المسمى النحوي بتصانفر غيرها من القرائن معها .
- 2 — وظيفة الدلالة على بناء الكلمة ولزومها حركة واحدة .
- 3 — وظيفة الدلالة على التخلص من التفاء الساكنين .

كما أن دلالة علامة الإعراب المعينة على المسمى النحوي متنوعة ، فعلمة الرفع لا تدل على الإسناد فقط ، وإنما تدل على الإسناد وعلى التعدية .

فهي قولنا : زيد قائم ، وقام زيد ، أسندنا القيام إلى زيد .

وفي قولنا : ضُرب زيد ، زيد ضربت ، عدينا الضرب إلى زيد .

وكذلك الحال في علامتي التنصب والجر .

سادساً : الإعراب ظاهرة لغوية ، وقد تعرضت للتطور الطبيعي الذي تخضع له

جميع مظاهر اللغة وقد تمثل هذا التطور :

- 1 — تعدد العلامة الإعرابية الدالة على المعنى النحوي في الأسلوب المتحد تركيبياً ومعنى «الجواز الإعرابي» دون أن يؤثر هذا التعدد في اختلاف المعنى وتباينه.
  - 2 — تقصير العلامات الإعرابية والاكتفاء بحركتين بدلاً من ثلاث حركات، كما في جمع المؤنث السالم والاسم للمتنوع من الجر والتثنية، أو الاكتفاء بحركة واحدة بدلاً من ثلاث حركات كما في بعض الألفاظ المبنية.
  - 3 — ليل إلى التخلص من علامات الإعراب والاستعاضة عنها بالتسكين كما في الوقف، والإدغام الكبير، وتسكين حرف الإعراب.
- هذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

والنتيجة العامة هي: إن النحاة باعتمادهم على سماع غير منظم وعلى أصول لا تمت إلى اللغة بصلة: القياس، العامل، العلة، التأويل، الأعراب المفترضة والمفروضة قد ابتعدوا بالبحر المعيارى عن تمثل الواقع اللغوى الذى عاش على ألسنة المتكلمين بهذه اللغة التى نعتز بها اعتزازاً شديداً، وذلك ما يحتاج منا إلى أن نبحث هذا البحر بحثاً جديداً يلبي حاجيات المجتمع وأفراده، ويحافظ على نقاء لغة القرآن الكريم وصفاتها.

وليعلم من قارىء هذا البحث أننا شديداً الاعتزاز براثنا اللغوى والنحوى، وأنها بكل نحاة العربية القدامى برغم اختلافنا معهم، لأن هدفنا وهدفهم واحد، ولكن طرقتنا إلى ذلك مختلفة ومتباينة، وما كان الاختلاف يوماً طريقاً لإفساد الود والمحبة.

والله على نعمه العديدة، فله الحمد والشكر والتناء، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله النبي الأمي خاتم الرسل والأنبياء، وعلى من اتبع هداه إلى يوم الدين.



## فهرس المراجع



## • القرآن الكريم:

- رواية حمص من عاصم الكوفي.
- رواية قنون من يافع المدني.
- رواية ورش من يافع المدني.
- أخبار الصحابة البصريين، الحسن بن عبد الله السمراني، تحقيق: فريثس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية — بيروت، 1936 م.
- 2 — أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط 4، 1963 م.
- 3 — الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، ط 5، 1975 م.
- 4 — الأضداد في كلام العرب، عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: د. عزّة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق 1963 م.
- 5 — الأضداد في اللغة، محمد بن القاسم الأنباري، تصحيح: محمد الرافعي، أحمد الشنيطي، المطابع الحسينية.
- 6 — أعجب العجب في شرح لغية العرب، محمود بن عمر الرغشري، مطابع الصحر الحديثة، ط 1، 1392 هـ.
- 7 — إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالوية، تحقيق: عبد الرحيم محمود، مؤسسة الإيمان، بيروت لبنان.
- 8 — إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفصّل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، ط 1.

- 9 — الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد الأتباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- 10 — أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، ط 6، 1974 م.
- 11 — الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. ملون المبارك، دار النعاس، بيروت، ط 4، 1982 م.
- 12 — البحر الفريط، محمد بن يوسف الأندلسي، تصحيح: محمد بن المصباح بن شقرون، مطبعة السعادة، ط 1، 1328 هـ.
- 13 — تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قنينة، تحقيق: السيد أحمد صفر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- 14 — تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي للطبع والنشر — بيروت، 1967 م.
- 15 — مهذب إصلاح المنطق، يحيى بن علي التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط 1، 1983 م.
- 16 — ثلاثة كتب في الأعداد، الأسمعي، السجستاني، ابن السكيت، نشر: د. أولمست هوفر، المطبعة الكاثوليكية، 1912 م.
- 17 — الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الفرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط 3، 1967 م.
- 18 — الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد فاضل تديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط 2، 1983 م.
- 19 — حاشية الحضري على شرح ابن عليل، محمد الحضري، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- 20 — الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن عماره، تحقيق: د. عبد المال سالم مكرم، دار الشروق، ط 4، 1981 م.
- 21 — حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأنصاري، مطابع الشروق، بيروت، ط 1، 1974 م.
- 22 — خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار صابر، بيروت، ط 1، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

- 23 — الحصائري، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي التجار، دار الفندي للطباعة والنشر، بيروت، ط 2.
- 24 — دراسات في فقه اللغة العربية، د. السيد محبوب بكر مكتبة لبنان، 1969 م.
- 25 — دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عظيم، مطبعة السعادة، 1973 م.
- 26 — ديوان الأدب، إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
- 27 — ديوان أبي العافية، دار بيروت للطباعة والنشر، 1980 م.
- 28 — ديوان حسان بن ثابت، تصحيح: عبد الرحمن البيهقي، دار الأندلس، 1980 م.
- 29 — ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1958 م.
- 30 — ديوان عروة بن الورد والسموئل، دار بيروت للطباعة والنشر 1980 م.
- 31 — ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر 1980 م.
- 32 — ديوان النابغة الغنياني، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 33 — الرد على النحاة، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاختصاص، ط 1، 1979 م.
- 34 — شرح أبيات مني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف نجالي، منشورات دار المأمون ط 1.
- 35 — شرح المصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- 36 — شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الأسترابادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مصابيح الشرق، بيروت.
- 37 — شرح الرضي على الشافية، محمد بن الحسن الأسترابادي، تصحيح: عبد الرحمن عصفه، مطبعة محمد علي صبيح 1926 م.
- 38 — شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972 م.
- 39 — شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد عيسى الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر.
- 40 — شرح المفصل، يعقوب بن علي بن يعقوب، عالم الكتب، بيروت.



- 41 — الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الثقافة بيروت، ط 4، 1980 م.
- 42 — شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد قزاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت.
- 43 — الصحاح في لغة اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: د. مصطفى الشوملي، مطابع بدران وشركاه، بيروت 1964 م.
- 44 — طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجهمي، تحقيق: جوزف هل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- 45 — علم اللغة العام: الأصوات، د. كمال بشر، دار المعارف ط 7، 1970 م.
- 46 — العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد عيسى الدين عبد الحميد، دار الجليل بيروت، ط 4، 1972 م.
- 47 — العين، الخليل بن أحمد، تحقيق عبد الله درويش، مطبعة طعاني بغداد، 1967 م.
- 48 — الفتوحات الإلهية، سليمان بن عمر المجللي، مطبعة موسى الباني الحلبي وشركاه بمصر.
- 49 — فضائل القرآن، إسماعيل بن كثير القرشي، دار الأندلس للطباعة والنشر — بيروت، ط 3، 1987 م.
- 50 — في أصول اللغة والنحو، د. قزاد حنا نوري، مطبعة دار الكتب — لبنان، 1969 م.
- 51 — في تاريخ العربية، د. نهاد الموسى، نشر الجامعة الأردنية، 1976 م.
- 52 — في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط 3، 1965 م.
- 53 — الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد اللجج، مكتبة المعارف، بيروت.
- 54 — الكتاب، عمرو بن عثمان سيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القلم ج 1 1966 م، دار الكتاب العربي ج 2 1966 م الهيئة المصرية العامة للكتاب ج 3 1973 م، ج 4 1974 م.
- 55 — كتاب الأنفال، أبو بكر بن محمد بن القوطية، تحقيق: علي حودة، مطبعة مصر، ط 1.
- 56 — الكشف عن حقائق التنزيل وهيون التأويل في وجه التأويل محمود بن عمر الرمخشري، حقق الرواية: محمد الصادق القمصانوي مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، ط الأخيرة، 1972 م.
- 57 — كلام العرب، د. حسن طاعنا، دار النهضة المصرية للطباعة والنشر.
- 58 — لسان العرب، محمد بن مكرم الأنصاري، مطابع كوستا تسوماس وشركاه، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

- 59 — اللغات في القرآن، رواية ابن سحنون للقريء بإسقاطه إلى ابن عباس، تحقيق: صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد بيروت، ط 2، 1972 م.
- 60 — اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسنان، مطابع الهيئة المصرية للطباعة للكتاب، 1973 م.
- 61 — اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسنان، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958 م.
- 62 — اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندى للدر العربية للكتاب، 1978 م.
- 63 — اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبد الرزاق، دار المعارف، مصر، 1968 م.
- 64 — ما ينصرف وما لا ينصرف، إبراهيم بن محمد الزجاج، تحقيق: هدى محمد قراعة، مطابع الأهرام التجارية، 1971 م.
- 65 — المحاسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي الجندى ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386 هـ.
- 66 — محيط المحيط، بطرس البستاني، مؤسسة جواد للطباعة والنشر، 1977 م.
- 67 — مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرلزي، ترتيب: محمد خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 68 — المختصر، علي بن إسماعيل بن سبده، دار الآفاق بيروت طبعة مصورة.
- 69 — المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط 2.
- 70 — مراتب النحويين، عبد الواحد بن علي اللامي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة.
- 71 — المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 72 — معاني الخروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي دار نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة.
- 73 — معاني القرآن، يحيى بن زياد القراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب — بيروت ط 2، 1980 م.
- 74 — معجم الأخطاء الشائعة، محمد المحدثاني، مكتبة لبنان ط 2، 1980 م.

- 75 — معجم الأقباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: دافيد بن صمويل مرجليوث، مطبعة دار المأمون، ط الأحياء.
- 76 — المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فتاح عبد الباقي دار إحياء التراث العربي — بيروت.
- 77 — مغني اللبيب عن كتب الأعقاب، عبد الله بن يوسف الأنصاري تحقيق: محمد عيسى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.
- 78 — المفصل في صفة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري، دار الجليل، ط 2.
- 79 — المفصليات، للفصل بن محمد الضبي، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- 80 — المقطع، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، عالم الكتب، بيروت.
- 81 — من أسرار اللغة، د. أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية ط 6، 1978 م.
- 82 — المصنف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط 1، 1954 م.
- 83 — المصطلحات الأساسية والفنية إلى النحو العربي، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 1، 1978 م.
- 84 — منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، حل بن عبد الحموي دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، تحقيق محمد عيسى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط 3.
- 85 — نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله السهلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مطابع الشروق بيروت 1978 م.
- 86 — نحو هرية الفضل، الجنيد بن خليفة، دار مكتبة الحياة بيروت.
- 87 — النحو الوالي، عباس حسن، دار المعارف بمصر.
- 88 — نزهة الألباء في طبقات الأقباء، عبد الرحمن بن محمد الأبهاري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
- 89 — النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الصباع، المكتبة التجارية الكبرى.
- 90 — النواذر في اللغة، سعيد بن تميم الأنصاري، تحقيق: سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1967 م.

- 91 — مع الموامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،  
نصحيح: محمد بنر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
- 92 — الوالي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، مكتبة ومطبعة  
عبدالرحمن محمد.



## الفهرس

7	الإهداء.....
9	مقدمة البحث.....

### □ التمهيد

21...	أولاً — نشأة مصطلح « الجواز » في النحو العربي.....
23	ثانياً — معنى الجواز : دلالة واصطلاحاً.....
26	ثالثاً — تعبير النحاة عن هذه الظاهرة وأنواعها.....
27	أ — الجوازات السماعية.....
31	ب — الجوازات القياسية.....
39	الاعتماد الدلالي لمصطلح الجواز لدى النحاة.....
39	1 — دلالة الجواز على الخلاف النحوي.....
43	2 — دلالة الجواز على الخلاف اللهجي.....
44	3 — دلالة الجواز على الضرورة الشعرية.....
45	رابعاً — رفض الجوازات السماعية والمصطلحات الدالة عليه.....

## الباب الأول

### حصر أماليب الجواز النحوي

### □ الفصل الأول

89	الجوازات النحوية.....
91	أولاً : ما يجوز فيه النصب والرفع.....
91	1 — الإخبار عن ضمير الإشارة.....

- 2 — ورود « كان » في أسلوب القصر والتوكيد ..... 93
- 3 — إلغاء الظرف واستقراره ..... 97
- 4 — نصب الاسم التالي لأداة النفي « ليس » ورفعه ..... 100
- 5 — رفع خبر ما النافية ونصبه ..... 103
- 6 — رفع الاسم بعد « لانت » ونصبه ..... 105
- 7 — إن التوكيدية ..... 107
- 8 — تخفيف كأنّ للمشددة التوكيدية ..... 111
- 9 — اتصال « ما » بـ « ليت » الدالة على التمني ..... 112
- 10 — إلغاء ظن وأعوأتها وأعمالها ..... 113
- 11 — بابا الاشتغال « المفعول به المقدم » ..... 115
- عمل فعله المحتمل على ضميره ..
- 12 — النصب والرفع في المصادر .. ..... 121
- 13 — باب الاستثناء ..... 123
- 14 — المفعول به .. ..... 131
- 15 — نواصب المنادى ..... 134
- 16 — نصب الفعل المضارع ورفعه .. ..... 144
- 17 — إصهار الفعل ..... 152

## ثانياً : ما يجوز فيه النصب والجرح .. ..... 154

- 1 — حذف اسم متني على خبر ليس المجرور بالباء ..... 154
- 2 — مفعول اسم الماعل .. ..... 157
- 3 — تابع مفعول المصدر ..... 161
- 4 — نصب المستثنى وجرحه في الاستثناء غير الموجب ..... 162
- 5 — جر المفعول معه ونصبه ..... 165
- 6 — جمع المؤنث السالم المحذوف اللام الواقع موقع المفعول به ..... 166
- 7 — نصب الاسم بعد لعل وجرحه ..... 167

## ثالثاً : ما يجوز فيه الرفع والجرح ..... 168

- 1 — مذ ومنذ بين القاعدة المماثلة والاستعمال ..... 168
- 2 — تابع للمستثنى بـ « غير » في الاستثناء غير الموجب ..... 170
- 3 — إضافة المصدر إلى فاعله ومجيء تابع بعده ..... 171
- رابعاً : ما يجوز فيه الجزم والرفع ..... 173
  - 1 — المعطف بـ « ثم والاولو والفاء » على جواب الشرط بعد انقضائه ..... 173
  - 2 — وقوع الفعل المضارع في جواب الأمر ..... 175
  - 3 — اقتران جواب الشرط المضارع المنفى بالفاء ..... 176
  - 4 — الإبدال من جواب الشرط المضارع المجزوم ..... 177
  - 5 — المعطف على جواب الشرط المجزوم ..... 179
 

بلم أو جواب الشرط للماضي
  - 6 — وقوع الفعل المضارع جواباً لفعل الشرط الماضي ..... 179
- خامساً : ما يجوز فيه الجزم والنصب ..... 180
  - 1 — المعطف على جواب التحصيل المقترن بالفاء ..... 180
  - 2 — توسط الفعل المضارع بين فعل الشرط وجوابه ..... 181
  - 3 — وقوع الفعل المضارع في جواب الهي ..... 183

## □ الفصل الثاني

- الجوازات الثلاثية ..... 183
- أولاً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم ..... 187
  - 1 — وقوع الاسم بعد حتى ..... 188
  - 2 — ولا سيما ..... 191
  - 3 — قطع التمت وأتباعه ..... 194
  - 4 — قطع البدل وأتباعه ..... 198
  - 5 — كم الحجة ..... 201
- ثانياً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم ..... 206



- 1 — وقوع الفعل المضارع المسبوق بإذن بعد أسلوب الشرط التام 206
- 2 — عطف الفعل المضارع على أسلوب الشرط التام 209
- 3 — عطف الفعل المضارع على فعل مجزوم بلا الناهية ..... 211

### □ الفصل الثالث

213. كثرة الجوازاات وتنوعها.....

215. أولاً : الصفة المركبة

- 1 — أقسام أو تراكيب الصفة المركبة 216.
- 2 — تتبع دراسة الصفة المركبة عند النحاة .. 220.
- 3 — الصفة المركبة وألوهام النحاة 227

232 ثانياً : لا النافية

- 1 — بناء الاسم على المنع بعد لا النافية وروحه 232
- 2 — تكرار لا النافية 235
- 3 — نعت اسم لا 238
- 4 — المطف على اسم لا دون تكريرها 240...

241 ثالثاً : باب العلم.....

- 1 — اجتماع الاسم واللقب ..... 241..
- 2 — الأعلام المركبة تركيباً مزجياً 244.
- 3 — العلم المختوم بلمظة « به » ..... 245

246 رابعاً : الأسماء المعربة بالحروف.

- 1 — الأسماء الستة. 246
- 2 — المتى 249
- 3 — كلا 250
- 4 — الملحق بجمع المذكر السالم 250
- 5 — الذين ..... 251

251	خامساً : بناء الظروف وإعرابها
251	1 — قبل وبعد وما حمل عليهما ..
254	بناء حيث ولذن ومع إعرابها ..
255	سادساً : المتنوع من الصرف ( التثنية والجر ) ..
256	1 — فمال علماً لتوث ..
256	2 — أمس ..
257	3 — العلم للتثني الثلاثي الساكن الوسط ..
257	4 — أسماء القبائل والبلدان ..
258	5 — وزن فعلائ ..
258	6 — العلم لتثنية ..
259	سابعاً : بناء المضاف إلى باء المحكم مفرداً أو مضافاً ..

## الباب الثاني

### مسالك الجوارات في النحو العربي

#### □ الفصل الأول

265	نقل اللغة عن الأعراب بالسماع ..
267	أولاً : اتصال النحاة بالبادية العربية ومشاهدة الأعراب ...
278	ثانياً : البيئة الجغرافية ..
282	ثالثاً : البيئة الزمانية ..
286	1 — النحاة المتأخرون وإضافة مصادر جديدة ..
286	2 — الاحتجاج بشعر الشعراء المحدثين أو المولدين ..
290	3 — الاحتجاج بالحديث النبوي وكلام الصحابة ..
292	4 — الاعتداد بالقرايات المروضة ..
293	رابعاً : ما أخذ على سماع النحاة للغة ..
294	1 — تحديد مكانية عامة وعمومية ..

405	أولاً : مؤلف النحاة من القراءات القرآنية.....
409	1 — استشهاد سيويه بالقرآن الكريم.....
411	2 — رفض سيويه لبعض القراءات الصحيحة.....
412	3 — تمضيل سيويه للقراءة القليلة على القراءة المتواترة.....
414	4 — إهمال سيويه للقراءات المخالفة لأصوله.....
419	ثانياً : أقسام القراءة القرآنية وشروطها.....
425	ثالثاً : صلة القراءات القرآنية بالجواز الإعرابي.....
428	1 — شواهد من القراءات على الجواز الإعرابي.....

### الباب الثالث

#### توجيه النحاة للجوازات النحوية

#### □ الفصل الأول

447	العامل.....
457	أولاً : الإعمال والإهمال.....
458	1 — ما النافية الداخلة على الأسماء.....
460	2 — تخفيف نون « إن » المؤكدة.....
461	3 — اتصال « ما » بـ « ليت ».....
465	ثانياً : إضمار العوامل.....
465	1 — تقدم للمصول وتأخر العامل.....
	المشتمل على ضميره « الاشتغال »
468	2 — المصير المختزل.....
470	ثالثاً : تعدد مبني العامل وتعدد عمله.....
471	1 — تعدد مبني العامل.....
474	2 — تعدد عمل العامل.....

## □ الفصل الثاني

- 479 ..... الافتراض والقياس
- 482 ..... أولاً : الإعراب على الموضع أو المحل
- 482 ..... 1 — عطف اسم منفي على خبر « ليس أو ما »  
الجرور بالباء الزائدة
- 487 ..... 2 — توابع المبادئ المفرد
- 488 ..... ثانياً : الإعراب على التوهم
- 489 ..... 1 — العطف على المستثنى المجرور بغير
- 491 ..... ثالثاً : القياس النظري
- 492 ..... 1 — ما عهدا ، وعدا
- 496 ..... 2 — تابع الاسم المستثنى المجرور بسوى  
وبغير في الاستثناء التام
- 497 ..... 3 — اجتماع العلم واللقب

## □ الفصل الثالث

- 501 ..... التأويل والتقدير
- 504 ..... أولاً : إعراب قبل وبعد وبنائهما
- 505 ..... 1 — قسم النحلة قبل وبعد إلى قسمين
- 508 ..... ثانياً : إلغاء الطرف واستقراره
- 510 ..... 1 — ولا سيما

## □ الفصل الرابع

- 513 ..... المعنى التحوي
- 518 ..... أولاً : رفع الفعل المضارع وتصبه بعد حتى
- 521 ..... ثانياً : نصب الفعل المضارع ورفعه بعد فاء السببية

## الباب الرابع

### الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى

#### □ الفصل الأول

- 531..... القيمة المعنوية لعلامات الإعراب
- 533..... أولاً : مدلولات الإعراب المعنوي عند التحاة القدامى
- 542..... ثانياً : تعدد القرائن المعنوية واللفظية في النحو العربي
- 547..... 1 — القرائن المعنوية
- 553..... 2 — القرائن اللفظية
- 561..... ثالثاً : الإعراب والبناء
- 571..... رابعاً : الإعراب المثل والإعراب التقديري
- 571..... 1 — الإعراب المثل
- 578..... 2 — الإعراب التقديري
- 583..... خامساً : حركة المخلص من الطاء الساكنين

#### □ الفصل الثاني

- 587..... الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى
- 591..... أولاً : تعدد المعنى النحوي لعلامات الإعراب
- 592..... 1 — علامة الرفع
- 607..... 2 — علامة النصب
- 609..... 3 — علامة الجر
- 611..... ثانياً : تأثير تعدد العلامات الإعرابية في المعنى ومظاهر تطورها
- 634..... ثالثاً : التطور التاريخي في علامات الإعراب
- 634..... 1 — تقليص العلامات الإعرابية

- 2 — اضطراب التقيد المعنوي ..... 297
- 3 — نقص استقراء المادة اللفظية ..... 301
- 4 — امتداد السماع على مستوى  
الزمان والمكان امتداداً واسعاً ..... 307
- 5 — قلة اهتمام النحاة بإسناد اللهجات إلى بيئاتها المحددة ..... 310

## □ الفصل الثاني

- تعدد لهجات العربية ..... 313
- أولاً : خلاف اللهجات العربية في المستوى الصوتي ..... 317
- 1 — تحقيق الحمزة وتسهيلها ..... 318
- 2 — الإدغام ..... 335
- ثانياً : خلاف اللهجات العربية في المستوى الصرفي ..... 352
- 1 — التبادل المرمي بين المشتقات ..... 353
- 2 — إعمال النحاة لبعض الصنع الصرفية ..... 368
- 3 — الاختزال في الصيغ ..... 371
- 4 — اختلاف صيغة الفعل واتحاد معناه ..... 373
- 5 — التخفيف أو الإسكان ..... 283
- ثالثاً : خلاف اللهجات العربية في المستوى الدلالي ..... 390
- 1 — التضاد ..... 390
- 2 — الترادف ..... 394
- 3 — المشترك اللفظي ..... 397
- 4 — القلب ..... 398
- 5 — التذكير والتأنيث ..... 399

## □ الفصل الثالث

- القراءات القرآنية ..... 403

641	2 _ التفاعل بين العلامات
644	3 _ اللغة الفصحى
649	الخاتمة
657	فهرس المراجع